

• (وجد بظاهر نسخة المؤلف رحمه الله تعالى ما نصه) •

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

أحمد الله وأصلى على نبيه مولانا محمد رسول الله وآله وصحبه وعترته وحزبه يقول كاتبه
العربي بن محمد الدمشقي عامد الله بطقه في الماضي والآتي التي لم طالعت هذه الحواشي
ولاحت لي بدائع بيانها واستنارت لي شمس البراعة من تبيانها واقتطعت أزهار الحكيم
من أفنانها ألقيتهم موضوعا قلما اتفق لأحد وتأتى ومؤلفا مطبوعا لا ترى فيه عوجا ولا أمنا
حواش تأخذ بعقول الألبامهضرا ومخالها النجباء بهرا لانها حازت من الاجادة في أداء
الافادة البد الطولى وأجرت في يم البلاغة اصطولا وسهبت من التحصيل ذيلا ونصوت
من عرف نواصم التفقنم اراوليا لو جسدت للعيان لكات ياقونا أو استطعت لكات
للعقول قوتا وعلى أرباب الفن كتابا موقوتا

كساها الثناؤ به واليها • فلاح من الحسن في حلتين

وضعت معان بها قد غدت • بأنواعها تيسر المقلتين

فأقسم يبارئ التسم وهو أبر القسم انما الحواش تنبي عن خفايا المعاني بأضوء شهاب
وتطفي بعد ذرية ألقاظها نار الشوق وهي في توقد والكتاب وكيف ومنشأها واسطة العقدة
الخير والقاضيل الذي تلقى راية الدراية باليمين وسراج العلوم المتوقد ورب التعبير الغير
المتعبد وصاحب الذكاء الذي بهر طبعا وحامل الفوائد التي عمرت من محاسن الكلام
ربعا وبدر الدروس التي زهر الاصابة قد افتقر بيستانها ومنشئ الطروس التي جادت بها مصائب
التعبير بهتانها بجزر العلوم الزاخر والواحد الذي افتخر به الزمن الآخر ملاك الاوطار
ومن طبقت محاسن الاقطار ابو على سبيدي حسن بن محمد العطار أبقاه الله بطلع وجوه
المعاني رائقة ويحتل بغورها باسقة واقنانها باسقة وادام اسمعاد بدوره وحسن ختام
أموري وأموره آمين

من ذا بعد فضائل العطار • والدهر كاتب آيات والقاري
علم اذا القسوا القنون فعلمه • مرعى الجسيم ونجعة الامطار
ان حال شقة العلوم أئمة • وكسواها بالفضل من هو عاري
أوزام تهذيب الكلام حلال • فلقدا أفدت بدائع الاسرار
أنت الذي كشف الستور لناظر • فبدت بروج السعد في أنوار
وجلوت منه عرائس الفكر التي • تحتال من عون ومن أبحار
وأبنت من شرح الخبيص عقائلا • أعيت قد دجا حيلة الاحبار
حق فمحضر أربه من صابه • للراغبين الكمالى الانتظار
جذبك للتقيد كف عناية • ردعا لاهل الخلد والانكار

فكلائت من حرم العقيدة مرمها • صوفالها عن طارق أوطارى
لكم التقدم فى العلوم وغـ بركم • بهزى الى التقصير والاقصار
واليك يرجع فيه كل مناظر • ولانت حقا فيه قطب مدار
ولعن تلوت السابقين فانما • أنت الذى قناز بالهتـ دار
هيأت سر الله أودع فىكم • سبحانه من فاعـل مختار
من لى باحصاء الثناء على امرئ • شرف بحسن مديحه أشعارى
ألى لى أن يصط بمشـله • ولوا نه قد حدث بالمـكثار
وعليك يا علم الشيوخ نصبة • تزي بكل حديقه معطار
فارتحت أيدى الصباغى الربا • وترعت بعدىكم أطبارى

انتهى

(RECAP)

2276

28

563

• فهرسة حاشية العلامة المطار على شرح
العلامة الطيبي •

صفحة

٨	(مقدمة)
٤٢	فصل في الدلالة
٥٣	فصل واللفظ الموضوع الخ
٦٦	فصل المفهوم الخ
٨٠	مبحث الجنس
٨٥	مبحث النوع
٩١	مبحث الفصل
٩٧	مبحث الخاصة
٩٧	مبحث العرض العام
١٠٣	خاتمة لمباحث الكلي
١١١	فصل في المعرفة وأقسامه
١٢٢	المقصد الثاني في التصديقات
١٤٢	مبحث الموجبات
١٥٧	فصل في أقسام الشرطية
١٦٣	فصل في التناقض
١٧٤	فصل العكس المستوي
١٨١	فصل عكس النقيض
١٨٥	فصل في القياس
٢٠٤	فصل في القياس الاقتراني
٢٠٦	فصل في القياس الاستثنائي
٢٠٧	فصل في الاستقراء
٢١٠	فصل في مواد الاقيسة
٢١٧	فصل في اجزاء العلوم

• (تمت) •

• (فهرسة حاشية العلامة ابن سعيد عليه) •

صفحة

٢٩	(مقدمة)
١٠٧	فصل في ذكر تعريف الدلالات
١٣٤	فصل واللفظ الموضوع الخ
٢١٧	فصل في تقسيم المفهوم الى كلي وجزئي
٢٢٢	مبحث السبب الاربع
٢٢٦	مبحث الجنس
٢٢٨	مبحث النوع
٢٣٠	مبحث الفصل
٢٣٤	مبحث الخاصة
٢٣٦	فصل في المعرفة وأقسامه
٢٤٠	القضايا
٢٤٩	جدول النسب بين القضايا الحقيقية والخارجية
٢٦١	فصل في أقسام الشرطية
٢٦١	جدول النسب بين الموجبات
٢٦٣	فصل التناقض
٢٦٧	فصل في العكس المستوي
٢٦٩	فصل في عكس النقيض
٢٧١	فصل في القياس
٢٧٦	الاشكال المتجبة وما يجري فيها من الدلة ومالا
٢٨٠	فصل في القياس الاقتراني
٢٨٠	فصل في الاستثنائي
٢٨١	فصل في الاستقراء والتمثيل
٢٨١	فصل في مواد الاقيسة
٢٨٣	فصل في اجزاء العلوم

• (تمت) •

al-Attār, Ḥasan ibn Muḥammad

...

Ḥāshiyat al-Attār

حاشية العلامة الحبر البحر القهامة من سارت الركن بتأليفه
في سائر الاقطار أبي السعادات الشيخ حسن العطار على شرح
التهديب للامام المحقق الفاضل المدقق الشيخ عبيد الله
ابن فضل الجبصي تغمدهما الله تعالى
برحمته واحسانه العمومي
والخصوصي

٢

(وبها مشها الشرح المذكور وحاشية العلامة ابن سعيد ضاعف الله له الاجور)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وصحبه وسلم اللهم ان
حمدك انيسى في ادلاجي
وتعريسي وشكرك دليلي
في اقامتي ورحميلي فلا
تقطعني عن الوصول كفاني
دبلا على ولا في فرط ثنائي
وشاهد اعلى محض اعتقادي
عظيم ثدالي وتردادي فلا
تقابلني بغير القبول يامن
وسبلي لواسع بابي اعز
احبابي وواسطي الى جزيل
نعماته مبلغ انبائه من
من فروع للدين وأصول
محمد الا في لعبه بماهر
توحيد المذل لاهل بحوده
يا عز جنوده سيد كل نبي
ورسول على علي مقامه
مسلسل صلات من زاهر
الصلوات وسلسل
تسنيات من باهر التسليحات
نبليجها من رضاه المأمول
وكذا على آساده عاصيته
سادات صحابته وعظماء
أكبراء ائمه بآله وبقية آله
ما هبت الصبا والقبول
(وبعد) فيقول أفقر
العبيد محمد بن علي بن
سعيد سلك الله به الطريق
الحسني وبوأه المقر الاسنى
ان الوضع الغريب الموسوم
بالتنذيب صنعة العلامة

بسم الله الرحمن الرحيم

تهذيب المنطق والكلام افتتاحه بالحمد وتوشيعه بالشكر الذي به النعم تمتد فالحمد لله فاتحة
كل كتاب وخاتمة كل دعاء محباب فله الحمد في الاول والاخرة وله الحكم والمطالب لسواه
اذا رفعت فهي عقم والصلوة على رسوله الاعظم وبيته الاكرم هي العروة الوثقى للمستقيمين
والوسيلة العظمى لامتوسلين فعليه من الله افضل صلاة وازكى سلام يتو اليان عليه
وعلى آله الفخام وصحبه الكرام *(وبعد)* فيقول الفقير ابو السعادات حسن بن محمد
الطار غفر الله ذنوبه وسير في الدارين عيوبه ان شرح التنذيب للعلامة الخبيصى مع
وجازة الفاظه وسلاسة معانيه محتاج الى تميم بعض مباحث وكشف غوامض لمن يعاينه
وقد وضع العلامة الشيخ يس عليه حاشية ضم فيها من كام القوم اطرافا واسع طاب اليه
بها اسعافا بيد انه امتد اليها من ايدى النقلة التعريف وشوهوا محاسنها بكثرة التخصيف
هذا مع نقله كلام الغير بدون عزو ووقوعه بمقتضى الطبع البشرى في السهو وتلاوه العلامة
ابن سعيد المغربي فشغف بالاعتراض عليه وولع بتعقبه في كل ما عول عليه وقد الجأه
ذلك الى الاعتساف وتجاوز الانصاف ووقع في أوهام وأغاليط تفكر الافهام وقد قيل
فيما سبق من الامثال التي تنافلها الرجال قل ان سلم مكنار او قبل له غنار وكنيرا
ما ينقل عبارة غيره موه ما انما له نسخ عندما أوري زناد فكره وقدح وربما اطال
في بعض المواضع زيل الكلام مع عدم ملامة الحال واقتضاء المقام فتو عرت بما ارتكبه
للطالب المسالك وتعصرت عليه المدارك وصار الكتاب بسبب ذلك لغيرهما محتاجا ومفتقرا
ان يسلك سبيل العدا لمتهاجا فوضعت هذه الحاشية اسعافا للطالبين واشفاقا على المشتغلين

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

ان أحق ما يقرن بشره
منطق القاصي والحاضر

الثاني الضرير التقناني

كأب وقع على تفضيله

الاجماع وتابعت بالشهادة

على حسنه الابصار

والاسماع خفت بغاية

التحقيق ألويته وسالت

بنهاية التدقيق أوديته

على انه أخصر من خصر

ملج والطف من انعمات

الجوى في القلب القريح

قد اشتغلت به الفضلاء في

الاتفاق وسمعت في خدمته

أستنهم وأقلامهم على

الاحداق فيكم من مقرر

في رقيقه يجرى ومن شارح

في غياضه سارح ومن

محشى في رياضه بوشى

وامكن لميات بالموات

للقرىب الادرا والقصي

الا شارحه الفاضل

الخبير بولاء الله بمغفرته

واسبل على مضجعه رواق

رحمته وقد كنت حين

آنته اذ دارسته رأيت

عليه حاشية أئمة الناشئة

مذوبة للعلامة يس بن

زين الدين شكر الله سعيه

واباحه في الجنان وعيه

الا أنه كسيرا ما يقول

ماحقه أن لا يقال ويمنك

بظلمات بظنها بدور كال

مع انه نسخ شرح المولى

الفصام طنا منه انه الحقيقة

وجل الفاس على استحصان ذلك من وافر

وعلى قبول عامة ما هنالك من ظافرون

مقنن بطرفي التفريط والافراط فاعلم انما التقطته من جواهر النقول في أسماط ملخصا
من الحاشيتين ما صفا موضحا ما تركه - تورأ بذيل الخفا وما نقلناه عن الغير فإليه ارجع
ومنه استقدوا تسع منها بعزوه الى قائله على انهم امنه اخذاه وأبهمه اطريق معزاه
وربما حذف من الكلام ما يتم به فائدته وتعميم عائدته فاذا كرهتم به الكلام وتوضيحا للمقام
معولاني النقول على ما هو مقبول عند علماء المعقول - هذا مع اعتراضي بفضل سبعة هما
وبعد شأوهما مع قصوري عن الجري مفهما في ميدان ويجزى عن مزاجتهما في هذا الشأن
وابن البون اذا ما في قرن • لم يستطع صورة البزل القناهيس

لكنني على فيض ربي الذي أمد هامولت ومنه استمدت العناية وعليه توكلت ضارعا اليه
بذل المسكنة والافتقار واقفا ياب احسانه الذي لا يذاع عنه فاجر ولا بار سائل لمنه
الاخلاص والقبول طالب لمنه النفع لكل طالب بهامشغول وهو حسبي ونعم الوكيل
(قوله ان أحق الخ) - لك هذا الطريق في تأدية الحمد كثير من الاعاجم كالشارح هنا وكالقطب
في شرح الشمسية وغيرهما ميلا الى جهة الاستغراب ولان تصدير الكتب بجملة الحمد من
أول الامر شائع ما لوف فليس للنفس اليه التفات كاله اعند ما هو مستحدث لها اذا المستحدث
يحصل للنفس اليه التفات ونشاط واستلذاذ كما قيل لكل جديد لذة فهو نظير ما قيل في نكتة
الاتفات في الكلام فاذا ورد الكلام على هذه الصورة أقبل السامع بكيته لا انتظار المحكوم
عليه فيحصل به فضل عكس في النفس وقد شاهد هذا المعنى كثير من الادباء في رسائلهم وأما ما ورد
على مثله من أن المقام ليس مقام شك ولا انكار حتى يؤكد الحكم بان وان البداءة قبل الحمد المطلوب
ليس حاصل للمؤلف لان هذه الصيغة ليست مؤدبة لعمد اذا استفاد منها احكم من أحكام
الحمد فقد أجيب عن الاول بمنع انحصار محجي ان التما كيد بل قد يوقى به الفهم ذلك كالتمنيبه
على أن الخبر بلغ في رفعة الشأن الى أن لا يقبل غير مؤكدة أول تمنيبه على أن المتكلم بالخبر
على صدق رغبة ووفور نشاط فيه أو للتخصيص أو لغير ذلك وعن الثاني بان الثناء على الحمد
حمد لانه انما استحق هذه الصفات من حيث اضافته الى الله تعالى فيقتضى الثناء على الله
بانه ذو الحمد الموصوف بما ذكر فقد افادت هذه الصيغة الثناء بطريق اللزوم فتكون كتابة
وهي أبلغ من الصريح أو ان الحمد حصل بالبسملة لتضمنها الثناء وما قيل من أن الانبان بان
للتنبية على تواضع المتكلم واستحقاقه نفسه من حيث اعتقاده عدم قبول ما يتكلم به ولو كان
من المسلمات أو لرد على من ينكر مضمونها بناء على انكار الخالق وان وجود العالم اتصاف
أو لرد على من ينكر ذلك ويقول لا حق بذلك هو الحمد - بله أو التكبير أو التسبيح ونحو ذلك
فتكلمات باردة أما الاول فلان انكار المسلمات ككبرية فلا يعنى بالرد على منكرها
وأما الثاني فلان القائل بان حدوث العالم اتصاف خارج عن طور العقل فلا يعنى بمثله
كالسوفسطائية ولذلك لم يعنى أحد من المتكلمين بذكر عقائدهم وردها كغيرهم من بقية الفرق
وأما الثالث فلانه لم يقل أحد من العلماء بان المطلوب البداءة بشئ خير الحمد وما موصولة
أو منكرة واقعة على الفاظ والمنطق اسم مكان أى محل النطق أو مصدر ممي بمعنى النطق
والقاصي البعيد والداني القريب والمقصود تعميم الافراد في الكلام مع كنيته بتشبيه
الافاظ بشئ ذي ديمج واثبات النشر الذي هو الرخصة الطيبة تخيل على أحد المذاهب

ويتوشح بكركه صدر الكتب والدفاتر في حمد الله جل جلاله على آلائه المزهرة الرياض وشكره عم نواله على نعمائه

المتعة الحياض الذي
شرف نوع الانسان

فبعث الله من نفسه ساجدة
من التقليد الجاحدة الى
قبضات النظر السديد
قامت لذلك هذه المشاية
واوجبت عليها أن تكون
مع الانصاف ماشية فحينئذ
كشفت عن وجوه الحق
النظام وازالت عن محيا
الصدق الابهام ونفت
للاسراري على هبابه
الذي عارض به حبال
الدواني ورددت من قلاوته
مارى به عن التحقيق
الاتقاني وأوضحت من
سبل الشرح ما كان طوى
دون مرديده الكشح في
تقرير كانه الكاس والمدير
ضمن تعبیر هل تعرف
الروض والغدير على تحرير
تنسب به الغيد في السرير
فما أنفست فرأدها وأبلغ
فواتدها وأنصم مقالها
وأفصح مجالها ومن ثم
وسمت بتشهير التذهيب
لكتاب التذيب أسأل
الله أن يجهل فيها تقع
طالبها وأن يعضها قبولا
بلائها الدنيا وولا وان
يقبها الاقضية العريضة
والاجهية الفليضة أما
صرفها لوجهه الكريم
وقصرها على جنابه العظيم
فهو غاية مرادى ونهاية متجنى وقبلى وما توفى الا بآله الا هو (قوله ان) ترشح هذه الجملة بان اما لتنبيه والحياض

في المكنية والتخييلية والمعنى ان أحق ألفاظ يتزين براحتها الطيبة محلها الخ ومنه ظهران
الاولى بتعاطر يدل يتزين لانه المناسب لتشبيه الالفاظ بذى الرشح الطيب وان المراد من المنطق
الاحتمال الاول فان أريد الثاني فالمعنى ان أحق ألفاظ يتزين براحتها الطيبة منشؤها ومبدؤها
الصادرة هي عنه وهو التلطف أعنى المعنى المصدري المفسري بالمنطق ولما كان هذا الاحتمال
خفيا سلب أرباب الحواشي الاول وجعل ما واقعة على ألفاظ هو الموافق للواقع لان حمده تعالى
من قبيل الالفاظ وللتعبير بمنطق وذكر واحتمال وقوعها على المعاني أو النقوش كما قيل به
بعيد كل البعد اذا المعاني لا تذكروا لا تنقش وقواهم ان الالفاظ قوابل المعاني تخيل من حيث
ان المعنى يفهم عند سماع اللفظ والافعال المعاني هو النفس الناطقة وحدها أو هي وقواها على
خلاف في ذلك وكذا تفسير القاصي بغير المتعم عليه والداني بالمتعم عليه ولما فسروه بذلك
استشعروا ورود سؤال هو ان نعم الله سبحانه عامة لجميع خلقه فدفعوه بتفسير النعمة بعلام
نعمه عاقبته فالكافر بهذا المعنى غير متم عليه ووجه البعد ان ارادة الكافر في أمثال هذه
المقامات وسلكهم مع المدعى في هذا النظام بما ياباه كل عاقل فضلا عن فاضل (قوله ويتوشح بكركه
الخ) عطف على يتزين عطف صلة على صلة أو صفة على صفة على احتمال ما والتوشح بلبس
الوشاح وهو اديم عريض مرصع بالجواهر فجعله المرأة بين عاتقها وكشها والصدور رجع
صدر وهو محل القلب من الانسان وهو أول كل شئ والكتب جمع كتاب والدفاتر جمع دفتر
وكسر الدلفة وهو جريدة الحساب والمراد بها هنا الرسائل الصغيرة عبر عنها بالدفتر لما كان كلا
يتذكر به ما اشغل عليه والمدعى للتعبير بها دون الرسائل موافقة السجع وحملها على المعنى
الحقيقي كما قالوا بعيد في هذا المقام اذ الدفاتر ليست من الامور وذوات البال التي تصدر بالجدل
كثيرا ما يذكر فيها ما ينزه الحمد عن أن يصدر به فيها كدفاتر المظالم والمعاملات ويتوشح بحجاز
مرسل تبي أو استعارة مصرحة بتعبير يتزين علاقته السببية أو المشابهة أو استعارة تخيلية
للمكنية في قوله بكركه بتشبيه الذكرك بالوشاح ثم ان أريد من صدور الكتب أوائلها فالكلام
على حقيقة وان أريد بها محمل القلب فالاضافة من قبيل اضافة المشبه به للمشبّه بجميع
الاشغال على كل نفيس أو الكتب استعارة تخيلية لتشبيهها بانسان له صدر والصدور وتخييل
ويتوشح ترشح (قوله على آلائه المزهرة الرياض) متعلق بجمعه على انه ظرف لغو والآلاء النعم
جمع الى بالقصر وفتح الهمزة والكسرة في كلام بعضهم ان النعمة هي النعم الباطنة وملاقاتها
والآلاء النعم الظاهرة كالحواس الخمس وملاقاتها والاصل الأصل أفعال أبادت الهمزة
الثانية التي هي فاء الكلمة الفالقة للهمزتين والرياض البساتين أصله روض قلبت الواو ياء
لوقوعها اتركسرة والكلام تشبيه بليغ اى الآلاء التي هي كالرياض المزهرة واستعارة ممكنة
بان تشبيه الآلاء بالرياض حسنة ذات بساتين مزهرة والرياض تخييل (قوله على نعمائه)
فيها لغتان فغ النون وضما فان قصت النون مددته كما هنا وان ضمت قصرته وهي
اما معنى الانعام أو اسم جمع للنعمة (قوله المتعة الحياض) المتعة الممتلئة والحياض جمع
حوض الماء أصله حواض فعل به ما فعل بالرياض وفي الكلام تشبيه بليغ اى النعماء التي هي
كالحياض الممتلئة أو استعارة ممكنة بان تشبه النعماء بتر ذات حياض أو مياه في حياض

فهو غاية مرادى ونهاية متجنى وقبلى وما توفى الا بآله الا هو (قوله ان) ترشح هذه الجملة بان اما لتنبيه والحياض

بجملية الادراك وزينة الافهام وخصه بادراج ذرر المعاني في جواهر الاقفاط • على شرط الانتظام ثم الصلاة على

المميز من بين الرسل عليهم
الصلاة والسلام بفضل
نسخ الشرائع والاحكام

على أنه بلغ في رفعة الشأن
الى أن لا يقبل غير مؤكداً أو
للتبسيه على أن المتكلم
بالخبر على صدق رغبة
وجود نشاط فيه أو
للتبسيه على أن الطالبين
على صدق رغبة وجود
نشاط فيه أو للتبسيه على
تواضع المتكلم واستحقاق
نفسه من حيث اعتقاده
عدم قبول ما يتكلم به ولو
كان من المسلمات أو الرد
على من ينكر مضمونها
بناء على انكار الخالق وان
وجود العالم اتفاقاً أو الرد
على من ينكر ذلك ويقول
الاحق بذلك هو الهيلة
أو التكبير لما قال القشيري
في شرح أسماء الله الحسنى
روى عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن من قال
سبحان الله فتوابه عشرة
ومن قال الحمد لله فتوابه
عشرون ومن قال لا اله الا
الله فتوابه ثلاثون ومن
قال الله أكبر فتوابه
أربعون ثم بين ترتيب
لكن هذا مبني على ما هو
المبادر من حمل الحمد
في كلام الشارح على ما كان
يتكلم المادة ووجه الرد
بالنوكيد المذكور بالنسبة الى الأول من وجهي الرد ظاهر واما بالنسبة الى الثاني فهو أن الكلام بين الأئمة

والحياض تخيل وكل من قوله جل جلاله وعم نواله جملة معترضة قصد بالاولى التنزيه
وبالثانية الثناء وربط الاولى بالحمد والثانية بالشكر فبمعنى أن الشكر دائمي مقابلته النعمة
وان الحمد تارة وتارة فضيه اشارت لثقله من حيث ان الشكر لا يكون الا في مقابلته نعمة
والحمد لا كما أن في ارجاع قوله الحمد لله الخ لفقرة الاولى وشكره لفقرة الثانية تنبيه على اختلاف
موردي الحمد والشكر وان الاول يكون باللسان فقط والثاني به وبغيره كما قال الشاعر
افادتكم النعماء منى ثلاثة • ندى ولساني والضمير المحبب

وقد احتوى الكلام على عدة أنواع من البديع غير خفية عليكم ان كنت ممن تطرق في علم البديع
(قوله بجملية الادراك) الباء داخله على المقصور لا على المقصور عليه كما هو والحلية تطلق
بمعنى المصدر وبمعنى المتكلى به وكذلك الزينة والادراك الفهم يستعمل مصدر او بمعنى اسم
المفعول والافهام يقرأ بكسر الهمزة مصدر او بفتحها جمع الفهم وادارتهم على حد سواء
وفي جملة الادراك وزينة الافهام تشبيه بليغ أو مكنية في الادراك والافهام وتخييلية
في جملة وزينة هذا على أن كلامهم صريحان كأنه بمعنى اسم المفعول فلا استعارة للزوم
الجمع بين الطرفين (قوله وخصه بادراج) الباء داخله على المقصور أيضاً والادراج الادخال
واضافة ذرر المعاني وجواهر الاقفاط من قبيل لجين الماء والمناسب لقولهم الاقفاط قواب
المعاني أن يقول في صدق الاقفاط وكأنه اختار التعبير بجواهر للاشارة الى نداسة تلك الاقفاط
أيضا (قوله ثم الصلاة) العطف يتم للاشارة الى تأخير مرتبة الصلاة عن الحمد يجعل تغاير
الكلامين بمنزلة التراخي في الزمن أو لجرد الترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم
ثم ما صنعت أمس أعجب أي أخبرك أن الذي صنعت أمس الخ وقد تنجي لجرد الاستعداد كما
في قوله تعالى يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها فان الانكار مستبعد بعد المعرفة ولها
استعمالان آخر والصلاة حقيقة تحريك الصلوات سميت الاركان بها التحريك الصلوات فيها
ثم سمي الدعاء صلاة تشييم للداعي بالمصلي في تحشعه والمراد منها هذا الدعاء (قوله على المميز)
بصفة اسم المفعول والظرف اغوصت على الصلاة فحفظها على الحمد عطف مفرد على مفرد
أو مستقر خبر فهو من عطف الجمل وعلى كل فلم يحصل للمؤلف الامتنان بحديث طلب الصلاة
في هذا المقام فانه على الاول مخبر عن الصلاة بما أخبر به عن الحمد وليس الاخبار عن الصلاة
صلاة كما أن الاخبار بالحمد حمد وأما على الثاني فلان الجملة خبرية والدعاء انما يكون
بالانشائية وقد يجاب عن هذا بانها خبرية الاصل استعمت في الانشاء وعن الاول يمنع أن
المطلوب بالصلاة خصوص الدعاء بل المقصود اظهار الاعتناء بالمصلي عليه وتعظيمه وذلك
كاف في حصول الغرض وبهذا يجاب عن الثاني أيضاً بإبقاء الجملة على خبريتها بدون ادعاء
استعمالها في الانشاء ونوقش هذا الجواب بان المقصود هو الدعاء فان الله أمرنا بكافاً من
أحسن النيات إذ عجزنا عنها كافاً بأداء الدعاء فأرشدنا لعلنا علم عجزنا عن مكانة صلى الله عليه
وسلم الى الصلاة عليه ويقرب ذلك قول أبي الطيب المتنبي

لا خيل عندك تهديهم ولا مال • فليسعد النطق ان لم يسعد الحال

(قوله بفضل نسخ الشرائع الخ) متعلق بالمميز واطافة نسخ الشرائع والاحكام للاحتراز عن

وعوم الرسالة الى كافة الانام ٦ محمد المبعوث لانعام مكارم الكرام الذي اوفى جوامع الكلم الظاهرة البيان وأوحى اليه

يدائع الحكم الباهرة
البرهان صلى الله عليه
وعلى آله واصحابه المحودين
على الاتباع والتصديق
المسعودين

في المسئلة المذكورة انما
هو في وقت لم يطلب فيه
ذكره من اماما وورد عن
الشارع طلبه في وقت
معين كالتيكبير ليلة العيد
والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم ليلة الجمعة
ويومها فالاشتغال به اذذاك
افضل قطعاً ومن هذا القبيل
الحمد فانه وورد عن الشارع
طلبه في وقت البداية بعينه
دون الهللة والتكبير
أو بوجه الرد المذكور يمنع
الحل على خصوص المادة
المذكورة فانهم (قوله
أحق) الحق مطابقة
الواقع للحكم عكس الصدق
فانه مطابقة الحكم للواقع
ويقال بهما الباطل والكذب
وحينئذ فيشكل من وجهين
أحدهما أنه لا يتصف
به الله تعالى به لعدم
الحكم فيه وثانيهما أنه
لا يصاغ منه اسم التفضيل
لكونه متواطئاً لا مشككاً
اذلا تتفاوت المطابقة
لواقع ويندفع الامر ان
بتفسير أحق باحسن وأولى
على ما يشير اليه كلام
الصالح (قوله ما يترين في غير منطلق القاصي والخاصير) النشير الرائحة الطيبة أو ضد الطي والمنطق اسم مكان = لم

العقائد فانه لا يتعلق بها نسخ ولا تختلف فيها الشرائع وعليه حل قوله تعالى إنا وحيانا اليك
كما أوحينا الى نوح الانية والشرائع جمع شريعة هي والملة والدين ألفاظ مترادفة موضوعات
للأحكام الشرعية المتعلقة بالأعمال امامية عان بالاعتقاد فهي أصول الدين فعطف الأحكام
تفسير وما قيل ان تميز الشيء بالشيء في قوة اختصاصه به مع أن النسخ لم يخص به صلى الله
عليه وسلم بل ما من رسول الا وهو كذلك فذهول عن الجمع في شرائع اذ لارسية في اختصاص
ذلك به صلى الله عليه وسلم فان شريعة ناسخة لجميع الشرائع السابقة أمام من قبله من الرسل
فكل واحد ناسخ لشرعية من قبله (قوله وعوم الرسالة) أوردانه عليه الصلاة والسلام
لم يميز بذلك فقد عمت بعمته نوح بعد الطوفان وكذلك آدم لا ولاده ويجاب بان ذلك كان
على سبيل الاتفاق أو يقال ان رسالته صلى الله عليه وسلم مسفرة الى قيام الساعة ولا كذلك
نوح أو انه صلى الله عليه وسلم أرسل للانص والجن والملائكة ولم يوجد ذلك في غيره وإيمان
الجن بما في التوراة كان على سبيل التبوع منهم لأنهم كفوا بذلك (قوله الى كافة الانام)
فيه استعمال كافة مجرورة ولا تستعمل الا منصوبة على الحال كما في المعنى قال ويجوز
الزنجشري للوجهين أي الحال من الفاعل والمفعول في قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة وهم
لان كافة تختص بمن يعقل وهم في قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس اذ قد قدر كافة نعمنا
لمصدر محذوف أي رسالة كافة أشد لانه اضاف الى استعماله فيما لا يعقل ارجاه عما التزم فيه
من العالمية وهم في خطبة المفصل اشد وأشد لانه اخرج اياه عن النصب البنية اه قال
الحشي ودعوى ان الزنجشري عن ينجي بن كعب لا تنفع لان تلك مرتبة لا ينالها العربي
الحضري فكيف ينالها الجمعي وذلك لان الله تعالى خص العرب الذين لم يخاطبوا الحضري
بعصمة السنتم عن الخطا اه وما قيل عليه انه افراط بل دليل صحة الاخذ عن أهل مكة والمدينة
وبلغتهم جاء التنزيل فذهول عن معنى قولهم اللغة لا تؤخذ عن حضري الخ اذ ليس معناه
من سكن الحضرة بل المعنى حضري خالط الهم ونشأ بين أظهرهم كايشير لذلك قول الحشي
الذين لم يخاطبوا الحضرة ولم يقل أهل الحضرة فالصاف مقدراً أهل الحضرة فانه لما قصت
مدائن الهم والروم وانتشر العرب فيها وتناشوا داخل الجن على فسلمهم بسبب الخاطلة وقصة
أي الاسود الذي التي دعت عليها رضى الله عنه لوضع علم الحوشا هدى على ما قلنا قتال
(قوله لانعام مكارم الكرام) وأما أصلها فقد وجد من قبله من الرسل عليهم الصلاة والسلام
(قوله جوامع الكلم) من إضافة الصفة للموصوف والمراد بالكلم الجمل المفيدة وهذا
مقتبس من قوله صلى الله عليه وسلم أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً
أي اختصر لي كلام العرب في جوامع كلمي وهي ألفاظ قليلة تفيد معاني كثيرة كقوله عليه
الصلاة والسلام الدين النصيحة والاعمال بالنيات ونحو ذلك (قوله الظاهرة البيان) هو مصدر
بان بمعنى بين وظهر ويطلق على المنطق القصص العرب عما في الضمير والمراد هنا الاول أي
الظاهرة المعاني واردة الثاني محجوج الى تكلف وهذه الجمل احتمل من معانيهم من كون تلك
الكلام مع اختصارها جامعة لمعاني كثيرة أن فيها اختصار (قوله يدائع الحكم الباهرة البرهان)
البدائع جمع بديع بمعنى الشيء المبدع الذي لم يسبق له مثال فالعنى انه عليه الصلاة والسلام

في منهاج الصدق على التحقيق (وبعد) وفيقول الفقير الى الله الغني عبيد الله ٧ بن فضل الله الحبيبي قد راقه له

السعادة ورزقه الحسنى
وزيادة لما رأيت المختصر
المتنبي بالتدبير المنسوب
الى أفضل المحققين وأكمل
التأخرين جامع البيان
والمعاني سعد الله والدين
مسعود التفتازاني سقى الله
نراه وجعل الجنة مثواه
كأما مشتهرا على أكثر مسائل
الرسالة الشعبية في تمهيد
القواعد المنطقية وكان
المحصلون عن فهم مسائله
السهية في الاضطراب
والاضطرار لغاية ايجاز
ألفاظه ونهاية الاختصار
شرحه شرحا جريئا معضلاته
ويفسر مشكلاته خاليا
عن التطويل والاكتار
لتأديته الى الامتثال
والاضحار موشها بدعاء
من أيده الله تعالى بالنقص
القدسية والفضائل
الانسية وشرف أرائك
السلطنة بجزيرة الشعة
وآتاه الملك والحكمة وعلمه
مما يشاء ووقفه لتشييد
قواعد الدين ورفع معالم
المعاني لاهل اليقين وخصه
بالطف العميم والخلق
العظيم بحيث يشار اليه
ما هذا بشران هذا الاملك
كريم وهو المولى السلطان
الاعظم الخاقان الاعلى
الاکرم فاصبر يا ابن العدل

لم يسبق بتلك الحكم والحكم جمع حكمة وهي العلم النافع والمراد بها هنا علم الشرائع
والاحكام والحكمة تقاسير أخرى والباهرة الغالبة يقال بهر اذا غلبه والبرهان الدليل (قوله)
في منهاج الصدق) جمع منهج الطريق الواسع وهو ما من اضافة المشبه للمشبه أولى المناهج
استعارة مصرحة بتشبيه اسباب الصدق بالطرق أو مكنية في الصدق بتشبيهه بمجته تقصد
والمناهج تخيل (قوله فيقول) فيه التفات من التكلم الى الغيبة على مذهب السكاكي فهو
عدول عن أقول لاجل جريان ما بعده من الاوصاف وان أمكن ذلك بالتعبير بصيغة التكلم
وزيادة وأنا الفقير الخ الا أنه تطويل مستغنى عنه مع ما فيه من العدول عن الوصفية المقصودة
الى الاخبار على أن الجملة تكون حالا وهي تفيد التقيد وهو غير منظور اليه هنا (قوله)
الحبيبي) الظاهر أنه نسبة تخيلية قريبة بكرمان (قوله الحسنى) هي الجنة والزيادة هي النظر
الى وجهه الكريم أو المثوبة الحسنى والزيادة ما يزيد عليها تفضلا منه ومنه اقوله تعالى ويزيدهم
من فضله (قوله البيان والمعاني) أي العليين المسمين بذلك أو المنطق القصيح والمعاني ما يعنى
من اللفظ ويقصده ففهمه اشارت لعله بصحفي المعاني وتنقيح الالفاظ وذلك عام في كل علم
فهو أمدح (قوله الله والدين) هما معنى واحد وهى الاحكام الشرعية (قوله سقى الله نراه)
كناية عن تعظيمه بالرحمة (قوله المحصلون) أي المريدون تفصيله فنعنى اللام أو المراد
بهم الباحثون وبين اضطراب واضطرار جزء من لاحق (قوله بين معضلاته ويفسر مشكلاته)
استناد الفعل الى ضمير الشرح مجاز عقلي من قبيل الاسناد للسبب والمعضلات جمع معضل
أو معضلة يقال أعضل الأمر اذا اشتد فالمعضلات الامور المشددة والمشكلات الامور الخفية
التي لم يعلم حالها فهاستغيران أو هما معنى واحد (قوله خاليا) صفة لشرح أو حال منه وان كان
تكررا الا أنه تخصص بالجملة بعلوم (قوله الاملال والاضحار) أي السامة (قوله موشها) صفة
شرحا أو حال وفيه ما تقدم من الاعتبارات في قوله ويتوضح بكراه (قوله الانسية) بضم الهمزة
نسبة للانسان ضد الوحشة ففهمه تشبيهه على عدم كبره وجبروته قيل ومن البارد المفسول قرائته
يكسر الهمزة نسبة الى الانس مقابل الجن اه (وأقول) ليس هو من البارد المفسول بل
من التوجيه المقبول لان اقتناء الفضائل واكتسابها محتص بالنوع الانساني ففهمه تشبيهه على
أصل الفضائل وانه جمع منها ما يمكن تفصيله للنوع الانساني مما يصح أن يتصف به فخرجت
الكلمات النبوية (قوله أرائك السلطنة) الارائك جمع أريكة بمعنى السرير سميت بذلك
لكونها لمكان الإقامة يقال أركب بالمكان أركا أو قام على الارائك ثم استعمل في مطلق
الإقامة (قوله بجزيرة السماء) حضرة الرجل موضع حصوره والسماء ذات الشهب أي ارتفاع
الاتف وفي الكلام مجاز مرسل علاقته الاطلاق عن التشديد أو استعارة مكنية بتشبيه
الحضرة بآفة شهاب والسماء تخيل (قوله معالم المعاني) المعالم جمع معلم وهو الاثر يستدل به
على الطريق فاستعارة المعالم لامارات المعاني تصرح بمجته أو مضافة اليها اضافة المشبه للمشبه
أو تخيل لاستعارة الطرق للمعاني (قوله رايات العدل) من اضافة المشبه للمشبه (قوله)
تلاوات أي أشرفت والصفحات جمع صفحة وهي من الوجه والسيف عرضه وضافته الايام
كجني الماء والمعدلة العدل والوجنات جمع وجنة بفتح الواو وقد ثلث ما ارتفع من لجة خد

والانصافي جامع أنظر الظلم والاعتساف محي ماثر السنة النبوية منفذ أحكام الله المطفوية هو الذي يعز الدين
بالسيف والسان وينصره بالجنة والبرهان ثلاث على صفحات الايام آثار معدلة وساطاة وتهلات على وجنات الانام

والدين والدنيا والدين عبد الطيف
خلد الله ملكه وسلطانه
وأعل كلمته وشانه وانصر
جيشه واعوانه في دولة
دائمة وسلطنة قائمة
وقدره منيع وشان رفيع
(ومعني) بالتذهب
على شرح التذيب راجيا
من الله تعالى أن يكسني من
ميامن قبوله بمنة الاقبال
ويرتدي من صلاح نظره
برداء العز والجمال ان الله
زلى التوفيق ويحقق
الامنية حقيق وهأنا
أشرع في المقصود بعون
الملك المعبود فأقول قد
تجرت عادة أصحاب التصانيف
بأن يذكروا قبل الشروع في
المقصود بعضا من الكلام
ويسمونه مقدمة الشروع
في العلم كتعريف العلم
وبيان الحاجة اليه
وموضوعة فن أجل ذلك
صدر المصنف هذا المختصر
بها فقال بعد الفراغ من
الخطبة (مقدمة) أي هذه
مقدمة وهي بكسر الهمزة
ماخوذة من قدم لازما
بمعنى تقدم كما يقال مقدمة
الجيش للجماعة المتقدمة
منه وقيل من قدم متعلبا
لان معرفة الامور المستقلة
عليها المقدمة يجعل الشارع
ذابصرة فكأنها تقدمه
على اقرانه

الانسان والتذهب بالذهب ففيه مدح لشرحه والمباين جمع عن معنى البركة والملاح
جمع ملح بمعنى الملح والزدا عما يرادى به ورداء العز كلبين الماء (قوله وهأنا أشرع) فيه
ادخالها التنبه على ضمير رفع منفصل خبره ليس اسم اشارة وقد وقع في كلام ابن مالك وهشام
استعماله كذلك نصح نصريهما كغيرهما بشذوذ في حقوق قول الشاعر
اباحكم ها أنت بحجم مجالد وجهه ان هالتنبه انما تطلق اسم الاشارة فاذا الحق غيره
ولكن وقع الخبر عنه اسم اشارة كان كأنهم تفارقه لان المبتدأ الذي دخلت عليه عين الخبر
فكانها دخلت على اسم الاشارة وفي الرضى وما حكى عن الزنجبيري من قولهم ها أنت زيدا
منطلق وهأنا أفعل كذا انما لم أعثره على شاهد اه وقال أبو حيان في الارتشاف قال الزجاج
الا كثر والاحسن أن يستعمل هامع الضمر ولو قلت هازيدا جاز بلا خلاف (قوله أشرع)
لا ينافي قوله سابقا شرح لاحتمال أن يكون الديباجة متأخرة أو ان شرح مستعار لشرح
وقوله في المقصود لا ينافي قوله بعد أن يذكروا قبل الشروع في المقصود لان المقصد الاول من
الشارح لشرح المتن والثاني لارباب التصانيف والمراد بالمقصود الاول ما يتعلق به المقصد
مطلقا والثاني ما يتعلق به المقصد الذاتي (قوله بعضا من الكلام ويسمونه) أي يسمونه مدلوله
فسقط ما يقال ان مقدمة الكتاب اسم للالفاظ ومقدمة العلم اسم للمعاني الثلاثة المذكورة
(قوله كتعريف العلم) أي يرسمه لاجل هذه لاستدعائه معرفة جميع مسائل العلم قبل الشروع
فيه قال شارح سلم العلوم مقدمة الشروع لا يمكن أن تكون بعد العلم لان حقيقة العلم مسأله
وهي أجزاء غير محمولة فلا يحجبها ولا يحددهم وقوف على معرفة جميع تلك المسائل فلو كان
مقدمة لزم توقف الشروع في تلك المسائل على العلم بها وهو دور ولانه يلزم أن يكون المسائل
خارجة عن العلم لان المقدمة خارجة عن ذلك العلم اه واستفيد ان المراد بالشروع على كمال
بصيرة فان أصل البصيرة لا يتوقف الاعلى التصور بوجه ما والتصديق بقائده ما وأما كمال
البصيرة فقد يحتاج فيه لزيادة ذكر البيان في حيز الحاجة والموضوع للاشارة الى ان العلم
المتعلق بها تصديق أي التصديق بقائده الغاية وموضوعية الموضوع فان قلت كما صرحوا
بكون الموضوع من المقدمات فقد صرحوا بكونه جزءا من العلم وبكونه من مبادئ التصورية
فما الفرق فالجواب ان التصديق بوجود نفس الموضوع جزء من العلم وتصوره من المبادئ
والتصديق بموضوعيته من المقدمات وأما تصور مفهوم الموضوع أي ما يبحث في العلم عن
اعراضه الذاتية فقد بين في علم المنطق فهذه أمور أربعة تتعلق بالموضوع (قوله مقدمة)
اختلف هل تأوها للنقل من الوصفية الى الاسمية لانها في الاصل صفة ثم نقلت الى مقسمة
الكتاب أو العلم فالحق التام بهذا النقل ومعنى كون التام للنقل من الوصفية الى الاسمية
ان اللفظ اذا صار بنفسه اجزا للقبلة الاستعمال بعد ما كان وصفا كانت اسميته فرعاً عن
وصفيته فيشبه بالموث فان الموث فرع المذ كرفعل التام علامة للقرينة كما جعلت تاء علامة
للدلالة على كثرة العلم في قواهم رجل علامة بناء على أن كثرة الشيء فرع عن تحقق أصله وقال
بهذا جماعة منهم العصام فيما نقل عنه في حاشية منوطة بشرحه على الوصفية قال ان مقدمة
الكتاب ومقدمة الجيش كلاهما منقول من قدم بمعنى تقدم كما فيسده كلام صاحب المغرب

وُثِيه تكلف وقيل هي بفتح الـ اسم مفعول من التثدي فان هذه المباحث ٩ - بحث مقدمه على غيرها وفيه ايهام
خلاف القصور لتأديده فتم

فانه قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب وفي شرح التلخيص ما يقيد
 من مقدمة الكتاب ومقدمة العلم منقولان من مقدمة الجيش أو مستعاران منها ويؤيده ما في
 الفائق للزمخشري المقدمة الجامعة التي تقدم على الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعمل لاول
 كل شئ فقبل مقدمة الكتاب اه واختار آخرون ان التأنيست للنقل بل باقية على أصلها وهو
 التأنيث وقال به الفاضل عبد الحكيم في حاشية المطول فقال لم يرد بقوله أى السعد مأخوذة
 من مقدمة الجيش انما منقولة عنها أو مستعارة لانه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف أو
 استعارته منه اذ لا بد من اتحاد اللفظ فيهما ولانه لم يبين معنى لنظ المقدمة حتى يقال انها بذلك
 المعنى منقولة أو مستعارة بل أراد ان لفظ المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش بالقطع عن
 الاضافة لقناها المقدمة وانما لم يقل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق ان استعمال
 المشتق منه لا يكفي في أخذ المشتق ما لم يرد الاستعمال به كافي الصلاة والزكاة والاطلاق المقدمة
 على مقدمة الجيش أيضا باعتبار معناها الوضعي والتأنيث لتأنيث الموصوف اعني الجماعة يدل
 عليه ايرادها في الأساس في الحقيقة حيث قال قدمه وأقدمه فقدم وأقدم بمعنى تقدم ومنه
 مقدمة الجيش اه وفي قول الشارح كما يقال مقدمة الجيش الخ وعدوله عن قول غيره مأخوذة
 ايما الى اختيار هذا (قوله وفيه تكلف) لان اسناد التقديم اليها مجاز ولا يعدل عن الحقيقة
 الى المجاز الاداع وهو منقطف ههنا وأيضا الصفة المنعدية انما تضاف لمفعولها الى ما له نوع
 تعلق فيقال مثلا مقدمة الشارع أو الطالب لا مقدمة العلم أو الكتاب (قوله وقيل هي بفتح
 الدال) في الحواشي الفخمية جوزأى الدواني الفتح ولم يلتفت الى ما قال صاحب الفائق ان فتح
 الدال خلف أي باطل لكونه معارضا برحان الفتح على الكسر لفظا ومعنى فان اطلاق المقدمة
 بالكسر على معانيها المشهورة من مقدمة الجيش ومقدمة العلم ومقدمة الكتاب يحتاج الى
 تكلف اما في اللفظ بان تجعل مشتقة من التقديم بمعنى التقدم واما في المعنى بان يعتبر تقدم
 الاحوال المذكورة انفسهم المضافين استحقاق التقدم أو يعتبر تقدم مقدمة الجيش ابقية
 الجيش وتقدم مقدمتي العلم والكتاب لمن يعرفه ما على من لم يعرفهما ولا يحتاج في اطلاق
 المقدمة بالفتح الى شئ من التكلفين اه (قوله ههنا) أى في أوائل كتب المنطق وهذا مشهور بان
 لها معنى آخر في غير هذا الموضع عند المناطقة فانما في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت
 جزء قياس أو حجة وقد نطق ويراد به ما يتوقف عليه صحة الدليل فمتناول مقدمات الادلة
 وشراطينها كما يجب الصغرى وفعلية او كلية الكبرى في الشكل الاول مثلا افاده السيد وقوله
 ما جعلت جزء قياس الخ هذه عبارة الشيخ في الاشارات فانه قال فيه اذا وردت القضية في مثل
 هذا الشئ الذي يسمى قياسا أو استقراء أو تمثيلا سميت حينئذ مقدمات والمقدمة قضية جعلت
 جزء قياس أو حجة اه واختلف الناظرين في كلامه فقال بعضهم اهل الشيخ أراد بالقياس
 ما يتناول الاقسام الثلاثة فاردفه بقوله أو حجة ترديد في العبارة وتخيير في اللفظ دفع ما ياتوهم
 من اختصاص القياس ههنا بما يقابل القسمين الاخيرين وأراد بالقياس ههنا ما يقابل القسمين
 الاخرين اشارة الى شدة الاهتمام به لانه العمدة في باب الاستدلال فكان ما عداها بالنسبة اليه
 ملحق بالعدم ثم أنشرب عنه الى قوله أو حجة افاده ما هو الاصطلاح ولان المقصود اذا أدى به هذا

أى محل النطق أو مصدر
 ميمى بمعنى النطق والقاصى
 والحاضر الغير المنتم عليه
 والمنتم عليه بناء على أن
 النعمة الملائم الحمد
 العاقبة أو البعيدوا اقرب
 من حضرة المشاهدة ثم كلمة
 ما اما واقعة على الالفاظ
 الحسنة وحينئذ فى الضمير
 العائد اليها من نشر ممكنة
 هى تشبيه الالفاظ بالمسك
 أو نفس كالمسك أو الالفاظ
 المشبهة على رأى الخطيب أو
 السلف أو السكاكى والقنبر
 أو ثباته تخيلية على رأى
 السكاكى أو القوم أو فى
 النشر نصر بحجة تحقيقية
 تشبيها لخواص الالفاظ
 ومن اياها بالرائحة الطيبة أو
 مجرد اضافة مشبهة به الى
 مشبه تشبيها للالفاظ
 بالرائحة الحسنة والمعنى
 أحق الالفاظ التى تزين أنوار
 أو تكلم من لم ينم عليه وأنهم
 عليه أو من كان من العارفين
 بآله وغیره تزيين المسك أو
 كأن من اياها رائحة المسك
 أو كأنهم انفسها رائحة المسك
 يزين يتعطر وعلى أنه ضد الطلى

فما توقف الشروع في مسائل العلم ١٠ عليه وهي مشقة على بيان الحاجة الى المنطق وتعرفه وموضوعه وسنعرف وجهه

توقف الشروع على كل واحد من هذه الامور موضوعه ولما كان بيان الحاجة المنساق الى تعريف المنطق موقفا على تقسيم العلم الى قسميه

تجري تلك الوجوه ايضا الا أنه يعتبر بكان المسك الحلال ومكانه في الاقفاظ اظهرها للمعاني فتشبهه الاقفاظ بالحلال أو يشبهه اظهرها ايضا للمعاني بحل الحلال أو تشبه الاقفاظ بحل الحلال في سببية الاظهار واما واقعة على المعاني الحسنة فتشبهه اما بالمسك أو بالحلال أو تشبهه الاقفاظ الدالة عليها أو النقوش الدالة على تلك الاقفاظ بروائح المسك أو بحل الحلال في سببية الايصال الى المقصود أو تشبهه المعاني بروائح المسك أو بحل الحلال في كون كل منتهى المقصد واما واقعة على النقوش الحسنة وتشبهه اما بكالمسك أو بالحلال أو تشبهه أشكالها بروائح المسك أو بحل الحلال في السببية المذكورة أو تشبهه النقوش بروائح المسك أو بحل الحلال في السببية أيضا وبيان المعنى ظاهر فيه بالقياس على بيانه في الاول قبيل والحاصل أن ما اما واقعة على الاقفاظ

النوع من العبارة كان أو وقع في النفس وعلى هذا تكون كلمة أو بمعنى بل وما قبل في توجيه هذا العطف المستصعب من أن كل واحد اصطلاح والمعنى جعلت جرح قياس على اصطلاح أو جهة على اصطلاح فيمكن المناقشة فيه بانه خلاف الواقع اه والذي اختاره عبد الحكيم ان التريد للاشارة الى تعدد الاصطلاح فقبل انما المختصة بالقياس وقيل انما غير مختصة به وتقال لما جعلت جرحه التمثيل والاستقراء أيضا وأورد على تفسير المقدمة الثاني وهو ما يتوقف عليه صحة الدليل الخ بانه غير مانع لشموله الموضوعات والمحمولات وأجيب بان المعنى ما يتوقف عليه صحة الدليل بلا واسطة فلم يدخل فان صحة الدليل متوقفة عليه بواسطة تركب مقدمة منها وفيه ان هذا التريد يخرج المقدمات البعيدة الدليل فيصير التعريف غير جامع والجواب أن المقدمات البعيدة للدليل مقدمات لدليل مقدمة الدليل فبالنظر لذلك يتوقف عليه مقدمة الدليل الثاني بلا واسطة فلم يخرج (قوله ما يتوقف الشروع في مسائل العلم عليه) أي على العلم به فلا يراد أن يقال ان ما يتوقف عليه الشروع لا ينحصر فيما ذكره نفس قدرة الشخص وقواه ولا بسبب الخبر بقصد تحصيل الكل الى غير ذلك (قوله بيان الحاجة) هو أن يبين أن الناس في أي شيء يحتاجون الى المنطق فذلك الشيء هو غايته فيحصل بذلك معرفة العلم بقايتة وهي تصويره برسمه لانه يحصل منه أنه علم يفيد هذه الغاية وهو لازم مساو له والتعريف باللازم رسم فعل أن بيان الحاجة ينساق الى خصوص التعريف بالرسم لا بالحد (قوله وتعرفه) عطفه على بيان الحاجة وعطفه على الحاجة محجوج للتكافؤ (قوله ينساق) أي يستلزم وانما عطفه بالانساق اشارة الى ظهور الزم بغيره بغيره يسوق فرمما يتوهم المعاناة في اختصار الانساق اشارة الى ان استلزامه اياه من غير مدخل لتحرير المصنف أفاده عبد الحكيم ويعني بذلك التعريف بقول صاحب الشعبية العلم اما تصور ما تصور معه حكم الى قوله فست الحاجة الى قانون يعهم عنه وهو المنطق وقد اختصرها المصنف هنا فآخر ما ينساق اليه بيان الحاجة انه مست الحاجة الى قانون يفيد عصمة الذهن عن الخطا في الفكر وهو لازم محمول مساو للمنطق ولذا قال المصنف وهو المنطق فثبت ان بيان الحاجة متضمن لتعريف المنطق برسمه وأما التعريف فلا يستلزم بيان الحاجة لجواز أن يكون الرسم بشي آخر دون غايته لا يقال ان بيان الحاجة من قبيل التصديق والرسم تصور فكيف يتوصل للتصور بالتصديق مع ان الواقع العكس والجواب ان بيان الحاجة ينتهي الى الرسم ويستلزمه ولا يلزم من ذلك أن يكون موصلا له هذا الاستلزام لا استنتاج (قوله على تقسيم العلم) لا يقال ان بيان الحاجة لا يتوقف على جميع هذه المقدمات بل يكفي أن يقال العلم ينقسم الى ضروري ونظري الخ ما ذكره لانه نقول المقصود ببيان الاحتياج الى المنطق بقسميه فالعلم ينقسم الى ضروري ونظري والاحتياج الى المنطق معناه فان قلت يمكن أن ينقسم العلم أولا اكتسابه من الضرورة لجواز أن يكون التصورات باثرها مشلا ضرورية فلا حاجة اذا الى الموصل الى التصور فلا يثبت الاحتياج الى جزأى المنطق معا فان قلت يمكن أن ينقسم العلم أولا الى الضروري والنظري ثم يقسمه الى التصور والتصديق والجواب ان هذا الاسلوب مع كونه موجبا لترتقم المقدمات قلبا لا معقول لان التقسيم باعتبار كيفية الحصول بعد التقسيم باعتبار الحصول نفسه فان تقسيم العلم الى الضروري والنظري تقسيم له باعتبار الكيفية التي

أوعلى المعاني أو على النقوش وعلى كل فالفهم اما بمعنى الراحة أو بمعنى ضد الطي وعلى كل فننبره اما مكنية ونخبانية هي

شرع في التقسيم فقال (العلم) وهو الادراك المطلق (ان كان ادعاء بالنسبة) الحكمية ١١ (تصديق) ومعنى ادعاء النسبة

ادراكها على وجه يطلق
عليه اسم التصليم والقبول
والادراك على الوجه
المذكور يسمى حكما
فالتصديق على تعريفه
هو الحكم فقط

أو تحقيقية تصريحية أو
إضافة مشبهة إلى مشبه
وعلى كل فالناطق ما اسم
مكان أو مصدر على كل
فالقاصي والحاضر ما معنى
المنم عليه وغيره أو بمعنى
العارف بآلته وغيره هذا
وانما جمع بين القاصي
والحاضر بالمعنيين لثلاثتهم
ان القاصي أحسن من أن
يتبين بالحد والحاضر أعلى
من ذلك (قوله ويتوضح بذكره
مصدر الكتب والدفاتر)
عطف على يتبين عطف صلة
على صلة أو صفة على صفة
والتوضيح ليس الوشاح وهو نقيض
يخضع من أديم عربض ويرصع
بالجوهر فجعل المرأة بين
عائقها وكسحها والصدور
جمع صدر وهو محل القلب
من الانسان وأول كل شيء
والكتب الصانق والمراد
هنا أوعية العلوم والدفاتر
جمع دفتر وكسر داله أصة
برأه الحساب التي تكون
للملوك وغيرهم وإضافة
ذكر إلى ضمير ما على تقدير
وقوعها على اللفاظ يئنة

هو معنى عارض لكل منها ما والتقسيم باعتبار الحصول سابق في نظر العقل على التقسيم باعتبار
الكيفية والصفة (قوله شرع في التقسيم) أي تقسيم العلم أولاً إلى التصور والتصديق ثم تقسيم
كل واحد منهما إلى الضروري والنظري قال الهادي في حواشي الشريعة تقسيم العلم إلى
التصور والتصديق من قبيل تقسيم الجنس إلى الأنواع التي يكون الامتياز بالحاصل منه امتيازاً
ذاتياً بخلاف القسمة إلى الضروري والنظري فان التمييز بالحاصل منه تمييز عرضي وتقسيم
الشيء بحسب الذات مقدم على التقسيم بحسب الوصف والذي يدل على ما ذكرنا من ان تقسيم
الاول بحسب الذات والثاني بحسب الوصف عدم انقلاب التصور وتصديقاً بالعكس وانقلاب
النظري ضرورياً بالعكس (قوله العلم وهو الادراك المطلق) أي وإن كان على وجه الادعاء
أو لا بناء على أن المنقسم إلى التصور والتصديق هو العلم بالحادث الحصولي لا مطلق العلم الشامل
للضرورة والتقديم لان الانقسام إلى البدهي والكمي انما يجري في العلم الحصولي والعلم
الحادث دون العلم الحصولي والعلم القديم وهو علمه تعالى فان العلم الحصولي بدهي وعلمه تعالى
لا يوصف بدهية ولا كسب وهذا ما اختاره جماعة من الفضلاء المحققين كالصنف والسيد
والقطب الرازي في رسالته المؤلفة في تحقيق التصور والتصديق والعلامة الشيرازي في درة
التاج وشرح حكمة الانشراق واختار الجلال الدواني في حاشية المتن التعميم فقال هو مطلق
الصورة الحاضرة عند المدرك سواء كانت عين ماهية وهو في التهور بالكنه أو غيرهما وهو
في غيره وسواء كانت تلك الصورة غير الصورة الخارجية وهو في العلم الحصولي وهيئتها وهو العلم
الحصولي وسواء كانت في ذات المدرك كما في علم النفس بالكلمات أو في آلتها كما في علمها
بالمسوسات وسواء كانت عين المدرك كما في علم الباري تعالى شأنه بذاته أو غيره كما في علمه بسلسلة
الممكنات وقد يخص ههنا بالعلم الحصولي أو بالحادث مع الإلزام لان الانقسام إلى البدهي والكسبية
انما يجري فيها ولا حاجة اليه فان الانقسام يجري في المطلق وان لم يجري في كل نوع منه على أنه
تخصيص اللفظ من غير ضرورة تداعية البسم مع ان التعميم أنسب بقواعد الفقه ٨٥ وأشار
بقوله فان الانقسام الخ لا دفع ما عساه يقال ان التعميم لهذه الأنواع ينافية التقسيم وحاصل
الجواب أنه يجوز أن يكون المقسم مطلق العلم وجريان الاقسام فيه لا يستلزم جريانها في كل
نوع منه اذ لا يلزم من انقسام المطلق انقسام أنواعه كلها والالزام في كل تقسيم انقسام الشيء إلى
نفسه وإلى غيره وما حق ما ذهب اليه الجماعة من التخصيص وقول الجلال ان التعميم أنسب
بقواعد الفقه يقال عليه ان التعميم يرتكب بقدر الحاجة وهذا والفرق بين العلم الحصولي
والضرورة ان يقال ان العلم بالاشياء يكون على وجهين أحدهما حصول صورته في نفس العلم
أو في آلتها أو يسمى حصولها لا شخوصها أو تنسبها عند العلم ويسمى حصولها كعلمنا
بذواتنا وبصفات القائمة بها اذ ليس فيه ارتسام بل هناك حصول صورته الحقيقية لا بآلته عند
العلم وهذا أقوى من الحصول ضرورة ان انكشاف شيء عن آخر لا جل حصوله عند أقوى من
انكشافه عند لا جل حصوله مثاله صورته وعما ينبغي ان ينبه عليه ههنا انهم اختلفوا في أن
العلم من مقولة الكيف أو الانفعال أو الاضافة وربما وقع التصريح في كلام من لا تحقيق
عنده بأنه من مقولة الفعل وهو وهم قال أبو الفتح ونشأ هذا الاختلاف انه ليس حاملاً لاقبل

وكذا على تقدير وقوعها على المعاني والنقوش فانها تتركب بالالفاظ وأما وقوع الالفاظ أو النقوش أو المعاني في صدورهم

الكتب فينبع كون المراد من الكتب ١٢ الالفاظ أو النعوش أو المعاني وصدور الكتب والدفاتر من باب ركب القوم

دواجمهم غير متوحد اما مجاز
مرسل تبني أو استعارة
تبعية ليتبين للعلاقي اللزوم
أو المشابهة أو تخيلية
لمكنية في الذكركتسبيه
بنفس الوشاح وصدور
الكتب ان كان بمعنى أو اثارها
فالامر بين والافه واما من
اضافة المشبه به الى المشبه
بجامع اشكال كل على نفس
أو قصر بحجة في صدور
باستعارتها الاول الكتب أو
مكنية أو تخيلية في الكتب
لتشبيهها بانسان له صدور
وكل من يتوحد وصدور
الكتب يرشح الآخر وانما
جمع بين الكتب والدفاتر
بالمعنى الذي ينبت لا يتوحد
أن أوعية العلوم أعلى من
أن يزينها الحد وجريدة حساب
المملوك أدنى من أن يزينها
وفيما ذكر من البديع جمع
ونوحيه في نشر وبراعة
استلال في منطق ومطابقة
في القاصي والحاضر ومثلها
في الكتب والدفاتر على ما ينبت
ومواربة حيث يمكن تعصيف
صدور على وجه حسن
بطلوريه وتوحد غير متوحد
عند ما يقال لا وشاح لكتب
ولا أوعية قلوب وغير ذلك
تدبر (قوله هـ د الله) هو
خبران وبين انه يصح حله
على ما يحتمل لاثم الثلاث

ثم يقال ليس هذا مناضلا عن أن يكون هو حده أبدا وأبه حتى يكتفي في الخروج من عهدته طلب البداهة بالحد التجريد

اذ غايته الاخبار بحمد الله عن احق ما يزين الافواه واثبات الكتب وايس ١٣ الاخبار بالثبوت في ذلك الشيء والجواب ان

الجد ما كان هو ذلك الاحق
الاضافته الى الله فيقتضي
الشانه على اقبائه ذوالحمد
الذي هو احق ما ذكر كدح
النبي عليه السلام بانه ذو
الهمم والراحة العظيمين
في قول حسان رضي الله عنه
له هم لا منتهى لبقارها
وهمته الصغرى أجل من الدهر
لراحة لو ان معشار وجودها
على البركان البرأئدى من البحر
بل في هذا الاسلوب نكتة
وهي ليست في المشهور وهي
كون الحمد محمد وحامداً ذكر
فأفهم (قوله على آلائه
المزهرة الرياض) الظرف
صلة حمد او بمعنى لام التعديل
وكذا تقول في على نعماته
والآلاء انهم جمع الى بالقصر
وأصله الآلاء همزتين فابدلت
التي هي فاء الكلمة الفاعل
الهمزتين كما فعل بك آدم
والرياض بمعنى البساتين
والاصل روض قلبت الواو
يا لوقوعها اتركسرة معيت
بذلك لما يحصل لافسوس بها
من الرياضة والمزهرة الرياض
كالحسن الوجه فاصل
الرياض فاعل المزهرة ثم
حول اسناد المزهرة الى ضمير
الآلاء وانتصب الرياض
على التشبيه بالفعل به ثم
قصد الثبوت والدوام
فاضيف في الكلام تشبيه

التجريد من أن عده من مقولة الكيف على سبيل المسامحة وتشبيه الامور الذهنية بالامور
العينية اه فظهر من هذا كله ان الكلام كله مبنى على القول بالوجود الذهني وقد قال به جميع
الفلاسفة وبعض المتكلمين وان الحاصل في الذهن هو الاشياء أنفسهم اما على ما عليه جمهور
المتكلمين من انكار الوجود الذهني فان العلم عندهم اضافة مخصوصة بين العالم والمعلوم أو هو
صفة حقيقية ذات اضافة وعلى من قال بالشج والمثال من الحكماء فلا اشكال في كونه من
مقولة الكيف عندهم قال الفاضل الكلبوي في حواشي الدواني على المتن ليس معنى انكار
المتكلمين الوجود الذهني انه لا يحصل صورة عند العقل اذا تصورنا شيئاً أو صدقنا به لان
حصولها عنده في الواقع يدعي لا ينكره الا المكابر وكيف ينكرونه والعلم الحادث مخلوق
عندهم والمخلوق انما يخلق بأعيان الموجودات بل هو بمعنى ان ذلك الحصول ليس نحو آخر من
وجود الماهية الملهومة بأن يكون لها مية واحدة كالشمس مثلاً لا وجدان أحدهما خارجي
والآخر ذهني كما يقول به مشبهوه فهم لا ينكرون الوجود عن صور الاشياء وأمثالها وأشباهها
لان تلك الامثال والاشباح موجودات خارجية وكيفيات نفسانية عندهم وهي المخلوقة
عندهم وانما ينكرون الوجود الذهني عن نفس تلك الاشياء وذلك بشهادة أدلتهم حيث قالوا
لو حصل التارقي الاذهان لاحترقت أذهاننا بتصورنا لها واللازم باطل فانه كما ترى انما يتبقى
الوجود عن نفس النار لا عن شبحها ومثالها فالحق أن جمهور المتكلمين انما ينكرون ما ذهب اليه
محققو الفلاسفة من ان الحاصل في الاذهان أن نفس ماهيات الاشياء لم ينكروا ما ذهب اليه
أهل الاشباح كما صرح به بعض الافاضل في حاشية الخبائي وبقي ان المحشى نقل عن الشيخ
الغني امتهال جعل العلم من مقولة الكيف مع قولهم ان الكيف عرض لا يقبل القسمة
لذاته ولا يتوقف على تصور غيره بانه لا يصدق على العلوم الكسبية لان تصورها يتوقف على
تصور غيرها اه (وأقول) الاشكال مشهور قديماً وأجواب عنه قال العلامة عبيد الحكيم في حاشية
المطول ان معنى التوقف المأخوذ في تعريف الكيف انه لا يمكن التصور بدون أصله قالوا فلا
يرد الكيفية المركبة لان تصورها يتوقف على تصور أجزائها لا على أمر خارج وكذا الكيفية
المركبة بالحد أو الرسم اذا توقف فيها على عدم امكان التصور بدونها لا مكان حصولها
بالبداهة اه وقد اطلنا الكلام في هذا المقام مراراً على تلك القوائد التي قل ان توجد هكذا
في كتاب فاحرص عليها ان كنت من أذكاء الطلاب ثم اني بعد حين من الزمان رأيت للعلامة
ميرزا هادي الهندي حاشية على رسالة العلامة الرازي في التصور والتصديق ذكر فيها كلاماً
يتعلق بهذا المقام في غاية التحقيق فاحببت ذكره ههنا وان أدى الى مزيد تطويل اعلم اني انه
نادراً الوجود قال رحمه الله اعلم ان ههنا اشكالا مشهوراً أورده الشيخ في الهيات الشفاء
وأجاب عنه حيث قال لقائل أن يقول العلم هو المكتسب من صور الموجودات مجردة عن
موادها وهي صور جواهر واعراض فان كانت صور الاعراض اعراضاً فصور الجواهر كيف
تكون اعراضاً فان الجوهر لذاته جوهر فماهيته لا تكون في موضوع البتة وماهيته محفوفة
سواء نسبت الى ادراك العقل لها أو نسبت الى الوجود الخارجي فنقول ان ماهية الجوهر
جوهر بمعنى انه لو وجد في الخارج لكان في موضوع وهذه الصفة موجودة لماهية الجوهر

بل في أي الآلاء التي هي كالرياض المزهرة واستعاره مكتوبة بان شبه الآلاء برياض حسنة ذات بساتين في هرة ثم حذف المشبه به

ورضه بالرياض المزهرة فخيلا ٤٤ ويحتمل على بعد ان يجعل الزهرة وصف المتعدى وفاعله ضمير الالاء والرياض مفعوله

أي الالاء التي تزهو الرياض
امامع بقاء المزهرة الرياض
على حقيقته واماعلى ان يراد
منه بقبول اصلاح الظواهر
أو اصلاح البواطن أو
كلاهما (قوله المترعة
الحياض) المترعة المثلثة
والحياض جمع حوض
الماء وأصله حواض فعل
به ما فعل بالرياض وهو أيضا
كالسفن الوجه فيما صوفي
الكلام أيضا تشبيهه بليغ
أي النعماء التي هي كالحياض
المثلثة أو استعارته كمنية
بان تشبه النعماء بقر ذات
حياض أو مياه في حياض
ثم حذف المشبه به ورضله
بالحياض المترعة فخيلا
ويحتمل أيضا على بعد أن
يجعل المترعة بكسر الراء
وفاعله ضمير النعماء
والحياض مفعوله أي
النعماء التي تثلث الحياض
مع بقاء المترعة الحياض
على حقيقته واماعلى ان
يراد منه بقبول افاضة
الكلمات في الذات أو افاضة
العلوم والمعارف على المدركة
هذا وجعل جلال الجلال
مربوطا بمنوان سدا الله
وعوم النوال مربوطا بمنوان
شكره والنعماء مربوطا بهما
معانيه على ان الشكر دائما
في مقابلة النعمة وان الحمد

المقولة فانه ما هبة من شأنه أن تكون موجودة في الاعيان لاني موضوع أي ان هذه الماهية
مفعولة عن أمر وجوده في الاعيان لاني موضوع وأما وجوده في العقل بهذه الصفة فليس ذلك
في حده من حيث هو - وهو أي ليس حده بالجوهراته في العقل لاني موضوع بل حده انه سواء
كان في العقل أو لم يكن فان وجوده في الاعيان ليس في موضوع اه لا يخفى عليك ان القول
بعرضية الصورة الجوهرية منافي لحصر العرض في المقولات التسع لان المقولات أجناس
عالية متباينة بالذات اللهم الا أن يكون مرادهم - صرا الاعراض الموجودة في الخارج ثم ههنا
اشكال آخر وهو أن العلم من الكيفيات النفسانية فليزم أن يكون الشيء الواحد جوهرًا وكيف
مع أنه - امقولاتان مختلفتان ومصدقهما على شيء واحد ممنوع وأجاب عن الاشكالين بعض
المتأخرين بالفرق بين القيام والحصول بان ما هو - وهو معلوم وحاصل في الذهن وموجود فيه
وما هو عرض وكيف علم وقائم بالذهن وموجود في الخارج وحاصله كما يظهر بالتأمل الصادق ان
القائم بالذهن شبح المعلوم ومثاله والحاصل فيه غير المعلوم ونفسه فهو جمع بين المذهبين وأنت
نعلم انه قول بلا دليل وساقط عن درجة التحقيق بل النظر الدقيق يقضي بامتناع ذلك بان يقال
اننا نعلم بالعلم الا ما هو منشأ الانكشاف ولا شك ان الصورة الحاصلة كافية في الانكشاف
كما يشهد به الحدس الصائب فنشأ الانكشاف هو الصورة الحاصلة فلو فرض أن يكون القائم
بالذهن أيضا منشأ الانكشاف يلزم حصول الحاصل - ل على انه لزم أن تكون تلك الصورة علما
وعرضا وكيف كما تفلنت فعاد الاشكال وأجاب عنهم - ما به ضمهم بان الجوهر بعد ما يوجد
في الذهن يصير عرضا وكذا بناه على أن مرتبة الماهية متأخرة عن مرتبة الوجود وتابعة لها ولا
يخفى عليك أن هذا المذهب خارج عن سلك العقل ضرورة ان الماهية وذاتياتها لا تختلف
باختلاف الظروف وانحاء الوجود والعقل بعد قلب الماهية من الممتنعات على أن هذا القائل
اما أن يقول باتفاء الجوهرية أو يفتائها فعلى الاول يرجع قوله هذا الى القول بحصول الشبح
والمثال وعلى الثاني يعود الاشكال وما قال ان مرتبة الوجود مقدمة على مرتبة الماهية فهو
أيضا باطل لان مرتبة الماهية مرتبة المعروض ومرتبة الوجود مرتبة العارض ولا شك
ان مرتبة المعروض متقدمة على مرتبة العارض فان قلت التقدم عند القوم مختصر في
التقدمات الخمسة المشهورة وتقدم المعروض على العارض ليس بشئ منها أما التقدم بالزمان
والتقدم بالشرف فظاهر وأما تقدم غيرهما لان التقدم بالطبع تقدم بحسب الوجود والتقدم
بالعلمية تقدم بحسب الوجود والتقدم بالرتبة ما يصح فيه أن يكون المتقدم متأخرا والمتأخر
متقدما قلت هذا التقدم وراء تلك التقدمات كما صرح به المحقق الطوسي في نقد التنزيل وقد
عبر الشيخ في الهيات الشفاعة عن هذا التقدم بالتقدم بالذات وبعضهم عبر عنه بالتقدم بالماهية
والقوم انما حصر والتقدم الذي هو محبب الوجود وقد أجاب بعض المحققين عن كون العلم
جوهرًا وكيف بان العلم عندهم من مقولة الكيف على طريق المسامحة وتشبيه الامور الذهبية
بالامور العينية وهذا أيضا كما تراخى عن التحقيق وأجاب بعض الافاضل عن ذلك بان العلم
كيف بمعنى العرض العام وهو أعم من القولة اذ الكيف الذي هو المقولة معناه ماهية اذا
وجدت في الخارج كانت في موضوع ولا يكون تعقلها موقوفًا على تعقل الغير ولا يكون فيها

تأخر وتأخر وذلك القاري بينهما من جهة المنعاق ثم ان يد القرب يتان الاخيرة ان لا قرب بينهما فاعلى ترتيب اقتضاء

كما هو مذهب الحكماء فيكون بسبب ما لكن يشترط في وجوده ثلاثة تصورات ١٥ تصورا المحكوم عليه وتصورا المحكوم

به وتصورا النسبة الحكمية
وانما قلنا الادراك على
الوجه المذكور هو الحكم
لان الحكم على ما ذكره
القوم هو ادراك ان النسبة
واقعة أو ليست بواقعة
ولاشك ان من أدرك
النسبة الإيجابية على وجه
يطلق عليه اسم التسليم
فقد أدرك أنها واقعة وكذا
من أدرك النسبة السلبية
على الوجه المذكور فقد
أدرك أنها ليست بواقعة
ولما كان محصل ما ذكره
القوم رجعا إلى الادعاء
عبر عنه المصنف بالادعاء
اختصارا في العبارة وثابتا
للفرق بين ادراك النسبة
الذي هو من قبيل التصورات
وبين ادعاء النسبة الذي
هو من قبيل التصديق باوضح
وجه وأوجزه فان ادراك
النسبة على وجه يطلق عليه
اسم التسليم وادراك النسبة
فقط لاهل هذا الوجه

نشره كان عنوان منطق
وصدور الكتب ينسب على
ان السكر يكون بمورد غير
اللسان والمجد يكون بغيره
وهو يشترط الى الفرق الموردي
وأما لو كان لقا على عكس
نشره أو رد كل لكل فلا يتم
في الكلام من البديع أيضا
يجمع مرصع حيث توازنت
من الجمع بانظ جلاله وآلاته

اقتضاء انقسام المحل ولا اقتضاء النسبة والكيف الذي هو عرض عام وأعم من المقولة هو عرض
موجود في الموضوع بحيث لا يكون نهقه موقوف على تعقل الغير ولا يكون فيه اقتضاء انقسام
المحل ولا اقتضاء النسبة ولا يخفى عليك ان ذلك بعد تسليم ان القوم يطلقون الكيف على هذين
المتعينين بشكل بالصورة الجزئية الحاصلة من الاضافة المخصوصة أو المقدار المشخص مثلا
وانما نقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق الاشياء اذا حصلت في الاذهان يحصل لها
وصف هو ليس بمحصل لها وقت تكونها في الاعيان ويحمل ذلك الوصف عليها فيقال مثلا
الانسانية صورة علمية وعلم ولا شك ان المحمول في تلك القضية ليس نفس الموضوع ولا ذاتها
والا لكان محمولا على كونه في الخارج أيضا ضرورة ان الذات والذاتي لا يختلف
باختلاف الوجود فهذا المحل محل عرضي مثل محل الكتاب على الانسان فالعلم حقيقة هو غير
الحاصل في الذهن وهو ليس الا من مقولة الكيف لصديق الكيف عليه وما وجد في الذهن
عرض لانه موجود في الموضوع وتابع للوجود الخارجي لانه متقدمه في الماهية فهو ان كان كذا
فذلك أيضا كيف وان كان جوهره هو أيضا جوهره وهكذا واطلاق العلم على الحاصل في الذهن
من قبيل اطلاق المعارض على المعارض مثل اطلاق الضاحك على الانسان فالمعارض ليس
الاعراض ومن مقولة الكيف والمعارض ليس الاعراض وتابع للوجود الخارجي اه (قوله كما هو
مذهب الحكماء) اختاره لان مذهب الامام معتزلي بما ساقى وما اشتهر عن المتأخرين من أن العلم
اذا كان ادراكا كسادا فمعتزلي وان كان مع الحكم فمعتزلي على ظاهره يلزم ان يكون كل من
ادراك المحكوم عليه وبه والنسبة مع الحكم تصديقا وهو اثبات مذهب جديد بلا سند وذلك غير
معتد به أفاده المحدثي (وأقول) عبارة الاصل هكذا العلم اما تصرفه واما تصور معه حكم
فاعترضها السيد بانه تسمية لا يوافق مذهب الحكماء ولا الامام بل لا يكون معناه في نفسه وبين
ذلك يلزم محاذير نذال المحدثي بعضهم افقد اخل بنقل كلام الاصل وبالاقتراض عليه وادعى أنه
قول اشتهر عند المتأخرين مع انه لم ينل به أحد منهم وحكموا بفساده (قوله هو ادراك ان النسبة
واقعة) أي يدرك ان النسبة المدركة بين الطرفين واقعة بينهما في حد ذاتها مع قطع النظر عن
ادراكها بالادراك هذه القضية فانه تصور تعلق بما يتعلق به التصديق يوجد في صورة التخيل
والوهم ضرورة أن المدرك في جانب الوهم هو الوقوع أو الالاقع الآن ذلك الادراك ليس على
وجه الادعاء ولا التفصيل المستفاد من ظاهر اللفظ لانه خلاف الوجدان ولا سئل ما ترتب
تصديقات غير متناهية لان هذا المدرك مشتمل على محكوم عليه وهو النسبة ومحكوم به وهو
واقعة وعلى نسبة بينهما وهي مغايرة للمدركات التي تعلق بها التصديق والحكم الذي هو في بيانه
فهنا تصديق وحكم آخر وهو ان تدرك النفس ان النسبة بين تلك النسبة وبين واقعة واقعة
فلزم هنالك تصديق وحكم ثالث وهكذا فينوقف حصول حكم واحد على أحكام غير متناهية
وهو باطل قطعا ومحصل الجواب أن المدرك بعد ادراك الطرفين أمر اجبالي يقال له الادعاء
اذا عبر عنه بالتفصيل يظهر فيه تصديق آخر والحكم هو ذات الجملة كما يشهد به الوجدان (قوله
ولما كان محصل ما ذكره القوم الخ) شروع في توجيه تقسيم المصنف واستحسان تعريف التصديق
المستفاد من ذلك التقسيم بانه ادعاء للنسبة على صنيع القوم ولم يعادل بين عبارة المصنف
والاصل ما علمت من فسادها فنزلت منزلة العدم وحاصل ما ذكره من توجيه الاستحسان أمر ان
كلمات السبعة بين واعترض في جل جلاله وعم نواله وشبه تنبرج حيث في الكلام على أنواع من الجمع بانظ جلاله وآلاته

أو المزهرة أو الزياض منع فاقبأبها ١٦ وغير ذلك فندبر (قوله الذي شرف نوع الانسان بجملة الادراك الخ) أثر التعية

فالوصول وصلته على المستحق ايشارا للقول بالتوقيف في الاعمال واطافة نوع الى الانسان للبيان والحلية تطلق على الشيء المتعلق به وعلى نفس التعلق وكذا الزينة والادراك وصول النفس الى المعنى بقامه والاقتضيل والافهام ان قرئ بفتح الهمزة فهو جمع فمهم وان قرئ بكسرها فمصدر أفهم الغير اذا وصله الى المعنى وهذا أولى ان يكون التشريف بصفتي الوصول الى المعاني والايصال اليها مع الا الوصول الى المعنى فحسب كما هو على الاول وفي حلية الادراك وزينة الافهام تشبيهه بلبس كجين الماء على كل من تفسري الحلية والزينة أي الادراك الذي كانه حلي أو تحلل والافهام الذي كانه لباس متزين به أو تزين باللباس أو مكينة على كلا التفسيرين أيضا تشبيها للادراك والافهام بامرأة جميلة ذات قحل وتزين أو متحلى به ومتزين به ثم حذف التشبيه ورمزه بالحلية والزينة تخيلا أو تصريحا في حلية وزينة على كلا التفسيرين أيضا تشبيها لما قد يكون مع الادراك والافهام من التحقيق

الاول الاختصار والثاني التفرقة بين الادراكين المتعلقين بالنسبة فانه يتعلق بهما علمان أحدهما تصوري والاخر تصديقي كما سيظهر ووجه العلامة الدواني كلام المصنف بسلامة تعريف التصديقي المستفاد منه عن عدم المنع بخلاف تعريف القوم قال عدل عن العبارة المشهورة وهي ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة لانه يدخل فيها التخيير فانه ادراك لوقوع النسبة أو لا وقوعها وكذا الشك والوهم ضروران المدرك في جانب الوهم هو الوقوع أو لا الوقوع الآن تلك الادراكات ليست على وجه الادعاء والتسليم بل على سبيل التخييل والتجوير اه قال أبو الفتح أراد بالتخييل تصور الوقوع أو لا الوقوع من غير تردد ولا تجوير والشك تصورهما على وجه التردد والوهم تجوير أحدهما مع ظن الآخر ويمكن دفع المناقشة عن العبارة المشهورة بان المتبادر من ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ادراكها على وجه الادعاء كما يشعر به عنوان أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة بخلاف قولهم وقوع النسبة أو لا وقوعها اه وقد أشار ميرزا هدا ضيف هذا الجواب بقوله وربما يظن أن التخييل والشك والوهم ادراك لوقوع النسبة أو لا وقوعها لان النسبة واقعة أو ليست بواقعة ولعل منشا هذا الظن أخذ من معنى الادعاء في الثاني دون الاول اه فهذه مبرهات ثلاثة اثبات للشارح وواحد للدواني وهما كمرجحان آخران ذكرهما ميرزا هدا أشار لاولهما بقوله والتعبير بان النسبة واقعة الخ يخرج عنه التصديقات الشرطية فان النسبة واقعة أو ليست بواقعة نسبة حلية والنسبة التي في الشرطيات هي نسبة الاتصال أو الانفصال والاتصال أو الانفصال اه أي فعلى هذا يكون تعريفهم للتصديق غير جامع ولثاني بقوله ولانه يتوهم منها أن مفهوم ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة معتبر في معنى القضية والامر ليس كذلك فان الاعتبارية نسبة بسيطة تصدق عليها هذه العبارة المفصلة اه قال الدواني أيضا وفي هذا أي قول المصنف العلم ان كان ادعاء بالنسبة الخ إشارة الى تحقيق الامر في المقام وهو أن التصديق نوع آخر من الادراك مغاير للتصور مغاير ذاتية لاعتبار المتعلق كما يشهد به الرجوع الى الوجدان وأن التصور يتعلق أيضا بما يتعلق به التصديق أعني أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ولا حجر فيه فيمتعلق بكل شيء اه قال ميرزا أبو الفتح اختلفوا في أن التصديق يمتاز عن التصور باعتبار المتعلق أو لا فمهم من قال ان التصور لا يتعلق بما يتعلق به التصديق من وقوع النسبة أو لا وقوعها بل انما يتعلق بغيره من النسبة واطرافها فالتصديق عندهم ادراك متعلق بوقوع النسبة أو لا وقوعها مطلقا والتصور ادراك متعلق بغير ذلك فيكون بينهما امتياز باعتبار المتعلق أيضا و منهم من قال لا حجر في التصور بل يتعلق بما يتعلق به التصديق وغيره من الاشياء فلا امتياز بينهما الا بحسب الذات والوازم كاحتمال الصدق والكذب دون المتعلق وهذا هو الحق عند المحققين بشهادة الوجدان الصادق ولهذا عدل المصنف عن العبارة المشهورة لاجلها ما دخل التخييل والشك والوهم فيها بناء على ذلك المذهب الحق في العدول عنها الى قيد الادعاء إشارة الى اختيار ذلك المذهب ثم قال وفي العدول عن تلك العبارة المركبة المفصلة يعني قوله هم ان النسبة واقعة الخ الى النسبة المفردة الجملة يعني قول المصنف العلم ان كان ادعاء الخ إشارة الى أنه ليس بين طرفي القضية اثبتان أحدهما النسبة الحكيمة الثبوتية والاخرى وقوع

والاثبات بالتجلي والتبرين أو المتجلى به المتبرين وأطلق اسم المشبه به على المشبه وفي الكلام تأييد الى قول المتنبي تلك

متغايران سيما في الجملة الخبرية المشكوكة فان المتغايرة هنا بلغت مبلغ الوضوح لوجود ١٧ ادراك النسبة فيما دون ادعائها

اذ السالك في النسبة متردد
بين وقوعها والادعاء
فقد حصل له ادراك النسبة
قطعا لكن لم يحصل له
ادعائها وعند متاخرى
المنطقيين ان التصديق
مركب

ولا العقول اركان ادنى ضيق
ادنى الى شرف من الانسان
فافهم

(قوله وخصه بادراج الخ)
اي جعل ادراج ماذكر
مقصورا على نوع الانسان
لا يتجاوز الى غيره فالباء
داخله على المقصور لا على
المقصور عليه وهو الشائع
الكثير في الاستعمال
لتضمن التخصيص معنى
الانفراد اولانه مجاز مشهور
عنه ودخوله على المقصور
عليه لا على المقصور هو
أصل الوضع والادراج
بكسر الهمزة مصدر ادراج
بمعنى أدخل والذي بمعنى
الطى درج بالتحريك مفرد
أدراج بالفتح تقول أنفذت
اليه كذا في درج كذا أى
في طيه والدرج الالائي
الكثرة والجواهر الاحجار
النفيسة ورفعة شأن الاختار
التعظيم اعلى الاصداغ
وان كانت أنسب بقوله
الالفاظ قوال المعاني
على أن المحقق ان قولهم
المدكور انما هو بالنسبة

ثلاث النسبة اول وقوعها كما ذهب اليه المتأخرون فتكون اجزاء القضية عندهم أربعة بل بين
طرفيها نسبة واحدة هي اتحاد المحمول بالموضوع أو عدم اتحاديه مثلا كما هو اختيار المتقدمين
تتكون اجزاء القضية عندهم ثلاثة وهو الحق عند المحققين بشهادة الوجود ان أيضا اه
فهذان مرجحان أيضا يضممان للنسبة السابقة فقط العدة سبعة (قوله متغايران) تغايران اذا تبا
لا باعتبار المتعلق قال السيد في شرح المواقف انك اذا تصورت نسبة أمر الى آخر وشككت
فيها فقد علت ذلك الامرين والنسبة بينهما مقطعة فلك في هذه الحالة نوع من العلم ثم اذا زال
عنت الشك وحكمت بأحد طرفي النسبة فقد علت تلك النسبة نوعا آخر من العلم متمنازا عن
الاول بحقيقته اه بل في حاشية الدواني على الشرح الجريد للتجريد ان التصورات ليست
متمثلة ولا التصديقات بل تصور كل مفهوم يغير تصور مفهوم آخر بحسب النوع وكذا
التصديق بكل نسبة يغير التصديق بأخرى بالنوع (قوله وعند متاخرى المنطقيين) ومنهم
الامام الرازي قال السيد ومذهب الحكيمة هو الحق لان تقسيم العلم الى هذين القسمين انما هو
لامتنياز كل منهما - ماعن الآخر بطريق يتوصل به ثم ان الادراك المسمى بالحكم ينقرب بطريق
خاص يوصل اليه وهو الحجة المنقسمة الى أقسامها واما هذا الادراك له طريق واحد يوصل
اليه وهو القول الشارح فتصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكيمة
يشارك سائر التصورات في الاستحصا بالقول الشارح فلا فائدة في ضمها الى الحكم وجهل
الجموع قسمها واحدا من العلم مسمى بالتصديق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص فنلاحظ
مقصود الفن أعني بيان الطرق الموصلة الى العلم لم يلتبس عليه أن الواجب في تقسيمه لاحظة
الامتنياز في الطرق فيكون الحكم أحد قسميه المسمى بالتصديق لكنه مشروط في وجوده
الى أمور متعددة من أفراد القسم الآخر اه قال عبيد الحكيم واقائل أن يقول ان ذلك
الادراك اكونه متعلقا بالنسبة المتعلقة بالطرفين من حيث انها آلة للاحظة بمنزلة الهيئة
للسرير المحصلة ثلاثي الواحد الحقيقي فكأن الحاصل في الخارج السرير مع ان الفعل لم يتعلق
الابالهيئة فكذلك الحاصل بعد الحجة هو المجموع واذا كان الاكتساب متعلقا بالادراك
المدكور وكان متعلقا أعني النسبة الخبرية بمنزلة الهيئة للقضية بسببها صار الكل أعني
الطرفين والنسبة أمر واحد حقيقة متغايران الكل واحد من الطرفين والنسبة مع ان الحاصل
بعد الطرفين ليس الا النسبة فكما جعلوا الطرفين والنسبة أجزاء من المعلوم فكذلك العلم وما
وجه مخالفة العلم بالمعلوم وجعل الامور المذكورة شرط في الاول وشرط في الثاني وانت بعد
احاطتك بما قلنا ظهر لك ان النزاع في التصديق لفظي فنظر الى أن الحاصل بعد الحجة ليس
الا الادراك المذكور قال بيساطته ومن نظر الى أن الادراك المذكور بمنزلة الجزء النحوي
والحاصل بعد حجة ادراك الواحد متعلق بالقضية قال بتركبه ومن نظر الى أنه لا يكفي
في التصديق مجرد الادراك المذكور بل لابد فيه من نسبة المطابقة بالاختيار والالكان
ادراكا تصوريا متعلقا بالقضية مسمى بالمعرفة قال انه ادراك معروف للحكم سواء قلناه
الادراك المذكور أو مجموع الادراكات الثلاث فيصح تقسيم العلم الى التصور والتصديق
بأى معنى تريد فيه وأما النظر الى مقصود الفن أعني بيان طرق الاكتساب فلا يرجح شيئا من
ذلك لتفرد التصديق على جميع التقادير بالكاسب اما باعتبار نفسه أو باعتبار جزئه فتدبر

والحكم اما ادراك أو فعل فان كان ١٨ ادراكا فالصدق مركب من صورتين أربعة تصورات المحكوم عليه وتصور

المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم وانما وقع التصور موصوفا بالحكم ومضافا الى سائر الاجزاء لان تصور المحكوم عليه ليس بعينه هو المحكوم عليه وكذا تصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية وأما الادراك الذي حصل لنا بعد تصور الطرفين والنسبة فهو عين الحكم فلذا جعل الحكم صفة لفصيل التصور الذي هو الحكم ثم اذا حصل هذا الادراك حصل التصديق

بها وهو المقصود به هذه القرينة على ما ترى فلا يصح تبديل الجواهر بالاصداف والانتظام مصدر انتظم مطاوع نظمته أي أدخلت اللات في السلك وانما أثره على النظم والنظام لتنصيص على مناسط الفضيلة لما ان نظام الكلمات من غير أن تنظم لك لافضيلة فيه ولا يبعد أن يكون النظم هنا بالمعنى المشهور في لسان أهل البيان قال عبد القاهر هو توثيق ما في التحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام وفي درر المعاني وجواهر الالفاظ اضافة

٥١ (قوله والحكم اما ادراك أو فعل) مرتبط بقوله وعند متاخرى المنطقيين وفي عبد الحكيم نقل البعض ان الامام متردد في كونه ادراكا أو فعلا وفيه عملية الحكم هو المشهور عن الامام ٥٢ وظاهر شرح الاصل للرازي ان المتأخرين يقولون بعملية الحكم ولا ترددهم وأما الحكماء فجازمون بأن الحكم من قبيل الادراك وقال عبد الحكيم انه رأى الحكماء جميعهم والقول بتركيب التصديق قول الامام ومن تبعه من المتأخرين فاقى بعض الجواهر في هذا من أن المتردد في الحكم موجود عندهم فيصح ارتباطه بقوله وذهب الحكماء أيضا ليعول عليه الا من قلده أمثاله وكذا ما في الهشي وخلاصة الكلام ان الحكماء قاطبة عندهم الحكم من قبيل الكيف على التحقيق ولا ترددهم والقول بالفعلية مشهور مذهب الامام ومن تبعه من المتأخرين ونقل عنه أيضا القول بأنه ادراك وحيد مذكور يكون الترديد بالنسبة اليه فقط قال السيد تهمي وأما الحكم فعل من أفعال النفس الصادرة عنها ابتداء على ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم تدل على ذلك كالاستناد والابقاع والانتزاع والايجاب والسلب وغيرها والحق أنه ادراك ٥٣ وتعبه الجلال الدواني في حاشية القطب بأن هذا البناء لا يتخلو عن بعد اذ لو كان منشأ وهمهم كون تلك الالفاظ بحسب معانيها الاصطلاحية متقدمة فالعلم والتصور أيضا كذلك مع أنهم لم يتوهموا كونهم مفعلا ومثل ذلك يبعد عن العقلاء فضلا عن الفضلاء ولو كان من ذلك الوهم كونهم بحسب معانيها اللغوية فذلك على ما هو من مقولة الفعل فذلك أبعد اذ بناء الاحكام اللغوية مع الانغماس عن المعاني الاصطلاحية بعيد جدا عن العلماء والظاهر أن منشأ وهمهم أنهم وجدوا في التصديق أثرًا زائدا على أثر التصور هو اطمئنان النفس واعترافها بحسبها ان ذلك الامر الزائد هو فعل صادر عن النفس حتى يكون التصور اسانج المتعلق بالنسبة خالدا عن هذا الفعل وهذا الفعل أمر زائد منضم اليه والتحقيق انه ليس هناك الادراك بخصوص بخصوص ما هيته وليس للنفس ههنا فعل بل قبول كيف لا والاخبار المذكور من جنس الانقياد والقبول ولا ترجع الى فعل أصلا كما يشهد به الوجدان الصحيح ٥٤ قال الفاضل عبد الحكيم والتحقيق عندي ان القول بعملية الحكم الذي ذهب اليه الامام ومن تبعه مبني على أمر منقوي وهو ان الايمان مكلف به ومعناه التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم والمكلف به لا بد أن يكون فعلا اختياريا قال التصديق لا بد أن يكون فعلا اختياريا فقالوا ان الحكم الذي هو شرط في التصديق أعني ايقاع النسبة أو انتزاعها وهو أن تنسب باختيارك الصدق الى الظاهر والخبر وتسلمه فعل اختياري والتكليف باعتباره وقال القاضي الآمدي ان التكليف بالايمان تكليف بالنظر الموصل اليه وهو فعل اختياري وقال المحقق النفتازي ان المكلف به لا يلزم أن يكون من مقولة الفعل بل يجوز أن يكون من مقولة أخرى والتكليف يكون باعتبار تحصيله الذي هو اختياري وقال البعض ليس الايمان مجرد التصديق بل مع التسليم ٥٥ (قوله فالصدق مركب من صورتين أربعة) نسب الى الامام في أحد قوليه واعتراض بأن الامام ذهب الى أن التصورات كلها ضرورية والتصديق قد يكون نظريا فلو كان الحكم عنده ادراكا أيضا لزم أن تكون التصديقات كلها ضرورية أيضا اللهم الا أن يجعل الحكم نوعا من الادراك غير التصور والتصديق فيبطل انحصار العلم فيها

فهم واعلم ان هذا جواب عما يقال في غير هذا في التصديق

مشبه به الى مشبه أو ممكنة بان تشبه المعاني والالفاظ به وقد ذوات درر وجواهر ثم يحذف المشبه به ويرمى والمشهور

فان قيل قد يقال ان التصديق في هذه الاشياء هو التصديق في كونهها لا في كونها كذا

ولم يتوقف على تصور ذلك الادراك وان كان فعلا والفعل مغاير للادراك اذا الادراك ١٩
والمشهور انه محصور ويمكن ان يجاب بجواز ان يكون الحكم عنده ادراكا كمن قيل التصور
ويكون هذا التصور مخالفا للحقيقة سائر التصورات مخصوصا من عموم قوله التصورات
كلها ضرورية بدليل ان دلالة غير جارية في هذا القسم اعني التصور الذي هو الحكم فلا يلزم
صكون التصديقات ايضا ضرورية عنده ولا يلزم بطلان ما هو المشهور من الانحصار قاله
الحاشي (قوله ولم يتوقف على تصور ذلك الادراك) اشعر بانه يسوغ تعلق الادراك به وهو
الحق اذ لا يجرى التصورات كما قرر في الحكمة وما توهم من عدم صحة ذلك لزوم التسلسل
مندفع بان مثله ليس مما يجري فيه التسلسل لطوره ذلول ونحوه وفي عهد الحكم ان عدم
ذكر متعلق التصور الرابع بل قيل والتصور الذي هو الحكم اشارة الى ان متعلقه تلك النسبة
التصورية لكن من حيث الوقوع والادوقوع (قوله وان كان فعلا) عطف على فان كان
ادراكا كاجزائه فحينئذ وجب له الفعل الخ معترضة (قوله والفعل بغيره) اختصار
لقول الرازي في شرح الاصل والفعل لا يكون انفعالا قال السيد وذلك لان الفعل هو التأثير
وايجاد الاثر والانفعال هو التأثير وقبول الاثر ولا يصدق أحدهما على ماصدق عليه الاخر
بالضرورة واما ان الادراك انفعال فاما يصح اذا انصرفنا الادراك باتقاس النفس بالصورة
الحاصلة من الشيء واما اذا انصرفنا بالصورة الحاصلة في النفس فيكون من مقولة الكيف
فلا يكون انفعالا ايضا اه قال عبد الحكيم أي فلا يكون الادراك على هذا التقدير فعلا
كما لا يكون على تقدير كونه انفعالا وفيه اشارة الى أن القياس المذكور في الشرح قياس على
هيئة الشكل الثاني من الموجبة الكلية والسالبة الكلية ينتج ان الادراك لا يكون فعلا
وهذه النتيجة اذا ضمت الى الموجبة الكلية المستفادة من قوله الحكم من أفعال النفس
يصير القياس هكذا الحكم فعل ولا شيء من الادراك بفعل فلا شيء من الحكم بادرانه وهو
المطلوب وهكذا نقول على تقدير كون الادراك كيفا الادراك كيف والفعل لا يكون كيفا
فالادراك لا يكون فعلا وهو بضم قولنا الحكم بفعل ينتج المطلوب اه وقوله المستفادة من
قوله الحكم الخ يعني قول شارح الشسمية وهذه الكلية تؤخذ من قول شارحنا وان كان
فعلا (قوله والحكم) الاولى والفعل لان كون الحكم جزأ أصل المسئلة وقد يقال ان
المعنى والحكم الذي ثبت انه فعل (قوله واذا لم يكن الحكم ادراكا كالح) ظاهر السوق انه
أراد من الادراك الانفعال لانه الذي استعمل على مغايرة الحكم الذي هو فعل له وحينئذ تنفع
ملازمة الشرطية بان لا نسلم انه اذا لم يكن الحكم انفعالا لم يكن تصورا وسند هذا المنع بتجوز
كون الحكم كيفا فحينئذ يكون تصورا وجوابه بتقرير المقدم وان المراد بالادراك ما يشمل
الكيف والانفعال فتمت الملازمة ثم ان هذا اشارة لرفع سؤال يتوهم وروده على قوله فحينئذ
الخ وحاصل ذلك السؤال انه ثبت من الاستدلال الثاني ان الحكم ليس ادراكا كالادراك أعني
من الفعل فلم لا يجوز ان يكون تصورا ساذا فيكون التصديق على تقدير كون الحكم ليس
ادراكا كما يمكن ان يربح تصورات ما ذجبة لامن ثلاث تصورات وفعل وحاصل الدفع أنه اذا
اتقنى كونه ادراكا كافتنى كونه تصورا ساذا لان الادراك أعني منه ونفي العام يستلزم نفي
الخاص قال الحاشي هذا لا يناسب ذكره على القول بأن الحكم فعل مع القول بأن التصديق

انفعال والفعل بغيره فحينئذ
يكون التصديق من كماله
التصورات الثلاثة والحكم
واذا لم يكن الحكم
ادراكا لم يكن تصورا لان
التصور قسم من الادراك
واتقاء المقسم يوجب
اتقاء الاقسام
له بالدرء والجواهر فحينئذ
أو نصريحه بأن تشبه
اللطائف التي تكون في
المعاني ووجوه التحسين التي
في الافاظ بالدرء والجواهر
ويطلق اسم المشبه به على
المشبه ثم التخصيص
المذكور حقيقي فلا تكون
تلك البلاغة حتى للملك لما
ان الله تعالى جعلها بابنة
لا صكلة عروق الشجر
والقيصوم وذلك منتف في
فان ثبت انهم يتصفون بها
فيقال القصر اضافي أي
بالنسبة الى بقية الانواع
المندرجة تحت الحيوان
وربما يشهد بدها زيادة
كلية نوع والملك النظري
استخراج وجوه التحسين
وتدبر لتري ما في كلمات
الناظرين (قوله ثم الصلاة
على المميز) العطف بتم
للتبسيه على تأخير مرتبة
الصلاة على الحمد ثم على
المميز ما خبر عن الصلاة
والعطف عطف جملة على
أخرى واما متعلق بهما على
اللفوية وعلى كل يلزم ان

الشارح لم يحصل الامتناع لم يثبت طلب الصلاة في هذا المقام ما في الاول فانه لم يقع منه الا الاخبار عن الصلاة بكونها على

(والا) أي وان لم يكن العلم اذعانا ٢٠ للنسبة (فتصور) ويقال له التصور الساذج فادراك كل واحد من المحكوم عليه به

النبي والمطلوب أن يطلب من الله أن يصلي عليه ويدعو له بذلك وليس الاخبار عن الصلاة صلاة وان كان الاخبار عن الحمد كاشاع وذاع وهو الحق للفرق بين الحمد والصلاة من حيث ان الغرض من الحمد كرا الاوصاف الجميلة للمحمود بخلاف الصلاة فانها لم يقصد منها مجرد الاعتناء بالاصلي عليه وتعظيمه بل الدعاء له قال ابن عبد السلام في كتابه المسمى بشجرة المعارف ليست صلاتنا على النبي صلى الله عليه وسلم شفاعة له فان مثلنا لا يشفع لمثله ولكن الله تعالى أمرنا بمكافاة من أحسن المنافان بحزننا عنه كافانا بالدعاء فأرشدنا الله لمسلم من عجزنا عن مكافاة نبينا الى الصلاة عليه وذكر فتوه عن الشيخ أبي محمد المرحاني وبالجملة فالمطلوب منافي هذا المقام صلاتنا وصلاة الدعاء فالمطلوب منافي هذا المقام الدعاء اما الصغرى فللعدو واما الكبرى فلان صلاة الله رحمة وصلاة الملائكة استغفارهم وصلاة غيرهم دعاؤهم كما هو المشهور واما في الثاني فلانه لم يقع منه الا الاخبار بالصلاة عن

ركب منه ومن التصورات الثلاث اذ القائل بذلك ليس الادراك عند مقسم التصديق والا لزم انتفاء كون ذلك المركب تصديقا لانتفاء كون جزئه ادراكا كالتصديق قسم من الادراك وانتفاء المقسم يوجب انتفاء الاقسام اه (وأقول) لا يسوغ انكار ان المقسم للتصور والتصديق على سائر المذاهب هو العلم وهو ادراك الاعتراض وادراك القائلين بتركب التصديق سواء كان مركبا من التصورات الاربع أو الثلاثة والحكم الذي هو فعل وقد قرره السيد في شرح المواقف بغير ما قرره به المحسني فقال وأما جعل التصديق قسما من العلم مع تركبه من الحكم وغيره فلا وجه له فعلا كان الحكم أو ادراكا اه ووجهه عبد الحكيم في حواشي المواقف بما نقله عن السيد أيضا بأنه اذا كان فعلا فلا ان المركب من الفعل والادراك لا يكون ادراكا أو أما اذا كان ادراكا فلا بد لان الحصر وأيضا على التقديرين لافائدة لتركب الحكم مع غيره لانه وحده ممتاز عما عداه بطريق كاسب اه ثم رأيت في حاشية الجلال الدواني على القطب أن من ذهب الى أن الحكم فعل لا يمكنه تقسيم العلم الى التصور والتصديق بل انما يقسم العلم الى التصور المقارن للحكم والغیر المقارن له ومن ذهب مع ذلك الى مذهب الامام في تركب التصديق لا بد أن يفعل كما فعله المصنف من تقسيمه الى التصورين وجعل التصديق عبارة عن مجموع القسم الثاني مع الحكم اه ومراده بالمصنف صاحب الشمسية حيث قال العلم اما تصور فقط واما تصور معه حكم وهذا لا يخالف ما أسلفناه تأمل (قوله والا فتصور) يعني ان التصور عبارة عن الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل فقط وهو محتمل لوجهين الاول مع عدم اعتبار الادعان والثاني مع عدم اعتبار عدم الادعان والاول اعم من الثاني بحسب المفهوم دون التحقق لان العلم التصديق هو العلم المتكيف بالكيفية الادعائية لا يمكن فيه عدم اعتبار الادعان ولا اعتبار عدم الادعان وغير العلم التصديق يمكن فيه كل منهما فالاميرزا هد (قوله التصور الساذج) أي الخالي عن الحكم يقال شئ ساذج بفتح الذال المعجمة أي عطل عقل غير محلي فارسي معرب قال شارح سلم العلوم التصور الساذج احساس وتخييل وتوهم وتعلقل وهذه الاربعة متعلقة بالمفرد ووهم وتخييل وشك وهذه الثلاثة متعلقة بالخبر والقضية فالتصور نوع اضافي تحتها أنواع سبعة ومن زعم أن التصور نوع واحد حقيقي فقد غفل عما عليه الفلاسفة اه ثم ان النفي في كلام المصنف ورد على مقيد بقاء العلم ان لم يكن اذعانا متعلقا بالنسبة فالادعان مقيد وكونه متعلقا بالنسبة قيد فالنفي صاقي بنى النسبة والادعان وبنى الادعان مع بقاء النسبة وأما وجود الادعان بلا نسبة فغير معقول اذ لا توجد الصفة بلا موصوف فقول الشارح فادراك كل الخ تقرب على كلام المصنف أشار به لما قرره اه فان قلت كيف يكون محكما وما عليه أوبه والحال ان افروض تصوره وحده وهو في تلك الحالة غير محكوم به ولا عليه لان ذلك فرع عن تحقق الحكم حتى يتم الوصف بالمحكومية والجواب ان المراد ادراك الشئ الذي يعبر عنه حال الحكم بكونه محكما ما عليه أو به تصورا والمراد المحكوم عاياه في نفس الامر والمحكوم به كذلك وان كان حالة التصور لم يلاحظ كونه محكما ما عليه ولا به ومحصله عدم ملاحظة الوصف العنواني حالة التصور بان يتعلق التصور بذاته بلا ملاحظة اتصافه بالكون محكما ما عليه أو

فرد النسبة أيا المحسنة بل العلم الذي يحتمل

تصور فقط وكذا ادراكهما معا بالنسبة أو مع نسبة ما تميز به كالحيوان الناطق ٢١ وغلزام زيدا وما تامة غير خبرية

كاضرب أو خبرية مشكوكه
فان كل ذلك من التصورات
الساذجة لعدم ادعان
النسبة فيه فان قلت
التصور مقدم على التصديق
طبعاً فلم أخره وضعاً قلت
ان غنيت بتقديم التصور
على التصديق ان ذاته
متقدمة على التصديق فسلم
لكنه غير مفيد لان تقديم
التصديق ههنا في التعريف
والتعريف ليس بحسب
الذات بل بحسب المفهوم
وان غنيت به ان مفهومه
مقدم على مفهوم التصديق
فمنوع

الصلاة الخ من الخبرين
الصلاة أو به الانشائم اجازاً
كذلك رحمه الله أو رحمه الله
عليه بمعنى اللهم ارحمه أو
يسلم عدم تحصيله المأذكر
لانه تحصيل بقوله بعد
عليهم الصلاة بناء على
رجوعه للرسول والمميز
ويكنى في الإشارة الى
تفضيله عليهم ذكره منفرداً
موضوعاً بالقياس المذكور
أولاً لأنه يحصل بقوله بعد
صلى الله عليه وعلى آله
وأصحابه لكن لا بد من
التجوز المذكور ولا يريد
على هذا ان فيه تقديم
الصلاة على غير النبي على
الصلاة عليه لكونها الاجل
ذكرهم الاستطراذى أى

به لا يقال كيف تصور النسبة وحدها بدون ملاحظة الطرفين مع انهما ضروريان لهما الانا
نقول الحال كما قلت لكن قصد النسبة بالتصور الطرفان فيه ملاحظتان لكنهما غير مقدمتين
بالملاحظة فاذا لوحظا قصداً كانت النسبة متصورة أيضاً لكن لا على طريق القصد ولذلك
نظراً فصاح عنها السيد في مواضع من مؤلفاته وأوضح ذلك بمثال حسى وهو المرأة اذا نظرت فيها
الشخص فانه تارة يكون قصده النظر اليها فتصلح للحكم عليها به وتكون الصورة مشاهدة
على سبيل التبع فلا تصلح لان يحكم عليها ولا بها وتارة يكون القصد النظر الى الصورة فالمرأة
مدركة أيضاً لكن على سبيل التبع وفي هذه الحالة ينعكس الحال وهذا من فروع ما تقرر
في الحكمة ان النفس لا تلتفت لشئتين معا قصداً (قوله فقط) راجع لكل من المحكوم عليه
والمحكوم به أى المحكوم عليه فقط والمحكوم به فقط (قوله اما تقييدية) نسبة للتقيد لان
الثاني قيد في الاول وهي صادقة بالاضافية كغلزام زيد وبالتوصيفية كالحيوان الناطق فلذا
أدرجهما الشارح تحتها (قوله كاضرب) وكذلك بقية صور الانشاء وكون صور الانشاء
متضمنة لنسبة خبرية غير منظور اليه لان المدار على المدلول الوضعي لهما لا لازمه (قوله لعدم
ادعان النسبة فيه) يعنى اهدم كونه اذا عاينوا في كلام المصنف من أن التصديق بسيط ولو
أبقى على ظاهره لاقتضى ان كلاماً من ههنا لو كان معه ادعان يكون تصديقا وليس كذلك فانه
المحشى (أقول) هذا الاقتضاء مذهب بان المصنف جار على أن التصديق بسيط (قوله فان قلت
التصور مقدم الخ) اشارة لقياس اقترانى حذف كبراً ونتيجته تقريره هكذا التصور مقدم
على التصديق طبعاً وكل ما هو مقدم في الطبع يجب أن يقدم في الوضع بنج التصور يجب أن
يقدم في الوضع دليل الصغرى ان التصور اما شرط أو شرط والتقدم في كل منهما ما طبعى لان
التقدم الطبعى هو أن يكون المتأخر متوقفاً على المتقدم وليس المتقدم عليه فيه ودليل
الكبرى ان مخالفة الوضع الطبع غير مقبولة عند المحصلين ثم ان هذا سؤال استفسار
فالاستفهام على حقيقته ومن جعله نقضاً مع السند وحل الاستفهام على الانكار فهو ذاهل
عن مصطلح النظر اذا التقاسيم كالتعاريف لا تنفع وانما يتكلم عليها بطريق الابطال كما بين في
محله (قوله لكنه غير مفيد) أى فالقياس المذكور مسلم لكن نتيجته لا تخالف الغرض لانه انما
انفج ان ذات التصور أى افراده وما صدقانه متقدمة على التصديق وليس الكلام فيه وقوله
بعد وان غنيت به ان مفهومه الخ أى فالقياس غير تام يمنع الصغرى أى لان سلم ان مفهوم
التصور مقدم على مفهوم التصديق والكلام هنا بحسب مفهومه لا افراده (قوله لان تقديم
التصديق هنا) أى في التعريف الذى تضمنه التقسيم وقول الشارح ولما كان بيان الحاجة
الخ لا ينافى كون التعريف مقصوداً أيضاً كالتقسيم لانه انما بين جهة قصد التقسيم بأن بيان
الحاجة يتوقف عليه وبهذا يندفع ما قيل ان هذا واضح لو كان التعريف مقصوداً بالذات وهو
مخالف لما أسلفه من ان المقصود هنا التقسيم حيث قال ولما كان بيان الحاجة الخ وقول ذلك
القاتل ان التقاسيم انما ينظر فيها الذات دون المفاهيم ممنوع بل النظر فيها للمفاهيم أيضاً قال
أبو الفتح المقسم لا يكون الا المفهوم اه وفي الحواشى العمادية ان معنى قولهم ان التقسيم
بحسب الذات هو ان الباعث عليه هو حصول الذات التى هي الاقسام لان المقسم هو الذات

الذى اقتضاه ما قصد من مدح النبي عليه الصلاة والسلام بأنه مميز الخ نعم يرد ان فيه تطويل المسافة لانه حيث رجع الى التجوز

التصور في التعريف لانه
بحسب المفهوم وقدم في
الاقسام والاحكام لانها
بحسب الذات لا يقال ان
النسبة كما تطلق على
النسبة الحكمية كذلك
نطلق على النسبة الوصفية
والاضافية فتكون من
الالفاظ المشتركة وهي
لا تستعمل في التعريفات
لانا نقول المشهور الكثير
الاستعمال هو الاول على
أن الازدحام لا يتصور الا في
النسبة الحكمية فالقرينة
تجوز (وينقسمان)

فلم ارتكب في صلى الله عليه
وسلم الخ دون الجملة الاخرى
بوجهها فتدبر لترى ما في
كلمات الناظرين (قوله
يفضل نسخ الشرائع الخ)
الظرف يتعلق باسم المفعول
أي المميز ويحرر مفهوم
النسخ مقيم في كتب
الاصول والاضافة للشرائع
والاحكام احترازا عن
التوحيد والصفات فانها
لا يدخلها نسخ ففي شرح
العقائد السعدى اعلم
ان الاحكام الشرعية منها
ما يتعلق بكيفية العمل
وتسمى فرعية وعلمية ومنها
ما يتعلق بالاعتقاد وتسمى
أصلية واعتقادية والعلم
المتعلق بالاولى يسمى علم
الشرائع والاحكام لما فيها

١٥ لا يقال قول الشارح فيما بعد وقدم في الاقسام والاحكام لانها بحسب الذات صريح
فيما طاله ذلك الفائل لانا نقول معنى ذلك انه قدم الكلام على قسم التصور وفي المتن على قسم
التصديق حيث شرح أحوال الكلمات الخمس وقسمها للجنس والفصل الخ وكذلك
التعريفات وقسمها للمصدر والرسم الى غير ذلك من التقاسيم كتقسيم الكل الى ماله افراد وما
لا افراد له والى ذاتي وعرضي وكذلك أحكامها أي بيان ما يعرض للتصورات من الاحوال
تطرأ الى أن ذات التصور متقدم على ذات التصديق لان التصديق متوقف عليه توقفا طبعيا
كما علمت وليس المعنى انه فيما سباني يقع التصور قسميا للتصديق ويكون التصور سابقا لانه لم يقع
له فيما بعد ذلك التقسيم أصلا بل انما وقع منه كغيره من المواقف في مفتتح المقدمة فقط وهو
هذا الموضع (قوله لان التصديق الخ) هي ثلاثة مأخوذة من مجموع كلام المصنف والشارح فان
قوله العلم ان كان اذعاناً للنسبة الحكمية يتضمن أن العلم مقيد بكونه اذعاناً وكون ذلك الازدحام
متعاقبا للنسبة وكون تلك النسبة حكمية وحيث قد جتمع باق على معناه وسقط ما أطالوا به
هنا ومعنى كون تلك القيد وجودية انه لم يسلط عليها حرف النفي كما في جانب التصور (قوله
النسبة الوصفية) بالقائمين على ناطق والاضافية كقلام زيد وكلاهما يسمى نسبة تقييدية كما
عبر به سابقا عنهما (قوله المشهور الكثير الاستعمال) أي فيكون استعمال لفظ النسبة حقيقة
في النسبة الحكمية وهي التامة الخبرية فلا يكون لفظ النسبة من قبيل المشترك بل هو حقيقة
فيما يجاز في غيرها لان التبادر والشهرة اشارة للحقيقة ولئن سلمنا انها من المشترك بناء على أن بعض
معاني المشترك قد يشترط فنقول محل منع استعمال المشترك في التعريف ما لم توجد قرينة معينة
وقد وجدت وهي اما الشهرة فتكون القرينة حالية وانظر الازدحام لانه لا يتصور الا في النسبة
التامة الخبرية فتكون لفظية (قوله وينقسمان) تقدم وجه تأخير هذا التقسيم عن الذي قبله
ثم ان ههنا نسختان الاولى ينقسمان من باب الانفعال وذكرا الى الجارة في قوله الضرورة وعلمها
كتب الشارح وهي ظاهرة لاحتياج الان يراد من الضرورة والاكساب الضروري
والمكتسب لانها القسمان من التصور والتصديق وقد أشار لذلك الشارح بقوله وانما كان
تقسيم الخ وأيضا المقسم يحمل على القسم في تقسيم الكل الى جزئياته كما هنا وبدون التأويل
لا يستقيم الحمل وقد يصح ابقاؤها بلا تأويل بناء على وضع قيد القسم مكان القسم كتقسيم
الحيوان الى الناطق والصاقل فالقسم ههنا علم ذو ضرورة وعلم ذو اكتساب وهو معنى
ضروري وكسبي الثانية ما كتب عليها الجلال الدواني والعصام وهي وينقسمان من باب
الافعال وحذف الى الجارة وهي محتملة لان يقرأ بالبناء للفاعل والضرورة والاكتساب بمعنى
الضروري والمكتسب الخ ما قلنا ويرد على هذا الاحتمال اقتضاؤه تقسيم الضروري والنظري
الى تصور وتصديق لان المعنى حيث قد يقسم التصور والتصديق الضروري والمكتسب أي
يحصل كل منهما قسمان من الضروري والمكتسب فيكون كل من الضروري والمكتسب مقسما
والمفروض خلافه وهو أن المقسم هو التصور والتصديق لانهم ما قسمان وان يقرأ بالبناء
للمفعول والضرورة والاكتساب منصوبان على نزاع الخافض وفيهما من التأويل ما قلنا وما
أورد عليه بأن النصب على نزاع الخافض مقصور على الصانع بحسب ما به كثر في كلامهم حتى

ذلك أشهر مما يحسنه هذا
كلامه ولا يريكم ان كلام
الشارح المذكور في علم
الشرائع والاحكام والذي
في كلام الشارح الشرائع
والاحكام بدون لفظ علم لما
أنهم صرحوا بأن ذلك
المسمى الواحد يسمى بكل
من الامرين فعلى كل حال
لا تدخل فيه الاحكام
المتعلقة بكمية اعتقادهم
تميز الشيء بالشيء في قوة
اختصاصه به مع ان النسخ
لم يخص به عليه السلام بل
ما من رسول الا هو كذلك
عند من يعرفه بأنه انسان
أوحى اليه بشرع وأمر
بتبليغه وكان له نسخ لشرع
من قبله فاما أن يقال الذي
اختص به عليه السلام
نسخ كل شريعة من
الشرائع وان لم ينسخ كل
فرد من افراد أحكام كل
شريعة لكونه حاتم النبيين
وبين انه ليس لغيره او
يعطف عموم الرسالة على
فضل نسخ الشرائع ثم
يجعل التقييد بالجموع
لأن الجميع قد براهنا على
ما في كلمات الناظرين (قوله
وهوم الرسالة الى كافة
الانام) أورد انه عليه
الصلاة والسلام لم يغير ذلك
فقدعت بعنة فوج بعد
الطوفان وأجيب بأنه كان

عدم المسامحات وهذا الاحتمال مبنيان على ما ذكره في الاساس من ان قسمه واقسمه
بمعنى ومافى التسهيل من ان افعل يكون بمعنى فعل وفسر الدواني الاقسام بالاخذ حيث قال
أى ياخذ كل من التصور والتصديق قسمين الضرورة والاكتساب أى الضروري
والمكتسب اه فالضرورة والاكتساب مفعولان قال العصام وهو نعم التوجيه لو ساعده
اللغة ولم نجد في كتب اللغة ان الافعال يجي الاخذ وقد يوجب بان المراد يقسمان بينهما
ويلازمه أن ياخذ كل منهما قسما انتهى وأجيب بقبول معنى الافعال بمعنى الاخذ فتوارى
زيد أى اتخذ رفيقا وهذا احتمال ثالث مبني على معنى اقسم بمعنى تقاسم فقد ذكر في
التسهيل من معاني افعل تفاعل فيقرأ يقسمان بالبناء للفاعل والضرورة والنظر على ظاهرهما
من غير تأويل مفعولان ليقسمان والمعنى حينئذ ياخذ التصور قسمين الضرورة فيحقق قسم
ضروري وقسمان الاكتساب فيحقق تصور مكتسب ويقال مثله في التصديق فهو على حد
قول الشاعر
انا اقسمنا خطينايينا • فحملت برة واحملت لحار
(قوله أى التصور والتصديق) تقديم التصور هنا على التصديق دون العكس كما صنع المصنف
لان المنظور اليه هنا ماصدقهما لانه الذي يوصف بالضرورة والاكتساب دون مفهومهما لانه
تظري دائما (قوله أى بحسب الضرورة) دفع به توهم كون الباء سببية وهو غير ملائم
لاقتضائه افادة ان سبب الاقسام الضرورة وليس كذلك بل هي وصفه ثم يحتمل ان المراد بها
جهة القضية وهو ظاهر صنيع الشارح بدليل استدلاله على ذلك بقوله وانما كان الخ ويحتمل
ان المراد بها البداهة فلا استدلال ما تنبيه أو على دعوى ان هذا التقسيم ضروري وفي الدواني
المراد بها البداهة ووجهه بأن الاحالة على البداهة أسلم من تكلف الاستدلال عليه بأنه لو
كان الكل من الكل نظريا لادار وتسلسل أوديه بالما احتجنا في شيء منهما الى الفكر فانه مع
ما فيه من التوقف على امتناع اكتساب التصديق من التصور ثم على حدوث النفس على
ما هو المشهور لا يتم الابدعوى البداهة في الدليل وأطرافه وذلك كاف في نفي كسبية الكل فلا
حاجة الى الدليل عليه ثم لا بد من دعوى البداهة في ثبوت الاحتياج الى الفكر وذلك بعينه
دعوى البداهة في عدم بداهة الكل فظهر ان الاستدلال يؤل بالانتهى الى دعوى البداهة
في المطلوب فلم يكتف به أولا اه كلامه وتوضيحه أنه في الاصل استدلال على هذه الدعوى وهي
قولناو يقسمان الخ بالدليل المذكور فاعترض على الدليل بجواز أن يكون جميع التصورات
نظرية وتنتهي سلسلة الاكتساب الى تصديق يدهى فلا يلزم دور ولا تسلسل وأجاز ايضا أن
يكون جميع التصديقات نظرية وتنتهي سلسلة الاكتساب الى تصور يدهى فلا دور ولا
تسلسل أيضا وأجاب بان البرهان موقوف على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات
وبالعكس فان تم ثم الكلام والافلا وقد قال الجلال في حاشية القطب انه لم يتم برهان على
امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس ولكنه قال ان الدليل يتم على تقدير اتقاء
اكتساب التصور من التصديق وبالعكس سواء كان معتمدا ولا ادعى على تقدير اتقاءه يكون
حصول التصورات أو التصديقات بطريق الدور والتسلسل قطعا اه وأيضا ليس هذا
تسلسلا بل هو استحضار أمور لانهاية لها في زمن متناه وهو وقت التحصيل ومحال ذلك مبني

فقد روي في بعض النسخ ان قوله لا بد من دليل على ذلك لا بد من دليل على ذلك

فقد روي في بعض النسخ ان قوله لا بد من دليل على ذلك لا بد من دليل على ذلك

ميثاق النبيين لما آتيتكم
من كتاب وحكمة الخ ان
عموم رسالته عليه الصلاة
والسلام حتى لسان الانبياء
على معنى أنه لو جاء في حياتهم
لا منوا به وعزروه ونصروه
وان ذلك سبب نبوتهم
وليس ذلك بوجود في نوح
عليه السلام لكنه كلام
ذكره النبي السبكي في رسالة
له على الآية ورده شروح
الشفاء حتى قال الشريف
الصفوي في شرحه انه
لا قائل به ولا معول عليه
ورده الشهاب أيضا بغير ذلك
ولكن أن تقول أيضا لو أخذ
عموم الرسالة بغير هذا المعنى
أيضا ما ورد السؤال فان
عموم رسالته عليه السلام
على معنى ان رسالته مستمرة
الى قيام الساعة ولا كذلك
رسالة نوح عليه السلام
لكون محمد صلى الله عليه
وسلم هو خاتم النبيين ثم
استعمال كافة مجرورا
بالباء وهم على مافي الجهة
الخامسة من الباب الخامس
من المغنى ولا يدل على صحة
ذلك قول الزمخشري في
خطبة الفصل محييا بكافة
الابواب بناء على ان ترا كيب
حجة أخذ اعماد كره هو في
تفسيره واذ اظلم عليهم قاموا
وقد استشهد بي من كلام
أبي تمام وهو وان كان محمدا
لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه الا ترى الى قول العلماء الدليل للضرورة

على القول بحدوث النفس وهو مذهب ارسطاليس ومن تبعه فاما على قول افلاطون القائل
بقدمها فلا يتم ما ذكر لم لا يجوز أن نكتسب المطالب الغير المنتهية في الازمنة الغير المنتهية
وأيضاً على تقدير أن يكون جميع التصورات والتصدقات نظرياً يكون قولنا لو كان كلهما نظرياً
يلزم الدور والتسلسل تصديقياً نظرياً ويكون كل واحد من التصورات المذكورة فيه نظرياً
ويكون أيضاً قولك واللازم باطل فاللزوم مثله تصديقياً نظرياً والتصورات المذكورة فيه أيضاً
نظرية فيحتاج في تحصيل هذه التصورات والتصدقات الى اكتساب ويلزم الدور والتسلسل
المحال ان فيكون الاستدلال بهذه المقدمات محالاً وأجابوا بأن هذه المقدمات وتصوراتها أمور
معلومة لنا بلا شبهة في ذلك فيتم الاستدلال وهذا معنى قوله لا يتم الابدعوى البداهة في الدليل
وأطرافه وذلك كاف لكن الجلال عدل عن قولهم معلومة المقدمات لبداهتها فلذلك اعترضه
أبو الفتح بأننا لانسلم ان الدليل لا يتم الابدعوى البداهة في مقدماته وأطرافها لانه انما يتوقف
على معلومة المقدمات وأطرافها وأما على بداهة المقدمات وأطرافها فلا فضلاً عن دعوى
بداهتها وأجاب عنه بعض الفضلاء بأنه لا يتم الاستدلال الابدعوى البداهة والاقبال
الخصم ان هذه المقدمات مع أطرافها نظرية على تقدير نظرية كل التصورات والتصدقات
فيحتاج في تحصيل هذه المقدمات وأطرافها الى الدور والتسلسل المحالين فيكون
الاستدلال الموقوف عليهم محالاً فاذا ادعى بداهتها لا يبقى للخصم مجال ادعاء هذا المحال ويتم
الاستدلال وأما كون بداهة تلك المقدمات مع أطرافها منافية لفرض نظرية كل التصورات
والتصدقات فلا يضر المستدل بل يؤيده فاذ ~~كره~~ مير أبو الفتح مبنى على عدم التفرقة بين
الدليل والاستدلال اه والفرق بينهما ما أن الدليل أعم من الاستدلال لان الاستدلال ما يكون
مقدماته بديهية والدليل ما يكون مقدماته معلومة بديهية أو لا ومن لطائف ميرزا هدا قال
ان هذا الحكم يعنى قول المصنف ويقتسمان الخ نظير المثبت لنفسه فانه ان كان بديهياً كان
نقياً لنظرية الكل وان كان نظرياً كان نقياً لبداهة الكل اه ونعم ما قال شارح سلم العلوم
بعد ان ساق نحو ما ذكرنا والحق ان هذا كما جدلى والمطلوب ضرورى لا يحتاج الى الاستدلال
اه (قوله أى التصور والتصديق) تقديم التصور هنا على التصديق دون العكس كما صنع
المصنف لان المنظور اليه هنا ما صدقهما وافرادهما فانه الذى يوصف بالضرورة والكسب
وأمامة هومهما ما فهو نظرى كما سيأتى قال شارح سلم العلوم ليس بين الضرورى والكسبى
تقابل الايجاب والسلب لان المتقابلين بالايجاب والسلب لا يتخلو موضوع ماعداً وما والا لزم
ارتفاع النقيضين والموجودات الغيبية كلها خالية عنهم ولا التضايف وهو ظاهر
بل انما يتصور التضايد والعدم والملكية ولا بد في التضاد من امكان تعاقبهما على موضوع
واحد فكل ما يتصف بأحد الضدين أمكن انصافه بالاخر ولا بد في المتقابلين بالعدم
والملكة من امكان انصاف موضوع العدم والملكية وعلى التقديرين فلا بد من امكان انصاف
الضرورى بالكسبية ومن البين ان الحضورى يتمتع انصافه بالكسبية وكذا القديم من العلم
اذ لو أمكن كونه كسبياً لا يمكن حصوله بعد الحركة الفكرية فلا يكون قديماً ههنا فاذن
لا بد من تخصيص المقسم بالتصور والتصديق الحادئين (قوله وهى التى) الضمير يعود

للضرورة والموصول المتبادر منه وقوعه على الضرورة وهو فاسد لا دانه لاخذ الشيء جنساً في تعريف نفسه ولا يحبس عنه الابدعوى وقوعه على الصورة وهي وان لم تكن مذكورة لكنه يشعر بها الضرورة التي هي صفة للعالم المفسر بالصورة الحاصلة عند النفس قال عبد الحكيم في تقرير تعريف صاحب الشمسية للعالم الضروري بقوله وهو الذي لم يتوقف الخ أي العلم بمعنى الصورة الحاصلة الذي لم يتوقف حصوله المعبر في مفهومه فلا يلزم أن يكون للحصول حصول وتعدية التوقف بعلى يتضمن معنى الترتب فيقيد قيد التوقف أنه لولا ما حصل وقيد الترتب التقدم قبول الى معنى الاحتياج فبالقيد الاول دخل العلم الضروري الذي حصل بالنظر أيضاً كالعلم بأن ليس جميع التصورات والتصدقات بديهياً ولا نظرياً وبالقييد الثاني العلم الضروري التابع للعلم النظري اذا قلنا انه ضروري بمعنى البديهي كالعالم بالعلم النظري فانه وان كان يصدق عليه أنه لولا النظر لما حصل لكنه ليس من تبعاً على النظر بل على العلم المستقادم النظر فان المتبادر من الترتب الترتب بلا واسطة ثم ان البديهي والنظري يختلفان بالنسبة الى الأشخاص فربما يكون نظرياً بالشخص بديهياً لآخر وبالعكس فقيد الحقيقة معتبر في التعريف على ما تقرر من أنه بعبارة في تعريفات الامور الاعتبارية قيد الحقيقة وان لم يذكره ملخصاً لا يقال اذا عرف العلم الضروري صار نظرياً بالاحتياج للتعريف فينتظم قضيتان متناقضتان هما الضروري ما لا يتوقف الخ الثانية الضروري يتوقف لا نقول لا تناقض لاختلاف الموضوع فان قولنا الضروري يتوقف الخ المراد به المفهوم والضروري لا يتوقف المراد به الماصدق يقرب ذلك قول الحاکم من عرف جربا عرف من مبتداع أنها والحال هذه اتم فكيف يخبر عنها بالحرف وجوابه أن الاخبار باعتبار افراد ذلك المفهوم الكلّي أي هذا اللفظ والاسمية باعتبار التأويل بهذا اللفظ وهذا معنى ما قيل ان ما هنا من قبيل صدق الشيء على نقيضه ولا محالة فيه بل المحالة في صدق الشيء على ما يصدق عليه نقيضه كصدق البياض مثلاً على شيء يصدق عليه لا بياض وهو الاسود مثلاً ومن فروع الاول تعريف الجزئي بما يمنع نفس ضرورة مفهومه من وقوع الشك فيه (قوله كتصور الحرارة والبرودة) أي أفرادها لانه حاصل بطريق الاحساس فهو من أجلي البديهيات وأما تصور مفهومها فنظري (قوله والى الاكتساب بالنظر) قال أبو الفتح هذا القيد غير محتاج اليه ضرورة أن الاكتساب يتضمن النظر اصطلاحاً الا أنه أراد تهميد تعريف النظر فذكره نصري يحاسب علم ضمناً وجلالاً ككتساب على المعنى اللغوي وهو مطلق التحصيل لكنه لا يلزم الايجاز المطلوب في هذه الرسالة (قوله وكالتصديق بأن العالم حادث) في حاشية عبد الحكيم على الخيال العالم اسم موضوع للقدرة المشتركة بين جميع الاجناس أعني كونه ماسوي الله فان القول بتعدد الوضع بحسب كل جنس كلفظ العين قول بلا دليل وكذا جعل الوضع عاماً والموضوع له خاصاً فانه مخصوص بمواضع عديدة واذا كان موضوعاً لمعنى واحد مشترك بين جميع الاجناس يجوز اطلاق العالم على كل واحد من الاجناس وعلى كلها اطلاق الكلّي على جزئياته كاطلاق الانسان على كل من زيد وعمر وعلى كلها وليس اسم المجموع والاصح جمعه كما في قوله تعالى رب العالمين والقول بالاشتراك بين الكل وكل واحد خلاف

ع ز ا

التصديقات الى كسب وقطر كامة ٢٩ وأما بطلان القسم الثاني منه فلهذه بعض التصورات وبعض

التصديقات على ما هي (وهو) أى الاكتساب بالنظر
أحمد قال قال أحمد بن حنبل كلام الشافعي حجة في اللغة وقال الحاكم صنعت محمد بن عبد الله يقول سألت أبا عمرو غلام ثعلب عن حروف أخذت عن الشافعي مثل قوله صالح فقال لي كلام الشافعي صحيح وقد سمعت أبا العباس ثعلبا يقول يأخذون عن الشافعي وهو من بيت اللغة يجب أن تؤخذ عنه وقد صنف الأزهرى وهو امام أهل اللغة في عصره كتابا في إضاح ما أشكل من مختصر المزني وقال في ديباجه ألفاظ الامام الشافعي عربية محضة ومن بحمة المولدين مصونة ومن هذا تعلم ما في اطلاق ما قبل ان الاحتجاج بتركيبه مرتبة لا ينالها العربي الحضري فكيف ينالها الاجمعي لكن في شرح درة الغواص للشهاب الخضاعي وكذا في شرح الشفاء التصريح بأن ذلك الذي زعموا أنه وهم ثابت في كونه رواية ودراية فعليه ٣ (قوله محمد المبعوث الخ) فائدة تقديمه

فرد كماله هو فرد كماله كماله العقل الخ

الاصل لا يصار اليه بلا ضرورة داعية اه تعلم أن افراد ذلك القدر المشترك أجناس لا اشخاص فما قاله المحشى ان تمثيل التصديق النظري بقولنا العالم حادث اغايبه اذا أريد الموجه الكلية أعني كل فرد من أفراد ماسوى الله تعالى نظري اذ لا شك أن العلم يحدث بعض الافراد ضروري اه غير مستقيم لان افراد القدر المشترك الموضوع له لفظ عالم أجناس القوام وأنواعها وثبوت الحدوث لكل جنس من تلك الأجناس نظري وان كان افراد تلك الأجناس الشخصية كل واحد منها حدوثه بديهيا والقائلون بقدم العالم معترفون بذلك والقديم عندهم هو الأنواع على تفصيل في ذلك عندهم ومعلوم أن الفرد الشخصي في قولنا العالم حادث غير منظور اليه حالة الحكم لانه غير مدلول للفظ الموضوع فارادة الفرد الشخصي لا دليل عليه على أن في كلامه اختلافا من وجوه أخر فانه اذا أريد الإيجاب الكلي وان المعنى كل فرد فرد الخ كما قال يكون الحكم منصبا على جميع تلك الأفراد وقوله بذلك اذ لا شك أن العلم يحدث بعض الافراد ضروري يقتضي أن الحكم الإيجابي حكم على المجموع ككل في تحميمهم بالصرف وقد قرر قبله انه من قبيل الحكم على الجميع ككل انسان حيوان وهل هذا الاتهام وقول بعض الحواشي ان العالم اسم لمجموع ماسوى الله تعالى اه خلاف المختار كما سمعت (قوله أى الاكتساب الخ) في عوده الضمير على ذلك تخلص مما يلزم عليه من ارتكاب التجوز بناء على أن النظر حقيقة هو حركة النفس في المعقولات أى ارتسامها فيها بالاستقراض من المتصرف ولا شك أن النفس تلاحظها عند ذلك فاطلاق النظر على الملاحظة تجوز لما بينهما من التلازم وهذا هو الموافق لما في شرح شيخ الاسلام والذي في شرح الطوالع أن النظر حقيقة هو الملاحظة وان اطلاقه على الحركة المذكورة تجوز لما بينهما من التلازم وان الحركة تسمى الفكر حقيقة فحينئذ عود الضمير على النظر أنسب اه محشى وفيه اختلال من وجوه الاول أن تفسيره حركة النفس في المعقولات بارتسامها فيها بالاستقراض من المتصرف يفيد أن النفس يرسم فيها ما في المتصرف من المعاني وهو باطل لان المتصرفه وهى القوة المتفكره ليس فيها شئ من المعاني كلية أو جزئية والمدرك للمعاني هو النفس اما بارتسامها فيها وهى المعاني الكلية أو في آلتها وهى المعاني الجزئية على ما هو التحقيق قال ميرزا هدى للنفس عند الملاحظة توجهان الاول توجه نحو الجهول الذى قصد تحصيله والثاني توجه نحو العلوم المخزونة في الخيال الذى هو خزانة المحسوسات أو المحافظة التى هى خزانة الموهومات أو العقل الفعال الذى هو خزانة المعقولات اه الثانى ان قوله لا شك أن النفس تلاحظها عند ذلك ان كان المشار اليه ارتسام المعقولات في النفس فلامعنى للملاحظة لانها صارت حاصلة بالفعل فيها وان كان المراد المشاهدة فذلك هو معنى الاستقراض الثالث قوله وان الحركة تسمى الفكر حقيقة مناقض لقوله قبله ان اطلاقه على الحركة المذكورة تجوز الرابع أنه التمس عليه الفرق بين تعريف الشئ بالازمه والتجوز فيه وذلك لانه على تقدير أن يكون الفكر حقيقة ففى الحركة مجاز فى الملاحظة وعرف بها ككون تعريفها بالازم فهو تعريف بالخاصة فيكون رسمها وما أن الملاحظة استعملت في الفكر فلا وحيد لا مجاز ثم بعد هذا كله فالاولى للشارح ان يجعل الضمير عائدا على النظر ويحذف لفظ الاكتساب فانه قد علم من

صاحب كلامه أن المراد بالاكساب العلم المكتسب بقرينة أنه وقع في مقابلة الضرورة بمعنى العلم الضروري فيكون بمعنى العلم الكسبي وقد قال وهو ما يخالف الضرورة وقال وإنما كان الخ في هذا الاعتبار يكون المراد بالاكساب ههنا العلم المكتسب وارتكاب الاستخدام بأن يراد به هنا نفس النظر وفيما تقدم العلم النظري مما لا داعي إليه على أن معنى الاكتساب التحصيل لا الملاحظة تأمل (قوله ملاحظة العقول) تحرير المقام أنه لا شبهة في أن كل مجهول لا يمكن اكتسابه من أي معلوم اتفق بل لا بد من معلومات مناسبة له ومعلوم أنه لا يمكن تحصيله من تلك المعلومات على أي وجه كان بل لا بد هناك من ترتيب معين فيعابن تلك المعلومات ومن هيئة مخصوصة عارضة لها بسبب ذلك الترتيب فإذا حصل لنا شيء ورأى تصور أو تصديقي وحاولنا تحصيله على وجهه أكل فلا بد أن يتحرك الذهن في المعلومات الخزونة عنده منتقلا من معلوم إلى آخر حتى يجد المعلومات المناسبة لذلك المطلوب وهي السمة بما يبداه ثم لا بد أيضا أن يتحرك في تلك المبادئ بترتيبها ترتيبا خاصا يؤدي إلى ذلك المطلوب فهناك حركات مبدئية الأولى منها هو المطلوب المشعور به بذلك الوجه الناقص ومنها ما آخر ما يحصل من تلك المبادئ ومبدأ الثانية أول ما يوضع من الترتيب ومنها ما المشعور به على الوجه الأكل حقيقة النظر المتوسط بين المعلوم والمجهول وهو مجموع هاتين الحركتين اللتين هما من قبيل الحركة في الكيفيات فالمتقدمون ذهبوا إلى أن الفكر مجموع الحركتين وذهب المتأخرون إلى أنه الترتيب اللازم للحركة الثانية ويرادف الفكر النظر على القولين قال أبو الفتح ويرى بغير فرق بينهما بأن الفكر مجموع الحركتين أو الترتيب اللازم لهما والنظر ملاحظة المصقولات الواقعة في ذهن الحركتين أو الترتيب ويدل عليه قولنا قد حصل انهما كالمترادين قال والظاهر أن تعريف المصنف مبنى على هذا أنه جعل الحركة المذكورة من قبيل الحركة في الكيفيات النفسانية هو مانص عليه القوم وبحث فيه الجلال الدواني بأنه لا بد في الحركة من كون الشيء بحيث يفرض فيه في كل آن فرد من المقولة التي فيها الحركة لا يكون ذلك الفرد في الآن السابق ولا في الآن اللاحق والآلات التي يمكن فرضها في زمان غير واقعة عند حد عندهم وكذا الأفراد المقروضة غير واقعة ومعلوم أنه ليس في صورة الفكر العلوم بمصورة لا سيما في الرجوع من المبادئ إلى المطالب فإنه ليس هناك إلا العلم بالجنس والفصل مثلا والصغرى والكبرى فلا يتصور كون النفس في كل آن متصفا بفرد من العلم لا يكون قبله ولا بعده لا يقال النفس إذا لاحظت الجنس مثلا والوقت اليه فإنها تنتقل منه إلى الفصل بالتدرج وبضعف التفاتها إلى الجنس تدرجيا ويقوى التفاتها إلى الفصل بالتدرج لا تأخذ قول قد صرحوا بأن الالتفات فعل من أفعال النفس وقد صرحوا بأنه لا حركة إلا في مقولة الحكم والكيف والابن والوضع فلا يكون في الالتفات حركة ولئن سلم فلا يصح ما ذكره ومن أن الفكر حركة في الكيف هذا ولو قيل بأن اختلاف مراتب الالتفات يستلزم اختلاف الصور في الشدة والضعف للنفس في كل مرتبة من مراتب الالتفات صورة في مرتبة من الشدة والضعف مخالفة في الشدة والضعف للصور السابقة واللاحقة فيكون لها حركة في الصور لم يعد اه هذا وقد علم بما ذكرناه سابقا أن النظر تعاريف ثلاثة اختار

الصفحة في مكان الموصوف يشير إلى أنه في تلك الصفة كالعلم ثم هذه الصفة مقبسة من قوله عليه السلام بعثت لأتكم مكارم الكرام أو الأخلاق وذلك أن المكارم المذكورة وجد أصلها من قبله من الرسل أما تلخيصها فليس إلا به وفي كتب السير القدر اليسير منها والاحاطة بها لا يمكن لغير علام الغيوب وناهيك عن كان خلقه القرآن كما روى عن عائشة (قوله الذي أوتي جوامع الحكم الخ) بناء هذا كالأدنى قبله والذي بعده للمفعول لما أنه لا يصح استناده إلا إليه تعالى وإضافة جوامع إلى الحكم إضافة صفة إلى موصوف أي الحكم الجوامع والمراد من الحكم هنا الجمل المفيدة وربما حلت على معناها الأصلي ومعنى كونها جامعة أن كلام العرب تختص فيها ويجمع أو هي مجمعة منه وتختصر ولما كان قد يتوهم بعد أن يجمع فيها ذلك مع ظهور البيان أكثر من غيره زيادة الظاهرة البيان أي التي تفهم معاني أفعالها

الفصل في المعربة عما في الضمير بدرجة وهذا أيضا مقبوس من قوله عليه السلام أوتي جوامع الحكم واختصر لي

الكلام اختصارا وعن
أبي هريرة نصرت بالرعب
وأوتيت جوامع الكلام
وبينا أنا نائم بجوف فمانيج
خزائن الارض في يدي
وعن ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال أنا
محمد النبي الأمي لاني
بعدي أوتيت جوامع
الكلام وعلت خزنة النار
وجعلت العرش والكلام
المدكور فحول الله الاله
وانما الاعمال بالنبات الخ
والدين النصيحة وقد جمع
العالم منها تان كيف عظيمة
(قوله يدائع الحكم
الباهرة البرهان) البدائع
جمع بديع يقال لها منها
المحدث الهيب فيكون
من صفة المفعول ويكون
أيضا من صفة الفاعل
فمعنى بدائع الحكم أنها
هي محدثة عجيبه أو أنها
صاحبها مبدع مجاز عظمي
على حد عبثه راضية
ومنها الجديد فالمعنى أن
النبي عليه السلام لم
يسبق الى تلك الحكم
ومنها العلم الخصوص
فالمعنى حكم ذات بديع في
ألفاظها على حذف
مضاف والحكم جمع
حكمة بمعنى علم النرائع
والاحكام أو بمعنى كل

المصنف منها هذا التعريف وهو الملاحظة لما أن التعريفين الآخرين لا يشملان التعريف
بالمفرد وتكفي في الشمول بأنه انما يكون بالمشقتات وهي مركبة من حيث اشتغالها على
الذات والصفة أو من حيث انها أعم بحسب المفهوم فلا بد من قرينة مخصوصة فالتعريف
بالمركب من معنى المشتق والقرينة أو ان عدم الشمول لا يضر لان التعريف بالمفرد كما قال
الشيخ نزير خداج أي قابل ناقص فتعريف النظر بالتعريف المذكور شامل كما قال الجلال
جميع أفراد النظر بلا كلفة سواء كان بالمفرد أو المركب معلوما كان أو مضمونا أو مجهولا
بالجهل المركب اه وفوقش دعوى شموله للمفرد بأن الملاحظة ليست مطلقا ملاحظة المعقول
بل هي ملاحظة المعقولات الواقعة في ذهن الحركتين والترتيب فلا يصدق تعريف المصنف
على المفرد أيضا ثم ان المصنف عرف النظر في القسم الثاني من هذا الكتاب المشقل على علم
الكلام بالحركتين لما أن النظر في المفرد لا يقع في مباحث علم الكلام فلا يحتاج لادخاله في
التعريف وأما هنا فمحتاج الى ذلك لان قواعد الفن يجب أن تكون عامة ومن البارد قول
بعض الحواشي بحمل أن يكون ما هنا قرينة على أنه أراد من مجموع الحركتين هناك الملاحظة
المدكور هنا (قوله لتحصي الجاهول) اللام للاجل أي الملاحظة التي يكون الباعث عليها
التحصي نخرجت المقدمة الواحدة لان الترتيب فيها ليس لتحصي الجاهول بل لتحصي
المقدمة ودخل قياس المساواة والاستتزام بواسطة عكس التقيض وان أخرجهما عن
القياس لتقيدهم هناك الاستتزام بأن يكون لذات القياس واللازم فيه ما يجيب الذات
ودخل أيضا النظر في الدليل الثاني بعد الدليل الأول لان المقصود منه العلم بوجه دلالته وهو
مجهول وانما قال لتحصي لم يقل بحيث يحصل مثل لا يشمل الفكر الفاسد صورة أو مادة
وأما الحدس وهو حصول المطلوب مع مباديه دفعة فمخرج بقيد الملاحظة كما قال الدواني ان
المراد بالملاحظة هو التوجه نحو المعلوم قصدا كإتيه عليه السياق سيما وقد قيد بالغاية فانها
لا تكون الا ما هو حاصل الاختيار فلا نقض بالحدس لانه ليس بقصد النفس واختيارها بل
يسفح بغير اختيار ما عقيب شوق أو بدونه اه واعتزله مع غيائ بأنه ان أراد أن حصول
المبادئ في الذهن في صورة الحدس ليس بالقصد والاختيار فصولها فيه في صورة النظر كثيرا
ما يكون كذلك كيف لا أو أكثر مباديه أو ورديه لانه لم أنها حصلت وكيف حصلت وان
أراد أن التوجه والاتفات الى المبادئ الحاصلة في صورة النظر بالقصد والاختيار دون
الحدس ممنوع ولا يظهر في ذلك فرق بين الصورتين أصلا كما لا يذهب على ذي مسكة اه
(أقول) ظهر لي عند تقرير هذا المحل أن الحركة الثانية لا توجد في الحدس بل الأولى فقط فلا
يرد على من فسر النظر بالحركتين أو بالترتيب أما الأول فظاهر وأما الثاني فلما علمت أن الترتيب
لازم للحركة الثانية واما وروده على تعريف النظر بالملاحظة فتوهم وان دافعه يحصل اللام
للاجل كما قلنا لانه حينئذ يكون مدخولها علم مترتبة فقيدها إلى أن المطلوب تحصيله متأخر
عن المعقولات المنظورة فيها والحدس ليس كذلك وأيضا المراد بملاحظة المعقولات الملاحظة
الواقعة في ضمن الانتقال من المطلوب الى المبادئ ثم منها اليه كما صرح بذلك المبيدي في شرح
الطوالع قال المحشى وأورد على التعريف أيضا صدقه على الحركة الأولى في صورة مجموع

الحركتين مع أن النظر هو المجموع في هذه الصورة اتفاقا وصدقه على ملاحظة المبادئ المترتبة
المعلومة سابقا كما إذا كان الجسم الضاحك معلوما بهذا الترتيب سابقا فتلاحظه النفس
قصدا التحصيل الانسان ولم يقل أحد بوجود القس كمن غير ترتيب في غير النظر في المقرد
وأن لاتفاوت بينه وبين المقرد اه (أقول) لا ورودا في الصورة الاولى فلا أن الحركة الاولى
كما قد سمعت بحصول تلك المبادئ المطلوب وحصول تلك المبادئ عند النفس لا يؤدي إلا بعد الترتيب
الحاصل بالحركة الثانية فبعد ان قبدت الملاحظة بالغاية كما قلنا في خروج الحدس لا يصدق
التعريف على هذه الصورة وأما تعريفه بمجموع الحركتين أو بالترتيب فعدم الصدق ظاهر
ولذلك خص الورد بتعريف المصنف بالملاحظة وأما الصورة الثانية فمع ما في التركيب من
القلاقة فلا ترد أيضا ما وجه القلاقة فان قوله ولم يقل أحد الخ من غمام الاعتراض وربما
توهم استثنائية الجملة وقوله وأن لاتفاوت الخ معناه أن هذه الصورة تفاوتت المقرد ولم يقع
تفاوت بينها وينفي عدم الترتيب وقد أشعر قوله في غير النظر في المقرد أنه لا ترتيب فيه وليس
كازعم كيف وقد تكلفوا في تأويله حتى حققوا فيه الترتيب وأما عدم الورد فلا أنه حيث
كانت المبادئ مرتبة معلومة كان العلم بالمطلوب حاصل أيضا بطريق القهر بحيث لا يمكن
للنفس دفعه فإين المجهول المطلوب تحصيله ومن نعقبه جارا في كلامه وتكلف في دفعه وقد
علمت ما فيه وبقي ههنا شيء وهو أنهم كثيرا ما يقولون الفكر لفة حركة النفس في المعقولات
وبقائه التخييل وحمل هذا معنى لغوي يابعد الاذا سمع استعماله بهذا المعنى وبعد ارادتها
عند أهل اللغة والظاهر أنه معنى عرفي ثم رأيت المبسدى في شرح الطوالع صرح بذلك حيث
قال المراد بالقهر ههنا هو النظر وقد يطلق الفكر على حركة النفس في المعقولات أي حركة
كانت وبقائه التخييل وهو حركتها في المحسوسات وعلى حركتها في المطالب الخ فدل هذا على
أنه معنى عرفي لأهل المعقول لا لغوي وان وقع التصريح بذلك في كلام كثير (قوله) كملاحظة
الحيوان والناطق (قيل) كان عدول الشارح عن الحيوان الناطق أعنى الهيئة التي كيميعة للثلا
يتوهم أن ملاحظة المجموع التي تصدق بملاحظة أحدهما كافية اه (وأقول) ملاحظة
المجموع قاضية بملاحظة الأجزاء وان لم يكن ذلك على سبيل التفصيل لان المجموع هو عين
الأجزاء مجتمعة فلا تنفك ملاحظة أحدهما عن الآخر وكأنه اشتبه عليه ملاحظة المجموع
من حيث هو مجموع بالحكم على المجموع كذلك قاله يتحقق في الثاني دون الاول وكأنه سر
الغف الاشارة إلى أن المراد بالملاحظة المتعلقة بكل واحد منهما فإشاره صورة الترتيب وبيان
الجزئين ووجوب تقديم أحدهما على الآخر وان هذا الترتيب المذكور تعريف للانسان مركب
من حيوان وناطق لأنه تعبير عن النوع بحيوان وناطق (قوله) والمراد بالمعقول ههنا المعلوم
لا يعني أن المتبادر من العلم هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع فالمعلوم يختص
باليقنيات مع أن التعريف شامل للأفراد النظر مطلقة من ظنيات وجهليات وتقليديات
لوجوب شمول التعريف لها في اصطلاح القوم وقد تقدم ذلك فلا يبقى الكلام على ظاهره ولكن كان
أحسن إذا المعقول شامل لهذه الاقسام وقد يجاب بأنه تبين ذلك على أن المعقول ههنا المعلوم
على حد سواء وتخصيص العلم باليقنيات اصطلاح المتكلمين ولذلك عقبه بقوله فان العلم الخ

الجهولة والمراد بالمعقول

والذي في القاموس
الحكمة بالكسر العدل
والعلم والحلم والنبوة
والقرآن والانجيل
والباهرة الغالبية
والبرهان الدليل ولا يخفى
مناسبة ذكره هنا
كالتصديق فيما به أدى
التي غلبت أدلتها خصوصه
(قوله في مناهج الصدق)
المناهج جمع منهج الطريق
الواسع وهو ما من إضافة
المشبه به للمشبه أو
تصريحه في مناهج حيث
شبهت أسباب الصدق
بالطريق وأطلق اسم
المناهج عليها أو ممكنة
حيث شبه الصدق بوجه
سج أو تجارة وحذف المشبه
به ورمزه بالمناهج تخيلا
(قوله فيقول الفقير الخ
الله) دخول الفاء على
تقدير أما أو توهمها أو
لتنزيل الظرف منزلة
الشرط نحو فاذ لم يأت
بالشهادة أو لئلا عند الله
أولكون التقدير أقول
بعد ذلك تنبيه فيقول الخ
وعدل عن أقول ليقول
لتوصل الى وصف
الفاضل بكونه الفقيه
والفقر مثال ما لفة أو

علت الخمسة اربعة

المقامات عند قولها بـ
الخيصة أبغى الخيصة
وانتبت شمسى في كل
شيمة والذي في القاموس
الخبص الخلط ومنه
الخبص للمعمول من
القر والدهن فيجتمعه أنه
كان يصنعها أرغوخ ذلك
وفيه أيضا وخبصة قريبة
بكرمان فله كان من أهل
هذه القرية (قوله ورزقه
الحسنى وزيادة) في تفسير
القاضى البضاوى للذين
أحسنوا الحسنى المثوبة
الحسنى وزيادة وما يزيد
على المثوبة تفضلا لقوله
ويزيدهم من فضله وقيل
الحسنى مثل حسناتهم
والزيادة عشر أمثالها إلى
سبعمئة ضعف فأكثر
وقيل الزيادة مئة مرة من
الله ورضوان وقيل
الحسنى الجنة والزيادة هو
اللقاء (قوله جامع البيان
والمعاني) أى العليين
الخمسين بذلك والأوجه
حمل البيان على اللفظ
الفصحى العربى عما في
الضمير والمعاني على
الاشياء التى تقع من مثل
الالفاظ ليسلم من قصور
ما قبله ويشير إلى مدحه
بتحقيق المعاني وتحرير
الالفاظ وعلى هذا يكون

وأيا قد يتوهم أن المراد بالمعقول المعقول الصريف المقابل للمعسوس والخيال أى الصورة
الحاصلة في الخيال فانها ليست معقولة صرفة والمعلوم شامل لذلك (قوله حصول صورة الشئ
الخ) فيه مسامحة أى الصورة الحاصلة بناء على أن العلم من مقولة الكيف وقائمة بجهة قسم
الحصول التنبيه على لزوم الاضافة له فان كان العلم من مقولة الاتفعال فالتعريف على ظاهره
بلا تأويل وان المراد بمحصل الصورة اتقائها واتسامها في الذهن واتصافها بالقاتل
بالصورة ههنا هم الحكماء وبعض المتكلمين المتيقنين لوجود الذهب والمنكره يفسر العلم بأنه
تعلق بين العالم والمعلوم أو صفة حقيقية ذات اضافة وقال مبرغيات العلم يطلق على المعنى
المصدرى الذى يعبر عنه بالفارسية دانستن وهذا ليس بكيف بل نسبة وأخرى على الصورة اتى
تكتشف بها الاشياء حينئذ يكون كيفاً في عرف العلم بمحصل الصورة أراد به المعنى الأول أو لا
ثم جعل ذلك ذريعة الى المعنى الثانى ثانياً من فسر به الصورة الحاصلة قصد به المعنى الثانى أو لا
هـ ثم ان جعل هذا تعريفا للمعنى الاعم للعلم الشامل للضرورة والحصول بأفواع الاربعة
وهى الاحساس والتعقل والتوهم والخيال وما يكون نفس المدرك وغيره فالمراد بالعقل الذات
الجردة المعبر عنها بالنفس الناطقة عندهم وبالصورة ما يعم الخارجية والذهنية والحصول
الحصول سواء كان بنفسه أو بمناله وبالمغايرة المستفادة من الظرفية أعم من الذاتية
والاعتبارية وبلقطة في الجارة معنى عند وهذه كلها تكلفات وأما ان جعل التعريف للعلم
الحصولى لان الكلام هنا في تعريف العلم الذى يقع به الكسب والعلم المكتسب لم يمتح إلى هذه
التأويلات والمراد بالعقل قوة تدرك الكليات بنفسها والمحسوسات بالواسطة وبصورة الشئ
ما يكون آلة لا متبازه سواء كان نفس ماهية الشئ أو شبهة بناء على ما تقدم من الخلاف في أن
الحاصل في الذهن الاشياء أنفسها أو أشباحها وأمثالها والظرفية باقية على معناها الحقيقي
ولست بمعنى عند كما هو على التأويل الاول وقد سبق لك كلام يتعلق بما هنا فضعه اليه (قوله
أى الاكتساب) بالنظر هـ ما بقى على ما أسلفه وقد تقدم لك أن الصواب عود الضمير على
النظر فليكن هذا كذلك ثم ان هذا الكلام مشعر بوقوع الخطا في التصورات والتصديقات
وقال السيد في شرح المواقف لا يوصف التصور بعدم المطابقة أصلاً فاما اذا راى ما من بعيد شجراً
هو حجر مثلاً وحصل منه في اذهانتها صورة انسان فتلك الصورة صورة للانسان وعلم تصويرى به
والخطا انما هو في حكم العقل بأن هذه الصورة للشجر المرقى فالتصورات كلها مطابقة لما هي
تصورات له موجودا كان أو معدوما ممكناً أو مستعاضاً وعدم المطابقة في أحكام العقل
المقارنة لتلك التصورات هـ قال الخيال في حاشية العقائد هذا هو المشهور بين الجمهور ويرد
عليه أنه فرق بين العلم بالوجه والعلم بالشئ من ذلك الوجه فالمتصور في المثال المذكور هو الشجر
والصورة آلة لملاحظته هـ قال عبد الحكيم في حواشيه عليه حاصلة أن كون تلك الصورة
تصوراً وادراك الانسان موقوف على أن يكون العلم بالوجه عين العلم بالشئ من ذلك الوجه
حتى يكون العلم بالشئ من وجه الانسانية عين العلم بالانسان الذى هو وجهه لكن الفرق
ثابت فان معنى العلم بالوجه هو ان يحصل في الذهن صورة تكون آلة لملاحظة ذلك الوجه فالوجه
معلوم والحاصل في الذهن صورته ومعنى العلم بالشئ من ذلك الوجه أن يكون ذلك الوجه آلة

(الخطأ) لان الفكر ليس بصواب دائماً كيف وقد يناقض العقلاء بعضهم بعضاً بل الانسان ٣١ الواحد يناقض نفسه

فاحتجنا الى قانون عام
عن الخطا مفيد لطرق
اكتساب النظريات
من الضروريات وذلك
القانون هو المنطق فعلم من

حيث اجتماع الناس عليها
ملة ومن حيث الخضوع
والادانة دين وقد اُطال في
المدخل في الانكار على
التلقيب بمثل هذه الالفاظ
وعقدته فصلا يخصه بين
فيه أنه بدعة نهى عنها
الكتاب والسنة وعمل
السلف وان من سمى بذلك
لا يصلح له أن يجيب من
ناداه به وقال النوراني
لا أجعل أحدا في حل من
أن يسمي بي بحسبي الدين
وكذلك غيره من العلماء
العاملين بل لم يرز رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لبعض نساؤه باسم برة ولا
بها في كنية أي الحكم
فراجع ان كنت ممن يجب
أمثاله وان لم تكن منهم
واباك أن تفتربا عراض
الشهاب الخاضعي عليه في
ريحاته فانك ان تأملته
وجدته كسراب بقية
(قوله مسعود التفتازاني)
هو الكوكب النহারي في
الاتفاق ومن عقدت على
رياسته أفاضل الاجماع
والاتفاق أستاذ العلماء

للاحظته فالخاصل في الذهن نفس ذلك الوجه والمعلوم بواسطتها ذلك الشيء فالعلم بالوجه في
المثال المذكور أعني العلم بالانسان وان كان مطابقة للعلم بالشيء من ذلك الوجه ليس
مطابقا والمقصود في المثال المذكور هو هذا اذا المتصور هو الشبح والصورة الانسانية آلة
للاحظته اه وفي المحشى هنا كلام لا معنى له (قوله الخطأ) هو عدم مطابقة النسبة الكلامية
لخارج أي ان هذه النسبة المستفادة من الكلام هي في نفسها ليست كذلك فيرجع للكذب
وهذا ظاهر في التصديقات واماط في التصورات فقد تقدم لك ما فيها هذا معنى ما في المحشى أن
الخطأ هو كاصواب يكون صفة للحكم ومعناها غير المطابق للواقع والمطابق له وقد يكونان
صفة للفعل ومعناها غير الموافقة للقرض والموافق له اه ولا يخفى أن الكلام على التوزيع
ثم تفسير الخطا بما ذكرناه موافقا لما ذكرناه انما يستقيم أن لو كان المراد الخطأ في العلم المكتسب
بالنظر تصورياً وتصديقياً ولا يمكن اذا كان الضمير المجرور عائداً على النظر كما هو بناء يكون
خطأ واقعاً في نفس النظر فلا يحسن تفسيره بما ذكرناه قلناه وان كان حسناً في نفسه لا يوافق
المقام فالاحسن أن يفسر الخطأ بارتكاب ما يوجب خلافاً في النظر من فساد مادته أو صورته
(قوله لان الفكر) أي الذي هو النظر المكتسب به فيكون الاكتساب كذلك اه محشى أراد
بالمكتسب به ما يقع به الاكتساب وهو نفس النظر فكأنه قال النظر المكتسب وأما قوله
فيكون الاكتساب كذلك ان أراد به المعنى المصدري أعني تحصيل الطريق بالكسب فهذا
أمر اهتباري لان المعاني المصدرية أمور نسبية اعتبارية فلا توصف بخطا ولا صواب وان
أراد الاكتساب بمعنى اسم المفعول أي العلم المكتسب من النظر فيرد عليه أن فساد الدليل
لا يوجب فساد المدلول وبالجملة فهذا كلام لا يحصل له ثم ان قول الشارح لان الفكر الخ
تبيينه وليس استدلالاً على المدعى وهو وقوع الخطأ في بعض جزئيات النظر لان هذه المسئلة
بدئية يؤيد ذلك قول الدواني أي قد يقع فيه الخطأ كما نشاهد منا ومن غيرنا ويرشد لذلك
قول الشارح كيف وقد يناقض لان الاستفهام نهجي أي كيف لا يقع الخطأ وكيف يكون
الفكر صواباً دائماً والحال أن العقلاء يناقض بعضهم بعضاً الخ وداعياً في المجرور فهو مصب
التي لاجهة القضية اذ لا داعي للاحظة جهة الدوام في هذه القضية وان صلت لان تكون
دائمة لان الدوام أعم من الضرورة فيصدق بها وبالامكان وان كان الثابت هنا في الواقع
الامكان تأمل (قوله يناقض العقلاء بعضهم بعضاً) لا يقال يجوز أن يكون الخطأ لعدم طلبهم
الصواب بل بمجرد التشكيك كما يعرض في بعض أحوال المناظرة ولذلك وقع في عبارة غيره
نوصيهم بالطالعين للصواب لدفع هذه الصورة لا نقول استغنى الشارح عن هذا الوصف
لاشعار لفظ العقلاء اذ شأن العاقل طلب الصواب لا التشكيك والتفريط نعم قد يضطر في
بعض الاحوال لذلك كما قيل

لئن كنت محتاجاً الى العلم انق • الى الجهل في بعض المواضع أحوج

لان هذه حالة ضرورية لا تعتبر (قوله بل الانسان) اضرب عن قوله وقد يناقض العقلاء الخ
وهو لترقي خان هذه الحالة أظهر لان اطلاع الشخص على حال نفسه أظهر من اطلاعه على حال
غيره ثم ان الشارح رحمه الله تعالى أخذ البيان عاماً شامل للتهورات والتصديقات والرازي

المحققين وسيد الفضلاء المدققين الحبر العالم الجليل المقتدي به في العلوم الدينية صاحب التصانيف الجليلة التي

رئيسها جليلته جلوسك رحمه الله وهو المخطوب نفسه

هذا أن الناس في أي شيء يحتاجون ٣٢ إلى المنطق وذلك بيان الحاجة المستلزم لتعريف العلم برسمه اذ بهلم

من بيان الحاجة غاية العلم
والتعريف بالغاية رسم
فلذا أدرج المصنف
التعريف في بيان الحاجة
كما ينبغي. والخاصل أن
العلم إما تصور سائر أو
تصديق وكل واحد من
التصور والتصديق ينقسم
بجانب الضرورة إلى
الضروري والكسبي
والكسبي مستفاد من
الضروري بطريق
الاكتساب وقد يقع في
الاكتساب الخطأ لأن
الضكر ليس بصواب دائما
فاحتج إلى قانون يحمي
عنه وهو المنطق هذا
تعريف المنطق المدرج
في بيان الحاجة وإنما كان
المنطق قانونا لأن مسائله
قوانين كلية

اشتهرت كآلة على علم
واتخذها العلماء كهفا
يلجئون إليها ويعقدون
في نقولهم عليها سعد الدين
مسعود بن عمر التفتازاني
ولد بتقازان في صفر سنة
اثنين وعشرين وسبع مائة
وجال البلاد واشتهر ذكره
وطار صيته وانتفع الناس
بتصانيفه وانتهت إليه
رياسة العلوم بالشرق
وفى بسمه قديوم الاثنين
الثاني والعشرين من محرم

في شرح الشمسية خصصه بمجال التصديقات حيث قال فن واحد يتأدى فذكره إلى
التصديق بحدوث العالم الخ واعتذر واعبه بأنه لم يتعرض للتصورات لعدم ظهور الخطأ فيها
فإن كل تصور معني من المعاني لا يتناقض ولا تمنع بينها إنما التمانع بين الأحكام الضمنية
اللازمة لها وكذلك الكسب فيها غير ظاهر بناء على شبهة الامام المدعى ضرورتها كلها وما
صنعه شارحنا أفيدوا حسن (قوله أن الناس الخ) المصدر المنقسم من أن مع صلتها من مادة
خبرها وهو يحتاجون وهو نائب فاعل علم بحذف مضاف والتقدير علم جواب احتياج الناس
أي جواب السؤال عن ذلك فإذا قيل في أي شيء يحتاج الناس إلى المنطق يقال في الجواب
لعصمة الفهم عن الخطأ فأي هذه الاستفهامية وهي مجرورة متعلقان يحتاجون قدما
للمصادرة (قوله وذلك) أي أن الناس الخ وقوله بيان أي تعيين الحاجة أي المحتاج فيه إلى
المنطق والمحتاج فيه إلى المنطق هو العصمة ومحصله أن العصمة تقع جوابا عن سؤال السائل
عن الاحتياج إليه (قوله المستلزم) مرفوع صفة للبيان وقوله اذ بهلم الخ لتعليل أقوله المستلزم
(قوله غاية العلم) أي غرة المترتبة عليه وقوله والتعريف بالغاية رسم لأن غاية الشيء خاصة من
خواصه والتعريف بالخاصة رسم (قوله والخاصل الخ) أجل للكلام السابق ليربطه بقوله
فاحتج وليظهر فائدة التعريف بالقائه (قوله فاحتج) مفرع على قوله وقد يقع فيه الخطأ وقد
استشكل تفريعه عليه بأنه لا يلزم من وقوع الخطأ في النظر الجزئي الاحتياج إلى قانون كلي
وذلك لأنه يجوز أن تكن القطرة في العصمة ويكون وقوع الخطأ لعدم أعمالها ويجوز أن
تعرف الانظار الجزئية من غير معرفة قانون كلي فيحترز بذلك المعرفة عن الخطأ وأجيب بأن
التفريع اظهر وعدم كفاية القطرة اذ بعدد اثبات وقوع الخطأ فيه من الإنسان لا وجه
لكون القطرة الانسانية كافية في ذلك التمييز والالتم تصور وقوع الخطأ فيه من صاحبها فلا
حاجة إلى اثبات عدمه وأما الانظار الجزئية فانه يتعذر ضبطها أكثرها يتكرر الأزمان
فلا بد من أمر كلي يطبق عليها قال شارح سلم العلوم أن الاعاظم الماهرين في المنطق ربما
يخطون خطأ لا يكادون يتنبهون له ولا يجد هم المنطق نفعا كيف والمنطق قد حكم مثلا
بأنها مدمات البرهان إلى الضروريات وربما يلتبس الوهمي الكاذب بالضروري فلا يحصل
التمييز بينهما باستعمال المنطق وبعد تمييز العقل بين الكاذب الوهمي والضروري لا يحتاج
كثيرا إلى المنطق فاذن العاصم ما به يحصل التمييز ما بين الكاذب والضروري وهو القطرة
الانسانية المجردة عن شائبة مخالطة الوهم والمنطق امداد ضعيف بعد هذا التمييز فإليه حاجة
ضعيفة (قوله هذا تعريف المنطق) المشار إليه قوله قانون يعصم عنه بدليل قول الشارح
وأنما كان المنطق الخ وجعل المشار إليه قوله وهو المنطق كما قيل بديهي الفساد وما تكلف
به في تأويله كلام مجع الالهاع (قوله لأن مسائله قوانين كلية) أي قسمية المنطق قانونا
من قبيل تنسية الكل باسم الجزء ولما كانت تلك القوانين مع كثرتها مشتهرة كذا في جهة واحدة
تضبطها وتصيرها كشي واحد جعلت قانونا واحدا لأن كل علم مسائل كثيرة لها جهة واحدة
مختصة بها تعدلها واحدا وذلك لأنهم لما حاولوا معرفة أحوال الأشياء بقدر الطاقة البشرية
على ما هو المراد بالحكمة وضعوا الحقائق أنواعا وأجناسا وغيرها كالإنسان والحيوان

سنة اثنين وتسعين وسبع مائة ونقل إلى سمرخس ودفن بها يوم الاربعاء التاسع من جادى الاولى من تلك والموجود

منه نظر انما ينبغي ان يعلم المنطق هو قانون يصح العمل اليه عن النظر

الموجود ويحتو على احوالها المختصة به او اثبتوها بالادلة لمصطلحهم قضيا كسنة
محمولاتها اعراض ذاتية لتلك الحقائق فهو بالامسائل وجعلوا كل طائفة منها ترجع الى
واحد من تلك الاشياء بان تكون موضوعات نفسها او جزئها او نوعا منه او عرضا ذاتيا له
علما خاصا بقرينة الدين والتسمية والتعليم نظرا الى ما لتلك الطائفة على كثرتها
واختلاف محمولاتها من الاتحاد في جهة الموضوع اى الاشتراك فيه على الوجه المذكور
ثم قد تتحد من جهات آخر كالمصلحة والغاية ونحوهما ويؤخذ لهما من بعض تلك الجهات
ما يفيد تصورهما من حيث الاجمال ومن حيث ان لها واحدة فيكون هذا العلم ان دل على حقيقة
مسماه اعنى ذلك المركب الاعتباري كما يقال هو علم يبحث فيه عن كذا او علم بقواعد كذا
والانفرد مما كما يقال هو علم يقتدر به على كذا او يحترز عن كذا او يكون آلة لكذا فظهر
ان الموضوع هو جهة واحدة مسائل العلم الواحد نظرا الى ذاتها وان عرضت لجهات آخر
كالتعريف والغاية وانه لا معنى لكون هذا علما وذلك علما آخر سوى انه يبحث عن احوال
شي آخر مغاير له بالذات او الاعتبار فلا يكون تمايزا في العلوم في انفسها بالنظر الى ذاتها الا
بسبب الموضوع وان كانت تمايز عند الطالب بما لها من التعريفات والغايات
ونحوهما هذا حديث اجمال في جهة واحدة العلم نفسه يلهى في الكتب المبسطة وقد افرد
بالتدوين (قوله كلية منطبقة على جزئيات) الوصفان كاشفان لدخولهما في مفهوم
الموصوف وهو الكلية والمراد بالجزئيات جزئيات لها زيادة تتعلق بتلك القضية بان يتوقف
صدقها على وجودها وهي جزئيات موضوع الموجبة ضرورة ان صدق السالبة لا يتوقف
على وجود موضوعها وصدق الشرطية لا يتوقف على وجود موضوع طرفها فخرجت
السالبة الكلية من تعريف القانون كالشرطية فوافق ما تقر وعندهم ان اجراء الفن قضيا
حليلات موجبات كليات وان قال عبد الحكيم ان السالبة من القوانين وعمل ذلك بان
استنباط الفروع كما يكون من الموجبات يكون من السوالب ثم ان قسم الانطباق بالحل فالمراد
بالجزئيات افراد ذلك المفهوم الكلى الذى هو موضوع القانون مثلا اذا قبل كل فاعل
مرفوع مفهوم فاعل وهو من قام به الحدث امر كلى وله افراد واقعة في التراكيب كقام زيد
وسافر عمرو الخ ولا يخفى في هذه حل ذلك المفهوم الكلى على تلك الافراد فانك تقول زيد من قام
زيد فاعل وعمرو من سافر عمرو فاعل الخ وان فسر بالاشتمال فالمراد بالجزئيات فروع تلك القاعدة
تشبيهها بالجزئيات في الاندراج على خلاف ما هو الشائع من اطلاق الجزئيات على افراد الكلى
والمراد بالاشتمال القاعدة على تلك الفروع وجودها فيها بالقوة لا بالفعل فان الحاصل بالفعل ليس
الاحكم واحده وهو الحاصل في محل محمول القضية على موضوعها ثم ان الشارح حذف قيد
التعريف لظهوره ولدلالة قوله كما اذا علم الخ قال بعض الفضلاء في صيغة الفعل أى قولهم
يتعرف اشارة الى ان تلك المعرفة بالكلفة والمشقة تخرج من التعريف القضية الكلية التى
تكون فروعا بديهية غير محتاجة الى التبرير كقولنا الشكل الاول منتج فيكون ذكرها في
الفن بطريق المبدئية لمسائل أخرى (قوله كما اذا علم الخ) لا ريب ان ساطعها لا يتقدر ليتعرف
أحكامها منها الذى هو بقية تعريف القانون والكاف لمراد من القائلين في الوجود كفى

السنة (قوله سقى الله ثراه)
هو مجاز عما يلزم ذلك من
انزال الرحمة (قوله على فهم
الخ) الاولى في على أن
تكون بمعنى لام التعليل
على ان يكون المحصلين في
اضطرار واضطرار
ولغاية الخ على لغاية ذلك
والحصلون بمعنى المريد
لتصحيح هذا الكتاب اى
والحال أن مرادى تصحيح
هذا الكتاب مضطرون
مضطرون وعلى ذلك ارادة
فهم المسئلة الصعبة وانما
اوقعت ارادة فهم المسائل
الصعبة المحصلين فيما ذكر
لان الاقفاط المدلول عليها
بها في غاية الإيجاز ونهاية
الاختصار وغاية الإيجاز
الاقفاط مع نهاية
اختصارها متقاربان ثم
في المسائل مكنية حيث
شبهت بالابل التى لا تنقاد
وحذفت ورمى لها
بالصعوبة تخيلا ولا
يخفى ما فى الاضطراب
والاضطرار من الجناس
اللاحق (قوله يسين
مفضلانه ويفسر مشكلاته)
اسناد القائلين الى ضمير
الشرح تجوز عقلى
اسناد السبب والمفضلات
بكسر الضاد الامور
المشكلة والمشكلات

علم ان كل انسان حيوان ينعكس ٣٤ الى بعض الحيوان انسان وكذا انظاره فان قلت المنطق نفسه ليس عاصما عن

الخطا بل العاصم مراعاته فكيف يطلق العاصم عليه قلت هذا الاطلاق مجازي وفيه من التاكيد والمبالغة ما لا يخفى وانما كان الشروع في مسائل العلم موقوفا على بيان الحاجة لان الشارع في العلم لو لم يعلم الفرض من العلم لكان طلبه عبثا وعلى

كالاترالك في تعريف العرض العام والتداخل في ضرب الشك الثالث وتعريف القياس الاستثنائي وتقسيم المشكلات كشف ما انهم منه فالعطوف والعطوف عليه غيران (قوله خالبا عن التطويل والاكتار) صفة أخرى للشرح على حد وهذا كتاب انزلناه مبارك احوال من شرح لتخصيصه بالجله بعده اومن ضميره والتطويل والاكتار بمعنى (قوله الى الاملال والاضمار) كلاهما بمعنى السامية (قوله موشحاً بديعاً الخ) صفة أخرى لشرح احوال منه اومن ضميره في بين اوفي خالبا ثم انه يجري فيه ما تقرر في توضيح يذكروه من وجوه التجوز واليك اعتباره ثم جعل الدعاء المذكور وهذا الى

الرضى ونظيره قولهم فان الفكر كما يجري في التصورات يجري في التصديقات والقرائن هما علم المذكور مرتين قال السيد استخرج تلك الترويع من القاعدة يسمى تفرعا وذلك بان يحمل موضوعها على الفاعل على زيد مثلا فيحصل قضية وتجعل مسغري وتلك القضية الكلية كبرى هكذا زيد فاعل وكل فاعل من فروع فينتج زيد من فروع فقد خرج بهذا العمل هذا الفرع من القوة الى الفعل وقس على ذلك اه (قوله علم ان كل انسان الخ) أي علم ذلك بالقوة القرينة من الفعل لان هذا العلم حاصل له مع العلم الاول بل المعنى ~~تفصيل~~ من ان يعلم وذلك كان يقول كل انسان حيوان موجه كائنه وكل موجه كلية تنعكس موجه جزئية فكل انسان حيوان تنعكس موجه جزئية (قوله فان قلت) هذا السؤال مجرد استفسار عن صحة وصف المنطق بالعصمة يدل عليه قوله فكيف يطلق وليس من قبيل المنوع اذ لا دليل ومنع الدعوى الضمنية التي تضمنها قوله يعصم وهو ان المنطق عاصم غير مسموع اذ لا تمنع الدعوى قبل الاستدلال اما بعده فاستعمال المنع فيها مجاز كما نرويه (قوله هذا الاطلاق مجازي) أي اطلاق العصمة على المنطق ولو عبر بالاسناد لكان أحسن ومحصله ان اسناد العصمة للمنطق من قبيل الاسناد للسبب فهو مجاز عقل والاسناد الحقيقي انما هو للمراعاة وقول المهشي التحقيق ان العاصم هو الله ان اراد ان العاصم هو الله بالنسبة للحقيقة أي الواقع بجميع الافعال ~~كلها~~ مخلوقة له سبحانه فهو فاعل في الحقيقة أي بالنسبة للواقع وهذا غير منظور اليه بل المنظور اليه في الاسناد الفاعل الظاهر كما قال السكاكي ان الحدث الذي يظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يظهر ينسب الى ذاته تعالى اه ولا يخفى ان الفاعل الظاهري للعصمة هو المراعاة ولو التفتنا للواقع لانسد باب الحقيقة العقلية (قوله وفيه من التاكيد) فان اسناد العصمة اليه ازيدا كيد في الاحتياج اليه من اسنادها للمراعاة وقوله وللمبالغة أي في الاحتياج اليه وهو بمعنى ما قبله (قوله وانما كان الشروع الخ) هذا ايضاً بما وعد به سابقا بقوله وستعرف وجه توقف الشروع الخ وهذا ما ذكره القوم وقد اعترض عليهم المصنف في شرح الاصل قائلا ان المفهوم من توقف الشروع على الشيء انه لا يمكن الشروع بدون وظاهر ان شـ بما ذكر لا يدل على التوقف بهذا المعنى الا ترى ان كثيرا من الطلبة يحصل كثيرا من العلوم الادبية كالتحقيق وغيره مع الدخول عن رسمها وغاياتها لان كون الطالب على بصيرة بما ليس له معنى محصل يقتضي الاقتصار على ما قصدوه وعلى هذا لا يصلح تعريف المقدمة بما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة ولان تمييز العلم عند الطالب لا يتوقف على بيان الموضوع بل يحصل بجهات اخر من غير العلوم في انفسهم انما يكون بتمييز الموضوعات والفرق ظاهر (قوله لو لم يعلم الفرض من العلم) كل صلحة وحكمة تنزب على فعل يسمى غاية من حيث انها على طرف الفعل ونهايته وفائدة من حيث ترتبها عليه فيقتضيان اعتبارا ويعمان الافعال الاختيارية وغيرها وأما الفرض فهو ما لا اجله اقدام الفاعل على فعله ويسمى عليه غائية ولا يوجد في افعاله تعالى وان جت فوائدها وقد يخالف الفرض فائدة الفعل كما اذا اخطا في اعتقاده فانه السيد في حواشي الشرح العنصري المختصر فنقول الشارح لو لم يعلم الفرض الخ أي يعتقد اما جزما أو ظنا الفرض من العلم أي الفائدة التي

تعريف العلم لا يلو لم يتصور ذلك العلم أولاً لما كان على بصيرة في طلبه وإذا تصور ٣٥ برسمه حصل له العلم الاجبالي بمسائل

ذلك العلم حتى ان كل مسألة من هذا العلم ترد عليه يعلم انها منه ولم يفرغ من بيان الحاجة المتساق الى تعريف العلم برسمه شرع في بيان موضوع العلم فقال (وموضوعه) أى موضوع

حسان رضى الله عنه في سيد الخلق حيث يقول ما ان مدحت محمد اجماعاً الى لكن مدحت مقالتي محمد وقد سلك هذا أيضاً في قوله الا في وشراف ارائك الخ (قوله القدسية) أى المطهرة نسبة الى القدس بضمين ونسكن الدال تحقيقاً أيضاً بمعنى الطهر والفضائل جمع فضيلة بمعنى المزية القاصرة ولا وجه لترجيح التعبير بالقواضل عليها كما قيل فان الشارح أكثر من المدح بالنوعين ولم يقتصر على نوع واحد والانسية بضم الهمزة نسبة للانسان ضد التوحش تنبيهاً على انه ليس ذا كبرياء وجبروت يتوحش منها كما هو شأن ملوك الدنيا ومن البارد المغسول قرائنه بكسر الهمزة ونسبة الى الانس مقابل الجن (قوله ارائك السـ لطنة) الارائك جمع أريكة وهي السرير سميت

لها من يداختصاص به بان يكون تدوينه لاجلها اكان طلبه عبثاً وهذا كلام مجمل تفصيله ما قاله السيدان الشروع في العلم فعل اختياري فلا بد ان يعلم أولاً ان ذلك العلم فائدة متوالا لا متنع الشروع فيه كما بين في موضعه ولا بد ان تكون تلك الفائدة معتد بها بالنظر الى المسئلة التي تكون في تحصيل ذلك العلم والالكان شروعه فيه وطلبه بعد عبثاً عرفاً وبذلك يفتقر جده قطعاً ولا بد ان تكون الفائدة هي الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياها لربما زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بين ما فيه يرسمه في طلبه عبثاً وفي نظره ضلالاً وما اذا علم الفائدة المعتمد بها المترتبة عليه فانه تتكامل رغبته فيه ويبلغ في تحصيله كما هو حقّه ويزداد ذلك الاعتناء بعد الشروع بواسطة مناسبة تلك الفائدة اه لا يقال يجوز ان يعتقد بعد زوال الاعتقاد الاول فائدة المترتبة عليه وتكون مهمة له فيسمى في تحصيله لاجل هذه الفائدة فلا يصير رسمه السابق عبثاً لانقول هذا لا يضر لان قوله فيه يرأضاد اخل تحت ربحاً واذا صار رسمه السابق عبثاً علم انه لم يكن على بصيرة في شروعه وقول المحشي بعد ان ذكر بعضاً مما ذكرناه عن السيد به تعلم ما في كلام الشارح أراد به الاجال الذي فصلناه وقول من تعقبه بعد ان اتفق كلاما من السيد وعبد الحكيم وجماعاً رناه عند التدبر يظهر ان كلام الشارح ليس فيه شيء اه ليس بشيء ولسأ أدري أى شيء حوره بل ما ذكره مجرد تليق (قوله حصل له العلم الاجبالي) حصولاً بالقوة القرينية من الفعل فان من تصور المنطق بانه آلة قانونية الخ حصل عنده مقدمة كلية هي ان كل مسألة منه اهمادخل في تلك العصمة ويمكن بسبب معرفة تلك المقدمة الكلية من علم مسائله وتمييزها عن غيرها تمكناً تاماً فاذا ورد عليه مسألة معينة اهمادخل في تلك العصمة تمكن من أن يعلم انها من المنطق لوجود قياس عنده هو ان هذه المسئلة لها مدخل في العصمة عن الخطا في الفكر وكل مسألة كذلك فهي من المنطق فهذه المسئلة من المنطق وقس على ذلك بقية العلوم (قوله علم انها منه) أى تمكن من علمها تمكناً تاماً بواسطة المقدمة التي حصلها من التعريف فينتظم عنده القياس السابق قال عبد الحكيم والتمكن المذكور لا ينافي عدم حصول التمييز بالفعل في بعض المسائل كما ان التمكن من الاجتهاد لا ينافي وقوع لأدري في بعض المسائل من المجتهدين وهذا التمكن مفشوه كون التعريف مأخوذاً من جهة الوحدة التي تشترك فيها جميع المسائل (قوله وموضوعه) قال ميرزا هـ مذهب المتقدمون الى ان موضوعه المعرفة ولان الثانية من حيث انها توصل الى الجهول وعدل المتأخرون عنه الى ذلك لان كثيراً ما يبحث في المنطق عن نفس المعقولات الثانية كالذاتية والعرضية والمبحوث عنه في العلم هو أحوال الموضوع لا نفسه وأنت خير بانه لا يبحث في المنطق عن المعرفة قول الثاني من حيث هو معقول ثان بل من حيث هو أحوال معقول ثان آخر مثلاً يبحث عن أحوال الذاتية والعرضية من حيث انها من أحوال الكلية التي هي من المعقولات الثانية ثم العلوم التصوري والتصديقي مفهومهما لا يصلح لان يبحث عنه من حيث الاتصال على الوجه الكلي وكذا ما صدق عليه من المعقولات الاولى كما يظهر بالتأمل الصادق فلا بد ههنا من رجوعهما الى المعقولات الثانية وما ينبغي ان يعلم ان المعقول الثاني وهو ما يكون الذهن فقط طرف العصر وضه على قسمين الاول ان لا يكون الوجود الذهني

بذلك لكونه في الاصل فلهذا من أرائك أول كونها مكان الإقامة من قولهم أرائك بالمكان أي وكأفام على رعي الارائك ثم استعمل

في مطلق الاقامة (قوله)
 بحضوره (الشما) حضرة
 الرجل موضع حضوره
 والشما ذات الشم أي
 ارتفاع الانفا اما مجاز
 عن مطلق الارتفاع لعلاقة
 التقيد أو استعارة ممكنة
 حيث شئت الحضرة بامرأة
 شماء وحذفت المرأة ورخص
 اها بالشما تخيلا وليس
 هذا استعارة تصريحية
 على ما فهم (قوله معلم
 المعالي) المعلم جمع معلم
 وهو الاثر يستدل به على
 الطريق فهو امام استعار
 لامارات المعالي استعارة
 تصريحية أو مضاف للمعالي
 اضافة مشبهة الى مشبه
 أو تخييل لاستعارة الطرق
 للمعالي وعلى كل رفع
 ترشيح وبين المعالي والمعالي
 جناس لاحق (قوله الخافان
 الاكرم) نقل التنوير في
 شرح مسلم عن الطورزي
 وابن خالويه وغيرهم ان
 كل من ملك المسلمين يقال
 له أمير المؤمنين ومن ملك
 الروم قبصر ومن ملك
 القرس كسرى ومن ملك
 السرك خافان ومن ملك
 القبط فرعون ومن ملك
 مصر العزيز ومن ملك
 الحبشة النجاشي ومن ملك

شرط الامر وض كالوجود والشيئية ونحوهما والثاني ان يكون شرطه كالكيفية والجزئية
 ونقطة اخرى موضوع المنطق هو القسم الثاني اه واعلم ان موضوع كل علم ما يبحث في ذلك
 العلم عن اعراضه الذاتية والعروض الذاتية هي التي تلحق الشيء لذاته كالتعجب اللاحق
 لذات الانسان وجزئته كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان أو لطقه
 بواسطة امر خارج عنه مساو له كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب
 سميت اعراضا ذاتية لاستنادها الى ذات المعروض واما العارض لامر خارج أعظم من
 المعروض كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم وهو أعم من الابيض وغيره
 والعارض للخارج الاخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة انه انسان وهو أخص من
 الحيوان والعارض بسبب المباين كالحركة العارضة للامم بسبب النار وهي مباينة للماء تسمى
 اعراضا غريبة لما فيها من الغرابة بالنسبة الى المعروض والعلم لا يبحث فيها الا عن
 الاعراض الذاتية لموضوعاتها كذا قالوا في حاشية السيد طريقة المتأخرين انهم يجعلون
 اللاحق بواسطة الجزء الاعم من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلم وليس يصح بل الحق
 ان الاعراض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته أو لبايساويه سواء كان جزأه أو خارجا عنه انتهى
 ومعنى البحث في العلم عن تلك الاعراض حملها على موضوع العلم حمل مواطاة اذ هو الحمل
 المعبر في المسائل كقولنا في النحو والكلام امام عرب وامام بني أو على أنواعه كقولنا الخروف
 كلها مبنيّة أو على اعراضه الذاتية كقولنا الاعراب اما لفظي أو تقديري أو على أنواع
 اعراضه الذاتية كقولنا الاعراب اللفظي اما لرفع أو نصب أو جر ثم ان ههنا سؤال
 مشهور وهو انه اذا كان العلم عرض الاولي وهو اللاحق للشيء لذاته يكون بين الثبوت فلا
 يكون اثباته مطلوب في العلم لوجوب كون المسائل نظرية وأجابوا بان انتفاء الواسطة في
 الثبوت في الواقع لا يستلزم انتفاء الواسطة في الاثبات أي العلم بالثبوت فيجوز ان يكون
 العارض لذاته غير بين الثبوت فيطلب في العلم بالبرهان (قوله المعلوم التصوري الخ) ان أريد
 مفهوم المعلومين لزم ان يكون الاصل الى الامور المذكورة عرضا غريبا لانه لا يعرض
 لمفهوم المعلومين الا بواسطة امر أخص واللاحق بواسطة الامر الاخص عرض غريب
 والعارض الغريبة لا يبحث عنها في العلم مثلا الاصل الى كنه الحقيقة انما يعرض للمعلوم
 التصوري بواسطة كونه حجة وان أريد ما صدق عليه المعلومات أي افرادها لزم ان تكون جميع الحدود
 والجميع المستعملة في المعلوم موضوع المنطق وظاهره انه لا يبحث عن أحوالها والجواب
 باختصار الشق الثاني وان المراد هذه المصادقات من حيث انها توصل الى تصور ما تصديق
 ما لا تأتي تصورا وتصديق محض فهي موضوع على وجه الاطلاق والاجمال واما الحدود
 والجميع المستعملة في المعلوم فانه توصل الى تصور محض وتصديق مخصوص وفي حاشية
 قول احمد على الفنازي فان قيل ليس في المنطق مسئلة محمولها الاصل أو ما يتوقف عليه
 الاصل قيل اذا حكمكم على المعلوم التصوري بانه حد أو رسم كان معناه انه موصل الى
 الجهولات التصورية بلا واسطة وقس اه وأقول قد يقع الاصل محمولا كما يقال الحد

كالحیوان والناسطق مثلا (و) المعلوم (التصديقي) كقولنا العالم متغير ٣٧ وكل متغير حادث أي موضوع المنطق

هذان المعلومان لا مطلقا بل
من (حيث) ان ذلك المعلوم
التصوري (يوصل الى
مطلوب تصوري) كالانسان
مثلا (فيسمى) ذلك الموصول
الى المطلوب التصوري
(معرفا) وقولا شارحا
(أو) من حيث ان ذلك
المعلوم التصديقي يوصل الى
مطلوب (تصديقي) كقولنا
العالم حادث مثلا (فيسمى)
ذلك الموصول الى المطلوب
التصديقي (حجة) ودايلا
فانقصر المقصود الاصلی

راية أي علم الجیش وقيل
لم يسمع فيه الهمز أصلا
ورايان العدل اضافة
مشبهة الى مشبهه أو
تصريحية أو مكنية
وتخيلية وانصب ترشيح
على كل وتقرير ذلك اليك
(قوله فامع) أي مذل
والاعتساف سلوك غير
الحادة والسنان طرف
الريح (قوله تلات) أي
صفحات الايام (الخ) التلات
اشراق البرق والصفحات
جمع صفحة وهي من الوجه
ومن السيف عرضه على
ما في القاموس وضافته
الى الايام كلبين الماء أو
كما ظفار المنية وآثار
معداته أي عدله مشبهة

موصول الى كنه الحقيقة والرمم موصول لا متبازها عن غيرهما مثلا (قوله كالحیوان والناسطق
مثلا) الكاف لا تدخل بقية الحدود التامة ومثلا لا تدخل بقية المعرفات (قوله لا مطلقا) اشارة
الى أن الحقيقة هنا للتقييد كقولهم الانسان من حيث انه يصح وزول عنه الصحة موضوع
علم الطب كذا في الحاشية وهو فاسد لانه يلزم ان يكون المبحوث عنه المعلوم المذکور وان مع
قيده الحتمية وقد تقرر ان موضوع الفن يجب ان يؤخذ في الفن مسلما فيكون معلوم الثبوت
من خارج واذا اعتبر الاتصال قيده في الموضوع كان كذلك والقرض ان الاتصال هو
المبحوث عنه أي المطلوب اثباته للمعلومين في علم المنطق ولذلك قال السيد المنطقي لا يبحث عن
جميع أحوال المعلومات التصورية والتصديقية بل عن أحوالها باعتبار صحة اتصالها الى
مجهول وتلك الأحوال هي الاتصال وما يتوقف عليه الاتصال فان قولها باعتبار صحة
اتصالها اشارة الى ان قيده الموضوع صحة الاتصال وقوله وتلك الأحوال هي الاتصال الخ
اشارة الى المهمولات والحاصل ان قيده الموضوع هو صحة الاتصال والمحمول هو الاتصال
بالفعل لانه قيده الموضوع وفي حاشية ميرزا هذان الحتمية تتعلق ببعض تعليل أو تقييد (قوله
من حيث ان: لك المعلوم الخ) جعل النشر على ترتيب الفوارج الضمير في يوصل الى المعلوم
التصوري بالنسبة الى المطلوب التصوري والى المعلوم التصديقي بالنسبة الى المطلوب
التصديقي وهو يقتضي خروج البحث عن المعلوم التصوري من حيث الاتصال الى المطلوب
التصديقي وعن المعلوم التصديقي من حيث الاتصال الى المطلوب التصوري وهذا مبني على
ماهو الحق من منع كتناسب أحدهما من الآخر ولهم ههنا كلام متفانت أعرضنا عن
تفتيشه (قوله فانقصر المقصود الاصلی) ينبغي ان يعلم أولان أقسام الموصول الى التصور
أو التصديقي المبحوث عنها في المنطق خمسة الموصول القريب الى التصوري والمعرفات
والموصول القريب الى التصديقيات وهي الحجج والموصول البعيد الى التصور وهو بعض
الكليات الخمس والموصول البعيد الى التصديقي وهو القضايا والموصول الابعده اليه وهو
الموضوعات والمحمولات والمقدمات والتوالي ولم يذكر في الموصول الى التصور موصلا
أبعد وفيه بحث مذکور في الحواشي الفتحية مع جوابه اذا علمت هذا فقول المصنف سابقا
من حيث يوصل الى مطلوب تصوري الخ ان اراد الاتصال القريب أشكل بالموصول البعيد في
التصور والبعيد والابعد في الحجج فلم يبدخ في كلامه وان أراد الأعم أشكل قوله فيسمى معروفا
وقوله فيسمى حجة لان المسمى بذلك انما هو الموصول القريب فيهما والجواب ان اختار الشق
الأول ونذفع المذود بان ما اشتر من تفصيل أقسام الموضوع يجعل المعلوم التصوري أو
التصديقي يوصل ايضا لابعدها كما في كذا وقريبا كما في كذا مبني على ماهو الظاهر من مسائل
الفن وللمصنف ان يرجعها الى الموصلين القريبين لتسكنه هي رعاية ضم النشر مع رجحان جانب
المعنى على جانب اللفظ في نظر البلاغة وهذا معنى قول الدواني واعل ذلك تصرف منه بضم
النشر وارجاع جميع المباحث الى الموصول القريب حتى يكون قولهم الخفس كذا في قوة ان
الحديثا لفحن الامر الذي هو كذا أو المعروف جزؤه كذا وبعضهم أجاب بان مباحث الموصول
البعيد والابعد خارجة عن الفن مذکور على سبيل المبدئية والاستطراد ولا ينبغي بعده

بالبرق المحذوف الرموز بالتمثيل لثبوتها أشرفت ووجنات جمع وجنة بفتح الواو وقد تماشى الارتفاع من جهة خلد الانسان

من هذا الفن في الموصل الى التصور ٢٨ والتصديق وانما كان المعلوم التصوري والتصديق موضوع المنطق لانه يبحث

في المنطق عن امر انهما
الذاتية وما يبحث في العلم
عن امراض الذاتية فهو
موضوع العلم وانما قلنا
يبعث في المنطق عن
الاعراض الذاتية للمعلوم
التصوري والتصديق
لان المنطق يبحث عنهما
من حيث الايصال الى
مجهول تصوري وتصديق
كامر

ووجبات الانام لصفحات
الايام وانوار مكرمه ايضا
كلعين الماء وكافه ارا المنية
وعلى كل فالهمل ترشح (قوله
بالذهب) أي الطلاء
بالذهب ويكسوف استعارة
تبعية ليعنى أو تخيل
للمكنية في عينة أي عطية
حيث شئت بجلة وحذفت
والميا من البركات والملاع
جمع ملح مع في ملح والرداء
ما يرتدى به مذكر ولا
يجوز تانيته وورد العز
كلعين الماء أو اظفار المنية
والآهنية ما يتناهى الانسان
ومن الامثال كم من أمانة
صارت منية (قوله وهاتنا
أشرع في المقصود) كذا
وقع في عبارات لا يخفى ما لك
وهشام لكن المنصوص
لهم شذوذ فهو قولهم
هاتنا نجيم مجالده وانما
يطرد في نحو هاتنا لكن

على كل حال العلم في المنطق يبحث في المنطق عن امر انهما الذاتية وما يبحث في العلم عن امراض الذاتية فهو موضوع العلم وانما قلنا يبعث في المنطق عن الاعراض الذاتية للمعلوم التصوري والتصديق لان المنطق يبحث عنهما من حيث الايصال الى مجهول تصوري وتصديق كامر

كل البعد واختار الشق الثاني مع اعتبار الاستخدام في ذهري يسمى معرفا ويسمى حجة وأجل
قوله ويسمى حجة ويسمى معرفا على نفسه يرهما بالاعتماد على ان المقصود تمييز كل منهما عن
الاخر لان جميع الاغبار على ما جوزه المحققون أو أجل قوله ويسمى معرفا ويسمى حجة
على الوقتين دون الدائمين أي يسمى الموصلان المطلقان معرفا وحجة في وقت كونهما قريين
وفيه ركا كذا حرازة لان التسمية في مثل هذه العبارة من قبيل التسمية في الاعلام ولا يخفى ان
التسمية في الاعلام دائمة غير مفيدة بوقت دون وقت على ان معنى الوقتية لا يفهم من العبارة
أصلا فلو جعل القولان على المطابقة العامة لكان أولى وأظهر من حيث اللفظ وان علم
المنطق منصرف في قسمين التصورات والتصديقات واجل منها مبادئ ومقاصد فالاجزاء
أربعة والمقصود منها جريان هامة مقاصد التصورات والتصديقات وهما القول الشارح
والقياس وأما مباحث الالفاظ فليست من علم المنطق وان ذكرت فيه ولذلك قال السيد
والاولى ان تجعل مباحث الالفاظ أيضا من المقدمة لتوقف استفادة العلم وافادته على معرفة
أحوال الالفاظ فاذا علمت هذا كله فقول الشارح فالمحصر المقصود الاصلى الخ هذا المحصر
مستفاد من تقسيم الموصل الى القسمين والاقتصار في مقام البيان بقيد المحصر كأنه هو عليه
وهو من حصر الكل في اجزائه أي الموصل القريب منصرف في هذين الجزأين وهما القول
الشارح والحجة وقوله من هذا الفن من تبعية فانه ذلك المقصود ببعض علم المنطق والبعض
الاخر هو مبادئ ذلك المقصود وليست للبيان لاقتضائه حصر علم المنطق في هذين الجزأين
وهو باطل وقوله الاصلى احتراز عن المقصود التبعي وهما الجزآن الاخران اللذان هما
مبادئ التصورات ومبادئ التصديقات وهو قريظة على أنه جل الايصال في كلام المصنف
على الايصال القريب اذ لو جله على مطلق الايصال قريبا كان أو بعيدا لما ساع لدعوى
الاقتصار في الجزأين وحيد في ذكر الاشكال السابق فيجيب عنه بالاجوبة المنوطة باختيار الشق
الاول وهذا هو تحقيق المقام لاما قبل ههنا من الاوهام (قوله وانما كان المعلوم الخ) هذا عكس
ظاهر كلام المصنف الا انه لازم له وما قبل ههنا من بعكس النتيجة ينتج كلام المصنف لا يتم
لان الموجبات تنعكس بعكس جرتية وهي غير صحيحة هنا تامل ثم ان بعض الحواشي لفق كلمات
من الدواني وعبد الحكيم ومن جهاض جأ ذهب ووقفها وأخفى شرفها وأما تبرع
لأن خلاصة كلام الفاضلين مع ضمنية ما يحتاج لشرحه ان شاء الله تعالى حتى يتبين لك ما
ادعيتة وهو انهم عرفوا موضوع العلم بما يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية وتقدم
لأن تفصيل ذلك وان من بجلة الصور جعل نوع الموضوع موضوعا فانه ما من علم الاو يبحث
نفسه عن الاحوال المختصة بانواع الموضوع كما يبحث في العلم الطبيعي عن الاحوال المختصة
بالمعادن والنبات والحيوان فيكون بحثه عن الاعراض الغريبة للعوقها بواسطة أمر
أخص وما يلحق الشيء بعد حقيقة فهو نوعا ليس عرضا ذاتية لذلك الشيء على ما صرح به الشيخ
وغيره وأيضاً قد ثبت تلك الاحوال للعرض الذاتي للموضوع أول أنواعه فيلزم
خروج هاتين الصورتين وأجاب الدواني بأن كلامهم مجمل ينزل على تفصيل ذكره وقوله وذلك
البحث اما بان يجعل موضوع العلم بعينه موضوع المسئلة ويثبت له ما هو عرض ذاتي له

نحوها انا انا اقول وقد لا يوثق به كما صرحوا به فن ظنه لازما واعترض ٣٩ على المصنف لم يصب هذا كلامه

ثم التعبير هنا بأشعر
لأنه يناسب التعبير هناك
بشرحه فاما ان ما هنا
صنعه قبل الدعاية او ان
شرحت مستعار استعارة
تعبية لا نشرح استعارة قال
ليقول او ان اشعر مستعار
كذلك لشرحت استعارة
فتفسيرها بالانوار
والمقصود هنا هو شرحه
ألقاها على ما هو الين
والمقصود الا في مقصود
أرباب التصانيف الذين
تبعهم المصنف ولا شك ان
المقدمة مقصودة للشرح
بالكشف وان لم تكن من
العلم المقصود لارباب
التصانيف الذين صنعوا
المتون كالمصنف وحيث
لا منافاة بين المقامين باقتضاه
قصد المقدمة وعدمه وقد
يقال في دفعه ايضا المقصود
الاول المقصود من الكتاب
والمقصود الثاني المقصود
من العلم وقيل غير ذلك
(قوله بعضا من الكلام
ويسمونه مقدمة الخ)
اما ان يقدر المضاف في
الاولى أي بعضا من مدلول
الكلام وحيث لا تدعي
للكلام أو في الثاني أي
ويسمونه مدلوله مقدمة
الخ أو يعتبر الجواز المرسل
اجرا على الدال ما للمدلول

كالجسم الطبيعي في قواه كل جسم فله غير طبيعي فان الجسم الطبيعي موضوع العلم الطبيعي
القسم لعلم الرياضي والعلم الالهي أو يجعل نوعه موضوع المسئلة ويثبت له ما هو عرض ذاتي
له كالجوان في قواه-م كل حيوان فله قوة النفس فان الحيوان نوع من الجسم الطبيعي أو
يثبت له أي للنوع ما يعرضه لاهم بشرط ان لا يتجاوز في العموم عن موضوع العلم-م كما
صرح به ناقد المحصل كقول الفقهاء كل مسكر حرام فان موضوع علم الفقه انما هو أفعال
المكلفين وشرب المسكر نوع منها أثبت له الحرمة اللاحقة لاهم أعم منه هو كونه منهي عنه
وانما اشترط هذا الشرط لئلا يكون المحمول بالنسبة الى موضوع العلم من الاعراض
الغريبة أو يجعل عرضه الذاتي أو نوعه موضوع المسئلة ويثبت له العرض الذاتي أو لما يلحقه
لاهم أعم بالشرط المذكور كقولهم كل متحرك بمركتين مستقيمتين لا بدوان يسكن بينهما
فقولهم ما يبحث عن اعراضه الذاتية مجمل مفصله ما ذكرناه اه أي وليس معناه على ما يفهم
منه الاجمال بان يكون المعنى ما يبحث عن اعراضه الذاتية في الجملة ثم ان قوله أو يجعل عرضه
الذاتي أو نوعه الخ كلام موجز يحتوى على أربع صور الاولى ان يجعل عرضه الذاتي
موضوع المسئلة ويثبت له العرض الذاتي كقولهم كل حركة تنطبق على الزمان والثانية ان
يجعل العرض الذاتي موضوع المسئلة ويثبت له ما يلحقه لاهم أعم كقولهم كل حركة تنقسم
الى غير النهاية والثالثة ان يجعل نوع العرض الذاتي موضوع المسئلة ويثبت له عرض ذاتي له
ومثاله ما ذكره من المثال فان المتحرك بالمركتين المستقيمتين نوع العرض الذاتي والسكون
بينهما عرض ذاتي له والرابعة ان يجعل نوع العرض الذاتي موضوع المسئلة ويثبت له ما يلحقه
بواسطة الامر الاعم كقولهم كل حركة بطيئة لا يتخلل السكون بينها قال الفاضل عبد
الحكيم بعد ان نقل خلاصة كلام الدواني الذي بسطناه موضوعا ولا يخفى عليك انه يلزم حينئذ
أي حين اذ فصل الاجمال في هذا التفصيل دخول العلم الجزئي في العلم الكلي كعلم الكرة المتحركة
في علم الكرة وعلم الكرة في العلم الطبيعي لانه يبحث فيها أي في تلك العلوم عن العوارض
الذاتية لنوع الكرة أو للجسم الطبيعي أو اعراضه الذاتي أو لنوع عرضه الذاتي والذي اختاره
ذلك الفاضل في دفع الاشكال ان معرفة الجزئيات بخصوصها كانت متعذرة أخذوا
المفاهيم الكلية الصادقة عليها ذاتية كانت أو عرضية وبجئوا عن أحوالها من حيث
انطباقها عليها ولما كانت تلك الأحوال متعذرة منتشرة وضربها على هذا الوجه غير
اعتبروا الأحوال الذاتية لمفهوم مفهوم وجعلوها علم منفردا بالتدوين وعمموا الأحوال
الذاتية وفردوها بما يكون محولا على ذلك المفهوم ما لذاته أو بجزئه الاعم أو المساوي فان له
اختصاصا بالشيء من حيث كونه من أحوال مقومه أو الخارج المساوي له سواء كان شاملا
لجميع افراد ذلك المفهوم على الاطلاق أو مع مقابلة التضاد والعدم والمملكة دون مقابلة
السلب والایجاب اذ المتقابلان تقابل الايجاب والسلب لا اختصاص لهما بمفهوم دون
مفهوم ضابطا للاقتضار بقدر الامكان فثبتوا الأحوال الشاملة على الاطلاق لنفس
الموضوع والشاملة مع مقابلهما لانواعه واللاحقة للخارج المساوي لاعراضه الذاتية ثم ان
تلك العوارض الذاتية لها عوارض ذاتية شاه لها على الاطلاق أو على التقابل فثبتوا

أو الاحتباك والاصل بعضا من الكلام ويسمونه مقدمة الكتاب ومدلوله ويسمونه مقدمة الشرح ونذكر شيئا وحذف اسمه

ثم اسم آخر وحذف ذلك الآخر ٤٠ وعلى كل يكون الكلام منزلا على التحقيق الذي اختاره السيد السند في حاشيته

على الطول في معنى
مقدمتي العلم والكاتبون
لم يتمموا حينئذ بندفع أن
الحق ان مقدمة الشروع
اسم للمعاني لا الانفاظ كما
زعمه قديمي (قوله
كتعريف العلم الخ) لا يصح
ان يحصل الشروع على
أصله الذي هو المرتبة
الاولى لانه لا يتوقف الا
على التصور بوجه ما
والتصديق بقائده ما
والشارح ذكر تلك الثلاثة
بكل ما على الشروع على
البصيرة الذي هو المرتبة
الثانية فالكاف استقصائية
واما على الشروع على كمال
البصيرة الذي هو المرتبة
الثالثة فلا استقصاء وزاد
البيان الشائع في التصديق
في الحاجة وما عطف
عليه دون الاشارة
الى ان المقصود في المقدمة
التصديق بغائية الغاية
وموضوعية الموضوع دون
العلم المعروف ولم يقل
كتعريف العلم برسمه كما
قال غيره وحقق انه للاشارة
الى ان التعريف بالحد
لا يمكن ان يجعل من مقدمة
الشروع لاستدعائه معرفة
جميع مسائل العلم قبل
الشروع فيه اجماع الى
عدم ارتضاء ذلك لامكان

العوارض الشاملة على الاطلاق انفس الاعراض الذاتية والشاملة على التقابل لانواع تلك
الاعراض وكذلك عوارض تلك العوارض وهذه العوارض في الحقيقة قيود للاعراض
المنبئة للموضوع ولانواعه لانها الكثرة بما حتمها جعلت محمولات على الاعراض وهذا
تفصيل ما قالوا معنى البحث عن الاعراض الذاتية ان تثبت تلك الاعراض انفس الموضوع
اولا انواعه او لاعراضه الذاتية اولانواعها او لاعراضها وما ذكرنا فانه ما قيل انه
ما من علم الا يبحث فيه عن احواله المختصة بانواعه فيكون بحثا عن الاعراض الغريبة
للعوقها بواسطة امر آخر كاي بحث في الطبيعي عن الاحوال المختصة بالمعادن والنبات
والحيوان وذلك لان المبحث عنه في الطبيعي ان الجسم اما ذو طبيعة او ذو نفس آلى او غير
آلى وهي من عوارضه الذاتية والبحث عن الاحوال المختصة بالعناصر وبالمركات التسعة او
غير التسعة كلها تفصيل لهذه العوارض وقيودها اه وهو كلام محمدر الان فيه خفا متوضحه
لث وهو ان معنى قوله سواء كان شاملا للجميع افراد ذلك المفهوم الخ انه اعتبر في العرض الذاتي
شموله للجميع افراد الموضوع اما على الانفراد او على سبيل التقابل فكل محمولات المسائل مع
مقابلتها اعني محمولات المسائل الاخر شامل للجميع افراد موضوع العلم فيكون عرضا ذاتيا
له مثال شعول العرض الذاتي على سبيل الانفراد كل جسم متغير فان التحيز وحده شامل للجميع
افراد الجسم بدون ان يعتبر معه -ه مقابله او شموله مع مقابله بمعنى انه اذا لوحظ وحده لا يكون
شاملا فان لوحظ مع مقابله تحقق الشمول سواء كان التقابل بينه وبين ذلك المقابل تقابل
الضدين أو تقابل العدم والمملكة مثال العرض الذاتي الشامل على سبيل التقابل قولنا كل خط
اما منحن واما مستقيم فالتقابل بين الاستقامة والانحناء تقابل التضاد ولا شك ان مجموع
الامر ين عرض شامل للجميع افراد الخطوط واما الاستقامة وحدها أو الانحناء وحده فلا
ومثال العرض الذاتي الشامل على سبيل تقابل العدم والمملكة العدد اما زوج أو فرد فالتقابل
بين الفردية والزوجية تقابل العدم والمملكة ولا شك في شمول العرض الذاتي في هذين المثالين
للموضوع مع اعتبار التقابل لأحدهما فقط واما التقابل على طريق السلب والايجاب فغير
معتبر لما قال اذ المتقابلان تقابل الايجاب والسلب لا اختصاص لهما بمفهوم دون مفهوم
مثلا قولنا الجوهر اما ممكن أو لا ليس فيه شمول لان كلامنا الامكان وسلبه لا يختصان بالجوهر
اذ يجريان في العرض أيضا والحاصل اننا اعتبر في المتقابلين على الوجه المذكور ان يكون كل
واحد منهما محمولا مع ما يقابله اذا اخذ على وجه التردد كالمثلة المذكورة وقوله آلى أو غير
آلى -ه المهمة وتشديد البانسية لالة تعميم في قوله أو ذو نفس بمعنى ان الجسم ذا النفس تارة
يكون آليا كالحيوان فان له آلة المشي والنطق في الانسان الذي هو نوع منه والقوى الدراك
وغير ذلك وتارة يكون غير آلى كالنبات فانهم أثبتوا له نفسا وقوله بالمركات التسعة أو غير التسعة
لاتشبههم ان المراد بالمركات في الاقوال بل المركبات من العناصر وهي المولدات الثلاث أعني
الحيوان والمعدن والنبات فانهم قسموا المركب الى نام وغير نام وشرح ذلك مع اثبات ان النباتات
نفسا عما يطول به الكلام فليطلب من الكتب الحكمية وقد أشبهنا فيه القول في شرحنا لثمة
الاذهان في علم الطب وبقي جوابان آخران عن الاشكال الاول انه يجوز ان يكون البحث في

وتلك الحقيقة عارضة للمعلومين المذكورين ووجه توقف الشروع ٤١ على موضوع العلم ان العلوم لا تتميز بزيادة

تتميز الابدان بالموضوعات
فان علم الفقه مثلا انما
امتاز عن علم اصول
الفقه لان موضوعهما
متميزان فموضوع الفقه
أفعال المكلفين لان الفقه
يبحث عنها من حيث الحيل
والحرمة والصحة والفساد
وموضوع الاصول الادلة
السمعية لان الاصول
يبحث عنها من حيث استنباط
الاحكام الشرعية منها

(قوله في أجل ذلك الخ)
الاشارة لجريان العادة
بتقديم المقدمة على
المقصود عند القوم ولا شك
ان ذلك ينتج تصدير المصنف
المختصر بها وتقديمها على
المقصود الذي هو العلم لان
ما اعتد به من ما صنعه
المصنف لم يخالفهم فيه الا
بمجرد ايجاز العبارة (قوله
أي هذه مقدمة) اقتصر
على هذا لتبادره وشهرته
والافتحتمل عدم التركيب
أصلا فتبصر على الخلاف
في الاسماء قبله ونسكن
والابتدائية لطرف مقدم
عليها خبرا والمفعولية
افعل محذوف أي اعرف
مقدمة وينبغي ان لا يجعل
المهم للشارح من ذلك بمجرد
الاشارة الى الاهراب بل مع
الايحاء الى بقاء المقدمة

العلوم عن الاحوال المختصة بانواع موضوع العلم واقعا الى سبيل التطفل الشاى انه يجوز ان
يكون البحث عنها راجعا الى البحث عن الاحوال المشتركة التي هي اعراض ذاتية لموضوعات
العلوم لتضمنها اياها استطرادا وتبعالا لاصالة قال أبو الفتح وهذا الاحتمال ان كانا غير
ظاهرين لكن ضم النشر أحسن فلما تخير ان يرتكبوا أحد التاويلين ترجيحاً لضم النشر
ثم لا بد من التسرع لك بفائدة جليلة يتضمن لك بها قول عبد الحكيم انه يلزم حينئذ دخول العلم
الجزئي في العلم الكلي ويبان ذلك ان العلم الطبيعي يباحث عن الاجسام الطبيعية من حيث هي
والجسم بهذه الحقيقة كلى تحتها أنواع كالكرة مثلا نوع منه وكون تلك الكرة متحركة نوع
من مطلق الكرة فالعوارض اللاحقة للجسم من حيث هو وجسم تحمل على موضوع العلم
الطبيعي وهو الجسم من حيث هو والعوارض اللاحقة له باعتبار كونه كرة تحمل على ذلك
الجزئي الذي هو فرد من أفراد مطلق جسم فيقال للمسائل التي موضوعها الكرة علم جزئي
باعتبار اندراجها تحت المسائل الباحثة عن الجسم من حيث هو وكذلك الحال في الكرة
المتحركة فهذه علوم ثلاثة كل واحد منها أعم مما تحته باعتبار اندراج بعضها في بعض فالمتدرج
فيه علم كلى والمتدرج علم جزئي والمراد بالعلم ههنا التصديقات المتعاقبة بتلك المسائل لانفس
الادراك ولا المسكة كما قد يتوهم وان كنت في ريب مما تلوأناه عليك فتدبر قول الفارابي
في التعليقات العلم الطبيعي لموضوع يشتمل على جميع الطبيعيات ونسبته الى ما تحته نسبة
المعلوم الكلية الى العلوم الجزئية وذلك الموضوع هو الجسم بما هو الجسم ماد ومتحرك أو ساكن
والمبحث فيه وعنه هو الاعراض اللاحقة من حيث هو كذلك لان حيث هو جسم فلكي
أو عنصرى ثم النظر في الاجسام الفلكية والاسطقسية نظراً خاص فان النظر المعتبر في
موضوع هذا الجسم هو جسم مخصوص لا الجسم المطلق ثم يتبع ذلك النظر فيما هو أخص
منه وهو النظر في الاجسام الاسطقسية مأخوذة مع المزاج وما يعرض لها من حيث هي
كذلك ثم يتبع ذلك النظر فيما هو أخص منه وهو النظر في الحيوان والنبات وهنالك يختم
العلم الطبيعي ٥١ ويكفي في البيان هذا القدر فان أردت لزدياً فليكن بكتب الحكمة
فانها محل لذلك وانما ذكرنا هذه النبذة ليظهر لك ما دعيناه أن بعض الحواشي هنا قول على
بمجرد نقل الكلام بدون افصاح عن المرام (قوله وتلك الحقيقة) قال ميرزا هداية في أن يعلم
أن الحقيقة المعتبرة في الموضوعات ليست على الحقوق الاعراض الذاتية ولا قيد المعروضات
بل على البحث عنها وقيد المعروضات في نظر الباحث مثلا الاتصال في موضوع المنطق ليس
شرطا لعروض الجنسية وافصلية ونحوهما بأن يكون مقما لعليتها الفاعلية ولا قيدا
لمعروضاتها بأن يكون مقما لعليتها القابلية بل هي سبب للبحث أو قيد للموضوع في نظر
الباحث ٥١ وبذلك يظهر ما دعيناه سابقا في كلام لمحيى من الفساد فتذكر (قوله
توقف الشروع) أي الشروع على زيادة البصيرة أخذاً من قوله ان العلوم لا تتميز بزيادة تتميز
الخ فان أصل التميز حاصل بالتعريف وذلك لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات فان
تمايز الذات كان تمايز العليين كذلك كعلم اصول الفقه وعلم الفقه وان تمايزا بالاعتبار كافي
العلوم الادبية كان تمايز العليين كذلك ومن التمايز الاعتباري القول في أجرام العالم فانها

على الوصفية جارية على موصوف توثبت بتأنيده كإشبهه بمقدمة الجيش على

(فصل في تعريف الدلالات الثلاث وأحكامها)

وهو حقيق بالتقدم بعد الفراغ من المقدمة لا محذور نظير المنطقي في مفهوم الموصل وتوقف افادة

ما يبقى لان الظاهر فيما أجرى خبراً أن يجري صفة أيضاً واحتمال أن يكون على نحو هذا زيد يدفعه قوله بعد كما يقال الخ (قوله مأخوذة من قدم لازماً بمعنى تقدم كما يقال مقدمة الجيش) يريد أن المقدمة بكسر الدال اسم فاعل صفة للجماعة المتقدمة من الافاظ أو المعاني والفعل قدم لازم بمعنى تقدم كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقدموا أى لا تقدموا مثلها في قولهم مقدمة الجيش فانها بكسر الدال صفة للجماعة المتقدمة من الجيش والفعل قدم بمعنى تقدم وأشار بالمشبهة أيضاً بناء على أن المراد من قوله مأخوذة من قدم معناه مشتقة من مادة قدم الى أن الاشتقاق جار على ما هو المتحقق من أن استعمال المشتق منه لا يكتفي في أخذ المشتق مالم يرد الاستعمال بالمشتق واعلم

أن المحرر على ما أشرنا إليه أن المقدمة في قولهم مقدمة العلم أو مقدمة الجيش

وهي دلالة التبعيية الوضعية

من حيث الشكل ككونها كروية من لا موضوع علم الهيئة ومن حيث الطبيعة ككون بعضهم أجساماً بسيطة وبعضها أجساماً غير بسيطة موضوع قسم بحث السماء والعالم من العلم الطبيعي قال عبد الحليم ولذلك قديمتى اتحاد بعض المسائل في العالين بالموضوع والحمول ويحتلذان بالبرهان كالمقول بأن الأرض مستديرة اه. يعنى ان القول باستدارة الأرض مبعوث عنه في علم الهيئة ومبعوث عنه في العلم الطبيعي لكنه في الهيئة يثبت بالبرهان الا في وفي الطبيعي بالبرهان السمى وقام ذلك في تعليل قاتنا على شرح القاضي زاده على أشكال التأسيس في الهندسة (قوله فلولم يعلم الشارع) أى يصدق لان العلم المتعلق بموضوعية الموضوع علم تصديقي كالتقدم وما في الحاشية من نقل كلام المصنف في شرح الاصل لا تعلق له بما هنا فهو محض حصول ذلك توجه لتعريف موضوع العلم بأنه ما يبحث فيه الخ ولم يعرفه المصنف هنا

(فصل في الدلالة)

(قوله وأحكامها) هو لزوم التضمن والاتزام للمطابقة كما قال فيماسباني وتلزمهما المطابقة ولو تقدير او قد ذكر المصنف في الفصل مباحث الافاظ فكان ينبغي للشارح أن يتعرض لذلك كذا في الحاشية واهل نسخته التي كتب عليها سقط منها لفظ فصل بعد قوله وتلزمهما المطابقة ولو تقدير اما نسخة ذكر الفصل بعد ذلك فلا اتجاها لما ذكره وما اعترض به عليه من أن المباحث المذكورة في هذا الفصل الى مباحث الكللى أحكام للدلالة فن قلنا ان تدبر وذلك لان معنى أحكام الدلالة هو أن يثبت لها محمولات يحكم بها عليها فتكون هي موضوعات لتلك المحمولات كما يقال دلالة المطابقة كذا دلالة التضمن كذا الخ وقوله وتلزمهما المطابقة الخ بأن يقال التضمن والاتزام لازمان للمطابقة مثلاً الى آخر الاحكام وأما مباحث الافاظ فهي مسائل موضوعها اللفظ فيقال مثلاً الانظ المفرد كذا والمركب كذا الى آخر المباحث الاتية وتكلف ارجاع تلك المباحث لاحكام الدلالة بتأويل أن الدلالة المطابقة دالها يكون مركباً تارة بأقسامه ومفرداً أخرى بأقسامه الى آخر ما ذكر في الفصل لا داعي له مع رجوعه آخره الامر الى عرض تلك الاحكام لنفس الدال حيث قال دالها يكون كذا الخ وكأنه ذهول عن قولهم الاخبار بعد العلم بها أو صاف فانه اذا كانت الاحكام المذكورة في تلك المباحث راجعة للدلالة صح وصف الدلالة بتلك الاحكام ولا يسوغ لعاقل فضلا عن فاضل أن يقول الدلالة مركبة الدلالة مفردة الدلالة حقيقة الدلالة مجاز الخ المباحث الاتية على أتالو ارتكبنا هذا التأويل ومحمدنا رجعت أحكام الافاظ كلها للدلالة فتأمل لا يقال ان المذكور في هذا الفصل وما بعده تعاريف لانا نقول يؤخذ منها تلك الاحكام التي ذكرنا (قوله في مفهوم الموصل) أى أفراد مفهوم الموصل لما تقدم لك من البحث في ذلك وما قيل انه لا ينفي هذا ما أشار إليه سابقاً من أن المراد من المعلومين الماصدق لان المعلومين المذكورين هي مفاهيم أيضاً موصولة ليس ينبغي لان الموصل مفهوم الماصدقات لا تنقسم المفاهيم التي تصدق عليها لزوم المحذور السابق (قوله وتوقف افادة الخ) من جملة التعليل فالتعطف ملاحظ قوله فالعلم مركبة من الامرين والا فالتحصار نظر المنطقي المذكور لا يفيج اشتقاق تقدم

هذا

وهي دلالة التبعيية الوضعية

وهو مع أص من أص ومصر في الهمزة والواو والياء والظن في الهمزة والواو والياء

المعاني واستفادتها على الالفاظ وكون الالفاظ منظورا فيها من حيث انها ٤٣ دلائل المعاني فلذا اقدم الكلام في الدلالة
هذا الفصل بل ربما يوهى عدم الاحتياج لذكره وأما قوله بعد الذراع من المقدمة فلا مدخل
له في التعليل وانما هو رجوع للواقع (قوله افادة المعاني واستفادتها) أى افادتها للغير
واستفادتها من الغير قال السيد من أراد استفادة المنطق من غيره أو افادته إياه احتاج الى
الالفاظ وكذا الحال في سائر العلوم فلذا لا عدت مباحث الالفاظ مقدمة الشروع في العلوم ثم
ان المنطق يبحث عن الالفاظ على الوجه الكلى المتناول لجميع اللغات فتكون هذه المباحث
مناسبة للمباحث المنطقية فانها أمور قانونية متناولة لجميع المفهومات وربما يورد على الندرة
أقوال مخصوصة باللغة التي دون غيرها هذا الفن لزيادة الاعتناء بها اه فعلم منه اختلاف
معنى أهل العربية والمناطق عن أحوال الالفاظ فان أهل العربية يصحون عنها على قاعدة
لغة العرب والمناطق يصحون عن أحوالها الشاملة لجميع اللغات (قوله دلالة الالفاظ) اضافها
لفظ لما أن التقسيم الانما يجري فيها دون غيرها من بقية الدلالات ولم يقيد بالوضعية
لان الوضع أخذ فصلا عنها وما قبله لو أراد اشتغال التعريفات على الجنس القريب اعتبر قيد
الوضعية ليس بشئ لانه على تقدير أخذه في التعريف لا يكون جنسا بل هو فصل لانه لا يشمل
فيه كما هو قاعدة المنفس (قوله على تمام ما وضع له) قيد التمام غير ضروري في التعريف بل
انما ذكر رعاية لما يقتضيه حسن التقابل مع الشئ الثاني ولم يعبر بجميع الاشعاره بالتركيب
فلا يشمل المعنى البسيط كالنقطة والعقل واللفظ المشترك دال على كل معنى من معانيه باعتبار
انفراده فهو داخل في التعريف لانه دال على المجموع من حيث هو (قوله لتطابق اللفظ
والمعنى) قبل المراد بتطابق اللفظ والمعنى عدم زيادة اللفظ على المعنى حتى يكون مستردا كما
المعنى عليه حتى يكون قاصرا وفيه انما ينطبق على المركبات دون المفردات (قوله
فالدلالة) نظر المحشى في التفريع وانه كان ينبغي تعريف الدلالة ثم تقسيمها ثم تعريف الوضع
وأجاب بعض بأن القاء فصيحة أفصح عن شرط مقدور منشوء تعريف المصنف حيث أخذ
فيه الدلالة والوضع أى ان أردت معرفة الدلالة لوقوعها جنسا في التعريف والوضع لوقوعه
فصلا فيه حتى لا يكون تعريفا بالمجهول فنقول الدلالة اه وفيه أنه يشترط في المعرف
أن يكون معلوما من قبل لأنه لا يذكر ثم تعرف أبجأوه ألا ترى قواهم المعرف ما يلزم من معرفته
معرفة المعرف فهذا ينادى باشتراط سبق معرفته على المعرف (قوله كون الشئ بجالة الخ)
لما كان هذا تعريفا مطلقا للدلالة عبر بلفظ شئ حتى ينطبق التعريف على أقسام الدلالة كلها
وبإجماله للملازمة فهي بمعنى مع أى صاحب الحالة وتلك الحالة هي العلم بالوضع في الوضعية
أو اقتضاء الطبع في الطبيعية أو مجرد العقل في العقلية وما قبل ان الحالة هي قوله يلزم من
العلم به الخ فليس بشئ للزوم استدراك لفظ حالة في التعريف مع انه قصد به التنبه على وجه
الدلالة وهي إحدى هذه الأمور الثلاثة (قوله يلزم من العلم به) قال عبد الحكيم أى في الجملة
كما هو المقرر من أن الحكم اذا أطلق عن الجهة يقبدر منه الاطلاق العام أعني بعد العلم بوجه
الدلالة أعني الوضع أو اقتضاء الطبع أو العلمية والمعلولية أو بالعلم بالقرينة لفعل دلالة اللفظ
على المعنى المجازي والالزام عبارة عن امتناع الاتسكال بين الشئين بأن لا يتخلل بينهما أمر
آخر سواء كان في التحقق في وقت واحد كالإنسان والضفد أو في وقتين مستتفا به كالنظر

فقال (دلالة اللفظ على تمام
ما وضع) اللفظ (له مطابقة)
لتطابق اللفظ والمعنى
كدلالة الإنسان على
الحيوان الناطق فالدلالة
كون الشئ بجالة يلزم من
العلم به العلم بشئ آخر
باقية على أصلها من الوضعية
كما يشير به اجراءها على
موصوف مؤثاتها فيها
في قولهم الجماعه المتقدمة
لأن مقدمة الجيش هو
المنقول منه أو المستعار
منه ما بقى النقل والاستعارة
المعروفين لما أن شرطها
اتحاد اللفظ في الحالتين
وللزوم النقل الى معان
كثيرة حيث يقال مقدمة
الدليل ومقدمة القياس
ولذا عدل عن عبارة وهي
مأخوذة من مقدمة الجيش
المنبئة لبعض من نظير
فيها بالنقل والاستعارة
المدكورين والتفصيل في
حواشي المطول والمختصر
(قوله وفيه تكلف) يعنى
أن المقدمة واقعة على
الامور المذكورة
بقوله العلم الى جهة فاذا
كانت هي بكسر الهمزة
المتعدى تصير تلك الامور
موقعة للتقديم وبين انه
لا بد حينئذ من موقع عليه
التقديم فلا بد من اعتبار
بمحاذ حذف مفعول والمناسب أن يكون الشارع في العلم المقصود تصنيف الكتاب فيه وواضح أيضا انها لا تقدمه حقيقة

وهو مع أص من أص ومصر في الهمزة والواو والياء والظن في الهمزة والواو والياء

للمعنى الموضوع له كدلالة الانسان على قابل صنعة الكتابة فان القابلية ٤٥ المذكورة خارجة عن المعنى الموضوع له

لكنها لازمة له **هـ** كذا
وقع في كتب القوم وفيه
بحث لان القابلية المذكورة
لا تصلح مثالا له لدول
الاتزامي اذ لا يلزم من
نصور معنى الانسان
نصورها على ما لا يخفى
ويمكن أن يجاب عنه
بأن اللزوم بين الانسان
والقابلية المذكورة هو
اللزوم البين بالمعنى في الاعم
وهو أن لا يكون تصور
اللزوم فقط كافيا في جزم
المعنى بل باللزوم بين اللزوم

كونها بكسر الدال من
اللازم فيترجم على ما عاده
هكذا فيبغى أن يفهم كلام
الشارح (قوله ههنا) أى
في أوائل كتب الميزان
وحينئذ يكون احتراز عن
اطلاق آخر لها عند أهل
المنطق في غير هذا الموضع
وذلك باب القضايا فانها
تطلق فيه على قضية جعلت
جرمجة أو قياس كما عبر به
في الاشارات تنبها بذلك
التردد على اصطلاح
تخصيصها بالقياس
وتعميمها له وللمتمثل
والاستقراء وقد تطلق أيضا
على ما هو أعم من ذلك
وهو ما يتوقف عليه صحة
الدليل بلا واسطة فيتناول
مقدمات الادلة ونشأتها

قد الحينية ههنا بمعنى التعليل المتعلق بنفس الوضع وباقي القيود تعيين ذلك الوضع المعلن به
كما هو المتبادر من عبارة صاحب الكشف والكتابي لا بمعنى التعليل المتعلق بالوضع مع باقي
القيود وحاصل التعريفات أن المطابقة دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذي ذلك المعنى
تمام الموضوع له بذلك الوضع والمتضمن دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذي ذلك المعنى
جزم الموضوع له بذلك الوضع ولا يخفى أنه على هذا لا يتصور واسطة بين الاقسام الثلاثة
والوسائط المذكورة مندرجة تحتها قطعاً ضرورة أن ما يتعلق بنفس الموضوع له مندرج
في مفهوم المطابقة وما يتعلق بجزئه مندرج في مفهوم المتضمن وما يتعلق بخارج الموضوع
له مندرج في مفهوم الالتزام ثم قال فظهر أن قوله فان اللزوم شرط لتحقيق الدلالة الالتزامية الخ
كلام حق ليس فيه أثر للاهمال كما توهمه بعض الشارحين اه وفي حاشية ميرزا هذان
المعتبر في دلالة الالتزام هو الخروج بدون اعتبار اللزوم وهو عبارة عن عدم العينية
والجزئية فيكون حصر الدلالة الوضعية الانطوية في الثلاث عقلياً فان الحصر العقلي هو أن
يكون دائرياً بين النفي والاثبات سواء كان عنوان النفي مذكورياً فيه أو لا (فان قلت) لا بد في
حدود الدلالات الثلاث من اعتبار الحقيقتين على ما ذكرنا وفي جواب النقض المشهور
وحينئذ لا يكون الحصر عقلياً (قلت) المعتبر في حد الالتزام حقيقتان العينية والجزئية لا حقيقتان
عدم العينية والجزئية وهو كاف في جواب النقض المشهور اه وقوله سواء كان عنوان النفي
مذكورياً فيه أو لا بمعنى أنه لا يشترط تردده بالنفي والاثبات وان كان الاكثريه ذلك فان أريد
ترديد الحصر ههنا بين النفي والاثبات قيل في توجيه الحصر دلالة اللفظ اما على نفس الموضوع له
وهي المطابقة أو لا وحينئذ اما أن يكون على جزئه وهي المتضمن أو لا وهي الالتزام فان
العقل يجوز بالافحصار بمجرد ملاحظة القسمة كما قلنا وأجاب عبد الحليم أيضاً بأن قيد
الحقيقة انما اعتبر لئلا يلزم تداخل الاقسام لاخراج فرد من الدلالة النقطية الوضعية من
الاقسام الثلاثة ثم قال بعد أن أورد على الحصر أمورا ان ورود هذه الشكوك على الحصر
المذكور لا ينافي كونه عقلياً لان البديهي قد تنطرق اليه الهية بواسطة عدم تحرير
الطرفين كما هو مناط الحكم اه (قوله) كدلالة الانسان على قابل صنعة الكتابة (لو مثل
بلزوم البصر للعمى لكان جاري على ما هو المختار من أن المعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الاخص
واستغنى عن البحث الاتي وجوابه واهله انما مثل بما ذكره بما وقع من بعضهم لئنه على
ما فيه من البحث والجواب تنبها للطلاب كما يشهد ذلك قوله وهذا البحث وان كان الخ (قوله)
هكذا وقع في كتب القوم) المشار اليه التمثيل المذكور ووجه له مشبه به وان كان عين
المذكور ههنا لما ان الالفاظ اعراضاً تشخص بشخص محالها فتعدد به هذا الاعتبار
ودعوى قوة المشبه به في وجه الشبه متحققة ههنا أن الصانع عن القوم لاسبقيته متقرر في
الاذهان فقوى بهذا الاعتبار (قوله وفيه) أى التمثيل المذكور وبحث وذلك البحث هو عدم
مطابقة له مثل به ثم الظاهر ان هذا البحث من قبيل المعارضة لا دعوى ضمنية كان الممثل
قال ان المثال صالح للمدلول الاتزامي نعورض بقول الشارح القابلية المذكورة لا تصلح مثالا

كما يجاب الصغرى وفعليتها وكتابة الكبرى في الثالث كل الاقول وتخرج الموضوعات والمحمولات (قوله ونذكر فيه)

واللفظ لا يدل على كل أمر خارج واللازم أن يكون كل لفظ موضوع ٤٧ لمعنى دال على معان غير متناهية

وهو باطل فلا بد لدلالة على الخارج من شرط أشار إليه

الذكرى والمعهود تقدم في قوله مشتملة على بيان الحاجة الى المنطق والحاجة بمعنى الاحتياج والكلام على حذف المضاف أى بيان سبب الاحتياج الى المنطق وهو غايته الذى هو العصمة عن الخطأ الفكرى والتعبير بالمساق دون المسوق للتبسيه على أن استلزام بيان الحاجة لتعريف بقية نفسه لا بخصوص جعل المصنف ولا باحتياج الى تصرف وذلك لأن آخر ما يفسق اليه بيان الحاجة انه احتيج الى قانون يعصم النظر عن الخطأ وهو لازم مساو للمنطق ولذا قال وهو المنطق وانما جعل بيان الحاجة منساقا الى تعريف المنطق دون العكس لما أنه لا يلزم من التعريف بيان الغاية لجواز أن يكون حدا ولو سلم عدم امكانه فى مثل هذا المقام على ما قاله القطب لجاز أن يرسم بغير الغاية من الخواص ووجه توقف بيان الحاجة على تقسيم العلم الى تصور وتصديق أنه لو كانت العلوم كلها

حيث هي ذهنية لانها معلوم بالذات لا الامر العيني بما هو عيسى واللاتنى العلم باتفاقه وفيه بحث لانه لو اريد بكونه معلوما بالذات أن يرتسم في الذهن بالذات فهو ليس بواجب لاحين الوضع ولا حين الاستعمال بل يكفي حصوله بوجه ما كما ترى في الوضع العام للموضوع لها الخاص وان اريد به أنه يلتفت اليه بالذات فيجوز أن يكون الامر الخارجى أيضا كذلك وذهب المحقق الطوسى والقطب الشيرازى والتمتازى والدوانى وغيرهم من المحققين الى أن الالفاظ موضوعية بازاء الامور الخارجية لانها الملتفت اليها بالذات وهو من ضروريات الموضوع له بخلاف تصور الذهنية فانها امر آت مشاهدتها وذهب بعض الافاضل الى أن الالفاظ موضوعية للمعاني من حيث هي لا للصور الذهنية أو الخارجية لما أن مناط التعلم والتعليم المحتاج اليه ما فى القدم انما هو المعانى مطلقا لا لخصوصيات الذهنية أو الخارجية فانها ملغاة والحق هو هذا لان الموضوع له فى الحقيقة نفس الشيء من حيث هو عينيا كان أو ذهنييا سواء كان حاصله فى الذهن بنفسه أو بوجه ما لا لا الشيء من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية أو الخارجية فان كثيرا من معانى الالفاظ ليست بموجودة فى الخارج وكثيرا منها ليست فى الاذهان كأنظر الله سبحانه وتعالى وليس في وضع الالفاظ تفاوت وفي حاشية ميرزا هاد القول بأن الالفاظ موضوعية بازاء الامور الخارجية ظاهر البطلان لان كثيرا من معانى الالفاظ ليست بموجودة فى الخارج وليس في وضع الالفاظ تفاوت وان الموضوع له يجب أن يكون معلوما بالذات والغير الخارج معلوم بالعرض لا بالذات واللاتنى العلم باتفاقه فيصرف هذا القول عن الظاهر بأن المراد بالمعنى الخارجى نفس الشيء مع قطع النظر عن كونه فى الذهن اه (قوله واللفظ لا يدل) أى اللفظ الموضوع لانه المحدث عنه (قوله واللازم) قياس استثنائى تشريره هكذا لودل اللفظ على كل خارج لازم أن كل لفظ موضوع لمعنى دال على معان غير متناهية والتالى باطل فبطل المقدم ثبت نقيضه وهو المدعى وكل من اللازم وبطلان التالى ظاهر قال الفاضل عبيد الحكيم لودل اللفظ الموضوع على كل أمر خارج والحال أن جميع الالفاظ الموضوعية متساوية في كونها موضوعية لازم أن يكون كل لفظ دال على معان غير متناهية لشمولها الموجودات والمعدومات تنصلا واجبا لا لظهورها عن الموضوع له وهو ظاهر البطلان لعدم الالتفات عند اطلاق لفظ منها الى المعانى الغير المتناهية لا باجالا ولا تفصيلا اه وبهذا ظهر سر عدول الشارح عن الظاهر وهو قوله واد

تصورات لاستغنى عن تصديقات المنطق ولو كانت العلوم كلها تصديقات لاستغنى عن تصوراتها فلم يحتج اليه بجزئية واعلم أن

الاثنين والزوجية فانه بحسب العقل ولا يشترط اللزوم الخارجى لانه لو كان شرطاً لم يتحقق الاتزام بدونه وليس كذلك فان العمى يدل على البصر التزامل لانه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً فيكون البصر لازماً للعمى

عبارة القطب هكذا ولما كان بيان الحاجة يتساق الى معرفته برسمه أو وردهما في بحث واحد وصدر البحث بتقسيم العلم الى التصور والتصديق لتوقف بيان الحاجة عليه هذا كلامه وانما غيرها الشارح كما ترى لاه من أحدهما ان توقف بيان الحاجة على التقسيم انما يقتضى ذكره لخصوص تصديره انما يقتضى لذلك ترتيب مقدمات بيان الحاجة على ذلك بحسب نفس الامر الثانى أن صنيع المصنف جمع الثلاثة في بحث واحد على النسخ التي شرح عليها الشارح بخلاف صنيع الشمسية فانه جعل للموضوع بحثاً مستقلاً فلا يتزل عليها كلام الشارح القطب المقصوده بيان جمع الغاية والتعريف في بحث واحد والموضوع في بحث كما أنصح به السيد السند فن علق حاشيته المنوطة بذلك بلفظها على

بأسرها فيكون اللفظ دالاً على ما مطابقة وعدم علمه بمراد المتكلم غير خارج فان كون المعنى مراداً للمتكلم ليس معتبراً في دلالة اللفظ عليه فان الدلالة هي الفهم وهذه المعاني مفهومة من اللفظ عند اطلاقه وأما كون بعضها مراداً للمتكلم أو لا شئ آخر ولذلك احتاج المشترك الى قرينة تعين المراد منه وأما الدلالة التضمنية فلا تحتاج أيضاً الى اشتراط لان اللفظ اذا وضع اعنى مركب كان دالاً على كل واحد من أجزائه دلالة تضمنية لان فهم الجزء لازم لفهم الكل المركب ولا يمكن أن يكون اللفظ موضوعاً لخصوصية معنى مركب من أجزائه غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على أمور غير متناهية حتى يلزم كونه دالاً بالمطابقة على ما لا يتناهى اه مخلصاً من السيد (قوله ولا بد في الدلالة الاتزامية) المناسب لسوق المتن أن يقول ولا بد في الاتزام ولما وطأ به الشارح أن يقول ولا بد في الدلالة على الخارج (قوله مسمى اللفظ) أراد به ما يعم المدلول الحقيقي والمجازى وفي شرح مختصر السنوسى وحواشيه تخصيص المسمى بالأول وهو ظاهر لان المجاز ليس فيه تسمية بل استعمال (قوله اما عقلاً) أى في العقل بأن يكون المعنى المطابق متى تصور قصداً حصل المعنى الخارجى اللازم ولا ينفك عنه (قوله ولا يشترط اللزوم الخارجى) وهو كون الامر الخارجى بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج (قوله لانه لو كان شرطاً الخ) دليل استثنائى وقوله وليس كذلك في قوة لكن التالى باطل وقوله فان العمى دليل بطلان التالى وأما دليل الملازمة فهو امتناع تحقق المنروط بدون الشرط ويمكن الاستدلال على المسدعى المذكور بقياس اقترانى بأن يقال اللزوم الخارجى تحقق دلالة الاتزام بدونه وكل ما تنفق دلالة الاتزام بدونه فليس شرطاً فيها ينتج اللزوم الخارجى ليس شرطاً في دلالة الاتزام لا يقال العمى عدم البصر فيكون البصر جزء المفهوم فتكون الدلالة تضمنية وحاصل الجواب ما حققه السيد بأن المضاف اذا أخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخله فيه والمضاف اليه خارجاً عنه واذا أخذ من حيث ذاته كانت الاضافة أيضاً خارجة عنه ومفهوم العمى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة الى البصر داخله في مفهوم العمى ويكون البصر خارجاً عنه اه وقد استدل الدواني على خروج البصر عن مسمى العمى بأن اسناده الى البصر شائع بدون قرينة مجازية قال تعالى فانهم لا تعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور وقال تعالى وأعمى أبصارهم الى غير ذلك من النظائر الشائعة والاصل الحقيقة اه وقوله بدون قرينة مجازية أى بدون قرينة تدل على أن العمى المستعمل بالبصر مجازى لغوى بأى ذكرنا نظ العمى الموضوع للعدم مع التقييد بالبصر ويراد مطلقاً عدم ونقض دليله أبو الفتح بأنه لو تم الدل على أن يكون التقييد بالبصر أيضاً خارجاً عن العمى لانه لو كان داخل فيه لم يصح اسناده للبصر بدون قرينة مجازية ضرورة ان المسند الى البصر هو لعدم المطلق لا التقييد بالبصر فيلزم أن يكون العمى عبارة عن مطلق العدم وهو باطل قطعاً والحق اننا لنسلم صحة اسناده الى البصر بدون قرينة مجازية اذا أمثلة المذكورة مشتملة على القرينة وهي نفس اسناده الى البصر وأما قوله والاصل الحقيقة ففيه ان الصارف عن الحقيقة موجودها هو لزوم المجازية باعتبار التقييد بالبصر سواء كان نفس البصر داخل

في الذهن مع العادة بينهما في الخارج (أو عرفا) كالزوم بين الغيث ٤٩ والنبت فانه بحسب العرف لا بالعقل

لتحقيق الخلف واعلم أن اعتبار الزوم العرفي خروج عن الفن فان الزوم اعتبر عند المحققين هو الزوم البين بالمعنى الخاص كما ذكرنا وليس الزوم البين بالمعنى الاعم معتبرا فضلا عن الزوم العرفي نعم اعتبار الزوم العرفي عند علماء المعاني فكان المصنف بهم واذ قد فرغ من تحديد الدلالات الثلاث شرع في بيان التلازم بينهما وهدمه فقال (ولزمهما) أي التضمن والالتزام (المطابقة ولو تقديرًا) فانه متى تحققنا

كلام الشارح فقد هوهم (قوله وهو الادراك المطلقا) أي سواء كان معه ادعان أو لا على ما هو المناسب لقول الشارح ادراكهما على وجه الخ أو سواء كان ادعانا أو لا على ما هو المناسب لقول المصنف ان كان ادعانا الخ والأوجه أن يكون المراد سواء كان قدسياً أو حادثاً والادراك يطلق عليه تعالى لا تدرك الابصار وهو يدرك الابصار والادراك المتوقف فيه في علم الكلام غير هذا فان ادعى فيما ذكرنا المشاكلة قوبل بأن إطلاق لفظ

فيه أو خارجه ١٥ وأجاب ميرزا هديان المسند إلى البصر هو نفس العمى والتسببه ليست داخله فيه بل فيما يعبر به عنه والالكان العمى أمر انسيما وقد اشتهر بينهم الفرق بين جزء الشيء وجزء مفهومه فالعمى صفة بسيطة فاعمة بالاعمى وحقيقته عدم خاص بغيره لعدم البصر فالتقييده داخل في هذا المفهوم العنوانى وخارج عن حقيقته البسيطة ولما كانت الالفاظ موضوعة للعقائد دون عناوينها كان دلالة العمى على البصر دلالة على خارج عن الموضوع له وكان اسناده اليه على سبيل الحقيقة من غير تجريد ومجازاه وقال عبد الحكيم ترك ذكر البصر معه في محو قوله تعالى صم بكم عمى وفي قوله تعالى بل هم قوم عمون يدل على دخول البصر في مفهومه وذلك كرمعه في محو قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار يدل على خروجه عنه كى لا يحتاج الى التجريد ١٥ (قوله مع العادة بينهما في الخارج) فانه ما متقابلان تقابل العدم والملكية (قوله أو عرفا) هو وعقلا منصوبان على المصدرية أى لزوما عقليا أولزوما عرفيا أو منصوبان على التميز أو نزاع الخافض وفسر الجلال الزوم العرفي بأن يمنع في مجرى العادة تصورا للزوم بدونه كما بين حاتم والجود ١٥ قال ميرزا هديان هذا الزوم ليس بمعنى امتناع الالتماس بل تلاصق واتصال فيقل الذهن بسببه من الزوم الى اللزوم في الجملة ولو في بعض الاحيان كما بين الغيث والنبت صرح به المصنف في المطول فكأنه أراد بالامتناع في مجرى العادة الامتناع في الجملة وفي بعض الاوقات ولو حل الكلام على ظاهره يخرج كثير من الدلالات المجازية عن الدلالة التضمنية والالتزامية مع نصريحهم بانحصارها فيما ١٥ (قوله وكان المصنف بهمهم) قال الجلال اختار المصنف مذهب أهل العربية لانه لا رية في فهم هذا المعنى فاقطعه عن درجة الاعتبار غير مستحسن والعذر بالاختلاف بحسب العادة غير مسجوع فان الوضعية أيضا تختلف باختلاف الاوضاع ايعنى لو كان الاختلاف بحسب العادة موجبا لاسقاط الزوم العادى عن درجة الاعتبار لكان اختلاف الاوضاع موجبا لاسقاط الدلالة الوضعية عن درجة الاعتبار ١٥ وقال الهروى لو اعتبر الزوم العقلى فقط لخرج الجهارات والكليات المعتمدة في المحاورات والمخاطبات ولا شك ان نظر المنطق في الالفاظ ليس الا باعتبار الافادة والاستفادة فلا وجه لتجديد اصطلاح بلا ضرورية مع افضائه الى ضيق في أمر الدلالة لاخراج تلك الدلالات السابقة في الاعتبار عن الاعتبار لا يقال الدال عندهم مجموع اللفظ والقرينة فالزوم عقلى مطلقا لا ناقول ليس للمجموع معنى ملزوم لذلك لا لازم بل ليس له وضع حقيقى أصلا تأمل (قوله شرع في بيان التلازم بينهما) كذا في نسخة بضمير التثنية فيرجع الضمير الاثنين للذين تضمنتهما الدلالات الثلاث أى استلزام التضمن المطابقة واستلزام الالتزام المطابقة وفي أخرى بين الضمير الجمع فيراد المجموع ثم ان التعبير بالتلازم ليس على ما ينبغي لاقتضائه اللازم من الجانبين فينافيه قول المصنف ولا عكس فالاولى التعبير بالزوم قال عبد الحكيم وبيان التلازم من جهة التعريفات لانه موجب لمزيد انكشاف الدلالات فلا بد ان بيان الاستلزام لا يدخله في الافادة والاستفادة (قوله ولو تقديرًا) لم يتعرض الشارح لشرح هذه الغاية وفي حاشية صير أبي الفتح انه يحتمل ان يكون متعلقا بالمطابقة أى لو كانت المطابقة اللازمة لتحقيقه ولو كانت تقديرية ويحتمل ان يكون متعلقا بالزوم أى لو

على معنى كلى يشعل الله ايس من عمل الخلاف انما يحمله أن يطلق على الله بمقصوده كما حرره ابن

كجاء باشا وحيت قد يكون تعريضا بالاضافة ٥٠ والسيد حيث ذكر أن العلم المجوهر عنه انما هو العلم الكتاب

والمكتسب وعلمه تعالى
منزه عن ذلك وهكذا أحب
الدواني حيث اختار
الاطلاق وقد استوفينا
ذلك مع بعض ما يتعلق
بكلام الشارح الى قوله
وعند متأخرى المنطقيين في
الوامع (قوله على الوجه
المذكور) قد فسر
الوجه في عبارتي المفتاح
والتلخيص بالطرسز
والطريقة وبالسبب والعلل
والمراد هنا الاول (قوله
لكن بشرط) دفع لما يتوهم
من بساطته انه لا يعتبر معه
شيء ولا بوجه (قوله وكذا
من أدرك) أى أدرك
النسبة السلبية على الوجه
المذكور أى لاحظ الربط
في النسبة السلبية فاذا عن
بأن الثبوت غير واقع فقد
حصل له الحكم بمعنى أدرك
ان النسبة ليست واقعة
أى الاذعان فهذا ليس
مخالفًا لقول السيد
في حواشي التجريد النسبة
الحكمية في الموجهة
والسالبة على نهم واحد
فيلاحظ الربط والاضافة
في ما يتبع في الموجهة
الى أن الربط ثابت وفي
السالبة الى انه غير ثابت
تأمل (قوله وعند متأخرى
المنطقيين ان التصديق
مركب الخ) أراد بالمتأخرين الامام الرازي ومن تبعه ثم تأخير الشارح هذا القول لما قال السيد

كان لزوم تحقيقه ولو كان تقديره بالفعل الاول المراد بالمطابقة أعم من الحقيقة والتقديرية
وعلى الثاني اللزوم أعم من التحقيق والتقديرى وعلى التقديرين تفسير الكلام بأن التضمن
والالتزام يستلزمان تقدير المطابقة كما وقع من بعض الشارحين ليس على ما ينبغي اه ووجهه
بعض حواشيه بأن التفسير بالاستلزام غير اللزوم في قوله وتلزمهما المطابقة فاللزوم من
جانب المطابقة والاستلزام من جانب التضمن والالتزام والمفسر والمفسر يجب ان يكونا
متعديين فافهم اه ولعله أمر بالفهم لانه تفسير باللازم ولا ضرر فيه ثم قال أبو الفتح والظاهر
ان هـ هذا التعميم اشارة الى ما ذهب اليه الشيخ من أن الارادة شرط في الدلالة المطابقة أو في
مطلق الدلالة الوضعية على الاحتمالين المشهورين في تقرير مذهبه الى توجيه لزوم التضمن
والالتزام المطابقة على المذهبين فالمراد بالمطابقة الحقيقة واللزوم الحقيقي حقيقة مما
وبالمطابقة التقديرية دلالة لو أراد مدلولها كانت مطابقة وباللزوم التقديرى لزوم دلالة
لو أراد مدلولها كانت التزامية وأما قيل في توجيه قوله ولو تقديره انه اشارة الى حسم سؤال
تقديره ان لفظ الفعل بدون ذكر الفاعل يدل على الحدث والزمان تضمننا ولا يدل على معناه
الموضوع لمطابقة لتوقفه على ذكر الفاعل وكذا يدل على فاعل ما التزام بدون دلالة مطابقة
وتقرير الجواب ان ذكر الفعل بدون ذكر الفاعل وان لم يدل مطابقة تحقيقا لكنه يدل مطابقة
تقدير اعمى انه يدل مطابقة على تقدير ذكر الفاعل والمراد بالمطابقة ههنا أعم من الحقيقة
والتقديرية فقيمة نظرم وجوه الاول ان هذا الجواب مردود بأنه لو كفى في لزوم المطابقة
التضمن والالتزام عدم انفكاكها عنهما على تقدير غير واقع لكان التضمن والالتزام أيضا لازمين
للمطابقة لعدم انفكاكهما عنهما على تقدير ان يكون لكل مدلول مطابق بوجه ولازم ذهني
فيكون التضمن والالتزام لازمين ولو تقدير المطابقة اللهم الا أن يقال المعتبر تقديره أمر ممكن
وتقدير ذكر الفاعل مع الفعل تقدير أمر ممكن. قطعًا بخلاف التقديرين الآخرين الثاني أن
السؤال مدفوع بأن المطابقة أعم من أن تكون فهسم الموضوع له من اللفظ بخصوصه أو على
سبيل الاجمال ومن البين ان لفظ الفعل بدون لفظ الفاعل وان لم يستلزم فهمه فهم الموضوع له
بخصوصه لكنه يستلزم فهمه على سبيل الاجمال فيكون المطابقة تحقيقية تحقيقا الثالث ان
هذا السؤال انما يتوجه على القول بأن لفظ الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى
فاعل معين من قبيل الوضع العام للموضوع له الخاص وأما على القول بأنه موضوع للحدث
والزمان والنسبة الى فاعل مالا على التعيين فلا إشكال أصلا ومن الجائز ان لا يكون بيان
النسبة بين الدلالات الثلاث على الوجه المذكور مبنيا على هذا القول اه هذا وفي حاشية
عبد الحكيم منع دلالة ضرب بمثلا بدون الفاعل على معنى اذا لا استعماله بدون الفاعل أصلا
ولو سلم فنقول انهما مطابقة لان دلالة الفعل على الحدث يجوهره الموضوع له ودلالاته على
النسبة والزمان هيئته الموضوعه له نوعا اه وهو كلام حسن رافع للسؤال من أصله واذا
أمنت النظر فيما نقلناه لك تعلم ما تلاعب به المحشيان من أطراف الكلام ومن العجيب قول
بعضهم في مقام الرد على الآخرين فهسم بوجه المعنى الموضوع له من حيث انه جوهر المعنى
الموضوع له بدون تمام فهم المعنى الموضوع له محال فكيف يكون جائزا فضلا عن ان يكون كثيرا

تحقق لانهما تابعا لهما والتابع من حيث انه تابع لا ينفق ٥١ بدون المتبوع (ولاعكس) أى لا يلزمان

المطابقة تحققها فيما اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى

السند ان بأى الحكيم هو الحق لان تقسيم العلم لهذين انما هو لا يميز كل منهما عين الاخر بطريق يستحصل به ثم الادراك المسمى بالحكم يتفرد بطريق خاص يوصل اليه وهى الحجة المنقسمة الى أقسامها وماعدا هذا الادراك له طريق يوصل اليه وهو القول الشارح فتصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية تشارك سائر التصورات فى الاستحصاء بالقول الشارح فلا قائدة فى ضمها الى الحكم وجعل المجموع قسما واحدا من العلم مسمى بالتصديق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص لكنه رده بعض من قال عليه بأن الادراك لكونه متعلقا بالنسبة المتعلقة بالطرفين من حيث انها آلة للاختصاص بمنزلة الهيئة للسريير الموصلة للواحد الحقيقى فكأن الحاصل فى الخارج السريير مع ان العمل لم يتعلق بالهيئة فكذلك الحاصل بعد الحجة هو المجموع وان كان

اذ هو فهم الاخص من حيث كونه أخص بدون فهم الاعم اه فان كون الجزء أخص اشتباه بين جزئيه وفرد و الفرق بينهما ظاهر وبعد هذا كله فالاحسن ان قوله ولو تقديرا اشارة الى احد اجوبة ثلاثة ذكرها المصنف فى شرح الاصل عن سؤال هو انه اذا أطلق اللفظ على جزء المعنى أو لازمه مجازا مع قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له المطابق كما هو مبنى استعمالات البيانين فى هذه الحالة وجدت التضمن أو الالتزام بدون المطابقة فابن الاستلزام وحاصل الجواب ان المراد باستلزامهما المطابقة هو ان كل لفظ له دلالة تضمنية أو التزامية فله دلالة مطابقة فى الجملة وان لم توجد فى تلك الحالة الثانية من تلك الاجوبة منع كون دلالة المجاز على معناه تضمن أو التزاما بل هى مطابقة فالمراد بالوضع فى تعريف الدلالة أعم من الجزئى الشخصى كفى المفردات والكل التوعى كفى المركبات والالبقيت دلالة المركبات خارجة عن الاقسام والمجاز موضوع بازاء معناه المجازى بالنوع على ما تقرر فى موضعه فدلالته عليه مطابقة لانها دلالة اللفظ على ما وضع له بالنوع والتضمن انما هو فهم الجزء فى ضمن الكل والالتزام فهم اللازم مع المزموم وتبعيته اه وانما قلنا الجواب الثانى وان كان لا يضمننا هنا الا أنه يدفع به ما قد يتوهم من اشكال كون دلالة اللفظ على المجازى معناه مطابقة كما صرح به فى كثير من كتب هذا الفن مع ان أهل البيان يحملون المجاز والكلية متفرعين على هاتين الدالتين تأمل (قوله لانهما تابعا) فيه قياس اقترانى هكذا التضمن والالتزام تابعا للمطابقة والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه ينتج التضمن والالتزام لا يوجدان بدونها أما بيان الصغرى فلان التضمن فهم الجزء فى ضمن الكل بواسطة فهم الكل والالتزام فهم اللازم مع المزموم بواسطة فهم المزموم وأما الكبرى فظاهرة وانما قيد بالحقيقة لان التابع قد يوجد بدون المتبوع لكن لا يكون فى تلك الحالة تابعا كالحرارة التابعة للنار فانها توجد مع الشمس لكن لا تكون تابعة للنار فظهر أن قيد الحقيقة معتبر فى جانب المحمول لانه قيد فى الموضوع وهو التابع لانه لو جعل قيدافيه لما تكرر الحد الوسط والمعنى حينئذ ان كل تابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفا بالتبعية له ويرد عليه ان اللازم من الدليل حينئذ ان التضمن والالتزام لا يوجدان بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعية للمطابقة والمقصود انهما لا يوجدان بدونهما مطلقا وأجاب بعض الفضلاء بأن القيد بالحقيقة اعتبارين أحدهما أن يكون قيد الحد حينئذ قيد التبعية مقددة والثانى ان تكون قيد الاتساق الحدوث الى الفاعل فتقول حينئذ الى المشروطة أو العرفية العامتين كانه قبل وكل تابع مادام تابعا لا يوجد بدون المتبوع فالصغرى دائمة مع احدى العامتين فتنتج دائمة كما هو مذكور فى الوجهات فينتج التضمن والالتزام لا يوجدان بدون المتبوع دائما وهو المطلوب وقد نقض الرازى فى شرح المطالع الدليل نقضا اجماليا فقال لو صح البيان لاستلزم المطابقة التضمن والالتزام لانها متبوعة والمتبوع من حيث انه متبوع لا يوجد بدون التابع اه ونعم ما قال السيد فى حاشية الشمسية بعد ان أو رد مناقشات على الدليل المذكور الاولى فى بيان استلزام المطابقة ان يقال هما يستلزمان الوضع المستلزم للمطابقة فيستلزمانها قطعاه اه لان المستلزم للمستلزم للشيء مستلزم لذلك الشيء (قوله لتحقيقها الخ) عدل عن التعبير بالجواز الواقع فى كلام غيره

الاكتساب متعلق بالادراك المذكور كما ان متعلقه أعنى النسبة الظاهرة بمنزلة الهيئة للقضية بسببها صار الكل أعنى الطرفين

بسيط بدون التضمن وفيها اذا لم يكن ٥٢ لمعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى تصور وبدون الالتزام

واعلم ان التضمن لا يستلزم الالتزام وبالعكس أما الاول فليجوز ان يكون من المعاني المركبة ما لا يكون له لازم ذهني والنسبة أمرا واحدا حقيقة ما غير الكل واحد من الطرفين والنسبة مع ان الخاص لى بعد الطرفين ليس الا النسبة فكما جعلوا الطرفين والنسبة أجرا من المعلوم فكذلك العلم وما وجه مخالفة العلم بالمعلوم وجعل الامور المذكورة شرطاً في الاول وشرطاً في الثاني وذكر بعد هذا أن التراجع لفظي فمن نظرائي ان الحاصل بعد الحجة ليس الادراك المذكور قال بالبساطة ومن نظر الى أن الادراك المذكور بمنزلة الجزء الصوري والحاصل بعد اقامة الحجة ادراك واحد متعلق بالقضية قال بتركيبه ثم قال وأما النظر الى مقصود الفقيه فلا يرجح شي في ذلك لتفرد التصديق على جميع التقادير بالكاتب اطماعاً بغير نفسه أو باعتبار جزئه الى هنا كلامه واعلم انه لما قال شارح المطالع ان المصنف اختار ان التصديق بمجموع الادراكات الاربع ولما كان الحكم

كالرازي في شرح الاصل والمصنف وعلى عبد الحكيم الا كفاً بالجواز لكفايته في المقصود ولتردد في الوضع للباطن بخصوصها لعدم تعلق العلم بها كذلك الا ان يقال يكون الواضع هو الله تعالى أو بالوضع العام وكلاهما مختلف فيه اه والمعنى البسيط لاشبه في تحققة كالبقطة والوحدة والمجردات ثم انه يعلم من قوله ان تحققها الخ ان الالتزام لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط ان كان له لازم ذهني كان هناك التزام بالتضمن (قوله وفيها اذا لم يكن الخ) معطوف على فيما قبله فالتحقق ملط عليه فيشكل ذلك بما صرحوا به ومنهم المصنف في شرح الاصل من ان استلزام المطابقة للالتزام غير معلوم يقينا قال لانه موقوف على ان يكون لكل ماهية لازم بين معنى انه يلزم من تصور تلك الماهية تصور هذه غير معلوم قطعاً بل يجوز ان يوجد من الماهيات ما ليس له لازم كذلك وحقيقة بذيل اللفظ علمها مطابقة ولا التزام اه فكان الاولى ان يقول وليجوز ان يكون اللفظ موضوعاً للمعنى لا لازم له فان غاية ما يتجه دليل القوم عدم العلم بالاستلزام وهو لا يقيد العلم بعدم الاستلزام المتبادر من سياق الشارح وقد يجاب بأنه جاري كلام المصنف في المساواة بين التضمن والالتزام في عدم استلزام المطابقة لهما بقوله ولا عكس فان هذا القول حكم بعدم استلزام المطابقة للالتزام كالتضمن واما مقيده لعدم العلم بالاستلزام الذي يؤخذ من التعبير بالجواز في كلام القوم ويحدث هذا الجواب ان قضية استلزامه هنا بالزوم ولو عرفنا وكلامه الذي نقلناه في شرح الاصل هو عدم العلم بالاستلزام موافقة للقوم لا العلم بعدم الاستلزام المستفاد من سياق الشارح تأمل قال السيد ومنهم من استدلل على عدم الاستلزام بانهم يزعمون قطعاً بجواز نقل بعض المعاني مع الذهول عن جميع ما عداه فيحقق هناك المطابقة بدون الالتزام فان صح ذلك فقد تم المدعى من عدم الاستلزام اه وانما قال فان صح الخ لانه استدلال بالوجدان فالمصنف يعترف به اذا رجع الى وجدانه والمكابير ينكره ويقول لان سلم تحقق الذهول عن سائر الاعيان انما المتحقق الذهول عن الشعور وهو لا يستلزم عدم الشعور قال عبد الحكيم وقد يستدل على عدم الاستلزام بأن جميع الماهيات اذا أخذت بحيث لا يشذ عنها شيء فهي مطابقة ولا لازم ذهني والالزام خلاف المقروض وفيه ان تلك الجملة موصوفة بعدم التناهي وبأنها لا يشذ عنها شيء وكل واحد منها خارج عنها لاتصافها به فدلالة اللفظ الموضوع لها عليه عقلية التزامية ولا ينافي دخوله فيها باعتبار أنه مفهوم من المفهومات فتدبر (قوله واعلم ان التضمن الخ) تبرع من الشارح على ما في المتن والمصنف تركهما لهما بالمقايسة كما قال الجلال لم تعرض لخال التضمن والالتزام في الاستلزام وعدم اه لانه الى فهم المتعلم فانه كما يجوز بسيط لا لازم له يجوز مركب كذلك ويجوز أيضاً بسيط لا لازم له قال أبو الفتح بعد ان قدح في أدلة الاستلزام بينهما والحق ان استلزام شيء من التضمن والالتزام لا يخرج غير معلوم وجوداً وعدمه كما ان استلزام المطابقة للالتزام غير معلوم فالاولى توجيهه لاقتصار على بيان حال المطابقة مع التضمن والالتزام من الزوم وعدم الاستلزام وترك التعرض لحال أحدهما مع الاخر لعدم الاهتمام بشأنهما فالقرعيتان مختلفتان في المطابقة لاهتمامهما بهما مع وجودين في الجملة كما اشتهر فيما بينهم بخلافها اه (قوله فليجوز ان يكون الخ) هذا جواز عقلي بناه على

جزأ آخر التصديق فانه حصول الحكم يحصل التصديق فيكون ادراكاً يحصل مع الحكم معينة ما

فهناك تضمين بدون الالتزام وأما الثاني فليجوز أن يكون للمعنى البسيط لازم ٥٣ ذهني فهناك الالتزام بدون التضمن

ما قررناه سابقا والذي بعده وقروحي فان النقطة معني بسبط وعدم الانقسام خارج عن ماهيتها
والالكاف امر اعدميا ولا لازم بين لهما المعنى الاخص ولذا أخذ وفي تعريفها وكذا كونها
ذات وضع ويقال مثل ذلك في الوحدة وسائر البسائط ولذلك قالوا ان تعاريفها رسوم لاحدود
لعدم التركيب فيها (قوله الموضوع للمعنى) وذلك بأن وضع غير اللفظ عين المعنى كافي وضع
الانسان الحيوان الناطق شخصا كان الوضع كالمثال المذكور أو نوعيا كافي المشتقات أو
بوضع الاجزاء الاجزاء كافي رامي الحجارة وزيد قائم فان الجزء الاول موضوع لمعنى والجزء الثاني
لمعنى آخر فاذا أخذ مجموع المعنيين معا كان مجموع اللفظ موضوعا لمجموع المعنى لا وضع
عين اللفظ لعين المعنى بل وضع اجزائه لاجزائه فللمركب من حيث التركيب وضع باعتبار ما يدخل
في الدال بالمطابقة وهو وضع اجزائه لعنانه وأما الوضع النوعي للمركب باعتبار هيئته فلا مدخل
له في التركيب والافراد فان الاعتبار فيهما الاجزاء المرتبة في السمع فخرج عن التقسيم الموضوعات
غير اللفظية والالفاظ المهملة والمركب من الموضوع والمهملة فان ذلك ليس مر كبا بل ضم
مهملة الى مستعمل وخرج أيضا اللفظان المترادفان لان كل واحد منهما يدل على ما يدل عليه
الآخر وعطف البيان مع معطوفه والتأكيده اللفظي كزيد وقرأت الكتاب بابا بالالتقاء
التركيب فما ذكر من حيث المعنى انما التركيب من حيث اللفظ فائدة التأكيده أو التفصيل
أو الايضاح اه تلخص من السبب وعبد الحكيم مع زياده واذ اثنين خرج هذه الصور عن القسم
فليست داخله تحت قسم منهما وان صح دخولها في قسم المفرد باعتبار كل جزء على حدة لكن
الكلام هنا انما هو في مجموع اللفظين تأمل (قوله ان قصد) في الجلال انه لاجابة الى اعتبار
القصد هنا بعد اعتباره في أصل الدلالة ولذلك قال الشيخ انما يحتاج اليه للتفهم لا للتقيم اه
وقال المصنف في شرح الاصل ان أريد بالقصد القصد بالفعل فالمركبات قبل استعمالها
والقصد الى معانيها تدخل في تعريف المفرد وتخرج عن تعريف المركب وان أريد به ان كان
بجيت يقصده الدلالة على جزء المعنى فمركب والافرد يقتل الحيوان الناطق العلم يخرج عن حد
المفرد ويدخل في حد المركب لانه بجيت يقصده بجزئه الدلالة على مفهوم الحيوان والناطق
الذين هـ ما جزأ الشخص المسمى به وذلك عند اطلاقه على الانسان وأيا ما كان يتقضى
التعريفان طردا وعكسا اه وأجاب عبد الحكيم بأن اللفظ انما عارض له التركيب حين
الاستعمال وقصد افادة المعاني الكثيرة فان الواضع ابتداء انما وضع الالفاظ لمعانيها متفرقة
والمركب من حيث انه مركب انما صار موضوعا بوضع الاجزاء كما صرح به قدس سره
والاستعمال عبارة عن ذكر اللفظ وإرادة المعنى فعمل ان القصد معتبر في التركيب ولما كان
الافراد عبارة عن عدم التركيب كان معناه عدم القصد وان التركيب والافراد لا يجتمعان
في اللفظ في حالة واحدة فلذا اعتبر المتأخر ون القصد في تعريفهما وايس مبناه على ان الارادة
معتبرة في الدلالة على ما هو فاشار بقوله على ما هو للرد على الدواني ثم قال ولا تصغ الى ما قيل ان
اعتبار القصد يوجب خروج المركب عن تعريفه الخ مشير للرد على اعتراض السعد ثم قال
والمراد القصد الجارى على قانون الوضع كما صرح به شارح المطالع فلا يرد ان نحو زيد اذا قصد
بجزء منه الدلالة على جزء معناه على خلاف قانون الوضع والمراد بقصد الدلالة ان تعتبر تلك

(فصل في اللفظ) الموضوع
 للمعنى بالمطابقة اما مركب
 أو مفرد لانه (ان قصد
 زمانية وتقديم الحكم
 عليه بالذات لا ينافي ذلك
 وكان النزاع في أنه الحكم
 فقط أو بالجموع انما ينشأ
 من هذا المقام قال السيد
 في الحاشية وهو يعني المقام
 حصول الجموع مع
 حصول الحكم وذلك لان
 التصديق ليس بمحصل
 حالة عدم الحكم اتفاقا
 واذا وجد كان حاصل
 اتفاقا فنظر الى ان
 حصول الجموع حينئذ
 حكم بأنه التصديق ومن
 نظر الى أن الحاصل هنا ك
 حقيقة هو الحكم لان
 التصورات الثلاثة كانت
 حاصلة قبله فلا يكون
 حصول الجموع بمجموع
 أجزائه حينئذ حكما بأن
 التصديق هو الحكم وحده
 اه وقال السيد في مكان
 آخر من تلك الحاشية من
 الامور المعلومة بالضرورة
 ان الاشياء المنفردة
 كالادراكات الاربعة
 مثلا لا تصير أمرا واحدا
 ما لم يعتبر معها هيئة
 وجدانية هي جوهرية
 للمركب منها ولا يمكن
 اعتبارها مع تلك

خورد و السوف وعلموا انهم اخطاوا في ما فعلوه فاستغفروا له
ولم يفتقروا اليه فبقيت طاعة الله كسائر الطاعات

مجلسه ۱۳۱

عليه بأن لا يكون
مستدعيا للفظ آخر
كاستدعاء المحكوم عليه

واذا أخذت تلك
الادراكات الأربع بلا
هيئة كانت علومًا متعددة
فلان تدرج تحت العلم
الواحد الذي جعل مقسما
اه كلامه وحينئذ يظهور لك
ان كون الاقضية كاسبا
للمجموع انما هو تسمى
تظرا لحصول المجموع
عنده وأما كونها كاسبا
للمحكم فتعقبني ولا شك
في كفاية هذا الترجيع مع
ان اعتبار كون الادراكات
هيئة انما هو بذلك التنزيل
الذي ذكره وقد سلم مذهب
الحكيم من جميع ذلك
فلا جرم يترجح قنبر (قوله)
والحكم امادراك أو
فعل) هو مربوط بقوله
وعند متأخرى المنطقيين
وأوفى قوله ادراك أو فعل
لاتنويح الاقوال بل لان
صاحب القول بالتركيب
الذي هو الامام الرازي لم
يقطع له في الحكم برأى
فقد نسب له في شرح
المقاصد انه قال مرة انه
انفعال وعلى هذا يكون
الحكم عنده ادراكا ونسب
له السببان الايقاع فعل
لا ادراك وعلى هذا يكون

الدلالة في افادة المعنى المقصود من اللفظ سواء كان المفاد صحيحا أو باطلا فيتمثل المركبات
البدهي بطلان مدلولها والمركبات الجاهلية فتجوزى بدر اه بمعنى نظري بعينه المعشوق وفي
حاشية أبي الفتح تردد في دخول الالفاظ الجاهلية وخر وجهنا على ان الافراد والتركيب
اصطلاحا باعتبار المعاني الحقيقية ويكون وصف الالفاظ بهما باعتبار المعاني الجاهلية مجازا
أولا اه (قوله يجزئ منه) ان قلت هذا يصدق بنحو الانسان اذا ضم اليه مهملا فالاولى ان
يقول بكل جزء منه لتخرج هذه الصورة وجوابه انه خارج عن المقسم لان المقسم اللفظ الدال
بالمطابقة والمجموع ليس بموضوع لا بوضع العين ولا بوضع الاجزاء على ما فصل سابقا في المواد
الاجزاء المترتبة في السمع بان يسمع أحدا الجزأين قبل الآخر فلا ينتقض التعريف بنحو
ضرب فانه يدل باعتبار جزئه المادي على الحدوث والصوري على الزمان والنسبة فان الجزأين
يسمعان معا ولك ان تقول ان المقصود من نحو ضرب دلالة المادة والصورة على مجموع
المعنى لا دلالة الجزء على الجزء فلا تنقض وما قيل ان التقيد بكون الاجزاء مترتبة في السمع
لادليل عليه قد فزع بأن المتبادر من كون اللفظ ذا أجزاء انما هو مجموعة حقيقة أي كل جزء
منها مجموع لانها مجموعة معان تامل (قوله المقصود) هذا القيد أشعر به كلام المصنف
اذ يلزم من كون اللفظ قصدا به المعنى ان يكون المعنى مقصودا وفي المسمى انه مأخوذ من
تعريف المعنى ومخرج لمثل عبد الله علما ونقل عن السيد عيسى الصفوى انه لا حاجة اليه
في اخراجه لانه بالنظر الى معناه العلى لم يقصد بجزئ منه الدلالة على جزء المعنى فخرج بالقصد
الاول وان صدق عليه انه قصد بجزئ منه الدلالة على جزء المعنى الغير العلى فهو مفرد ومركب من
جهتين وذلك لازم مع وجود ذلك القيد أيضا فلا حاجة اليه ومحصل هذا الاعتماد على قيد
الحينية اه (وأقول) ان أراد انه مفرد ومركب في حالة واحدة كما هو مفاد قوله وذلك لازم مع
وجود ذلك القيد فباطل وان أراد انه مفرد ومركب من جهتين في وقتين أي قبل العلية
وبعدا فسلم ولكنه وقت العلية مفرد قطعا والكلام فيه فحينئذ قوله وذلك لازم للمعنى
له فانه وقت العلية يقني القصد الاول وأما التعويل على قيد الحينية فقط بدون القصد
فمنوع لان الحينيتين مجتمعتان فيه معا فحينئذ قد قيد القصد بتوذي ذلك قول عبد الحكيم
ان الاكتفاء على اعتبار الدلالة وعدمها كافي عبارة المتقدمين غير صحيح لانه يستلزم اجتماع
الافراد والتركيب في مثل عبد الله واعتبار قيد الحينية لا يدفع ذلك لان الحينيتين حاصلتان فيه
معا فحينئذ قد انتقض تعريف أحدهما بالآخر فلا تنص الى ما قيل ان اعتبار الحينية
معنى عن اعتبار القصدية اه وأما اعتراض بعض الحواشي بأن تعريف المعنى لا اشعاره
بكونه مقصودا فمنوع لان القصد نسبة أحد طرفي المعنى والطرف الآخر اللفظ اذ يوصف
اللفظ بكونه مقصودا منه المعنى عند تعلق القصد المبني للفاعل به فلا جرم يكون ذلك الوصف
حاصلا للمعنى عند القصد والتعريف مشيرا الى هذا الوصف تامل (قوله اماتام) الاولى اما
مركب تام لانه الاسم لكم كثير اما يتسامحون في أمثال ذلك (قوله كاستدعاء) صفة مصدر
محذوف أي مستدعيا استدعاء كاستدعاء وأشار بذلك الى أن الاسناد يتم بالمسند اليه والمسند
ولا ينافي ذلك توقف الفعل المتعدي على مقعوله أو قيده كالحال مثلا فان ذلك مما تنكث به

الفائدة وتقرى ولا يتوقف حصولها عليه فانتظار المفعول به أو الحال ليس كانتظار المسند اليه أو المسند ونقل المحشى هنا عن السيد الصوفى كلاما ادعى البعض عدم صحته وهو كما قال ولولا خوف الاطالة لاشبعنا فيه المقالة (قوله ان احتمل الصدق والكذب) ههنا سؤال مشهور وهو ان هذا التعريف لا يصدق على شئ من الاخبار بحسب الظاهر لان الخبر اما ان يكون مطابقا للواقع أم لا فان كان الاول لم يحتمل الكذب وان كان الثاني لم يحتمل الصدق فهو اما صادق دائما أو كاذب دائما فلم يصدق التعريف على شئ لا يقال الواو بمعنى أولا نأقول يا غويحيث نذكر الاحتمال وأجيب عن أصل الاشكال بحمل الاحتمال على الجواز العقلي بالنظر الى مفهوم المركب وماهيته مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجة عنها لتخصوصية اقبال والدليل والطرفين وهو وقوع ثبوت شئ اشئ أو لا وقوعه ادعانا في الجمليات ووقوع اتصال قضية بقضية أو لا وقوعه ادعانا في المتصلات ووقوع انفصال قضية عن قضية أو لا وقوعه ادعانا في المنفصلات ومن المعلوم ان كل خبر جائز الصدق والكذب عند العقل بالنظر الى مجرد ماهيته وأما ما أورد من الدور المشهور في التعريف بخوابه مشهور ومثله (قوله من حيث هو) الحينية للاطلاق أى احتماله الصدق والكذب من حيث ذاته لا لتخصوصية فيه ولا في قاطبة فدخل ما هو مقطوع بصدقه وكذبه لا مخرج عن ماهية الخبر (قوله وهو العمد) أى المعمد عليه في باب التصديقات أراد ياب التصديقات جميع مباحثها ومن جملة تلك المباحث البحث عن حال الموضوع والحمول والنسبة والجهة وغير ذلك ومعلوم انها ليست عمدة في ذلك الباب بل العمد المركب التام (قوله أو انشاء) لا يتوهم ان التقابل بين الخبر والانشاء تقابل العدم والممكن لان العدم معنى واحد والانشاء حقان مختلفان كالا مروه والنهى وغيرهما ضرورة اختلاف لوازمهما المستلزمة اختلاف الملزومات بل الظاهر ان بين الخبر والانشاء تضادا حقيقيا وبين أقسامهما تضادا مشهورا بالقلميرزا هـ (قوله ان لم يحتمل ذلك) أى لذاته وان احتمله باعتبار ما يتضمنه من الخبر ولم يقسم الانشاء الى أقسامه من الامر والنهى وغيرهما تاييها على عدم اعتبارها لانه لا مدخل له في المكسب أصلا وانما ذكر زيادة انكشاف حال قسمه (قوله تقييدى أو غير) تقسيم للناقص والاسم مركب تقييدى ومركب غير تقييدى وفي الحواشى الفحشية زيف بعض الشارحين قوله اما تام واما ناقص وقوله تقييدى أو غير بان الظاهر ان يقول اما مركب تام واما مركب ناقص ومركب تقييدى أو مركب غير تقييدى لان أسامي الاقسام المذكورة هي هـ هذه المركبات وأمثال هذه التغييرات في الاسامى شائعة في عبارات المصنفين والظاهر انها لا توافق اللغة اهـ هذا وفيه انه يجوز ان يكون ذكر هذه الالفاظ باعتبار معانيها الأصلية اللغوية لا باعتبار معانيها الاصطلاحية تبيينها على ظهور وجه التسمية وقوة المناسبة بينهما اهـ (قوله قيد الاول) أى مخرجه عن الشيعى والاطلاق بوجه من الوجوه فالتقييد يقابل الشيعى والاطلاق بخلاف التخصيص فانه يقابل العموم فدخل فيه مثل قولنا الانسان نوع فان الانسان وان كان شائعا بين المسمى والافراد فقد أخرج من هذا الشيعى وقيد بما يخص بالمسمى ورقبة مؤمنة فانها وان كانت شائعة بين الرقاب المؤمنة وغير هافقد أخرجت من الشيعى بوجه ما يدخل فيه أيضا فلو كان الحكم عنده ادراكا أيضا لزم ان تكون التصديقات كلها ضرورية عنده وأجيب بان عموم قوله التصورات كلها

التصديقات (أو انشاء) ان لم يحتمل ذلك (واما ناقص) عطف على قوله اما تام والمركب الناقص أى الذى لا يصح السكون عليه اما (تقييدى) ان كان الثانى قييدا للاول موجود عنهم وفي شرح جمع الجوامع للعلامة المحلى وقرره ثم كثيرا ما يطلق التصديق على الحكم وحده كما قيل ان معناه ذلك على القوانين فى معنى الحكم وقد ذكرنا اضطراب الحكماء فى ذلك فى اللوامع وبما حرمنا ان دفع الاشكال الصعب لهم فى هذا المقام قدبر كل التدبر واعلم انه بنى قول الامام على نقل صاحب المقاصد على ان الايمان مكلف به ومعناه التصديق والمكلف به لا يلزم ان يكون من مقولة الفعل بل من مقولة أخرى والتكليف يكون باعتبار تحصيله الذى هو فعل اختيارى وعلى نقل السيد على ان المكلف به لا بد ان يكون فعلا اختياريا (قوله فالتصديق مركب من تصورات أربع الخ) اعترض بأن مذهب الامام ضرورة كل التصورات ونظرة بعض التصديقات

من حيث هو وهو العمد فى باب التصديقات (أو انشاء) ان لم يحتمل ذلك (واما ناقص) عطف على قوله اما تام والمركب الناقص أى الذى لا يصح السكون عليه اما (تقييدى) ان كان الثانى قييدا للاول

كل مركب من اسم واداء أو كلمة واداء (والا) أي وان لم يقصد بجزمه من اللفظ الدلالة على جزء المعنى المقصود (فقرء) كهجرة الاستفهام وزيد وعبد الله والحيوان الناطق عليين فالقرء أربعة أقسام فأن قلت ما الفرق بين القسمين الأخيرين قلت الفرق ان عبد الله العلم لا يدل بجزء لفظه على جزء المعنى المقصود اذ ليس شئ من الجزئين دال على شئ من الذات الشخصية وأما الحيوان الناطق علم فيبدل جزء لفظه على جزء المعنى المقصود لا يمكن تلك الدلالة ليست بمقصودة بيانه ان الحيوان الذي هو جزء اللفظ دال على مفهومه ومفهومه جزء الماهية الانسانية

ضرورة مخصوص بما هذا التصور الذي هو الحكم يدل ان دلالة غير جارية في هذا القسم لكن في شرح المطالع ما يدل على ان مذهب الامام ليس كذلك وان الحكم عنده احرار فانه قال ان التصديق عند الامام لما كان عبارة عن فهم الادراكات الاربع فانما يكون بديها

مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب وعمر اضربت ورا كجاء بكر وغيرهما مقدم فيه القيد على المقيد لان المراد بالاول والثاني في قولهم ان كان الثاني قيدا للاول والثاني رتبة وتلك القيود مقدمة لفظا متاخرة رتبة كذا في الخلط على الدواني قال أبو الفتح ومن ههنا تعلم ان ما اشهر من حصر المركب التقيد في الاضافي والتوصيفي منقوض بامثال هذه المركبات التقيدية اه (قوله كرامى الحجرة) قال الرازي في شرح الاصل فان راى مقصود الدلالة على رضى من موضوع ما والحجرة مقصودة الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين معنى راى الحجرة اه واعترضه العصام في شرح الوضعية بأن الاولى ان يقول الى ذات ما نسب اليه ارى لان الصفات تعتبر فيها النسبة من جانب الذات وفي الافعال من جانب الحدث واجاب عبد الحكيم بأن معنى كلام الرازي ان الغرض منه تلك الدلالة وأما قوله الى موضوع ما اي ذات ما قائم به الرى فالقيام ايضا ممدول له واحترز عن نحو لابن وتامر فانه دال على ذات ما ينسب اليه اللبن والقرء على ما انصف به وقوله ومجموع المعنيين معنى راى الحجرة أى معناه من حيث انه مركب فلا يرد ان لهما آخر أعنى الهيئة التركيبية اه وقد أشار الشارح بتعداد المثال الى صدق المركب الاضافي والتوصيفي (قوله وهو العمد في باب التصورات) يقال فيه كما قيل في سابقه (قوله من اسم واداء) الاداء الحرف والكلمة الفعل على ما اصطلموا عليه فالاول نحو في الدار والثاني نحو قد قام من قولك قد قام زيد بأن يلاحظ الفعل بلا فاعل والاك كان مركبا تاما (قوله أى وان لم يقصد) أشار به الى أن النفي منصب على القيد كما هو استعمال البلغاء والمقيد هو اللفظ الموضوع لانه المقسم قال أبو الفتح ومحصل القيود أربعة فباستبارني كل قبل من القيود المعتبرة في تعريف المركب يحصل من المفرد قسم والمشهور ان الاقسام الحاصلة من ثنى تلك القيود أربعة وساق الامثلة التي في الشارح ثم قال والحق ان الاقسام سبعة وعدا لا يقال ان الراعي من راى الحجرة لا يدل على معنى فيمتنع تعريف المفرد منعا لانا نقول ان جزءا نكرة وقع في حيز النفي فيم فالمعنى لم يقصد بشئ من اجزائه أصلا وراى الحجرة ليس بهذه المثابة لانه قصد بكل من جزأيه معنى أو المراد الجزء الاولى والراعي نأوى (قوله كزيد) في عبد الحكيم وما قيل ان هذا القسم مجرد احتمال عقلي لان الحروف موضوعه للاعداد فليس بشئ لان ذلك انما هو بعد وضع أبا جاد مختصة بهذه الحروف الثمانية والعشرين التي في لغة العرب لاني جميع اللغات (قوله عليين) اذ لم يكونا عليين كانا من المركب ولا بد في الرابع ان يكون علما للحيوان وان لم يكن انسانا وان قيد به في الفقرة وأقره الشارح وتقرير الشارح هنا قاصر عليه لانه اذا كان علما لمجر مثلا كان كعبه الله داخل في الثالث قاله المحشى (قوله فالمفرد أربعة أقسام) ما لاجزأه أصلا وما لجزأه لادلالة له وما لجزأه على غير جزء المعنى المقصود وما لجزأه على جزء المعنى المقصود لكن دلالة غير مقصودة قال المحشى وبقي قسمان آخران الاول ما لجزأه لعلناه واقطعه ذو أجزاء كالله والوحدة والنقطة والثاني ما لجزأه قصد دلالة له ولم يقترب في السمع كالكلمة اه وأشار دفع ذلك الفاضل عبد الحكيم بأنه أطلق المعنى ولم يفصل بجزأه كزيد أولا كما هي معروفة التهجى لعدم دلالة القيود المذكورة في التعريف عليه لا صريحا ولا لازما لان المذكورة قيدا للدلالة وهو يقتضى المعنى وأما مفهوم

اذا كان ذلك المجموع بديها ومن ههنا ترى في كتب الحكمة يستعمل يداه التصديقات على ذلك

والماهية الانسانية جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الانساني فالحيوان دال ٥٧ على جزء المعنى المقصود لان جزء

ذلك المعنى بأن يكون له جزء أولاد دلالة عامية لان الاطلاق لا يقتضي العموم اهـ وبهذا تعلم عدم ورود الاول وأما قيل انه بقي عكس الاول في كلامه أي عكس المثال الاول اهـ ففيه انه سواء جعل الضمير للشارح أو للمعنى فهو هذا العكس محض تقدير وفرض لا وجود له ومثله غير قاذح لان الكلام في الاقسام الموجودة وفي الحواشي العامة ان ما صدق عليه النقطة امس له جزء لامة فهو النقطة وأما الثاني فلانه لم يذكر في تعريف المركب قبل الترتيب في السمع والشارح انما تعرض لمقررات القيود المذكورة لا يقال المراد انه بقي قسمان من اقسام المقرد في الواقع وان لم يكن نادا خابز تحت ثني القيود المذكورة لانا نقول هي ثلاثة لا اثنان كما عدها أبو الفتح (قوله) والماهية الانسانية جزء المعنى المقصود أي والجزء الاخر الشخص وما في المعنى من التنظيم بأن الشخص خارج عن الموضوع له المسألي في بحث النوع انه تمام الحقيقة مدفوع بأن الذي يأتي في النوع هو أن الشخص خارج عن حقيقة افراد المشركا فيه وبين سائر الافراد المشتركة معه في الحقيقة النوعية والشخص هنا جعل جزءا من الهوية الصماء بذلك وهي الماهية مع الشخص أعني الفرد الخارجي والحاصل ان كون الشخص ليس جزءا من ماهية المفهوم الكلي الذي هو النوع لا ينافي كونه جزءا من ماهية الشخص وقد ذكر عبد الحكيم عند الكلام على مبحث النوع ان الشخص عارض للنوع نسبة اليه نسبة الفصل الى الجنس جزء الشخص (قوله) الشخص الانساني أي المنسوب للانسان لانه ذاتي له (قوله) تأمل وجه الامر بالتأمل انه لا فرق بين القسمين وان كلاما من الجزئين فيهما انما كان الدلالة وصارا كالزاي من زيد (قوله) وهو ان استقل قدم هذا القسم اكون مفهومه وجوديا والقسم الثاني سلب لذلك المفهوم الوجودي وسلب الشيء متأخر عن تعقل وجوده فهو كتقديم المركب على المفرد ومحصل هذا التقسيم تقسيم اللفظ الى كلمة واسم وأداة ووجه التسمية أما بالاداء فلانها آتية في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض وأما بالكلمة فلانها من الكلام وهو الجرح كأنه الماديات على الزمان وهو محدود ومتصرم تكلم الخاطر بتفسير معناها وأما بالاسم ولانه أعلى رتبة من سائر الالفاظ لكونه مشتملا على معنى السمو (قوله) بالاجابة وحده قيد به لان الاداء يخبر بها مع غيرها كزيد ولا يجرح فان اجرح من الخبر به قال الرازي ولعلنا نقول الافعال الناقصة لاتصلح لان يخبر بها قبل ان تكون أدوات فنقول لا بعد في ذلك حتى انهم قسموا الادوات الى غير زمانية وزمانية وهي الافعال الناقصة غاية ما في الباب أن اصطلاحهم لا يوافق اصطلاح النحاة وذلك غير لازم اهـ وسأني لهذا الكلام تمة ثم ان الاستقلال وصف حقيقي للمعنى ومعناه ان يكون له وظيفة مستقلة بالذات لا بتبعيته أمر آخر بأن يكون مرآة ملاحظة غيره كالادوات وتبعيته استقلال المعنى يصح الاخبار بالالفاظ وعنه فمعنى قول الشارح ان استقلال الاخبار به وحده ان استقلال معناه بسبب صلاحيته لفظه للاخبار به وحده وهذه السببية في العلم يعني علمنا ان معناه مستقل لكوننا وجدناه مخبرا به لا بسببه في الاستقلال لان الامر بالعكس كما سمعت فكلام الشارح مبني على المسامحة فظهر اتجاها قول المعنى الاستقلال حقيقة هو استقلال المعنى بالمفهومية والاخبار به لازم لذلك فالظاهر ان يقال في شرح الكلام ان استقلال في الدلالة لكون معناه مستقلا في الملاحظة غير

من هذا القول هو مجموع ما في المتن من معنى الحيوان والشارح في معنى الحيوان والشارح في معنى الحيوان والشارح في معنى الحيوان

الجزء جزء فيكون الحيوان دال على جزء المعنى المقصود لكن تلك الدلالة ليست بمقصودة فتأمل (وهو) أي المقرد (ان استقل) بالاجابة وحده بداهة التصورات (قوله) ولم يتوقف على تصور ذلك الادراك أنه شيء يسوغ تعلق الادراك به وهو الحق (قوله) وان كان فعلا الخ عطف على فان كان ادراكا وجزءا فحينئذ وجهه والفعل الخ معترضة (قوله) والفعل يفاير هو في قوة قوله لاثنى من الفعل باقية حال وأل في قوله الادراك انفعال الاستفراق والمركب من هذه الموجبة الكلية وتلك السالبة الكلية قياس على هيئة الشكل الثاني صورته كل ادراك انفعال ولاثنى من الفعل بافعال ينتج لاثنى من الادراك بفعل الآن تسليم الصغرى يتبع تفسير الادراك بالاتقاس وأما اذا قسره بالصورة الحاصلة فتبدل الصغرى وتكون صورة القياس كل ادراك كيف ولاثنى من الفعل ينتج لاثنى من الادراك بفعل وعلى كل فتعكس النتيجة بالمعنى

اللاثنى من الفعل بادراكه وذلك في قوة قول الشارح والافعال مغاير للادراك لكن

(فمع الدلالة بهيئته) وصيغته ٤٨ (على أحد لازمتي) الثلاثة (كلمة) وعند التعادف وقوله في الدلالة الفاس في جواب

الشرط ومع الدلالة حال من الضمير في استقل وقوله كلمة

هذا لم يفتح بعد ان الحكم ليس بادرالك المقصود من قوله وان كان فعلا والفعل مغاير لادراك فان شئت اتابعه ضممت نفس تلك النتيجة كبرى للموجبة الكلية التي تضمنها قوله وان كان فعلا على هيئة الشكل الثاني هكذا كل حكم فعل ولا شيء من الادراك بفعل ينتج لاشي من الحكم بادرالك وان شئت ضممت للموجبة الكلية عكس تلك النتيجة على هيئة الشكل الاول هكذا كل حكم فعل ولا شيء من الفعل بادرالك ينتج لاشي من الحكم بادرالك وان شئت ضممت لنفس قوله والفعل مغاير لادراك على هيئة الشكل الاول ايضا هكذا كل حكم فعل والفعل مغاير لادراك ينتج كل حكم مغاير لادراك (قوله والحكم) الاولى والفعل او الحكم الذي هو الفعل اما كون الحكم جزأ فانه اصل المسئلة (قوله واذا لم يكن الحكم ادراكا الخ) يتبادر منه انه اراد من الادراك الانفعال وحينئذ يمنع لزوم لم يكن قصورا بسند جواز كونه كيفا

ملحوظ بتبعية الغير حتى لا يمكن ملاحظته بدونه اه - وقطع ما قيل ان بابا الاخبار لتصوير الاستقلال وان الشارح جعل الاستقلال على ما هو راجع للفظ اه فانه مسايعة للشارح في تساهله يؤيد ما ذكرنا قول ميرزا هذان مناط الحكم على الملاحظة والتوجه بالذات فلما كانت الاسماء والكلمات ملحوظة بالذات والاداة ملحوظة بالعرض صبح الحكم فيه ما ولم يصح فيها اه (قوله في الدلالة) ان اريد به المطابقة والمدلول المطابق خرجت الكلمات لتكون معناها المطابق غير مستقل لكون النسبة الى الفاعل مأخوذة خبرا في المدلول المطابق وهي غير مستقلة والركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل وان اريد ما هو اعم خرج عن تعريف الادوات الكلمات الوجودية وهي الانعزال الناقصة لاستقلالها بمجموع الدلالة التضمنية لان مدلولها التضمني الزمان مع انها ادوات عند المناطقة بل تخرج الادوات كلها لاستقلالها في الدلالة الاتزامية لاستقلال مدلولها الاتزامي وهو المتعلق الاجمالي في الملاحظة كملق امتداه في معنى من وقس والجواب ان اختار الشق الثاني ونمنع استقلال الاداة في الدلالة التضمنية والاتزامية بناء على ان المراد باستقلال الدلالة والمدلول في الملاحظة صلاحية المدلول باعتبار هذه الدلالة لكونه مخبرا به أي مسندا وليس الزمان في الكلمات الوجودية والمتعلق الاجمالي اللذان يدل عليهما الادوات صالحين لذلك عند دلالتهم ما علمنا ما لان الكلمات الوجودية انما تدل على الزمان من حيث انه ظرف للنسبة والظرف من حيث هو ظرف لا يصلح ان يكون مسندا وكذا المتعلق الاجمالي انما تدل عليه الادوات من حيث هو مدرك اجمالا وتعا والمدرك كذلك غير صالح (قوله بهيئته وصيغته) أي بشرط ان يكون في مادة موضوعه متصرف فيها فلا يرد نحو جسق ونحو فانما على هيئة ضرب مع عدم دلالتها على الزمان والتنبيه على ذلك قال بهيئته ولم يقل هيئة ثم ان عطف الصيغة على الهيئة للتفسير انهم رنه في المعنى المراد والمراد بها الهيئة الحاصلة للتعريف الاصول باعتبار تقديمها وتأخيرها وحر كاتها وسكانها لا على الآخر لانه لا اعتداد بما يعرض للاختراع حتى انه يجعل تعلم وتعلم امر او ماضيا على هيئة واحدة ثم المراد بالدلالة بمجموع الوضع لتخرج الافعال المنسطة عن الزمان قال المصنف ودلالة الكلمة على الزمان بالصيغة انما يصح في لغة العرب دون لغة الفهم فان قولك آمدو آيد متجددان في الصيغة مختلفان بالزمان مع ان نظرا للفظ في اللفاظ على وجه كلي غير مخصوص بلفظة دون لغة أخرى وأجاب السيد بأن اللفظ باللفظة العربية التي دون بها هذا الفن غالب في زماننا كثيرا لا بعد في اختصاص بعض الاحوال بهذه اللغة اه (قوله وعند التعادف فعل) يعني ان ما يسمى عند المتطهين كلمة وهو الدال بهيئته على أحد الازمنة الثلاثة هو ما يسمى عند النحويين فعلا وظاهر ان الكلمة بذلك التعريف لا تتناول اسم الفعل فالفعل المراد به لا يتناول ايضا والاسم ما جعل اسم الفعل داخل في الكلمة الاعلى تعريفه بما يصلح للاخبار به وحده لا عنه أي او اسم فعل اي او اسم فعل واستدل بكلام السيد قسأ جادلنا مع عدم مناسبتة له فيه جعل الدلالة في كلام المصنف على ما يشعل أن يكون الهيئة للمدلول وربما يلزمه ان يكون لفظ الفعل كلمة لذلك ولم يقل به أحد تأمل فانه بعض الحواشي وهو متجه (قوله حال من الضمير في استقل) لامن المبتدأ المتقدم قبل كلمة لا وما قيل

الدلالة على أحد الأزمنة
 يخرج الاسم الذي لا يدل
 على الزمان أصلاً وبقيده
 الهيئة والصيغة يخرج
 الاسم الذي يدل على الزمان
 لكن لا يبينته وصيغته
 بل بحسب جوهره
 ومادته كالزمان والامس
 والصبح والغروب فان
 دلالتها على الزمان بموادها
 وجواهرها بخلاف
 الكلمة فان دلالتها على
 الزمان بحسب الهيئة ولذا
 اختلف الزمان عند
 اختلاف الهيئة كضرب
 يضرب مع اتحاد مادتهما
 واتحاد الزمان عند اتحاد
 الهيئة كذهب وضرب
 مع اختلاف مادتهما
 (وبدونها) عطف على قوله
 فمع الدلالة أى المفردان
 مستقل فان كان مع الدلالة
 أو يقال ان اللزوم مبنى على
 ان الادراك انفعال ليس
 الاثمه قوله واذا لم يكن
 الحكم الخ هو مربوط
 بقوله في هذا الخ ووجه
 الربط أنه يقال انه ثبت
 مما تقدم حسماً فحقق
 تلك الاقيسة أن الحكم
 ليس ادراكاً كانه هو أعم من
 كونه فعلاً فلهذا تصور سائح
 فيكون التصديق على
 تقدير يكون الحكم ليس
 ردها لما ثبت أن الحكم ليس

لا يصح حاليته من فاعل استنقل لأن ما قبل فاء الجزاء لا يعمل فيما بعده منه مدفع لان الفاء اذا
 زحلت عن محلها لا تمنع ومحلها هنا كلمة على حد ما قبل في وأما السائل فلا تنهر (قوله خبر
 مبتدأ محذوف) الداعي لتقديره صيرورة الجزاء جملة (قوله) واقتديره هو حال قيل انه جملة
 حالا من المحذوف وهو خلاف ما قدمه وأجيب بأن ذكر المقدور للاجتماع مع الخ. بر لانه
 تقدير الحال وصاحب التأمل (قوله بل بحسب جوهره ومادته) لم يرد بذلك ان الجوهر وحده دال
 على تلك الازمنة حتى يرد انه يلزم من ذلك ان تكون تقاليب الزمان بأمر هادئة على ما دل
 عليه لفظ الزمان وهو باطل قطه ابل أراد ان الجوهر له مدخل في الدلالة على الزمان بخلاف
 الكلمة فان الهيئة هناك مستقلة بالدلالة على الزمان اه قاله السيد (قوله كل زمان)
 الاولى كالماضي والحال والاستقبال فان هذه خارجة بغير الدلالة على أحد الازمنة بالهيئة
 ومثله أمس وأما الزمان والصبح والغروب امين للشرب ص باحوار غشيا فخر جرة بقيد
 الدلالة على أحد الازمنة ولا يرد اسم الفاعل فان دلالاته على الزمان ليست وضعية ومثله كل
 ما دل على الزمان لزوما والحق في المضارع انه موضوع للحال ودلالاته على الاستقبال نشأت من
 الاستعمال فلا يخرج الثاني ولا يدخل الاول فان قلنا في المضارع انه مشتق بين الحال
 والاستقبال وهو ما في السيد فلا اشكال أيضا فانه باعتبار وضعه لكل واحدهم ما يصدق عليه
 انه دال على أحد الازمنة تأمل فان قلت ما تصنع في اسم الزمان كل شرب فانه يدل بهيئته على
 الزمان قلت المراد بالدلالة على الزمان ان يدل دلالة مختصة بالزمان وصيغة مشرب تدل على
 المكان أيضا فدلالتها تختص به واقدام قول بعض الناظرين هنا بما لا طائل فحسبه (قوله
 بحسب الهيئة) لا يذهب عليهم ان القول باستقلال هيئة الكلمة في الدلالة على الزمان مبنى
 على ما استشهد به بعضهم في بيانه من الدوران رأيت تعلم بعد التأمل فيه انه ليس شاهدا عدلا
 بل العدول عنه عدل بأن يقال الدال على أحد الازمنة الثلاثة في الكلمة هو مجموع المادة
 والهيئة والمراد بوجه هيئة في تعريفها بدخل هيئة قاله أبو الفتح وأراد بالدوران قولهم
 بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة الخ وقال ميرزا هذ المادة معتبرة في الدلالة على
 الزمان بانها شاطرا للدال وفي الكلمة بانها شرط الدلالة اه وفيه مخالفة لما سبق عن السيد من
 استقلال الهيئة بالدلالة تأمل (قوله) ولذا اختلف الزمان عند اختلاف الهيئة اي في
 الكلمات فلا يرد انه ليس اختلاف الزمان بين المصدور والماضي مع وجود اختلاف الهيئة
 وكذا لا يرد ان لم يضرب وضرب مختلفان في الهيئة مع عدم اختلاف الزمان لان لم يضرب ليس
 بكلمة بل هو مركب من الاداة والكلمة وكذا الحال في قوله واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة
 فلا يرد ان لم يضرب ولا يضرب متحدان في الهيئة مع عدم اتحاد الزمان لان كليهما من المركبات
 قاله عبد الحكيم وأورد السيد أن صيغ الماضي في التكلم والخطاب والغيبة مختلفة قطعا
 ولا اختلاف للزمان بل نقول صيغ المعلوم من الماضي مخالفة لصيغ المجهول وصيغته من
 الثلاثي المجرد والمزيد الرباعي المجرد والمزيد مختلفة بلا اشتباه وليس هناك اختلاف زمان
 فليس اختلاف الصيغة مستلزما لاختلاف الزمان حتى تتم شهادته على ان الدال على الزمان هو
 الصيغة (قوله) واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة) ردها أيضا بان صيغة المضارع تدل على

[illegible]

بهيئته على أحد الأزمنة فهو كلمة ٦٠ كما مروان كان بدون تلك الدلالة فهو (اسم والا) أي وان لم يستقل بالأخبار به

وحده (فأداة) وعندنا

حرف (و) المفرد ينقسم
(أيضا) إلى أقسام العلم
والمواطئ والمنهك
والمشترك والحقيقة

بادراكه يلزم أن لا يكون
تصورا ساذجا لان التصور
الساذج قسم أخص من
الادراك وقد ثبت انتفاء
الادراك المقسم الاعم من
التصور ونفي الاعم المقسم
يستدعي نفي الاخص
القسم ضرورة استهالة
وجود الكل بدون جزئه
قيل هذا الكلام من
الشارح لا يناسب ذكره
على القول بان الحكم
فعل مع القول بان التصديق
مركب منه ومن
التصورات الثلاث اذ
القائل بذلك ليس الادراك
عنده مقسم للتصديق
والا لزم انتفاء كون ذلك
المركب تصديقا لانتفاء
كون جزئه ادراكا
والتصديق قسم من
الادراك وانتفاء المقسم
يوجب انتفاء الاقسام
وفيه نظر اما أولا
فان طريق اثبات ان
القائل بذلك ليس الادراك
عنده مقسم للتصديق انما
هو النقل عنه لالزام كون
انتفاء ذلك المركب

تصديقا كما هو ظاهر لان مجرد ورود اعتراض على قول لا يقدح في نسبته الى قائله وامانا فان كلام

الحال والاستقبال على الاصح وليس هنالك اختلاف صيغة اه سيدوهم دانه لم صدق قول
أبي الفتح ان الدوران ليس شاهدا عدلا ثم ان الفاضل عبد الحكيم أجاب عن هذا كاه بالفرق
بين الصيغة الشخصية والصفة والنوعية ونقله بعض الحواشي هنا مع سوء التصرف ومهما
انه انقرد بتحقيق هذا المقام بعد تطويل الكلام واذا اطلعت على الكلامين ظهر لك
الحال ونحن رأينا الاعراض عن ذلك دفعا لللال (قوله وان كان بدون تلك الدلالة) أي
الدلالة بالهيئة على أحد الأزمنة سواء لم يدل على زمان أو يدل لكن لا بالهيئة بل بمجموع اللفظ
كصبوح وغبوق أو دل على زمان بهيئته لكن لا على أحد الأزمنة كقتل زمان القتل (قوله
وان لم يستقل الخ) فيه ما تقدم قال السيد بن كل هذا بمنزلة الضمائر المتصلة كالالف في ضربا
والواو في ضربوا والكاف في ضربك والياء في غلامي فان شيئا من هذه الضمائر لا يصلح لان
يخبر به وحده ويحتاج بان المراد من عدم صلاحية الاداة لان يخبر بها وحدها أنها لا تصلح
لذلك لانفسها ولا بما يرا دنفها وتلك الضمائر تصلح لان يخبر بها يرا دنفها فان الف في ضربا بمعنى
هنا والواو في ضربوا بمعنى هم والكاف في ضربك بمعنى أنت والياء في غلامي بمعنى أنا وهذه
المرادفات تصلح لان يخبر بها وحدها فان قلت الاسماء الموصولة لا تصلح لان يخبر بها وحدها
فوجب أن تكون أداة والجواب انها صالحة لذلك لانها لا تحتاج الى صلة تبيينها
فالحكموم به أو الحكموم عليه هو الموصول والصلة خارجة عنه مبينة له (قوله فأداة) قال الجلال
تدخل في الكلمات الوجودية ككان الناقصة وأخواتها ونسبتها الى الانفعال كنسبة
الادوات الى الاسماء فان كان مثلا لا يدل على الوجود في نفسه بل على كون شيء شيئا لم يذكر
فهذه الكلمات انما تدل على نسبة شيء الى موضوع غير معين في زمان معين تكون تلك النسبة
لعمق منتظر اه ومعنى كون نسبتها الى الافعال الخ أن الادوات تشارك الاسماء في عدم
الدلالة بالهيئة على الزمان وتفاوتها في الاستقلال وعدمه كذلك الكلمات الوجودية تشارك
الانفعال التامة في الدلالة على الزمان وتفاوتها في الاستقلال وعدمه وانما سميت وجودية لان
الكون يرا دنف الوجود وهو قسمان أحدهما وجود شيء في نفسه كوجود زيد ووجود
البياض في نفسه والاخر وجود الشيء غيره كوجود البياض للبحر ويسمى وجودا لغيره
ووجودا لبطيان وسيد الاول هو مدلول كان التامة والثاني مدلول كان الناقصة (قوله
والمفرد ينقسم) أخذ قوله والمفرد من قول المصنف ايضا لان فيه التبيين على ان هذا تقسيم
ثانوي فليس تقسيما للاسم ولا المستقل اذ لم يسبق لهما تقسيم ثم ان المقسم مطلق المفرد كما
قاله الجلال لا المفرد المطلق وعلاه ميرزا هـ بأن كلامنا من الكلمة والاداة لا يكون علما ولا
متواطئا ولا مشككا فانهم لا يتصفان بالكيفية والجزئية واذا جعل المفرد المطابق مقسما
يلزم أن يكون كل من الكلمة والاداة على تقدير كونه متصدا للمعنى علما ومتواطئا ومشككا
لان العموم والاطلاق معبران في الشيء المطلق وغير معتبرين في مطلق الشيء اه وانما جعل
المقسم المفرد للاسم كما جعله الكاتب ولا المستقل كما جعله صاحب المعيار لان الاشتراك
والنقل والحقيقة ولها تجري في الفعل والحرف أيضا فان الفعل قد يكون مشتركا كخلق
بمعنى أو جد وانفرد به معنى أقبل وأبر وقد يكون منقولا كصلى وقد يكون حقيقة

كقتل

كقتل

الشراح هذا لم يقتض الا
أن التصور الساذج قسم
من الادراك على ما بينا
وأما ان التصديق بالمعنى
المذكور قسم من الادراك
فما كنت عنه فليتامر
(قوله الساذج) يقال شئ
ساذج بفتح الذا المجهمة
أى عطل غفل غير محلى
فارسي معرب (قوله فادراك
كل الخ) أى به مفرعا على
كلام المصنف ليس بعبارة
أن انصباب النفي في عبارة
المصنف على اذعان النسبة
يصدق بنفى الاذعان
والنسبة وبنفى الاذعان فقط
ومعنى كلامه ان الادراك
المتعلق بالواحد الذى يقال
فى التعبير عليه محكوم
عليه فقط أى دون ان
ينضم اليه فى الادراك
شئ آخر أصلا فهو
والادراك المتعلق بالواحد
الذى يقال فى التعبير عليه
محكوم به فقط أى دون ان
ينضم اليه شئ آخر أصلا
تصور وكذا فى الكون
تصور الادراك الذى لم
يتعلق بكل من الامرين وحده
بل بهما معا لكن بدون
نسبة تنضم اليهما فى
الادراك أو مع نسبة تنضم
اليهما فى الادراك غير
خبرية أو خبرية مشكوك
فان كل ذلك الادراك من التصورات الساذجة المندرجة تحت قول المصنف والاقتصر واهم اذعان النسبة فيه اما به

كقول اذا استعمل فى معناه وقد يكون مجازا كقول بمعنى ضرب ضربا شديدا وكذا الحرف
أيضا كمن بين الابتداء والتبعض وقد يكون حقيقة كنى اذا استعمل بمعنى الطرفية وقد
يكون مجازا كنى اذا استعمل بمعنى على والسرى جريان هذه الانقسامات فى الالفاظ كلها ان
الاشتراك والنقل والحقيقة والجواز كلها صفات للالفاظ بالقياس الى معانيها وجميع الالفاظ
مساوية الاقدام فى صحة الحكم عليها وأما الكلية والجزئية فهما فى الحقيقة من صفات
معانى الالفاظ ومعنى الاداء والكمالات لا يصلحان لان يوصفا بشئ منهما وأما النقل فى الحروف
فغير واقع لان الحروف وضعت للربط ولم تنقل عن أصلها فلا وجود للنقل فيها لانه يلزم علمه
مخالفه فرض الواضع هذا وقد قال الشيخ فى الشفاء انا معنى بالاسم ههنا كل لفظ دال سواء
كان يخص باسم الاسم أو باسم الكلمة أو الثالث الذى لا يدل بالامثلة اه وعلى هذا
الاصطلاح يرجع الخلاف فى التعبير لشئ واحد الان مسلك الشراح أظهر لا مكان عدم
الاطلاع على اصطلاح الشيخ فى الشفاء سقط قول الخلقالى فى حاشية الدوائى ان جعل المقسم
اللفظ المفرد اشارة للرعد على صاحب التسمية حيث جعل هذا التقسيم مختصا بالاسم وما فى
الحاشية من انه يلزم على جعل المقسم المفرد صدق تعريف العلم على الحرف بالنظر الى ظاهر
قوله فمع تشخصه وضعا علم لان معنى الحرف جرتى مشخص فندفع بما صرح به عبد الحكيم من
ان هذا التقسيم مبنى على رأى القائلين بأن المضمرات وأسماء الاشارة والحروف موضوعات
للمعانى الكلية لانه شرط استعمالها فى الجزئيات فهى داخله فى الكلى وأما على رأى من
قال انها موضوعات بالوضع العام للمعنى الجزئية فخرجة عن أقسام القسمة الاولى لعدم كون
معناها واحدا وعن أقسام القسمة الثانية وهو ظاهر ومن قال انها موضوعات لمعان مشخصة
فقد قسمها لانها موضوعات لمعان جزئية داخله تحت المفهوم الكلى الذى هو آلة لوضعها سواء
كانت مشخصة أولا اه على ان البحث الذى فى الحاشية اصله للدوائى واقتصر المحشى على
ايراد الحرف فقط مع جريان ذلك فى بقية ما هو موضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص
فان البحث انما يتجه على القول به (قوله ان اتحد معناه) بمعنى انه لا يكون له معنيان ويبحث فى
الحاشية بما حاصله انه ان كان المراد المعنى الموضوع له فلا حاجة الى قيد وضعه فى تعريف العلم
ولا يصح جعل اللفظ بالقياس الى المعنى الحقيقى والجازى من القسم الثانى وان كان اعم فمع
استدراك قيد وضعه ما يخفى وجود لفظ اتحد معناه لانه يخص لفظا لم يوضع الالمنى بسبب
لا لزم له وفى وجوده خفاء ويلزم ان يتصف اللفظ بالتواطى والتشكيك بالنظر الى المعنى الغير
الموضوع له وانه لا تباين بين هذه الاقسام اذ يوصف اللفظ الواحد بالمعنى نظرا الى معنى
والتواطى نظرا الى آخر وبالتشكيك نظرا الى آخر والحقيقة والجواز كذلك انتهى والجواب
ان اختيار النسبة الاولى وان المراد المعنى الحقيقى كما به عليه عبد الحكيم وعلمه بأنه لو كان مجازا
لكان معناه كثير الامتناع تحقق المعنى الجازى بدون المعنى الحقيقى وان معنى قوله فمع تشخصه
وضعا اعتبارا للشخص فيها وضع له فيكون جزئيا حقيقيا كما صرح به ميرزا هدى وان فى ضمير
كثير معناه استفهاما بأن يراد به مطلق المعنى فثبت بذلك ضرورة الاحتياج لقوله وضعه الافادته
جزئية المعنى فان المعنى الحقيقى الموضوع له قد يكون كليا وتناول التقسيم الجواز بالنظر لارادة

فان كل ذلك الادراك من التصورات الساذجة المندرجة تحت قول المصنف والاقتصر واهم اذعان النسبة فيه اما به

تسمى بضم السين المهملة والياء الموحدة والهمزة الموحدة والواو الموحدة والالف الموحدة

لا عارضا (علم) كزيد وعمر و أمثاله ٦٢ (وبدونه) عطف على قوله مع تشخيصه أى المفردان اتحد معناه فان كان مع

عوم المعنى في قوله وان كثر معناه واستغنيت بذلك عما ذكره من الجواب باختبار الشئ الثانى
فانه مع كونه مخالفا لما حقه ووه من ان المراد المعنى المطابق ويشعر به أيضا قول الشارح ان
اتحد معناه حيث عبر بالاتحاد مع اضافة المعنى للفظ فان المراد معنى له من اختصاص به كما
تفيد الاضافة ولا يكون ذلك الالمعنى الحقيقى لم يشف عليه ولا حاجة لك بعد هذا الى ما طول
به بعض الحواشى من التأويلات والترييدات (قوله لا عارضا) أى بواسطة الاستعمال كفى
المضمرات وأسماء الاشارة وتطائرها ما بناء على مختار المصنف فم من انها كليات وضعها
جزئيات استعمالا وتدس بق ان التسميم هنا جار على ذلك الاصطلاح فيكون التقييد بذلك
لاخراجها عن العلم فان الشخص في مدلولاتها ليس من الوضع بل من الاستعمال وهما بحث
اورده ميرزا على المذهب الذى حققه المتأخرون فيها وهو انه مخالف لما ذهب اليه الشيخ
وكثير من المحققين من ان الالفاظ موضوعات لصور الذهنية دون الاعيان الخارجية لان
الصورة الحاصلة في الذهن هى المعنى الكلى الصادق على الجزئيات الغير لمتناهية قال وكان
مرادهم بالصور الذهنية ههنا نفس الشئ من حيث هو سواء كان حاصلا في الذهن بنفسه او
بوجه ما فان قلت هذا التحقيق يدل على أن لا يكون الالفاظ موضوعات لما هو معلوم حقيقة
فان الجزئيات معلومة بوجه كلى فيكون ذلك الوجه فى الحقيقة معلوما دون الجزئيات ضرورة
ان ما يحصل فى الذهن من علم الشئ بالوجه هو الوجه دون الشئ قلت الموضوع له يجب أن
يكون مقصودا بالذات سواء كان معلوما بالذات أو بالعرض كما ان المحكوم عليه كذلك
فتأمل (قوله فعلم) أى شخصى وأما العلم الجنسى فليس علمنا فى المنطق لان نظريتهم الى المعنى
بالقصد الاول ومعناه كلى وانما أدخله أهل العربية فى العلم نظرا الى الاحكام التنظيمية وهذا
من باب تخالف الاصطلاحين بسبب اختلاف النظرين كما فى الكمالات الوجودية
هذا اذا جوز اطلاق العلم الجنسى - حقيقة على الافراد كما هو التحقيق كاطلاق الانسان
على افراده فان الاطلاق يكون باعتبار وضعه للمعنى الكلى الصادق عليه فيكون معناه كليا
أما اذا لم يجوز ذلك وقبل انها موضوعات للحقيقة بشرط الوحدة الذهنية فهو بهذا الاعتبار
مشغول ضرورة كونه جزئيا حقيقيا متشخصا بالشخص الذى وجدته لا اشكال فى تعريف
العلم لصدقه على جميع الاعلام الجنسية ودخولها فيه (قوله كزيد وعمر) قضية الاقتصار
على اقتبل بهما ان المراد العلم الشخصى وقد علت حال العلم الجنسى ويحمل دخوله تحت قوله
وأما لهما (قوله ان تساوت افراده) أى فى صدق هذا المعنى عليه بانه فى انه لا يكون بينهما
تفاوت بأولية أو أولوية وان كان بينهما تفاوت بوجه آخر كالانسان فان افراده المندرجة
تحتها ليست متفاوتة بأحد الوجهين الاتيين فى كونها انسا وانا وان كانت متفاوتة فى العوارض
ككون بعضها علما وبعضها جاهلا الخ (قوله فى افراده الذهنية) أى الفرضية وان كان
يتمتع بذلك بسبب خارج عن مفهوم اللفظ كالشمس كذا فى الشفاء فالراد بالخارجية ما يقابلها
سواء كانت فى الاعيان أو فى الازهان فانضح أن للانسان أفرادا خارجية لا ذهنية وللشمس
أفراد ذهنية أفاده عبد الحكيم (قوله وصدقه عليها) أى بالسوية كفى عبارة غيره اذ
لا يصح أن يقال ان زيدا أشدا وأقدم وأولى بالانسانية من عمرو على ما نقل من مميزات ان

تخص ذلك المعنى فهو علم
وان كان بدون الشخص
فهو اما (متواطى) ان
استوت افراده) الذهنية
والخارجية فى حصوله
وصدقه عليها كالانسان
والشمس فان صدقه ما
على أفرادهما الذهنية
والخارجية بالسوية وليس
بعض الافراد أولى من بعض
وسعى متوا دائما لتوافق
الافراد فى معناه من
التواطؤ وهو التوافق (و) ام
(مشكك ان تفاوت)
الافراد فى حصوله وصدقه
عليها بأن كان حصوله فى
بعض الافراد أولى من بعض

النسبة أصلا أو بعدم
اذعانها فطهكذا يجب ان
يقرر كلام الشارح وما قبل
عليه ان عبارة الشارح
تقتضى وجود المحكوم عليه
أوبه من غير نسبة أو مع
نسبة تقييدية غير صحيح لما
انهم لم تقتض وجود ادراك
الواحد الذى وقع عليه
حكم فى نفس الامر
أو ادراك الواحد الذى
حكم به فى نفس الامر من
غير نسبة تعصبه فى الادراك
أصلا أو مع نسبة تقييدية
تعصبه فى ذلك ولا يلزم من
ادراك كل واحد ا هو فى
نفس الامر حكم عليه أوبه

نسبة تقييدية الذي هو
الممنوع (قوله التصور
مقدم على التصديق طبعا)
هذه صغرى قداس حذفت
كبراء تركيبه ان يقال
التصور مقدم على التصديق
طبعا وكل ما هو مقدم على
التصديق طبعا يقدم عليه
وضعا ينتج من الاول
التصور مقدم على التصديق
وضعا اما الصغرى فلان
التقدم الطبيعي كون
لما خرج بحيث يحتاج للمقدم
وليس المتقدم عليه وظاهرة
ان التصور اما شرط في
التصديق او جز منه وليس
الشرط او الجز عليه في وجود
المشروط او الكل فيلزم من
وجودهما وجودهما
وبطلانه ظاهرا واما
الكبرى فلان مخالفة
الوضع للطبع في قوة الخطا
عند المحصلين وبين ان تلك
النتيجة تقبض لما اقتضاه
صنيع المصنوع من كون
التصديق يوضع قبل
التصور (قوله فلم اخره
وضعا) ان حل الاستفهام
على حقيقته كان السؤال
استرشادا محضا وان حمل
على الانكار كان منقضا
والسند ما قدمه (قوله ان
عنيت الخ) خلاصته ان
القياس الذي اقامه السائل
اما ان يكون صحيح الاتجا

معيار التشكيك استهال صيغة التفضيل ولا يتوقف ذلك الحكم على كونه تمام حقيقة افراده
وعلى كون حقيقته الحيوان الناطق وغيرها على ما فهم اه عبد الحكيم والمراد بالصدق
حل المواطنة اذ الكلي محمول على افرادهم هذا الحل فالتواطى كالانسان بالنسبة الى افراده
والانسانية بالنسبة الى افرادها وهي المحصل لا كالانسانية بالنسبة الى افراد الانسان
فالتواطى يتحقق في المشتقات والمبادئ بخلاف التشكيك فانه يتحقق في المشتقات فقط كما
حرره ميرزا همدولا صام في شرحه ههنا بحث وهو انه ان اراد بالافراد افراد بمسب نفس
الامر خرج الكلي الذي ليس له افراد في نفس الامر عن القسمين مع دخوله في القسم وان
اراد بالافراد القرضية انحصرت المتواطى في الكليات القرضية كقائض الماهومات الشاملة
وأجاب أبو الفتح بأرادة المعنى الاول لانه المتبادر وتخصيص المقسم بحيث يخرج عنه الالفاظ
الموضوعة بازاء الكليات القرضية والكليات المنحصرة في فرد مع امتناع الفيل بدم
اشتمالها في المحاورات وان يراد بتفاوت الافراد في صدق المعنى عليه معناه المتبادر ويقول
تساوى الافراد في صدقه عليها بسبب ذلك التفاوت سواء لم يكن للمعنى صدق في نفس الامر
عليها او كان ولم يكن فيه تفاوت في نفس الامر وحينئذ تدخل المذكورات في المتواطى اه
ومعنى الجواب الثاني اننا نقول التواطى بدم التفاوت فحصل قضية عالبة هي المتواطى
ليست افراده متفاوتة والسالبة تصدق في الموضوع وهذا الجواب هو المختار قال عبد
الحكيم القول بان لفظ اللاتى لا يسمى كليا وان المعنى في المتواطى والتشكيك هو الصدق
في نفس الامر والكليات القرضية خارجة عن القسمين مما لا شاهد عليه من كلامهم ولا فائدة
الى ذلك كيف وقد قال الشيخ في الشفاء الكلي انما يصير كليا بان له نسبة ما اما بالوجود واما
بعدم التوهم الى جزئيات يحمل عليها اه والكلي القرضى هو الذى لا يوجد له فرد لاني
اتخرج ولا في ذهن فلذلك قالوا الامم موجود الخارجى كلى ذهنى والامم موجود الخارجى
والذهنى كلى فرضى ويمثلون اهما باللاتى والامم امكانا ما والامم بالعام لانه يتناول
جميع الاشياء من الواجب والممتنع والممكن بخلاف الامكان الخاص فانه انما يصدق بالخير
فاذا دخل على الممكن العام حرف السلب كان كليا فرضيا ومثل الكلي القرضى في الاشكال
المذكور الكلي المنحصر في فرد مع امتناع الغير كالواجب والقديم بالذات (قوله اما باولية
او اولوية) قال الجلال لا يقال الثانية تشتمل على الاولى ايضا فان اتصاف العلة بالوجود اولى
من اتصاف المعلول به اذ لا يفتنى ان اعتبار الاولوية غير اعتبار الاولوية وان كان الاقدام اولى
اكن يتقدم من ذلك ان الاشدية ايضا كذلك فلتجعل قسمها آخر اه يعنى ان المنهوى في
التشكيك اعتبارا لتفاوتها بالوجود الثلاثة وهي الاولوية بمعنى التقدم بالذات اعنى
العلية والاولوية بمعنى الانسية في نظر العقل والاشدية بمعنى اكثرية الاثار كما في
الابيض بالنسبة الى الثلج والعاج وبني قسم رابع ذكره الجلال في حاشية التبريد وهو الزيادة
والنقصان لكنه غير شهر والمصنف اكنى بالاولين لان الثالث يستلزم الثاني فاتجه عليه انه
لما جعل الاولوية قسمها برأسه مقابلا لاولوية مع كون الاولوية مشتملة عليها لاجل ان اعتبار
الاولوية غير اعتبار الاولوية ان اعتبار الاشدية غير اعتبار الاولوية فلتجعل قسمها آخر مقابلا

ولكن لا ينفع في المقام واما ان يكون ناسدا وذلك لان مضمون صغرا من تقدم التصور وعلى التصديق طبعا

فانه في الواجب قبل حصوله في الممكن ٦٤ (أو أولوية) بالجرع ظفا على قوله أولية أي التفاوت اما بأولية كما هو واما بأولية

الهما لاجل هذا الاعتبار وأجاب ميرزا هـ بأن التشكيك على وجوه ثلاثة الأول ما يتصف به
 الفرد فقط ولا يتصف به صدق الكل عليه كالأشدية والثاني ما يتصف به الصدق فقط وهو
 الأولية والثالث ما يتصف به الفرد والصدق معا والأولوية من هذا القبيل والمصنف لم يجعل
 الأول من وجوه التشكيك لأن ما يتصف به الفرد ولا يتصف به الصدق ليس في الحقيقة من
 وجوه التشكيك بل من موجبات الأولوية التي هي من وجوهه اه وما في المحشى من عدم
 ظهور رجوع الأولية للأولوية وان الامر بالعكس وهم اذ حيث كان الوجود في الواجب أتم
 وأولى منه في الممكن لكونه واجبا أي لا يسبقه ولا يلحقه عدم كان سابقا في نظر العقل وسابقا
 أيضا سابقا ذاتيا في الخارج على وجود الممكن وهذا معنى الأولوية اذ المراد به السبق الذاتي كما
 نبهوا عليه لا الزماني تدبروني ههنا بحيث هو أنهم فسرروا الأشدية بأكثرية آثار الكل في
 بعض الأفراد ولا يخفى أنه يستلزم التشكيك في الذاتيات كالانسان وأشار الجلال في حاشيته
 التبريد الى جوابه بأن معنى كون أحد الفردين أشد كونه بحيث يتترع منه العقل بمعونة
 الوهم أمثال الاضعف ويحمله اليه بالضرب من التحليل ففهوم الاسود مقول بالتشكيك على
 اسودين معينين باعتبار أن السواد في أحدهما أزيد من الآخر بمعنى ان العقل بمعونة الوهم
 يتترع من أحدهما أمثال الآخر وفي شرح علم العلوم قال الاشراقيون الزيادة والقوة والشدة
 أمر واحد وهو كال الماهية لكن اذا وجدت في الكم سميت زيادة واذا وجدت في الجوهر
 سميت قوة واذا وجدت في الكيف سميت شدة وكذا الضدادها لكن هذه اطلاقات عرفية
 لا اعتمادهم في العلوم الحسنة والكمية والمشاؤون قالوا يتغيران نظرا الى الاطلاقات وناقضوا
 أنفسهم حيث لم يجوزوا كون الخط أشد خطية وجوزوا أشد طولامع ان الطول هو الخط
 ثم قالوا واختلفوا هل الجوهر يشترط أم لا قال الاشراقيون نعم وهو ظاهر قائم بم عنوانها كمال
 الماهية والماهية الجوهرية في القليل اكمل من البعوضة لظهور آثار الكثرة في القليل دونها
 وعلى ما فسرته أتناع المشائين لم تجوز أيضا فان من الجائز أن يكون بعض المقارقات بحيث
 يتترع عنه أمثال مفاقر آخر ولم يدل دلي على خلافه وقد ادعى الاشراقيون فيه المشاهدة
 بالرياضات وقال المشائون لا يستد الجواهر ولا يقيموا عليه دليل بل يتوابع على مجرى العرف حيث
 لم يطلق على جوهر انه أشد من جوهر آخر والزيادة والقصان على أصلهم أيضا يتصف الجوهر
 بهما فانهم قالوا المقدار جوهر وهو غير الجسم مع انه يتصف بهما اه (قوله فانه في الواجب
 قبل حصوله في الممكن) أي ان الوجود الواجب سابق على الوجود الممكن سببا اذ امتالان
 الثاني أثرنا في الأول (قوله أتم) لعدم سبق العدم عليه وعدم لحوقه وأولى لامتناع تصور
 انفسكا عنه لانه عين ذاته فذاته تعالى أحق من الممكن بالوجود وههنا كلام نقيس بطلب من
 الرسالة الزوراء وحواشيها للجلال الدواني (قوله لان الناظر فيه مشكك) بصيغة اسم المفعول
 وما في المتن بصيغة اسم الفاعل والاسناد فيه مجازي اذ هو محل التشكيك ومن ههنا قال ابن
 التلساني لاحقية له مشكك لان ما حصل به الاختلاف ان دخل في التسمية كان اللفظ مشتركا
 وان لم يدخل بل وضع للقد المشترك فهو المتواطى وأجاب القرافي بأن كلام المتواطى
 والمشكك موضوع للقد المشترك ولكن الاختلاف ان كان بأمر من جنس المسمى فهو

كالحجود أيضا فانه في
 الواجب أتم وأولى وتسميته
 بالمشكك لان الناظر فيه
 مشكك هل هو متواطى
 من حيث اتفاق افراده
 في أصل المعنى أو مشترك
 من حيث اختلاف افراده
 بالأولية وغيرها (وان كثر)
 عطف على قوله ان التمسد

جميع ان أريد به الماصدق
 لكنه لا ينفع لان المقصود
 من التقسيم ما تضمنه من
 التعريف وهو للمفهوم
 أو أريد المفهوم فسد
 لصدق قبضه من تقدم
 التصديق الذي هو ملكة
 على التصور الذي هو عدمها
 (قوله لان تقديم التصديق
 هنا في مقام التعريف) يريد
 أن قول المصنف العلم الخ
 وان كان تقسيما الا انه لم
 يقصد منه مجرد ذلك وانما
 قصد منه تعريف كل من
 القسمين على ماهو التحقيق
 في معنى التصديق والتصور
 والتعريف للمفاهيم
 للذوات قبل رد عليه ان
 هذا واضح لو كان التعريف
 مقصودا بالذات وهو
 مخالف لما أسلفه من ان
 المقصود هنا التقسيم حيث
 قال ولما كان بيان الحاجة
 المساق الى تعريف المنطق
 موقوفا على تقسيم العلم الى
 قسميه شرع في التقسيم
 فقال العلم الخ ومعلوم أن التقاسيم انما ينظر فيها الى الذوات لا الى المفاهيم وفيه ان مجرد كون بيان

أى ان كثر معنى المفرد فلا يخلو من ان يكون المفرد موضوعا لكل من المعاني ٦٥ الكثرة أولا (فان وضع) المفرد

(لكل) من المعاني الكثيرة
(فمترك) كالعين (والا)
اى وان لم يوضع لكل من
المعاني بل يوضع لمعنى ثم
استعمل في معنى آخر
لمناسبة فلا يخلو من أن
يكون استعماله مشتهرا
في المعنى الثانى دون الاول
أولا (فان اشهر في) للمعنى
(الثانى) وترك استعماله
في الاول

الحاجة موقوفا على
التقسيم لا يقتضى أن
لا يقصد من ذلك التقسيم
تعريف الاقسام ويتطر
بسبب ذلك الى المفهوم
والالاقتصر على ان يقول
العلم امانصورا وتصديق
على ان كون التقاسيم انما
ينظر فيها الى الذوات لا الى
المفاهيم ممنوع **كيف**
وهم يقولون التقاسيم ضم
قيود متباينة أو متغايرة
الى مفهوم ليحصل من
الضمام كل قيد مفهوم
آخر اخص منه وأما قول
الشارح وقدم في الاقسام
الخ فسنبين ما يريد منه
تأمل (قوله لان القيود
الخ) القيود جمع قيد وانما
جمعها لانها على ما يؤخذ
من كلام المصنف مع
كلامه ثلاثة لانه عرف
التصديق بالعلم الذى هو

المصطلح على تسميته بالشك وان كان بامور خارجة عن المسمى كاذ كورة والافوثة والعلم
والجهل فهو المصطلح على تسميته بالمواطى (قوله أى ان كثر معنى المفرد) أى لم يتعدد المراد
بالكثرة عدم التعدد (قوله فان وضع) أى بوضع شخصي لعله المجازد اخلافي مقابله والمراد
وضع ابتداء كما قيده الجلال ومعناه كما قال ان لا يكون وضعه لبعضهم امسبوقا بوضعه لبعض آخر
منها تابعا ليدخل فيه المرتجل ويخرج عنه المنقول اه وبقى انه يدخل في المشترك الموضوع
بالوضع العام للخاص كاسماء الاشارة والموصولات وأخواتها - اما لانها موضوعة لمعان كثيرة
والجواب ان التقسيم جار على اصطلاح المصنف كما نبهنا عليه سابقا وهو يقول انها موضوعة
للحكايات فليست مما تعدد معناه ووضعا وأما على ما هو المختار فيزاد قيد تعدد الوضع فيه ليخرج
وظاهر كلام بعض الشراح دخولها في المشترك وقول بعض الحواشي الظاهر انه لا ينبغي
التقييد هنا بكون الوضع أكثر من وضع واحد احتراز عن نحو الضمائر وأسماء الاشارة عند
من يرى وضعها للجزئيات لان المصنف ونحوه عللوا القرار من القول بوضعها للجزئيات بأنه
ملزوم للاشتراك فدل على انهم لا يريدون في تعريف المشترك ذلك القيد اه لا معنى له اذ قد يراه
من قال بوضعها للجزئيات فيحتاج لاخر اجها منه به على ان ذلك البعض نقل عن المصنف في
شرح الشمسية ما هو صريح في تعدد الوضع في المشترك حيث قال وان كان معنى الاسم كثيرا
فان كان وضع للمعاني الكثيرة على السوية بأن كان وضع لهذا ثم وضع لذلك ولم يعتبر النقل من
أحدهم الى الآخر فهذا صريح في تعدد الوضع وقال ذلك البعض أيضا واه كان الوضعان
مثلا من واضعين أو من واضع واحد في زمان واحد وفي زمانين وهذه عبارة السيد وان لم
يعزها لا يقال صرخوا بان اللفظ موضوع لنفسه بتبعية وضعه للمعنى فيلزم الاشتراك في
سائر الالفاظ لا نأقول المعنى في الوضع هو القصدى ووضع اللفظ لنفسه تبعي على أنه نوزع
في كون هذا واضعا كما حقق في مواد الوضعية وللعصام في شرحه عليها نزاع في اعتبار قيد
تعدد الوضع في تعريف المشترك (قوله فمترك) الاشتراك في اللغة بمعنى المشاركة فالمشترك
على الحذف والايصال أى مشترك فيه أى اشتركت تلك المعاني في ذلك اللفظ قال الخطاى فان
قلت اذا كان اللفظ موضوعا لثلاث معان مثلا وكان وضعه لاثنتين منها ابتداء دون الثالث
فهذا اللفظ هل هو مشترك أم لا قلت الظاهر بناء على هذا القيد يعنى الوضع الابتداءى المفسر
بما سبق انه ليس بمشترك اذ لم يوضع لكل من تلك المعاني ابتداء لكن التحقيق يقتضى أن
يكون مشتركا بالنسبة الى المعنيين الذين هو موضوع لهما ابتداء ومنه قولا بالنسبة الى
المعنى الثالث فان امتياز الاقسام في هذا التقسيم لكونه اعتباريا انما هو باعتبار الحينيات
والاعتبارات (قوله لمناسبة) أى بين المعنيين (قوله فان اشهر) أى بانقراده فيه على ما هو
المتبادر من العبارة فلا ترد المجازات المسجورة الحقيقة اذ لو سلم كونها مشتهرة في معانيها
المجازية كان ذلك بجموعة القرائن المنضمة اليها لا بانفرادها قال ميرزا هذه عبارة المتن مشهورة
بأن الوضع في المنقول هو النقل والشهرة ولهذا ذهب بعض العلماء الى أن المجازات
المشهورة من قبيل الحقائق ويلاحظ لك من ذلك أن الخلاف في واضع الالفاظ هو في واضع
الالفاظ القوية الابتدائية اه (قوله وترك استعماله في الاول) أى لا يستعمل فيه بدون

اذعان للنسبة الحكمية فالعلم المقيد والاذعان والنسبة والحكمة قيود وهي وجودية لعدم تسلط

اصطلاحی كالفاعل
والمفعول وان كان عرفا
فعر في كالدابة لذات
القوائم الاربع (والا)
ای وان لم يثبت في المعنى
الثاني ولم يترك استعماله
في الاول (لحققة) ان
استعمل في المعنى الاول
كالاسد للعيوان المعلوم
(ومجاز) ان استعمل في
المعنى الثاني كالاسد
للرجل الشجاع

• (فصل المفهوم) •

عدم عليها كافي التصور
ان كانت ال جنسة اى
استغرافية تبطل الجمعية
وتثبت الجمعية لكن اذا
خصص لابدان ينتهى به
الى بقا اصل الجمع لا واحد
فقط والازل اصل المعنى
وكان نسخا لاختصاص
بخلاف المفرد الداخلة
عليه ال المذكورة فانه
ينتهى به عند التخصيص
الى الواحد كما حقق في
التلويح وعليه قول المطول
ان الجمع المصلى بال صالح
لان يراد به الجنس وان يراد
به بعضه لا الى الواحد
وكان ال الاستغرافية
الداخلة على الجمع لابدان
يصدق مدخولها عند
التخصيص بجمع لا اقل
بخلاف المفرد كذلك ال

أقرينة لانه لا يستعمل فيه أصلا وحينئذ يجوز أن يكون مقروا كعند قوم دون قوم فإذا
جامع المنقول المجاز والحقيقة قاله عبد الحكيم (قوله فنقول) وهو ما غلب في معنى مجازي
الموضوع له الأول حتى هجر الأول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الأول مجاز في الثاني وفي
الاصطلاح المنقول اليه بالعكس كلفظ الصلاة (قوله ينسب الى الناقل) لا يعني أن الناقل
حقيقة هو أهل الشرع أو الاصطلاح الخ والمنقول اليه هو الشرع نفسه والاصطلاح أي
ما اصطلمو عليه والنسبة للمنقول اليه فيقال مثلا حقيقة شرعية نسبة للشرع فاستناد
النسبة حينئذ الى الناقل مجاز لا لاسية بينه وبين المنقول وترك ذكر حرف النسبة للشهرة
وقول الشارح فان كان الناقل شرعا أي صاحب شرع الخ قال عبد الحكيم والاقسام
الخمسة باعتبار الناقل والمنقول عنه سبعة عشر لأن الموجود منها هي الاقسام الثلاثة وهي
النقل من اللغة الى الشرع أو العرف العام أو الخاص والبوابة غير متحققة كذا قالوا وفيه
أن الحقيقة الطارئة كلفظ الايمان في التصديق ليست مجازا وهو ظاهر ولا داخله في المشترك
ملاحظة الوضع الأول فيها فلزم تدخل في المنقول بطل اللمصارح تحقيق النقل من اللغة الى
اللغة اه ومن الرابع أيضا الاعلام المنقولة وفي سلم العلوم ان سيبويه يقول بأن الاعلام
كأها منقولة وهو خلاف الجمهور (قوله شرعا) هو من الاصطلاح افرد لشرفه قال ميرزا هـ
اختلف الاصوليون في المنقول الشرعي فذهب بعضهم الى أن الصلاة والصوم ونحوهما
مجازات لاوضع فيها (قوله وان كان عرفا) أي عامار هو ما يتعين ناقله (قوله كالداية) اسم
المليد وكل مامش على الارض فهو داية ويقع على المذكور المؤنث غلب على ذات القوائم
الرابع من الخيل والبغال والحمير وقيل على الفرس خاصة ذكره الامام في التفسير الكبير
والعلامة الشيرازي وبعبارة افتتاح مشعرة بأنها للفرس والبغل والخنزير الاول أقاده عبد
الحكيم (قوله والافقية ومجاز) لا يتعين أن يكون مجازا بل يحتمل أن يكون كناية فلا بد أن
يكون ذلك المجاز هنا على سبيل التمثيل الى حقيقة ومجازا وكناية أو المراد من المجاز أعم من المجاز
والكناية مجازا ويجوز أن يكون المجاز عند المنطقيين أعم منهم ما من باب تخالف الاصطلاحين
قاله أبو الفتح * ثم ههنا جثمان (الاول) ان عند الحقيقة والمجاز من أقسام اللفظ الذي تعدد
معناه يشهر بأن الحقيقة مما تعدد معناه وأن لكل حقيقة مجازا وليس كذلك وأما ان كل
مجاز له حقيقة فنعم فالاشكال بالنسبة للحقيقة (الثاني) ان كلاما من الحقيقة والمجاز مشروط
بالاستعمال فاللفظ قبل الاستعمال ليس حقيقة ولا مجازا فيبقى واسطة بين الاقسام وأجاب
عبد الحكيم عن الاول بأن معنى قولهم حقيقة ومجاز أي يسمى اللفظ المنقول باسمي الحقيقة
والمجاز باعتبارين فلا يراد أن الحقيقة لا يلزم أن يكون معناها كثيرا وعن الثاني بأن اللفظ
المذكور لما كان ساقطا عن درجة الاعتبار لان المقصود من وضع اللفظ الافادة
والاستفادة اسقط من التقسيم اه وأجاب أبو الفتح بجواز أن تكون الحقيقة والمجاز عند
المنطقيين غير مشروط بالاستعمال من باب تخالف الاصطلاحين اه ولبعض الحواشي
هنا كلام فجمه الاسماع

* (فصل المشهور الخ) * ينبغي أن يعلم أولاً أن حصول شيء في الذهن على مجوز حصول اتصافه

فقد العصور إلى العلم والادب والخلافة على النظم والالتفات في جنس لا
استغنى (فرد) بل انما هي ارجح من العلم والادب والتمسك من افان عبد الملك صوفى عفت
الى مكتبة وارجح ديوانه الى بعض الفية يتلوا هذا الشئ في قضيته =

وهو الحاصل في العقل ما جرى وما كلى لانه بمجرد حصوله في العقل ٩٧ (ان امتنع) عند العقل (فرض صدقه)

أصل ترتيب عليه الاثار وحصول طرفي ظلي لا ترتب عليه الاثار من الاثار تصور كثر الكافر حصل في ذهنك صورة كفه الذي هو العلم وصرت بقيامها بذهنك عالمية وترتب عليه اثار العلم به ولما كان العلم عين المعلوم كان كفه ايضا حاصل في ذهن تلك الصورة حصولا ظرفيا غير موجب للاتصاف بالكفر وهو الوجود الظلي للمعلوم الذي لا يرتب عليه اثار وذلك المعلوم وعلى هذا قياس حصول الماهية في ضمن الفرد في الخارج وان المعنى هي الصورة الذهنية تطلق على العلم وعلى المعلوم لحصول كل منهما في الذهن الاول بوجود أصلي والثاني بوجود ظلي والمنقسم للكل والجزئي هو المعنى الثاني بناء على أنهم ماصفان للمعلوم ثم ان تلك الصورة يقال لها معنى من حيث قصدها باللفظ ومعناها من حيث فهمها من قول الشارح المفهوم الخ مراد به الصورة الذهنية بالمعنى الثاني وسر التعبير بالمفهوم دون المعنى ان هذا تقسيم له باعتبار حصوله في الذهن ولو بوجه ما والمراد بالمفهوم المفرد كما قيل به في التسمية ولقول الشيخ في الشفاء ان المنقسم للكل والجزئي انما هو المفرد وأل في المفهوم الجنس لما صرح حوايه ان الداخل على المقسم للجنس كالداخل على المعروف لان التقسيم للمفهوم وجعلها استغراقية يقتضي ارادة الافراد من المقسم وهو منافي لغرض التقسيم فانه ضم مختص الى مشترك (قوله وهو الحاصل في العقل) أي من اللفظ ترك القيد لتبادره أي حاصل بالوجود الظلي كما سبق والمراد بالعقل النفس الناطقة وقد اختلفوا في أنه هل يرسم فيها الكليات والجزئيات أو الكليات فقط والجزئيات مرسومة في قواها فتشاهد هاهنا ذلك وهو المختار فعلى الاول الظرفية على حالها وعلى الثاني هي بمعنى عدم تقدير ما سبق في تعريف العلم قال أبو الفتح والظاهر أن المراد من المفهوم ما حصل في العقل من حيث انه حاصل فيه وعلى هذا يظهر كون الكلية والجزئية وأقسامها من المعقولات الثانية العارضة للماهيات بشرط حضورها في العقل اهـ هذا خلاصة ما يقال هنا وللحسني في تقرير هذا المقام اضطراب بمجرد الافهام (قوله ما جرى أو كلى) في حاشية السيد على شرح المطالع ان مفهوم الجزئي ملكة ومفهوم الكل عدم (قوله بمجرد حصوله) أي مع قطع النظر عما هو خارج عنه فالحق ما لفظ مجرد لا إشارة الى أن هذا الامتناع اذا لم يكن بمجرد تصوره بل كان بانضمام أمر آخر اليه كان ذلك المفهوم كليا لا جزئيا كفهوم واجب الوجود اذا تصور مع ملاحظة برهان التوحيد فان العقل يمنع أن يحكم به صدقه على كثيرين وأما مجرد تصوره فلا يمنع ذلك لصدق حد الكل عليه (قوله عند العقل) ظرف للامتناع ولم يعبر في كسابقه لان السابق في حصول المعنى وهو حاصل في النفس بطريق الارتسام وما هنا في حكم العقل وهو حاصل بطريق الملاحظة لا الارتسام تأمل (قوله فرض صدقه) أي حمله على مواطاة لانه المعتبر هنا قال عبد الحكيم أي يجوز حمله ايجابا دون التقدير والاعتبار كما في تعريف المتصلة حيث قالوا صدق التالي على فرض صدق المقدم فان للعقل تقدير كل شيء ولو لم يكن له تقدير الصدق في الجزئي وتصوره كيف يحكم بسلبه عنه اهـ أي الفرض المأخوذ في تعريف الجزئي بمعنى التجويز أي حكم العقل بالجويز لا بمعنى التقدير المعبر في قدم الشرطية واستعمال الفرض بهذا المعنى شائع في كلامهم كما في تعريفهم الجسم بأنه جوهر يمكن فرض الابدان الثلاثة فيه في الحكمية للشبهة وكثرة الاستعمال يقتضي أن لا تراد الوصفية الا بقرينة على ما هو وصف الجاهز ولو سلمنا انه مشترك فنقول

بجملته الداخلية على المفرد وعليه قول المطول فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا مجاز وليس هو المنزل عليه كلام المطول ذلك كما قيل المراد به الجنس الصادق بالواحد المراد هنا لكن في المطول ان الجمع الهللي بال صالح لان يراد به الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد وان فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا مجاز ليس بشيء بل خطأ من ثلاثة أوجه فتأمل (قوله) وقدم في الاقسام والاحكام (الخ) يريد ان المصنف ذكر في فصل التصورات أقسامها وأحكامها من كون المعروف حدا أو رسما قاما أو ناقصا ومن كونه لا يكون بالاعم ولا بالاخص ولا بالباين ولا بالاخفى ولا بالمساوي خفاء الى غير ذلك وذكر في فصل التصديقات تطير ذلك وبين ان ذلك انما يجري في ذوات التصورات والتصديقات لا في مفهومهما هذا هو المراد لانه كلما وقع تقسيم فالمراد انما هو الذات ولا يراد مفاهيمها فتثبت كل التثبت (قوله لا نا نقول) (الخ) حاصله اننا نمنع الاشتراك والسداد ان النسبة حقيقة

فقد عرفت ان الترتيب على الاثار وحصول طرفي ظلي لا ترتب عليه الاثار من الاثار تصور كثر الكافر حصل في ذهنك صورة كفه الذي هو العلم وصرت بقيامها بذهنك عالمية وترتب عليه اثار العلم به ولما كان العلم عين المعلوم كان كفه ايضا حاصل في ذهن تلك الصورة حصولا ظرفيا غير موجب للاتصاف بالكفر وهو الوجود الظلي للمعلوم الذي لا يرتب عليه اثار وذلك المعلوم وعلى هذا قياس حصول الماهية في ضمن الفرد في الخارج وان المعنى هي الصورة الذهنية تطلق على العلم وعلى المعلوم لحصول كل منهما في الذهن الاول بوجود أصلي والثاني بوجود ظلي والمنقسم للكل والجزئي هو المعنى الثاني بناء على أنهم ماصفان للمعلوم ثم ان تلك الصورة يقال لها معنى من حيث قصدها باللفظ ومعناها من حيث فهمها من قول الشارح المفهوم الخ مراد به الصورة الذهنية بالمعنى الثاني وسر التعبير بالمفهوم دون المعنى ان هذا تقسيم له باعتبار حصوله في الذهن ولو بوجه ما والمراد بالمفهوم المفرد كما قيل به في التسمية ولقول الشيخ في الشفاء ان المنقسم للكل والجزئي انما هو المفرد وأل في المفهوم الجنس لما صرح حوايه ان الداخل على المقسم للجنس كالداخل على المعروف لان التقسيم للمفهوم وجعلها استغراقية يقتضي ارادة الافراد من المقسم وهو منافي لغرض التقسيم فانه ضم مختص الى مشترك (قوله وهو الحاصل في العقل) أي من اللفظ ترك القيد لتبادره أي حاصل بالوجود الظلي كما سبق والمراد بالعقل النفس الناطقة وقد اختلفوا في أنه هل يرسم فيها الكليات والجزئيات أو الكليات فقط والجزئيات مرسومة في قواها فتشاهد هاهنا ذلك وهو المختار فعلى الاول الظرفية على حالها وعلى الثاني هي بمعنى عدم تقدير ما سبق في تعريف العلم قال أبو الفتح والظاهر أن المراد من المفهوم ما حصل في العقل من حيث انه حاصل فيه وعلى هذا يظهر كون الكلية والجزئية وأقسامها من المعقولات الثانية العارضة للماهيات بشرط حضورها في العقل اهـ هذا خلاصة ما يقال هنا وللحسني في تقرير هذا المقام اضطراب بمجرد الافهام (قوله ما جرى أو كلى) في حاشية السيد على شرح المطالع ان مفهوم الجزئي ملكة ومفهوم الكل عدم (قوله بمجرد حصوله) أي مع قطع النظر عما هو خارج عنه فالحق ما لفظ مجرد لا إشارة الى أن هذا الامتناع اذا لم يكن بمجرد تصوره بل كان بانضمام أمر آخر اليه كان ذلك المفهوم كليا لا جزئيا كفهوم واجب الوجود اذا تصور مع ملاحظة برهان التوحيد فان العقل يمنع أن يحكم به صدقه على كثيرين وأما مجرد تصوره فلا يمنع ذلك لصدق حد الكل عليه (قوله عند العقل) ظرف للامتناع ولم يعبر في كسابقه لان السابق في حصول المعنى وهو حاصل في النفس بطريق الارتسام وما هنا في حكم العقل وهو حاصل بطريق الملاحظة لا الارتسام تأمل (قوله فرض صدقه) أي حمله على مواطاة لانه المعتبر هنا قال عبد الحكيم أي يجوز حمله ايجابا دون التقدير والاعتبار كما في تعريف المتصلة حيث قالوا صدق التالي على فرض صدق المقدم فان للعقل تقدير كل شيء ولو لم يكن له تقدير الصدق في الجزئي وتصوره كيف يحكم بسلبه عنه اهـ أي الفرض المأخوذ في تعريف الجزئي بمعنى التجويز أي حكم العقل بالجويز لا بمعنى التقدير المعبر في قدم الشرطية واستعمال الفرض بهذا المعنى شائع في كلامهم كما في تعريفهم الجسم بأنه جوهر يمكن فرض الابدان الثلاثة فيه في الحكمية للشبهة وكثرة الاستعمال يقتضي أن لا تراد الوصفية الا بقرينة على ما هو وصف الجاهز ولو سلمنا انه مشترك فنقول

على كثيرين الجزئي حقيقي
 يمنع مجرد الحصول فرض
 صدقه على كثيرين (فكلى)
 فالكلية امكان فرض
 الاشتراك والجزئية
 استحالة فان قلت الجزئي
 لا يمنع مجرد حصوله في
 العقل فرض صدقه على
 كثيرين وكل ما كان كذلك
 فهو كلى فالجزئي كلى وهو
 محال قلت المراد من
 الجزئي ان كان ماصدق
 عليه لفظ الجزئي من نحو
 زيد وغيره فلا نسلم الصغرى
 وان كان المراد لفظ الجزئي
 فلا نسلم استحالة النتيجة
 ثم الكلى بالنظر الى الوجود
 الخارجى ينقسم الى ستة
 اقسام

ان القرينة تجوزها كما هنا
 فان الازعان لا يكون الا
 في الحكيمية وقد يقرر بأن
 المشترك تجوز القرينة
 استعماله وهي اما الشهرة
 أو افظ الازعان (قوله
 وينقسمان الخ) انما آخر
 هذا التقسيم على الذى قبله
 لان الاول باعتبار حصول
 الصورة وهذا باعتبار
 كميته والاعتبار الاول
 يتقدم على الاعتبار الثانى
 ثم قوله وينقسمان الخ
 ههنا عبارتان احدهما
 العبارة التى قال عليها
 الشارح وهي بنية لا تحتاج
 الا لان يراد من الضرورة والا

كذلك زيد ٦٨ فانه اذا حصل عند العقل استحصال فرض صدقه على كثيرين (والا) أى وان لم
 فلا يرد على تعريف الجزئي انه لا يصدق على شئ من الجزئيات اذ ما من جزئى الا ويمكن فرض
 صدقه على كثيرين فانه يقع مقدم الشرطية المبنية على فرض الصدق وتقديره كافي قولك ان
 كان زيد صادقا على كثيرين لم يكن جزئيا ويقع أيضا تاليا لملك القضية كتولك ان لم يكن زيد
 جزئيا كان صادقا على كثيرين ولذلك قال ميرزا هـ فرض المحال لا يجزى فى الفرض بمعنى
 التجوز العقلى كما ان الفرض المحال يجزى فى الفرض بمعنى التقدير ضرورة انه لا يجزى هـ
 لا يقال اذا تصور طائفة من الناس زيدا مثلا كانت صورته الموجودة فى الخارج مطابقة
 للصورة العقلية التى فى اذهان الطائفة ببناءه على حصول الاشياء أنفسها فى الذهن على ما هو
 المختار وكون المطابقة من الجانبين فيلزم أن يكون زيد كليا لا نائقولا انما يلزم هذا لو كانت هذه
 الصورة من زيد معنى واحدا ذهنيها مطابقة لبالكثيرين فى خارج الذهن وظاهر انما ليست
 كذلك فانه الخلفاى وفى الحاشية ان الصورة الحاصلة منه فى كل ذهن ان أخذت مع قطع
 النظر عن الاضافة الى المحل فقهدة بالذات والمفهوم ولا تعدد فيها حتى تحقق المطابقة وان
 أخذت مع الاضافة الى المحل فلا نسلم التطابق والتصادق بينهما بل التباين هـ والجواب
 المذكور مستوفى فى شرح المصنف على الاصل (قوله على كثيرين) قال أبو الفتح للكثرة
 معنيين أحدهما ما يقابل الوحدة وثانيهما ما يقابل القلة وكلاهما صحيح ههنا انما اختاروا
 جمع الكثرة بالياء والنون تنبيها على أن جميع الكليات متساوية باعتبار نفس التصور حتى
 انه ما من كلى الا وهو صادق على ذوى عقول متكررة بهذا الاعتبار وان كان مباينا لها بحسب
 نفس الامر هـ (قوله فالكلى امكان فرض الاشتراك) اى تقتضى ذلك ونستلزمه لأنها
 تقتضى الاشتراك فى نفس الامر ولا فرضه بالفعل لا يقال الامكان وصف الفرض والكتابة
 صفة المعنى فكيف حل أحدهما على الآخر لا نقول المعنى كونه بحيث يمكن فيه فرض
 الاشتراك فالجمل على سبيل المسامحة ومثله كثير كفسير الدلالة بالفهم وأورد الدواني أن
 ضعيف البصر يدرك شيئا ويجوز عقله حينئذ أن يكون زيدا وعمرا فيلزم أن تكون هذه
 الصورة كلية وأجاب ميرزا هـ بأن المعبر فى الكلى هو الاشتراك بين كثيرين على وجه
 الاجتماع والاشتراك فى هذا القسم من الفرد المنتشر هو الاشتراك على سبيل البدلية دون
 الاجتماع لان الوحدة معتبرة فيه هـ وأجاب الدواني بجواب آخر فله الهشى وقدح فيه وهو
 من التعفير فى وجوه الحسان ومنشؤه عدم تدبر كلامه (قوله فلا نسلم استحالة النتيجة)
 اذ لا مانع من صدق الشئ على تقبضه انما المستحيل صدقه على ما يصدق عليه تقبضه كما بينا
 سابقا فتذكر قال المصنف فى شرح الاصل وتحقيقه ان مفهوم ما يمنع الشركة معنى كلى وهو
 مفهوم لفظ الجزئي لمفهوم زيد وعمرو مثلا لا مفهوم لفظ الجزئي فيكون منع الشركة
 مفهومه افراد كثيرة وهو ظاهر (قوله الى ستة اقسام) اى متحققة لا بمجرد الاحتمال فلا
 يرد أن القسم الثانى وهو الكلى الذى أمكنت افراده ولم يوجد يجوز أن يكون مختصرا
 فى فرد مع امتناع غيره أولا وأن يكون متعدد الافراد المتناهية أولا فانه البعض وأراد
 بذلك ان هذا التقسيم استقرائى لا يقدح فيه الاحتمال العقلى وفرض العقل قسمان غير

مذكور

اكتساب بالنظر الضرورى والمكتسب بالنظر وقد أشار الى ذلك

لانه ان (المتنوع افراده) في الخارج وهو القسم الاول كشر يك الباري سبحانه ٦٩ وتعالى فانه كلى بمنع الافراد في الخارج

مذ كوروائت خير بان ماذ كره من صدق القسم الثاني على الامور المذكورة غير مستقيم فانه اذا كان ذلك الكلى يمكن الافراد كيف يصح أن يكون له افراد متمنعة لانها حينئذ لا يصدق عليها ذلك الكلى الممكن والالزم صدق الشيء على ما يصدق عليه نقيضه وهو محال وجواز كونه متعدد الافراد الخ هذا من جملة الاقسام (قوله لانه ان امتنعت الخ) انظر جواب ان فانه لم يظهر في كلامه وفي بعض النسخ بدل ان اما فهي معادلة لا وفي قوله بعد أو أمكنت ثم ان في حله تغييرا لعبارة المتن لان الانسب جعل قوله امتنعت صفة للكلى وهذا التقسيم قيم للتعريف وتوضيحه ولذا ذكره المصنف عقبه دعاء ما يتبادر من تعريف الكلى انه لا بد له من كثير في نفس الامر أو انه لا بد من امكانها وان لم توجد وليس كذلك بل المدار على أنه يمكن للعقل أن يفرضه صادقا على كثيرين ومطابقا له سواء كان مطابقا في نفس الامر أو لا وسواء فرضه العقل أو لم يفرضه فانه المحشى وأجاب البعض بأن الظاهر ان جوابهم محذوف يدل عليه سابقه وهو ستة أقسام ولاحقه وهو القسم الاول الخ اى فقد حصل قسم والخلاف في تغيير اعراب المتن هل يجوز مطلقا أو يمنع مطلقا أو ان كان الشارح صاحب المتن جازوا الا فلا فيما اذا كان لفظ المتن محر كاجز كحركة الرفع مثلا فحركة الشارح بحركة النصب لاني مثل صنيع الشارح على ما لا يخفى نعم كان الاولى ترك المتن وابقائه من غير ماذ كره كي يستغنى عن الكلفة المذكورة ثم المعنى الذي ينبغي ابقاء المتن علمه هو الاستئناف لا التوضيف كما قيل لان الذي يترتب على الشرط في قوله والا هو قوله فنكلى لا كونه ممنوع الافراد مثلا أيضا وربما يشير الى ذلك قول الشارح هنا بالنظر لوجود الخارج الخ فتدبر قال مبرزاهد والمراد من الامتناع الامتناع الذاتي لا ما يشمل الغيري لان ما يمكن ولم يوجد ممنوع الغير (قوله في الخارج) ظرف للامتناع فلا ينافي وجود تلك الافراد هنا وفي الحاشية هنا كلام غير منتظم رأينا ترك التعرض له أولى لقلة جدواه (قوله أو أمكنت افراده) قيل يخرج عن هذا التقسيم ما أمكن منه فرد واحد اه اى ولم يوجد وجد وكان ينبغي أن يقيد به ثم ههنا بحث وهو انه ان أريد بالامكان الامكان العام لم جعل قسم الشيء قسمه لانه الامتناع قسم من الممكن العام وقد جعل قسمه وان أريد بالامكان الخاص لم يكن التقسيم الاول حاصرا لعدم دخول الواجب فيه ولا تقسيم الممكن الى الواجب الوجود لذاته فهي ضرورة انه غير متدورج في الممكن الخاص ولا الامتناع وأجيب باختيار الشق الاول والامكان العام هذا مقيد بجانب الوجود الذي هو سلب ضرورة العدم وهو ما يقابل الامتناع فيصح التقسيمان قطعا لا الامكان المطلق لانه لا يقابل الامتناع أو باختيار الشق الثاني وان ذكر الواجب تضاعف للتنظير لا التمثيل (قوله كالعقلاء) ويجوز من رتب وجعل من ياقوت وكان التمثيل بهذه الامور مجرد الفرض والافتكاف يعلم ان مثل هذه الامور يمكن الوجود ولم توجد أبدا فانه المحشى وتعقب بأن امكان ماذ كره قطعي اذا يلزم على تقدير وجوده محال وليس يلزم من عدم وجود الشيء عدم امكانه اه والمتعقب نظر لوجود قوله يمكن الوجود لخل المركب واعتراض والا فالاستفهام عن مجموع الامر من امكان وجودها مع كونها معدومة اذ يجوز ان تكون موجودة ولم نطلع عليها قال تعالى ويخلق ما لا تعلمون وأصله لاني

المتنوع (المتنوع) المتنوع (المتنوع) المتنوع (المتنوع) المتنوع (المتنوع)
 (أو أمكنت) افراده
 (و) لكن (لم توجد) في
 الخارج وهو القسم الثاني
 كالعقلاء فانه كلى يمكن
 الافراد لكن لم توجد في
 الخارج (أو وجد) من
 افراد الفرد (الواحد
 فقط) في الخارج (مع
 امكان) وجود (الغير) أى
 غير ذلك الفرد وهو القسم
 الثالث كالشمس فانه كلى
 يمكن الافراد في الخارج
 ولكن لم يوجد من افراد
 الفرد واحد (أو امتناعه)
 بالجر عطف على قوله امكان
 الغير اى الكلى الذى لم
 يوجد من افراد الفرد
 واحد ينقسم الى قسمين
 لانه اما أن يكون مع امكان
 الفرد أو مع امتناعه فان
 كان الاول فهو القسم
 الثالث كما مر وان كان
 الثاني فهو القسم الرابع
 الشارح بقوله وانما كان
 الخ فانيهما العبارة التي قال
 عاها القاضل الاسفرايفي
 والجلال الدواني وهي
 ويقسمان بالضرورة
 الضرورة والاكتساب
 بالنظر وفيها احتمالان
 مبنيان على ما ذكره
 في الاساس من أن قسمه
 واقسمه بمعنى وما في
 التمثيل من أن افعله

يكون بمعنى فعل أولهما أن يقتسمان بالبناء للفاعل والضرورة والاكتساب بالنظر بمعنى الضروري والمكتسب بالنظر وهو

كفهوم واجب الوجود فانه كل لم يوجد ٧٠ من افراده الا فرد واحد وهو الحق سبحانه وتعالى مع امتناع غير ذلك الفرد

واعلم ان مفهوم الواجب انما يكون كليا بمجرد النظر الى حصوله في العقل اما اذا لوحظ مع حصوله في العقل برهان التوحيد فلا يكون كليا لانه حينئذ لا يمكن فرض اشتراكه (أو) وجد (الكثير) في الخارج اما (مع التناهي) اي تناهي الافراد وهو القسم الخامس كالشوكب السائر فانه كلى كثير الافراد في الخارج لكنها متناهية منحصرة في عدد (أو) مع (عدمه) اي عدم تناهي الافراد وهو القسم السادس كالنفس الناطقة عنده من قال بعدم العالم فان النفوس المجردة عن الابدان غير متناهية العدد عنده * ولما فرغ من تعريف الكلى وتقسيمه شرع في بيان النسبة بين الكليين فقال

مردودا بقضائه تقسيم الضرورى والنظرى الى تصور وتصديق والفرض عكسه وثانيهما ان يقتسمان بالبناء للمفعول والضرورة والاكتساب بالنظر بمعنى الضرورى والمكتسب بالنظر منصوب على نزع الخافض أى الى الضرورى والمكتسب بالنظر وهو

الفتح قال ان التقسيم يجوز ان يكون عقليا فالمناقشة في تمثيل القسم الثانى يجهل من ياقوت والافتقار مثلا ولا أمثالهما بأنه مما يحتمل وجود افراده في الماضى أو المستقبل أو في بعض المواضع البعيدة فلا يصح التمثيل بها ظاهر الدفع ولو سلم كونه حقيقيا فهذه المناقشة مع ضعفها لان المثال يكفيه القرض فالمناقشة فيه ليست من دأب المهملين مندفة بأن الظن كاف في صحة المثال ولا شك ان وجود العنقاء وجب من ياقوت ونظائرهما في الجلة خلاف الظاهر المظنون على انه يمكن تقييدها بقيد يوجب من وجودها مطلقا يقينا ككونها موجودة في هذا الزمان وهذا المكان قتائل (قوله) كفهوم واجب الوجود) بحث فيه الجلال بدخول الواجب تحت تقسيمه فيما يمكن افراده اه فلو قال بدل قوله أو أمكنت أولا لم يرد ذلك مع الوجازة اذ سلب الامتناع عن جميع الافراد اما بامكان الجميع أو ببعض اه ويمكن ان يجاب بأن دخول الواجب في ممكن الافراد لو جعل قوله أو وجد قسميما لقوله ولم يوجد حتى يدخل القسمان في قوله أمكنت أما اذا جعل قسميما لقوله امتنع افراده فلا يلزم دخول الواجب في ممكن الافراد (قوله) فلا يكون كليا) أى ولا جزئيا أيضا لان الجزئية كالجملة لا تكون الا بالنظر بمجرد الحصول في العقل من غير نظر للخارج ولا لدليل العقلى (قوله) أى عدم تناهي الافراد) قال المصنف في شرح الاصل المراد بعدم تناهي الافراد أن لا تنتهى افراده الى حد لا يوجد بعده فرد لان يكون الموجود منها غير متناه اه وهو مبنى على أصل المتكلمين ان كل ما أحاط به الوجود فهو متناه وأما عند الحكماء فلم يرق دليل على امتناع وجود غير المتناهي اذ الممتنع وجود الامور الغير المتناهية الممتدة قاله الهشبي وتحقق الكلام بطلب من كتب الكلام (قوله) عنده من يقول بعدم العالم) أى وعدم التناسخ أمان قال به وبالتناسخ فانفوس الناطقة عنده متناهية وقد مثل الجلال لهذا القسم بعلوم الله تعالى ومقدوره قال ميرزا هدهد عن التمثيل بالنفوس الناطقة الانسانية كما هو المشهور ليرى افاق مذهب الفلاسفة والمتكلمين فان معلومات الله تعالى ومقدوراته غير متناهية عندهما بخلاف النفوس فان عدم تناهيها محتمل بمذهب الفلاسفة (قوله) شرع في النسبة) أى في بيانها لان معرفة هذه النسب نافعة في مباحث المعرفة والكليات قال الفاضل السبكي كوفي وهذه النسب من مقولات الاضافة وحقيقها النسبة المتكررة أى نسبة تعقل بالقياس الى نسبة أخرى معقولة بالقياس الى الاولى فاذا اعتبرت من حيث انها رابطة بين الطرفين من غير اعتبار لوقوعها بأحد هما وتصلها به يقال النسبة بين الشئين كذا وهى بهذا الاعتبار واحدة أما بالنوع فيعبر عنها بالفظ واحد كالاخوة والحوار والتساوى والتباين وأما بالجنس فيعبر عنها بمجموع اللفظين كالاخوة والبنوة والقريب والبعيد والعموم والخصوص وعلى كذا التقديرين فوجب انصاف كل من الطرفين بقدرتها موافق للآخر ومخالف له فالتناسب بين الكليين الواحدة بالنوع كالتساوى والتباين أو بالجنس كالعوم والخصوص مطلقاً ومن وجهه أربع وباعتبار قيامها بالطرفين غائية فافهم ولا تصغ الى قول من قال العوم والخصوص المطلق نسبتان عدتا واحدة لعدم انشكاك احدهما عن الاخرى فانه وهم لا يضراده في جميع الاضافات فيجوز ان تعد الاخوة

مردودا أيضا بان النصب المذكور مقصور على السماع وهذا ما قاله ذلك الفاضل في الاساس قسم النقي والبنوة

مردودا بالشوكب السائر وهو مقصور على سائر الافراد

(والكليان) اذا نسب أحدهما الى الآخر فاما ان يكونا متباينين ومتساويين ٧١ أو عام وأخص مطلقا أو أعم وأخص

من وجهه لانهم ما (ان
تفارقا) تفارقا (كلها) أى
في جميع الصور (تقبايان)
كالانسان والفرس فان
كل واحد منهما متفارق
عن الآخر تفارقا كليا
وتقسيم التفارق بالكلي
للاحتراز عما بينهما عموم
وخصوص من وجه فانهم ما
يتفارقان في بعض الصور
ويتصادقان في بعضها كما
سيجي (والا)

واقسمه بمعنى فالطريق
ان قوله ويقسمان على
صفة الجهول أى يقسم
كل من التصور والتصديق
بالضرورة الى الضروري
والمكتسب بالنظر لكن
لا بد فيه من السماع ولو
جعل على صيغة العلوم
فالله في يقسم التصور
والتصديق الضروري
والمكتسب بالنظر لانه
يحصل بانضمامهما الى
الضروري قسمان ضروري
تصور وضروري تصديق
وكذا بانضمامهما الى
النظري لكن الحاصل
تقسيم الضروري والنظري
عقب تقسيم العلم الى
التصور والتصديق
والمناسب تقسيمهما الى
الضروري والنظري الآن
قوله لكن الحاصل الخ

والبنوة نسبة واحدة وبما حرزنا لك ان دفع ما قبل ان العموم والخصوص اما صفة لمجموع
الطرفين فينبغي ان يصح اطلاق اسم العام والخاص على المجموع واما صفة لاحد الطرفين
فينبغي ان يطلق عليه اسم الخاص والعام اه (قوله والكليان) خص البحث بهما لانه
لا يبحث في الفن عن الجزئى الحقيقي الاستطراد لانه ليس كاسماء ولا مكتسبا وما قبل ان تصور
الجزئى قد يكون موصلا بعدد كافى موضوعات لقضايا الشخصية التى تقع كبرى الشكل
الاول برده قول الشيخ في الشفاء ان الاشتغال بالنظر في الجزئيات لكونها لا تنتهى وأحوالها
لا تثبت وليس علمنا بمن حيث هي جزئية فبعدمنا كما لاحكامها وتبلغنا الى غاية حكمية بل
الذى هم منها النظر في الكليات اه ووجه القطب التخصيص بأن النسب الاربع لا تجرى
الابن الكليان اذ الكلي والجزئى لا يكون بينهما الا التباين أو العموم المطلق والجزئيات
لا يكونان الامتباينين فرده المصنف في شرحه بأنه قد يقع بين الجزئيين التساوى كما في هذا
الكاتب وهذا الضاحك واعترضه السيد بأنه ان كان المشار اليه بهذا الضاحك زيدا مثلاً
وبهذا الكاتب عمرا مثلاً فهناك جزئيان متباينان وان كان المشار اليه بهما زيدا مثلاً
فليس هناك الا جزئى حقيقى واحد وهو ذات زيد ~~كأنه~~ اعتبر معه تارة اتصافه بالضحك
وأخرى اتصافه بالكاتب وبذلك لم يتعد الجزئى الحقيقي تعدد حقيقة ما ولم يتغير تغيراً حقيقياً
بل هناك تعدد وتغير بحسب الاعتبار والكلام في الجزئيين المتغيرين تغيراً حقيقياً كما
هو المتبادر من العبارة لافي جزئى واحد له اعتبارات متعددة ولوعد جزئى واحد بحسب
الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزئى الحقيقي كلياً فاما اذا أشرنا الى
زيد بهذا الكاتب وبهذا الضاحك وبهذا الطويل وبهذا القاعد كان هناك على هذا التقدير
جزئيات متعددة يصدق كل منها على ما عداها من الجزئيات المتكثرة فلا يكون مانعاً من
اشتراكين كثيرين فيكون كلياً قطعاً اه قال الدواني وفيه بحث اذ لا شك ان التغير
الاعتبارى كافى في كونهم مافهومين كما في الكليين فان النسبة تشمل الكليين المتغيرين
بالذات والمتغيرين بالاعتبار فلا وجه لتخصيص الجزئيين بالمتغيرين بالذات وما ذكره من لزوم
كون الجزئيات كلية ممنوع فان الكلية هي امكان فرض تكرار المعنى الواحد في التفسير
بحسب الخارج أعنى يجوز صدقه على ذوات منكثرة لاصدقه مع مفهومات أخر على ذات
واحدة والمتحقق ههنا هو الثانى دون الاول (قوله ان تفارقا كليا) أى لم يصدق واحد منهما
على شئ مما صدق عليه الآخر كالانسان والجمار ومن لطائف الدواني قوله وان كان في
زمانا يكاد ان يكونا متصادقين جزئياً اه ولم يقل من الجانبين كما في عدله لان التفارق الكلي
لا يكون الا من الجانبين بخلاف التصديق فانه عبارة عن صدق المفهومين على شئ واحد اما
في جميع الصور كما في المتساويين أو في بعضها كما في العموم والخصوص المطلق وكليهما انما
تتحقق بالصدق من الجانبين ثم التباين المطلق الشامل لتباين المفهومين سواء كانا كليين
كفهوم الانسان والفرس أو جزئيين كفهوم هذا الفرس ومفهوم زيد أو كلياً وجزئياً عدم
اجتماعهما في ذات واحدة ومرجع التباين الكلى سالبان كليتان دائمتان (قوله للاحتراز
الخ) وأما الامران اللذان بينهما عموم وخصوص مطلق فلا تفارق بينهما من الجانبين بل من

يندفع بأن يراد من الترتيب لازمه وهو كون الضروري والكسبي يقسمان التصور والتصديق على قياس ما وجه به كلام

أى وان لم يتفارقا تفارقا كلياً فلا يخلو ٧٢ من ان يتصادقا في الجملة أى في بعض الصور أو يتصادقا في جميع الصور فان تصادقا

في بعض الصور فهما أعم وأخص من وجه كإسبي وان تصادقا في جميع الصور فاما ان يتصادقا تصادقا كلياً من الجانبين أو من جانب واحد (فان تصادقا) تصادقا (كلياً من الجانبين) فتساويان كالانسان والناطق فانه يصدق كل واحد منهما على جميع افراد الآخر فالتصادق الكلي هنا من الجانبين وتقييد التصادق بالكلي للاحتراز عما بينهما عموم وخصوص من وجه فان تصادقا في بعض الصور وقوله من الجانبين احترازاً عما بينهما عموم وخصوص مطلقاً فان التصادق الكلي هناك من جانب واحد أى جانب الأعم (ونقيضاهما) أى نقيض المتساويين كاللا انسان واللا ناطق (كذلك) متساويان فيصدق كل من نقيض المتساويين على ما يصدق عليه نقيض الآخر والا لصدق على أحد المتساويين على بعض نقيض الآخر وهو محال لانه صدق أحد المتساويين بدون الآخر الجلال واحتمال ثالث مبني على خلافه من أن أقسم بمعنى تقاسمه

جانب واحد وهو العام وفيه ما تصادق أيضاً (قوله وان لم يتفارقا تفارقا كلياً) أى سواء لم يتفارقا أصلاً وتصارفا جزئياً ولذا قال فلا يخلو الخ (قوله أو يتصادقا في جميع الصور) والمراد بصدقهما معاً في هذا الباب الصدق بالفعل اتحاد زمان صدقهما أو لم يتحد كالانسان والمستقط (قوله من الجانبين) ليس ضرورياً في هذا الشق لان التصادق الكلي لا يقبل من منه الا كونه من الجانبين ولذا أثر كفي التفارق واتخاذ كرههنا لانه قصد منه الأعم بطريق عموم الجواز ولذلك عطف عليه بعد ذلك قوله أو من جانب فانه الدواني وعموم الجواز هو استعمال اللفظ في القدر المشترك بين المعنى الحقيقي والجازي فهنا قصد بالتصادق الكلي الذي معناه الحقيقي هو التصادق من الجانبين ومعناه الجازي هو التصادق من جانب واحد الصدق الكلي أعم من أن يكون من الجانبين أو من جانب فذكره هنا قوله من الجانبين ليعتد من قسمه الذي هو العموم المطلق المنسدرج تحت الصدق ولاجل انه قصد بالتصادق الكلي الأعم عطف على قوله من الجانبين قوله بعد ذلك أو من جانب واحد اذ لو لم يقصد هذا المعنى الأعم لم يصح منه هذا العطف وانسحاب التصادق الكلي على المطلق قال ميرزاهد ولا خلاف لاهل الأصول في جواز عموم الجواز بهذا المعنى والخلاف انما هو في عموم الجواز بمعنى استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والجازي معاصره به المصنف في التلويح (قوله فانه يصدق كل واحد منهما ما الخ) معنى ذلك انه لا يخرج ما يصدق عليه أحدهما عن الآخر سواء تعدد ما صدق عليه أو لا قد دخل فيه الكليان المتحصران في فرد كالواجب بالذات والقديم بالذات وكذا الحال في العموم فبدخل في العام والخاص الواجب بالذات والقديم بالزمان على اصطلاح الحكماء (قوله ونقيضاهما الخ) نقيض كل شئ رفعه فاذا اعتبر مفهوم من غير اعتبار صدقه على شئ وضم اليه كلمة النفي حصل هناك مفهوم آخر في غاية البعد عن الاول وسما متناقضين بمعنى انهما متباعدان تباعد لا يتصورهما هو ابلغ منه فيما بين المفهومات المعتبرة بلا ملاحظة صدقهما على شئ لا بمعنى انهما لا يتحققان في ذات ولا يرتفعان عن الجواز ارتفاعهما عند عدم تلك الذات وهذا هو التناقض في باب التصورات فاما اذا اعتبر صدقه على شئ فهو التناقض في القضايا المعرف بأنه اختلاف قضيتين الخ والمراد هنا الاول والثاني هو الذي تعرضوا لاحكامه فلذلك أخرجوا الاول عن تعريفه بقيد قضيتين (قوله فيصدق كل الخ) تفرع على ما تقر من أن مرجع التساوي لوجبتين كيتين مطلقتين عامتين وتخصيه ان تقول كل ما صدق عليه نقيض أحد المتساويين يصدق عليه نقيض الآخر هذه دعوى ودليلها هو انه لو لم يصدق هذا المدعى لصدق نقيضه ونقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية هي بعض ما صدق عليه نقيض أحد المتساويين ليس يصدق عليه نقيض الآخر وهذه السالبة الجزئية يلزمها موجبة جزئية هي بعض ما يصدق عليه نقيض أحد المتساويين يصدق عليه عين الآخر وهو محال لانه صدق أحد المتساويين بدون الآخر واذا بطلت الموجبة الجزئية بطل ملازمها وهو السالبة الجزئية التي هي النقيض ثبت الاصل وهو المدعى لاستحالة كذب النقيضين وتوضيحه بالمثل ان تقول كل لناطق لانسان اذا لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو بعض لناطق ليس لانسان ويلزم هذا النقيض موجبة جزئية هي بعض

(أَوْ مِنْ جَانِبٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَيْ إِنْ تَصَادَقَا تَصَادَقَا كَلِمَا مِنَ الْجَانِبَيْنِ ٧٣ فَوَمَا مَثَلُا وَيَا كَمَا مَثَلُا تَصَادَقَا

تصادفًا کلیاً من جانب واحد

لانا ناطق انسان وهو محال وكذا نقول في عكس المثال وهو كل لانا انسان لانا ناطق الخ اذا علمت ذلك فنقول الشارح والا صدق غير هذا المتساوي بين الخ ليس نقض المدعى وانما هو تصريح بلازمه وهو الموجبة المحصلة المحمول فقد أقام اللازم مقام الملزوم قال السيد وأورد على الدليل ان صدق بعض اللانا انسان ليس يناطق لا يستلزم صدق بعض اللانا انسان ناطق لان السالبة المعدولة المحمول أهم من الموجبة المحصلة المحمول اى وصدق الاعم لا يستلزم صدق الاخص ألا ترى ان صدق قولك ايس زيد بلا كاتب لا يستلزم صدق قولك زيد كاتب بلواز أن يكون زيدا مع عدم صدق قولك ايس زيد بلا كاتب والاولا كتابا والسر في ذلك أن الإيجاب يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة ان ثبوت مفهوم وجودى أو عدمى اشئ يستلزم وجود ذلك الشئ فان قلت اذا كان الموضوع موجودا فالسالبة المعدولة والموجبة المحصلة متلازمان والحال فيما نحن فيه كذلك لان اللانا انسان يصدق على موجودات محققة كالقرص وغيره قلت ذلك لا يجديك نقما اذ ليس الكلام في خصوص هذا المثال بل في نقض المتساويين مطلقا فاذا لم يصدق نقضا ههما على شئ أصلا فهناك لا يتم البرهان قطعا كنقض الشئ والممكن العام فان الشئ والممكن العام لما رجب صدقهما على كل مفهوم بحسب نفس الامر امتنع صدق اللاشئ واللاممكن بحسبهم على مفهوم من المفهومات فاذا قلت لولم يصدق كل لاشئ للاممكن اصدق بعض اللاشئ ليس بلا يمكن فيكون بعض اللاشئ ممكنا نتجبه المنع المذكور وأجيب بتخصيص الدعوى بغير نقائص المفهومات الشاملة فان نقائص غيرها يصدق لا محالة على شئ ما ويتم البرهان لا يقال يلزم تخصيص القواعد العقلية لانا نقول تعميمها انما هو بحسب المقاصد وليس لنا زيادة عرض في معرفة أحوال نقائص الامور العلية اذ ليس في العلوم الحكمية قضية موضوعها أو محمولها نقض الامور الشاملة وهذا الفن آلة تلك العلوم فلا بأس باخراجها عن قواعده بل اعتبارها بوجوب اختلالا وأجاب الدواني ببجواب آخر وهو ان القضية المذكورة ليست معدولة المحمول بل سالبة المحمول والموجبة السالبة المحمول في قوة السالبة فنقص صدق بآتها الموضوع فتكون سالبة السالبة المحمول في قوة الموجبة ومستلزمة لها ما ه واراذا بالقضية المذكورة عكس الدعوى وهى السالبة الجزئية المعدولة المحمول القائلة بعض اللانا انسان ليس بلانا ناطق وتوضيحه كما في حاشية الشيرازى أن لا فى لانا ناطق ليست للعدول بل هى للسلب فعنى اللانا ناطق ليس يناطق فالقضية المذكورة بدون اعتبار دخول ليس على اللانا ناطق سالبة المحمول وهى فى قوة السالبة فى عدم اقتضاء وجود الموضوع وصدقها بآتها الموضوع فبعد اعتبار دخول ليس على اللانا ناطق تكون القضية فى قوة الموجبة فى اقتضاء وجود الموضوع ومستلزمة لها لانه لما كان اللانا ناطق سالبا ثم دخل عليه حرف السلب أعنى ليس فى قولنا بعض اللانا انسان ايس بلانا ناطق فاذا ايجاب الناطق لبعض اللانا انسان فان سلب الساب ايجاب اه قال عبد الحكيم ان القضية السالبة المحمول اخف عنها المتأخرون مع ان مباحث هذه النسب مذكورة فى كلام المتقدمين (قوله أو من جانب) لا يخفى ان التصادق الكلى من جانب بغاير التصادق الكلى من الجانبين ولا يتناقضه والقيود انما تخرج ما يتناقضها لا ما بغايرها فلا يتقرب حينئذ قوله فاعلم واخص مطلقا فكان عليه أن يزيد لفظه فقط وكأنه

ليقتسمان واقتسم واردي
 اللغة بمعنى تقاسم لان من
 معاني الفعل تقاعل كما في
 التسهيل وتوجيه ان
 يقال المراد يقتسمانها
 أى يقتسمانها بينهما
 فالهـى ويأخذ التصور
 قسمان الضرورة فيحقق
 تصور ضرورى وقسمان
 الاكتساب فيحقق تصور
 كسبى وكذا يقال فى
 التصديق نظير أن يأخذ زيد
 قسمان الضرب فيكون
 زيدا الضارب وقسمان
 العدل فيكون زيدا العادل
 ويأخذ عمر وكذلك وأخذ
 ذلك المسمى من الاقسام
 لايشك فيه فى قول القائل
 انا اقتسمنا خطيتنا بيننا
 فحملت برة واحتملت بخارا
 وان كان المقسوم هنالك
 كل واحد من الضرورة
 والاكتساب وهما عموم
 الخطتين وهذا ما قال ذلك
 الجلالان أى يأخذ كل من
 التصور والتصديق قسما
 من الضرورة الآن قوله
 بعد ذلك الضرورة أى
 الضرورى والاكتساب
 أى المكتسب بالنظر
 لا ينبغى من جهة أن المقتسم
 الضرورة على اصلها لا بمعنى
 الضرورى الآن يحمل

ف

Name
 Date
 Page

سابقة

فوق مجلسه في يوم الاثنين في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

وهو محال لانه صدق الاخص على كل
 وينعكس فيعكس التقيض الى كل ما يصدق عليه الاعم بصدق عليه الاخص ٧٥

أفراد الاعم (والا) أى وان لم
 يتصادقا كلياً بل يتصادقان
 في الجملة (فمن وجهه) أى

العمى ليس الاقتمال في المقام
 فانه منزلة الاقدام (قوله أى
 التصور والتصديق) تقديم
 التصور هنا على التصديق
 دون العكس كما صنع
 المصنف لان المنظور هنا

ما صدق التصور والتصديق
 لا مفهومهما لانه الذي يكون
 ضرورياً تارة وتقطر بأخرى
 (قوله وهى التى الخ) الحرر
 في هذا المقام ان توقف

بـ فى مجرد الاحتياج
 وانه مضمن معنى الترتب
 بإشارة على اعدام تعدى
 التوقف بها الا به وان المراد
 منه الترتب بلا واسطة على
 ماهو المتبادر وان النفي

قد يكون ضرورياً بالشخص
 نظراً بالشخص فغنى تعريفهم
 الضرورى أنه العلم الذى لم
 يحتاج حصوله الداخلى في
 مفهومه لانه يترتب مباشرة
 على نظر واستدلال من

حيث هو كذلك فدخل
 فيه الضرورى الذى يستدل
 عليه لعدم احتياجه لذلك
 ولم يلزم أن يكون للحصول
 حصول ودخل أيضاً العلم
 بالعلم النظرى لعدم ترتيبه

ببائنة على النظر والعلم
 النظرى لشخص من حيث

على جميع افراد الاعم فيكذب ملزومه وهو التقيض فيصدق الاصل وتوضيحه بالمادة أن تقول
 ليس كل لا انسان لحيوان لولم يصدق لصدق تقيضه وهو كل لا انسان لحيوان ويلزمه عكس
 نقضه الموافق أى كل حيوان انسان وهو محال لانه صدق الاخص على جميع افراد الاعم اذا
 علمت هذا فنقول الشارح فلانه لولم يصدق كل ما يصدق الخ ليس هو المدعى اذ المدعى سالبة جرمية
 وهذه القضية ليست كذلك ولعلها اقامها مقامها اعتماداً على وضوح المراد وجهه لـ تقيضها
 موجبة كلية وهى قوله لصدق كل ما يصدق عليه تقيض الاخص الخ (قوله وينعكس بعكس
 التقيض) أى على طريقة القدماء وهى أن يجعل تقيض المحمول موضوعاً وتقيض الموضوع
 محمولاً فان الموجبة الكلية تنعكس كنفسها على هذه الطريقة والاشكال المذكور متوجه
 عليه أيضاً فان قولنا كل شئ يمكن بالامكان العام موجبة كلية ولا يصدق عكسها موجبة لا كلية
 ولا جرمية لعدم الموضوع ودفعه ما مر ان قلت الاستدلال بالعكس المذكور بيان بالمبين بعد
 فالجواب ان العكس المذكور قريب من الطبع يكفيه اذنى تنبيه (قوله لانه صدق الاخص
 على كل افراد الاعم) قد يقال هذا هو مرجع الظاهر في لانه فيصير التقدير صدق الاخص على كل
 افراد الاعم محال لانه صدق الاخص الخ ولا يخفى ما فيه من التناقضات نعم يمكن ان يقال ان ذلك
 بيان لما هو محال لاتعمال لهائيتها ظاهرها اه محض وبقي ههنا اشكال مشهور وبديع ذكره
 الكتابى وهو انه لو كان تقيض الاعم أخص من تقيض الاخص لزم اجتماع التقيضين لان
 الممكن الخاص اخص من الممكن العام فلو كان تقيض الاعم أخص لزم صدق قولنا كل ما ليس
 يمكن بالامكان العام ليس يمكن بالامكان الخاص وعندها قضية صادقة وهى قولنا كل
 ما ليس يمكن بالامكان الخاص فهو اما واجب أو ممتنع وكل واحد منهما ممكن بالامكان العام
 فنقول كل ما ليس يمكن بالامكان العام فهو امس يمكن بالامكان الخاص وكل ما ليس يمكن
 بالامكان الخاص فهو ممكن بالامكان العام ينتج كل ما ليس يمكن بالامكان العام فهو ممكن
 بالامكان العام وهو اجتماع التقيضين واجاب صاحب القسطاس بان ما ليس يمكن خاص
 يتناول ضرورى الطرفين وهو ليس مندرجاً فى الواجب والممتنع ولا فى الممكن العام اذ لا يتحقق
 بدون سلب الضرورة قال فان قلت ما طر فاه ضرورى ان يكون ممتنعاً وكل ممتنع ممكن بالامكان
 العام قلت ليس كل ممتنع ممكناً بالامكان العام بل الممتنع الذى هو ضرورى لعدم فقط واعترضه
 السيد فى حاشية شرح المطالع بان هذا القسم اعنى ضرورى الطرفين وان كان مختلفاً فى بآدى
 الرأى لكنه فى التحقيق مما لا بعده العقل قسمان بالاقسام الثلاثة المشهورة وتخييل القسم
 الرابع يضمحل بأدى التناقضات فالممكن العام شامل لجميع المفهومات اه واجاب ميرزا هـ بان
 مة صود صاحب القسطاس ان الحد الاوسط لم يتكرر فى القياس فانه فى الصغرى اعم بحسب
 المتهوم العنوانى مما هو فى الكبرى فى الصغرى مما هو فى بآدى الرأى وفى الكبرى مما هو عند
 التحقيق واجاب شارح المطالع بانه ان اراد بقوله كل ما ليس يمكن بالامكان الخاص فهو اما
 واجب أو ممتنع موجبة سالبة الموضوع فلا نسلم صدقها وان اراد به موجبة معدولة الموضوع
 فسلم لكن الانتاج ممنوع فان القضية اللازمة سالبة الطرفين فلا يتحدد الاوسط اه واجيب بغير
 ذلك (قوله بل يتصادقان فى الجملة) (له) أشار به الى توجه النفي الى القيد وهو قوله كلياً (قوله أى

هو ضرورى لا يجوز ولا يتحقق بعده هذا معرفة تدريفيهم للنظرى ثم انهم صرحوا بانه فرق بين صدق الشئ على تقيضه وصدقه

كاللاوجود واللاعدم فالتباين كلي ويلزمه التباين الجزئي والافاق العموم ٧٧ من وجهه كاللا انسان واللا فرس وعلى

التقدير ين يتحقق التباين
الجزئي (وقد يقال الجزئي)

نفسه ولا يحصى عن ذلك الا
أن يدعى وقوعه على الصورة
التي يشير لها العلم وقد
يحسن بأنه عدول عن قول
القوم العلم الذي الخ لما
يوهمه من أن الحصول
حصولا على ما قدمنا فتدبر
كل التدبر (قوله)

وكان تصديقي بأن العالم
حادث قد بين في كتب
الكلام أن العالم اسم
لمجموع ما سوى الله تعالى
فلا يحتاج لما قيل انما يصح
هذا اذا اريد الموصولة
الكلمية اعني كل فرد من
افراد ما سوى الله تعالى
وصفات حادث فان العلم
يثبت الحدوث لكل فرد
من افراد ما سوى الله تعالى
نظري اذ لا شك ان العلم
بحدوث بعض الافراد
ضروري (قوله وانما كان
تقسيم التصورات الخ) يعني ان
قول المصنف وينقسمان
بالضرورة الى الضرورة
والى الا كدساب بالنظر
يقضى على ما يتبادر منه
ان الانقسام لما ذكر
ضروري ودعوى ضرورية
ما ذكر ليست ضرورية فلا
بدلها ما هان الدليل ودليل
ذلك هو انه لو لم ينقسم الخ

الاعم والالاخص من وجهه بالمتباينين باعتبار النقيض (قوله كاللاوجود واللاعدم) المراد
اللاوجود واللاعدم فان اللاوجود واللاعدم قديما قد صدق على زيد مثلا قال ميرزا هاد
يمكن وضع ضابطة كاية ههنا وهي ان كل اعم واخص من وجهه يمكن الخلوعنهما ما كالابيض
والاسود فيبين نقيضهما عموم وخصوص من وجه لاجتماع نقيضيهما فيما يخلو عنهما واقتراق
نقيض كل منهما عن نقيض الاخر باقتراق كل منهما عن الاخر وكل اعم واخص من وجهه
لا يمكن الخلوعنهما كاللاجبر والاحيوان فبين نقيضيهما تباين كلي لتحقق الاقتراق بدون
الاجتماع وهكذا نقول في التباين الكلي فكل متباينين يمكن الخلوعنهما كالخمر والحيوان
فبين نقيضيهما عموم وخصوص من وجه لاجتماع نقيضيهما فيما يخلو عنهما واقتراق نقيض
كل منهما عن نقيض الاخر باقتراق كل منهما عن الاخر وكل متباينين لا يمكن الخلوعنهما
كالانسان والانا طاق فيبين نقيضيهما ايضا تباين كلي لتحقق الاقتراق بدون الاجتماع قال
ولتختتم الكلام ببيان النسبة بين عين احد الطرفين ونقيض الاخر فنقول النسبة بين احد
المتساويين ونقيض الاخر وبين نقيض الاعم وعين الاخص مطلقا هي المباشرة السككية وبين
عين الاعم ونقيض الاخص مطلقا هي العموم من وجه واحد المتساويين اخص من نقيض
الاخر مطلقا والاعم من وجهه ينقل عن نقيض صاحبه حيث جامعه فاما أن يكون اعم مطلقا
وهو اذا امتنع الخلوعن العينين كالحیوان مع نقيض الانسان أو من وجهه وهو اذا أمكن الخلوعن
عنهما كالحیوان مع نقيض الابيض كل ذلك يظهر بالتأمل اه فان قات الانسان مباين
للاضاحك مع أن الانسان والاضاحك متساويان وكذا الزوج مساو لفرده مع ان الزوج والفرد
متباينان واجيب عن الاول بتخصيص الدعوى بما اذا لم يدخل السلب في أحدهما وعن
الثاني بنوع عدم صدق الزوج على غير الفرد لانه يصدق على افراد الحيوان مثلا ولا يخفى ان
التخصيص في مثل هذا لا يلائم قواعد الفن واما الجواب الثاني فظاهر البطالان (قوله وقد
يقال الجزئي للاخص) أي يقال بالاشتراك على كل اخص تحت الاعم وعموما مطلقا كان أو من
وجهه على ما هو كلام صاحب الكشف والمصنف يعني المكتابي كالانسان بالنسبة الى الحيوان
والحيوان بالنسبة الى الابيض والمحققون على أن المراد العموم والخصوص المطلق قاله
المصنف في شرح الاصل والى هذا التحقيق أشار الجلال بقوله هو الاخص من الشيء أي مطلقا
اه فالمراد الاخص المطلق لا مطلق اخص الشامل له وللأخص من وجهه واللازم أن يكون
كل من الاعم والاخص من وجهه جزئيا صاحبه وليس كذلك ثم لا يخفى انه قد علم سابقا من
بيان نسبة العموم والخصوص المطلق مع في الاخص فتفسير الجزئي به تفسير بلفظ اشهر
فيكون تعريفا لفظيا وليس تعريفا لشيء بنفسه لانه انما يقدر في التعاريف الحقيقية
ولا تعريفا بالجهول فان قلت الذي علم في بحث النسبة الاخص المختص بالكلي والاخص هنا
شامل له وللعقبي فما اراد به ههنا ليس غير ما علم به بل اعم منه واذا تعريف الجزئي الاضافي
بالاخص به مدعيان العموم والخصوص في الكلمات ليس على ما ينبغي لاجلها ما كونه المراد
ههنا ما يختص بالكلي والجواب ان قوله وهو اعم قريبة واضحة على ان المراد به ما يشتمل
الجزئي الحقيقي تأمل ثم انه اشتهر في موضوع القضية الموجبة الكمية عدداً أحد المتساويين

هذه هي الصورة التي لا شك ان بها التباين بين الاعم والاخص من وجهه

أي كما يقال الجزئي للجزئي الحقيقي ٧٨ المذكور وهو الذي يمنع تقسيم تصور من وقوع الشركة فيه كذلك يقال الجزئي (اللاخص) من شيء كالإنسان الاخص من الحيوان والحيوان الاخص من الجسم النامي ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى ما فوقه لا بالحقيقة (وهو) أي الجزئي بالعم في الثاني (أعم) من الجزئي بالعم في الاول مطلقا لان كل جزئي حقيقي اخص من شيء

حاصل ذلك الى أن الانقسام ضروري وفي ذلك إشارة الى أن الباء ليست للسببية والمراد بالضرورة ههنا القطع بدليل الاستدلال لذلك فيما يأتي وقد أفصح بذلك شيخ الاسلام وبالضرورة في قوله الى الضرورة البداهة كما يشير له قوله وهي الخ وصرح بذلك فيما بعد وقد أفصح به هنا شيخ الاسلام لكن الحق الدواني صرح بان المراد بالضرورة في الاول البداهة أيضا حيث قال يعني ان انقسام كل من التصور والتصديق الى البديهي والنظري ضروري فان كل عاقل يجد في نفسه انه يحصل له بعض التصديقات الى آخر كلامه ولك فيه نظير من وجوه الاول ان تفسيره بحسب الضرورة يعلى وجه الضرورة لم يظهر له وجه الثاني ان دعوى إشارة بحسب الضرورة الى كون الباطنية سمية ممنوعة فلا يقتضى قولنا هذا باطل بحسب الدليل كذب

منه من الجسم النامي والمراد بالضرورة ههنا القطع بدليل الاستدلال لذلك فيما يأتي وقد أفصح بذلك شيخ الاسلام وبالضرورة في قوله الى الضرورة البداهة كما يشير له قوله وهي الخ وصرح بذلك فيما بعد وقد أفصح به هنا شيخ الاسلام لكن الحق الدواني صرح بان المراد بالضرورة في الاول البداهة أيضا حيث قال يعني ان انقسام كل من التصور والتصديق الى البديهي والنظري ضروري فان كل عاقل يجد في نفسه انه يحصل له بعض التصديقات الى آخر كلامه ولك فيه نظير من وجوه الاول ان تفسيره بحسب الضرورة يعلى وجه الضرورة لم يظهر له وجه الثاني ان دعوى إشارة بحسب الضرورة الى كون الباطنية سمية ممنوعة فلا يقتضى قولنا هذا باطل بحسب الدليل كذب

جزئيا اضافيا لا غير فاذا قلنا كل انسان ناطق فان الضاحك والكاتب وكذا جميع افراد الانسان وقع في هذه القضية وموضع عاقلية قبا للناطق الذي هو المحمول الكلي فيكون كل منها جزئيا مندرجا تحتها لما تقر ان الموضوع والحكموم عليه في القضية المتعارفة الانفراد على ما ذهب اليه المتأخرون ومن المعلوم ان كل فرد من درج تحت المحمول المساوي لعنوان الموضوع فالتعريف المذكور للجزئي الاضافي لا يشمله فالاولى أن يقال في تفسيره هو المندرج تحت الموضوع الكلي ليكون شاملا للجميع وقد يفتن من ذلك بما قاله السيد في حاشية المطالع ان المتبادر من كون الشيء مندرجا تحت آخر ان يكون اخص منه وقد ظهر لك مما قررناه ان قول الحاشي والاولى او شخصية اه يعني زيادة على القضية الكلية بان يقال ما صلح أن يكون موضوعا للكلي في قضية كلية أو شخصية ليس على ما ينبغي اذ موضوع الشخصية لا يندرج فيه شيء لتشخصه فان اراد ان تكون في حكم الكلية اذا وقعت كبرى الشكل الاول فذلك الشيء آخر ليس مما نحن بصدده (قوله أي كما يقال الخ) المكاف لجرد القرآن بين القولين كما سبق ثم ان قضية ذكر أن للجزئي معنيين والسكوت عن الكلي يدل على ان للكلي معنى واحدا وهو الكلي الحقيقي وللجزئي معنيين أحدهما حقيقي والاخر اضافي كما يستفاد من ظاهر كلام المحقق الرأزي في شرح المطالع وقال السيد في حاشيته عليه المنهور ان الكلي له مفهوم واحد يقابل الجزئي الحقيقي تقابل العدم والمملكة ويقابل الجزئي الاضافي تقابل التضاييف واعتدله ممبرا هذان المفهوم الواحد لا يمكن ان يقابل بفهوم تقابل العدم والمملكة وهو بعينه مقابل لفهوم آخر تقابل التضاييف ضرورة انه على الاول معنى غير اضافي وعلى الثاني معنى اضافي فالحق ان للكلي معنى واحدا يقابل الجزئي الحقيقي تقابل العدم والمملكة وللجزئي معنيين أحدهما مقابل للاعم من شيء تقابل التضاييف والثاني يقابل الكلي تقابل العدم والمملكة (قوله لان كل جزئي حقيقي اخص من شيء) أي مندرج تحت عام وأقله الشيء والممكن العام بل مندرج تحت مفهوم الجزئي وقيل لان كل جزئي حقيقي مندرج تحت ماهيته المعراة عن الشخص وليس بشيء لا تنقاض بمذات الواجب تعالى وتقدس كذا قيل وفيه نصر صريح بان الذات المقدس مما يوصف بالجزئية وفي حاشية السيد ان مناط الكلية والجزئية هو الوجود الذهني وليس من شأن الوجود الماهين الذي هو واجب الوجود لذاته أن يحصل ذاته في الذهن حتى تنصف بالجزئية بل لا يعقل الوجود كلية مخصصة في الشخص اه أي فهو واسطة بين الجزئي والكلي كما قاله عبد الحكيم والادب هو هذا الامر رجوع اليه السيد آخر كلامه من صدق الجزئي الحقيقي على الذات المقدس بناء على ان معنى الجزئي هو ما كان بحيث لو حصل في الذهن يمنع اذ لم يردوا به كونه مفهوما بالقول وذلك لا يتوقف على الحصول بالفصل واما جواب المصنف في شرح الاصل بان تشخصه تعالى غير ذاته في الخارج ولا ينافي ذلك تحليله الى ماهية وتشخص في الذهن فيكون داخلا تحت الماهية المعراة فقد شنع عليه عبد الحكيم قائلا وله مرى ان هذا مصادق ما قيل ان لكل عالم حقوة لانه مخرج في الكتب الحكمية بان تشخصه عن ذاته بحيث لا يتصور الانفكاك وهذا غاية مرتبة التوحيد اه لا يقال سبق ان مفهوم الواجب الوجود معدود في تقسيم الكلي لا نقول الكلام هنا في خصوص ذاته

منه من الجسم النامي والمراد بالضرورة ههنا القطع بدليل الاستدلال لذلك فيما يأتي وقد أفصح بذلك شيخ الاسلام وبالضرورة في قوله الى الضرورة البداهة كما يشير له قوله وهي الخ وصرح بذلك فيما بعد وقد أفصح به هنا شيخ الاسلام لكن الحق الدواني صرح بان المراد بالضرورة في الاول البداهة أيضا حيث قال يعني ان انقسام كل من التصور والتصديق الى البديهي والنظري ضروري فان كل عاقل يجد في نفسه انه يحصل له بعض التصديقات الى آخر كلامه ولك فيه نظير من وجوه الاول ان تفسيره بحسب الضرورة يعلى وجه الضرورة لم يظهر له وجه الثاني ان دعوى إشارة بحسب الضرورة الى كون الباطنية سمية ممنوعة فلا يقتضى قولنا هذا باطل بحسب الدليل كذب

(الاول الجنس وهو المقول على الكثرة ٨٠) المختلفة الحقيقة في جواب ماهو) قدم الجنس على الخاصة والعرض العام

لأنه ما خارجا عن الماهية والجنس جزؤها وعلى الفصل لاحتمال جنافي معرفة الفصل القريب والبعيد الى الجنس وعلى النوع لتوقف معرفة قسم من النوع وهو النوع الاضافي على الجنس وترك من تعريف الجنس وسائر الكلمات لفظ الكلي فقط وذكره لا آخر على الانقسام فيناسب ذلك في الظاهر الجمل على القطع وهذا مقالة الاولى أن يقال وليس الكل يدهيا ضرورة الاحتمال في البعض الى النظر كتمور العقل والنفس والتصدق بحدوث العالم ولا نظريا ضرورة الاستغناء عن النظر في البعض كتمور الحرارة والبرودة والتصديق بان النسي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان وذلك لان دليلهم مع انه اخفى من المدلول الى آخر ما قال السابغ ان عبارة الشارح في بيان الدعوى التي هي قول المصنف بالضرورة وانما كان تقسيم التصور والتصديق الى الضروري والكسبي ضروريا هي عبارة الدواني فيه كما نقل

عبارة من جنسها الاصل الاول لعدم قائدها والثاني للتنبيه على ما وقع في بعض الحواشي هنا فانه أخذها ونزقها في مواضع ساكتا عن العزو (قوله الاول الجنس) هو لفظ عربي وهو الضرب وهو أعم من النوع على ما في الصحاح وما اودعهم كلام شرح المطالع من انه يوناني غير مطابق للواقع (قوله وهو المقول) أي المضمول لجل واطاة لانه المعتبر في باب الكلمات كما هو حقيقة عند الشيخ وفي الأساس انه مشترك بين جمل هو وجمل ذو هو الشامل لجل التر كيب وجمل الاشتقاق ولما اختلف في أن هذه التعريفات حد وداد وسوم وترجيح أحد الجانبين لا يتبين الا بمعرفة ان المصطلح وضع الالفاظ لا معنى ولا شيء اعترف في مفهوم اللفظ وذلك من عسر أخذ المصنف بالاحوط وسكت عن كونها حدودا وداد وسوم ما في شرح المصنف على الاصل ان هذا التعريف رسم لان المقولية عارضة والتعريف بالماهية رسم وذكره ليعلم انه على كثيرين وفي جواب كذا اه وفي شرح الجلال ما يلوح الى انه حد اسمي (قوله على الكثرة) قال الهرودي انما اورد لفظ الكثرة المقابل للوحدة دون الكثيرين اشعار بان اندراج نوعين مختلفين فيه كاف (قوله المختلفة الحقيقة) بالافراد وفي أخرى الحق تقي بالجمع وكل جمع في هذا الفن يراد به ما فوق الواحد كما نص عليه فلا يخرج عن التعريف المقول على حقيقتين بان يكون الجنس منحصرا في نوعين لكنه يخرج الجنس المنحصر في نوع واحد فالاحسن ان المراد بالحقاقتين جنسها فيشمل الحقيقة الواحدة على ان كل كلي له افرادة - مدة وان كان بحسب الخارج له فردان او واحد مثلا فالجمع بالنظر لتلك الافراد المقدرة فان قيل الحقيقة هي الماهية الموجودة في الخارج فيخرج عن التعريف المقول على الكثرة المختلفة الماهية دون الحقيقة من الاجناس الغير الموجودة في الخارج أجيب بان اختصاص الحقيقة بالماهية الموجودة انما يتبادر في اصطلاح الحكمة وعند المناطق المراد بها مناطق الماهية موجودة في الخارج أولا وبقي ان الجنس يصدق عليه حين كونه مقولا على حقيقتين انه مقول على متفقين اعني الماهية فلا بد من قيد الحقيقة ليخرج عنه بهذا الاعتبار وظهور لك من هذا قول ابي الفتح ان كل كلي له افراد في نفس الامر فهو نوع حقيق بالقياس الى حصصه المضافة الى تلك الافراد وان كان بالقياس الى تلك الافراد واحد من الاقسام الباقية اه مثلا الحيوان جنس بالقياس الى الافراد الانسانية او الفرسية ونوع بالقياس الى حصصه المضافة اليها وكذا الكلام في الناطق والضاكن والماشي ولذلك قال في شرح المطالع ان اختلاف الكلي وانقسامه الى خمسة انما هو بالنسبة الى الجزئيات الحقيقية دون الاعتبارية اه وحينئذ فلا بد من اعتبار قيد الحقيقة في تعاريفها احترازاً عن مادة الاجتماع من حيث هي فرد لما عدا الم عرف بهذا التعريف كما في تعريفات المفهومات الاضافية تأمل (قوله والجنس جزؤها) أي الماهية قال المصنف في شرح الاصل فان قيل كون الجنس جزأ لالماهية ومقولا عليها غير معقول لان الجزئية تقدم على الكل في الوجودين والمهمول متحد الوجود بالموضوع في الخارج قلنا ليس المراد بكون الجنس مجعولا انه من حيث انه جزئ يكون مجعولا بل المراد ان معروض الجزئية هو معروض الجمولية مثلا الحيوان المأخوذ بشرط أن يدخل فيه الناطق نوع وبشرط أن لا يدخل فيه الناطق جزء والمأخوذ بحيث يمكن ان تعرض له الجزئية والنوعية جنس ومحمول ثم ذكر تحقيقا لخصه

الجنس لا يثبت في ماهو في جواب ماهو) قدم الجنس على الخاصة والعرض العام

الاول الجنس وهو المقول على الكثرة ٨٠) المختلفة الحقيقة في جواب ماهو) قدم الجنس على الخاصة والعرض العام

يعني ان انقسام كل من التصور والتصديق الى البدهي والنظري ضروري فكيف يكون الدواني سببا للضرورة الطوبى

على البداهة والشارح
حاملها على القطع وبه
كبي هذا بنين رأيت في
نسخة من كلام ذلك القائل
بدهي بدل ضروري وهي
الملازمة لا تحرك كلامه فان
ثبت عنه لا يرد عليه هذا
وقال ذلك البعض أيضا
قال الدواني دعوى البداهة
أسلم من الاستدلال لانه
لا يتم الادعوى البداهة
في مقدمات الدليل
واطرافها وذلك كاف في
بداهة البعض فلا حاجة
الى الدليل عليه ثم لا بد من
دعوى البداهة في ثبوت
الاحتياج الى النظر وذلك
بعينه دعوى البداهة في
المطالوب فلنستكشف به أولا
وفيه نظرا لا نالنا توقف
الدليل على بداهة المقدمات
واطرافها ولا على دعوى
بداهة ثبوت الاحتياج
بل على ثبوت المعلومة
ولو سلم أنه لا بد من دعوى
البداهة في بعض المقدمات
فذلك ليس عين الدعوى لانها
عدم بداهة الكل بل يصلح
دليلا عليه هذا كلامه وفيه
نظر اما أولا فان الدليل
وان لم يتوقف الاعلى
ثبوت المعلومة الا على من
البداهة لكن لما بطلت
التظيرة بالدور والانسلسل

الطوسي من كلام الشيخ في الشفاء بتصر يحه بان الجزم متقدم في الوجودين سقط قول المحسني
ان مفهوم الحيوان مثلا وهو جزء الانسان في الذهن مقدم فيه عليه والجزئية فيه لا تستلزم
الجزئية في الخارج والجل لا يقتضي الاتحاد بحسب الذهن اه فانه تصرح بان الجزئية
المتقدمة بحسب الوجود الذهني والحال كما قد علمت انما متقدمة في الوجودين (قوله لان
المقول على الكثرة مغن عنه) فيكون عدم ذكره لا يجوز ان قال المصنف في شرح الاصل يمكن
أن يمنع ما يقال ان ذكر الكلي مستدرك اه ومثله في حاشية الجلال فانه قال حذف لفظ الكلي
للاغماء لفظ المقول على الكثرة عنه اذ الكلي جنس له وذكر الجنس واجب في التعريفات
الثامة اه والحق ما قاله الشارح يؤيده قول السيد ان مفهوم الكلي هو مفهوم المقول على
كثيرين بعينه الا أن لفظ الكلي يدل عليه اجمالا ولا ينافي المقول على كثيرين يدل عليه تفصيلا
لا يقال مفهوم الكلي هو الصالح لان يقال بالفرض على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين
ما كان مقولا على كثيرين بالفعل فلا يغني عنه لان دلالة المقول بالفعل على الصالح لأن يقال
على كثيرين التزم ودلالة الالتزام ليست معتبرة في التعريفات لانه قول لم يرد بالمقول على
كثيرين في تعريف الكليات الا الصالح لأن يقال على كثيرين اذ لو اريد به المقول بالفـ هل
يخرج عن تعريف الكليات مفهومات كـمية ليس لها افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن
سواء لم يكن لها افراد اصلا كالكليات القرضية أو كان لها فرد واحد في الخارج والذهن بناء
على برهان امتناع تعدد الواجب خارجا وهذا فانها لا تكون مقولة بالفـ هل بل بالصلاحيـ
فيكون المقول على كثيرين بمعنى الكلي اه واماما اوردته عليه الدواني اولابان الكلي هو
الذي يمكن فرض الشركة فيه أي فرض مقوماته على كثيرين ولو حمل المقول في التعريف على
ما يمكن فرض مقوماته لادخل في التعريف الكليات القرضية بالنسبة الى الحقائق الموجودة اذ
يمكن فرض مقوماتها على اهل الكليات المتباينة بالنسبة الى المسألة مطلقا واما ثانيا فلان
الكليات التي ليست لها افراد اصلا ليست أجناسا لشيء فلا بأس بخرجها ومن ههنا
يتقدح ان المنحصر في الجنس هو الكليات التي لها افراد بحسب نفس الامر لا القرضيات اه
فقد أجاب عنه عبد الحكيم اما عن الاول فلانه ان أراد أنه يدخل فيها من حيث انها حقائق
موجودة ومباينة فممنوع فلا يمكن فرض صدقها عليها وان أراد أنه يدخل فيها مع قطع النظر
عن صدق الوجود عليها وكونها مباينة فسلم ولا ضرر في ذلك وأما عن الثاني فلأن مقصود
السيد انه يلزم خروجها عن الكليات الخمس لا خروجها عن الجنس فقط ولا شك ان القول بان
مفهوم الواجب ليس شيئا منها باطل على أن عدم الافراد في نفس الامر لا ينافي كونه اجناسا
باعتبار اماكن الفرض وليست شعري انها اذا لم تكن داخلية في الكليات الخمس فما فائدة
ادراجها في تعريف الكلي اه وأما زيادة لهضي قوله أو بالامكان بعد قول السيد ان
المراد به المقوية بالفعل فزيادة مضرة كما لا يخفى تأمل (قوله فالمقول على الكثرة جنس) أي
هذا المجموع كما يدل عليه كلامه لانه أقيم مقام الكلي ولم يجعل المقول جنسا وقوله على الكثرة
فصلا لاخراج الجزئي فانه مقول لكن على الواحد للخلاف في جهة حل الجزئي فان السيد منعه
قال في حاشية شرح المطالع كون الشخص محمولا على شيء جلا ايجابيا انما هو بحسب الظاهر

الجلال هو دعوى البداهة
في ثبوت الاحتياج الى
النظر ولا شك ان هذا يؤخذ
منه أن بعض العلوم نظري
ليتم صدق دعوى الاحتياج
الى النظر ويؤخذ منه أيضا
أن البعض ضروري وهو
ظاهر وهذا بعينه دعوى
البداهة في المطلوب الذي
هو دعوى القوم أن بعض
العلوم ضروري والبعض
نظري وليست الدعوى
عدم بداهة الكل الخ وانما
هو ابطال انقبض الدعوى
لتثبت على ما هو قاعدة
برهان الخلف نعم هو آيل الى
الدعوى فان دعوى بداهة
البعض وكسبية البعض
هو الايجاب الجزئي للذي
هو سلب جزئي في خصوص
هذا المقام ومدعيه مدع
لرفع الايجاب الكلي
كالسلب الكلي وهو عين
دعواهم أنه ليس كل من
التصور والتصديق بديهيا
أو كسبيا في المثال اذ قد
ينوا أن ليس كل وليس
بعض وبعض ليس أسوار
للسلب الجزئي وأما هذه
الاستدلال به في الجملة
فلاختلاف الدلالة على
ما حققه العلامة الرازي
وغيره في الاسوار فليست أم
(قوله أي الاستكساب

لان الجزئي الحقيقي من حيث هو جزئي حقيقي لا يحمل على نفسه لعدم التغير ولا على غيره لانه
الهوية المتأصلة فلا يصدق على غيره وقولنا هذا يزيد معناه ان هذا يسمى بزيد ومردول لهذا
اللفظ أو ذات مشخصة الى غير ذلك من المفهومات الكلية اه وأجاز الدواني جملة على جزئي
مغايرة بحسب الاعتبار متقدم بحسب الذات كما في هذا الصاحك وهذا الكتاب فانهما
مختلفان بحسب المفهوم ومقدمان بحسب الذات فان ذاتهما زيدا بعينه مثلا وكذا يجوز جملة
على كلي آخر في قضية جزئية كما في قولك بعض الانسان زيدا اه وقواه أبو الفتح بان دليل المنع
معارض بان الكلي محمول على الجزئي الحقيقي ايجابا بداهة واتفاقا كقولنا زيدا انسان وهو
يدل على كون الجزئي الحقيقي محمول على الكلي ايجابا ضرورة ان الحمل هو الاتحاد وهو من
الطرفين ومنقوض نقضا اجماليا بانه لو تم لدل على بطلان حمل الكلي على الجزئي الحقيقي بل على
الكلي أيضا لجران الدليل المذكور فيه ومنقوض نقضا تفصيليا بانه ان أراد بالنفس من
جميع الوجوه فختار أن الجزئي الحقيقي يحمل على غيره بحسب المفهوم والاعتبار ونفع امتناعه
لجواز اتحاد المفهومين المتغيرين في نظر العقل بحسب الخارج وان أراد بالنفس بوجه
ما فختار أنه يحمل على نفسه ولا استحالة فيه اذ يمكن في النسبة التغير الاعتباري اه وللفاضل
عبد الحكيم في هذا الحمل تحقيق نفيس رأينا ذكره أولى من تركه قال رحمه الله تعالى من اظ
الحمل الاتحاد في الوجود وليس معناه ان وجودا واحدا قائم بهما لا متنازع قيام العرض الواحد
بمحلي بل معناه ان الوجود لا حدهما أصالة وللاخر بالتبع بان يكون منزها عنه ولا شك
ان الجزئي هو الموجود أصالة والامور الكلية سواء كانت ذاتية أو عرضية منزهة عنه على
ما هو تحقيق المتأخرين فالحكم باتحاد الامور الكلية مع الجزئي صحيح دون العكس فان وقع
محمولا كما في بعض الانسان زيدا فهو محمول على العكس أو على التأويل فاندفع ما قيل انه يجوز
ان يقال زيدا انسان فليجز الانسان زيدا لان الاتحاد من الجانبين يظهر انه لا يمكن جملة على
لكلي وأما على الجزئي فلا نه اما نفسه بحيث لا تغاير بينهما أصلا بوجه من الوجود محقق
بالملاحظة والاتفات على ما قال بعض المحققين انه اذا لوحظ شخص مرتين وقيل زيدا زيدا كان
مغايرا بحسب الملاحظة والاعتبار قطعا ويكفي هذا التدرج من التغير في الحمل فلا يمكن تصور
الحمل بينهما فضلا عن مكانه واما جزئي آخر مغاير له ولو بالملاحظة والاتفات فالحمل وان كان
يتحقق ظاهر الكنه في الحقيقة حكم تصادق الاعتبارين على ذات واحدة فان معنى المثال
المذكور ان زيدا المدرك أولا هو زيدا المدرك ثانيا فالمقصود منه تصادق الاعتبارين عليه
وكذا في قولك هذا الصاحك وهذا الكتاب المقصود اجتماع الوصفين فيه في الحقيقة الجزئي
مقول عليه للاعتبارين نعم على القول بوجود الكلي الطبيعي في الخارج كما هو رأي الاقدمين
والوجود الواحد انما قام بالامور المتعددة من حيث الوحدة لان حيث التعدد يصح جملة على
الكلي لاستوائهما في الوجود والاتحاد من جانبين ولعل هذا مبني على ما نقل عن الفارابي
والشيخ من صحة حمل الجزئي قال هذا ما عندى في هذا البحث الغامض والله الملم للمصواب اه
(قوله يخرج النوع) قيل تخصيص الخارج به تحكم فانه كما يخرج بعض خاصته وفصله
القريب وأجيب بانه قصد جمع المتناسبات في الخارج بقيد واحد ثم ان الشارح لم يتكلم

بالنظر) الاكتساب بالنظر المتقدم موقع في مقابلة الضرورة بمعنى الضروري أي ما لا يتوقف على نظر

عن الملاحظة أى التوجه
فهو المعلوم وعدول
المصنف الى التعريف بها
اما تعريفها باللازم أو تبينها
للمعنى الاسمى ليشمل
بلاشئ مما تكلفه سارح
المطالع وغيره التعريف
بالفرد الخالى من مجموع
الحركتين والترتيب كما
أشار اليه الفاضل الدواني
وأما تعريفه للنظر في قسم
الكلام بالحركتين على
ما قبل فاما أن يكون تبينها
لفهمه الحقيقي المزموم
للملاحظة ويحتمل أن
يكون ما هنا قرينة على أنه
أرادها من مائة ويحتمل أن
يكون لان النظر في المفرد
غير معلوم الوقوع في معرفة
الله تعالى وما قبل انه يجعل
عله الاختيار هذا يسقط
قول شيخ الاسلام يمكن أنه
يقبوز عن الحركتين
بالملاحظة ويؤيده أنه جعل
قدس سره في القسم الثانى
حقيقة النظر الحركتين
فبهم لانه لم يعين ذلك الاحتمال
بل أشار لبعده بالتعبير
بالمكان وبين أن جعل
عله الاختيار ذلك غير متعين
على أن عدم علم وقوع
النظر في المفرد في معرفة
الله تعالى قد يمنع ثم قوله
لتصحيح الجهول يقتضى

القريب على الوجه القريب فيه أى في جميع فان الاقرب ان المراد منه كون السؤال عن
جميع الافراد دفعة لا كونها على سبيل البدل والاقرب في الكل أن المراد الاقرب فليس
معنى كلام المصنف أنه يسأل عن الماهية وعن كل مشارك بان يجمع السؤال عن الماهية
والكل بل يعنى أنه يسأل عن الماهية وعن مشارك ثم يسأل عنها وعن مشارك آخر حتى يتحقق
السؤال عن الماهية وعن كل مشارك اه قاله المحشى ونقله البعض واعترض (وأنا أقول) ليس
هذه الجواب عن الماهية وعن المشارك كافية في تغيير القريب عن البعيد بل لابد مع ذلك من
كون القريب تمام المشترك بين الماهية وكل ما شاركها فيه يدل له قول السيد المعتمد في مطلق
الجنس أن يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر سواء كان تمام المشترك بالقياس الى
كل ما شارك الماهية في ذلك الجنس أولا اه وقول معزها ان الجنس القريب هو تمام الذى
المشارك بين الماهية وجميع المشاركات والجنس البعيد هو تمام الذى المشترك بين الماهية
وبعض المشاركات لاجمعها اه اذا علمت ذلك تعلم ان الصورة الموردة وهى ما الانسان
والحيوان والاجسام النامية الهابة بالجسم ليس الجسم هنا باعتبار صدقه على المذكورات
جنسا قريبا لكونه ليس تمام المشترك بين الانواع الثلاثة فان المراد بتمام المشترك هو أن
لا يكون جزء مشترك خارجا عنه وهما الانسان والحيوان اشتركا في النوع وفي الاحساس
والحركة الارادية وهذه خارجة عن الجنس الذى هو الجسم فلم يكن تمام المشترك وقد اعترف
الجنس القريب أن يكون تمام المشترك بين جميع ما يدق عليه أى من الانواع المندرجة تحته
كصدق الحيوان على أنواعه وما هنا ليس كذلك وحينئذ لا داعى لمافرقوا به بين كل وجميع
وانهم ما يعنى واحد كما قال عبد الحليم لم ير دبا لجمع وصف الاجتماع بل أعم من أن تكون
مجموعة أو منفردة فلا فرق بين كل وجميع اه يعنى أنه يصح أن يقع جوابا عن الافراد دفعة
واحدة كما مثل الشارح بقوله واذا قبل ما الانسان والفرس الخ أو يقر بان يقال ما الانسان
أو ما الفرس فان هذه أمور اعتبارية والحامل للتصوير الثانى هو القرار من الصورة الموردة
وقد علمت عدم الورد نعم ان لفظ الكل والجميع في حد ذاتهما الشائع فيهما هو ما ذكره شيخ
الاسلام لكن في هذا المقام ارادة كل منهما ما صحح به ذاتنا لفظا ما قاله البعض بقوله وفيه
نظرا ما لا فلا نه مبنى على أن جميع يقتضى الاتحاد في الزمان والمصنف لا يراه الخ فانه مبنى
على تسليم ورود السؤال وان مبنى ورود جميعها في سؤال واحد وهو مبنى على القول باقتضاء
لفظ جميع اتحاد الزمان يعنى ولو منع اقتضاؤه لانه لا يرجع للسؤال عنها في آيات لا في زمان
واحد فلا جمع في السؤال فيرجع لما أفاده التعبير بالكل فلا ريبية على أن ذلك أن تقول ان
ما استشهد به من قوله فسجد الملائكة كلهم أجمعون غير ما نحن فيه لان ما ذكره في جميع الواقعة
في الفاظ التوكيد الواقعة حالا في نحو جاءوا جميعا وجميع هنا نظير ما يقال أخذت جميع
الدراهم ونظرت في جميع المواد فقد ذلك تعلق الفعل بالجموع من حيث هو وأما كونه في
زمان واحد أو لا فشى آخر على أنه قبل باتحاد الزمان فيها وان حكم المصنف بكونه وما فان هذا
احتمال يذهب اليه الوهم فيها دون كل فتترجى من هذه الحيثية كل عليها ثم قال وأما ثانيا فان
المشارك للماهية في الجنس ان أريد به الخ هذا زيد غير مستقيم كيف وقد اتفقوا على أن المراد

والجواب عن السؤال الثاني ان الانسان والحيوان في الحقيقة كائنات واحدة في الجوهر والاختلاف في الشكل والصفات

(فقريب كالحيوان) فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركا في الحيوانية كالفرس مثلا وكذلك جواب عنه وعن جميع مشاركا في الحيوانية فاذا قيل ما الانسان والفرس كان الجواب الحيوان ٨٥ واذا قيل ما الانسان والفرس والجواب

به تمام المشترك فيه هذا الاتفاق والتصريح به منهم تركب هذه الترددات واشنع من ذلك قوله والذي عندي وبأني نحو ما نقلناه سابقا فان هذا ليس من عنده بل من عنده غيره فهذا كافتخار العقيد بولد غيره ولولم يقل هذا غيره وانقر به هو لا يقبل منه لانه ليس من المدونين للفرق ولا بمن يضع الاصطلاحات بل هو من آحاد النقلة لكلام الغير وقوف أمثالنا على حده أوفق له وأمثل وقه دراقائل

اذ التي الخيل في معكرها فكيف حال البعوض في الوسط

(قوله فقريب) أي فهو جنس قريب لانه الاسم وكذا يقال في بعيد (قوله كالجسم النامي) يقع في الجواب عن النبات والانسان اذا سئل عنهما بما هو وهو بعينه جواب للسؤال عن النبات وعن كل واحد واحد مما يشارك فيه فهو جنس قريب للنبات وبعيد للانسان اذا سئل عنه وعن النبات بما هو فان مثل عنه وعن الفرس فليس الجواب الا الحيوان ولا يصح أن يجاب بالجسم النامي وقد استشكل التمثيل بالجسم النامي بان الكلام في الكليات المفردة وأجيب بادعاء أنه جعل على معناه كبعيد الله وسبق في ذلك بقية (قوله النوع) انما قدم الجنس على النوع وآخر الفصل عنه مع أنه ماجرآن له لان المعنى الثاني للنوع يتوقف على الجنس وبيان أحكام الفصل من التقويم والتقسيم يتوقف على النوع أيضا ولأن أعمية الجنس تقتضي تقديمه وأعمية النوع تقتضي تقديمه كما هو المشهور (قوله على الكثرة المتفقة الحقيقية) نظرفيه المصنف في شرح الاصل بان كل قيد انما يخرج ما ينافيه لا ما يغيره ولا نسلم المناقاة بين المقولية على المختلفة الحقيقية والمقولية على المتفقة الحقيقية فان الجنس كما يقال على الكثرة المختلفة الحقيقية يقال على الكثرة المتفقة لكن اذا كان معها كثرة أخرى متفقة الحقيقية كقولنا ما زيد وعمر وهذا الفرس فلا بد من قيد فقط ليخرج الجنس هذا كلامه وقال عبد الحكيم ان التقييد ببعيد فقط فاسد لانه يخرج الجنس بالقياس الى حصصه واختار في الجواب انه من قبيل تعليل الحكم المشتق المؤذن بالهلية أي الكثرة المتفقة الحقيقية أي من أجل كونهم متفقين بالحقيقة فعلة المقولية هي ان تلك الكثرة متفقة بالحقيقة اه والحصص هي الكلّي المقيد ببعيد جزئي أو كلّي والقيد خارج وكل كلّي بالقياس الى حصصه نوع حقيقي والحصص افراد اعتبارية ووجه خروج الجنس بالقياس الى حصصه أن تلك الحصص افراد له ومقوليته عليها مقولية النوع فهو من هذه الحقيقة مقول على الكثرة المتفقة الحقيقية فلو قيد ببعيد فقط صدق أن الجنس كالحيوان مثلا مقول على هذه الحصص فقط لا على غيرها ومعلوم انه يقال على افراده الاخر كالانسان والفرس من حيث كونهم مختلفي الحقيقة تأمل وأجاب الدواني بجواب آخر وهو تقييد المقولية بالذات والمقول في الصورة المذكورة مقول بالذات على الامور المختلفة الحقيقية وأما قوله على المتفقة الواقعة معها فقول بالتبع والمقول محمول على ماهو مقول بالذات لان المتبادر من المقول على الكثرة المختلفة في جواب ماهو هو المقول عليها صريحا لا ضمنا اه أو ان قيد فقط لمحوظ مراد او التقييد بالحقيقة معبر (قوله غير

تمام ماهية الا فرد تكون امراده متفقة لحقيقة فاذا سئل عن أحدها أو عن جميعها صلح النوع في الجواب كما اذا قيل ما زيد كان الجواب الانسان وكذلك اذا قيل ما زيد وعمر وبكر فان قيل كل واحد من أفراد النوع مشتمل على النوع وعلى

التشخيص فلا يكون النوع تمام ماهية الا فرد بل يكون جزأها قلت التشخيص عارض غير

والجواب عن السؤال الثاني ان الانسان والحيوان في الحقيقة كائنات واحدة في الجوهر والاختلاف في الشكل والصفات

فقط الجواب عن السؤال الثاني ان الانسان والحيوان في الحقيقة كائنات واحدة في الجوهر والاختلاف في الشكل والصفات

والجواب عن السؤال الثاني ان الانسان والحيوان في الحقيقة كائنات واحدة في الجوهر والاختلاف في الشكل والصفات

معتبر في ماهية تلك الافراد النوع ٨٦ تمام الماهية (وقد يقال) أي كما يقال النوع على المعنى المذكور كذلك يقال النوع

(على الماهية الكلية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ماهو) كالحبوان فانه نوع بهذا التفسير لان الجنس وهو الجسم النامي يقال عليه وعلى غيره من النباتات وكذلك الجسم النامي نوع لان الجسم يقال عليه وعلى غيره (ويخص هذا النوع)

قصدية تلك الملاحظة لذلك التحصيل وكون مقدمات النظر بدئية لا يعلم متى حصلت ولا كيف حصلت لا يقتضي أن لا يكون التوجه اليها الداعي تحصيل نتائجها قصدية واجبة فيخرج الحدس الذي هو سنوح المبادئ المرتبة للذهن فيحصل المطلوب فيه وليس فيه قصدية توجه النفس لداعي ذلك التحصيل على ما يشهد له التعبير بسنوح عند من يعرف استعماله ويجرد المنع في مثل هذا غير نافع فاندفع ما قيل ان أريد أن حصول المبادئ في الذهن في صورة الحدس ليس بالقصد والاختيار في حصولها فيه في صورة النظر كثيرا ما يكون كذلك كيف وأكبر مباديه أمور بدئية لا يعلم متى حصلت ولا كيف حصلت وان أريد أن التوجه والانتفاء الى المبادئ في صورة النظر بالقصد والاختيار دون الحدس

معتبر في ماهية الافراد) وان كان معتبرا في مسماتها الذي هو الشخص الخارجي وهو الهوية قال عبد الحكيم الشخص عارض للنوع نسبة اليه نسبة الفصل الى الجنس جزء الشخص ٨١ وفي حاشية ميرزا هـ ان التعيين ليس داخل في حقيقة الجزئي وليس نسبته الى النوع كنسبة الفصل الى الجنس على ما زعمه كثير من المتأخرين فانه لو كان جزءا عقليا لكان محمولا ولو كان جزءا خارجيا لكان النوع جزءا خارجيا غير محمول وتحقيق المقام ان التعيين يطلق على معينين الاول كون الشيء بحيث يمنع فرض اشتراكه بين كثيرين وهو يحصل من نحو الوجود في الذهن ويلحق الصور الذهنية من حيث انها صور ذهنية لان الحمل والانطباق وما يقابلها من شأن الصور دون الاعيان والثاني كون الشيء متمازا عما عداه وهو يحصل بالوجود الخاص بمعنى ان الشيء يصير بالوجود الخاص متمازا عما عداه كما انه يصير به مصدرا للآثار قال القاري في تعليقه انه هوية الشيء وتعيينه ووحدته وخصوصيته ووجوده المنزود واحد لا يقال لولم يكن الشخص داخل في حقيقة الشخص لكان التغير بين زيد وعمر واعة بارا وهو باطل بالضرورة لاننا نقول ان أريد بالتغير بين- ما التغير بحسب الحقيقة فبطان التالي ممنوع وان أريد به التغير بحسب الإشارة فاللازمة ممنوعة فان الشيء كاي- ير بالوجود مصدرا للآثار كذلك يصير به متمازا عما عداه ثم ان الاعراض اللاحقة للأشخاص ليست قائمة بها بل بموادها والايانزم الدور لان الاعراض متشخصة بمعالمها والحق ان الوجود الخارجي هو الشخص وأما الاعراض فهي امارات له ويمكن ان يفهم عليه بان تمايز العرضين المتماثلين يحصل من وجودهما في الموضوعين وكذا تمايز الصورتين المتماثلتين يحصل من وجودهما في المادتين وقد تقر في موضعه أن وجود العرض هو بعينه وجوده في الموضوع ووجود الصورة هو بعينه وجودها في المادة فنقطن فانه يحتاج الى لطيف التريخ ٨١ (قوله وقد يقال) أي يطلق ويحمل وأشار بكلمة قد الى أن استعمال النوع بالمعنى الاول أكثر واتمامي اضافي لانه لا بد في نوعيته من اندراجهم مع نوع آخر تحت جنس فيكون مضايقا له فالجنس والنوع المندرج تحته متضايقان كالأب والابن واما نوعية النوع الحقيقي فهي نسبة وازداده بين أفرادها فليس يعتبر فيها الاحقة افراده ومنشأ تلك النوعية اتحاد حقيقة في تلك الافراد ولذلك سمى بالحقيقي (قوله على الماهية الكلية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ماهو) يخرج الجنس العالي الذي ليس فوقه جنس وكذا الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس الماهية لكن هذه الثلاثة بالنظر الى أجناسها أنواع اضافية وانه قدس سره لم يجعل هذا الكلام تعريفا للنوع بل بيان للحكم وإطلاقه والافيد ان التقصيص بالصفة لكن العبارة ظاهرة في التعريف قاله شيخ الاسلام حفيد المصنف وقد تجاذب الهندسيات أطراف هذه العبارة وتكلم فيها بما ستره وبعد ان أشرح لك التعريف حسبما قررته مواد الاصل والجدل أو قل على ما لهم هنا من الخلط في المقال فأقول وبالله التوفيق ان قوله يقال على الماهية الخ ان لفظ الماهية تستلزم الكلية أي الماهية الكلية فيخرج بذلك الشخص ويخرج الجنس العالي لعدم مقولية شيء عليه ويخرج الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس الماهية فان الجنس كالحبوان مثلا وان كان مقولا على الفصل كالناطق وعلى الخاصة كالصالح وعلى العرض العام كالمشي لكن لا في جواب ماهو اذ ليس الحيوان تمام المشترك ولا ذاتيا فلهذه الثلاثة وان

كان

سابقا كما اذا كان الجسم
الضاحك معلوما بهذا
الترتيب سابقا فلاحظه
النفس قصد التصصيل
الانسان ولم يقل أحد
بوجود الفكر من غير ترتيب
في غير النظر في المقرد وان
لاتفاوت بينه وبين المقرد
وفيه ان الذي لم يقل به أحد
ويؤدى للمساواة عدم
الترتيب أصلا والذي في
المقام عدم تجديده ان سلم
والفرق ظاهر على أنه لو تم
انما يرد على من عرف
بالترتيب لا بالملاحظة
المفسرة بالتوجه نحو
العلوم على ما هو المتبادر
منها المقيدة بتحصيل
المجهول كما قال المصنف
ومن ههنا يتدفع ما قيل
أيضا التعريف صادق على
الحركة الاولى في مجموع
الحركتين مع أن النظر هو
المجموع في هذه الصورة
اتفاقا وذلك لان هذا انما
يرد على من عجز بالحركة
لا بالملاحظة كالصنف فان
بنى على أن المراد بالملاحظة
الحركة ودان المتبادر
ترتيب التحصيل على الحركة
ترتيباً قرياً أى مباشرة
على ما تقدم في تعريف
الضرورى والتفريقى
وليس ذلك الا على مجموع
الحركتين والافاظ يجب
جعلها على المتبادر سبباً في التعريف فليتبدر كل التدبر (قوله كملاحظة الحيوان والناتق المعلومين) كانه على

كان مقولاً عليه وعلى غيرها الجنس لكن لافي جواب ما هو وأما هذه الثلاثة بالنسبة الى
أجناسها الداخلة فيها فانها أنواع اضافية كما قاله المصنف في شرح الاصل وذلك لما تقر بأن
الكليات الجنس تقال على حصصها أيضاً وتلك الحصص أنواع اضافية وأما الصنف الذى هو
عبارة عن النوع المقيد بقيد عرضى كلى كالتركي فانه داخل تحت التعريف لانه يقال عليه
وعلى القهرس مثلاً الجنس الذى هو الحيوان في جواب ما هو فلا بد من اخراجه بزيادة قيد وهو
قولا أوليا فانه وان قيل عليه وعلى غيره الجنس لكن ليس قولاً أولياً بل بواسطة مقولته على
الانسان المقول على التركي فان العالى انما يحتمل على الشئ بواسطة حمل السافل عليه وقد
تقرر انه اذا ثبت أمر للعام والخاص كان ثبوته للعام أولياً وللخاص ثانوياً لكن هذا القيد
وان أخرج المصنف عن الحد اخرج النوع عنه أيضاً بالقياس الى الاجناس البعيدة فيلزم
أن لا يكون الانسان نوعاً للجسم النامى ولا للجسم أو الجوهر مع انه انما سمى نوعاً لأنواع لكونه
نوعاً لكل واحد من الانواع التى فوقه وايضاً النوع لما كان مضاعفاً للجنس فاذا اعتبر في النوع
القول الاولى فلا بد من اعتبار في الجنس أيضاً والا لم يكن مضاعفاً فيلزم أن لا يكون الاجناس
البعيدة أجناساً للماهية التى هي بعيدة بالقياس اليها فالاولى أن يترك قيد الاولية ويخرج
الصنف بقيد آخر ويقال النوع الاضافى كل مقول في جواب ما هو يقال عليه وعلى غيره الجنس
في جواب ما هو ويخرج عن التعريف النوع البسيط والماهية المركبة من أمرين متساويين
عند من يراد صارت التعريف منطبقاً على النوع الاضافى اذا علمت هذا نعم ان كلام شيخ
الاسلام لا يعتبر عليه ولا مطعن فيه وقد تبين جده حيث قال في شرح قول الرسالة في تعريفه
يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً أولياً هذا تعين للمعنى
الذى يطلق عليه لفظ النوع الاضافى لاحد فلا بأس بإيراد لفظ الكل وتترك ذكر الكل نعم انه
بيان يمكن ان يؤخذ منه تعريف النوع اه والعبارة متغايران والادعى للمصنف في جعل
كلام الرسالة سافلاً لاحد اذ كرم من ذكر لفظ الكل وترك ذكر الكل وهو موقوف دونها ولا
اعترف شيخ الاسلام بأن العبارة ظاهرة في التعريف واما تقييد الماهية بالكلية فلا إشارة
الى أن المراد بها أحد معنيين اعلى ما سنقله والاستدراك في قوله لكن هذه الثلاثة الخ تحقيق
بلجهة خروج الثلاثة وبيان لما علمت ان لها اعتبارين باعتبار أحدهما تدخل والثاني يخرج
وقد صرح بذلك جده أيضاً فقول المحشى لم يجعل هذا الكلام تعريف للنوع بل بيان الحكم
ووجه ذلك على ما اقتضاه كلامه انه يرد عليه النوع الحقيقى والصنف وما عدا الجنس العالى
من الاجناس يرد عليه أن النوع الحقيقى لا ورود له الا بعد التقييد بقوله قولاً أولياً فانه يخرج
بذلك القيد مع ان خروجه مضر كما سمعت ولم يقع ذلك التقييد لافى المتن ولا فى كلامه وأما
الصنف فهو وارد لان الكلام متناول في نفسه بـ التعريف اذ ليس من الانواع الاضافية
وأما ورود ما عدا الجنس العالى من الاجناس فاهو ايرادها بحسب لان المقصود دخولها اذ هي
من الانواع الاضافية والتعريف متناول لها فكيف يقال انها واردة عليه نعم الجنس العالى
لا يتناوله التعريف وهو المقصود لانه ليس نوعاً اضافياً فلو تناوله فقد والحاصل أن الذى يرد
على التعريف هو الصنف فقط اذ لم يذكر التقييد فخرج له وما عداه مما ذكره فلا تجامه وقوله
أيضاً ان الصنف خارج بقوله الماهية لان الصنف ليس ماهية بالقياس الى افراده بل عارضاً لها

فقد علم على كل من كان له انما والمراد بالحيوان والنبات والجمادات

(باسم الاضافي) فان نوعيته بالاضافة ٨٩ لما فوقه (كالاول) أي كالتنوع الاول فانه يخص (بالحقيقي) لان نوعيته

بالنظر لحقيقته الواحدة
في افراده (وبينهما)
أي بين النوعين (عموم)
وخصوص (من وجه

اليه عن الحيوان الناطق
على الهيئة التركيبية
لثلاثتهم أن ملاحظة
المجموع التي تصدق
بملاحظة أحدهما كافية
(قوله لتفصيل الانسان
المجهول الخ) يشير الى حل
المعقول في كلام المصنف
على العلوم التصوري
بالنسبة الى المجهول
التصوري والعلوم
التصديقي بالنسبة الى
المجهول التصديقي وهو
مبنى على منع اكتساب
التصور من التصديق
كالمعكس والافكلام
المصنف ينظم - وعلى
الاقسام الاربعة (قوله
والمراد بالمعقول الخ) كان
مراده الايماء الى ردان
يرجع التعبير هنا بالمعقول
على العلوم وحاصله أن
العلم في هذا العلم لم يفسر
الاجصول صورة الشيء في
العقل لا بالادراك الجازم
وذلك هو معنى المعقول أي
ما حصلت صورته في العقل
تدبر (قوله أي الاكتساب
بالنظر) هذا مبنى على
ما أسلفه في وهو ملاحظة

٨٥ فيه مخالفة للجماعة فانهم احتاجوا الى ارجاعه بزيادة قيد قولاً اولياً وتعليقه بقوله لان
المنصف ليس ماهية ليس على ما ينبغي لاتساع احتجنا لارجاع الخاصة وهي كالمنصف بل صرح
عبد الحكيم بانه داخل في الخاصة حيث قال الصفات المعبرة في النوع الاضافي صفات عرضية
لهجرة للمنصف فالمنصف مركب من الداخل والخارج داخل في الخاصة ٨٥ وأما قول البعض
ان المنصف لم يتكلم عليه شيخ الاسلام فغير مطابق للواقع فانه تعرض له كقولنا لك عبارته وقوله
ثم ما ذكره شيخ الاسلام مدفوع بعينه بقوله وكذا الفصل والخاصة والعرض العام مع انها
بالنسبة الى اجناسها الداخلة فيها أنواع اضافية ٨٥ مدفوع لمعات ان لها حقيقتين وقد
تعرض لحقيقة الخروج والعجب انه اعترف بذلك بعد أسطر بقوله ان لمكن استدراك قصده
دفع ما يتوهم من خروج الفصل والخاصة والعرض العام فوجهه انه أشار الى تحقيق جهة
الخروج وان كان غيره اطلق ٨٥ ثم نقل عبارة السعد في شرح الرسالة وفيه انخوذ ذلك وقوله زاد
بعد الماهية وصف الكلية للايماء الى نقص الجنس ٨٥ يعني أن الجنس الواقع في التعريف
الماهية الكلية لا الماهية فقط فبذلك الكلية تم الجنس لا معنى له أيضاً فان الحفيد قال انه بيان
وليس حاد بل الوجه في زيادتها ما ذكرناه وبعد ان اتضح لك الحال وفهمت المقال تعلم ان قول
المخبر لم يتعرض الشارح للكلام على هذا التعريف مع انه من مزال الافكار ومطرح
الانتظار وقول البعض فتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام من قبيل قول القاضي
الفاضل الطلل هائل ولا طائل فهو مجرد تمويل واقتضار بما قبل

أعيذها نظرات منك صادقة * أن تحسب الشهم فحين شحمه ورم

هذا وفي حاشية أبي الفتح ان الماهية معنيين مشهورين أحدهما ماهية الشيء وهو هو والآخر
ما يجاب به عن السؤال بما هو وهو بالمعنى الاول لا يستلزم الكلية أصلاً فضلاً عن دلالة ما عليها
الترادف صدقها على الجزئيات الحقيقية فهي لا تخرج الشخص وبالمعنى الثاني تخرج
الشخص والمنصف أيضاً اذ لا يصح أن يجاب بشئ من ماعين السؤال بما هو والحق أن الماهية
هنا بالمعنى الثاني ولا حاجة الى قيد آخر لارجاع المنصف والتقييد على هذا حذف المنصف عن
التعريف قيد الاولية وليد كقيد آخر ٨٥ وهو كلام حسن يدفع به التكاليف السابقة
غير أنه نقضه ميرزا هدايان الحق أن لفظ الماهية مشتق من هاتين العبارتين ومعناها الحقيقي
هو الامر المعقول أي الحاصل في العقل من غير اعتبار الوجود الخارجي كما أشار اليه
المحقق الطوسي في التعبير وهذا المعنى يشمل المنصف فلا بد ههنا لارجاعه من قيد (قوله باسم
الاضافي) أقم لفظ اسم للإشارة الى أن المجموع هو الاسم (قوله فان نوعيته بالاضافة لما فوقه)
فهما متضابان مشهوران عرض لهما المضافان الحقيقيان وهو كون الجنس مقولاً عليه في
جواب ما هو وكونه مقولاً عليه الجنس في جواب ما هو والفرق بين المضاف الحقيقي والمضاف
المشهورى يبينه في حواشي المقولات الكبرى (قوله بالنظر لحقيقته المتعدة في افراده) أشار
بلفظ الافراد الى أن المقصود ههنا بيان النسبة بينهم باعتبار الافراد الحقيقية دون الحصص
الاعتبارية كما أن المقصود من بيان النسب الاربعة المذكورة كان ذلك فكون كل كلي
نوعاً حقيقياً بالقياس الى حصصه لا يندرج في التسمية المذكورة فلا وجه لما يقال ان كل كلي له

قول الحاشي على ابن ابي حنيفة في قوله لا يتصور صدق النوع الاضافي
قول الحاشي على ابن ابي حنيفة في قوله لا يتصور صدق النوع الاضافي

والاشارة الى ان قولهم لا يتصور صدق النوع الاضافي هو الذي هو المراد في قوله لا يتصور صدق النوع الاضافي
والاشارة الى ان قولهم لا يتصور صدق النوع الاضافي هو الذي هو المراد في قوله لا يتصور صدق النوع الاضافي

لتصادقهما على الانسان فانه يصدق عليه النوع الحقيقي والاضافي كما يظهر باني ٨٩ تأمل (وتقارعهما) بالجر عطف على قوله تصادقهما أى لتفارق النوعين (في الحيوان والنقطة) فان الحيوان نوع اضافي لاحقيقي والنقطة بالعكس لانها لو كانت اضافية لاندرجت تحت جنس فلا تكون بسيطة هذا خلف واعلم ان النقطة في اصطلاح الحكماء عبارة عن نهاية الخط الذي هو نهاية السطح والسطح ينقسم الى جهتين الطول والعرض والخط ينقسم الى جهة واحدة هي الطول والنقطة لاتنقسم الى جهة ما بضرورة التصورات ومطابقتها دائما (قوله لان الفكر الخ) ينبغي ان يجعل هذا تنبيها مثلا لاستدلالا يحتاج اليه كلام المصنف لان وقوع الخطافي الانتظار امر ضروري على ما اشار اليه القاضل الدواني وقد بشير له ايضا قول الشارح كيف (قوله دائما) قيد في الجور وهو مصب النقي لاجهة القضية (قوله بسل الانسان الخ) اتقال لما هو أقوى ثم انه أسقط من عبارة التسمية في هذا المقام في وقتين لما انه يوههم عدم التناقض من حيث اتحاد الزمان شرط فيه وان دفع فن قال عليه فالوقت ان الفكرين وأما النتيجةان فتشأنان على اتحاد الزمان المعتبر في التناقض لم يأت بما يحتاج

والاشارة الى ان قولهم لا يتصور صدق النوع الاضافي هو الذي هو المراد في قوله لا يتصور صدق النوع الاضافي
والاشارة الى ان قولهم لا يتصور صدق النوع الاضافي هو الذي هو المراد في قوله لا يتصور صدق النوع الاضافي

فلا وقتان للفكرين وأما النتيجةان فتشأنان على اتحاد الزمان المعتبر في التناقض لم يأت بما يحتاج
فلا وقتان للفكرين وأما النتيجةان فتشأنان على اتحاد الزمان المعتبر في التناقض لم يأت بما يحتاج

والكل اعراض غير
وعند المتكلمين ان هذه
الثلاثة اشياء مستقلة
الوجود ويتألف الجسم
من السطوح المتألفة في
العسق والسطوح من
الخطوط المتألفة في
العرض والخطوط من
النقط المتألفة في الطول
فعلى هذا لا تكون اعراضا
بل تكون جواهر ثم
التحليل بالنقطة انما يصح
اذا كانت النقطة تمام
ماهية الافراد ولم تندرج
تحت جنس اصلا

اليه كثيرا احتياج في كلام
الشارح (قوله أن الناس)
أي جواب أن الخ وهو
انهم يحتاجون اليه في
عصمة الفكر عن الخطا
(قوله وذلك) أي ان الناس
أي جواب أن الناس الخ
بيان أي تبين للعاجة أي
الاحتياج فيه الى المنطق (قوله
اذ يعلم الخ) دليل المستلزم
(قوله فاحتجج الخ) الاتيان
بالقاء للايماء الى انه نتيجة
الكلام السابق وذلك لان
التعبير فيها تقدم بقدر
التحقيقية والمضارع في
مقام الماضي يفيد ان
الخطا يقع في النظر الذي
هو تكلف مؤنة ملاحظة
المعقول لداع عظيم لذلك
وهو تعلق الغرض بتحصيل

منه هو الاول واما الثانية فلا يقبلها كما بين في محله (قوله والكل) أي النقطة والخط والسطح
الكن الخط والسطح باتفاق لانهم من المقدار المعروف بانه الكم المتصل القار الذات المنقسم الى
الجسم التعليمي والخط والسطح واما النقطة فسيأتي الكلام فيها والمثبت للمقدار هو الحكماء
والمتكلمون نفوه ثم ان الجسم التعليمي ينتمي بالسطح وهو بالخط وهو بالنقطة سمي جسما
تعليميا لانه موضوع العلوم التعليمية كالسطح والخط والتعليمين وهذا الجسم التعليمي هو
الحكمة القائمة بالجسم الطبيعي وهو الجسم المختار السارية فيه ويسمى باعتبار كونه حشو
ما بين السطوح فنجنا وباعتبار كونه نازلا من فوق عمقا وباعتبار كونه صاعدا من تحت سمكا
وقول المحشى والكل اعراض أي الجسم التعليمي وكذلك قوله بعد ان نقل عبارة شرح
الطوالع وبه تعلم ما في كلام الشارح بالنسبة للجسم التعليمي حيث جعله نهاية للمقدار عدول
عن الصواب اما الاول فلانها قائمة بالجسم الطبيعي واما الثاني فليس في كلام الشارح
ذكر الجسم التعليمي بل انما ذكر الخط والسطح (قوله لانها ثبات) قال البعض الضمير هو اسم
ان واقع على النقطة والخط والسطح والمقدار الذي هو ككم أقسامه تلك الثلاثة مع الجسم
التعليمي اه وهذا خطأ فاحش فانه لا يقول عاقل فضلا عن فاضل بان النقطة من مقولة
الكم فضلا عن كونها من المقدار الذي هو أحد أقسامه فان النقطة لا تقبل القسمة والكم
من خواصه قبل القسمة (قوله وعند المتكلمين الخ) اعلم ان الجسم هو المختار القابل للقسمة
ولو في جهة واحدة وقالت المعتزلة هو الطويل العريض العميق فالركب من جزئين أو ثلاثة
ليس جوهر افراد ولا جسما عندهم فالمنقسم في جهة واحدة يسمونه خطا وفي جهتين سطحا
وهما واسطتان بين الجوهر الفرد والجسم عندهم ودخولان في الجسم عندنا ثبت ان بعض
المتكلمين وهم فرقة من المعتزلة يقولون بالخط الجوهرى والسطح الجوهرى وقد صرح بذلك
من لازده في شرح الهداية واما النقطة فلا يقول بها المتكلمون لانهم نافون للمقدار التي هي
طرف لاحد أقسامه وهو الخط وانبتوا الجوهر الفرد اذا علمت هذا فقول الشارح ويتألف
الجسم من السطوح الخ موافق لهذا المذهب ويرد عليه مؤاخذتان الاولى اهمام كلامه ان
هذا مما اتفق عليه المتكلمون حيث قابل مذهبهم بالحكاية وليس كذلك وقد يعتذر بانه ليس
بصدقة تقرير مذاهب القوم بل ذكر استطراد فمكني الاجال الثانية قوله والخطوط من النقطة
صريح في ان المتكلمين يقولون بالنقطة وليس كذلك وأيضا الكلام هنا في الخط والسطح
الجوهر بين والنقطة عرض فلا يتألف منها الجوهر لا يقال أراد بها الجوهر الفرد لا نقول
لاتسميه مثبتة بذلك كما نص عليه في الكتب الكلامية وما في الحاشية من ان النقطة والجزء
الذي لا يتجزأ واحد فهو وكقوله ان تعريف الطول باياه الامتدادين والعرض باقصهما
والعمق بما يقاطعهما من قوس بالاجسام المربعة اه فان صوابه بالجسم المكعب وهو
ما تساوت قطاره الثلاثة (قوله ثم التحليل بالنقطة الخ) فيها مذاهب ثلاثة الاول انها نوع
موجود بسيط لم يندرج تحت مقولة وصحة التحليل مبنية عليه لا على انهم من الامور الاعتبارية
كافي الحاشية فانه هو الثاني انها امر اعتباري الثالث انها داخل تحت جنس الكيف وحصر
الكيف في أقسامه الاربعة وهي الكيفيات النفسانية والكيفيات المحسوسة وكيفيات

الشيء المجهول على وجه الاستقرار على وجه التقطع وذلك محجوج الى عاصم وكونه قانونا اما الاول فلان الكميات

(ثم الاجناس) قد (ترتب متصاعدة) بأن يكون جنس فوقه جنس وهكذا (الى) الجنس (العالي ويسمى) ذلك العالي (جنس الاجناس) كالحیوان مثلاً فإنه جنس فوقه جنس هو الجسم النامي وفوقه الجسم ٩١ وفوقه الجوهر فالجوهر هو جنس

الاجناس (و) كإمكان الاجناس

قد ترتب متصاعدة كذلك (الانواع) الاضافية (قد ترتب متنازلة) بأن يكون نوع تحت نوع وهكذا (الى) النوع (السافل ويسمى) ذلك النوع السافل (نوع الانواع) كالجسم مثلاً فإنه نوع اضافي تحت نوع وهو الجسم النامي وتحتة الحيوان وتحتة الانسان فالانسان نوع الانواع ونحنا اعتبرنا النوع بحسب التنازل لانا اذا فرضنا شيئاً وفرضنا نوعه يكون ذلك النوع تحتة ثم اذا فرضنا لذلك النوع نوعاً آخر يكون تحت ذلك النوع فلهذا كان ترتيب الانواع على سبيل التنازل ويسمى السافل منها نوع الانواع اما اذا فرضنا شيئاً وفرضنا له جنساً يكون جنسه فوقه ثم اذا فرضنا له جنساً يكون فوق ذلك الجنس وهم جوا فلهذا كان ترتيب الاجناس على سبيل التصاعد ويسمى العالي منها جنس الاجناس (وما بينهما) اي ما بين السافل والعالي من الاجناس والانواع (متوسطات) لانها ليست عالية ولا سافلة بل

الكليات والكيفيات الاستعداد اذ يستقر في فهمي واردة على الحصر على ان ميرزا هذ نقل ان الشيخ صرح في التعليقات بان النقطة كيفية في الخط كالترتيب اه فتكون داخله تحت قسم الكيفيات المختصة بالكليات ثم قضية تعريف النقطة بانها شيء ذو وضع الخ أن يكون مفهومها مركباً وهو كذلك كما تقدم والبسيط انما هو ما صدقها قال ميرزا هذ وقد اختلف في التركيب الذهني والخارجي على ثلاثة أقوال الاول انهم قالوا لا يجتمعان أصلاً والثاني انهم قالوا يجتمعان والثالث انهم مائلان زمان وما يقتضيه النظر الصائب والفكر الثاقب هو القول الثالث لان مصداق حمل الجنس والفصل ومنشأ انتزاعهما ليس الانفس الموضوع ونحن نعلم بالضرورة ان الحقيقة الواحدة لا تكون منشأ لانتزاع لمفهومات متعددة ومصدراً لاجلها فيلزم أن يكون في نفس الموضوع أكثر مما وقع من تحديد البساطة واطلاق الجنس والفصل لها فن قيل المسامحة قال الشيخ في التعليقات الحدله اجزاء والحدود فلا يكون له اجزاء وذلك اذا كان بسيطاً وحينئذ يخترع العقل شيئاً يقوم مقام الجنس وشياً يقوم مقام الفصل واما في المركب فان الجنس يناسب المادة والفصل يناسب الصورة وقال الفارابي في تعليقاته البساطة لا فصل لهما فلا فصل للون ولا لغيره من البساطة وانما الفصل للمركبات وانما يحاذى بالفصل الصورة كما يحاذى بالجنس المادة اه وان أردت استيفاء الكلام في هذا المقام فارجع لحواشينا التي كتبناها على المقولات (قوله ثم الاجناس من قد ترتب) أشار بلفظ قد الى ان الترتيب في الاجناس مما لا يجب كما لا يجب في الانواع ايضافاً كما يكون نوع اضافي لانوع فوقه ولا تحتة فيكون مفرداً غير واقع في سلسلة الترتيب كذلك يكون جنس لاجنس فوقه ولا تحتة فيكون مفرداً غير واقع في سلسلة الترتيب ويمثلون اسكل منهم ما بالعقل بناء على ان الجوهر ليس جنس له وان العقول العشرة مختلفة الحقيقة أو بناء على ان الجوهر جنس له وان العقول العشرة متفقة بالحقيقة (قوله الاضافية) واما الحقيقة فيستحيل ترتيبها والا لا يمكن النوع الحقيقي جنساً وهو باطل (قوله وهم جوا) ليس معناه المرد في الترتيب لا الى نهاية لوجوب الانتهاء الى الجنس العالي في الاجناس ولنوع الانواع في الانواع وهو النوع الذي لانوع تحتة كالانسان قال ميرزا هذ ان الابتداء والانهاء في الاجناس والانواع يثبت اذا كان التركيب الذهني مستلزماً للتركيب الخارجي والافلا تامل أن يقول معنى التركيب الذهني ان يحمل العقل المركب الى أمور هي الاجزاء العقلية ولا محذور في كون التحليل غير واقف عند حد كما في انقسام المتأديرات الى غير النهاية (قوله هو الجسم النامي) لا يخفى ان الكلام في المعاني المقردة والجسم النامي مركب والجواب ان المقصود حصر الاجزاء المفردة في الجنس والفصل لا حصر الجنس والفصل في الاجزاء المفردة قال عبد الحكيم والحق انه لا وجه لجعل الجنسية والفصلية دائمة على الالفاظ (قوله وهو وان كان جزء الخ) يريد ان يبين بذلك الفرق بين الجنس والفصل مع ان كلامهما جزء المساهبة ثم ان مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد يقع لكن موقع الاول والا ولكن ليس بما يجبرين بل هما الاستعداد لكهما واقعا موقع الخبر وهو مقدر حسبما يقتضيه

متوسطة بين ما فالمتوسط في مراتب الاجناس هو الجسم النامي والجسم المطلق في مراتب الانواع هو الجسم النامي والحيوان (الثالث) من الكليات (النصل) وهو وان كان جزءاً من ماهية الافراد كالجنس الا انه ليس تمام مشترك بين الماهية ونوع آخر

فوقه والاضافية الى ما ذكره في النوعين المختلفين

يختلف الجنس كالحبوان متلافاه ٩٢ تمام المشترك بين الانسان والقرس اذا لجره مشترك بينهما الا هو الحبوان او جرؤه

وانما كان الجزء الذي ليس
 تمام المشترك فصلا لانه
 اذ لم يكن تمام المشترك بين
 الماهية ونوع آخر فاما أن
 لا يكون مشتركا أصلا بين
 الماهية ونوع ما وحده فميز
 الماهية عن جميع ما عداها
 فيكون فصلا مطلقا وكان
 مشتركا بين الماهية ونوع
 آخر لكن لا يكون تمام
 المشترك فهذا الجزء لا يمكن
 أن يكون مشتركا بين
 الماهية وجميع ما عداها
 اذ من الماهيات ما تكون
 بسيطة لا جزء لها فحينئذ
 يكون ذلك الجزء مميزا
 للماهية عن الماهيات
 البسيطة فيكون هذا الجزء
 فصلا لاهية لا لانا في
 الفصل الا ما عدا الماهية

استسحرار وقوع الخطأ
ودوامه في سائر الازمان
يدل على عدم كفاية الفكر
واما الثاني فلان الجزئيات
متكررة سكتة الازمان
فلا بد من الامر الكلي
المنطبق عليها فظهـران
التضريع تام من غير احتياج
الى حذف مقدمتين
ظاهرتين وهـما والفكرة
غير كافية والانتظار الجزئية
تتـمذر ضبطها أو يتعسر
لكتـمـا فتدبر (قوله هذا
تعريف المنطق) الاشارة

المقام قاله المهشي وتعليقه البعض بما قاله عبد الحكيم في حاشية المطول عند قوله والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عرضة الخ بان هذه العبارة متعارفة في محاورات العلماء وتوجيهها ان كلمة الا لا استثناء من مقدر تقديره لا فرق بينهما الا بما ذا الاعتبار وليست استدراكية كما وهم اه وفيه انه قد نقل عبارة المطول على غير ما هي عليه فان عبارة كما نقلنا وقال هو والعرض والماهية الخ وقد يمتدح ذلك بخرى التسخار لكن جعل عبارة المطول نظير عبارة الشارح مع تباعد ما بينهما غير مستقيم فان الخبر مذكور في عبارة المطول وفي عبارة الشارح غير مذكور وقد عوى المماثلة مع ظهور الفرق تصف (قوله بخلاف الجنس كالحيوان مثلا) قال المصنف في شرح الرسالة ان لا نعني بالفصل الا ذاتيا لا يكون تمام المشترك وعين الماهية في الجملة فلا يرد الجنس لانه تمام المشترك اه ومثله في السيدويه يندفع ما للشيخ الاسلام في شرح ايساغوجي من التزام كون الجنس فصلا اذا ميز فانظر مع ما كتبناه عليه فان قلت يفهم من كلام المصنف والسيد كغيره ما ان عدم كون الفصل تمام المشترك معتبر في جواب اي شئ هو ولكن المذكور في كتب العربية ان اي شئ يطلب به المميز مطلقا والجواب ان هذا معتبر فيه اصطلاحا ولا يلزم توافق الاصطلاحين كما تقدم نظيره وامان قال ان الجنس من حيث هو جنس ليس بميز لان الجفدية من حيث الاشتراك والقيز باعتبار الخصوص فقد رده عبد الحكيم بان الحقيقة ان كانت تقيديه يلزم ان لا يكون الجنس ذاتيا لعدم دخول الحقيقة في الماهية وان كانت تعيلية فلا تفيد لان كون ذات الجنس مميزا كاف في التقيز وان كانت علم التميز الاختصاص اه (قوله او جزؤه) كالجوهر والجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة (قوله لانه) اي جزء الماهية (قوله فصلا مطلقا) اي مميزا لها عن جميع الشاركات وذلك المميز هو الفصل القريب واما البعيد فانه مميزا عن بعض الشاركات (قوله او كان مشتركا) الاولى او يكون لتتناسب الجملتان المعطوفتان في المضارعة (قوله اذ من الماهيات ما تكون بسيطة) المراد ان ذلك الامر لازم على كل حال فالتمييز عن الماهية البسيطة لا يضاف وليس المراد انه لا يكون مميزا لاعتنا والحاصل ان هذا الفصل مميز عما شاركه في الوجود كالماهيات البسيطة التي لا جنس لها قطعاً قد يكون مميزا عما شاركه في الجنس ان كان هناك ذلك ووجود الماهية البسيطة محقق فان المركب لا بد ان يفتى بالتحليل الى البسيط لان كل كثرة وان كانت غير متناهية لا بد لها من الواحد لانه مبدءوها فالواحد اتنى الواحد اتنى الكثير لا تنفكا مبدئيه ولا اقال في التجريد وجود البسيط والمركب معلوم بالضرورة اه واعلم ان ما ذكره الشارح هنا مأخوذ من كلام السيد في حاشية القطب فانه قد صرح به بعد ان ناقش دليل الشارح القطب واعترضه قال وهذا الاعتراض مما لا مدفع له الا اذا ثبت انه لا يجوز ان يكون الماهية واحدة جنسان لا يكون أحدهما جزأ للآخر ولم يثبت ههنا في حصر جزء الماهية في الجنس والفصل فلا بد من ترك هذا الدليل والقول بدليل آخر وهو ان يقال جزء الماهية اذ لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع مامن الا انواع المباشرة لها فاما ان لا يكون مشتركاً أصلاً بينهما وبين نوع مابين لها فيكون فصلاً لهما ماهية مميزة لها عن جميع المباينات واما ان يكون مشتركاً بينهما وبين غيرها لكن لا يكون

فوائد شيخ الإسلام أحمد بن عبد الله بن حنبل رحمه الله في التفسير
في تفسير القرآن الكريم

فَقَوْلُهُ وَهُوَ الْمُنْطَقُ لِأَقْوَالِهِ قَانُونٌ بَعْضُهُ عَنْهُ لِأَنَّهُ أَخَذَ مِنْ حَيْثُ يَجُودُ الْإِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ قَامَ
وَقَوْلُهُ بِإِذَا لَمْ يَكُنْ هَلْ يَكُنْ مِنْ أَجْلِ كَلَامِ الْحَسَنِ بِالْمُتَعَسِّبَةِ لِلدُّنْيَا وَالْإِضْلَامِ لِلرَّاسِيَةِ كَمَا عَنِ الْكُجِيِّ
وَقَوْلُهُ وَهُوَ سَائِرُ الْحَقِيقَاتِ قَطْرٌ مِنْ مَاءٍ

تسمى بالمتنطق بخلاف
وهو المتنطق ولما أراد
المصنف بيان تعريف
المتنطق على وجه يبينه على
استلزام بيان الحاجة له
واندراج فيه قال وهو
المتنطق ولم يقل والمنطق
قانون يعصم فتأمل (قوله
لان مسائله) خلاصته ان
اطلاق القانون على المتنطق
في قوله وهو المتنطق باعتبار
ان اجزائه قوانين لا باعتبار
ذاته (قوله كلمة منطبقة
على الجزئيات) الوصفان
للكشف (قوله كما ذم
الخ) لا بد له بما قبله من
تقدير أي لتعلم أحكامها
كما اذا علم الخ (قوله هذا
الاطلاق مجازي) أي عني
لكونه اسناد الشيء الذي هو
يعصم الى غير المراجعة التي
العصمة لها حقيقة ته
العقلية التي هي اسناده
لما هو له في الظاهر تهصم
مراجعاته واما حقيقة ته
بمعنى ما عليه في نفس الامر
يعصم الله وأما المراجعة
والمتنطق فبيان قريب
وبعيد وقد ذكر السكاكي
في الحقيقة العقلية ان
الحدث الذي يظهر فاعله
ينسب اليه والذي لا يظهر
ينسب لذاته تعالى ويتدبر
ماد كذا يدفع ما أشار اليه
بعض الناظرين (قوله من التما كيد) أي تا كيد أمر الاحتياج الى المتنطق وتقويه فان اسناد العصمة اليه أنيدنا كيد في

تمام المشترك بينهما فهذا الجزء لا يمكن أن يكون مشتركا بين الماهية وبين جميع ما عداها اذ من
جمله الماهيات ماهية بسيطة لا تحزلهما فيكون هذا الجزء مميزا للماهية عن الماهيات التي
لا تشاركها في هذا الجزء فيكون فصلا للماهية اه (قوله في الجملة) أي عن بعض الماهيات
لا عن جميعها وهو الفصل البعيد (قوله وعرفوا الفصل) لم يقدر مثل ذلك في كلام المصنف
السابق واللاحق ولعله لاداعي لذلك واعتذر عنه البعض بأنه لا يعم الى ان المصنف لم يتصرف
في تعريفه للفصل بما يخرج به عن نسبتهم بخلاف تلك التعاريف وهو اعتذار بارد كيف
وقد تصرف المصنف في عبارة الاصل في تعريف الفصل (قوله وهو المقول) وقع في الرسالة
تعريفه بأنه كل شيء يحمل الخ فقال المصنف في شرحه انما قال يحمل دون يقال كما في سائر الكلمات
لانهم ذكر وان الفصل علة لخاصة النوع من الجنس فكان مظنة ان يتوهم ان الفصل لا يحمل
عليه لامتناع حمل العلة على المعلول فصرح بلفظ الحمل ازالة لهذا الوهم اه وكأنه لم يلتفت
لذلك هنا ما لان القول والحمل بمعنى واحد اولان تلك النكتة ضيقة تأمل ومعنى كون الفصل
علة لخاصة النوع هو ما نقله شارح المطالع عن الشيخ في الشفاء ان الفصل اذا اقترن بطبيعة
الجنس افترضا وعنها وقومه انواعا بعد ذلك يلزمها ما يلزمها ويعرضها ما يعرضها فانها وان
كانت مع الفصل لانها يلقى أولا طبيعة الجنس ويحصلها وتلك العوارض انما تلحقها بعد
ما فيها وافترضا واسمعت لزوم ما يلزمها ولحق ما يلحقها كانا نطوق للانسان فان القوة التي
تسمى نفسا ناطقة لما اقترنت بالمادة فصارت الحيوان ناطقة استعملت قبول العلم والكتابة والتعجب
والضحك وغير ذلك وليس واحد منها يقترن بالحيوانية أو لا يحصل للحيوان استعداد النطق بل
هو السابق وهي نواحيق فانه يحدث الاخرية وهي الغيرية اه والمراد بالآخرية الاختلاف
بالذات والجوهر والغيرية الاختلاف في اللوازم والعوارض (قوله على الشيء) هو ما يصح أن
يخبر عنه على ما هو اللفظ أو الموجود ذهنيًا كان أو خارجيًا على ما هو الاصطلاح فخرج عن
التعريف الكلمات القرصية وانما قال على الشيء يشمل المتفقة الحقيقة كالفصل القريب
والمتفقة الحقيقة كالفصل البعيد (قوله أي شيء) خبر مقدم وقوله هو مبتدأ مؤخر وفي ذاته
في موضع الحال عن هو اما على التأويل او بدونه على اختلاف رأى الفاعل ومعناه أي شيء معتبرا
وملاحظا في ذاته أي مع قطع النظر عن عوارضه ووقع في بعض عبارات بدل في ذاته في
جوهره وهو بمعناه قال السيد اذا سئل عن الانسان بأي شيء هو كان المطلوب ما يميز في الجملة
سواء ميزه عن جميع ما عداه كالناطق أو عن بعضه كالخماس وسواء ميزه بتميزه اذ انما أو عرضيا
فصح ان يجاب بأي فصل أو يدقريا كان أو بعيدا كالناطق والخماس والنأي وقابل الابداد
وأن يجاب بالخاصة أيضا مطلقة كانت أو ضمنية واذا قيل أي شيء هو في جوهره لم يصح
الجواب كالخاصة لان السؤال حينئذ انما يكون عن المميز الذاتي فلو أجيب بالخاصة لم يكن
الجواب مطابقا للسؤال وصح بالفصول المذكورة كلها لكون كل واحد منها مميزا ذاتيا عن
كل المشاركت في الشبهة أو بعضها وكذا اذا قيل أي جوهر هو في ذاته صح الجواب بجميع
تلك الفصول واما اذا قيل أي جسم هو في ذاته لم يصح الجواب الا بمعدا القابل للابعد لان
معنى قولك أي جسم هو أي شيء يميز الانسان عن المشاركت في الجسم وقابل الابداد لا يميزه عنها

والجنس لا يقالان في جواب
أي شئ هو بل في جواب
ما هو كما سبق والعرض
العام لا يقال في الجواب
أصلا وبثوله في ذاته يخرج
الخاصة لانها وان كانت
مقولة على الشئ في جواب
أي شئ هو لكن لا في جوهره
وذاته بل في عرضه ثم الفصل
اما قريب واما بعيد لانه لا
يخلو من أن يميز النوع عن
مشاركه في الجنس القريب
أو عن مشاركه في الجنس
البعيد (فان ميز) انفصل
النوع (عن المشارك) أي
مشارك النوع (في الجنس
القريب ففريق)

الاحتياج اليه من اسنادها
للمراعاة (قوله والمبالغة)
ان كانت في الاحتياج الى
المنطق فهو بمعنى ما قبله
وان كانت في اثبات
العصمة فهو غير تدبر
(قوله وانما كان الشروع
في مسائل العلم) أي على
بصيرة أخذ من قوله السابق
لان معرفة الامور المشتملة
عليها المقدمة تجعل
الشارع ذا بصيرة موقفا
على بيان الحاجة أي على
التصديق بغايته الكاملة
وهي غايته التي تترتب عليه
المعتد بها بالنظر لمشقة
التحصيل لان الشارع في

لان جميع الاجسام مشتركة في قابلية الابعاد واذا قيل اي جسم نام هو في ذاته لم يصح الجواب
بالقابل للناسي ويصح بالناسي والحساس واذا قيل اي حيوان هو في ذاته تعين الناطق
للعواب اه مع زيادة قال عبد الحكيم والضابطه أن السؤال باي يكون عما يميز المسؤول عنه
عما شاركه فيما أضيف اليه أي (قوله جنس يشمل الكلمات) قال الهندي وكذا يشمل الجزئي
على المختار اه يريد انه على القول بجواز حمل الجزئي يكون المقول شاملا له ولا يخالف انه بعد
تفسير الشئ بالجنس والنوع لا يشمل المقول الجزئي لان الجزئي لا يحمل عليه ما تأمل (قوله
لاية لان في جواب اي شئ هو) لان ايا طلب المميز الداخل الذي لا يكون جواب ما أو الخارج
الذي لا يكون عرضا عاما به هذا بعلم الجواب عما يقال اي شئ ان كان طالبا للمميز عن جميع
الاغيار لا يقع الفصل البعيد في الجواب وان كان طالبا للمميز في الجملة يقع العرض العام
والجنس بل النوع أيضا كذا في الحاشية وهذا السؤال مذكور في شرح المطالع قال وفي
جواب اي شئ يخرج الجنس والنوع والعرض العام لان الجنس والنوع يقالان في جواب
ما هو والعرض لا يقال في الجواب أصلا وفيه بحث لانه ان اعتبر التمييز عن جميع الاغيار
يخرج عن التعريف الفصل البعيد وان اكتفى بالتمييز عن البعض فالجنس أيضا يميز الشئ
عن البعض فيدخل فيه ويمكن أن يجاب عنه بان المراد من المقول في جواب اي شئ المميز
الذي لا يصلح لجواب ما هو وحينئذ يخرج الجنس عن التعريف الا انه يلزم اعتبار العرض
العام في جواب اي شئ وهم مصرحون بخلافه اه وقد يقال لهم بل تميزوا باعتباره قال عبد
الحكيم العرض العام لا يقع في جواب ما هو ولا في جواب اي شئ فانه يقال في جواب كيف هو
كما اذا قيل كيف زيد يقال ههنا أو مريض (قوله ثم الفصل اما قريب أو بعيد) قال الزاهد
فسر الشيخ الفصل في الاشارات بانه الكلي الذي يحمل على الشئ في جواب اي شئ هو في
جوهره وفي الشئ فانه الكلي المقول على النوع في جواب اي شئ هو في ذاته من جنسه
والاول اعم من الثاني أصدقه على فصل ما لا جنس له وما لم يقم وليس على امكان تركب
الماهية من أمرين متساوين بل قام الدليل على امتناعه فان معنى التركيب العقلي ليس الا
في الماهية التي فيها ايهام وتخصيل اختار المصنف الثاني كما يدل عليه ظاهر عبارته في تفسير
الفصل القريب والبعيد وحصر الفصل فيهما فان الظاهر من الحصر الحصر العقلي دون
الاستقرائي (قوله فان ميز الفصل النوع) ليس هذا اشارة الى ان في كلام المصنف حذف
الفاعل لكونه ليس من مواضعه ولا انه تفسير للضمير المستتر في ميز بحذف اداة التفسير الذي
لم يوقف على نص في جوازه أو منعه بل هو فاعل ميز مذكور حينئذ لان كلام الشرح واثني
مسوقا منساقا كلام رجل واحد على نحو صفة التضمن في البديع فانه البعض وهذا كلام
أظنه من محتجراته لولم له انسداد الاعتراض على الشارحين بتغيير كلام المصنفين والاحسن
ان مثله من قبيل حمل المعنى كما في نظائره ثم ظاهر عبارة المصنف كما قال الجلال ان ما لا جنس
له لا فصل له والاسكان له قسم آخر يميزه عن المشاركت في الوجود لان الجنس كما في الماهية
المركبة من أمرين متساوين فان أمكن كان كل منهما فصلا اه به ان ظاهر عبارة المصنف
حيث جعل الفصل المعرف مقسما كما هو الظاهر وأخذ في مفهوم كل واحد من القسمين

العلم لو لم يعلم أي به فقد تعرض الكامل من العلم وهو الغرض الذي يترتب عليه الذي يعتد به بالنظر لمشقة التحصيل كونه

قوله كذا في الجواب

فإن علم ان له غاية ما وعلم غايته من غير انه يقتضيها بالنظر لمشقة التحصيل أو علمها من حيث انه يقتضيها بالنظر لمشقة التحصيل من غير انها التي ترتب عليه في نفس الامر لكان طلبه عبثا في صورتين اما في الاولى والثانية فظاهر وصرح به في الحواشي الشريفة على القطب وأما في الثالثة فلانه وقع في الحواشي الشريفة على العبث العبث بحسب العرف ما لا يترتب عليه فائدة أصلاً ويترتب عليه ما لا يعتد به نظراً لذلك الفصل المشغل على المشقة اهـ وإذا لزم العبث نعين أن الشروع

كونه مميزاً عن المشاركات في الجنس ان ما لا جنس له لا فصل له والالم يكن هذا التقسيم حاصراً بل كان للفصل قديم آخر وهو مميز الشيء عن المشاركات في الوجود لان في الجنس كالوتر كتبت ماهية موجودة من أمرين متساويين على ما جوزه بعضهم فان كل واحد منهما فصل لها يميزها عن جميع ما عداها من المشاركات في الوجود وأشار بقوله وظاهر الى جواز كون المقسم الفصل المميز عن المشاركات في الجنس دون المطلق الذي هو المعرف وذلك بأن يكون المراد من الضمير في يميز غير المعنى المعرف على طريق الاستخدام قال السيد والمصواب أن يقال الانقسام الى القريب والبعيد لا يتصور في الفصول المميز عن المشاركات الوجودية فان الماهية اذا تركت من أمرين متساوية كان تميز كل واحد منها لاهية تميزاً لا آخر بها فلا يمكن عد بعضها قريباً وبعضها بعيداً فلذلك خص اعتبار الانقسام الى القريب والبعيد بالفصول المميز عن المشاركات الجنسية اهـ (قوله اي فهو فصل قريب) اي لانه الاسم لا مجرد القريب ومثله يقال في بعيد (قوله في الجنس البعيد) اي فقط والايصدق التعريف على القريب اذ ما من فصل قريب الا وهو يميز عن كل مشارك في الجنس البعيد (قوله واذا نسب الفصل الخ) قال في شرح المطالع الفصل له نسب ثلاث نسبة للنوع ونسبة للجنس ونسبة الى حصة النوع من الجنس اما نسبته الى النوع فبانه مقوم له كتقويم الناطق للانسان واما نسبته الى الجنس فبانه مقسم له كتقسيم الناطق الحيوان الى الانسان واما نسبته الى الحصة فتقل الامام عن الشيخ انه علة فاعلية لوجودها مثلاً من الحيوان في الانسان حصة وكذا في القرس وغيره والموجد للحيوانية التي في الانسان هو الناطقة والحيوانية التي في القرس هو الصاهلية اهـ (قوله اي الى شيء) اي نوع فالصنف والشخص وان ميزهما الفصل لكنه ليس مقوماً بالنسبة اليهما بل للنوع الصادق عليهما وفي شرح المطالع يمنع أن يكون لكل فصل فصل لوجوب الانتهاء الى فصل لآخر له والآخر كتبت الماهية من أجزاء غير متناهية وهو محال فان قلت يجب أن يكون لكل فصل فصل لان طبيعة الفصل صادقة على النوع وعلى نفسه فيكون مشاركالاً نوع في طبيعته وهو متنازع لعدم دخول الجنس فيه وما به الامتناع فصل فيكون للفصل فصل أجيب بأن عدم دخول الجنس في ماهية الفصل ليس فصلاً وانما يكون فصلاً لو كان ذاتياً وليس كذلك والالكان ذاتياً للنوع وهو محال (قوله اي فهو فصل مقوم) هذا هو الاسم لا مجرد المقوم لان المقوم أهم من الفصل لان كل جزء لاهية مقوم لها فلا يكون ذلك الجزء قصماً للفصل بل هو قسم له قال في شرح المطالع ليس كل جزء جنساً أو فصلاً فان العشرة مركبة من الآحاد والبيت من السقف والجدان الاربع مع ان شيئاً من تلك الاجزاء ليس بجنس ولا فصل بل الجزء المحمول اما جنس أو فصل فليس كل ماهية مركبة يكون تركبها من الجنس والفصل لجواز تركبها من الاجزاء الغير المحمولة ولا كل ماهية مركبة من الاجزاء المحمولة كذلك اي مركبة من الجنس والفصل بناء على الاحتمال المذكور اهـ يريد به تركب الماهية من أمرين متساويين (قوله وجزءه) تفسير لما قبله (قوله الى ما يميز عنه) اي جنس يميز الفصل عنه فواقعة على الجنس والايصدق على الفصول البعيدة والاعراض العامة ان الفصل يميز النوع عنها ويصدق أيضاً على بقية الانواع ان الفصل يميز عنها النوع المتحصل بذلك الفصل وليس للفصل

أي فهو فصل قريب كالأطاق المميز للانسان عن مشارك في الحيوانية (أو) ميز ٩٥ النوع عن مشاركة في الجنس (البعيد) فبعيد كالحساس المميز للانسان عن مشاركة في الجسم النامي والفصل أيضاً اما مقوم أو مقسم كما قال (واذا نسب) الفصل الى ما يميزه أي الى شيء يميز الفصل ذلك الشيء (فقوم) أي فهو فصل مقوم لذلك الشيء بمعنى انه داخل في قوامه وجزءه (و) اذا نسب الى ما يميز عنه على صيغة المضارع المعروف فضمير الفاعل يعود الى الفصل وضمير عنه يعود الى ما إذا نسب الفصل الى شيء يميز الفصل عن ذلك الشيء

فان علم ان له غاية ما وعلم غايته من غير انه يقتضيها بالنظر لمشقة التحصيل أو علمها من حيث انه يقتضيها بالنظر لمشقة التحصيل من غير انها التي ترتب عليه في نفس الامر لكان طلبه عبثا في صورتين اما في الاولى والثانية فظاهر وصرح به في الحواشي الشريفة على القطب وأما في الثالثة فلانه وقع في الحواشي الشريفة على العبث العبث بحسب العرف ما لا يترتب عليه فائدة أصلاً ويترتب عليه ما لا يعتد به نظراً لذلك الفصل المشغل على المشقة اهـ وإذا لزم العبث نعين أن الشروع

فإن علم ان له غاية ما وعلم غايته من غير انه يقتضيها بالنظر لمشقة التحصيل أو علمها من حيث انه يقتضيها بالنظر لمشقة التحصيل من غير انها التي ترتب عليه في نفس الامر لكان طلبه عبثا في صورتين اما في الاولى والثانية فظاهر وصرح به في الحواشي الشريفة على القطب وأما في الثالثة فلانه وقع في الحواشي الشريفة على العبث العبث بحسب العرف ما لا يترتب عليه فائدة أصلاً ويترتب عليه ما لا يعتد به نظراً لذلك الفصل المشغل على المشقة اهـ وإذا لزم العبث نعين أن الشروع

فقد اختلفت في تعريفها فبعض النحاة يسمونها بالحيوان والاشياء الاخرى بالانسانية لانها لا تخلو من النسيبة الى الانسان وخلاصة جنسها كالحشيش في النسيبة الى الحيوان

فبعض ما يقسم العالي يقسم السافل (الرابع) من الكليات (الخاصة وهو الخارج ٩٧ عن الماهية المقول على ما تحت
 (قوله فبعض ما يقسم العالي الخ) وذلك كالناطق فانه مقسم للعالي الذي هو الجسم فانه يقسمه
 الى ناطق وغير ناطق ويقسم أيضا الحيوان الذي هو السافل الى الانسان وغيره والبعض الذي
 يقسم العالي ولا يقسم السافل كالناحي فانه يقسم الجسم الى ناحي وغير ناحي ولا يقسم السافل
 وهو الحيوان لانه لو قسمه للزم أن يكون الحيوان تارة ناميا وتارة لا وهو باطل (قوله الخاصة)
 تأوها لنقل من الوصفية الى الاسمية قال في شرح المطالع وهي مقولة بالاشتراك على معنيين
 أحدهما ما يخص الذي باقيا من كل ما يغيره وتسمى خاصة مطلقة وهي التي عدت
 من الخمسة وثانيها ما يخص الشيء بالقياس الى بعض ما يغيره وتسمى خاصة اضافية اه
 (قوله وهو) اي الخاصة والتذكير باعتبار الخبر وهو قوله الخارج (قوله وفي العبارة
 بحث) محمله استدراك قوله قولا عرضيا بناء على انه ثابت في نسخ والذي شرح عليه
 شيخ الاسلام وغيره اقاطه واعلم ان التعريف الواقع في عبارة غيره ~~هكذا~~ وهو المقول
 على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا أو قولا غير ذاتي والمصنف جمع بين قوله
 الخارج عن الماهية وقولا عرضيا لحكم الشارح بزيادة قوله قولا عرضيا لتقديم قوله
 الخارج عن الماهية عنه وبه تم التعريف الا انه جعله بمنزلة الجنس وما بعده بمنزلة الفصل
~~وكأنه جرى على القول~~ بوجوب تقديم الجنس على الفصل وقد نقل الدواني في فصل
 المعارف عن الشيخ في بعض تعليقاته ناطق حيوان ~~حدا~~ تام الا ان الاولى تقديم الاعم لشهرته
 وظهوره نعم لابد من تقييد أحدهما بالآخر حتى يحصل صورة مطابقة للمحدود وذلك لا يحتاج
 الى حركة ثانية اه فعلى الجواز يصير التعريف هكذا وهو المقول على ما تحت حقيقة واحدة
 فقط الخ لا يخرج عن الماهية قولا عرضيا فاما المقول على ما تحت حقيقة واحدة جنس الكليات
 الخمس ولا ينافي ذلك قيد الوحدة لان القول على الحقيقة الواحدة لا ينافي القول على الاكثر
 وان تغاير القولان والقيود انما يخرج ما ينافيها لا ما يغيرها ولا منافاة بين المقولية على ما تحت
 حقيقة واحدة والمقولية على ما تحت أكثر كما تقدم في بحث النوع ووقع لشيخ الاسلام
 في شرح ايساغوجي انه قال لا حاجة لقوله فقط بعد واحدة وليس كما قال لان قيد فقط يخرج
 الجنس وفصله والعرض العام وقوله الخارج قيد خرج به النوع وفصله ثم لا يرد على التعريف
 خاصة ذات الواجب لان المراد من الحقيقة أعم من المفهوم الاسمي والماهية الحقيقية
 وخاصة ذات الواجب لازمة لمفهوم الواجب والقديم ونحو ذلك وأما عدم تناول التعريف
 الخاصة الاضافية فغير مضر لما علت مما نقلناه سابقا عن شرح المطالع ان الذي عدم من
 الكليات الخمس هو الخاصة المطلقة فلوتناول التعريف الاضافية كان غير مانع تأمل (قوله
 والصواب حذفه) في تدبيره بالصواب مع جملة على ما ذكره قبله نظره فلو عبر بالاولى لكان هو
 الصواب قاله المحشي وأجاب البعض بأن الاعتذار السابق وان كان يقبل في بادئ الرأي
 لكنه لا يقبل بالآخرة لان دعوى بيان الواقع في القيود انما تقبل اذا كان القيد مع كونه
 لا يفسد ادخلا ولا اخر اجاب فيسدمعنى لا يفيد غير من القيود لا مطابقة ولا تضمانا وهذا
 ليس كذلك فان المقول قولا عرضيا هو الخارج عن الماهية (قوله العرض العام) وربما
 سمى العرض مطلقا صرح به في الاشارات والعرض هنا بمعنى العرضي لا بمعنى المقابل للجوهر

عن الماهية المقول على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا) وفي العبارة بحث لان قوله الخارج يخرج غير العرض العام من الجنس والفصل والنوع لانها ليست خارجة عن الماهية وقوله فقط يخرج العرض العام لانه مقول على افراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كما سيحى فاعدا الخاصة من الكليات يخرج عن التعريف وانطبق التعريف عليها فيكون قيد قولا عرضيا مستدركا الا أن يحتمل على أنه ذكر بعد تمام التعريف لبيان الواقع توضيحا وتبعالا للقوم لا للاحتراز والصواب حذفه لان قوله الخارج مفعول عنه وليس اثباته مهووع من الناسخ ولهذا حذف من العرض العام كما قال في تعريفه (الخامس) من الكليات (العرض العام وهو الخارج
 (قوله كالحیوان والناطق مثلا) الكافي لادخال بقية الحدود التامة ومثلا لادخال بقية المعارف الا ان هذا التوجيه لا يطرد في قوله بعد كالانسان مثلا ثم اتيان الشارح به هنا مع قوله بعد كقولنا العالم متغير الخ مع ما يشبهه كلام المصنف من ان المراد المعلوم التصوري والتصديقي من حيث كونه معلوما تصوريا أو تصديقا

المقول عليها وعلى غيرها) فقوله ٩٨ الخارج يخرج غير الخاصة وقوله وعلى غيرها يخرج الخاصة لانها مقولة على افراد حقيقة واحدة قط ويحتمل

أن يستند اخراج النوع والفصل الى القيد الاخير لكن اسناد اخر اجهما الى الاول أو وفق لخروج الانواع والاجناس والتفصيل به مطلقا (وكل منهما) أى من الخاصة والعرض العام ينقسم الى العرض اللازم والعرض المقارن وكل واحد من اللازم والعرض المقارن ينقسم الى اقسام ففة قول في التقسيم

من حيث الايصال الى مطلوب تصوري أو تصديقي من حيث كونه مطلوبا تصوريا أو تصديقا ايماء الى تحقيق المقام فقد قال المصنف في شرح التسمية فان قلت ان أريد بالمعلومات التصويرية والتصديقية مفهومهما فالامور المذكورة ليست اعراضا ذاتية لانها انما تلحقها لامر أخص وهو ظاهر وان أريد ما صدقت هي عليه يلزم أن تكون جميع الحدود والحجج المستعملة في العلوم موضوع المنطق وظاهر انه لا يبحث عن أحوالها قلت المراد ما صدقت هي عليه لكن من حيث انها توصل الى تصورها وتصديقها وتصديقها

وان توهم به بعض المنطقيين لالتباس بين ما يوجد للموضوع وما يوجد في الموضوع كذا في الخاصة وقوله وان توهمه راجع للمنتفى وقوله لالتباس على التوهم أى والتمال ان ما يوجد لجسده موضوع مقارن لما يوجد فيه فان ما يوجد للموضوع هو ما يحمل عليه في نحو الانسان ضاحك أو كاتب فالموضوع هنا مقابل المحمول وأما ما يوجد في الموضوع فانه العرض المقابل للجوهر وقد فسر الحكماء بما هيبة اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع وعرفوا الموضوع بأنه المحل المقوم لمحل فيه وقد بينا ذلك في حواشي المقولات هذا وفي شرح المطالع ليس هذا العرض الذي يازاه الجوهر كإفلاذه قوم بل أحد قسمي العرض الذي يازاه الذاتي الجوهرى أما أولافلاذه قد يكون جوهر كالحبوان للناطق دون ذلك أى العرض العام الذي يقابل الجوهر وأما ثانيا فلاذه قد يكون محمولا على الجوهر جلا حقيقة أى بالمواطاة كالماشى على الانسان دون ذلك فانه لا يحمل على الجوهر الا بالاشتقاق فلا يقال الجسم هو بياض بل ذوي بياض وأما ثالثا فلاذه قد يكون جنسا كاللون للسواد والبياض بخلاف هذا العرض فانه قسم للذاتي وفيه نظرا لانه ان أراد جنسيته لذلك العرض بالقياس الى معروضاته فهو باطل والا فهذا العرض أيضا قد يكون جنسا اه وقال المحقق الدواني الأبيض اذا أخذنا بشرط شئ فهو عرض واذا أخذنا بشرط شئ فهو الثوب الأبيض واذا أخذنا بشرط لا شئ فهو العرض المقابل للجوهر كان طبيعة الذاتى جنس ومادة باعتبارين وفصل وصورة باعتبارين فطبيعة العرضى عرض وعرضى باعتبارين وهذا تحقيق الفرق بين العرض والعرضى لا ما يتخيل من ان الفرق بينهما بالذات اه قال شارح سم العلوم وهذا الكلام وان دل على ان العرض والعرضى متحدان بالذات لكن لا يدل على ان العرض والمحل متحدان بالذات والذي يفهم منه ان الجنس والفصل كما هما متحدان بالذات فيحصل منهما النوع ويتغايران أخرى فيصيران مادة وصورة كذلك الثوب والأبيض قد يتحدان فيحصل ثوب أبيض وقد يتغايران فيصيران الثوب محلا والأبيض بياضا قائما به وعرضا اه وهو تحقيق نقىس فاحفظه فانه يتقدم في مواضع كثيرة (قوله المقول عليها وعلى غيرها) الضميران راجعان الى ما في قوله في تعريف الخاصة ما تحت حقيقة وقال العصام ضمير علم اراجع الى حقيقة لا الى حقيقة واحدة اذ لا يحسن عطف وعلى غيرها على حقيقة واحدة كما لا يحسن وجل واحد وغيره تأمل واعلم انه ذهب بعضهم الى ان الخاصة التي هي إحدى الكلمتين الخمس أعم من المطلقة والاضافية وحمل قوله فقط على الحصر الاضافى دون الحقيقي أى ان حصر الماشى في الانسان بالنسبة الى النباتات وأما بالنسبة الى الفرس والبغل والجمار وغيرها فلا حصر بناء على اعتبار قيد الحيثية في التعريفات وعلى هذا لا تكون التسمية حقيقة بل اعتبارية بناء على اعتبار الاقسام بقيد الحيثية لاجتماع الخاصة والعرض العام في الماشى اما على تخصيص التعريف بالخاصة المطلقة على ما يناسب ابقاها لتصادق الاقسام (قوله اخراج النوع) أى الحقيقي وقوله والفصل أى فصله وقوله مطلقا يحتمل رجوعه للثلاثة أى للانواع الحقيقية كانت أو اضافية وللجناس قرينة كانت أو بعيدة وفصول النوع وفصول الجنس ويحتمل رجوعه لفصول فقط وهو أظهر (قوله ينقسم الى العرض اللازم) لا يخفى انه لا يصح

وتصديق مالا الى تصورها وتصديق مخصوص والحدود والطبج المستعملة في العلوم لا تدخل لخصوصيتها في الايصال الى أن

قوله مفيد من القول الجوهري الى مذهب الفلاس تفسيرا

قوله العرض الذى لا يضاف الى الجوهر بل يضاف الى الجوهر كإفلاذه قوم بل أحد قسمي العرض الذى يازاه الذاتي الجوهرى أما أولافلاذه قد يكون جوهر كالحبوان للناطق دون ذلك أى العرض العام الذى يقابل الجوهر وأما ثانيا فلاذه قد يكون محمولا على الجوهر جلا حقيقة أى بالمواطاة كالماشى على الانسان دون ذلك فانه لا يحمل على الجوهر الا بالاشتقاق فلا يقال الجسم هو بياض بل ذوي بياض وأما ثالثا فلاذه قد يكون جنسا كاللون للسواد والبياض بخلاف هذا العرض فانه قسم للذاتي وفيه نظرا لانه ان أراد جنسيته لذلك العرض بالقياس الى معروضاته فهو باطل والا فهذا العرض أيضا قد يكون جنسا اه وقال المحقق الدواني الأبيض اذا أخذنا بشرط شئ فهو عرض واذا أخذنا بشرط شئ فهو الثوب الأبيض واذا أخذنا بشرط لا شئ فهو العرض المقابل للجوهر كان طبيعة الذاتى جنس ومادة باعتبارين وفصل وصورة باعتبارين فطبيعة العرضى عرض وعرضى باعتبارين وهذا تحقيق الفرق بين العرض والعرضى لا ما يتخيل من ان الفرق بينهما بالذات اه قال شارح سم العلوم وهذا الكلام وان دل على ان العرض والعرضى متحدان بالذات لكن لا يدل على ان العرض والمحل متحدان بالذات والذي يفهم منه ان الجنس والفصل كما هما متحدان بالذات فيحصل منهما النوع ويتغايران أخرى فيصيران مادة وصورة كذلك الثوب والأبيض قد يتحدان فيحصل ثوب أبيض وقد يتغايران فيصيران الثوب محلا والأبيض بياضا قائما به وعرضا اه وهو تحقيق نقىس فاحفظه فانه يتقدم في مواضع كثيرة (قوله المقول عليها وعلى غيرها) الضميران راجعان الى ما في قوله في تعريف الخاصة ما تحت حقيقة وقال العصام ضمير علم اراجع الى حقيقة لا الى حقيقة واحدة اذ لا يحسن عطف وعلى غيرها على حقيقة واحدة كما لا يحسن وجل واحد وغيره تأمل واعلم انه ذهب بعضهم الى ان الخاصة التي هي إحدى الكلمتين الخمس أعم من المطلقة والاضافية وحمل قوله فقط على الحصر الاضافى دون الحقيقي أى ان حصر الماشى في الانسان بالنسبة الى النباتات وأما بالنسبة الى الفرس والبغل والجمار وغيرها فلا حصر بناء على اعتبار قيد الحيثية في التعريفات وعلى هذا لا تكون التسمية حقيقة بل اعتبارية بناء على اعتبار الاقسام بقيد الحيثية لاجتماع الخاصة والعرض العام في الماشى اما على تخصيص التعريف بالخاصة المطلقة على ما يناسب ابقاها لتصادق الاقسام (قوله اخراج النوع) أى الحقيقي وقوله والفصل أى فصله وقوله مطلقا يحتمل رجوعه للثلاثة أى للانواع الحقيقية كانت أو اضافية وللجناس قرينة كانت أو بعيدة وفصول النوع وفصول الجنس ويحتمل رجوعه لفصول فقط وهو أظهر (قوله ينقسم الى العرض اللازم) لا يخفى انه لا يصح

(ان امتنع انفسا كه) أى اشكال كل واحد من الخاصة والعرض العام ٩٩ (عن الشيء فلازم) اما بالنظر الى الماهية

مطلق التصور والتصديق
بل انما توصل اليه من
حيث انها احد أوجه
اطلاقا واجمالا وهى بهذه
الحيثية موضوع المنطق
ويبحث عن أحوالها (قوله
لا مطلقا) ليس الفرض
مجرد ان الحيثية لتنفيذ
بل التنبيه على ان المصنف
يعرض بالشمسية حيث
أوهمت انه مطلقا موضوعه
تأمل (قوله من حيث ان
ذلك المعلوم التصورى الخ)
جعل اللف على ترتيب التشر
وأرجع الضمير في وصل الى
المعلوم التصورى بالنسبة
الى المطلوب التصورى والى
المعلوم التصديق بالنسبة
الى المطلوب التصديق
وهو يقتضى خروج البحث
عن المعلوم التصورى من
حيث الايصال الى المطلوب
التصديق وعن المعلوم
التصديق من حيث الايصال
الى المطلوب التصورى وهو
بناء منه رجه الله على ما هو
الحق من منع اكتساب
التصور من التصديق
كعكسه وما قيل ان عدم
البحث عنه ليس لانه ليس
من هذا الفن بل لانه لم
يوجد ولو وجد لكان
البحث عنه من الفن قطعاً
لان المنطق مجموع قوانين

أن يكون المقسم بمجموع الخاصة والعرض العام فان هذا المجموع من حيث هو مجموع
لا معنى له وأيضاً وحدة المقسم واجبة ولا كل واحد من الأمرين منافاة قوله ينقسم الى
العرض اللازم الخ فانه لو كان الأمر كذلك لقال والخاصة كذلك فيكون فى الكلام تقسيماً
للمقسمين هما الخاصة والعرض العام وحينئذ فكان الاتق أن يقول وكل منهما ينقسم الى
لازم ومفارق الخ ويكون اللازم ماداً بالخاصة والعرض العام لا يقال ذكر العرض العام
معنى عن الخاصة لان الخاصة عرض عام أيضاً لانه قول هذا انما يظهر فى خاصة الجنس فانها
عرض عام لنوعه المندرج تحته لا فى خاصة النوع السافل كالكتابة للانسان فانها ليست
عرضاً عاماً بل (قوله ان امتنع انفسا كه الخ) أى لا يجوز أن يفارقه وان وجد فى غيره
فلا يرد اللازم الا مع ذلك الامتناع اما الذات الملزوم أو الذات اللازم ولا ضرورة فصل كالسواد
للجشى فانه بعد الحكيم (قوله عن الشيء) عدل عن تعريف اللازم بما يمنع انفسا كه عن
الماهية له عدم ما يقتضيه فى كلامه وهو تقسيم الكلى بالنظر للماهية ووجود ما يفقه
وهو خروج لازم الوجود ولزوم تقسيم الشيء الى نفسه ومباينه فى قوله بالنظر الى الماهية
أو الوجود لكنه لم يزمه أن التقسيم غير حاصر اذا لا ينحصر ما يمنع انفسا كه عن الشيء فى لازم
الماهية ولازم الوجود لان كليهما لازم بالقياس الى الماهية فيخرج لازم الشخص من حيث
انه لازم الشخص عن التقسيم فانه المسمى وأعقبه البعض بمنع عدم الاقتضاء والسند قول
المصنف وهو الخارج عن الماهية الخ وان لازم الشخص خارج عن الشيء لان المراد به
الماهية بدليل قوله السابق الخارج عن الماهية على ان لازم الشخص داخل فى لازم الوجود
وراجع اليه لكونه لازماً للماهية من حيث خصوص أحد الوجودين ا هـ وهونائى من
قوله التدبر أما الاول فلان قول المسمى وهو تقسيم الخ بيان للمقتضى وأما تقدم أن الخاصة
والعرض العام كل منهما ما خارج عن الماهية فشى آخر وأما الثانى فقد قال السند فى حاشية
المطالع اذا عرفت اللازم بما يمنع انفسا كه عن الشيء لم ينحصر فى لازم الماهية ولازم الوجود
فان اللازم مطلقاً ما يمنع انفسا كه عن الشيء الذى نسب اليه سواء كان كلياً أو جزئياً
ا هـ فهذا صريح فى ان المراد بالشيء ما يشعل الماهية وغيرها فبعد حينئذ النقض بالشخص
وان التقسيم لم يشمله وقوله ان لازم الشخص داخل فى لازم الوجود ممنوع فان المراد بل لازم
الشخص ما يلزمه من حيث تشخصه وهـ اذا قيل ذلك على ما اعتبر فى الماهية من الوجود
وسياً فى له تمة فانتظر (قوله اما بالنظر الى الماهية) أى يمنع انفسا كه عن الماهية مطلقاً
أى بحسب كلا وجوديهما معاً انما حيث وجدت كانت متصفة به وهو لازم الماهية كالتزوية
لاربعة فان الاربعة زوجـ سواء كانت فى الذهن أو فى الخارج أو لا يمنع انفسا كه عنها الا فى
وجود خاص كالتصير للجسم فانه انما يلزمه فى الوجود الخارجى وكالكلمة للانسان فانما انما
تلتزمه فى الوجود العقلى كذا فى الدوائى قال المصنف وفىه نظر ظاهر ان قلنا ان الماهيات
موجودة حقيقة فى ضمن الافراد ا هـ وجواب ما تقرران الكليتين من المعقولات الثانية فهى
عارضه للمفهوم الحاصل فى العقل أولاً فاذا تصور مفهوم الحيوان مثلاً عرض له انه مانع
من وقوع الشركة فيه وأما كون الحيوان موجوداً فى الخارج أولاً على الخلاف فى وجود

فان كان المقسم بمجموع الخاصة والعرض العام فان هذا المجموع من حيث هو مجموع
لا معنى له وأيضاً وحدة المقسم واجبة ولا كل واحد من الأمرين منافاة قوله ينقسم الى
العرض اللازم الخ فانه لو كان الأمر كذلك لقال والخاصة كذلك فيكون فى الكلام تقسيماً
للمقسمين هما الخاصة والعرض العام وحينئذ فكان الاتق أن يقول وكل منهما ينقسم الى
لازم ومفارق الخ ويكون اللازم ماداً بالخاصة والعرض العام لا يقال ذكر العرض العام
معنى عن الخاصة لان الخاصة عرض عام أيضاً لانه قول هذا انما يظهر فى خاصة الجنس فانها
عرض عام لنوعه المندرج تحته لا فى خاصة النوع السافل كالكتابة للانسان فانها ليست
عرضاً عاماً بل (قوله ان امتنع انفسا كه الخ) أى لا يجوز أن يفارقه وان وجد فى غيره
فلا يرد اللازم الا مع ذلك الامتناع اما الذات الملزوم أو الذات اللازم ولا ضرورة فصل كالسواد
للجشى فانه بعد الحكيم (قوله عن الشيء) عدل عن تعريف اللازم بما يمنع انفسا كه عن
الماهية له عدم ما يقتضيه فى كلامه وهو تقسيم الكلى بالنظر للماهية ووجود ما يفقه
وهو خروج لازم الوجود ولزوم تقسيم الشيء الى نفسه ومباينه فى قوله بالنظر الى الماهية
أو الوجود لكنه لم يزمه أن التقسيم غير حاصر اذا لا ينحصر ما يمنع انفسا كه عن الشيء فى لازم
الماهية ولازم الوجود لان كليهما لازم بالقياس الى الماهية فيخرج لازم الشخص من حيث
انه لازم الشخص عن التقسيم فانه المسمى وأعقبه البعض بمنع عدم الاقتضاء والسند قول
المصنف وهو الخارج عن الماهية الخ وان لازم الشخص خارج عن الشيء لان المراد به
الماهية بدليل قوله السابق الخارج عن الماهية على ان لازم الشخص داخل فى لازم الوجود
وراجع اليه لكونه لازماً للماهية من حيث خصوص أحد الوجودين ا هـ وهونائى من
قوله التدبر أما الاول فلان قول المسمى وهو تقسيم الخ بيان للمقتضى وأما تقدم أن الخاصة
والعرض العام كل منهما ما خارج عن الماهية فشى آخر وأما الثانى فقد قال السند فى حاشية
المطالع اذا عرفت اللازم بما يمنع انفسا كه عن الشيء لم ينحصر فى لازم الماهية ولازم الوجود
فان اللازم مطلقاً ما يمنع انفسا كه عن الشيء الذى نسب اليه سواء كان كلياً أو جزئياً
ا هـ فهذا صريح فى ان المراد بالشيء ما يشعل الماهية وغيرها فبعد حينئذ النقض بالشخص
وان التقسيم لم يشمله وقوله ان لازم الشخص داخل فى لازم الوجود ممنوع فان المراد بل لازم
الشخص ما يلزمه من حيث تشخصه وهـ اذا قيل ذلك على ما اعتبر فى الماهية من الوجود
وسياً فى له تمة فانتظر (قوله اما بالنظر الى الماهية) أى يمنع انفسا كه عن الماهية مطلقاً
أى بحسب كلا وجوديهما معاً انما حيث وجدت كانت متصفة به وهو لازم الماهية كالتزوية
لاربعة فان الاربعة زوجـ سواء كانت فى الذهن أو فى الخارج أو لا يمنع انفسا كه عنها الا فى
وجود خاص كالتصير للجسم فانه انما يلزمه فى الوجود الخارجى وكالكلمة للانسان فانما انما
تلتزمه فى الوجود العقلى كذا فى الدوائى قال المصنف وفىه نظر ظاهر ان قلنا ان الماهيات
موجودة حقيقة فى ضمن الافراد ا هـ وجواب ما تقرران الكليتين من المعقولات الثانية فهى
عارضه للمفهوم الحاصل فى العقل أولاً فاذا تصور مفهوم الحيوان مثلاً عرض له انه مانع
من وقوع الشركة فيه وأما كون الحيوان موجوداً فى الخارج أولاً على الخلاف فى وجود

كالمطلوب التصوري ليست
من الاعراض التي تحمل
على المعلوم التصوري
كالمعلوم التصديقي ايجابا
على ماهو الشأن في مسائل
العلوم فقط مدصر حوابان
ذلك الحمل لا يكون الا ايجابا
فلا يكون ذلك من مسأله
على ما استرأه ولو تم ماذكر
لا يمكن أن يقال بقي
البحث عن المعلوم التصوري
أو التصديقي من حيث
الايصال الى تحصيل صعود
السماه مثلا لانه لو صح
لكان البحث عنه من الفن
قطعا لان المنطق مجموع
قوانين الاكتساب فليست
(قوله) فانشصر المقصود
الاصلي (الخ) أخذهذا
الاخصار من كلمة أو في كلام
المصنف فانه للتقسيم
المقتضى منع الخلوم قوله
من هذا الفن ليس صلة
للمقصود لما ان المقصود
من الشيء خارج عنه بل
بيان للمقصود الاصلي
وحصر المقصود في الموصلين
حصر كل في اجزائه وأطلق
الموصل الى التصور والى
التصديق فيتبادر منه ماهو
اكرم من القريب والبعيد
وحينئذ يكون التقسيم
بالاصلي للاحتراز عن
مباحث الالفاظ فانها مع

الكلبي الطبيعي خارجا نشي آخر فانه ولو قلنا بوجوده خارجا لا يتصف بكمية ولا جزئية لانها
انما به ورضان للمفاهيم عقلا لا خارجا ويلزم على هذا التحقيق أن لا يكون السواد لازما لوجود
الانسان لانه لا يلزم للانسان في وجوده الخارجى بل مستفاد منه وأشار المصنف في شرح
الرسالة الى الجواب بقوله وان كان امتناع انفكا كما عن الماهية بعارض مخصوص ويمكن
انفكا كما عن الماهية من حيث هي فهو لازم الوجود مع الماهية كالسواد للعشبي وما
قوله شيخ الاسلام بعد قول المصنف ما يمنع انفكا كما عن الشيء سواء كان الشيء ماهية
بمجردة أو مخلوطة بالوجود الذهني أو الخارجى تبع فيه جده في شرح الرسالة حيث قال وانما
أخذنا الماهية في تفسير اللازم أعم من المجردة والمخلوطة ليصح جعل لازم الوجود قسما
منه اه قال عبد الحكيم وهو عجيب اذ ليس المراد بالماهية من حيث هي الماهية المجردة
لامتناع عروض شيء لها فضلا عن اللزوم اه وفي شرح الرازي على التسمية اللازم اما
لازم الوجود كالسواد للعشبي فانه لازم لوجوده وتخصه لالماهية لان ماهيته الانسان ولو
كان السواد لازما للانسان لكان كل انسان اسود وليس كذلك وأما لازم الماهية كلزوجة
للاربعة اه قال الدواني وأنت تعلم ان السواد كما لا يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجوده أيضا
لان الانسان الايض كثير بل انما يلزم الماهية الصنفية أعنى العشبي بحسب وجودها
في الخارج فيصير كلامه بحسب الظاهر في قوة السواد ليس لازم الماهية الانسان بل هو لازم
لوجود الصنف الذي تحتها ولا يخفى عدم انتظامه وفوان المقابلة بين لازم الماهية ولازم
الوجود فان اللائق بالمقام ايراد أمر لا يكون لازما للماهية ويكون لازما لوجود تلك الماهية
اه وأجاب عبد الحكيم بأن معنى لازم الوجود لازم الماهية باعتبار وجودها الخارجى
امامطلقا كالتصير أو مأخوذا بعارض كالسواد للعشبي فانه لازم لماهية الانسان باعتبار
وجوده وتخصه الصنفى لالماهية من حيث هي ولا من حيث الوجود مطلقا والالكان جميع
افراده أسودا وباعتبار وجودها الذهني بأن يكون ادراكها مستلزما لادراكها مطلقا واما
مأخوذا باعتبار عارض خارج عن الماهية وانما يتعرض لاستيفاء أقسام لازم الوجود بل
اكتفى بإيراد مثال اللازم الوجود الخارجى المخصوص الذي هو أغنى لان ذلك مظنة الحكمة
لا يتعلق غرض المنطق أعنى الاكتساب به فان الكاسب لازم الماهية اذ هو المستعمل
في الحدود وانما ذكر لازم الوجود استطرادا اه ثم قال الدواني والتحقيق أنه يريد بل لازم
الماهية لازم النوع وبلازم الوجود لازم الشخص فان السواد للعشبي انما يلزم صنفه التي
هي من جملة ما اعتبر في تشخصه فيكون لازما لتخصه لالماهية وفي العبارة المقولة اشعار
بذلك حيث قال لوجوده وتخصه فهذا انقسام آخر سوى التقسيم الذي ذكرناه فان محصل هذا
التقسيم ان اللازم اما أن يكون لازما لكلا الوجودين أو لوجود معين فهما تقسيمان
متغايران الا ان انقسم الاول في كاي ما يسمى لازم الماهية اه قال عبد الحكيم ويرد عليه
أن المقسم لازم الماهية فكيف يدرج فيه لازم الشخص وان التقسيم غير ماص لان اللازم
باعتبار الوجودين ليس لازما للنوع وللشخص اه (قوله كلزوجة للاربعة) هذا وقوله
بعد كالمواد للعشبي من المسامحات المشهورة في عباراتهم كما قال السيد والامثلة المطابقة

لزوم ذكرها في كتب المنطق ليست منه ومن ههنا قال القطب وابن لما توقف افادة المعاني واستفادتها هي

فانما لازمة لماهية الاربع (أو) بالنظر الى (الوجود) كالسواد للجبش فانه لازم لوجود ١٠١ الجبشي وشخصه لماهية

فانما لازمة لماهية الاربع (أو) بالنظر الى (الوجود) كالسواد للجبش فانه لازم لوجود ١٠١ الجبشي وشخصه لماهية

اذماهية الانسان والسواد
لا يلزمه ثم اللازم سواء كان
لازم الماهية أو لازم الوجود
اما (بين) وهو الذي (يلزم
نصوره من تصور المزوم)
فقط

على الالتفات صار النظر فيها

مقصودا بالعرض وبالقصد
الثاني هذا كلامه وعلى
هذا يكون الشارح حل
الا يصل في قول المصنف
يوصل على ما هو اعم وليس
هو المسمى معرفا أو دليلا
بل قسم منه فيكون
استخداما فيكون كلامه
على نحو كلام شيخ الاسلام
ويحتمل أن يريد من الموصل
ما يوصل ايضا اقريبا
وحينئذ يكون التقيد
بالاصلي للاحتراز عن
الكليات الخمس والقضايا
بناء على ان العرض لها
في الفن انما هو لتفقهها في
مسائله لان قولهم الجنس
كذا في قوة قولهم الجنس
التام يتركب من الجنس
الذي كذا وقس وعلى هذا
يكون الشارح حل
الا يصل في قول المصنف
يوصل على الحدود والرسوم
وعلى الاقضية وهو المسمى
معرفا أو دليلا فيكون
كلامه على نحو كلام الفاضل
الدواني فمن جعل كلام

هي الزوج والاسود لان الكلام في الكلّي الخارج عن ماهية افراده فلا بد أن يكون محمولا
على تلك الماهية وافرادها لكنهم تسامحوا فذكروا مبدأ المحمول بدله اعتمادا على فهم المتعلم من
سياق الكلام ماهو مقصود اه قال ميرزا هاد واما ينبغي أن يصلح ان الوجود في اللوازم
الثلاث ليس قيد الماعروض بل شرط الماعروض أو ظرفه فان العوارض كلها تعرض تقس
الشي من غير اعتبار فيدنا اه (قوله فانه لازمة لماهية الاربع) أي في كلا وجوديهما
الخارجي والذهني وقول الذهني ان في عبارة الشارح قصورا حيث لم يحقق معنى لازم الماهية
ولم يتعرض للازم الوجود الذهني اه مدفوع فانه اقتصر على التمثيل لكل من لازم الماهية
ولازم الوجود الخارجي اتكالا على ظهور المراد وان المتبادر من الوجود هو الوجود الخارجي
فخل هو ترك التمثيل بالمعرض في الوجود الذهني فقط لعلمه بطريق المقايسة فان قلت ما حال
السلوب اللازمة للماهية المهدومة قلنا الماهية المهدومة لا عارض لها فضلا عن كونه لازما
وأما المهدوم في الخارج من حيث انه مقدر الوجود فهو داخل في الماهية الموجودة تقديرا
كالغناء فانه يلزمه كونه طائرا على تقدير وجوده (قوله كالسواد للجبش) اعترضه صاحب
القسطن بأن السواد لا يلزم الجبشي اذ لا يستحيل وجود جبشي أيضا ولجواز زوال سواده
بعارض وأجاب الدواني بان المراد بالجبشي الممتزج بالمزاج الصنفي المخصوص سواء كان من
الجبش أو غيره ليخرج من ليس لذلك المزاج وان تولد في الجبش وان المراد بالسواد كونه أسود
بطبيعته والتخلف لعارض لا ينافي ذلك على ان المريض لم يبق على ذلك المزاج اه قال أبو الفتح
وهو مبني على أن يكون كل شيء تابع لمزاجه المخصوص لا يتخلف عنه وان سواد الجبشي
لا يتخلف عن مزاجه وكلاهما ممنوع لبدله من بيان اللهم الا أن يراد بالمزاج المخصوص
ماهية المستلزما للسواد ولو بانضمام عارض من عوارضه كقارنة على السواد وحل السواد
والاسود على ما يقتضي طبيعته ومزاجه السواد سواء اتصف بالسواد بان ارتفع المانع أيضا
أولا بان لم يرتفع ركيك جدا اه (قوله ثم اللازم) أي مطلقا كما في شرح المصنف للاصل
ويدل له كلامه هنا حيث سكت عن ذكر المقسم في التقسيم الثاني ولذلك عم الشارح ومنه
في شرح الدواني فقال ميرزا هاد اشار به الى ان الماهية والوجود في هذا التقسيم غير معتبر
كما في التقسيم الاول وان كلام المنين يصلح لأن يكون مقسمه في هذا التقسيم كما يدل عليه
لفظة أو في كلام المصنف اه فان قلت لازم الماهية من حيث هي يجب أن يكون لازما ذهنيا
لان الماهية اذا وجدت في الذهن وجب أن يوجد ذلك اللازم فيه أيضا فيكون لازم الماهية
لازمها ذهنا قطعاً فيكون ينسب بالمعنى الاخص فلا يجوز انقسامه الى اللازم البين بالمعنى الاعم
وغير البين وأجاب السيد بان الواجب في لازم الماهية أن يكون بحيث اذا وجدت الماهية
في الذهن كانت متصفة به ولا يلزم من ذلك أن يكون اللازم مدر كمشعور به فليس كل
ما كان حاصل الماهية المدركة في الذهن يجب أن يكون مدر كفاً ان كون الماهية مدركة
صفة حاصلها لها هناك مع أنه لا يجب الشعور به واللازم من ادراك أمر واحد ادراك أمور
غير متناهية بل يجوز أن يكون لازم الماهية بحيث يلزم من تصورهما الجزم بالزوم بينهما
وأن لا يكون كذلك فصح الانقسام الى البين بالمعنى الاعم وغير البين ويجوز أن يكون بحيث

الشارح جوابا عن اشكال ان كلام المصنف يلزم لخروج الموصل البعيد وكذا لا بعد في التصديقات أو دخول الكليات

ككون الاثنين ضعف الواحد فانه لازم يلزم من تصور الاثنين نقط تصوره لان من أدرك الاثنين أدرك أنه ضعف الواحد وهذا هو اللزوم البين بالمعنى الاخص ١٠٢ المعتبر في الدلالة الالتزامية عند المحققين (أو) يلزم (من تصورهما) أى تصور

اللازم والمزوم (الجزم)
فاعل يلزم المقدراى اللازم
البين يطلق بالاشتراك على
ما يلزم تصوره من تصور
المزوم فقط وهو اللزوم
البين بالمعنى الاخص
وعلى ما يلزم من تصور
اللازم والمزوم جزم العقل
(باللزوم) بينهما كالانقسام
بتساويين للاربعة فانه
لا يلزم من تصور الاربعة
فقط تصور الانقسام لكن
يلزم من تصور الاربعة
وتصور الانقسام جزم العقل
باللزوم بينهما وهذا هو
اللزوم البين بالمعنى الاعم
وفي كفايته ليس يكون
الالتزام مقبولا لاختلاف
والحقوق على انه غير
كاف والمعتبر هو اللزوم
البين بالمعنى الاخص كما
ذكرنا (أو غيرين) بالرفع
عطف على قوله بين أى
اللازم اما بين وهو ما ذكرنا
واما غيرين (وهو بخلافه)
أى بخلاف البين (والا)
عطف على قوله ان امتنع
انفكا كما أى وان لم يمنع
انفكا كعدم الشيء بأن كان
نجاز الانفكا عنه (فعرض
مفارق) والعرض المفارق
اما (يدوم) للمعروض
كالفقر الدائم (أو يزول)
عنه (بسرعة) كسرعة الخيل وصغيرة الوحل (أو بطء)

يلزم من تصور المزوم أى الماهية تصوره فيكون بينا بالمعنى الاخص وأن لا يكون بهذه الحقيقة
اه (قوله ككون الاثنين ضعف الواحد) وكأحد المتضايين بالنسبة الى الآخر (قوله
الجزم) فلو حصل الظن باللزوم لم يكن بين اللزوم فاه عبد الحكم (قوله فاعل يلزم المقدر)
أى الذى قدره الشارح وزاده أخذ من العطف فانه يقتضى تسلط عامل المعطوف عليه
على المعطوف فلا داعى لجمعه من عطف الجمل (قوله بالاشتراك) أى الاقضى دون المعنوى
ومنه يلزم أن يكون اطلاق غير البين على المعنيين المختلفين لهما أيضا بالاشتراك الاقضى
دون المعنوى اه خلطالى (قوله بالمعنى الاعم) لانه متى كفى تصور المزوم فى اللزوم كفى
تصور اللازم مع تصور المزوم وليس كلما كفى التصوران كفى تصور واحد فاه الرازى
فى شرح الرسالة (قوله أو غيرين) وهو ما اقتضى الى وسط قال الرازى وهما نظر وهما
الوسط على ما فسره القوم ما يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا من لا اذا قلنا العالم يحدث
لانه متغير فالمقارن لقولنا لانه وهو المتغير وسط وليس يلزم من عدم افتقار اللزوم الى وسط أنه
يكفى فيه مجرد تصور اللازم والمزوم لحواز توقفه على شئ آخر من حدس أو تجربة أو حدس
أو غير ذلك فلا واعتبرنا الافتقار الى وسط فى مفهوم غير البين لم ينصهر لازم الماهية فى البين
وغيره اه قال السيد ومن زعم ان مقصودهم منع الجمع لا الانفصال الحقيقى لم يأت بما
يعتد به لقوات الانضباط حينئذ اه بهى انه قد قبل ان المنفصلة الواقعة فى التقسيم
مانعة الجمع التى يمكن عدم تحقق طرفيها فيمكن ان يكون هناك قسم ثالث لانهم منفصلة حقيقية
لا يمكن عدم تحقق طرفيها بل لابد من تحقق واحد منهما فلا يمكن قسم ثالث وهو كلام بعيد
عن التحقيق فان انضباط الاقسام مقصود فى التقسيم وعلى تقدير أن تكون المنفصلة
مانعة جمع بقوت ذلك اه والمصنف لم يعتبر فى غير البين الافتقار الى الوسط ليشمل المفترق
الى غير الوسط وينصهر اللازم فى القسمين المذكورين (قوله يدوم أو يزول) قال الدواني
فيه بحث اذا الدوام لا يخلو عن الضرورة بالمعنى الاعم الذى هو المراد باللزوم ههنا أعنى امتناع
الانفكاك سواء كان ناشئا عن الذات أو غيره لان دوام السبب لا محالة لدوام السبب المنتهى
الى الواجب لانه فيمتنع ارتفاعه وأما انفكاكها عن الضرورة بالمعنى الاخص أعنى ما يكون
منشؤه الذات فلا يجزى ههنا ما من ان اللزوم هو الاعم (أقول) لو أريد بالذات ما يدوم
بعد حصوله مادام الموضوع كالامراض التى لا يمكن برؤها من تفرق الاتصال وغيره وباقابل
ما يزول مع بقاء الموضوع لم يرد ذلك اه قاله أبو الفتح وأجاب المحقق الرازى فى شرح المطالع
بأن الدوام قد يخلو عن الضرورة فى الجزئيات وانما لا يخلو عن فى الكلويات فيجوز أن يثبت
عرض مفارق دائما للجزئى من جزئياته مع انفكاكها عنه وورده السيد فى حواشيه بان اللزوم
المذكور ههنا عبارة عن الضرورة بالمعنى الاعم ولا شك ان الدوام لا ينقل عن الضرورة
بهذا المعنى مطلقا سواء كان فى الجزئى أو الكلوى والفرق المذكور على تقدير تمامه انما هو
فى الدوام بالقياس الى الضرورة الناشئة عن الذات على ما قالوا ثم أجاب عن أصل الاشكال
بان تقسيم العرض المفارق الى الدائم والزائل تقسيم عقلى لتجوز العقل أن يكون ما لا يمتنع

كالشباب والشيب فان قيل العرض المفاويف كيف يدوم فانه لو كان دائما لم يكن مفارقا ٢٠٣ قلت المراد بالمفارق المفارق

بموجب الامكان سواء
وقعت المفارقة بالفعل أو
لم تقع أصلا فالدوام بموجب
الواقع لا ينافي المفارقة
بموجب الامكان

• (خاتمة) •

أي هذه خاتمة لمباحث
الكلبي اعلم ان للكلبي ثلاث
اعتبارات أحدها

في معنى العرف ومثل
القضايا في معنى الدليل
والكل باطل وانه جواب
غير جوابي الشيخين
المذكورين فقد قدم
فتدبر (قوله وانما كان
المعلوم الخ) هذا عكس
ظاهر كلام المصنف اكتفى
به لكونه لازما مساويا
والقياس المشار اليه
وهو المعلوم التصوري
والتصديقي يبحث في المنطق
عن عوارضها الذاتية
وكل ما يبحث في المنطق عن
عوارضها الذاتية فهو
موضوع له والصغرى مسلمة
ودليل الكبرى قولهم
موضوع العلم ما يبحث في
ذلك عن عوارضها الذاتية
ينبغي عن تلك المدعى وبعبارة
ينبغي كلام المصنف وحديث
يبين العوارض الذاتية
من الغيرية والكلام
في ذلك مشهور فلا نطيل
به وانما الذي يجب أن يقال

انفسكاكه عن الماهية ثابتا لها ذاتها الجواز انفسكاكه الدوام عن الضرورة في بادي الرأي وان
لم يكن جائزا في نفس الامر اه وفي حاشية ميرزا هـ د الظاهر ان هذا التقسيم مبنى على
قولهم الدائمة اعم من المقام الضرورية اه (قوله كالشباب والشيب) ظاهره ان كلاهما
يزول اما الاول فواضح واما الثاني فحيث نظر واجيب بان الشيب قد يزول بالشباب كما ورد
أن الخضر عليه السلام بعد مضي مائة وعشرين سنة عليه يعود الى الشباب ويكفي هذا
القدر لعمدة زوال الشيب بالشباب وكذا ما ورد ان زليخا رجعت الى شبابها عند تزويج يوسف
عليه وعلى نينا وبنته الانبياء الصلاة والسلام وفي حاشية عبد الحكيم على القطب
اكتفى في شرح المطالع على الشباب وهو ظاهر واما الشيب بياض الشعر والسنن الذي
تضعف فيه الحرارة الغريزية ففي كونه بطي الزوال خفاء الا ان يراد به الشيب الغير الطبيعي
فانه يزول بالادوية بعد مدة وسعت ايام يعالجون بالمعاجين مدة مديدة فيصير الشعر
الابيض اسود وتعود القوة التي في الشباب وكتبوها في كتبهم ورأيت شيخنا بلغ عمره مائة
وسنة عشر سنة قد صار شعر لحته البيضاء من أصله اسود وبني يابض في أعلاه يتبدل
يوما فيوما بالسواد اه وقد ذكرت في شرحي على منظومتي التي في التشرريح فوائد تتعلق
بالشيب فرأيت ان أذكر ههنا بعضا منها استطرادا فاقول سبب الشيب على ما نص عليه
جالينوس هو السكرج الذي يلزم الغذاء الصائر الى الشعر اذا كان بلفظ ميا باردا وكان بطي
الحركة مدة نفوذه في المسام فان الدم مادام ثخيناد سما حاد الزجافا الشعر يكون اسود واذا
أخذ الى المائية بسبب ضعف الهضم وقصور الحرارة الغريزية مال الشعر الى الشيب ويبيض
الشيب استفرغ الخلل البلغمي في كل وقت خصوصا بالقي واستعمال جميع ما يميل
الدم الى المرار ويغلفه ويستأصل البلغم من القلايا المبرزة بالابازير الحارة كالخردل والفلفل
والدارصيني والمشويات والكواخ المالحلة والتوابل وأخذ المجفونات الحارة مثل الترياق
والمثرو ديطوس ومجمون البيلادر والاطر يفلات والمسخ بالادهان التي طبخت فيها الاقاويه
الحارة القابضة مثل السنبل وققاح الاذخر والسليخة والقرنفل والعود وغير ذلك وانما
اختص الشيب بالانسان دون غيره لان بعض الحيوانات تتغير شعورها في كل سنة فيكون
النابت عوضه صورته صورة الجسد القريب العهد بالكون ولان اقتصار ما عدا الانسان
على غذاء واحد اوجب له آفة اعضائه لذلك الغذاء وقوتها بخلاف الانسان فانه يتنوع
في طعامه ومشاربه فتكثر العقوفات في بدنه وتكل الحرارة الغريزية عن تدبير بدنه واصلاح
رطوباته فتغلب الرطوبة ويحصل الشيب وانما يشب شعر الابل لقوة حرارته لقربه من
القلب فلا يتغير فيه فضلا بلغمية بل تتحلب بالعرق الدائم وانما يسرع الشيب في النساء
والخصيان بسبب برد أزرجتهن وسبب الشيب في غير وقته كثرة الحرارة واليبوسة
فان الحرارة تحدث في الاشياء اليابسة يضاف في هذه اسودا اه (قوله للكلبي ثلاث
اعتبارات) قال الجماعة في هذا المقام اذا قلنا الحيوان كل في ههنا ثلاث اعتبارات الخ
فاسدين التمثيل والتوضيح يذكر المثال ففهم الحشيت التقييد فقال أي اذا وقع مجموعا على
نحو عمل مواطاة كالحیوان كل في ههنا قد وضعه في غير موضعه الذي هو قول المصنف

هو انه عرف الشيخ في الشفاء الموضوع بقوله موضوع الصناعة ما يبحث فيها عن الاحوال المنسوبة اليها والاحوال الذاتية

(المفهوم الكلي ويسمى
كليا منطقيا) وهو لا يمنع
نفس تصور من وقوع
الشركة فيه (و) ثانيها
(معروضه) أي ما تعرض
الكلمة

لها فانه ممكن أن يكون
أشارا بالاول الى ان هنالك
أحوالا ليست أعراضا
ذاتية لنفس الموضوع
وأما تعريف المتأخرين
المشار اليه في كلام الشارح
وهو ما يبحث في ذلك العلم
عن عوارضه الذاتية
فمعرض اعتراضه بما إذا
ما من علم الاو يبحث فيه عن
الاحوال المختصة بأنواع
الموضوع فيكون بحثا عن
الاعراض القريبة للعوقها
بواسطة أمر أخص كما يبحث
في الطبيعي عن الاحوال
المختصة بالمعادن والنبات
والحيوان وأجاب الجلال
الدواني بأن كلامهم يحمل
ومعناه انه يرجع البحث
في العلوم الى الاعراض
الذاتية لان موضوع مسائل
العلم اما نفس موضوع
العلم ويثبت له عرض ذاتي
له كما في قولهم كل جسم
طبيعي له حيز طبيعي أو نوع
موضوع العلم ويثبت له اما
عرض ذاتي لذلك النوع كما
في قولهم الفلانة لا يقبل
الخرق والالتئام

مفهوم الكلي لما ان الكلي الطبيعي يؤخذ من حيث انه معروض أي موضوع لا عرض أي
محمول ولا الجسم - موع وقول الحاشي أيضا بقى اعتبار رابع وهو ماهية الحيوان من حيث هي
لكن لما لم يكن لهم غرض منوط به اسقطوه عن درجة الاعتبار اه مبنى على ان الكلي
الطبيعي هو مفهوم الحيوان مثلا من حيث هو معروض للكلي المنطقي وهو أحد قولين
ثانيهما انه الحيوان من حيث هو فعلى كل قول يرد عليه مقابله والمجيب انه ارضى فيما بعد
ان الكلي الطبيعي هو الماهية من حيث هي هي معنوا عنه بالاوفق وعليه فالوارد هو الماهية
من حيث العروض وتحريرا المقام ان في قولهم الحيوان كلى ثلاث اعتبارات أي بالنسبة لما
يتعلق به الفرض والافتي أمور أخرى الحيوان المقيد على ان الكلي الطبيعي هي الماهية
من حيث هي أو الحيوان المطلق على انه الماهية من حيث العروض والعارض المقيد والحكم
والنسبة لكن لم يقع من الشارح هذا القول فليس الباقي الا أحد الاخرين المذكورين
والعارض المقيد قال ميرزا هادي في عبارة المتن اشارة الى ان اطلاق الكلي على المفهومات
الثلاثة بالاشتراك لا يفي كما صرح به شارح المطالع في رسالة تحقيق الكليات (قوله المفهوم
الكلي) أي مفهوم الكلي الصادق على الحيوان صدق العارض على المعارض وهذا
المفهوم من حيث هو وهو من حيث انه تعرض له الكلية أي من حيث اشتراكه بين الكلي
العارض للانسان والكلي العارض للفرس الى غير ذلك كلى طبيعي والكلي العارض له كلى
منطقي في قولنا الكلي كلى أيضا أمور ثلاثة مفهوم الكلي من حيث هو والكلي المحمول
عليه والجموع المركب منهما وكذا في قولنا الكلي جنس والجنس القريب نوع الى غير ذلك
فتدبر فانه قد أشكل الفرق بين هذه المفهومات الثلاثة على من يدعي التفرد بجعل المشكلات
فاله عبد الحكيم (قوله ومعروضه) أي من حيث هو معروض فانه هو الكلي الطبيعي على
ما هو التحقيق لاذات المعارض من حيث هي قال السيد اذا كان مفهوم الحيوان من حيث
هو كليا طبيعيا فلا فرق اذن بين مفهوم الكلي الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي فامواب ان
مفهوم الحيوان من حيث هو معروض لمفهوم الكلي أو صالح لكونه معروضا له كلى
طبيعي ومن حيث هو معروض لمفهوم الجنس أو صالح لكونها معروضا لجنس طبيعي اه
وكتب عبد الحكيم على قوله فالصواب الخ هذا ما ذكره الشارح في شرح المطالع وقال انه
منصوص في الشفاء وقال المحقق التفتازاني وهذا ما صرح به في كلام المتقدمين والمتأخرين
الا ان بعضهم صرحوا بالقييد وبعضهم تركوه وقال معنى قولهم الحيوان من حيث
هو كلى طبيعي انه مع قطع النظر عن هوارض سوى الكلية وكذا الحال في الجنس الطبيعي
وغيرهما ومعنى قولهم الكلي الطبيعي موجود في الخارج ان الطبيعة التي تعرض لها
الاشتراك في العقل موجودة في الخارج لانها مع اتصافها بالكلية موجودة فيه لا يمكن
كلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات صريح فيها هو المشهور حيث قال المعاني التي لا تنفع
مفهوماتها عن وقوع الشركة قد تؤخذ من حيث هي هي لان حيث انها واحدة أو كثيرة
أو كلية أو جزئية أو معدومة الى قوله فانها من حيث هي كذلك تسمى طبائع أي طبائع
أعيان الموجودات وحقاقتها وهي التي تسمى بالكلي الطبيعي اه وأورد على قول السيد

ويسمى كليا (طبيعيا) والفرق بين المفهوم والمعروض ظاهر فان المفهوم ١٥ هو ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع

فلا فرق اذن ان يكون الحيوان فردا لهما لا يوجب اتحادهما بل بينهما فرق بالمفهوم
والخصوص واجب عند الحكم بان معنى كلام السيد انه اذا كان الحيوان من حيث
هو كليا طبيعيا وجنسا طبيعيا ايضا كان مفهومه والطبيعة من حيث هي فليزوم عدم الفرق
بينهما من حيث المذهب بخلاف ما اذا اعتبر بشرط عروض الكلية والجنسية (قوله
كليا طبيعيا) معنى الكلي الطبيعي كليا لانه معروض لمفهوم الكلي من حيث هو معروض
له وطبيعيا لانه منسوب الى الطبيعة نسبة الفرد الى المفهوم اه ميرزا هاد (قوله والفرق
بين المفهوم الخ) يريدان بيان الفرق بين الكلي الطبيعي والكلي المنطقي ظاهر واذا اظهر
التغاير بين مفهوميهما مظهر التغاير بين كل منهما وبين المجموع المركب منهما ايضا وحاصله
كافي السيد ان مفهوم الحيوان وهو الجوهر القابل للابعاد التامى الحساس المتحرك بالارادة
امر يعرض له في العقل حالة اعتبارية هي كونه غير مانع من الشركة ونسبة هذا المعارض
المسمى بالكلية الى ذلك المعروض في العقل كنسبة البياض للثوب في الخارج
اليه فاذا اشتق من البياض الابيض المحمول بالمواطاة على الثوب كان هنالك معروض
هو الثوب وعارض هو مفهوم الابيض ومجموع مركب من المعروض والعارض كذلك اذا
اشتق من الكلية الكلي المحمول بالمواطاة على الحيوان كان هنالك ايضا معروض هو
مفهوم الحيوان وعارض هو مفهوم الكلي ومجموع مركب من المعروض والعارض (قوله
قوله ومن العلوم ان مفهوم الكلي الخ) وذلك لان أحدهما يعقل مع الذهول عن الآخر فهما
متباينان لا يقال انه أثبت للمفهوم مفهومه وما يقوله ان مفهوم الكلي الخ فان الكلي مفهوم
ايضا وكذا قوله ليس بعينه مفهوم الحيوان لانا نقول العبارة مصروفة عن الظاهر وان
التقدير ان مفهوم لفظ الكلي أي ما يفهم منه ليس بعينه مفهوم لفظ الحيوان وقوله ولا جزأ
له أي وليس ذلك المفهوم من اللفظ جزأ لانه مفهوم من اللفظ الآخر (قوله والمجموع عقليا)
المتبادر منه ان مجموع الطبيعي والمنطقي يسمى كليا عقليا فيلزم اعتبار المنطقي مرتين على سبيل
الجزئية والقيمية للجزء الآخر ولا يعبر في المفهومات اعتبارا للشي عارض للجزء وجزء مرة
ويستقيم الحيوان الناطق الناطق فينبغي أن يحمل كلامه على أن المجموع المركب من ذات
الطبيعي والمنطقي عقلي قاله المحشى والسؤال ظاهر ومحصل الجواب أناته بفرق المركب ذات
الطبيعي بقطع النظر عن كونه معروضا للمنطقي فيرجع لتجربته وهو شائع كثير في كلامهم
وقول البعض أي المركب من مفهوم العارض والمعروض من حيث هو معروض وروى على
المحشى بأن ما قاله وسوسة وسوسة فتأمل منصفنا (قوله لان المنطقي انما يبحث عنه) عللة للتسمية
ومعنى بحث المنطقي عنه أنه يأخذ مفهوم الكلي من حيث هو بلا اسناد له لمادة مخصوصة
ويورد عليه أحكاما تكون تلك الأحكام شاملة لجميع ما صدق عليه مفهوم الكلي لانه
يبحث عن الكلي نفسه حتى تكون القضية طبيعية كذا في السيد وعبد الحكيم (قوله لانه
طبيعة من الطبائع) أي حقيقة من الحقائق (قوله لعدم تحققة) أي هذا المفهوم الا في
العقل لان التركيب من المعروض والعارض عقلي صرف سوا قلنا بوجود ما يصدق عليه في
الخارج لكون العارض والمعروض موجودين في الخارج كالابيض أو قلنا بعدمه لعدم كون

الشركة فيه والمعروض
هو ما تعرض له الكلية
كالحيوان والانسان مثلا
ومن المعلوم أن مفهوم
الكلي ليس بعينه مفهوم
الحيوان ولا جزأ له بل
خارج عنه صالح لان يحمل
على الحيوان وعلى غيره
كالانسان والناطق مما
تعرض له الكلية في العقل
(و) ثالثها (المجموع)
المركب من المفهوم
والمعروض ويسمى كليا
(عقليا) فاذا اتقرر هذا
فنقول مفهوم الكلي
يسمى كليا منطقياً لان
المنطقي انما يبحث عنه
ومعروضه يسمى كليا
طبيعيا لانه طبيعة من
الطبائع والمجموع المركب
منهما يسمى كليا عقليا
لعدم تحققة الا في العقل

وأما ما يعرض لامرأهم
بشرط أن لا يتجأ وزنى
العموم موضوع العلم على
ما صرح به ناقد المحصل
كقول الفقهاء كل مسكر
حرام أو العرض الذاتي
للموضوع أو العرض الذاتي
لنوع الموضوع ويثبت
لما ذكره ما عرضه الذاتي
أو ما يلحقه لامرأهم بالشرط
المذكور واعترض عليه
بعض الأذكياء بدخول العلم

١٤ ع الحزنى في العلم الكلي كعلم الكرة المتحركة في علم الكرة في العلم الطبيعي لانه يبحث فيه عن العوارض الذاتية

والفرق بين المفهوم والمعروض ظاهر فان المفهوم هو ما لا يمنع نفس تصوره عن وقوع

[illegible]

(وكذا الأنواع الخمسة) من الجنس ١٠٦ والنوع والفصل والخاصة والعرض العام يعتبر فيها الأمور الثلاثة المذكورة

فهو الجنس وهو المقول
على الكثرة المختلفة الحقيقة
في جواب ما هو يسمى جنسا
منطقيا ومعروض الجنس
أى ما تعرض له الجنسية
كالحيوان والجسم النامي
مثلا يسمى جنسا طبيعيا
والجموع المركب منهما
يسمى جنسا عقليا وكذا
النوع وسائر الكليات
الجنس واعلم ان الالف
واللام في الانواع عوض
عن المضاف اليه وهو
الضمير العائد الى الكلى
أى وكذا أنواعه الخمسة
فالكلى جنس تحته أنواع
وهى الكليات الخمس فان
قبل اذا كانت الكليات
أنواعا يلزم ان يكون الجنس
نوعا قلت لا محذور في ذلك
فانه نوع باعتبار وجوده
باعتبار آخر (والحق
وجود) الكلى (الطبيعى)
في الخارج لا بمعنى الاستقلال
بل (بمعنى وجود اشخاصه)
وافراده فان افرادها اذا
كانت موجودة في الخارج
وهو بحر من الافراد فيكون
موجودا في الخارج تبعا
وضعنا وأما الكلى المنطقى
والعقلى فلم يثبت وجودهما
في الخارج

المعارض موجودا قاله عبد الحكيم ومثله في عدم الوجود الا في العقل الكلّي المنطقي ولكنه لا يسمى عقلا لان علم التسمية لا يجب اطرادها (قوله وكذا الانواع الخمسة) بل والخزفي تعرض له الاعتبارات الثلاث فاذا قلنا زيد جزئي فذات زيد من حيث تنفع الشركة جزئي طبيعي ومنه فهم الجزئي اعني ما يمنع الشركة جزئي منطقي والجمهور المركب منهم جزئي عقلي ولم يتعرضوا له لعدم تعلق الغرض به (قوله ومعروض الجنس) أي من حيث ذاته أو بقيد كونه معروضا على اختلاف الرأيين وكلام الشارح ظاهر في التقييد (قوله عوض عن المضاف اليه) لم يجعلها عهدية لانه لم يقدم التعرض ليكونا أو اعا للكلّي حتى يصح العهد (قوله يلزم أن يكون الجنس نوعا) لوجه تخصيص الجنس بل مثله سائر الكليات ما عدا النوع الحقيقي فكان الظاهر أن يقول يلزم أن يكون ما عدا النوع نوعا ويقول في الجواب فانهم أنواع باعتبار جنس وفصل وخاصة وعرض عام باعتبار مثلا الحيوان باعتبار اندراجهم تحت مفهوم الكلّي نوع منه وباعتبار مقوماته على الكثرة المختلفة الحقيقة جنس ويقال مثله في البقية وقد يجب أن الشارح ترك التنصيص على البقية اتكالا على معرفته بالمقاييس (قوله والحق وجود الكلّي الطبيعي في الخارج) أي قد يكون موجودا فيه لان كل كلي طبيعي موجود في الخارج اذ من الكمالات الطبيعية ما هو ممتنع الوجود فيه كشرى الباري وما هو معدوم ممكن كالعنفاء قاله السيد فقوانا الكلّي الطبيعي موجود في الخارج قضية مهملة وقد استدلل الرازي في شرح الرسالة على وجوده بأنه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود ورده المصنف في شرحه عليها بأنها لا نسلم ان المطلق جزء خارجي من الشخص بل ذهني والجزء الذهني لا يجب وجوده في الخارج وأيضا لو كان المطلق جزءا خارجيا من الأشخاص وهو معني واحد لزم اتصافه بصفات متضادة ووجوده في زمان واحد في أمكنة مختلفة لان حصول الكلّي في الخارج في المكان يوجب حصول اجزائه الخارجية فيه والحق ان الكلّي الطبيعي موجود في الخارج بمعنى أن في الخارج شيء يصدق عليه الماهية التي اذا اعتبر عرض الكلية اما كانت كليتا طبيعيا كزيد وعمر ووهذا ظاهر واليه أشار الشيخ بقوله ان الطبيعة التي يعرض الاشتراك لعنادا في العقل موجود في الخارج وأما كون الماهية مع اتصافها بالكلية واعتبار عرضها لها موجود فلا دليل عليه بل بدية العقل حاكمة بأن الكلية تنافي الوجود الخارجي اه فظهر صحة ما قاله المحشي ان الشارح قد قرر كلام المصنف هنا بما مراده الاحتراز عنه اه لان قول الشارح فان افتراده الخ هو بمعنى كلام الرازي والمصنف اعترضه وحقق خلافه كما سمعت وعدم اتجاه انكار البعض ذلك وما تعسف فيه بارادة تطبيق كلام الشارح عليه يظهر لذلك التأمل ثم ان ذلك البعض نقل عبارة عبد الحكيم في هذا المقام بالحرف مع صعوده وأصل نسخ عبد الحكيم كما هو معرفة نقلها بما فيها من التعريف والتصحيف وقد من الله على الفقير بشفقة من عبد الحكيم صحيفة جدا قدم بها رجل فاضل من بخاري فصححنا عليها نسخة مصرية وعليها اعتدت في النقل فأنا أقول تلك العبارة التي نقلها وأتبرع بشرح غامضها التتم الفائدة ان شاء الله تعالى قال رحمه الله تعالى (انا نعلم بالضرورة ان اطلاق الحيوان على انفسه) النوعية كالانسان حيوان

أنواع السكر أو الجسم
الطبيعي أو ما فيه الزا

والتبوع عرضة للذاتي وأجاب عن أصل السؤال بأن المعبود عنه في العلوم انما هو عوارض الموضوع = او
 (شبهة) مع ان (المسألة) بوجوده وجودا حقيقيا لا كشيء يدور على ولا كشيء يقضي به

Digitized by Google

الشاملة لا المراد مطلقا وعوارض نوعه الشاملة الما ذكر أيضا برعاية ما يقابلها ١٠٧ ثقبال تضاد أو العدم والملكة

لا الايجاب والساب لكون
المتقابلين به لا اختصاص
لها بمفهوم دون مفهوم
وأما عوارض الاعراض
الذاتية وعوارض أنواعها
وعوارض اعراضها فقيود
للكل الاعراض في الحقيقة
وان جعلوا الكثرة المباحث
محمولة على الاعراض
الحقيقية فالمبحوث عنه في
الطبيعي ان الجسم اما ذو
طبيعة أو ذو نفس ألى أو
غير ألى وهي من عوارضه
الذاتية والبحث عن
الاحوال المختصة بالعناصر
وبالمركبات النامية أو غير
النامية كلها تفصيل هذه
العوارض وفي المقام من يد
كلام تركها لا متداده (قوله
زيادة تمييز) زيادة زيادتها
ان أصل التمييز يحصل
بالتعريف (قوله انما امتاز
عن علم الخ) أى زيادة امتياز
بدليل السابق واللاحق
(قوله أفعال المكلفين) أى
من حيث الحل والحرمه
والصحة والفساد مطلقا
كأيدل عليه ما بعده وكذا
يقال فى الأدلة السمعية

• (فصل) •

(قوله فى ذكر تعريف الخ)
الطرف صفة فصل لا خبره
وهو مبتدا والا لقدمه
عليه والاولى أن تكون

أو الشخصية كزيد حيوان (ليس كاطلاق لفظ العين على معانيه) فى قولنا الذهب عين الجارية
عين الخ (و) ليس (كاطلاق الابيض على الجسم حيث يحتاج الى ملاحظة أمر خارج عنه)
كما هو القاعدة فى محل غير الذاتى كقولنا الانسان أبيض أو كاتب مثلا لان معنى الخلفى
الجلبات هو كون الموضوع فى نفسه بحيث يصح الحكم عليه بأنه هو المحمول وهذه الحقيقة
تختلف بحسب اختلاف المحل فى محل الذاتيات نفس حقيقة ذات الموضوع وفى محل الوجود
حقيقة استناده الى الجاعل وفى محل الاوصاف العينية قيام مبدأ المحمول به قال ميرزا جان فى
حوادثى شرح حكمة العين والمراد بالمبدأ المنشأ المبدأ الاشتقاق كيف المشتق ليس ذاتيا
كما حققه السيد فى حاشية التجريد (بل يخزم بأنه) أى الشئ الذى حل عليه الحيوان (متقوم)
ذلك الشئ (به) أى بالحيوان لانه جزؤه فهو داخل فى قوامه وحقيقته (ولان معنى الجزئ
الامايه تقوم به الشئ) وعطف قوله (ولا يمكن تفصيل ماهيته بدونه) تفسير ثم مثل ذلك بمثال
محسوس فقال (كالمثلث) أى السطح المثلث وهو ما أحاط به ثلاث خطوط (فانه لا يتقوم ولا
يصح بل بدون الخط) لان الخط جزؤه والمراد جنس الخط لانه أحاط به ثلاث خطوط (والسطح)
المحاط به لانه جزؤه الثانى (مع قطع النظر عن وجوده) أى وجود ذلك الشئ المتقوم بالجزئ
(وعدمه) وانما قطعنا النظر عن وجود ذلك الشئ وعدمه لان الكلام مفروض فى تقوم
الماهية المركبة يجوز ثم افشمل سائر الماهيات المركبة وموجودة فى الخارج أو لا فاذ ثبت
تقومها بالجزئ وعرض لها الوجود خارجا يجب ان يوجد جزؤها خارجا ضرورة اتحاد الكل
والجزئ فى ظرف الوجود فذلك قال (ولاشك ان ما يتقوم به الموجود يجب أن يكون موجودا
وخلاصته) أى خلاصة الدليل السابق كما هو المتبادر لكن الكلام المذكور يفيد أنه دليل
آخر وهو الظاهر وحينئذ فالمراد وخلاصة الاستدلال (انه لاشك ان بعض الأشخاص)
كالانسان (يشارك بعضا آخر) كالقرص (دون بعض) كالشجر (فى أمر) وهى الحيوانية
(مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه من العوارض) أى الالهية المترتبة عليه وانما قطعنا
النظر عن الوجود هنا لانه عام لائر الموجودات ونحن لم نعتبر المشاركة فيه بل انما اعتبرناها
فى الماهية المدرج تحتها تلك الأشخاص كما مثلنا (فذلك الامر المشترك تتقوم به الأشخاص
فى حد ذاتها) أى مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه من العوارض وفى ميرزا هادى لم تكن
الاشياء حاصلة بنفسها فى الخارج لم تكن حاصلة بنفسها فى الذهن ولم تكن الذاتيات متحققة
فى الوجودين اهـ ومبناه ما سلف من أن التحقيق ان الحاصل فى الذهن هو نفس الماهية
الموجودة خارجا لا شبهها ومثالها (هـ) ظهر أن جر الموجود موجود (اندفع الاعتراض)
من المتأخرين المنكرين لوجود الكل الطبيعى فى الخارج على المتقدمين القائلين بذلك (الذى
نلقاه الفحول بالقبول) ذلك الاعتراض (هو انه اذا اريد انه جر لفى الخارج فنضوع بل
هو أول المسئلة) المتنازع فيها (و) ان أريد انه جر لفى الذات فلان سلم أن الجزئ الذهبى
للموجود الخارجى يجب أن يكون موجودا فى الخارج (و) وجه (ذلك) الاندفاع ظاهر (لان
الجزئ ما يتقوم به الشئ ولا تعلق له بالخارج والذهن بل تتقوم به الماهية مع قطع النظر عن
الوجود والعدم ثم انه لا يقسم الى خارجى غير محمول) كالخشب للسمرى والجدار للبيت فلا

فى التعليل على حد دخات امرأ النار فى هرة حبستها أى هذا فصل معقود لذكر الخ وأراد بأحكام الدلالات الثلاث كون =

المطابقة لازمة للتضمن والالتزام وان ١٠٨ الزوم ولوعرفيا بشرط في الالتزام وان الدلالة المطابقة دالها يكون مركبا

بأقسامه ومفردا أخرى بأقسامه الى آخر ما ذكر الى فصل المفهوم فاندفع ما قبل ان المصنف ذكر في الفصل مباحث الافاظ فكان ينبغي للشارح أن يتعرض لذلك (قوله في المفهوم الموصل) لا ينافي هذا ما أشار اليه سابقا من أن المراد من المعلوم الماصدق لأن أفراد المعلومين المذكورين هي مفاهيم أيضا موصلة (قوله وتوقف افادة الخ) لا بد من اعتبار العطف قبل التعليل لئلا يرد ان انحصار نظير المنطقي في المفهوم الموصل لا ينتج حقيقة تقديم هذا الفصل بل بجباؤهم حقيقة عدم ذكره وبعد ذلك فالتضييد بعد الفراغ من المقدمة لا يتجه المذكور فكأنه اكتمل على ما قدمه من جريان عادة أصحاب التصنيف بتقديم المقدمة أو قصد مجرد اثبات تقديم هذا الفصل على ما بعده ثم تقييد توقف المعاني على الالفاظ بجبهتي الافادة لغير والاستفادة منه للاحتراز عن حال الانسان في نفسه فانه ان لم يفد ولم يفد غيره لا يضطر للافاظ على انه يتوقف عليها توقفا

يقال البيت جدا لان الجمل يقتضي الاتحاد في الوجود والجزء الخارجي للشيء له وجود متقدم عليه في الخارج فله وجود مغاير لوجود المركب لتقدمه عليه فلو حصل للمركب وجود آخر كان له وجودان حينئذ وهو محال (وهذه هي محمول) في قولنا مثلا الانسان حيوان قالوا وجزء الماهية ان أخذ بشرط لاشيء أي بشرط أن لا يكون معه زيادة مشخصة لا يكون محمولا وان أخذ من حيث هو هو أي من غير التفات الى أن يكون معه شيء أو لا يكون كان محمولا فقوله (بحسب اختلاف اعتباره بشرط لاشيء) النافي للعمل (ولابشرط شيء) المصمم له راجع للجزء الذهني وأما الجزء الخارجي فلا يحمل (على ما حقق في موضعه) من كتب الحكمة والكلام المبسوط فان هذه المسئلة شهيرة أطالوا فيها الكلام وقد ذكرها السيد في كثير من مؤلفاته (ولو كان بينهما) أي الماهية وجزئها (اختلاف بالذات) بأن تكون الماهية موجودة في الخارج وجزؤها موجودة في الذهن فقط (لزم أن يكون لشيء واحد ماهيتان) ماهية موجودة في الخارج وأخرى موجودة في الذهن لان المفروض أن الجزء موجود في الذهن فقط ان قلنا بالتركيب في الماهية حقيقة (أو) يلزم أن (يكون اطلاق الجزء على أحدهما) أي أحد الجزأين وهو الجزء الذهني (بمجرد اصطلاح كما قال المتأخرون) المتكسرون لوجود الكل الطبيعي خارجا وهذا امر يتب بقوله أو يكون اطلاق الخ قال ميرزا جان في حواشي شرح حكمة العين صرح بعض المحققين بأن اطلاق المركب على ما لا يكون مركبا لا في العقل فقط على سبيل المجاز اه وعلى هذا فاطلاق الجزء المفروض انه ذهني له وجود خارجي تجوز تشبيهه بالجزء الخارجي فهذا الاصطلاح له مصحح أقوى ثم لا وجه لزيادة من في قوله (من أن الأشخاص) لان القول يتعدى بنفسه للجملة ولا داعي للتضمن (هويات) جمع هوية نسبة لهوت تستعمل في الحقيقة الجزئية الخارجية (بسيطة) أي لا تركيب فيها (في الخارج) وان عرض لها التركيب في العقل فانه (يتزعززع العقل منها بحسب) اعتبار (المشاركات) في الجزء الاعم كالحيوانية (والبليات) بسبب الفصول كالناطقة والصاهلية (أمورا كلية) هو الجنس والفصل وغيرهما من الخواص فهذه الكلبيات كلها متزعة من الهويات البسيطة (الا أن) القرن بين الذاتي والعرضي أن (ما يتزعززع من ذاتها يسمى جزئيا) أي جزأها (وذاتيا) منها (وما يتزعزع عنها) أي عن تلك الأشخاص أو الهويات البسيطة (بلا حظة أمر خارج) كانتزاع الضحك بواسطة ادراك الامور الغريبة مثلا (يسمى عرضيا) اعروضه للذات واستناده لامر خارج (كالوجود فانه) عرض لاهية (يتزعزع عنها بلا حظة ترتب الاثنا المطلوبة من الشيء) المتضمنة لوجوده على ما قال الاشراقيون ان الماهية هي الاثر المترتب على تأثير الفاعل ومعنى اثبات الاستتباع ثم العقل يتزعزع منها لوجوده بصفة هامة مثلا ماهية زيد تستتبع الفاعل في الخارج ثم بصفة العقل بالوجود والوجود ليس الاعتبار اعتقليا انتزاعيا كما أنه يحصل من الشمس أثر ومقابلها من الضوء المخصوص وليس ههنا ضوء مستقر ثابت في نفسه فجعله الشمس متصفا بالوجود لكن العقل يعتبر الوجود بصفته فيقول وجد الضوء بسبب شمس ثم قال مؤيد الماهية بدل به على وجود الكل الطبيعي (وبشبهه) أي لوجود الكل الطبيعي (ما اتفقوا عليه من أن الماهية اذا لم يكن تشخصها بنفسها لا بد له) أي للتشخص وهو

عادي لما يتجه عليه السيد من أن الانسان في نفسه اذا فكر في امر لم تكن الالفاظ ضرورية له اذ يمكن تعقل = التعين

= المعاني مجردة عن الالفاظ لكنه غير جدا لان النفس قد تعودت ١٠٩ الالفاظ بحيث اذا ارادت ان تنقل

المعاني وتلاحظها تفصيل
الالفاظ وتنقل الى المعاني
وقال المصنف حتى كأن
المفكر ساجى نفسه
بالفاظ متخيلة فافهم قوله
دلالة اللفظ على تمام ما
وضع له مطابقة لما كانت
دلالة غير اللفظ ودلالة اللفظ
على غير الموضوع له مما هو
مربوط به عقلا وطبعاً أو
مما هو لازم لما وضع له
ودلالة اللفظ على الموضوع
له الغير التام لا تسمى
مطابقة قبل الدلالة في
تعريفها باللفظ والموضوع
والتمام ونظيره يقال في
تعريف التضمن والالتزام
فتعريف المطابقة نظير
تعريف الانسان بالجسم
الناسي المتحرك بالارادة
الناطق فاقبل لو أريد
اشتمال التعريفات على
الجنس القريب اعتبر قيد
الوضعية ويقال تركت
لظهور ان القوم لا يبحثون
عن غير ما غير صحيح فليتبدر
(قوله مطابق الخ) أى سميت
مطابقة لتطابق الخ ومعنى
تطابق اللفظ والمعنى عدم
زيادة اللفظ على المعنى حتى
يكون مستدركا أو المعنى
عليه حتى يكون قاصرا
هذا وقد وجه التسمية
المذكورة بتطابق الفهم

التهين الخارجى (من علته) وذلك العلة (أما قسمها فيقتصر) على هذا التقدير (نوعها في فرد)
ضرورة وحدة المعالول عند وحدة العلة لكن انحصار نوع الماهية في فرد واحد باطل
بالمشاهدة (أو) لا تكون العلة نفسها (ف) يعزل الشخص (بموادها) أى ذاتياتها (أو) أعراض
تكشفها (أو) وهو الواقع وحينئذ يلزم وجود الماهية خارجا (فان الاحتياج في الاتصاف
بالشخص الى العلة يقتضى أن يكون الاتصاف به خارجا وهو) أى الاتصاف الخارجى
(يقتضى وجود الموصوف في الخارج) ثم أشار لدفع ما أورده وأيضاً على القول بوجود الكل
الطبيعى خارجا بقوله (ولا غبار على هذا المطلب الا ما قالوا من أنه لو كان موجودا فاما بوجود
الفرد فيلزم قيام وجود واحد بأمرين) اذ فرض أن الوجود للفرد والماهية في ضمنه فهما
موجودان بوجود واحد وفي حاشية ميرزا جان على شرح حكمة العين ان ذلك الوجود الواحد
ان قام بكل واحد من الماهيتين كان في قوة قيام العرض الواحد بعينين وان قام بالجموع لزم
وجود الكل بدون اجزائه وان قام بأحدهما لم يكن الوجود الا ذلك الواحد اه (أو) بوجود
مغايرة (لا يصح الحمل) لان الحمل يقتضى الاتحاد في الوجود (و) يرد أيضا (أن كل موجود في
الخارج فهو متشخص بالمبدئية وهذا) أى ما ذكر من الامور الموردة (هو الذى قادهم)
وجهم (الى الحكم بامتناع وجوده) أى الكلوى الطبيعى (وقد أجيب عن الاول) وهو قوله
لو كان موجودا فاما بوجود الفرد أو بوجود مغايرة (بما لا يحتمل المقام ايراده) وحاصل
ما أجيب به اختيار الشئ الاول وتسليم لزوم قيام الوجود الواحد بأمرين فان قيام الشئ
الواحد بأمرين انما ثبتت بحالته في العرض الموجود لا الامور الاعتبارية الانتزاعية
والوجود منها والادلة التى أوردها على الامتناع انما ثبتت في بطلان قيام العرض
الموجوده ويؤيد ما قلنا قول صاحب حكمة العين الحيوان المطلق لا يدخل في الوجود الا بعد
تقييده بقيد فانه مالم يصير ناطقا وأوصالا أو غيره مامن الفصول لا يمكن دخوله في الوجود
ومن منع ذلك فقد كبر عقله فاذا الوجود لا يعرض للحيوان المركب فالحيوان الناطق
وان كان مركبا بحسب الماهية لكن وجوده بعينه هو وجود الحيوان اه (والثاني) وهو
قوله وان كل موجود في الخارج فهو متشخص (بأنه حكم وهمي) أى حكمه به العقل مشوبا
بمخالطة الوهم فان الحكم في الاحكام الكاذبة هو العقل المشوب بالوهم دون العقل المجرد فانه
اذ تجرد عن مخالطة الوهم كانت أحكامه صادقة (كيف لا) يكون حكما وهما (والتفتيش
المذكور) سابقا بقوله لاشك ان بعض الاشخاص الخ (ساق الى وجود الامر المشترك الى
ما ذكرنا من التحقيق أشار الشيخ الرئيس في الاشارات بقوله تنبيه قد يغلب على أوهام الناس
أن الموجود هو المحسوس وان ما لا ياله الحس يجوهره ففرض وجوده محال الخ) والى هنا
انتهى كلام عبد الحكيم وما نقله عن الاشارات ذكره الدواني مقاما فقال بعد قوله ففرض
وجوده محال وان ما لا يتخصص بمكان أو وضع بذاته أو بسبب ما هو فيه كاحوال الجسم فلا
حظ له من الوجود وانت يتأني لك ان تتأمل نفس المحسوس فتعلم منه بطلان قول هؤلاء لانك
ومن يفتنى ان يخاطب تعلم ان هذه المحسوسات قد يقع عليها اسم واحد لا على الاشياء
الصرف بل بحسب معنى واحد مثل اسم الانسان فانه كما لا تشك ان وقوعه على زيد

في الوضع حيث كان المفهوم هو الذى وضع له اللفظ (قوله فالدلالة) الفاء فصيحة أنبات عن شرط مقدر مفشوه تعريف المصنف =

== حيث أخذ فيه الدلالة والوضع ١١٠ اي ان أردت معرفة الدلالة لوقوعها جنسا في التعريف والوضع لوقوعه فعلا

فيه حتى لا يكون تعريفا
بمجهول فنقول الدلالة الخ
والوضع الخ فاندفع ما ورد
عليه ثم التعبير بالشئ
لنتناول التعريف الدلالة
اللفظية وغيرها وبإجماله
للاطلاقة والجملة بعدها
تبيين للعالة والزوم اما
بداخلية الوضع كافي
الوضعية أو الطبع كافي
الطبيعية أو لا ولا يلزم
له الالزامية وان يجوز
العقل تسما آخر كما صرح
به السيد فتناول التعريف
الاقسام الست واعلم أن
قضية يلزم الخ مطلقة عامة
على ما هو الشأن في الاحكام
اذا أطلقت عن الجهات
أي يلزم ذلك في الجملة أي
بعد العلم بوجه الدلالة
وهو الوضع في الوضعية
واقضاء الطبع في الطبيعية
والعلمية والمعلوية في
العقلية وبعد العلم
بالقرينة كافي لدلالة اللفظ
المجازي (قوله يلزم) أي
يتمنع الانفكاك بينهما
بان لا يتخلل بين الشئين
أمر آخر في التعقل لافي
التحقق وتفصيل ذلك أن
الزوم بين الشئين أن لا
يتخلل بينهما أمر آخر سواء
كان في التحقق في وقت
واحد كالانسان والضمك

وعروبي معنى واحد موجود فذلك الموجود لا يتخلل ما أن يكون بحيث يناله الحس أولا يكون
فان كان بعدا من أن يناله الحس قد أخرج النفس من المحسوسات ما ليس بمحسوس وهذا
مريب وان كان محسوسا فلا محالة له وضع وأين ومقدار معين وكيف متعين لا يتأتى ان يحس
بل ولأن يتفضل الا كذلك فان كل محسوس وكل متخيل فانه يتخصص لا محالة بشئ من هذه
الاحوال واذا كان كذلك لم يكن ملائما لما ليس بتلك الحالة فلم يكن مقولا على كثيرين
مختلفين في تلك الاحوال فاذا الانسان من حيث هو واحد بالحقيقة بل من حيث حقيقة
الاصلية التي تختلف فيها الكثرة غير محسوس بل معقول صرف وكذا الحال في كل كلي هذا
كلامه اه قال ميرزا هدي قسما للطبيعة والشخص متحدان في الخارج فلا يعقل كون
الشخص موجودا ومحسوسا والطبيعة موجودة غير محسوسة ولا يتخلى ان الشئ لا يصير
محسوسا بالذات أو بالعرض الا بعد اقترانه بعوارض مخصوصة من الين والوضع ونحوهما
فالطبيعة لما اعتبرت مجردة عن الاتصاف بمحسوسة لا بالذات ولا بالعرض ونقصه به أن
المحسوسات لها مراتب الاولى نفسها من حيث هي وفي هذه المرتبة لا تصدق عليها الذاتيات والوجود
والثانية نفسها من حيث انهم موجودون وفي هذه المرتبة يصدق عليها الذاتيات والوجود
ويأخذ وحده وجودها من العرضيات والثالثة نفسها من حيث اتصافها بعوارض
مخصوصة من الين والوضع ونحوهما وفي هذه المرتبة يتعلق بها الحس وتصير محسوسة بالذات
أو بالعرض فظهر أن الماهية مع قطع النظر عن الاعراض المخصوصة موجودة وليست
بمحسوسة أصلا فتأمل جدا اه فثبت أن الكلي الطبيعي موجود في الخارج قال الدواني
لا يقال هذا يرجع الى وجود الشخص كما صرح به المصنف ولا نزاع فيه لا نأقرب بل هذا
النظر كما صرح به الشيخ أنفا يعطى وجودا آخر بوجود الشخص فالوجود واحد
والموجود اثنان ولو قال المصنف بعينه وجود افراد له لكان بعينه مذهب القدماء اه قال
أبو الفتح منشأ السؤال أنه يحتمل أن يكون مراد الشيخ بوجود الانسان وجود أشخاصه
مجازا كما أشار اليه المصنف بقوله بمعنى وجود أشخاصه وحاصل الجواب أن كلام الشيخ
صريح في ردأوهام الناس من أن كل موجود محسوس ولا شك ان نوعهم الناس انما هو
الموجود الحقيقي دون المجازي فلا بد أن يكون مقصود الشيخ وجود الانسان حقيقة لكنه
مطالب بالبيان حتى يتبين لا لساننا من آمن بما بين دفتي الشفاء والاشارات وأما قوله فالوجود
واحد والموجود اثنان فهو مع كونه مما لا يدل عليه كلام الشيخ محل نظر لانه ان كان كل واحد
منهما وجودا بذلك الوجود يلزم قيام معنى واحد بمجال مختلفة وان كان الموجود مجموعهما
فقط يلزم وجود الكل بدون أجزائه وكلاهما لازم محال قطعاه اه وأجاب ميرزا هدي بان لوجود
واحد في الخارج والموجود اثنان في الذهن فاهو اثنان في الذهن موجود في الخارج بوجود
واحد وذلك لانه ليس في الخارج الا الطبيعة المخلوطة بعوارض مخصوصة الموجودة بوجود
واحد فخصي ثم العقل يعتبر تلك الطبيعة الهضبة من حيث هي مع قطع النظر عن العوارض
وحينئذ يحصل اثنان الطبيعة الهضبة والطبيعة المخلوطة وهما متغايران في الذهن ومحدان
في الوجود وربما يقال لذلك الوجود من حيث انه للطبيعة الهضبة لوجود الالهى والوجود

والنظر فيه خارج عن الصناعة فلهذا ترك البحث عن وجودهما (فصل ١١١) في المعرفة وأقسامها اعلم أن الغرض من المنطق معرفة حقيقة الفكر وفساده والفكر اما التحصيل الجهولات التصورية أو التصديقية فيكون للمنطق طرفان تصورات وتصديقات ولكل منهما مبادئ ومقاصد فبادئ التصورات الكلمات الخمس ومقاصدها المعرفة والقول الشارح والمصنف لما فرغ من مباحث مبادئ التصورات شرع في المقاصد فقال (معرفة الشيء ما يقال عليه) أي على الشيء قصدوا لا آخرتها والافاضة فاحضار أمرين بالبال محال كافي المدلول المطابق والتضمني والاتزامي في قوله يلزم الخ أي يكون العلم بأحدهما مستقبا للعلم بالآخر بلا فصل كافي الدليل بالنسبة للمدلول والمعرف بالنسبة للمعرف واللفظ بالنسبة للمعنى (قوله من العلم به) هو هنا كما قال السيد الادراك أعم من أن يكون تصوريا أو تصديقا يقينه أو غير يقيني بقضية شيوخ الحلاق الدلالة على جميع الانقسام (قوله العلم بشئ آخر) لا يشمل لزوم العلم من الظن لما هو ضروري من أن غير اليقيني لا يستلزم اليقيني وبعد ذلك فالمراد منه أي العلم بمجرد الالتفات والتوجه الاعلى من الحصول على ما قال السيد في حواشي

قبل الكثرة لانه ليس الابغناية الله سبحانه وتعالى وامامن حيث انه للشخص وان كان بعناية الله تعالى الا ان معصم استناده اليه سبحانه العوارض المادية اه وقد قطعنا في هذه المقالة الشوارد الكثيرة القوائد فلا تناسم من الاطالة ولا تشكي المالة (قوله والنظر فيه) أي في وجودهما خارج عن الصناعة أي صناعة المنطق لانم باحثه عماله دخل في الايصال قال الرازي في شرح الرسالة لان البحث عنهم من مسائل الحكمة الالهية الباحثة عن أحوال الموجود من حيث هو موجود وهذا مشترك بينهما وبين الكلي الطبيعي فلا وجه لا يراده واحالهم على علم آخر اه وهذا الاشكال نقله المحشي وتكلف في جوابه كتكلف البعض الآخر (فصل في المعرفة وأقسامها) أي في تعريفه وما يفرع عليه مما يصح التعريف به وأقسامه الى الحد والرسم التام والناقص (قوله اعلم أن الغرض الخ) هذا تمهيد لقول المصنف معرف الشيء الخ (قوله فيكون للمنطق طرفان) أي قسمان وفي نسخة طريقان فيراد من المنطق حينئذ مقاصد التصورات ومقاصد التصديقات وسقط ما كتلف به البعض هنا (قوله مبادئ) جمع مبادئ في مكان البدء وأراد به الكلمات الخمس لان منها تركيب التعاريف فهي ناشئة عنها اذا الكل متوقف على جزئه (قوله ما يقال) أي يحمل عليه جملة حقيقيات لكن المقصود من ذلك الحمل التصوري فان الغرض من حمل شئ على شئ قد يكون افادة التصديق بمجال الموضوع وهو الاكثر وقد يكون افادة تصوير الموضوع بعنوان المحمول كما هنا وكافي أقسام المقول في جواب ما هو وأي شئ هو هذا ما اختاره الدواني وأيده معزاهد بان المقصود بالذات من التعريف هو تصور المعرفة وهذا يتصور صورة المعرفة بالكسر على وجه ينطبق على المعرفة بالفتح انطباعا بالذات كافي تصور المعرفة بالكنه أو بالعرض كافي تصورهما بالوجه ولا شك انه حين التعريف يحمل المعرفة على المعرفة ويحصل التصديق بشئونه والا لما كان مرآة ملاحظته لكن ذلك التصديق ليس مقصودا بالذات فان القصد الواحد في الحالة الواحدة لا يمكن ان يتعلق بالذات بأمرين كما يشهد به الواحدان السليم والفهم المستقيم اه ونقل المحشي عن السيد انكار الحمل بين المعرفة والمعرفة وفرع عليه انا اذا قلنا في جواب ما الانسان حيوان ناطق لا بقدره مبتدأ ولا خبر وانما رفعه لانه لما لم يكن لما يعمل فيه أعطى حركة الرفع لتجده وهو كلام غير مستقيم لانا لا نخرج التواعد الخوية المتكفلة باصلاح الالتفات على الاصطلاحات المنطقية والحاة لا ينكرون الحمل والمبتدأ عندهم مقدور في الصورة المذكورة ولم يستثنها أحد من مواضع تقدير المبتدأ والخبر اقيام القرينة فالحكم عندهم مطرد وما ذكره المحشي يوجب تخصيصا في كلامهم من عند نفسه وكان بعض أشياخنا اغتر بمنثل هذا الكلام فقال ان مثل قوائمه الانسان حيوان ناطق انه على حذف أي التفسيرية وتعليل الرفع بما ذكر مخالف لما أجعلوا عليه من أن الرفع بالتجريد مختص بالمضارع مع لزوم أن يكون الاسم مقبل التركيب كلها مرفوعة بمقتضى هذا التعليل قال الدواني ومن أراد المحافظة على ما قرره بعض المتأخرين من اتقاء الحمل فله ان يقول المراد بما يقال عليه ما من شأنه ان يحمل عليه الا أن عددهم الحد بالنسبة الى المحدود من أصناف المقول في جواب ما هو ومع

والنظر فيه خارج عن الصناعة فلهذا ترك البحث عن وجودهما (فصل ١١١) في المعرفة وأقسامها اعلم أن الغرض من المنطق معرفة حقيقة الفكر وفساده والفكر اما التحصيل الجهولات التصورية أو التصديقية فيكون للمنطق طرفان تصورات وتصديقات ولكل منهما مبادئ ومقاصد فبادئ التصورات الكلمات الخمس ومقاصدها المعرفة والقول الشارح والمصنف لما فرغ من مباحث مبادئ التصورات شرع في المقاصد فقال (معرفة الشيء ما يقال عليه) أي على الشيء قصدوا لا آخرتها والافاضة فاحضار أمرين بالبال محال كافي المدلول المطابق والتضمني والاتزامي في قوله يلزم الخ أي يكون العلم بأحدهما مستقبا للعلم بالآخر بلا فصل كافي الدليل بالنسبة للمدلول والمعرف بالنسبة للمعرف واللفظ بالنسبة للمعنى (قوله من العلم به) هو هنا كما قال السيد الادراك أعم من أن يكون تصوريا أو تصديقا يقينه أو غير يقيني بقضية شيوخ الحلاق الدلالة على جميع الانقسام (قوله العلم بشئ آخر) لا يشمل لزوم العلم من الظن لما هو ضروري من أن غير اليقيني لا يستلزم اليقيني وبعد ذلك فالمراد منه أي العلم بمجرد الالتفات والتوجه الاعلى من الحصول على ما قال السيد في حواشي

ليجوز كما ينبغي بل المراد قصوره بالكيفية كافي الحمد التام أو بوجهه يميزه عن ١١٣ جميع ما عداها كافي الحمد الغير التام

اذا المعد لا يجمع المطلوب دائما ونعم ما قال ميرزا هـ دان المعروف أنه لمعرفة المعرف ومعرفة المراد
وان في التعريفات تصورا واحدا يتعلق بالمعرف بالكسر أولا وبالذات وبالمعرف بالفتح ثانيا
وبالعرض وقصدا واحدا يتعلق بالاول ثانيا وبالعرض وبالثاني أولا وبالذات اهـ وما قاله من
أن نسبة الافادة اليه مجاز تعقبه البعض بأنهم ٣ تناسوا الافادة المذكورة والقيز والتعريف
ونحوها للشخص في مثل هذا واشتهر اسنادها الى الحد والرسم ومن هنا شاع اطلاق المعرف
عليه بالكسر والجل على الشائع المتبادر واجب لاسيما في التعريف اهـ وهو صفي على ما فهم
أن المراد بالمبدء الشخص المعرف وقد علمت ما فيه فالحق أن اسناد الافادة للتعريف حقيقة
عقلية اصطلاحية قال الخليلي ان الافادة صفة للقائل او المقول بحسب الظاهر والمتعارف
المشهور وهو المراد ههنا فكونها صفة للمبدء القياض بحسب الحقيقة على ما ذهب اليه
المحققون لا تتناقض ذلك اهـ قال المصنف في شرح الرسالة لا يقال المراد تعريف مطلق المعرف
والتعريف المذكور لكونه معرفا للمعرف أخص من مطلق التعريف فتعقوت المساواة
لأنقول التعريف المذكور مساو لمطلق التعريف بحسب المفهوم والذات ولا يضره كونه
أخص باعتبار ما عرض له من الاضافة أعني كونه معرفا للمعرف اهـ وقال الدواني الاقرب
أن يقال المراد بالاختصاص ههنا أن يكون أخص بحسب الجمل المتعارف اعني أن يصدق للمعرف
على جميع افراد المعرف ولا يصدق للمعرف على جميع افراد المعرف كافي الانسان والحيوان
فان كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان كلاهما قضيتان متعارفتان ومعرف
المعرف ليس أخص بهذا المعنى بل هما متساويان بطريق الجمل المتعارف اذ كل فرد من المعرف
يصدق عليه انه ما يقال على الشيء لافادة تصوره وكذا كل فرد بما يقال على الشيء الخ يصدق عليه
أنه معرف والسالبة الصادقة ههنا هو قولنا ليس كل معرف هو ما يقال على الشيء لافادة تصوره
بمعنى انه ليس كل معرف هو نفس هذا المفهوم بطريق المتخرفة الطبيعية اهـ ووجه كونها
متخرفة طبيعية انه جعل المحمول نفس الطبيعة وسلبت عن افراد الموضوع بالانطريق
المتعارف وهو سلب صدق المحمول على الموضوع بل بطريق غير متعارف هو سلب نفس المحمول
عن الموضوع (قوله لكنه لم يجز) بناء على مذهب المتأخرين المشتركين المساواة والمتقدمون
يجوزون التعريف بالاعم والاختصاص (قوله فيشترط) أي اخصه التعريف بدليل قوله فلا يصح
بالاعم الخ ولا يردانه حينئذ يتناول التعريف السابق التعريف بالاعم والاختصاص ولا يكون
التقريب المذكور دافعا له على ما قدمه الشارح لانه يرد بان التعريف المذكور للتعريف
الصحيح لا مطلقا لانه المتبادر ولقوله فلا يصح الخ فانه البعض (أقول) دعوى ان التعريف
المذكور للتعريف الصحيح دعوى لا دليل عليها كيف وقد أورد عليه الشارح ما أورد
واحتاج في الجواب عنه بنحو ير المسمى المراد بقوله بل المراد تصوره الخ وما ذكره من التبادر
وجعل قوله فلا يصح قرينة الخ غير مرضي مثله في التعاريف لانها تكلفات تنبوعها ومن
صرح بان التعريف المذكور صادق بالاعم والاختصاص الخ الخالي فانه قال على قول الجلال ترك
المباين لوجهه عن المعرف باعتبار الجمل هذا يدل على صدق التعريف المذكور على العام
والخاص وعدم خروجهما عنه وأيضا قول المصنف فلا يصح بالاعم والاختصاص صريح في ذلك

والرسم والجنس والعرض
العام وان أفادا تصور
الشيء بوجه ما يمكن
لم يقبدا تصوره بالكنه
أو بوجه يميزه عن جميع
ما عداها (فيشترط أن
يكون) المعرف

اكنونه آلة للملاحظة
الطرفين وفي المجاز تعقله
من اللفظ لا تعقله في نفسه
ويتضح لك ذلك كل الوضوح
حين يتجه مان عند ما يتجاوز
في الحرف واختار التعبير
بأزبدل متى بهما للسيد وقد
وجهه بأنه اختار لما هو
المختار عند الجمهور من
أهل العريضة والاصول
من أنه اذ افهم معنى من
اللفظ في بعض الاوقات
بواسطة قرينة ظنية
الدلالة على تعيين المراد
كافي المجازات والكليات
البنية على العرف والعادة
والادعاء تحقق الدلالة
الوضعية وكان الشارح
آثره وان كان غيره قال ان
الانطباق بالنسب خلافه
وعلى القول المصنف لا يقي
ولو عرفا وان كان هو أيضا
سبب اعتراض على المصنف
هناك والمراد من القهم
هنا ما يتناهى في العلم سابقا
فليفهم (قوله وعلى جوده)
أي وان لم يبع لم ذلك الجزء

مسألة (مسألة) لا تعرف بحيث يصدق ١١٤ كل منهما على جميع افراد الآخر وكذا يشترط أن يكون (أجلى) وأوضح من

الحرف وانما لا يشترط أن يكون مساويا لانه لا يلحق من أن يكون نفس المعرفة أو غيره لا سبيل الى الاول لان المعرفة معلوم قبل المعرفة والشئ لا يعلم قبل نفسه فتعين أن يكون غير المعرفة ثم ذلك الغير لم يجز أن يكون أعم ولا أخص لما سئذ كرهه فتعين أن يكون مساويا لأجلى وإذا اشترط أن يكون مساويا أجلى (فلا يصح) التعريف بالأعم والأخص والمساوى معرفة والاخنى) وانما لم يجز بالأعم لان المقصود من التعريف اما تصور المعرفة بالكنه أو بوجه يميزه عن جميع ما عداه والأعم لا يقيد شيئا منها وانما لم يجز بالأخص

بمعينه كما اذا علم أن اللفظ موضوع لشئ معين وغيره لم يعين ذلك الغير بعينه وهو مفهوم في ضمن الكل المطابق تقديرا (قوله) لكون الجزء في ضمن الكل يمكن أن بوجه أيضا يكون فهم الجزء في ضمن فهم الكل وكأنه عدل عنه لانه توجيهه دلالة التضمن للتضمن وقد يحصل توجيها للتضمن ويكون اضافة دلالة الى

على ما لا يخفى ٥١ (قوله مساويا) قال ميرزا هدا شترط المساواة في الصدق والاجلائية فيه لان تغيير الافراد في التعريف مقصود ولو بالعرض وهذا الاشتراط ليس معتبرا في مفهوم المعرفة كاشتراط الوحدات الثمانية في التناقض والاما اختلف في التعريف بالأعم من المعرفة حيث يصدق على الأعم وغيره الاجلى فان الأعم وغيره الاجلى عند من اشترط المساواة والاجلائية ليس مفيدا للتصور ٥٢ (قوله بحيث يصدق الخ) تصوير المساواة هنا تنبيه على انها في الصدق بخلاف المساواة الاسمية المنفية فانها في المعرفة ولا يراد هنا هذا التصور بل في هذا الباب لان الغرض منه تطبيق المفهوم على المفهوم لا على الافراد لانه لا يلزم من صدق التعريف والمعرفة على افراد واحدة ارادة تلك الافراد في حال التعريف ثم انك قد علمت ان مرجع التساوي لموجبتين كليتين هما هنا كل ما صدق عليه المعرفة صدق عليه الماهية المعرفة وهو معنى الاطراد أي اذا وجد المعرفة وجدت الماهية المعرفة ويلزمه أن يكون مانعا عن دخول غير افراد الماهية فيه فاذا اتفقت هذه القضية فسد الطرد وكل ما صدق عليه الماهية المعرفة صدق عليه المعرفة فيكون منعك ساجعا انه اذا اتفقت المعرفة اتفقت الماهية المعرفة ويلزمه أن يكون جامعا لجميع افرادها فان اتفقت هذه الكلية فسد العكس (قوله أجلى) أي المعرفة من حيث الوجه الذي هو معرف لا بد أن يكون أكثر ظهورا من المعرفة من حيث انه معرف بالنسبة الى السامع لوجوب تقدم معرفته لكونه سببا والقبليته في الحصول تستلزم زيادة ظهوره عند العقلي وانما قيد بالنسبة الى السامع لان الشئ قد يكون أجلى بالنسبة الى قوم بحسب علمهم وصنعهم ولا يكون كذلك بالنسبة الى قوم آخر كذا أفاده السيد في حواشي شرح المطالع وانما قال أجلى لان المعرفة ظهورا في الجملة بالوجه الذي هو آلة الاطلب وهذا الشرط شامل للعدد والرسم كما لا يخفى ٥٣ عبد الحكيم (قوله اما أن يكون نفس المعرفة) فان قلت بعد ما عرف المعرفة بما مر يستفاد منه مغايرته للمعرفة فالترديد المذكور قبيح قلت اللازم منه أن تكون مغايرته بوجه ولا يلزم أن يكون ذلك من حيث انه معرف فالمراد ان المعرفة اما أن يكون نفس المعرفة من حيث انه معرف أو غيره لا سبيل الى الاول أي لا سبيل الى انه من حيث انه معرف نفس المعرفة بحيث لا يغير بوجه من الوجوه فانه عبد الحكيم (قوله فتعين أن يكون مساويا أجلى) لا يخفى ان كونه أجلى لم يعين مما سبق كما تعين أن يكون مساويا والمطابق لصنعه هذا مع قوله بعد واذ اشترط أن يكون الخ أن يزيد قبل وانما اشترط أن يكون أجلى لما سئذ كرهه ويستوفى الكلام على الدعوىين أو يحيل على الذكر في المستقبل في الامرين ثم يقول فتعين الخ (قوله بالأعم والأخص) أي مطلقا في كل منهما وما في الحاشية وكلام البعض من تجويز حمل العموم والخصوص على الوجهي أيضا مردوبا فانه الفاضل عبد الحكيم بان التعريف المركب من امرين بينهما عموم وخصوص من وجه ساقط عن درجة الاعتبار لامتناعه في الماهيات الحقيقية وترك التعرض للمباين لماسبا في ثمان الأعم والأخص خرجا بقيد المساواة والمساوى معرفة والاخنى خرجا بقيد الاجلائية (قوله والاخنى) كتعريف النار بأن جوهر يشبه النفس قال المرعشي والمراد بالنار هنا النار السارى في الجوهر ٥٤ ووجه شبه ظاهر واما تعريفها بأنها الخفيف المطلق أو انما السطقت

التضمن اضافة أعم لأخص (قوله وعلى الخارج) لم يقيد باللازم وقال بعده ولا بد من لزوم عقلا

فان لم يرد على الخارج فذلك لا يحل في العلم بالشيء

نحوه اجلى الى غير ذلك من تعريفها كما يراه من التبديل افترقا الى ان التعريف لا يرد ان يكون جليا واد

فان عا جميع الافراد السامع بالخلاف اصل لما تنفى ان لا يرد على التعريف وجها لفظيا بالاجلي بحيث يقيس كلامه في ذلك

فوق الاسطوانات فالمعرف هو المنصر الناري ولما هنا كلام في حاشية الولدية والخفيف
الطلق ما لا يكون اتصافه بالخفة مقبسا الى امر آخر بخلاف الخفيف المضاف ومقابلهما
الثقل المطلق والثقل المضاف والخفة كيفية تقتضي حركة الجسم الى حيث ينطبق بحسب
سطحه على مقعر تلك القصر والثقل كيفية تقتضي حركة الجسم الى حيث ينطبق مركزه على
مركز العالم على ما بين موضع (قوله لانه اقل وجودا في العقل) فان وجود الخاص في
العقل يستلزم وجود العام فيه من غير عكس وهذا موقوف على أن يكون العام ذاتيا للخاص
ويكون الخاص معقولا بالكنهه واما اذا لم يكن ذاتيا أو كان ذاتيا ولم يكن الخاص معقولا
بالكنهه لم يلزم من وجوده في العقل وجود العام فيه (قوله لتساوي الحركة والسكون) قال
السيد هذا انما يصح اذا لم يكن السكون عبارة عن عدم الحركة والا لكان السكون أخفى
من الحركة لا مساويا لها واذا امتنع تعريف الشيء بما هو في المعرفة والجهالة كان
اصناع تعريفه بما هو أخفى منه أولى اهـ والحاصل ان الحركة والسكون في مرتبة واحدة
من العلم والجهل على تقدير ان يكون بينهما ما تقابل التضاد فان الحركة حينئذ كون الشيء
في آتئين في مكانين والسكون كون الشيء في آتئين في مكان واحد وهذا المفهوم الوجوديان
التضادان متساويان في العلم والجهل اما اذا كان بينهما ما تقابل العدم والملكية فيكون
السكون أخفى لان الاعداد تعرف بملكاتهما (قوله والتعريف بالفصل القريب) الباء
للملابسة فمن ملابسة الكلي الجزئية والمصدر بمعنى اسم الفاعل فيصير المعنى والمعرف للملابس
الفصل القريب حد ويقال مثله في نظيره والمعنى هنا كلام ساقط عن درجة الاعتبار (قوله
ان كان بالجنس والفصل) ولا يجب تقديم الجنس فقد قال الشيخ في بعض تعليقاته ناطق
حيوانا حد تام الا ان الاولى تقديم الاعمال لشهرته وظهوره ثم لا بد من تقييده أحدهما بالآخر
حتى تحصل صورة مطابقة للمعدود وذلك لا يحتاج الى حركة ثانية اهـ قال ميرزا هاد والسرفيه
ان ذاتيات الشيء في أنفسهم موجودة بوجود ذلك الشيء ومحددة معه فبعد تحليل الذهن بأي
ترتيب يحصل تكون منطبقة على الحقيقة الواحدة المحصلة وانما احتيج لتقييد أحدهما
بالآخر اذ لو لا ذلك كانت الاجزاء كثرة مضحكة فلا تكون منطبقة على الحقيقة الواحدة المحصلة
اهـ (قوله فالمعرف أربعة أقسام) قال الجلال مدار الحدية على كون المميز ذاتيا او رسمية
على كونه عرضيا ومدار التمام فيهما الاشتغال على الجنس القريب ثم قال واعلم ان الحد التام
قد يتركب من غير الجنس والفصل كما صرح به الشيخ في حكمة العين الشرقية فان المركب
الخارجي انما يتصور كنهه بمقتضى حقيقة أجزاءه في العقل ككافي البيت فان كنهه الجدار
والسقف مع الهيئة المخصوصة وكانهم لم يعتبروه اهدم مدخلية الصناعة في جزئه الصوري
اذا اجزاء الخارجية اذا غمشت بقاء هاهنا في الذهن على أي ترتيب اتفق حصل تصور كنهه المركب
فليس فيه الحركة الثانية التي هي لتحصيل صورة الكاسب اهـ أي مع ان الحركة الثانية علمها
مدار الفكرة عند الاكثرين وان تحقق في الحركة الاولى التي هي لتحصيل المبادئ قال

الشيء الذي هو في العقل وهو المنصر الناري ولما هنا كلام في حاشية الولدية والخفيف
الطلق ما لا يكون اتصافه بالخفة مقبسا الى امر آخر بخلاف الخفيف المضاف ومقابلهما
الثقل المطلق والثقل المضاف والخفة كيفية تقتضي حركة الجسم الى حيث ينطبق بحسب
سطحه على مقعر تلك القصر والثقل كيفية تقتضي حركة الجسم الى حيث ينطبق مركزه على
مركز العالم على ما بين موضع (قوله لانه اقل وجودا في العقل) فان وجود الخاص في
العقل يستلزم وجود العام فيه من غير عكس وهذا موقوف على أن يكون العام ذاتيا للخاص
ويكون الخاص معقولا بالكنهه واما اذا لم يكن ذاتيا أو كان ذاتيا ولم يكن الخاص معقولا
بالكنهه لم يلزم من وجوده في العقل وجود العام فيه (قوله لتساوي الحركة والسكون) قال
السيد هذا انما يصح اذا لم يكن السكون عبارة عن عدم الحركة والا لكان السكون أخفى
من الحركة لا مساويا لها واذا امتنع تعريف الشيء بما هو في المعرفة والجهالة كان
اصناع تعريفه بما هو أخفى منه أولى اهـ والحاصل ان الحركة والسكون في مرتبة واحدة
من العلم والجهل على تقدير ان يكون بينهما ما تقابل التضاد فان الحركة حينئذ كون الشيء
في آتئين في مكانين والسكون كون الشيء في آتئين في مكان واحد وهذا المفهوم الوجوديان
التضادان متساويان في العلم والجهل اما اذا كان بينهما ما تقابل العدم والملكية فيكون
السكون أخفى لان الاعداد تعرف بملكاتهما (قوله والتعريف بالفصل القريب) الباء
للملابسة فمن ملابسة الكلي الجزئية والمصدر بمعنى اسم الفاعل فيصير المعنى والمعرف للملابس
الفصل القريب حد ويقال مثله في نظيره والمعنى هنا كلام ساقط عن درجة الاعتبار (قوله
ان كان بالجنس والفصل) ولا يجب تقديم الجنس فقد قال الشيخ في بعض تعليقاته ناطق
حيوانا حد تام الا ان الاولى تقديم الاعمال لشهرته وظهوره ثم لا بد من تقييده أحدهما بالآخر
حتى تحصل صورة مطابقة للمعدود وذلك لا يحتاج الى حركة ثانية اهـ قال ميرزا هاد والسرفيه
ان ذاتيات الشيء في أنفسهم موجودة بوجود ذلك الشيء ومحددة معه فبعد تحليل الذهن بأي
ترتيب يحصل تكون منطبقة على الحقيقة الواحدة المحصلة وانما احتيج لتقييد أحدهما
بالآخر اذ لو لا ذلك كانت الاجزاء كثرة مضحكة فلا تكون منطبقة على الحقيقة الواحدة المحصلة
اهـ (قوله فالمعرف أربعة أقسام) قال الجلال مدار الحدية على كون المميز ذاتيا او رسمية
على كونه عرضيا ومدار التمام فيهما الاشتغال على الجنس القريب ثم قال واعلم ان الحد التام
قد يتركب من غير الجنس والفصل كما صرح به الشيخ في حكمة العين الشرقية فان المركب
الخارجي انما يتصور كنهه بمقتضى حقيقة أجزاءه في العقل ككافي البيت فان كنهه الجدار
والسقف مع الهيئة المخصوصة وكانهم لم يعتبروه اهدم مدخلية الصناعة في جزئه الصوري
اذا اجزاء الخارجية اذا غمشت بقاء هاهنا في الذهن على أي ترتيب اتفق حصل تصور كنهه المركب
فليس فيه الحركة الثانية التي هي لتحصيل صورة الكاسب اهـ أي مع ان الحركة الثانية علمها
مدار الفكرة عند الاكثرين وان تحقق في الحركة الاولى التي هي لتحصيل المبادئ قال

لتساوي الحركة والسكون
معرفة وجهالة فان من
عرف أحدهما عرف الآخر
ومن جهل أحدهما
جهل الآخر وانما لم
يجز بالآخى لان المساوي
للمالم يصح فالآخى بطريق
الاولى (والتعريف بالفصل
القريب حد وبخاصة
رسم فان كان) الفصل
القريب أو الخاصة (مع
الجنس القريب فتمام) اما
حد ان كان بالجنس
والفصل القريبين واما
رسم ان كان بالخاصة والجنس
القريب (والا) أي وان
لم يكن كل واحد من
الفصل والخاصة مع
الجنس القريب بل يكون
وحده لجمع الجنس البعيد
(نفاقص) اما حدان كان
بالفصل القريب وحده
أوبه وبالجنس البعيد واما
رسم ان كان بالخاصة
وحدها أو بها وبالجنس
البعيد فالمعرف أربعة
أقسام الاول الحد التام
وهو بالفصل والجنس
القريبين الثاني الحد
الناقص وهو بالفصل
القريب وحده أو به
وبالجنس البعيد الثالث

الرسم التام وهو بالخاصة والجنس القريب الرابع الرسم الناقص وهو بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد (ولم يعتبروا
التعريف بالعرض العام)

فوق الاسطوانات فالمعرف هو المنصر الناري ولما هنا كلام في حاشية الولدية والخفيف
الطلق ما لا يكون اتصافه بالخفة مقبسا الى امر آخر بخلاف الخفيف المضاف ومقابلهما
الثقل المطلق والثقل المضاف والخفة كيفية تقتضي حركة الجسم الى حيث ينطبق بحسب
سطحه على مقعر تلك القصر والثقل كيفية تقتضي حركة الجسم الى حيث ينطبق مركزه على
مركز العالم على ما بين موضع (قوله لانه اقل وجودا في العقل) فان وجود الخاص في
العقل يستلزم وجود العام فيه من غير عكس وهذا موقوف على أن يكون العام ذاتيا للخاص
ويكون الخاص معقولا بالكنهه واما اذا لم يكن ذاتيا أو كان ذاتيا ولم يكن الخاص معقولا
بالكنهه لم يلزم من وجوده في العقل وجود العام فيه (قوله لتساوي الحركة والسكون) قال
السيد هذا انما يصح اذا لم يكن السكون عبارة عن عدم الحركة والا لكان السكون أخفى
من الحركة لا مساويا لها واذا امتنع تعريف الشيء بما هو في المعرفة والجهالة كان
اصناع تعريفه بما هو أخفى منه أولى اهـ والحاصل ان الحركة والسكون في مرتبة واحدة
من العلم والجهل على تقدير ان يكون بينهما ما تقابل التضاد فان الحركة حينئذ كون الشيء
في آتئين في مكانين والسكون كون الشيء في آتئين في مكان واحد وهذا المفهوم الوجوديان
التضادان متساويان في العلم والجهل اما اذا كان بينهما ما تقابل العدم والملكية فيكون
السكون أخفى لان الاعداد تعرف بملكاتهما (قوله والتعريف بالفصل القريب) الباء
للملابسة فمن ملابسة الكلي الجزئية والمصدر بمعنى اسم الفاعل فيصير المعنى والمعرف للملابس
الفصل القريب حد ويقال مثله في نظيره والمعنى هنا كلام ساقط عن درجة الاعتبار (قوله
ان كان بالجنس والفصل) ولا يجب تقديم الجنس فقد قال الشيخ في بعض تعليقاته ناطق
حيوانا حد تام الا ان الاولى تقديم الاعمال لشهرته وظهوره ثم لا بد من تقييده أحدهما بالآخر
حتى تحصل صورة مطابقة للمعدود وذلك لا يحتاج الى حركة ثانية اهـ قال ميرزا هاد والسرفيه
ان ذاتيات الشيء في أنفسهم موجودة بوجود ذلك الشيء ومحددة معه فبعد تحليل الذهن بأي
ترتيب يحصل تكون منطبقة على الحقيقة الواحدة المحصلة وانما احتيج لتقييد أحدهما
بالآخر اذ لو لا ذلك كانت الاجزاء كثرة مضحكة فلا تكون منطبقة على الحقيقة الواحدة المحصلة
اهـ (قوله فالمعرف أربعة أقسام) قال الجلال مدار الحدية على كون المميز ذاتيا او رسمية
على كونه عرضيا ومدار التمام فيهما الاشتغال على الجنس القريب ثم قال واعلم ان الحد التام
قد يتركب من غير الجنس والفصل كما صرح به الشيخ في حكمة العين الشرقية فان المركب
الخارجي انما يتصور كنهه بمقتضى حقيقة أجزاءه في العقل ككافي البيت فان كنهه الجدار
والسقف مع الهيئة المخصوصة وكانهم لم يعتبروه اهدم مدخلية الصناعة في جزئه الصوري
اذا اجزاء الخارجية اذا غمشت بقاء هاهنا في الذهن على أي ترتيب اتفق حصل تصور كنهه المركب
فليس فيه الحركة الثانية التي هي لتحصيل صورة الكاسب اهـ أي مع ان الحركة الثانية علمها
مدار الفكرة عند الاكثرين وان تحقق في الحركة الاولى التي هي لتحصيل المبادئ قال

فلا يصلح معرفة صورته عن افادة التعريف ١١٦ ولا جزء معرف لانه لو كان جزءا لكان اما مع الخاصة أو الفصل ولا فائدة

في ضم مع أحدهما فلماذا
مقط العرض العام من
الاعتبار في التعريفات
وانما ذكر في باب الكل
استيفاء لاقسام الكل
واعلم ان المتأخرين اعتبروا
في التعريف أن يفيد تصور
المعرف اما بالكنه أو بوجه
يميزه عن جميع ماعداه
فلماذا شرطوا المساواة
بين التعريف والمعرف
واخرجوا الأعم والأخص
عن صلاحية التعريف
أصلا فالتعريف سواء
كان تاما أو ناقصا لم يميز
بالأعم والأخص عندهم
واما المتقدمون فاعتبروا
التصور بالكنه أو بوجه ما
سواء كان مع التصور
بوجه يميزه عن جميع ماعداه
أو عن بعض ماعداه
والامتنياز عن جميع ماعداه
ليس بواجب عندهم فلماذا
جوزوا التعريف بالأعم
والأخص لكن خصوا
هذا الجواز بالتعريف
الناقص دون التام كما قال

أوعرف الخ تنبيها على ان
اللزوم شرط لتحقيق الدلالة
الالتزامية لان فصل فلا يصلح
كون حصر الدلالة في
الثلاث ههنا تصويرا لدلالة
على خارج غير لازم زاد
الجلال الدواني ولو دخل

ميرزا هدم بلا لما قاله الشيخ وأنت تعلم ان التغير بين الحد والمحدود بوجه ماضوري ولو
كان الحد من الاجزاء الخارجية بقوت التغير بينهما فان الحد والمحدود على ذلك التقدير
يكون صورة كلية واحدة من غير تغير فاعلم المراد بالحد ههنا ليس حقيقة بل كما يقال البيت
هو المركب من الجدار والسقف مع الهيئة المخصوصة وأيضا الحد من الاجزاء الخارجية على
تقدير حقيقة لا يكون معرفا فيحصله الانسان لغيره فانه لا يصلح أن يكون مقولا في جواب ما هو
ضرورة ان الاجزاء الخارجية من حيث انها أجزاء خارجية ليست محولة فاعتباره لا يناسب
التعاليم اه وفي حاشية عبد الحكيم ان شرط في المعرف كونه محولا فلا يمكن التحديد بالاجزاء
الخارجية الا بالاذن لازم بالقياس اليها كما يقال البيت ذو سقف وجدران فيكون رسما لاحدا
وان لم يشترط ذلك فالحد يد بحصل تلك الاجزاء الا أنه لندره أسقطوه عن الأقسام كما أسقطوا
البعث عن نفس تلك الاجزاء وكذلك المركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه
ساقط عن درجة الاعتبار لامتناعه في الماهيات الحقيقية انتهى وانما امتنع الحل في الاجزاء
الخارجية لانها علة لشيء والعلة لا تحمل على المعلول وطريق صحة الحل كما أشار اليه أن يؤخذ
منه الا لازم مساو يحتمل على المعرف (قوله فلا يصلح معرفة) الى قوله واعلم عبارة السيد في حاشية
القطب قال بعده وأما الجنس فهو وان لم يكن له مدخل في التعيين لكن له مدخل في الاطلاع
على الماهية بما هو ذاتي لها ثم قال وههنا بحث وهو أن تمييز الشيء قد يكون عن جميع ماعداه
وقد يكون عن بعضه والعرض العام قد يفهمه - د التمييز الثاني فينبغي أن يعتبر في التعريف اه
وفي الحواشي الفتحية متأخر والمنطقيين لم يعتبروا العرض العام في التعريف أصلا لعدم
افادته الامتنياز عن جميع الاغيار ولا الاطلاع على شيء من الذاتيات والقدماء اعتبروه لا فائدة
تصوره الا بحصل بدونه وجهوا المعرف المشتق عليه رسما ناقصا فيراد في مباحث الكل
على اصطلاح المتأخرين انما هو بالعرض على سبيل الاستطراد والمشهور أن النوع غير معتبر
في التعريفات عند المنطقيين مطلقا وقد ذكر في هذه المباحث استطرادى اتفاقا وفيه بحث
لا يخفى لاسيما على قاعدة القدماء وقد رد عليهم ان تعريف الصنف بالنوع شائع كما يقال الرومي
انسان متولد في بلاد الروم فكيف يصح حكمهم بعدم اعتباره في التعريف مطلقا وربما
يجاب بأن تعريف الصنف بما ذكر تعريف اسمي لماهية اعتبارية وذكر النوع فيه انما هو من
حيث انه جنس اسمي لاسيما حيث انه نوع حقيقي اه قال الزاهد وكأن اعتباره في الرسوم
الناقصة دون الحدود الناقصة مبنى على جواز التعريف بالأعم والتعريف بالعرض العلم
وحده فانه كما لا حاجة اليه مع وجود الفصل لا حاجة اليه مع وجود الخاصة اه وصوب
السيد ان المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها
وان المركب منه ومن الفصل - د ناقص لكنه أكمل من الفصل وحده اه وهو متجه (قوله)
وأخرجوا الأعم والأخص قال السيد والصواب ان المعرف في المعرف كونه موصلا الى تصور
الشيء اما بالكنه أو بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه يميزه عن جميع ماعداه أو عن بعض
ما عداه واما الامتنياز عن الكل فلا يجب ولا شك أنه كما يكون تصور الشيء بالكنه كسبيا
محتاجا الى معرف كذلك تصور بوجه ما سواء كان مع امتنازه عن جميع ماعداه أو عن بعضه

يكون

في مفهومه لفا الاشراط وأورد عليه الفاضل الاسفرايني انه لا بد من تقييد التعريفات بالحيثية

وقد اجتزى التعريف (الناقص أن يكون أعم) من المعرفة وهذا الإشارة إلى مذهب ١١٧ المتقدم وهو الصواب عند

يكون كسبياً فتصوره بوجه أعم أو أخص إذا كان كسبياً لا يكتسب إلا بالاعم أو الاخص
فهما يصلحان للتعريف في الجملة ١٥ (قوله وقد اجتزى الخ) أشار بلفظ قد وبناء الفعل للمجهول
إلى ضعف الجوز (قوله وهو الصواب عند المحققين) قال الجلال اشتراط المساواة في مطلق
المعرفة ليس مذهب المحققين قالوا المقصود من التعريف التصوير سواء كان بوجه مساو أو
أعم أو أخص وللصناعة في جميعها مدخل فلا وجه لعدم اعتبارهما ثم تشترط في المعرفة التام
١٥ يعني ان المساواة شرط في المعرفة التام سواء كان حداً أو رسماً أما الاول فلا شرط ذكر
جميع الذاتيات فيه وأما الثاني فلو جوب ذكر الخاصة اللازمة المساوية فيكونان مساويين
للمعروف والمرسوم حقيقيين كأناً وأسميين وقال المصنف في شرح الرسالة تبيان من التصديق
برهانياً وخطاياها وغيرهما والموصول إلى التصديق شامل لطرقها فكذلك من التصور حقيقي
ومعبر عن جميع ما عداه وأعم من ذلك فالموصول إلى التصور أعنى القول الشارح لا بد أن يشمل
طرق الإيصال إلى جميع أنواع التصور وحين خصه بالاولين فلا بد أن يخصه صواباً في أبواب
المنطق ما يوصل إلى الثالث ثم إن الشيخ وكثير من المحققين صرحوا بأن الرسوم الناقصة
يجوز أن تكون أعم من الماهية وكتب اللغة مشهورة بالتعريفات الاسمية الاعم ١٥ وبهت
فيه أبو الفتح بأنه انما يثبت أن التصور بالوجه الاعم أو الاخص مطلقاً ومن وجه قد
يكون نظرياً يحتاج إلى تعريف وهو غير بين ولا مبين لجواز أن يكون كل ذلك ضرورياً
وان كان قد يستفاد فيها تنبيه فلا يتم الدليل على التعميم كأنه لا يتم على التخصيص وأجاب
الخطابي بأن التحقيق أن المتصور في التصور بالوجه حقيقة انما هو الوجه وذو الوجه انما هو
متصور بالعرض ومن البين أن الوجه إذا كان نظرياً كان تصويره وتصور ما هو وجهه
كلاهما يحتاجان إلى تطرؤ كون ذلك الوجه نظرياً بالقياس إلى ما يساويه وبديهما بالقياس
إلى ما هو أعم منه وأخص مما لا وجه له فإنا نعلم بالضرورة أن الماهيات كما تكون نظرية باعتبار
فصولها القريبة وخواصها اللازمة كذلك تكون هي نظرية باعتبار أجناسها وفصولها
البعيدة وأعراضها العامة وأن تصور النفس والعقل باعتبار التجرد عن المادة نظري وأمثال
ذلك أكثر من أن نحصى ١٥ وقول البعض يؤيد مذهب المتأخرين أن المنطق آلة للعلوم
الحكيمة التي لاتناسب المعرفة بالاعم والاخص لكون الحكمة معرفة أحوال الاشياء على
ما هي عليه في نفس الامر بدرا الطاقة البشرية قول من لم يحقق معنى هذا التعريف وبيان
مدعائنا يحتاج لتطويل مع قلنا جـدواه (قوله كذلك اجتزى أن يكون أخص) قال أبو نصر
الفارابي في المدخل الاوسط به ذكر الحدود وما كان منها أعم من الاسم الحدود كان ذلك
حداً ناقصاً ثم قال في الرسوم وما كان منها يفهم نحو شخص الشيء ويساوي المفهوم عن اسم
الشيء كان ذلك رسماً كاملاً وما كان منها أعم أو أخص كان ذلك الرسم رسماً ناقصاً هذا كلامه
وقوله وما كان منها أعم من الاسم الحدود أي من المفهوم الاجمالي الذي وضع الاسم بأزائه
فيكون إشارة إلى الحدود الاسمية الشارحة لمفهوم الاسم ولم يذكر في الحد الاخص لعدم
امكانه فنقطن قاله الجلال وانما يمكن الحد بالاحص لان الحد لا يكون إلا بالذاتي والذاتي
لا يكون الا اعم أو مساوياً ويمتنع كون جزئ الشيء أخص منه والحق السلك بدون جزئه وهو

فصل في بيان ما قيل في هذا السؤال استدل على تضييق

المحققين فان قيل كما أجيز في التعريف الناقص كون المعرفة أعم كذلك أجيز أن يكون أخص فلم تركه المصنف
لرفع انتقاض بعضها ببعض ولولم يعتبر الزوم في مفهوم الالتزام لم يمكن التقييد بالحيثية إذ يصير المال الالتزام هو الدلالة على الخارج من حيث هو خارج والدلالة لا تنسب على الخروج بدون ضمنية الزوم وأما وجه اشتراط الزوم مع اعتبارها في المفهوم فهو ان المفهوم في الزوم المطلق والشرط الزوم الذهني وليس بشئ لأنه ان أراد بعدم تسبب الدلالة على الخروج بدون ضمنية الزوم ان مفهومها يتقوم بدون ذلك فمنوع وان أراد انها لا تحقق وقوعاً بدون ذلك كان لا ضرر فيه إذ كذلك المنسوبات مع شرائطها وأما ان الشرط الزوم الذهني والمعتبر في المفهوم الزوم المطلق فمنوع بأن اشتراط الاخص يوجب اشتراط الاعم صرح به الفاضل الجلي وغيره في نهايت ولو صح فلا أقل من أن يتكرر اعتبار الزوم وهو ظاهر على ان كلامهم نص في ان اشتراط أصل الزوم فانهم بعد الفراغ من التعاريف الثلاث والكلام على أجناسها ونصولها يجهلون

قلت لان قرب الاخص الى المعرف ١١٨ أكثر من قرب الاعم فاذا جاوزوا التعريف بالاعم فنجوز الاخص بطريق الاولى

فلهذا الميزة اعتمدا على فهم المتعلم واختصارا في العبارة وهذا كما قال في تعدد ادما لا يقع معرفا فلا يصح بالاعم والاخص والمساوي معرفة والاخص قولا المبين مع انه لا يقع معرفا أيضا وانما ذكرناه على ان التعريف للمميز بالاعم فالمبين بطريق الاولى لانه في غاية البعد عن المعرف والحاصل ان التعريف بالاعم والاخص لم يجز عند المتأخرين مطلقا أي في التعريف التام والناقص وعند المتقدمين لم يجز في التعريف التام أيضا واما في الناقص فجاز (كاللفظي) أي كالتعريف اللفظي فانه يجوز أيضا بالاعم والاخص (وهو) أي التعريف اللفظي (ما يقصده تفسير مدلول اللفظ) بأن لا يكون اللفظ واضع الدلالة على معنى فيفسر بلفظ أو وضع دلالة على ذلك المعنى كقولنا الفضنفر الاسد والعقار الثمر وليس هذا تعريف حقيقيا

كون الخروج مناط الالتزام ملزوما لدلالة اللفظ على ما لا يتناهي ثم يفرعون عليه فلا بد من لزوم

فليدبر كل التدبر (قوله اكون الخارج لازما الخ) لم يقل اكون فهم المعنى الخ لنظير ما ذكرناه في التضمن

بديهي البطلان (قوله لان قرب الاخص الى المعرف الخ) وذلك لان كل خاص يستلزم العام وأما العام فلا يستلزم خاصا بعينه مثلا يلزم من وجود الانسان ذهنه وخارجا وجود الحيوان لانه جزؤه والشئ لا يوجد بدون جزئه وأما الحيوان فانه ينفلت تصوره عن تصور الانسان ويوجد بدون ذهنه وكذلك يوجد خارجا في الفرس بدون الانسان (قوله لانه في غاية البعد) فهو لا يفيد تميزا أصلا بخلافهما وان احتمل احتمال البعد أن يكون مميزا في الجملة كما قيل هو بضد هاتين الاشياء قال السيد وأبعد منه افادته تميزا تاما بأن يكون بين التبيينين خصوصية تقتضي الانتقال من أحدهما الى الآخر قال في شرح المطالع وأيضا المبين نسبتته الى المبين الآخر كنسبته الى غيره ونسبته المبين الآخر اليه فقتر يفقه اياه دون غيره ودون العكس ترجيح بالمرجح (قوله فانه يجوز أيضا بالاعم والاخص) وحقه أن يكون بالاتفاظ المترادفة كما يقال الفضنفر الاسد فان لم يوجد ذلك ذكر مركب يقصده تعيين المعنى ولا يكون التفصيل المستفاد مقصودا والالكان تعريفها اسمها ويجري في الكلمات الثلاث الاسم والقول والحرف فبالاعم كقولهم سعدان نبت وبالاخص كقول أهل اللغة اللهو الملعوب وهو نوع من اللهو والمراد في كالفنفر الاسد والعقار الثمر (قوله وليس هذا تعريف حقيقيا) بل ما له الى التصديق وهو ما اختاره السيد قال في حاشية التبريد المقصود منه الإشارة الى صورة حاصلة وتعيينها من بين الصور الحاصلة ليعلم ان اللفظ المذكور موضوع باراء الصورة المشار اليها فله الى التصديق والحكم بأن هذا اللفظ موضوع باراء ذلك المعنى اه واليه يشير كلام الشارح الا في وعلى هذا فقول المصنف كاللفظي تنظير والذي اختاره المصنف ان التعريف اللفظي من قبيل التعريف الاسمي فيكون قوله كاللفظي تمثيلا والفرق بين التعريف الاسمي والتعريف الحقيقي أن الحقيقي هو الذي يكون للماهية المعلومة الوجود والاسمي هو الذي يكون للماهية التي لم يعلم وجودها سواء كانت معدومة أو موجودة فاذا أقيم الدليل على وجودها كان التعريف الاسمي بعينه تعريف حقيقيا ولذلك قال السعد في شرح المقاصد ان تعريف العلم المذكور في مقدمة الشروع اسمي وبعد الاطاعة بمسائل ذلك العلم ينقلب تعريف حقيقيا والفرق بين التعريف اللفظي والاسمي على ما هو مختار السيد وغيره من انهما متقابلان ان اللفظي لا يفيد تحصيل صورة وانما يفيد تميزها ليعلم ان اللفظ موضوع باراءها فله الى التصديق كما سمعت ولا يندرج تحت القول اشارح واما الاسمي فهو تعريف بالحقيقة ومنسدرج تحت القول اشارح وأن الاسمي لا يجوز أن يكون بلفظ مرادف وانه مختص بالاسم واللفظي بخلافه فيهما وان الاسمي أنسب بالماهيات الاصطلاحية واللفظي أنسب باللغة والحقق الدواني أي ما ذهب اليه المصنف بأنه قد علل القوم تقدم مطالب ما بالاهمية على جميع المطالب بأنه ما لم يفهم معنى اللفظ لم يمكن التصديق بوجوده فلا ينبغي طلب حقيقته ولا التصديق بالهوية المركبة فان ذلك الكلام انما ينبغي اذا كان التعريف اللفظي داخل في مطلب ما كما لا يخفى اه ويوضحه ما ذكره في الحواشي القديمة على الشارح الجليل للتبريد بأن لنا مطلبان مطالب ما يطلب به التصور ومطلب هل يطلب به التصديق والتصور على قسمين تصور بحسب الاسم وهو تصور الشيء باعتبار مفهومه مع قطع النظر عن انطباقه على

طبيعة

(قوله هكذا وقع الخ) مفايزة المشبه للمشبه به باعتبار قیدی الصدور من الشارح ١١٩ والصدور من القوم (قوله اذ

لا يلزم من تصور معنى الخ)
صغرى قياس حذف كبراه
وأصله التقابلية المذكورة
لا يلزم من تصور معنى =

٣ الهلية البسيطة التي
يطلب بها التصديق بوجود
الشيء في نفسه والتي يطلب
بها التصديق بلبوث شيء
مركبة قال صاحب شرح
السلم ووههم صاحب الاقنى
المبين فزاد قسمًا ثالثًا وسماه
أبسط وهي التي يطلب بها
التصديق بتقرر الماهية
المتقدمة على الوجود وهو
مقدم على البسيطة
واعترض عليه بعض
الاجلة بأن هل هذه اما
طالبة للتصديق بقوام
الشيء فذلك يمنع أو غير
مفيد أو لتصوره فدرجة
تحت ما الشارحة قال
صاحب الشرح والتحقيق
ان مصداق حمل الوجود
هو نفس الماهية فالماهية
موجودة ~~حكاية~~ عن
نفس تقرر ها في الواقع
فالتصديق بالتقرر هو
بعينه تصديق بالوجود
فعلى هذا ما زعمه قسمًا ثالثًا
مندرج في هل البسيطة
وتصور مرتبة التقرر
من هذه الخشية مطلب
ما الحقيقة وبالجملة ذلك
وهم وخرافى محض فتعظم

طبيعة موجود في الخارج وهذا التصور يجري في الموجودات قبل العلم بوجودها وفي
المعدومات أيضا والطالب له ما الشارحة للاسم وثانيهما تصور بحسب الحقيقة أعني تصور
الشيء الذي علم وجوده والطالب لهذا التصور ما الحقيقة وكذلك التصديق ينقسم الى
التصديق بوجود الشيء في نفسه والى التصديق بثبوته بغيره والطالب للاول هل البسيطة
وللثاني هل المركبة ولا شبهة في ان مطلب ما الشارحة مقدم على هل البسيطة فان الشيء مالم
يتصور مفهومه لم يمكن طلب التصديق بوجوده كما ان مطلب هل البسيطة مقدم على مطلب
ما الحقيقة اذ مالم يعلم بوجود الشيء لم يمكن أن يتصور من حيث انه موجود ولا يكون الترتيب
ضروريًا بين الهلية المركبة والماهية الحقيقية لكن الاولى تقدم الماهية اه وفي شرح سلم
العلوم مطلب ما الشارحة متقدم على ما الحقيقة وجوبًا اذ مالم يصدق بالوجود كيف يطلب
الحقيقة وعلى المركبة استحسانًا فانه على أن لا يقال يعلم أحوال المعدومات ومشكوك الوجود
وتقديم ما الحقيقة على هل المركبة استحسناني اذا اخرى معرفته الكنهه أولاً ثم العوارض
ثم ان الانسب لمجيب السائل بما الشارحة الجواب بالحد يستغنى عن ما الحقيقة كما اذا سئل
ما الزمان فالجواب الحسن كم متصل غير فار لانه عدد الحركة والسائل لم الجواب بالهي لثلا
يحتاج الى سؤال اللم بعده اه قال ميرزا هدوتسمية احدى الهيتين ٣ بالبسيطة والاخرى
بالمركبة انما هو بالنظر الى ما صدقه سما لا الى مفهوم القضية المقصودة فان مصداق الهلية
البسيطة هو نفس الموضوع من حيث يصح انتزاع وصف الوجود عنه ومصداق الهلية
المركبة هو الموضوع مع شيء آخر اه ومعنى كلام الدواني أنه علل القوم الخ أي يدل على أن
الغرض منه التصور تامل القوم تقدم ما الاسمية أي الشارحة لمعنى الاسم على بقية الطالب
وهو داخل تحت مطلب ما الاسمية فيكون تعريفه لفظيا اذ لو كان تعريفه حقيقة فداخل تحت
مطلب ما الحقيقة فتعديل القوم انما يتم اذا كان التعريف اللفظي داخل تحت مطلب ما لان
فهم المعنى من اللفظ يحصل من التعريف اللفظي كما أنه يحصل من التعريف الاسمي فلو لم يكن
اللفظي داخلًا في مطلب ما كما ان الاسمي داخل فيه لم يكن هذا الطالب متقدمًا على سائر المطالب
ولم يصح احتياجها اليه قال أبو الفتح وما ذكره انما يتم اذا لم يكن لمطلب ما الاسمية صورة غير
التعريف اللفظي وهو ممنوع بل الظاهر ان التعريفات الاسمية داخله في مطلب ما الاسمية
اتفاقا ومن الميز أنه يكفي لتقدم هذا الطالب على سائر المطالب تقدم التصور الحاصل بالتعريف
الاسمي عليهم اسواء كان التعريف اللفظي من الطالب التصورية أو التصديقية اه ثم قال
الدواني والتفصيل ان للتصور مراتب اذناها أن يستحضر في المذكر صورة مخزونة بواسطة
لفظ موضوع بازائه فان حصل ذلك ابتداء فلا يتصور طلب كما اذا أطلق اللفظ الموضوع
بازا معنى بالنسبة الى العالم بالوضع ففهم معناه وهذا لا يدخل في سلسلة المطالب لعدم الطالب
وان حصل بعد القاء لفظ لم يعرف معناه فهناك يتصور الطالب كما اذا قبل الخلاء محال فيقال
ما الخلاء فيجاب بأنه بعد موهوم فهذا تعريف لفظي والغرض منه احضار صورة مخزونة وهو
بمنزلة التصور ابتداء الا أنه من حيث انه مسوق بلفظ لم يفهم معناه بخصوصه فيصح طلبه بعد
من مطلب ما وأعلىها ان نحصل صورة غير حاصلة في الخزانة وفيه مراتب متفاوتة وانما تصور

في لست سائر الخرافات الصادرة منه اللهم الآن يقال ربما يكون الحمل الاول نظريًا فيجوز طلبه بهل الا بطل اه منه

في تعريف الوجود

الانسان تصور هاول
 ما كذلك لا يصلح مثالا
 للمدلول الاتراي ينج
 القابلية المذكورة
 لا تصلح مثالا للمدلول
 الاتراي وهو المدعى اما
 الصغرى فظاهرة ولذلك
 قال كما لا يخفى وأما
 الكبرى فبناء على ان
 اللزوم البين بالمعنى الاخضر
 شرط في المدلول الاتراي
 (قوله هو اللزوم البين) ان
 أريد اللفظ نافي سابقه اذ
 ليس الذي بين الانسان
 والقابلية لفظ اللزوم البين
 وان أريد المعنى نافي لاحقه
 اذ الملتبس بالمعنى الاعم
 لفظ اللزوم البين لا المعنى
 الا أن يقال اللزوم البين
 من حيث كونه مفهوما
 أعم يلابس معناه الاعم
 من حيث خصوص كونه
 أعم فافهم (قوله بل لابد
 فيه الخ) لم يكتف عنه بما
 قبله لاحتماله أن يكون لابد
 من تصور اللزوم واللازم
 أو اللازم فقط وقوله بل
 لابد فيه من تصورهما أي
 سواء كان تصور اللزوم هو
 الذي جبر الى تصور اللازم
 أو تصور لابه وهذا وجه
 عموم (قوله حسن) أي
 من جهة انه يدفع السؤال
 في الجملة كما يشير لذلك قوله

الكنه وذلك بالحد التام فالتعريف اللفظي داخل في المطالب التصورية اه فقله والغرض
 الخ فيه اشارة الى أن التعريف اللفظي يحصله الانسان اغيره لان نفسه والا يلزم تحصيل الحاصل
 فان قصد احضار الشيء لا يتصور بدون حضوره وانما كان الاستحصال أعلى التصورات
 والاستحضار أدناها لان الحصول في المدركة والخزانة حاصل بالاستحصال والحصول في المدركة
 فقط حاصل بالاستحضار مع ان التصور في الاستحصال موجود بنفسه وفي الاستحضار تحصيل
 التصديق الذي كان ذلك التصور طرفه قال أبو الفتح وتخصيصه ان التعريف اللفظي من
 المطالب التصديقية قطعاً وعدمه من المطالب التصورية وقع على ضرب من المسامحة وتشبيه
 احضار الصورة الحاصلة بتحصيل الصورة الغير الحاصلة لكون ذلك الاحضار مسبوقاً باللفظ
 لم يحصل احضار تصور معناه بخصوصه منه ويصح طلبه كما في صورة التحصيل والكسب
 والمراد من المطالب التصورية ههنا أعم منها حقيقة وتشبيهها اه وأبى للعلامة المحقق
 ميرزا اهد الهندي تحرير انفسا في هذا المقام ذكره في حاشيته على المواظف فاحسبته ذكره ههنا
 لتمام الفائدة وربما لا يقف عليه غيري فان حاشيته المذكورة وكذلك حاشيته على شرح الجلال
 الدواني على المتن وحاشيته على شرح الهياكل للدواني قدم بهار جمل من علمه بخاري مصر
 مریدا للعج فحصلنا منه حاشية العلامة عبد الحكيم على المواظف وصححنا نسخة ميرزا اهد على
 الدواني شرح المصنف ولم يسمح بحواشي ميرزا اهد ولا بغيرها من بقية الكتب التي رأيناها معه
 مما لا يوجد في بلادنا بل كالأعراف أسماءها فضلا عن مسمياتهم وسجنان من أحاط بكل شيء علما
 قال رحمه الله تعالى في ذلك الحاشية اعلم أن التعريف اما حقيقي وبه يحصل التصور ابتداءً ولفظي
 وبه يحصل التصور ثانياً والاول ينقسم الى التعريف بحسب الحقيقة وهو ما يحصل به تصور
 ما علم وجوده في نفس الامر والى التعريف بحسب الاسم وهو ما يحصل به تصور ما لم يعلم وجوده
 فيما وكل منهما ما ينقسم الى الحد والرسم وكل من هذه الاربعة ينقسم الى التام والناقص فترقى
 أقسام التعريف الى تسعة أقسام وقد طال الكلام في التعريف اللفظي فذهب السيد ومن
 تبعه الى أنه من المطالب التصديقية متمسكين بأنه لو كان من المطالب التصورية لزم حصول
 الحاصل لحصول التصور سابقاً ولا يخفى ان الصورة قبل التعريف اللفظي حاصلة في الخزانة
 لافي المدركة فانها عند زوال الالتفات اليها تزول عن المدركة وتبقى في الخزانة ثم اذا وجهت
 الالتفات اليها تحصل مرة أخرى في المدركة والمقصود من التعريف اللفظي هذا الحصول
 لا الحصول السابق مع ان التعريف اللفظي حينئذ يكون بحثاً لغوياً خارجاً عن طريقة أهل
 المعقول وذهب المحقق التفتازاني ومن وافقه الى أنه من المطالب التصورية زاهمين عدم
 الفرق بينه وبين التعريف الاسمي ومن البين ان البديهي يحتمل التعريف اللفظي ولا يحتمل
 الاسمي وذهب بعض الاعاظم ٣ من المحققين الى أنه من المطالب التصورية والمقصود منه
 الالتفات الى الصورة المخزونة أي غرض المعرفة منه تصور المعرفة في المدركة مرة ثانية متمسكا
 بأن القوم عللوا تقدم ما الاحمية على جميع المطالب بأنه ما لم يفهم معنى اللفظ لا يمكن التصديق
 بوجوده ولا قمشي طلب حقيقة ولا التصديق بهليته المركبة وهذا الغايتم اذا كان التعريف
 اللفظي داخل في مطلب ما وهذا تعلم ان التعريف الاسمي مطلب ما الاحمية وبه يفهم معنى

قوله لا يكتف عنه بما قبله لاحتماله أن يكون لابد من تصور اللزوم واللازم أو اللازم فقط وقوله بل لابد فيه من تصورهما أي سواء كان تصور اللزوم هو الذي جبر الى تصور اللازم أو تصور لابه وهذا وجه عموم (قوله حسن) أي من جهة انه يدفع السؤال في الجملة كما يشير لذلك قوله

المعاني ليلتفت اليه ويعلم انه
موضوع بازائه وحاصله
أن يقصده به تفسير صورة
حاصله من بين سائر الصور
بأنها المرادة بلفظ كذا

(قوله الا أنه يوجب الخ)
خلاصته ان الجواب
المذكور للسؤال المذكور
بمنع الكبرى بسند أن
الزوم بالمعنى الاعم كاف
في صحة التمثيل بما ذكر
لدلالة الالتزام سواء كان في
ضمن الفرد الاخص أو لا
اذ على تسليم ان الاخص
شرط والشروط يلزم من
عدمه العدم لا يصح
التمثيل بما ذكر لما ذكر فلا
يتم الجواب بمصحيح ذلك
وحينئذ فالجواب المذكور
يوجب أن يكون الاعتبار
شرطا مستقلا لدلالة
المذكورة للزوم البين
بأي فردية كان لا خصوص
اللزوم البين بالمعنى الاخص
الذي هو أحد فردي
الاعم وليس متفقا عليه
بل انحققون على ان الزوم
بالمعنى الاعم غير معتبر
شرطا مستقلا انما الاعتبار
كذلك هو أحد فردية الذي
هو الاخص وعلى هذا فلا
يكون التمثيل صوابا انما
يكون كذلك على الاول هذا

اللفظ لا بالتعريف اللفظي فانه بعد تصوره فاذا لم يكن التعريف اللفظي داخل في مطلب مالا
يتم ذلك التمثيل مع ان من قال انه من المطالب التصديقية لا ينكر كونه من مطلب مالا لكن
ذهب الى أن ما كنه التصديق وذهب بعض الافاضل ٣ الى أنه من المطالب التصويرية زعمانه
أنه يقصد تصور الموضوع له من حيث انه معنى اللفظ وأنت خير بأنه حينئذ يصير تعريفا
امبارصيا ويكون البحث من قبيل البحث اللغوي وتحقيق المقام انه اذا قيل عن أمر بديهي
فقبل ما الوجود مثلا فيقال ما يكون فاعلا أو منفعا فن شأنه انه يحصل له من لاسائل احضار
معنى الوجود والاتفات اليه من بين الصور المخزونة وأن يحصل له التصديق بأن لفظ الوجود
موضوع لهذا المعنى فاذا قيل ذلك في العلوم اللغوية فالقصد منه التصديق وان كان
التصور حاصلا في ضمنه اذ نظر أرباب تلك الصناعات مقصود على الالتقاط واذا قيل ذلك في
العلوم العقلية فالقصد منه على ما هو وظيفة هذه العلوم التصور وان كان التصديق حاصلا
في ضمنه اه وللفاضل المرعشي كلام في هذا المقام ذكره في تقرير القوانين فان ضمنه الى
ما هنا وقفت على حقيقة الحال وسبقت غيرك في هذا المجال (قوله وليس هذا تعريفا حقيقة)
أي اتفاقا بل هو تعريف لفظي مقابل للاسمي أو من قبيل الاسمي فيه ما تقدم ثم ان مصدر
عبارة الشارح يميل لكلام السيد وعجزها الكلام المصنف فقول البعض أراد بحقيقته المنفية
أن يقصد تصور ما لم يحصل أصلا بكنهه أو يتميز عن جميع اغياره كما يرشد له قوله بعد وانما
المراد تعيين ما وضع له اللفظ الخ ومن نزل على ما رآه السيد فقد وهم غفلة عما بعده اه أخذ
بالظاهر كالنزل أيضا ثم ان ذلك البعض بعد ان نقل عبارة الجلال في مراتب التصورات التي نقلناها
نقل اعتراض العصام عليها وأخذ في رد تلك الاعتراضات والكل أو هام على أو هام فخذ
ما نقلناه وان أدى الى تطويل فاني أرجو ان شاء الله تعالى أن يكون عليه التعويل شعر

ان السلاح جميع الناس تحمله * وليس كل ذوات الخلب السبع
والى هنا انتهى بنا الكلام على قسم التصورات وقبل الانتهاء وقع عصر حوادث هائلة من جملة
منها المطر الشديد المتوالى الذي تدمر منه مواضع كثيرة وتغلط الناس بسببه عن قضاء
أغراضهم والحريق الذي بالقلعة وبها أمكنة فيم بارود فهدم البارود معظمها وأهلك خلقا
كثيرا وحيوانات وأمتعة وارتجت منه مصر مرتين مرة بعد المغرب والثانية في أول الساعة
الخامسة بل تحدث الناس بوصول هذه الرجة الى القرى البعيدة وعجز الناس عن اطلاق النيران
تلك الليلة ثم في اليوم الثاني تسكثرت الدولة والناس وأخذوا في اطلاقها وقد استقرت ايامتين
ويومين ولو لا لطف الله وعنايته ورحمته بالامة المحمدية لهلكت مصر برمتها وأهلها بل وتعدى
ذلك الى كثير من القرى كما أخبر بذلك أهل الخبرة فان النار وصلت الى موضع البارود الكبير
المسمى بالحبصانة يقال انها تحتوي على مائتي ألف قنطار من البارود وخرج معظم الناس من
دورهم الى أطراف البلد وضواحيها وقرأها وتر كوايوتهم خالية وكان الكرب عظيما هائلا
تقصير العبارة عن شرحه فان الاجار العظيمة جدا تطايرت في الجو بقوة البارود ونزات
كانها المطر فكم أهلكت وخربت ثم جاء الطاعون ومات من أهل العلم جماعة ومريض
البعض والبعض فر الى بلاده وصار من بقى ما بين عائد مريض ومشيع جنازة ومشغول

ولها أيضا مباد ومقاصد
تبيين كلامه فاقبل عليه
ان أراد اعتبار الزوم
بالمعنى الاعم في الاشتراط
فلا ضرر فيه لان اشتراط
الاخص يوجب اشتراط
الاعم لعدم تحقق الاخص
بدون الاعم فيكون المعنى
الاعم أيضا شرطًا للتمثيل
له وان أراد اعتباره في
الكفاية فليس في التمثيل
ما يقتضيه ليس بشئ أما
أولاً فلان عدم تحقق
الاخص بدون الاعم انما
يقتضى ان الاعم جزئ شرط
وهو لا يكفي في تحقق
الشرط الممثل له كما ينه
السائل وأما ثانياً فان
المراد اعتباره في الشرطية
الكافية ولا يتم الجواب
الابه على ما بينا وأما ثالثاً
فالموجب والمقتضى في كلام
الشارح الجواب لا التمثيل
فلا يحسن قوله فليس في
التمثيل ما يقتضيه وما
قال الفاضل الجنبلي
على ان اشتراط الاخص
يوجب اشتراط الاعم
لعدم تحقق الاخص بدون
الاعم فيكون المعنى الاعم
أيضا شرطًا للتمثيل له
فصل آخر في الجواب
وحاصله ان التمثيل ليس

بخدمة من مرض عنده والافكار تذكرت والهجوم تكاثرت والاوهام غلبت وكان
معنى ابتداء اقراء الكتاب جماعة كثير من أذكاء الطلاب قلاو اوجاد وصارت افكارهم
لذلك الحادث غير قابلة للبحث في غوامض المسائل المحتاجة لصفاء الفكر وعدم شغل البال
وفكري أنا أيضا كذلك لقرض عيالي وخوفي على أحبائي وحرني على من مات منهم واشفائي
على المقرضين أسأل الله سبحانه اللطف لي ولهم وللمسلمين واجتماع هذه الاسباب هو الذي
أوجب لي الوقوف على هذا القدر فان المجلي هذا الحادث وكان في العمر بقية شرعنا في
القسم الثاني مستقين الاعانة من الله وان كنا من الذاهيين مع هذا الودف نعتي أن يأتي بعدنا
من يوفقه الله للاتمام والله يرزقنا حسن الختام بعنه وكرمه آمين وتم في يوم السبت من
النصف الثاني من شهر شعبان عام تسعة وثلاثين بعد المائتين والالف

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين هذا ما وعدنا
به من الكلام على التصديقات فنقول وبالله التوفيق (قوله المقصد الثاني في التصديقات)
المقصد مكان المقصد والمراد به هذا المسائل المتعلقة بأحوال التصديقات لان قصد المصنف
تعلق بمجموعها بعد فراغه من مباحث التصورات لا يقال التصديقات هي المسائل الباحثة
عن أحوال التصديق كما اعترف به فيلزم ظرفية الشئ في نفسه لانا نقول ما تعلق به
القصد مجمل وهذه مفصلة وهذا القدر كاف في المغايرة أو براد من المقصد المقصد فلا يحتاج
لدعوى المغايرة الاعتبارية في تصحيح الظرفية فان جعل المصدر بمعنى اسم المفعول أى
المقصود رجوع الى الاعتبار الاول فيحتاج لدعوى المغايرة الاعتبارية في تصحيح الظرفية
الا انه على الاول تعتبر المسائل محل المقصد وفي هذا الاعتبار يعتبر المقصد واقعا عليها
(قوله ولما فرغ الخ) جرت عادة الشارحين بإيراد هذه القضية الاتفاقية بعد الفراغ من
مبحث والشروع في آخر تنشيط الامتداد في ما سياتى حيث حصل قدر اعتداده من العلم
وتبيينها على المغايرة بين المبحثين بحيث اذا وقعت مسألة مما تقدم فيما تأخر يكون ذلك
بطريق الاستطراد أو المبدئية (قوله مباديها ومقاصدها) كذا في نسخة يحدف الواو
بدلا عما قبله بدل مفصل من مجمل وفي أخرى بالواو فهي لعطف المفصل على الجملة والمراد
بالمبدأ المكان الذى يبدأ منه الشئ أى يكون مادة لذلك الشئ وجزأله هو يقال لذلك في الجزء
الذى أخذ منه مادي والحال هنا كذلك (قوله شرع) أى حان ان يشرع في التصديقات
أى من حيث هي مباد كانت أو مقاصد لكن الواجب بحسب الصنعة تقديم المبادئ
فلذلك فصل بقوله ولها أيضا مباد ومقاصد الخ (قوله مباديها القضايا) أى لتركب
الاقيسة منها كما هو معنى المبدأ على ما قد عرفت قال العصام في حاشية القطب وهما بحث
شر يف وهو ان توقف الحجة ليس على جميع القضايا بل يتوقف على قضايا يتركب منها فان
الطبيعيات لا تنفع في الاقيسة كما أن التعريف لم يتوقف على جميع الكليات بل على ما سوى
النوع والعرض العام أيضا عند المتأخرين اذ لا يتركب منها ما هو فذ كرا الطبيعية ههنا
لمزيد تحقيق القضايا المهمة كما ان بيان النوع والعرض العام لمزيد تحقيق الكليات المهمة

وأحكامها ومقاصدها القياس والحجة ولا بد من تقديم المبادئ لتوقف المقاصد ١٢٣ عليها فلذا قدم القضايا وقال في تعريفها (القضية قول يحتمل الصدق والكذب)

اشتراطوا لزوم المعنى
الاخص استقلالها
اللزوم بالمعنى الاعم
لما تقدم فأنه بالمثل لما
فيه من لزوم المعنى
الاعم في الجملة لان فيه
دلالة التزمية يكفي فيها
المعنى الاعم بل ذلك
أمر آخر ولذلك قال وأما
كفاية المعنى الاعم ليكون
الاتزام مقبولا وعدم
كفايته فبحث آخر فيه
خلاف بين الامام والجمهور
فما قيل عليه من أن
يجب اشتراط الاخص
اشتراط الاعم يستلزم
اشتراطهما فالدلالة انما
تتحقق اذا تحقق المعنى
الاعم والمعنى الاخص
مدفوع لانه معنى على ان
التشيل لدلالة الاتزامية
للزوم بالمعنى الاعم في
الجملة والفرق واضح واعلم
ان في الجواب الذي
اعترضه الشارح أيضا ان
كون الاعم كافيا رأى
الامام والتشيل المذكور
وقع عن رد على الامام في
ذلك كالكتابي كما أومأ إلى
ذلك السائل بقوله في
كتب القوم فلا يتم عنه
الجواب بما ذكره وان في

ومهم من قال بتركب المعرف من النوع أيضا كما يقال في تعريف الصنف الروي انسان من بلاد الروم فحكم القوم بأن النوع لا يكون جراً من التعريف اما هو واما مختص بما سوى الماهيات الاعتبارية وليس بشئ لان تعريف الروي تعريف اسمي والنوع يصح ان يكون تمام المشتركين فهو عين اسميين فيكون بهذا الاعتبار جنسا فتعريف الروي تعريف الشئ بنفسه لا بنوعه ٨١ ثم ان تعريف القضايا لا بد من تقديمه لتصور موضوعات المسائل ومحولاتها الاتية وأما تقسيمها الى الاقسام الاولى فانه كالقمة للتعريف لان به يتم ما هو الغرض من التعريف أعنى الانكشاف التام وتعيين الاقسام الاولى التي تخصيلها فرع تخصص بل المقسم فتكشف القضايا بذلك مزيدا انكشاف وأما التقسيم الثانوي فأنما يوجب زيادة انكشاف القسم فان تقسيم القضية الجمالية يوجب مزيدا انكشافها الامر بزيادة انكشاف القضية من حيث هي والذي يوجب مزيدا انكشافها من حيث هي تقسيمها الى الجمالية والشرطية (قوله وأحكامها) أي بيان أحكامها من التناقض والعكوس (قوله وقال في تعريفها) الظاهر عطفه على قدم فيكون من جملة العلل بما أشير اليه هذا والمعنى حينئذ تقديم المبادئ واجب لتوقف المقاصد عليها ولاجل ذلك قدم القضايا وقال في تعريفها فيرد أن التعليل انما ينتج وجوب تقديم المبادئ مطلقا لا لتقديم خصوص القضايا وقد يجاب بان المقصود من التعليل بيان حقيقة تقديم المبادئ وأما تقديم بعضها على بعض فأمر مشهور اذا الحكم على الشئ فترفع عن تصور والمقيد للتصور والتعريف والتقسيم من تنمته كما صحت فوجب الترتيب بين هذه المباحث فقدم القضايا أو يقال ان تعريف القضية مبدا بالنسبة لاحكامها وقد أفاد التعليل ذلك (قوله القضية) فعلة بمعنى مفعولة سميت بذلك لاشتمالها على الحكم الذي يسمى قضاء قال تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه وقال الشاعر

قضى الله بأسماء أن لست زائلا * أحبك حتى يغمض العين مغمض
وقد يطلق القضاء على أداء الدين قال الشاعر

قضى كل ذي دين فوفى غريمه * وعزة عطلول معنى غريمها

وأخذ القضية من هذا مستبعد (قوله قول يحتمل الصدق والكذب) عدل عن قول الاصل انها قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب لالامه ما ههنا عما أورد عليه بانه تعريف للشئ بحال متعلقه وما ههنا تعريف له بحال نفسه فله عيب عند الحكم ولم يقل في التعريف قول يقال الخ اذا يلزم في القضية ان يقال بالفعل لقائله انه صادق فيه أو كاذب ولم يقل قول قائله صادق أو كاذب ليخرج قول المجنون والناثم مزيدا قائم فان كلامه ما وان كان في نفس الامر صادقا في كلامه أو كاذبا الا أنه لا يقال له ما انه صادق أو كاذب في العرف لان كلامهما ملحق بالحن الطيور ليس بضرب ولا انشاء نص عليه في التسليم ٨١ وأورد على التعريف المذكور لزوم الدور لان الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقتها والقضية مرادفة للخبر وأجيب بأجوبة منها ان الصدق والكذب بديهيان ولو سلم انهما متطريان فيجوز ان يعرف الخبر تعريفات تنبئها بالصدق المعرف بالخبر تعريفات تنبئها

الجواب الذي قاله ذلك الفاضل ان كلامهم كالصريح في ان التشيل لدلالة الاتزام المقبولة لا لطلبي اللزوم بين المعنى

بالمعنى الاخص كالزوجية
للاربعة والانصاف خلافه
كناية تضية الوجدان فتدبر
كل التدبر لتلازل قدمك
(قوله في جزم العقل
باللزوم) يحتمل ان يكون
مجازا اطلق فيه المصدر
وأراد اسم الفاعل وان
يكون كناية لانه لا يكون
تصور المـ لزوم كفايا في
جزم العقل باللزوم بين
اللازم والمـ لزوم الا اذا
كان تصور المـ لزوم يجر الى
تصور المـ لازم كما هو بين
وعلى كل فكانه قال هو
ان يكون تصور المـ لزوم
يقتضى تصور المـ لازم
وهذا المعنى اخص حيثئذ
لامباين فليتدبر (قوله
فالصواب ان يمثل الخ)
مربوط بقوله بل الحقون
ثم لا يضره اذا الصواب
أخذ الانقسام بتساوين
وسطا في عروض الزوجية
للاثنين لكونه لا يغيب
عن الذهن كما في سائر
القضايا التي قياساتها معها
(قوله واللفظ لا يدل الخ) أي
الموضوع على نحو يأخذ
كل سبب فبذلك ما به
(قوله واللازم ان يكون
الخ) أي وان دل اللفظ
على كل خارج لزم ان يكون
كل لفظ موضوع للمعنى

اللازم منه توقف حضور الخـ بر عند المدركة على حصول الصدق المتوقف على حصول الخبر
ابتداء فالخـ بر في حضوره موقوف على حصول الصدق وفي حصوله ابتداء موقوف عليه
فكونه موقوفا وموقوفا عليه ليس من جهة واحدة فلا دور لان الغرض من التعريف
التنبيه احضار الشيء في المدركة بعد حصوله في الخزانة ويجوز ان يحصل هذا الغرض من
أمر يتوقف في الحصول على ذلك الشيء ومنها أنه لا يلزم من جريان الدور في الخبر جريانه في
القضية اذ قد يكون هذا المفهوم معلوما هنا من حيث كونه خبرا مجزعا ولا من حيث كونه
قضية فلا يتوقف الصدق والكذب على القضية المجهولة بل على الخبر المعلوم ومنها ان الصدق
هو مطابقة الامر الذي ونظر فيه الجلال بان التصورات مطابقة ولا توصف بالصدق أصلا
وأجاب ميرزا هديان المراد مطابقة النسبة التي هي حكاية عن الواقع وهذه المطابقة غير
المطابقة التي في التصورات فان مرجع المطابقة فيها الحل على ذي الصورة وعلى المأخذ
ومرجع هذه المطابقة هو الواقع في نفس الامر قال ويظهر من ذلك ان المطابقة أولا
وبالذات للنسبة وثانيا وبالعرض للخبر المشتمل عليها والمراد باحتل الصدق والكذب
تجويز العقل لهـ ما بالنظر الى المفهوم مع قطع النظر عما هو في الواقع ومنشأ ذلك اشتماله على
نسبة هي حكاية عن أمر واقع فان شأن الحكاية ان توصف بالمطابقة وعدمها بخلاف النسب
الانشائية فانها ليست حكاية عن أمر واقع فلا يجري فيها الصدق والكذب فان قلت ما ذلك
الامر الواقع قلنا هو في الجمليات هو كون الموضوع في نفسه بحيث يصح الحكم بانه هو المحمول
وهـ هذه الحقيقة تختلف بحسب اختلاف الحمل مثلاً في حمل الذاتيات نفس حيثية ذات
الموضوع وفي حمل الوجود حيثية استناده الى الجاهل وفي حمل الاوصاف العينية قيام مبدء
المحمول بالموضوع وفي حمل العدميات حيثية نسبة عدم صاحبته لامر آخر وفي حمل
الاضافات حيثية نسبة أمر مباين وامافي الشرطيات فهو كون المعنيين في نفسها بحيث
يصح الحكم بثبوت أحدهما على تقدير ثبوت الآخر أو كونهما في نفسها بحيث يصح
الحكم بالاتصال بينهما وهاتان الحقيقتان أيضاً يختلفان باختلاف الاتصال والانفصال
قال ميرزا هـ وبالجمله الحكاية هي نفس مفهوم القضية والحكي عنه هو مصداقها
والنسبة انما هي في الحكاية دون المحكي والتغاير بينهما تغاير بالذات لا بالاعتبار اهـ
ويذكر ون في هذا المقام مغالطة مشهورة بالـ ذرا الاصم وهي انه لو قال قائل كل كلامي
في هذا اليوم كاذب ولم يقل في هذا اليوم غير هذا الكلام لزم ان يكون ذلك الكلام صادقا
وكاذبا معا لانه ان كان صادقا في نفس الامر لزم ان يكون المحمول وهو كاذب صادقا على
موضوعه وهو كلامي فيلزم ان يكون كلامه كاذبا وليس كلامه الا كلامي كاذب فيلزم ان
يكون كاذبا وقد فرض انه صادق وان كان كاذبا في نفس الامر لزم ان لا يصدق هذا المحمول
على موضوعه وهو كلامي فيلزم ان يكون هذا الكلام صادقا وجوب انصاف الكلام
الخبري بالصدق والكذب وامتناع خلوهم عنه امع انه فرض كونه كاذبا وأجاب الناس
عنها باجوبة كثيرة منها ما أجاب به العلامة الدواني في رسالة له منوطة بهذه المغالطة وهو ان
حقيقة الخبر الحكاية عن النسبة الواقعية اما على الوجه المأخذ فيكون صادقا أو

فقد ارا البعض ان هذا القول لا يتبعه بن براهين مقنعة فمن هذا الوجه وهو معلوم وصورة عقلية تفسر

فالقول وهو اللفظ المركب أو المفهوم العقل المركب جنس يشمل القضية ١٢٥ وغيره من المركبات القصيدية والانشائية
 على الوجه الغير المطابق فيكون كاذبا فلا يمكن ان يكون حكاية عن النسبة التي هي مضمونه
 وتوضيحه ان مرجع احتمال الصدق والكذب الى امكان اجتماع النسبة الذهنية مع شئونها
 أو لا ثبوتها ولا شك انه اذا كانت حكاية عن نفسها باعتبار وجودها في الذهن كما في قولك هذا
 الكلام صادق أو كذب مشيرا الى نفس هذا الكلام وكانت هي بعينها الواقع المحكي عنه فلا
 يمكن اجتماعها مع انتفاءها ضرورة امتناع اجتماع الشئ مع عدمه ولهذا لو قال لو أخذ هذا
 الكلام صادق مشيرا الى نفس هذا الكلام لا يكون خبرا بل لا يكون له محل فان النسبة التي
 هي مضمونه لا تنتهي الى المحاكاة عن واقع بل تدور على نفسها ولعل السرف في ذلك ان
 التصديق هو الصورة الذهنية التي يقصدها لها كاذبة عن واقع فلا تكون حكاية عن
 نفسها اذ المحاكاة كاذبة عن واقع غير معقول ولا جل ذلك صار احتمال المطابقة واللامطابقة
 من خواص التصديقات فان الصورة ما لم يقصدها لها كاذبة عن واقع لا تجري فيها التغطية
 والتقليط قاله الخطائي وقال ميرزا هذا المحكي عنه هو مصداق القضية ومصدقها يلزم ان
 يتقدم عليها فلا يتصور ان يكون نفسها وأيضا لا يمكن ان يحكم في هذا القول على نفسه لان
 المحكوم عليه يجب ان يكون مستقلا بالمفهومية ومحققا قبل الحكم وهذا القول لا يستلزم
 على النسبة غير مستقل بالمفهومية وليس له تحقق الابعاد الحكم فهذا القول على ذلك العقل
 لا يكون له معنى محصل فلا يكون خبرا ولا انشاء ولو كان على فرض الحال كلاما تاما لكان انشاء
 في صورة الخبر والمقصود في الأمر والنهي والاستتاهام وغيره من الاقسام هو الانشاء الذي
 ليس في صورة الخبر وأجاب ميرزا عن عصى الجلال الدواني بان هذا القول في قوة
 كلامي كاذب كاذب فهناك كلامان أحدهما جزء والآخر كل ولا استحالة في كون أحد
 الكلامين صادقا والآخر كاذبا ووقع بين الجلال الدواني وبينه مناظرات في صحة جوابيهما
 ومجالات فيهما (قوله فالقول هو اللفظ المركب) هذه العبارة كقولهم القول يطلق تارة على
 المقفوط وتارة على المعقول مشعرة بأنه ليس مشتركا معنويا ولا لفظيا وهو يعم المقفوط
 والمعقول قال عبد الحكيم القول يرادف المركب والمركب صفة اللفظ لانه ما دل جزؤه على جزء
 معناه والمعنى انما يوصف به بالعرض بناء على ما نص عليه قدس سره في أول مباحث المعاني
 المقردة فالقول حقيقة في المقفوط مجازي في المعقول على عكس القضية ولا يمكن ان يكون لفظ
 القضية منقولا عن القضية المقفولة الى المعقولة بناء على أن القدماء جعلوا موضوعات
 مسائل المنطق الالفاظ والمتأخرين أجزوا الاحكام على المعقولات لان المنقول يشترط فيه
 هجر المعنى الاول ولا يجره هنا على ان جعل القدماء الالفاظ موضوعات المسائل لا يقتضي
 الوضع أي وضع لفظ القضية بآراء القضية المقفولة لجواز ان يكون ذلك الجعل باقامة الدليل
 مقام المدلول تسمي الالفاظهم كيف وقد اتفقوا على أن موضوع المنطق المعقولات الثانية أو
 المعلومات التصورية والتصديقية اه فسقط قول المحشي القول في هذا الفن المركب
 وينسبه ان يكون المركب المعقول لان نظر الفن بالذات في المعقول حتى يكون المقفوط قولا
 بالعرض على عكس المركب اه ثم ان كان المقصود تعريف القضية المعقولة كما هو الظاهر
 يحمل القول على المعقول وان كان المقصود تعريف القضية المانولة يحمل القول على

والخبرية المشكوكه وقوله يحتمل الصدق والكذب فصل يخرج ماعدا القضية وانطبق التعريف عليها فان قيل الخبرية المشكوكه محققة للصدق والكذب فتكون واجبا لاقتصير النفس عند اطلاق كل لفظ تلقت الى ما لا نهاية له وهو باطل تفصيلا واجالا الان الظاهر في الاستدلال ان يقال والارز ان يكون دالا الخ لكنه زاد ذلك لظهور تساوي جميع الالفاظ الموضوعية في ذلك القدر (قوله فلا بد للدلالة على الخارج من شرط) ذكر بعض الفضلاء هذه العبارة متفرعة على ما تقدم باعتبار العلم كما في قوله تعالى وما لكم من نعمتي ان الله أي فعل ان لا بد للدلالة على الخارج من شرط أي من أمر ما يتعلق به وجودها على ما هو المعنى القوي للشرط لا ما يتوقف عليه وجودها اذ الدليل لا يساعده هذا كلامه ولا يذهب عليك ان الزوم اذ لم يتوقف وجوده لدلالة الالتزام عليه يكون الخروج عن المعنى كافيا فيها ويعود المحذور المد كوا للظاهر أن الشرط بهذا المعنى ملتبس (قوله في الدلالة الالتزامية)

داخله في التعريف قلت المحتمل ١٢٦ للصدق والكذب هو الحكم والمشكوك عارية عنه كما عرفت في

صدور الكتاب فتكون
خارجة واعلم ان اطلاق
الخبر على المشكوك ليس
بالحقيقة لان الخبر ما يحتمل
الصدق والكذب والمشكوك
ليس كذلك بل بالمجاز اما
باعتبار ان صورته صورة
الخبر أو باعتبار اشتماله
على أكثر اجزاء الخبر ثم
القضية اما محلية أو شرطية
كما قال (فان كان الحكم)
فيها (ببوت شيء شيء) كقولنا
الانسان كاتب والحيوان
الناطق منتقل ينقل قدميه
وزيد عالم يناقشه زيد ليس

واقفه قول المصنف
الالتزام لانه على معنى دلالة
الالتزام ألم تر الى يس كيف
سمى باب التسبب باب
الاضافة وقوله سابقا دلالة
اللفظ على الخارج فلا بد
للدلالة على الخارج من
شرط واقفه قول المصنف
وعلى الخارج وانما ينقل
هنا في الالتزام لانه في معنى
الزوم فرعا يتوهم
شرطية الشيء في نفسه
كما فهم (قوله مسمى اللفظ)
أراد به ما يعم المدلول الحقيقي
والمجازي والافتقار شرح
المختصر المنطق للعارف
السوسي وحواشيه ان
المسمى خاص بالاول (قوله)

المفروض وعلى الاول يراد باحتمال الصدق والكذب تجوز العقل لهما في نفس ذلك القول
وعلى الثاني تجوز لهما في مدلوله وهذا أولى بما قاله المحقق ان ههنا تعريفين ومعرّفين الا
انهما أدبيا بعباراة واحدة لا اشتراك اللفظي اهـ (قوله قلت المحتمل للصدق والكذب هو الحكم)
أى الذى هو أحد اجزاء القضية المكن الحكم الذى هو أحد اجزائه هو الحكم بمعنى الوقوع
واللا وقوع لا بمعنى العلم بذلك الذى هو التصديق أو أحد اجزائه فلا يصح ان يقال ان
المشكوك عارية عنه اذا المشكوك انما هي عارية عن الحكم بالمعنى الثاني لادن الحكم
بالمعنى الاول فعلم ان الخبرية المشكوك محتملة للصدق والكذب فهي داخله في تعريف
القضية كما هو قضية كلامهم ولهذا لم يتعرضوا لاجها قاله المحقق وأجيب بان الحكم
لا يحتمل ذلك الا بعد فهمه من اللفظ وحصوله في الذهن وهو وان كان في حذانه الوقوع
واللا وقوع الا انه من حيث ذلك الحصول في الذهن ايقاع وانتزاع فليتامس (قوله واعلم)
ابتداء كلام وشروع في بيان اطلاق الخبر على المشكوك ومن قال انه جواب سؤال مقدر
نشأ من جواب السؤال تقديره ان المشكوك لما كان عاريا عن الحكم فكيف يسمى خبرا
فاجاب بقوله واعلم الخ فقد سها (قوله اما باعتبار ان صورته صورة الخبر) فيكون استعارة
مصرحة من قبيل اطلاق الشيء على مشابه صورته فالعلاقة المشابهة الصورية لا كما قيل انه
مجاز مرسل فانه سهو (قوله أو باعتبار اشتماله على أكثر اجزاء الخبر) وهي ما عدا الحكم
من الحكم كونه عليه والنسبة (قوله اما محلية) تقسيم أولى للقضية قدمه على ما عدا لانه
باعتبار النسبة وبها تكون القضية بالفعل لان اجزاء صورته ولا كذلك الاطراف فانما اجزاء
مادى بها الشيء بالقوة وايضا انما يعرض للطرفين التسمية بالموضوع والمحمول والقدم والتالى
بعد تحقق النسبة فهي أسبق في الاعتبار وان تأخرت في التعقل (قوله فان كان الحكم الخ)
قال ميرزا هـ الحكم يطلق على أربعة معان الاول جزء القضية أى وقوع النسبة أو
لا وقوعها الثاني الحكم كونه به والثالث القضية من حيث اشتمالها على ربط أحد المعنيين بالآخر
أوسلب الربط والرابع التصديق والمراد ههنا هو المعنى الرابع وهو عبارة المصنف فتمثل
الاول بان تكون الباء فيها للبيان (قوله والحيوان الناطق منتقل) مثال لما كان طرفا
مفردين بالفعل بناء على ان منتقل بصيغة اسم الفاعل ولو قال ينتقل مضارعا حتى يكون مثالا
للقضية التي يكون الموضوع فيها مفردا بالفعل والمحمول مفردا بالقوة لسلم من التكرار
ولعله ممن قلم الناسخ (قوله وزيد عالم الخ) مثال لما طرفاها مفردان بالقوة وأما مثال القضية
التي يكون فيها الموضوع مفردا بالقوة والمحمول مفردا بالفعل فكقولنا زيد قائم قضية
والمراد من المفرد بالقوة ما يمكن التعبير عنه بلفظ مفرد حال كونه جزءاً من تلك القضية وعند
إفادته حكمها والاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردات بالفعل الا انه يمكن
ان يعبر عنها بالفاظ مفردة وأقلها ان يقال ان هذا اذال أو هو هو أو الموضوع محمول الى
غير ذلك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة فلا يقال هذه
القضية تلك القضية بل ان تحققت هذه القضية تحققت تلك القضية واما ان تحقق هذه
القضية أو تحقق تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة وعمل المصنف عن قول الاصل في

ولا يشترط الزوم الخارجى الخ) لا يخفى ان الوازم ثلاثة خارجا فقط ذهنا فقط ذهنا وخارجا محتمل ان يكون التقسيم

بعالم (أو نفيه) بالجر عطف على قوله بثبوت أي ان كان الحكم بثبوت ١٢٧ شيء كأمرو بنبى شيء (عنه) أى

عن شيء كقولنا لا شيء من
الانسان يصحجر (لعملية)
أى فالقضية حالية وهى اما
(موجبة) ان حكم فيها
بالبثوث المذكور (و) اما
(سالبة) ان حكم فيها بالنفى

الشرط الاول وحده أو
الشافى أو الثالث أو اما
الاول أو الثانى أو اما
الاول أو الثالث أو اما
الشافى أو الثالث أو اما
الاول أو الثانى أو الثالث
والدليل المذكور انما
يسل الاول والثانى يسل
بهمم بالالتزام بين
الاثنتين والزوجية والثالث
به بين العسمى والبصر
والرابع به بين الاثنتين
والزوجية والخامس به بين
العمى والبصر والسادس
ما ذكره المصنف والسابع
بحكمهم بأنه لادالة التزام
بين الغراب والسواد
فليتأمل (قوله لم يتحقق)
لدالة الالتزام بدونه دليل
الملازمة امتناع تحقق
المشروط بدون الشرط
(قوله يدل على البصر
التراما) استدلاله بقوله
تعالى فانها لا تعمى الابصار
فانه لو كان البصر داخلا
في مفهوم العمى لما ذكر
معه والا لا حجة الى تكلف
التبريد الا ان ترك ذكره

التقسيم اما ان ينحل طرفاها الى مفردين الخ لسلامة ما هنا عما ورد على ما هنا ولا وعبر بلفظ شيء
دون مفرد لشموله كل الامثلة بخلاف المفرد فانما يشمل بحسب الظاهر الاول وبقى ان علت
في نحو علت زيدا فانما قضية بالفعل والنسبة ملحوظة بين علت وبين زيد ان نسبة تامة خبرية
وليست بعملية لان أحد طرفيها ليس بمفرد لا بالفعل ولا بالقوة فانه لا تفاوت بين ملاحظة
مفهوم علت وحده وبين ملاحظته حال كونه جزءا من هذا المركب ولا بشرطية لان
الشرطية لا يكون شيء من طرفيها قضية بالفعل ولا شيء ان أحد طرفيها قضية وأجاب عبد
الحكيم بان علت قضية حالية لانه بمعنى ان عالم وزيدا قائما بتأويل قيام زيد ولذا يصح دخول
ان المفتوحة عليه والمجموع فضله خارج عن النسبة التامة الخبرية كانه قيل ان عالم بقيام
زيد ولو كان تعاق الفعل بالمفعول نسبة تامة خبرية يقر ان يكون مثل ضربت زيدا قائما في الدار
وقت الظاهر مشتملا على نسب خبرية ملحوظة قصد او الوجدان يكذبه وكلام القوم يسلطه
(قوله أو نفيه) المراد به الاول وقوع كان المراد بالبثوث الوقوع أو المراد بالبثوث الايقاع
ومن النفي الانتزاع والباء على الاول صلة وعلى الثانى للبيان (قوله على قوله بثبوت) الاولى على
قوله بثبوت كما هو الظاهر اذ لم يثبت دخول الباء على نفيه في عبارة المصنف التى في نسخة الشارح
وتقرر بالشارح مبنى على عود ضمير أو نفيه لشيء واستظهر العصام عوده لثبوت لنسب
ما هو التحقيق من ان النسبة في الايجاب والسلب الثبوت والقيمين من ما بالجزء الاخرى أعني
الوقوع في الايجاب واللا وقوع في السلب (قوله أى فالقضية حالية) اشارة الى أن قوله بعملية
خبر مبتدأ محذوف لانه جواب الشرط المذكور والحالية نسبة للعمل لاشتمالها عليه في الجملة
فدخلت السوالب قال السيد والظاهر انهم تعلقوا بهذه الاسمى يعنى حالية ومتصلة ومنفصلة
من المعانى اللغوية الى المفهومات الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة في بعض افراد
هذه المفهومات أعني الموجبات فان هذا القدر من المناسبة كاف في صحة النقل ولا حاجة
الى التزام النقل مرتين اه يعنى ان الاطراد في المناسبة غير لازم فيمكن في الاطلاق على كل
الافراد وجود المناسبة في بعضها ولا حاجة الى القول بان اطلاق هذه الاسمى على السوالب
لشبهها بالموجبات في الاطراف مثلا ويجعل هذا وجه التسمية فيلزم انها نقلت عن الموجبات
الى السوالب لتحقيق هذه المناسبة فيلزم النقل مرتين وايضا على تقدير نقلها الى السوالب
عن الموجبات يكون اطلاقها على الموجبات مهورا لان النقل مشروط بهجران المعنى
الاول قال العصام في حاشية القاموس ولان تعتبر مناسبة السوالب بالتضاد اذ هو من
المناسبات المصنعة للنقل لا يقال المتصلة بمعنى ما قام به الاتصال وكذا المنفصلة بمعنى ما قام به
الاتصال فلم يتحقق في الموجبات ايضا معنى الاتصال والانفصال على وجه يستدعيه اطلاق
المتصلة والمنفصلة بل يتحقق في طرفي المتصلة والمنفصلة لانا نقول لا بعد في تسمية الكل باسم
جزئه فظهر ان التسمية في الكل من قبيل المنقول اه وفي شرح المطالع ان تسمية السوالب
بطريق المجاز لشابهتها اياها في الاطراف اول كونها مقابلاتها اولان لا جرائها استعداد قبول
الحل والاتصال والانفصال (قوله وهى اما موجبة) أصل التثنية عملية موجبة وسالبة
فكلاهما بديل وتقدير الشارح هـ ذى يقتضى ان كلامهم ما خبر مبتدأ محذوف ويجاب بأنه

معنى في نحو بل هم قوم عرفون يدل على دخول البصر في مفهوم العمى قيل ومن هنا يشرح شارح المطالع في

المذكور ثم الحلية لابلها من ثلاثة ١٢٨ أمور الأول المحكوم عليه (ويسمى المحكوم عليه موضوعا) لانه

وضع ليحمل عليه الثاني
المحكوم به (و) يسمى
(المحكوم به محمولا) لحمله
على الاول الثالث النسبة
الحكمية بينهما ويرتبط
الثاني بالاول وبما كان من
حق المحكوم عليه وبه ان
يعبر عنهما بلفظين كذلك
من حق النسبة الحكمية
ان يعبر عنها بلفظ دال
عليها (و) ذات اللفظ
(الدال على النسبة) يسمى
(رابطة) لدالاتها على
النسبة الرابطة تسمية للدال
باسم المدلول ثم الرابطة
أداة لانها تدل على النسبة
التي هي غير مستقلة

بحث القضايا بدخوله في
مفهومه واعلم أنه يمكنك
الاستدلال على المدعى
المذكور بغير الاستئناف
فتقول للزوم الخارجي
تحقق دلالة الالتزام بدونه
وكل ما تحققت دلالة
الالتزام بدونه فهو ليس
بشرط فيها فيخرج الزوم
الخارجي ليس شرطيا في دلالة
الالتزام قوله شرعي بيان
التلازم بينهما ضمير التثنية
للأشياء الذين يضمنهما
الدلالات الثلاث في المقام
لزوم لا تلازم وبهذا ذلك
ففي العبارة نوع وركن كما

حل معنى (قوله ثم الحلية لابلها من ثلاثة أمور) هذا على مذهب القدماء اذ عندهم ادراك
النسبة الثابتة بين الموضوع والمحمول هو الحكم وليس مسجوقا عندهم بتصور نسبة هي
مورد الحكم فان اثبات تلك النسبة من تدقيقات المتأخرين حيث رأوا ان في صورة الشك
ينضم الى الادراك الحاصلة ادراك آخر كما يشهد به الوجدان لانه ينزل ادراك ويحصل
ادراك آخر بدله ولما ناقشة فيه مجال اذ لا حدان يلتزم ان المدرك في صورة الشك هو بعينه
المدرك في صورة الحكم أعني الوقوع والادوقوع والتفاوت في الادراك فانه في الاول
مدرك بادرالك غير اذعاني وفي الثاني بادرالك اذعاني فانه الحلال وكان الشارح اختار مذهب
المتقدمين هنا من أنه في بحث التصديق مر على ان الاجزاء أربعة للاحتياج على رأى
المتأخرين الى أن يقال الرابطة ذات على الجزء الثالث والرابع معا أحدهما دلالة مطابقة
والثانية دلالة التزام (قوله موضوعا) قال السيد يتناول المبتدأ والفاعل أيضا فان زيدا في
قال زيد موضوع وقال محمول لان محصل معناه زيد فاعل أو ذوق في الزمان الماضي اه
(قوله ان يعبر عنها بلفظ) فيه بحث لان حقها ان يعبر عنها بالدال سواء كان لفظا وهيئة تر كيبية
أو حركة بل كونها هيئة قائمة بالدال على المحكوم عليه والدال على المحكوم به أحق وأولى لمزيد
مناسبة بينهما وبين مدلوله اذ مدلوله حالة قائمة بالمحكوم عليه والمحكوم به فانه العصام وقد
يجاب بأن معنى قوله ان يعبر عنها بلفظ أى لاجل التسوية بين الاجزاء الثلاثة أى مقتضى
التسوية ذلك (قوله وذلك اللفظ الدال الخ) الداعي لتخصيص الدال باللفظ سبق قوله ان يعبر
عنها بلفظ دال على ما فيه من البحث السابق والاولى ترك التخصيص وابقاء المتن على عمومته
ليشمل اللفظ والحركات الاعرابية والهيئة التركيبية وقد يجاب بان ذلك بالنظر للاكثر
الاكثر ان يدل عليها بلفظ وقد يدل عليها بغيره (قوله الرابطة) في التوضيف اشارة الى ان
المراد النسبة بمعنى الوقوع والادوقوع الذي هو الايجاب والسلب الرابط على التحقيق
لا النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب وان كانت الرابطة تدل عليها أيضا لا التزام (قوله
تسمية للدال) أى افظ الرابطة باسم المدلول الذي هو النسبة التي هي الرابطة حقيقة قال
العصام والاولى باسم وصف المدلول اه ووجهه ان الربط صفة النسبة (قوله ثم الرابطة
أداة) أى حرف وهذه دعوى برهن عليها بقياس اقتراني من الشكل الاول اشارة لغرض
بقوله لانها تدل على النسبة الخ وقوله لتوقفها الخ دليل الصغرى ولكبرها بقوله والدال على
المعنى الخ والنتيجة قوله فالرابطة أداة قال العصام وفيه ان الدعوى باطلة لان كسر تدبير
رابطة وليست بأداة لانها ليست بلفظ لان أقل ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد صرح به الشيخ
ابن الحاجب الا أن ثبت تخالف الاصطلاحين في اللفظ لكن ما ذكره السيد في بعض
تصانيفه ان ما يسميه القوم أداة هو الحرف عند النفاة يرد التخالف (قوله التي هي غير مستقلة)
لان النسبة متعلقة من حيث هي حالة بين الموضوع والمحمول وآلة لتعرف حالهما فلا يكون
معنى مستقلا يصلح لأن يكون محكوما عليه أو به فاللفظ الدال عليها يكون أداة ثم ان أريد بدلالة
الرابطة على النسبة الدلالة المطابقة لزم خروج كان لدالاتها على النسبة الرابطة بالتضمن
لانها تدل على الزمان أيضا وان أريد أعم من المطابقة والتضمنية يلزم ان تكون المشتقات

توقفتها على المحكوم عليه وبه والدال على المعنى الغير المستقل ١٢٩ يكون اداة فالرابطه اداة لكنها قد

تكون في قالب الاسم كهو
في زيد هو عالم وقد تكون في
قالب الكلمة ككان
في زيد كان قائما ومن ههنا
يعلم ان لفظة هو و كان است
رابطه حقيقة بل استعيرت
لرابطه و هذا قال (وقد
استعير لها) أى لرابطة
(هو) مفعول مالم يسم فاعله
لقوله استعير أى قد استعير
لرابطه لفظة هو كما في
المثال المذكور واعلم ان

اداة لالتحاق النبة تفعنا (قوله لتوقفتها على المحكوم عليه وبه) أى وكل ما هو كذلك فهو
غير مستقل فهنا كبرى مطوية لدليل صغرى القياس الاول (قوله والدال على المعنى الغير
المستقل يكون اداة) أو رد عليه انه يلزم ان تكون جميع الاسماء الدالة على النسب
والاضافات أدوات وأجيب بأن الأدوات لا استقلال لمعناها المطابق ولما دخل فيه
والاسماء الدالة على النسب والاضافات وان لم تستقل باعتبار معناها المطابق لكنها مستقلة
باعتبار ما دخل فيه ولا كذلك الأدوات وورد بان جعل كان من الأدوات يدل على ارادة عدم
الاستقلال ولو باعتبار ما دخل في المعنى المطابق والجواب الحاسم ان المراد بعدم استقلال
المعنى بالمفهومية هو ان يكون ملاحظ من حيث كونه آفة ومرة آفة لا ملاحظة حال التفسير على
نحو ما قيل في معنى الحرف تأمل (قوله لكنهم اقد تكون في قالب الاسم) استدلواك على قوله
فالرابطه اداة فانه يوههم ان الرابطه من حيث هي لا تكون الا في قوالب الحروف فرفع ذلك
لايهام بالاستدراك (قوله ككان) بحث فيه بان ما لول كان زائد على مدلول الرابطه فلا
تكون دلالة له على النسبة دلالة مطابقة فلا يكون رابطه لان الدال على النسبة بالمطابقة ولو
أريد أعم من ذلك تدخل كان التامة بل الافعال والمشتقات كلها في الرابطه وما قيل ان
الرابطه مادل على نسبة شئ الى شئ هما خارجان عن مدلولها سواء كان دالاً بالمطابقة أو لا فلا
تدخل الافعال التامة فمع كونه خلاف المتبادر عن تعريف الرابطه يرد عليه سائر الافعال
الناقصة وافعال المقابلة فاعله عبد الحكيم وأورد أيضاً بأنه لو كان لنظ كان رابطه لانعكس
قوانا كل شيخ كان شابا الى قولنا بعض الشاب كان شيخا على ما هو مقتضى العكس ولما
كان عكس هذه القضية بهض الكائن شابا شيخا علمنا ان لفظ كان داخل في المحمول ليدل على
تعيين الزمان وأجيب بان بعض الشاب كان شيخا صادق اذا كان للدلالة على زمان سابق على
زمان التكلم للدلالة على زمان سابق على زمان الاتصاف بالعنوان ولو سلم فلا يلزم في العكس
ان يشارك الاصل في الزمان بل يجوز ان يختلفا كالاختلاف في الجهة فليكن عكس كل
شيخ كان شابا بعض الشاب كان شيخا (قوله وقد استعير لها الخ) يشير الى ان هو في الاصل
موضوع لمعنى اسمى كسائر الضمائر ثم نقل عنه الى معنى غير مستقل بالمفهومية على سبيل
الاستعارة وان كان كلامه في شرح الرسالة يابى عنه حيث قال لفظ هو في قوله ازيد هو عالم
ضمير عائد الى زيد وعبارة عنه وهو عند أهل العربية مبتدأ ولا دلالة له على النسبة أصلا وان
أريد ما يسمونه ضمير الفصل والعمادة ولا يكون في مثل زيد عالم وعلى تقدير ان يكون فهو انما
يفيد الحصر والتأكيد وتحقق ان ما بعده خبر لثلاث ولا دلالة له على النسبة أصلا والذي يفهم
منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل حركة الرفع تحقيقا أو تقدير الاعراب لا نأذا
قلنا زيد عالم بالرفع يفهم ذلك منه فالرابطه هي الحركات الاعرابية وبالجملة كون لفظة هو غير
موضوع للربط على ما لا ينبغي أن يحتج على أحد من المصنفين فضلا عن الحكماء المحققين اه
ورده الجلال بأنه مخالف لما ذكره الشيخ في الاشارات حيث قال وأما لغة العرب فربما حذفت
الرابطه اتسالا على شهور الالاهن ومعناها وربما حذرت والمذكور انما كان في قالب الاسم
كقولك زيد هو حى فان لفظة هو جاءت لتدل بنقسم ابل لتدل على ان زيد هو أمر ليد كره

لرسالة الشمسية على
اعتراض استلزام التضمن
والالتزام المطابقة بأنه اذا
أطلق اللفظ على جر المعنى
أو لازمه مجازا مع قرينة
مانعة عن ارادة المعنى
الموضوع له فقد تحقق
التضمن والاستلزام بدون
المطابقة وهو ان المراد
باستلزامها المطابقة ان كل
لفظه دلالة تضمنية أو
التزامية فله دلالة مطابقة
في الجملة وان لم تكن في تلك
الحالة وأجاب أيضا بجوابين
آخرين لا يناسبان كلامه
هنا وما قيل ان ابن سينا
اشتراط الارادة في الدلالة
الوضعية فحين ارادة الجز
أو اللزوم لا مطابقة لعدم
ارادة الموضوع له فتشكك
المطابقة عنهما على مذهبه
مع ان الاستلزام متحقق

عليه فوجه المصنف الاستلزام بان الاستلزام تقديرى بمعنى ان كل لفظ له

الرابطة لا تنحصر في لفظة هو وكان بل ١٣٠ كل ما يدل على الربط فهو رابطة كحركة الكسر في نحو زيد دبير وأست في

نحو زيد قائم أست وغيرهما
مما يدل على الربط (والا)
أي وان لم يكن الحكم
في القضية بالثبوت والتنفق
المذكورين (فشرطية)
أي فافضية شرطية
فالجملية هي التي حكم فيها
بثبوت شيء لشيء أو نفي شيء
عن شيء والشرطية هي التي
حكم فيها بغير ذلك كما سيحكي
من أن الشرطية هي التي
حكم فيها بثبوت نسبة
أو بغيرها على تقدير نسبة
أخرى أن كانت متصلة
وتنافي نسبتين أو لاثنتين
أن كانت منفصلة (ويسمى
الجزء الأول) من الشرطية
(مقدما) لتقدمه في الذكر
(و) الجزء (الثاني) منها يسمى
(ثانيا) لكونه تابعا للأول

مادام يقال هو إلى أن يصرح به فقد خرجت عن أن تدل بذاتها دلالة كاملة فحقت بالادوات
لكنه يشبه الأسماء اه قال عبد الحكيم وايضا ما الباعث لهم على الاستعارة المذكورة إذا
لم يكن في لغة العرب لفظة هو رابطة بل الواجب عليهم أن يقولوا الاربطة في لغة العرب سوى
الحركة ثم قال الجلال أن المنطقيين لا يسلون أن هو راجع إلى الموضوع ليكون عينه بحسب
المعنى ويصرحون بأنه اداة في صورة الاسم ويشكرون اختصاص الفصل بالمواضع المخصوصة
ولا يلزمهم موافقة التحوين اه قال عبد الحكيم ولا يخفى أنه تحكم لان اختلاف حاله
بالتذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع باختلاف المرجوع اليه واستفادة الحكم بدون
ذكره ينادى على عدم كونه مستعملا في لغة العرب للربط وأي دليل على ما دعووه وانما هو
رجم الغيب من غير ادعاء يدعوا اليه (قوله لا تنحصر الخ) ولذلك عبر بالجزئية بقوله قد تكون الخ
المقيد لعدم المحصر (قوله زيد دبير) بكسر الراء المعنى كاتب فحركة الراء رابطة (قوله وأست)
يقع الهمزة بمعنى هو في لغة الفرس ومثله استين في لغة اليونان (قوله بغير ذلك) هذا صريح في
أن الشرطية يكون الحكم فيها بغير الاتصال والافتصال نحو رأيت اما زيدا واما عمر او العالم
اما ان يعبد الله واما ان يتقنع الناس فالبيان بقوله كما سيحكي من أن الخ أخص من المبين
(قوله يسمى مقدما) لم يقل المحكوم عليه والمحكوم به اشعار بوجه التسمية من أول الامر
وقوله لتقدمه في الذكر قرئ بضم الذال أي الملاحظة فالامر ظاهر وان قرئ بكسر هاء قد
بغالبا أو يقال لتقدمه طبعاً لانه قد يتأخر كافي قوائمه انما هو موجود ان كانت الشمس طالعة
والقول بجذف الجزاء في مثله اصطلاح محقق النصارى بعضهم يجوز تأخير ثم ان المصنف ذهب
إلى أن الشرط في عرف النصارى قد حكم الجزاء مثل المقبول وهو قوله ان جئتني أكرمك
بمنزلة قولك أكرمك وقت مجئك أي لا يخرج الكلام بهذا التقيد عما كان عليه من
الخبرية والانشائية بل ان كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية أو انشاء فان شئت فقل
جاءت زيداً فآكرمه وأما الشرط فقد أخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب
والمناطقية يجعلون الخبر مجموع الشرط والجزاء والحكم فيه يلزم التالى للمقدم ففهوم قوائمه
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت
من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الوجود وباعتبار
المنطقيين الحكم يلزم وجود النهار اطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم
به وجود النهار وبين الاعتبارين فرق ولم يرض السيد ما قاله وأطال في رده في حاشية المطول
وجعل مذهب النصارى بعينه مذهب المناطقية كيف وهم يصدد ديوان مفهومات القضايا
المستعملة في العلوم والعرف قال رليس اعتبار الحكم في التالى الاموافقة اختيار صاحب
المفتاح فلا ينبغي ان يحكم ذلك مذهباً لهم كيف ولو كان الحكم للجزء والشرط قيداً له
لكذبت الشرطية باتساع المقدم ضرورة كذب المقييد باتساع مقدمه ولا يشك أحد من أهل
العرف واللسان في صدق ان كان زيد جاراً كان ناهقاً اه ونقل العلامة ابن يعقوب عن بعض
الشيخوخة تحقيقاً آخر وهو ان الشرط تارة يرد اجراً أو مجرى القيد كما اذا علم مجي زيد غداً
فيقال اذا جاء زيد فقد استحق أن يكرم لان المعنى ان ذلك الوقت المعلوم الحصول يستحق زيد فيه

الحا كان ومن جملة ما بطل به وجعله أولى في الرد انه يلزم عليه فساد ما صير جوابه من ان كلامه من التضمن الاكرام

الموضوع جزئيا حقيقيا ولا نفس الحقيقة بأن يكون الموضوع افراد الحقيقة فلا يخلو من ان يبين في هذه القضية كية افراد الموضوع أى كليتها

الاعم وامانا فان التضمن فهم الجزئية في ضمن فهم الكل لا مطلق فهم الجزئية وامانا ثالثا فلان المحقق ان تمام ما وضع له الفعل الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما لا الى الفاعل المعين وحيث قد فهم الكل لا يتوقف على ذكر الفاعل واما رابعا فالمنوع فهم النسبة بلا فاعل أصلا لا بلا ذكره كما هو ظاهر (قوله لان ما تابعا لها الخ) كذا وقع في الرسالة التسمية وغيرها الاستدلال به ذا الدليل وقد اكتر الالتماس القطب والسيد القول عليه وانقص لا بد على هدم تمامه فالاولى كما قال السيد في البيان أن يقال انهما يستلزمان الوضع المستلزم للمطابقة فيستلزمانها قطعاً (قوله لتحققها فيما اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط بدون التضمن) لم يصبر بالجواز كوقع في عبارة غيره وفي عبارته فيما ساقى مع البيان باذا والماضى لان يكون بعض الالفاظ موضوعا له في بسيط محقق

المندرجة فيها طبيعيات اه ورده عبد الحكيم بان الحكم في قولهم الكل الطبيعي موجود على الطابع من حيث انها افراد للموضوع لان حيث انها طابع وما قيل ان الحكم فيها على الطبيعة فوهم (قوله ثلث القسمة) قال العصام استعمل ثلث بهم هذا المعنى جراحة في اللغة لا يرضى به أهل الثقة هذا او يتبادر منه أنه كان قبل الشيخ التقيم الرباعي فثانته الشيخ ورده عبد الحكيم بأنه مستعمل في اللغة وليس مستخدما وانه لا يقتضى سابقة حالة (قوله وحصرها في الشخصية) أى جعلها لا يخرج عن واحدة من الثلاثة فبعضهم تكلف وأدرجهما في الشخصية بناء على أن الطبيعة لا تحتل الشكره وبعضهم في المهمة بناء على ان معنى المهمة ما لم يبين فيها كية الافراد سواء صلح الحكم عليها أو لا ذكرهذين القولين في شرح المطالع وأطال في ذلك ولم يتعرض للقول باذخالها في المحصورة وفي شرح المصنف على الرسالة القديمة ثلثوا قسمة القضية وقالوا موضوع الجملة ان كان جزئيا فخصومية وان كان كلياً فان بين الكمية فصورة والافهملة وأورد عليهم أن قولنا الانسان نوع والحيوان جنس ونحو ذلك مما جعل الموضوع نفس الطبيعة أعنى الماهية لا بشرط شئ خارج عن القسمة وأجيب بوجود الاول انها داخل في الشخصية لان نفس الماهية من حيث انها صورة حاصله في العقل جزئى شخصى وروبان الحكم في هذا ليس من حيث انها صورة شخصية وجميع المحصورات أيضا بهذا الاعتبار موضوعها شخصى الثاني انها داخل في المهمة من حيث انه حكم كلي أحمل بيان كيمته ورد بانهم جعلوا المهمة في قوة الجزئية وهذه لا تصدق جزئية اذ ليس بعض افراد الانسان نوعا الثالث أن المراد تقسيم الموجبة المعسرة في العلوم ومثله هذه القضايا خارجة عن ذلك اه وبالجملة فاذخالها في المحصورات غير ظاهر في نظر كلام السارح (قوله أى وان لم يكن الموضوع جزئيا حقيقيا) أقام التفسير مقام المفسر والافسوق المتن يقتضى أن يقال أى وان لم يكن الموضوع شخصا (قوله بان يكون الموضوع افراد الحقيقة) تصوير لعدم كون الموضوع جزئيا ونفس الحقيقة والتعبير في افراد بصيغة الجمع تبع فيه المصنف حيث فاز كية افراد هو الاول في فرد اذ لم يبين في قولنا بعض الانسان زيد كية الافراد وقد يجاب بان اضافة افراد الى الحقيقة جنسية ثم ما قررهما من ان الحكم في المحصورات على الافراد هو المشهور وحقق الجلال أن الحكم في كل القضايا على نفس الحقيقة لانها في الطبيعة قد أخذت من حيث انها شئ واحد بالوحدة الذهنية فصدق عليها بهذا الاعتبار ما لا يتعدى الى افسرادها كالنوعية والجنسية مثلا ولذلك لا يصلح الحكم عليها بالتعميم والخصيص بل هي شخصية كما يشعر به كلام الشيخ في كيمته والمهمة أخذت من حيث هي هي بلا زيادة شرط فيصلح الحكم الصادق عليها بهذا الاعتبار للخصيص والتعميم وفي المحصورة أخذت من حيث هي انها تصلح للانطباق على الجزئيات لا على أن يكون هذا الوصف قيد الهابل على نحو يصلح للانطباق فلا جرم ذلك الحكم يتعدى الى الانحصار اما الى جهة ما وهو الكلية أو الى بعضها وهو الجزئية وليس الحكم في المهمة والمحصورات على الافراد أصلا الا بالافترض بمعنى أن الحكم وقع على شئ يتعدى من ذلك الحكم على الفرد وينطبق عليه كيف لا والمحكم عليه في الحقيقة ليس الا الامر الحاصل في النفس على وجه يصلح آلة للتطبيق على الجزئيات فذلك

وجزئتها ولا يبين (فان بين) فيها (كمية افراده) كلا أو بعضا (مضمونة) ١٣٣ أى فالقضية مضمونة لمصروف افراد

الموضوع وهى اما (كافية)
ان بين فيها كمية الافراد
كلا فتحو كل انسان حيوان
ولاشئ من الانسان بجور
(أو جزئية) ان بين كمية
الافراد بعضا فتحو بعض
الحيوان انسان وليس
بعض الحيوان بانسان
وكل واحد من الكمية
والجزئية اما موجبة
أو سالبة فالصورات
أربع (وما) أى اللفظ الذى
يحصل (به البيان) أى
بيان كمية الافراد كافة
الكل

بلا شبهة كافة النقطة
والوحدة والمجردات سيما
اذ قلنا الواضع هو الله
لكن هذا لا يتم فى
المعطوف لان معنى لا لازم
له غير محقق الوقوع فكان
سر ذلك التعبير رعاية كلام
المصنف حيث حكم عدم
استلزام المطابقة الالتزام
أبضا لعدم العلم بالالتزام
الذى يتجه مجرد الجواز
ويرى تحقق وقوع ذلك
من حيث اننا نتحقق كثيرا
من المواهى ولا يخطر ببالنا
لهال لازم عقلى لكن الذى
يقضيه قوله وأعرفا وقوله
فى هذا فى شرح الرسالة عدم
العلم بالاستلزام لا العلم بعدم

الامر معلوم ومحكوم عليه بالذات وتلك الجزئيات مع الجملة ومحكوم عليها بالعرض للقطع بانه
ايسر فى النفس الأمر واحد هو ذلك الوجه الا انه لوحظ على وجه يصلح للانطباق على الافراد
ولذلك يتعدى منه الحكم اليها بمعنى انه لو لوحظ تلك الافراد وجد ذلك الامر منطبقا عليها فتعرف
أحكامها حينئذ بنفسه اه وبيان ذلك أن الوجه فى علم الشئ بالوجه مرآة لذى الوجه
والمرآة من حيث هى مرآة لا يمكن ان يصحكم عليها فالمرآة ههنا هى نفس الطبيعة والمرق
هو الطبيعة من حيث ان الافراد متحدة معها لان حيث انها افراد بخصوصياتها فالمرآة
والمرق فى الحقيقة ههنا متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار قال ميرزا همد ولا يبعد أن يكون
مراد من ذهب الى أن الحكم على الافراد ذلك وأورد ٣ على الجلال ان افاضل أن يقول المحكوم
عليه يلزم أن يكون متوجها اليه بالذات والمتوجه اليه بالذات هو الافراد دون الطبيعة
اذ التوجه فى علم الشئ بالوجه أولا وبالذات الى ذى الوجه وثانيا بالعرض الى الوجه والتقصي
عنه ان التوجه متعلق بالافراد لا مطلقا بل من حيث انها متحدة مع الطبيعة فتكون نفس
الطبيعة من حيث الخصوصية والتعدد متعلق بالتوجه والقصد اه وأما مناقشة المعنى
بان الموافق للعرف واللغة هو الحكم على الفرد فيماعد الطبيعة لاعلى الطبيعة من حيث
الانطباق فندفعه بان ما قاله الجلال لا ينافى ان الحكم على الافراد ان ما قاله أمس بقواعد
المعقول لاجبى ان الحاكم حالة الحكم يلاحظ ما ذكر حتى يخالف اللغة والعرف بل معناه انه
اذ احكم على الافراد يكون الحكم جاريا على هذا الوجه نظر الماتقة فيه قواعد المعقول
(قوله فان بين كمية افراده الخ) السكمية نسبة الى كم لا يكون ايم اسئل عنه وهى بتخفيف الميم
لا بتشديد هاء عند المحققين لان النسبة الى الثنائى الصحيح الثانى غنية عن نفس مفهوه ولكن
المشهور على السنة قراءته بالتشديد وكلا وبعضا منصوبان على التمييز (قوله وما به البيان
الخ) اشارة الى ما صرح به فى شرح الشهية من ان السور قد يكون غير لفظ كوقوع النكرة فى
سياق النفى فتخصيص الشارح له باللفظ ليس على ما يغيب وما قيل فى توجيه أثر التعبير باللفظ
مع انه لا يتناول بظاهره وقوع النكرة فى سياق النفى كانه لا يبرى ان السور اداة النفى الداخلة
على النكرة لا كونها واقعة فى سياقه قال وهو حسن لكنه لا يتناول قرائن الاحوال الدالة
على عموم النكرة الا ان يدعى ان لفظ السور هناك مقدر اه فمع ما فيه من التكلف والتعويل
على قرائن الاحوال اتى انما يقول عليها فى المهورات دون الاستدلال المقصود من المنطق
توجيه بما لا يرضى به المصنف ثم ان من حق السور ان يدخل على الموضوع لان المراد منه
الافراد بخلاف المحمول لان المراد به المفهوم فلا تمد فيه فاذا أورد السور عليه فقد انفرد
عن الواجب وتسمى القضية حينئذ مخرقة والكلام مبسوط عليها فى غير هذا الكتاب (قوله
كلنظة الكل) أى الافرادى الذى لتعمول الافراد أو اكل المجموعى الذى هو عبارة عن شمول
الاجزاء لم يعتبر فى القضية المضمونة ولا يلزم على ذلك بطلان حصر القضايا بخروج هذه
القضية التى دخل عليها الكل المجموعى لانها غير معتبرة فى العلوم والقياسات والمنحصر القضايا
المعتبرة أو هى موجبة كامة والمعتبر من الموجبة قسم منها وهو ما كان الحكم فيه اعلى كل الافراد
وجعلها جزئية بما أويل أن الكل بهذا المعنى بعض الافراد تكاف وفى العصام انها ماملة ولفظ

٣ قوله وأورد بالبناء للفاعل والفعير عائد على ميرزا همد اه مؤلف

وبالعض في الموجبة الكلية والجزئية ١٣٤ ولفظ لاشئ وليس بعض في السالبة الكلية والجزئية يسمى (سوزا) لان اللفظ الذي

يتنبه كية الافراد يحصر
الافراد ويحيط بها كان
سوزا بالبد يحصر البد
ويحيط بها (والا) أي وان
لم يبين فيها كية الافراد
لا كلا ولا بعضا فهو الانسان
كاتب الانسان ليس بكاتب
(فهملة) أي فالتضمية
مهملة لا همال يان كية
الافراد فيها (و) المهملة
(تلازم الجزئية) فانه اذا
صدق الانسان كاتب صدق
بعض الانسان كاتب لا محالة
وبالعكس فهم امتلازمتان

الاستلزام فكانه بنى الزوم
على رأى القوم من شرط
اللزوم الذهني (قوله فليجوز
أن يكون الخ) الجوازي
هذا المكان وفي الذي بعده
وقوى أما الاول فبنا على
ما تقدم وأما الثاني فلان
عدم الانقسام خارج عن
ماهية النقطة والالكات
معدودة ولازم لها بل بين
بالمعنى الاخضر (قوله
بالمطابقة) باؤه للملازمة
متعلق بمحذوف صفة للفظ
أو المعنى أى المتلبس
بالمطابقة بينه وبين المعنى
أو بينه وبين اللفظ أى
عدم زيادة أحدهما على
الاخر كما تقدم ويجوز أن
يتعلق بالمعنى لكونه بمعنى

كل عنوان الموضوع لا سوره وضعفه عبد الحكيم واختار أنهما شخصيتان لا متناعتان صدق
موضوعها على كثيرين ذهنا وخارجا اه وأشار بالكاف الى عدم انحصار السور فيها ذكر فان
كل ما بينهم منه في لغة العرب الكلية أو البعضية بحسب الحكم فهو سور كلام الاستفراق
والنكرة في سياق النفي وجهها وطرا ولفظ اثنان وثلاثة ونحوهما ولام العهد الخارجى قال
الشيخ الرئيس ان كانت اللام تفيد العموم والنوين التنكير والافراد فلا مهملة في لغة العرب
وكان الاولى حذف اللام من كل وبعض (قوله والبعض) انما يكون سور الموجبة الجزئية اذا
أريد به بعض افراد ما دخل عليه بخلاف ما اذا أريد به بعض أجزائه فهو بعض الزنجى أسود فانه
لا يكون حينئذ موجبة جزئية بل مهملة لان لفظ البعض عنوان الموضوع لا سوره كانه قيل
جوز الزنجى أسود ومفهوم كل يصدق على كثيرين في الذهن لم يبين ان الحكم على كل افراد
أو على بعضها (قوله لاشئ) لا يختص سور السالب الكلى بعمل النافي فيما بعده عمل ان وان كان
هو الغالب بل يتم العاملة عمل ليس وغير العاملة رأسا كذا قيل ويرده ما صرح به السيدى
حاشية الما قول من أن وقوع النكرة في سياق النفي مفيد للعموم اذا قصد منه نفي الجنس دون
الوحدة (قوله وليس بعض) الفرق بينه وبين بعض ليس أن ليس بعض قد يستعمل للسلب
الكلى كما في قولنا ليس بعض من الانسان بحجر لوقوعه نكرة في سياق النفي بخلاف بعض
ليس فانه ليس في سياق النفي وبعض ليس بذكر لايجاب العادلى كما في قولنا بعض الحيوان
هو ما ليس بانسان بقديم الرابطة على حرف السلب بخلاف بعض ليس فان حرف السلب
مقدم على الرابطة قطعا فتكون سالبة قطعاً اذ لا يصلح مثله للموضوع العادلى قاله المصنف في
شرح الرسالة (قوله يسمى سوزا) وتسمى القضية حينئذ مذسورة لاشغالها على السور
ووجود وجه التسمية في المعرفة نحو زيد بعض الانسان لا يصح اطلاق السورة عليها
لعدم اطراد (قوله لان اللفظ الخ) اشارة للعلاقة المعجمة للاطلاق وانها المشابهة
فيكون استعارة مصرحة أصلية بحسب الاصل والافتقار صراحة حقيقة عرفية في اللفظ
المحذور (قوله ويحيط بها) أى بحيث يخرجها عن الشروع الذى كان قبل دخول السور
فدخل لفظ البعض أيضا من غير حاجة الى عمل انه يسمى باسم الكل قاله عبد الحكيم وأشار به
للرد على قول العصام ان وجه التسمية غير ظاهر في البعض وكأنه يسمى باسم الكل قال ولو قيل
سمى سور الحصر وتمييز الحكم عن الاحتمال الاخر لكان ظاهرا في الكل اه (قوله ولا بعضا)
أى من غير ان تبين كية الافراد بعضها كما في نحو بعض الانسان حيوان ونحو عشرون رجلا
عندى فانه ليس المقصود من ذلك الا انه عندك هذا العدد الذى هو بعض الرجال ومن ههنا قال
بعض النحاة أن التميز على معنى من التبعية واحتمال أن يراد جميع افراد العشرين لا يقدح
في كونهم اجزئية كذا قيل وفي الحواشي القضية عشرون رجلا حاضر مهملة قطعاً اه ومثل
ذلك نصف وعشرون طائفة وقليل وكثير من كذا كنصف بنى قيم عندى الخ وأما جميع في جميع
افراد الانسان حيوان فالتضمية مهملة لان لفظ جميع هو الموضوع تأمل (قوله والمهملة)
تلازم الجزئية) أو رد على دعوى التلازم القضية التى موضوعها كلى المصنف في فرد فان صدق
المهملة فيها لا يلزمه صدق الجزئية بل تكذب الجزئية لعدم تعدد الفرد الذى يقتضيه السور

واجب

المذكور وعلى الكل يقال كونه مدلولاً بالمطابقة بسبب ذلك الوضع لانه ثابت قبله كما قاله في الكلمة

لفظ وضع لمعنى مفرد ثم هذا
التقييد بالمطابقة وان لم
يرض به المصنف في شرح
الرسالة حيث قال ان ذلك
التقييد مما لا فائدة فيه الخ
الا ان هذا الشارح بين
قال في آخر هذا المشرح لم
يتيسر لي حين تأليفه
الاطلاعة شرح الشمسية
للعلمة القطب هذا والمراد
من الدال بالمطابقة من
حيث انه دال بالمطابقة
لامن حيث انه يدل بالتضمن
أو الالتزام وذلك الموضوع
بما موضوع وضع العين
للعين كافي وضع الانسان
للبعوان الناطق وزيد
وعبد الله والحسيوان
الناطق أعلام للذات سواء
كان الوضع نوعيا أو شخصيا
واما وضع الاجزاء المجموعة
للأجزاء كافي رامي الحجارة
وزيد قائم ولا تلك كافي
كلامهم وحيث قد يفخرج
عن المقسم الموضوعات
الغير الالفاظ والالفاظ
المهملة والالفاظ المركبة
من الموضوع والمهملة
وكذا ما تركب لفظا فقط
افرض أنك قد أتت فمصيل
فهو أبو شخص عمر وبابا بابا
من حيث المجموع لأن
داخل في المفرد حتى يخص
به حصير في أقسامه كما وهم
وأما من حيث كل جزء على حدة فيدخل في المفرد وهو من وضع العين للعين والتقييد بالمجموعة لا يخرج الوضع النوعي فانه

وأجيب بان الكل المتخصص في فرد عند ما يجعل موضوع القضية اما أن يؤخذ مراد به ذلك
الفرد بعينه فالقضية حينئذ شخصية والكلام في المهملة واما أن يؤخذ مراد به ذلك المفهوم
لكن لا من حيث ذاته بل من حيث الماصدق من غير تعرض للكلية أو جزئية فالقضية مهملة
ولاشك انها تستلزم الجزئية حينئذ فبقا لمثلا بعض الشمس أى ما يصدق عليه هذا المفهوم
مخلوقه لا بعض الأفراد المتخصص من ذلك واما أن السور يقتضى تعدد الافراد فمنوع قطعاً
اغما يقتضى أن لا يراد نفس الماهية أو نفس الجزئي الحقيقي من حيث هو كذلك بل يراد الكل
أو البعض من حيث هو بعض ولو كان ذلك البعض في الواقع فردا ليس الا (قوله واء) لم أن
الموجبة المحلقة خرج بالقيود الاول السالبة والثاني الشرطية أما الاولى فلان السالب يصدق
حيث لا وجود للموضوع لانه رفع للايجاب وكان الايجاب يرتفع بثبوت نقيض المحمول
للموضوع كذلك يرتفع بعدم تحقق الموضوع واما الثانية فلان صدق التالى مبنى على فرض
تحقق المقدم وانما اقتضت الموجبة وجود الموضوع لان ثبوت شئ شئ فرع وجود الثبوت
له ضرورة ان ما لا وجود له أصلاً لا يثبت له شئ أصلاً فان ما ليس موجودا ليس شئاً من الاشياء
حتى يصدق سلبه عن نفسه سواء كان المتيقن وجودياً أو معدوماً فان ثبوت اللا كناية عن زيد فرع
وجوده كما ان ثبوت الكتابة له كذلك وبها فارقت المعدولة السالبة وقال الامام في المنص
وجود الموضوع ليس شرطاً في الموجبة المعدولة المحمول لان عدم المحمول الوجودى كالا بصير
اما أن يصدق على الموضوع المعدوم أو لا يصدق فان صدق فقد صدقت الموجبة للمعدولة مع
عدم الموضوع فلا يكون وجود الموضوع شرطاً فيها وان لم يصدق عليه عدم المحمول
صدق المحمول وهو البصر لامتناع خلو الموضوع عن النقيضين فلزم ان صدق المعدوم بالامر
الوجودى وهو محال وبتقدير تسليمه فالمطلوب حاصل لانه اذا لم يتحقق الايجاب الموصول الى
وجود الموضوع فالاجاب المعدول بالطريق الاولى وأجيب بان لا نسلم انه لو لم يصدق عدم
المحمول الوجودى على المعدوم لزم صدق المحمول الوجودى عليه بل اللازم صدق سلب عدم
المحمول عليه فان نقيض الموجبة ليس موجبة بل سالبة والمعدولة أعمن من الموجبة
المحصلة فلا يلزم من صدقها صدقها على ان قوله لامتناع خلو الموضوع عن النقيضين غير
مسلّم لان خلو الشئ عن النقيضين اغما يكون محالاً اذا كان ذلك الشئ ثابتاً أما اذا كان معدوماً
فلان المعدوم يجوز خلوه عنهم ما ثم المتأخر بن أثبتوا قضية سالبة المحمول وحكموا بان صدق
موجبها لا يستلزم وجود الموضوع فالقول باستدعاء الموجبة وجود الموضوع مخصوص
بغير هذه الموجبة وبقوا بين تلك القضية والسالبة بان فيها زيادة اعتبار اذ في السالبة يتصور
الطرفان ويحكم بالسلب وفي سالبة المحمول يرجع بعد سلب المحمول الاول الذى ورد السلب
عليه ويحمل ذلك السلب على الموضوع ويبحث معهم الجلال بان المقدمة القائلة ان ثبوت
الشئ الشئ يستلزم ثبوت المتيقن لا يستثنى العقل منها الامر السلبى والقول بان العقل يستثنى
السالبة المحمول دون المعدولة فتحكم فالحق ان الموجبة السالبة المحمول على ما اعتبره المتأخرون
قضية ذهنية لان انصاف الموضوع بسلب المحمول عنه اغما هو في الذهن فنقتضى وجود
الموضوع في الذهن لافى الخارج فيكون بينها وبين السالبة الخارجية تلازم وحينئذ فلا حاجة

في تسمية الموضوع بالوجودى وهو من وضع العين للعين والتقييد بالمجموعة لا يخرج الوضع النوعي فانه

كقولنا كل ج ب على
معنى ان كل ما يصدق عليه
ج في الخارج فهو ب
في الخارج واما ان لا يكون
على الافراد الموجودة في
الخارج ببل يكون على
الافراد المقدرة الوجود فيه

لا صدخله في الافراد
والتركيب فان المعتبر هو
اللفظ الدال لا غير اللفظ
ولا غير الدال ولا ما يدل
بالهـ قل مثلاً كما تقدم
(قوله ان قصد) لاشك ان
اللفظ انما عرض له
التركيب من حيث
الاستعمال وقصد افادة
المعاني الكثيرة فان الواضع
ابتداء انما وضع اللفظ
لمعانيها متفرقة والركب
من حيث انه مركب انما
صار موضوعا لوضع الاجزاء
كما صرح به السيد السند
والاستعمال عبارة عن
ذكر اللفظ واردة المعنى
فعلم ان القصد معتبر في
التركيب ولما كان الافراد
عبارة عن عدم التركيب
كان معناه عدم القصد
وان التركيب والافراد
لا يجتمعان في اللفظ في حالة
واحدة فلذا اعتبر
المتأخر ون في تعريفهما
القصد كذا حقق بعض

لدعوى التخصيص اهـ (قوله اما ان يكون على كل افراد الموضوع) الاولى اسقاط كل كما وقع
فيما بعده لينطبق البيان على الكلية والجزئية مع الاخصرية (قوله المحققة في الخارج
الموجودة فيه) هكذا في النسخ التي رأيناها فالوصف الثاني مفسر للاول ووقع في نسخة كتب
عليها المحشى المحققة الوجود وما هنا أظهر (قوله كل ج ب) جرت عادة القوم بانهم يعبرون
عن الموضوع بـ ج والمحمول بـ ب للاختصار ولما وقع توهم الاختصار فيما لو مثلوا للكلية مثلا
بكل انسان حيوان والمراد من قولنا بـ برون عن الموضوع الخ أي عما يقع موضوعا ومحمولا
لا عن مفهوم الموضوع والمحمول ثم المشهور في المسحوق من الاشياخ ان يتلفظ بالحرف المرموز به
بسيطا وقد صرح به عبد الحكيم فقال اشهر التلفظ به بسيطا كما تقتضيه الكتابة وهو الحق لان
الاختصار حاصل به واما التلفظ باسمه ما أعني كل جيم يافهو وتلفظ باسمين ثلاثين بشار كهما
شرا لاسماء الثلاثية ولانه اذا تلفظ باسمه ما يفهم منه ما الحرفان المخصوصان كما في قولنا كل
انسان حيوان يفهم منه مدلول طرفيه فلا يكون التعبير الدال على الشمول لجميع القضايا بخلاف
ما اذا تلفظ به ما بسيطين فانه لا معنى لهما أصلا فيعلم انه تعبير عن الموضوع والمحمول فاقبل انه
خطأ لفظا والعجب انه استند على أن الحق ان يتلفظ هكذا كل جيم يافه لانه لا اسم لحروف الهجاء
بسيطا فان حروف الهجاء لم تكن من قبيل الحروف لا حاجة في التلفظ به الى التوسل بالاسماء
كما في قولنا زيد ثلاثي واختاروا هذين الحرفين لان الالف الساكنة لا يمكن التلفظ بها والمتحركة
ليست لها صورة في الخط فاعتبروا الحرف الاول أعني الباء ثم الحرف الثاني الذي يتميز عن ب
في الخط وهو ج وعكسوا الترتيب الذي ذكرى فليقولوا كل ج ب للاشعار بانهم اخارجا
عن أصلهما وهوان يراد به انفسهما اهـ والقاتل هو العصام فانه قال اشهر في ما بين المصليين
التلفظ به بسيطا والحق ان يتلفظ به هكذا كل جيم يافه لانه لا اسم لحروف الهجاء بسيطا بل هو
اما ثلاثي أو ثنائي في التقدير وثلاثي لا غير في حالة الاعراب فهو خطأ وان صار مجما عليه (قوله
على معنى) مرتبط بقوله كقولنا أي حالة كونه ما برين على معنى الخ (قوله ان كل ما يصدق عليه
في الخارج) قال العصام انه قد حقق في موضعه ان الوضع والمحمل من المقولات الثانية
والعوارض الذهنية فكيف يكون صدق ج وصدق ب في الخارج الا ان يقال انه
كون الوضع والمحمل من الامور الذهنية ان الشيء لا يصدقون محمولا ولا موضوعا الا بحسب
الوجود الذهني ومعنى ج في الخارج ان الحمل ج عليه وصدق عليه باعتبار ثبوته له في
الخارج اهـ وفي عبد الحكيم لا يقال ان قولكم في الخارج اما ظرف لذات المحمول
والموضوع أو لوصفيه ما أوله صدقهما على الذات فان كان ظرفا لذات الموضوع والمحمول
فقولكم ثابتا في الخارج يكون مستدركا لان ذات الموضوع هي ذات المحمول بعينها وان
كان ظرفا لوصف فهو باطل لان الاوصاف ربما تنعدم في الخارج كما في المعدولة وان كان
ظرفا للصدق فهو ايضا باطل لان الحمل والوضع من الامور الاعتبارية فكيف يوجدان في
الخارج لانا نقول فرق ما بين قولنا صدق عليه في الخارج وبين قولنا الصدق متحقق في
الخارج ولا يلزم من بطلان هذا بطلان ذلك كما في شرح المطالع والفرق أن الموجود في
الخارج ما يكون الخارج ظرفا لتحقيقه لا ما يكون ظرفا لنفسه ألا ترى الى قولنا زيد موجود

الاذ كما هو عليه فليس التقييد بالقصد للرد على ابن سينا كما قال بعض الناظرين ولا ما يهتبه له

وهي القضية الحقيقية كقولنا كل ج ب على معنى ان كل ما لو وجد ١٣٧ كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب فالحكم ليس على افراد ج الموجودة في الخارج بل على افراده المقدرة الوجود في الخارج سواء كانت موجودة في الخارج او معدومة ثم ان لم يكن افراد ج موجودة في الخارج فالحكم مقصور على الافراد المقدرة الوجود كقولنا كل عنق اطائر وان كانت موجودة في الخارج فالحكم ليس مقصورا على افراده الموجودة في الخارج بل عليها وعلى افراده المقدرة الوجود ايضا كقولنا كل انسان حيوان واما ان لا يكون على الافراد الموجودة في الخارج ولا المقدرة فيه بل على الافراد الموجودة في الذهن فقط وهي القضية الذهنية كقولنا شريك الباري معدوم فان افراد الموضوع ليست موجودة في الخارج ولا مقدرة فيه لعدم امكان التقدير لكن موجودة في الذهن والى كل ما ذكرنا مفصلا اشار بما لا يتعدى

ج فهو بحيث لو وجد كان ب فالحكم ليس على افراد ج الموجودة في الخارج بل على افراده المقدرة الوجود في الخارج سواء كانت موجودة في الخارج او معدومة ثم ان لم يكن افراد ج موجودة في الخارج فالحكم مقصور على الافراد المقدرة الوجود كقولنا كل عنق اطائر وان كانت موجودة في الخارج فالحكم ليس مقصورا على افراده الموجودة في الخارج بل عليها وعلى افراده المقدرة الوجود ايضا كقولنا كل انسان حيوان واما ان لا يكون على الافراد الموجودة في الخارج ولا المقدرة فيه بل على الافراد الموجودة في الذهن فقط وهي القضية الذهنية كقولنا شريك الباري معدوم فان افراد الموضوع ليست موجودة في الخارج ولا مقدرة فيه لعدم امكان التقدير لكن موجودة في الذهن والى كل ما ذكرنا مفصلا اشار بما لا يتعدى (ولا بد في الموضوع من وجود الموضوع) اما (بحقها وان قيد الدلالة يغني عنه كما قال الجلال الدواني) به يندفع ايضا قول المصنف في شرح الرسالة ههنا بحث

في الخارج فان زيد امو وجود خارجي دون وجوده وبما ذكرنا ظهر ان كونها في الخارج لا ينافي كونها من المعقولات الثانية اه (قوله ان كل ما لو وجد الخ) ليست هذه شرطية كما توهم القاطب حيث قال ولما اعتبر في عقد الوضع الاتصال وهو قولنا لو وجد كان ج وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان ب بل هو تفسير للقضية الخلية كما حققه السيد وعلى ذلك بان عقد الوضع تركيب تقييدي فكيف يصور ان يكون معناه متصلة وعقد الحمل تركيبي مجردي لكنه محلي لا اتصال في مفهوم القضية معنى اتصالي املا فكيف تفسر مع في متصلين بل يجب ان تحمل عبارة الشرط على قصد التعميم في افراد الموضوع بحيث يندرج فيها الافراد المحققة والمقدرة فانك اذا قلت كل ج ب يتبادر منه ان الحكم على كل ما هو ج في الخارج محققا فاراد كلمة الشرط في التفسير للتنبيه على دخول الافراد المقدرة ايضا في الحكم ووقع في بعض نسخ الشبهة كمال الوجود وكان ج بالواو العاطفة وهو خطأ لان كان ج لازم لوجود الموضوع ولا معنى للواو العاطفة بين اللازم والملازم كذا علم وناقشه العصام بصحة قولنا بين الانسان والحيوان عموم مطلق مع ان الحيوان لازم للانسان واجيب بانه لا معنى للواو العاطفة بين اللازم والملازم في مقام افادة اللزوم ولا يفهم عليه صحة قولنا بين طلوع الشمس ووجود النهار تلازم لان اراد انه لا معنى للواو العاطفة بين اللازم والملازم حين يفاد بذكرهما اللزوم ووقع في شرح القاطب تقييد الافراد بالممكنة حيث قال كمال الوجود كان ج من الافراد الممكنة لانه لو لا التقييد لم تصدق كلمة حقيقة موجبة كانت او سالبة اما في الموجبة فباعتبار فرض فرد مقيد بتقييد المحمول واما في السالبة فباعتبار فرض فرد مقيد بغير المحمول ولا يقال ان ذلك الفرد ممنوع فلا يصدق عليه وصف الموضوع لما سبق في مباحث الكليات ان صدق الكل على افراد ليس بمعتبر بحسب نفس الامر بل بحسب مجرد الفرض فاذا فرض انسان ليس بحيوان ففرض انه انسان فيكون من افراده والشارح رحمه الله ترك هذا التقييد موافقة للمصنف في شرح الرسالة فانه قال واقتابل ان يقول ان اريد بج ما أمكن ان يصدق عليه في نفس الامر وفرض العقل كذلك لا حاجة الى هذا القيد اه وقال السيد هذا القيد اعني امكان وجود الافراد انما يحتاج اليه اذ لم يعتبر امكان صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع بحسب نفس الامر بل يكتفي بمجرد فرض صدقه او امكان فرض صدقه عليه كافي صدق الكل على جزمياته حتى اذا وقع الكل موضوع القضية الكلية كان متنا ولا لجميع افراده التي هو كلي القياس اليها سواء أمكن صدقه عليها ولا واما اذا اعتد برامكان صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع في نفس الامر كما هو مذهب القاري او اعتد برامكان الصدق بالفعل كما هو مذهب الشيخ فلا حاجة الى اعتبار امكان وجود الافراد والمحدور مندفع (قوله وهي القضايا الذهنية) لم يذكرها صاحب الشمسية لانها غير معتبرة في العلوم والمقصود ضبط القضايا المستعملة فيها غالبا وتلك نادرة الوقوع وقوله ان قواعد الفن يجب ان تكون عامة يجب ان تعمم القواعد انما هو بقدر الطاقة الانسانية والمصنف ذكرها هنا استيقنا للاقسام (قوله شريك الباري ممنوع) أي كل ما فرضه العقل شريك الباري فهو ممنوع في الخارج ودخل تحت الكاف جميع القضايا

بسمي

معانيها تدخل في تعريف
المفرد وتخرج من تعريف
المركب وان كان امكان
الصدق ورد لمجوعه - مد الله
علما اذ يمكن ان يقصد منه
الدلالة على جزء المعنى وذلك
عند اطلاقه على الانسان
ووجه الدفع اننا مختار الشق
الاول ولا تركيب قبل
الاستعمال لانه انما يعرض
للالفاظ عند استعمالها
كما تقدم (قوله بجزءه)
أي بجزء مرتب في السمع
كما ذكرنا فخرج فهو ضرب
لانه ليس له جزء كذلك اذ
الهيئة ليست مسموعة
كذا في عبارة شيخ الاسلام
ومعناه ان ضرب ليس له
جزء من كبر قبل جزء آخر
يسمعان معا واحدهما
يسمع قبل ما يسمع الاخر
لان الهيئة ليست مسموعة
حقيقة حتى تذكر المادة
قبلها أو هي قبل المادة
فبترتيبها وما في كلام
السيد من أن الهيئة
مسموعة أي بالتبعية
لاحقيقة فلا يكون انظما
والمجوع عنه انما هو
اللفظ الدال بالوضع وحينئذ
فما قيل الاظهر ان يقال
اذ لا ترتيب بين المادة
والهيئة بل هما مسموعان
مع الیس بشئ قال شيخ الاسلام ولا يخفى ان نظائر المنطق في الالفاظ بتبعية المعاني فلا يلائم اعتبار

التي موضوعاتها ممتعة فالحكموم عليه بالامتناع افراد هذا المفهوم لاهذا المفهوم فانه أمر
اعتباري لانه من قبيل الكليات (قوله وهي الخارجية) أي تسمى بذلك منسوبة للخارج أي
ما هو خارج عن المشاعر والقوى الدراكة ٣ لان موضوعها اعتبارا تصافه بالمحمول خارجا
قال المصنف في شرح الرسالة سواء كان اتصافه بـ حال الحكم أو قبله أو بعده حتى يصدق كل
ناهم مستيقظ وان لم يكن اتصافه بالنائم حال ثبوت اليقظة فالمراد بالحكم ههنا ثبوت المحمول
للموضوع أو انتفاءه عنه لاحكام العقل بذلك لان هذا الكلام انما هو لرفع توهم من ظن ان
الذات يجب اتصافه بوصف الموضوع حال اتصافه بالمحمول وهو الذي يسميه القوم حال
اعتبار الحكم والافني حال حكم العقل لا يجب وجود الموضوع في الخارج فضلا عن اتصافه
بالعنوان لصدق قوله ان زيد موجودا أمس أو غدا ٥ وقال المهروري لا يخفى انه اذا كان
المحمول فعلا أو مشتقا أو مصدرا يجب أن يكون الذات متصفا بالعنوان حين ثبوت المحمول
بحسب قواعد اللغة وكل ناظم مستيقظ لا يصح بحسب حقيقة اللغة تأمل ٥ (قوله أو مقدر)
قال الجلال مامعنى قول المصنف ان الحقيقة تقتضي الوجود المقدر للموضوع والوجود
المقدر لا يجزئيه فلا فائدة في اعتبارها فان اعتبر في موضوع الحقيقة امكان صدق العنوان
على الافراد أو امكان وجودها فالمراد بالوجود المقدر الوجود المقدر مع ذلك القيد ولا يخفى
فائدة اعتباره وهي اخراج غير الممكن من المستغاث وان لم يعتبر كما هو مقتضى كلام بعضهم
فالمراد بالوجود المقدر كون الموضوع بحيث لو وجد كان متصفا مع المحمول ٥ (قوله
فالحقيقة) سميت بذلك لانها حقيقة القضية المستعملة في العلوم لكثرة استعمالها بهذا
الاعتبار فهو من قبيل نسبة الشيء الى مفهومه الذي هو كالحقيقة له والذهنية سميت بذلك
لانه لا وجود لموضوعها الا في الذهن قال عبد الحكيم واعلم ان القضايا الذهنية على اقسام
منها ما تكون افرادها موجودة في الذهن متصفة بمحمولاتها في الذهن اتصافا مطابقا للواقع
بجميع المسائل المنطقية فان محمولاتها عوارض ذهنية تعرض للمعقولات الاولى في الذهن
ويكون لموضوعاتها وجودان ذهنيان أحدهما مناط الحكم وهو الوجود الظلي الذي به يتغير
الموضوع والمحمول وثانيهما الوجود الاصل الذي به اتحاد المحمول بالموضوع وهو مناط الصدق
والكذب والفارق بين الموجبة والسالبة ومنها ما تكون محمولاتها متزامنة للوجود
فمخبريك الباري تمتنع واجتماع النقيضين محال والمجهول المطلق يمتنع الحكم عليه
والعدم المطلق مقابل للوجود المطلق وتحقيقه ان مناط الحكم هو تصور هاهنا عنوان
الموضوع ومناط الصدق هو الوجود الفرضي الذي باعتبار فردية الموضوع كانه قبل
ما يتصور بعنوان شريك الباري ويفرض صدقه عليه تمتنع في نفس الامر وقس على ذلك
ومنها ما تكون محمولاتها متقدمة على الوجود أو نفس الوجود نحو زيد ممكن أو واجب
بالغير أو موجود فموضوعاتها وجود في الذهن حال الحكم كاسترا اقضايا ولكن
الاتصاف بها ذهنيًا انتزاعيا لا بد ان يكون لموضوعاتها وجود آخر في الذهن يكون مبدءا
لانتزاع هذه الامور ومناط صدق القضية واتحاد المحمولات معها ثم اذا توجه العقل
اليها ولا حظها من حيث انها موجودة بهذا الوجود انتزع عنها وجودا امكانا ووجودا

واعلم ان السالبة تقتضى وجود الموضوع أيضا في الذهن ١٣٩ من حيث ان السلب حكم فلا بد له

من تصور المحكوم عليه
ليكن انما يعتبر هذا
الوجود حال الحكم أى
بمقدار ما يحكم الحاكم
بالحمول على الموضوع
كحظة مثلا وذلك الوجود
الذهنى الذى يقتضيه
الحكم مغاير للوجود
الذى يقتضيه ثبوت
الحمول للموضوع فان
الوجود الثانى انما يعتبر
بموجب ثبوت المحمول
للموضوع ان دائما فداثما
وان ساءة فساءة وان
خارجا فخارجا وان ذهنا
فذهنا وأما الوجود الاول
الذى يقتضيه الحكم فهو
انما يعتبر حال الحكم كما
ذكرنا وهو الوجود الذى
تشارك الموجبة والسالبة
في اقتضائه لكن صدق
الموجبة يتوقف على
الوجود الثانى بخلاف
السالبة تأمل (وقد يجعل
حرف السلب) كلفظة
لا وغير وليس (جزأ من جزء)
أى من جزء القضية
كل موضوع والحمول
(فيسمى) جزء القضية الذى
جعل حرف السلب جزءا منه

الترتيب مع الاجزاء
المجموعة مع ان هذا
القييد لا يفهم من
تعريفاتهم الخ كلامه وفيه
كون اللفظ ذا أجزاء انما

آخر باعتبار الانصاف بهذا الوجود يستدعى تقدم وجوده يكون مصداقا لهذه الاحكام
ولست هذه الملاحظة لازمة للذهن دائما فتقطع بحسب انقطاع الملاحظة اه قال وهو من
الغوامض (قوله واعلم ان السالبة الخ) مرتبط بقوله ولا بد في الموجبة من وجود الموضوع
وما ذكرنا خذ من قول السيد الايجاب يقتضى وجود الموضوع في الذهن من حيث انه
حكم فلا بد من تصور المحكوم عليه ويقتضى صدقه ووجوده أيضا لان ثبوت المحمول
له فرع ثبوته في نفسه والفرق بين هذين الوجودين ان الوجود الذى يقتضيه الحكم انما يعتبر
حال الحكم أى بمقدار ما يحكم الحاكم بالحمول على الموضوع كحظة مثلا وان الوجود
الذى يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع هو بحسب ثبوته ان دائما فداثما وان ساءة فساءة
وان خارجا فخارجا وان ذهنا فذهنا وان لحظة فلفظة والسالبة تشارك الموجبة في اقتضاء
الوجود الاول دون الثانى وكذا الحال في الفرق بين الموجبة والسالبة اذا أخذت ذهنية
اه وقيد المصنف في شرح الرسالة اقتضاء الموجبة وجود الموضوع بما اذا كانت خارجية
أو حقيقية وأما الذهنية فلا تقتضى الا تصور الموضوع حال الحكم كما في السوالين من غير
فرق ولا تقتصر الى وجود الموضوع حال ثبوت الحكم بل لا يصح وجوده في تلك الحالة والقول
بانها سوال في المعنى منوع اذا الحكم انما هو وقوع النسبة اه أى والارجاع الى السلب
نفس ورد عبد الحكيم بأنه يهدم المقدمة البدئية التى يتنى عليها كثير من المسائل من
أن ثبوت شئ شئ فرع ثبوت المثبت له اذا التخصيص لا يجرى في القواعد العقلية (قوله ان
دائما فداثما) مثلا اذا قلنا اقم وجودا زلا وأبد ان وجوده في الذهن لاجل الحكم انما هو
لاجل الايقاع ووجوده لاجل ثبوت المحمول له أزلى أبدي (قوله تأمل) أى حتى يظهر لك
الفرق بين الموجبة والسالبة عند من يرى اطراد الحكم في سائر الموجبات كما هو المنقول
عن السيد وغيره وان هذا الحكم محتص بعاد الذهنيات كما هو اختيار المصنف ووقع
في كلام بعضهم ان استمداء الايجاب وجود الموضوع انما يتم اذا لم تكن الموجبة ممكنة
لظهور ان امكنة الموجبة لا تستدعى الامكان الموضوع وهو مبني على ما حققه الرازي
في شرح المطالع ان امكنة الموجبة ليست قضية في الحقيقة لظهور ان امكان المحمول
لا يستدعى الامكان الموضوع لا وجوده اه وسياق تحقيق ذلك في الوجهات ان شاء الله
تعالى وتكلف بعض الحواشي هنا فأنى بما لا يرضى به الامن قلنا دأ مثاله (قوله وقد يجعل
حرف السلب) الموافق لاصطلاحهم التعبير بالاداء قبل الظاهر ان يقال لفظ السلب يشمل غير
وليس وضافة حرف للسلب باعتبار اصل وضعه والافه في المعدولة لم يستعمل في السلب
(قوله جزأ من جزء) شمل كلامه السالبة فالتعريف غير مانع ويوجب بأن حرف النفي في السالبة
قاطع للنسبة وليس جزءا منها ثم قضية كلامه ان ما لم يكن حرف السلب جزءا منه لا يكون معدولا
وبه صرح المصنف في شرح التسمية فقال ان زيدا عي محصلة وفي شرح المطالع انها معدولة
وان مدار المعدول على اعتبار عدمه في المفهوم وأورد العصام الاجاد اذا معنى به شخص
حيوانى وقلنا الاجاد حيوان وزيدا عي فان الاولى محصلة مع دخولها في التعريف والثانية
معدولة مع خروجها اه والجواب ان القضية الاولى معدولة من حيث اللفظ محصلة من

ان اعتبار ذلك القيد دائما هو لكون الناطق التعاريف يجب جعله على المتبادر والمتبادر من

لم يصرح به وحينئذ فبعد
الله والحيوان الناطق عليان
خارجان بقيد القصد مع
رعاية الحقيقة وأما قيد
القصد مستقلا فقد علمت
قائده ومن ههنا يظهر ان
ما قيل أخذه من تعريف
المعنى والغرض من
التعريف وعدم التعبير
بمعناه اخراج مثل عبد الله
علما قال السيد الصغرى
ولاحاجة الى هذه الزيادة
في اخراجه لانه بالنظر الى
معناه العلى لم يقصد بجزء
منه الدلالة على جزء المعنى
لتخرج بالقصد الاول وان
صدق عليه انه قصد بجزء
منه الدلالة على جزء المعنى
الغير العلى فهو مفرد
ومركب من جهتين وذلك
لازم مع ذلك القيد أيضا
فلا حاجة اليه ومحصله
الاعتماد على قيد الحقيقة
ليس بشئ اما أولا فلان
تعريف المعنى لا اشعار له
بكونه مقصودا اذ هو أعم
من ذلك والاعم لا اشعار له
باخص معين وأما ثانيا فان
الاضافة تأتي لما تأتي له
اللام فالفرق بينهما كما
ذكر ليس بصواب وأما
ثالثا فان قيد الحقيقة
لا يغنى عن قيد القصد على
ما ذكرنا فتدبر (قوله اما

أمر مستقل بنفسه لا يقتضى الارتباط بغيره والمحمول مفهوم يقتضى الارتباط بغيره فالنسبة التي
بها الارتباط تستحق ان تضاف اليه وان كانت بين بين اه وإياك ان توهم من قوله وان كانت
بين بين انه حمل النسبة على النسبة التي بين بين دون الوقوع واللا وقوع لان الوقوع واللا وقوع
أيضا تصور ان بين بين اه عصام ثم ان نسبة التالى للمقدم أيضا لا تخلو عن تلك الكيفية
لكن عادة المتأخرين جرت باعتبار الزوم والعناد والاتفاق بينهم - ما لا باعتبار تلك الجهات كما
يناسبها فظهر وجه تخصيص البحث بالجليات وسقط قول المحشى ان تخصيص الجهة بالجهة
غير ظاهر (قوله اذ انسبت الى نفس الامر) أى اذا نظر للنسبة المفهومة من القضية باعتبار
وجودها في نفسها أى تحتقنها في الواقع بقطع النظر عن فهمنا لها من اللفظ فنفس الامر عبارة
عن الشئ في نفسه أى الشئ في حد ذاته بقطع النظر عن تعقلنا له وفرضنا إياه فان الشئ وجودا
في الاعميان ووجودا في الازهان ووجودا في العبارة والمراد بالوجود العيني الوجود الخارجى
فيشمل المحسوس وغيره لا ما يتبادر من لفظ الاعميان من تخصيصه بالمحسوس فان ثبوت الكتابة
لزيد في قولنا زيد كاتب مثلا أمر اعتبارى ممكن من حيث كونه منزها عن ارتباطه بامر
وجود بين قيل ان له تحققا في نفسه وان كانت الامور الاعتبارية لا وجود لها في الخارج وانما
وجودها في الخارج هو وجود ما انتزعت منه وفي هذا الكلام بقية تطلب من حواشينا على
المتولات الصغرى فعنى قولهم النسبة ثابتة أو واقعة في نفس الامر هو ان يكون نفس الامر
ظرفا لها لا بمعنى كون نفس الامر ظرفا لوجودها وبينهم ما فرق تعرض له السيد في مؤلفاته
ويؤخذ من قوله اذ انسبت الى نفس الامر انه لا بد من تقييد نسبة المحمول الى الموضوع بنسبتها
الى نفس الامر اذ النسبة المعبرة بين الشئين اذ لم يفرض وجودها في نفس الامر لا يعرض لها
كيفية في نفس الامر أصلا اه (قوله اما ان تكون) هذا دليل جواب اذا المضافة وتقديره
فلا بد لها من أحد الأمرين لانها اما ان تكون الخ (قوله مكيفة الخ) وهذه الكيفية باعتبار
تحققها في نفس الامر تسمى مادة القضية وعنصرها والمادة وان كانت مشتركة بين الطرفين
والنسبة وكيفية في نفس الامر لكون كل منها جزءا لكنهم خصوها بالـ مكيفة وتسميتها
عنصر الكونين جزءا من القضية المربعة الاجزاء والعناصر أربعة وباعتبار انسابها
في العقل أو ذكرها في العبارة تسمى جهة ولما لم يجب مطابقة ما في الذهن والعبارة لما في نفس
الامر جاز ان لا تكون الجهة مطابقة للمادة كما اذا تعقلنا ان نسبة الحيوان الى الانسان هو
الامكان وقيلنا كل انسان حيوان بالامكان فجهة القضية هي الامكان لانه المتعقل في الذهن
والمذكور في العبارة ومادة القضية هي الضرورة لانها كيفية نسبة الحيوان الى الانسان
في نفس الامر فالجهة قد تخالف المادة لكن لا يكون ذلك الا في القضية الكاذبة ويعتبر
في صدق الموجهة مطابقة الكيفية للمادة على ما اعتبره المتأخرون وأما على اصطلاح القدماء
فالمادة هي كيفية النسبة الإيجابية بالوجوب أو الامكان أو الامتناع والجهة هي اللفظ الدال
على ما اعتبره المتعبر كيفية تلك النسبة سواء كانت هي غير تلك المادة أو أعم منها أو أخص
أو مبينا فالجهة على هذا قد تخالف المادة في القضية الصادقة أيضا كقولنا الانسان حيوان
بالامكان العام فالمادة هي الوجوب والجهة أعم منه ولما كان اصطلاح القدماء غير واف

تام الاولى اما ان كب تام لانه الاسم والاسماء لا تغير وان كانت في الاصل تركيبا توصيفا بحضابوغ فيه

بكيفية الضرورة أو اللازم ورة ١٤٢ واما أن تكون مكيفة بكيفية الدوام أو اللادوام الى غير ذلك من الكيفيات

بماصيل القضايا عدل عنه المتأخرون افاده المصنف في شرح الرسالة وغيره ٣ ثم ما ذكر من اعتبار المطابقة وعدمها في الجهة جري على ما هو المختار من جري المطابقة واللامطابقة في التصورات وهو الظاهر واما ما يقال ان التصورات كلها مطابقة لواقعها والخطا انما هو في الحكم الضمني بجري على ان التصورات لا تقاوض لها وعلى هذا القول فاعتبار المطابقة واللامطابقة باعتبار مجموع النسبة مع كيفية تأمل (قوله بكيفية الضرورة الخ) المراد بها مفهوماتها اذ لو اريد ما صدقنا عليه كان ذكر الدوام واللا دوام مستدركا (قوله واما ان تكون الخ) افاد هذا البيان ان ليس غرض الشارح حصر النسبة في الرابع بل حصرها في اثنين اثنين منها وان هذا تنوع في التعبير أي تقتصر باعتبار في الضرورة واللا ضرورة وتقتصر باعتبار آخر في الدوام واللا دوام الا أنه يشكل عليه قوله الى غير ذلك من الكيفيات فلا وجه لزيادته وقد بدع مذر عنه بأن المراد من الضرورة واللا ضرورة المفهوم لا المصادق فتناولت تلك الزيادة الاطلاق باقسامه تأمل (قوله الثابتة في نفس الامر) ليعني ان مدلوله النسبة المتصفة بالثبوت في نفس الامر بل يعني أنه يفهم منه ثبوت تلك الكيفية في نفس الامر سواء كانت ثابتة فيها أولا ومحصله ان ذلك الثبوت من حيث مجرد دلالة اللفظ سواء كان ذلك حقا في نفس الامر أم لا فيتناول القضية الصادقة والكاذبة بمطابقة الجهة للكيفية وعدمها لان مدلول اللفظ لا يجب ان يكون واقعا اذ الدلالة اللفظية قد تختلف (قوله لا لفظا) أي حتى تكون الجهة ماقوطة ولا ملاحظة أي حتى تكون معقولة لما سبق قول فان كانت القضية ملفوظة الخ قال الجلال فتلك الكيفيات الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية والصورة المعقولة منها في القضية المعقولة واللفظ الدال عليها في الملفوظة يسمى جهة فان كانت القضية خالية عنهما تسمى مهملة ١٥ فعلم ان الشارح أراد بالتصريح ما يشمل اللفظ كما في الملفوظة والملاحظة كما في المعقولة فيكون استعمال اللفظ في معنى كل صادق عليهما من قبيل عموم المجاز وهو الاعتبار أي لم تعتبر في اللفظ بان يصرح به او لا في الملاحظة بان يحكم به العقل وقال البعض يحفل أن يكون المراد من قوله أو ملاحظة الجهة المعقولة ويحفل وهو الاظهر أن تكون الجهة الملفوظة المذوق من اللفظ اقرينة وعلى كل فتسليط التصريح عليه مشاكلة ١٥ وفيه أن الدلالة على الجهة المذوقة بالقرائن وجعل القضية موجهة باعتباره لا يقولون عليه واصطلاحهم يخافه فان القول بالتقدير والحذف واما هما من الاعتباران اللفظية اصطلاح أهل العربية فالأظهر حذف الاظهر (قوله فوجهة) وتسمى المنوعة والرابعة أيضا قال صاحب المطالع ولم تسم باعتبار السور خمسانية لان السور غير لازم بخلاف الجهة قاله العصام (قوله أي الذي يحصل الخ) لم يجعل ما واقعة على لفظ لقصوره على الجهة الملفوظة فيكون البيان قاصرا وحينئذ فالمراد بما يحصل به البيان ما يتناول حكم العقل واللفظ والبيان في اللفظ ظاهر وأما في حكم العقل فكذلك لان حكم العقل عبارة عن الصورة الذهنية والصورة الذهنية الدالة على ما في نفس الامر (قوله فجهتها حكم العقل) اعترضه شارح القسطاس بأن جعل حكم العقل جهة مساحية والجهة هي الكيفية المعقولة المحكوم بها عند العقل ولكن في شرح المطالع والمفتاح وغيرهما ان الجهة هي حكم العقل المذكور قاله العصام (قوله التي يبحث عنها) أي تذكر

فإذا قلنا كل انسان حيوان ونظرنا الى نسبتها في الواقع وجدناها ضرورية وإذا قلنا كل انسان كاتب وجدنا نسبتها لللا ضرورة فالا ضرورة في المثالين هي كيفية النسبة ثم تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر قد لا يصحح بها لالفاظا ولا ملاحظة وتخرج عن كونها موجهة وقد يصحح بها اما لفظا أو ملاحظة كما قال (وقد يصح بكيفية النسبة فوجهة) أي فالقضية موجهة (وما) أي الذي يحصل (به البيان) أي بيان الكيفية كالضرورة واللا ضرورة في المثالين المذكورين (جهة) للقضية فان كانت القضية ملفوظة فجهتها لفظ الضرورة واللا ضرورة وان كانت معقولة فجهتها حكم العقل بأن النسبة مكيفة بكيفية اكد ان القضايا الموجهة التي يبحث عنها وعن أحكامها من العكس حذف الموصوف اقرينة تدبر (قوله كاستدعاء الخ) هو صفة لمصدر محذوف أي مستدعاء استدعاء كاستدعاء الخ والقرض الاحتراز عن المفاعيل لكونها مما يكون الداعي فيه تربية

أحكامها

٣ (قوله وغيره) أي غير المصنف ١٥ منه

عنه والاولى حرف قوله التي غيبت لا تشفي

أحكامها قال أبو الفتح المشهور أن القضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها ثلاث عشرة
ست منها بسيطة وسبع مركبات ولهم موجهات أخرى يبحثون عنها على سبيل الندرة دون
العادة وارتقى عددها إلى أكثر من عشرين على ما عده المصنف وغيره وأما الموجهات الغير
المبحوث عنها فهي غير محصورة في عدد المصنف جعل الموجهات المبحوث عنها هنا خمسة
عشر وعدمها الوقيبة المطلقة والمتشعبة المطلقة اللتين هما جزأ الوقيبة والمتشعبة والامر
في ذلك هين (قوله خمسة عشر) لا يخفى أن المعلوم هنا مؤنث وهو قضية فكان يجب تجريد
خمس من التاء لأنها تجري على خلاف القياس ويجب الحاق التاء عشرة لأنها عند التركيب
تجري على القياس وقد يوجب الحاق التاء بخمسة هنا بأن المعلوم قد حذف وحل محالفة
القياس إذا ذكر المعلوم (قوله أو سلبا فقط) أو رد عليه أنا إذا قلنا في السالبة الضرورية
لا شيء من الانسان بمجر بالضرورة مثلا تحقق قضية إن سالبة هي لا شيء من الانسان بمجر
وموجبة هي ان هذه النسبة السالبة ضرورية فيحصل التعريفان طردا وعا ~~كسا~~ أو أجاب
العضام بأن الاعتبار الاشتغال على حكمين متفقين في الموضوع والمحمول وقال عبد الحكيم
الثاني ليس جراً من القضية بل هو مستفاد من تقييد الحكم السلبى بقيد الضرورية بطريق
اللزوم فلا حاجة الى التقييد بكون الطرفين متضادين في الحكم المختلف (قوله بضرورة
النسبة) الباء للملابسة من ملاسة الصفة للموصوف فالجهة وصف للنسبة فلا تسحق وقدم
الكلام على الضرورية المطلقة لأنها أخص الموجهات ولأن أكثر العقائد ضرورية (قوله
مادام ذات الموضوع موجودة) قال في شرح الاصل فيه إشارة الى أن الضرورية المطلقة هي
الذاتية على ما في الشفاء لا الازلية على ما في الاشارات فان قلت الضرورية به هذا التفسير
لا تنافي الممكنة الخاصة اذا كان محمولها الوجود كقولنا كل انسان موجود بالامكان الخاص
لأن المحمول ضروري الثبوت للموضوع مادامت ذات الموضوع موجودة قلت لانتم ان
المحمول ضروري الثبوت للموضوع في جميع أوقات وجود الموضوع بل بشرط وجود
الذات وتستعرف الفرق بينهما اه وهذا الفرق سبأني في الكلام على المشروطة السامة
والضرورة الازلية ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أزلا وأبدا كما في قولنا الله
حي بالضرورة والضرورة الازلية أخص من الضرورية الذاتية المطلقة لأن الضرورية متى
تحققت أزلا وأبدا تتحقق مادام ذات الموضوع موجودة من غير عكس وانما يصح هذا
في الإيجاب وأما في السالب فهما متساويان لأنه اذا سلب المحمول عن الموضوع مادامت ذاته
موجودة يكون مساويا عنه أزلا وأبدا لا امتناع بثبوته له حال العدم والحال بعد أن نقل هذا
الكلام نظريته بأنه لو كان معنى الضرورية المطلقة ما ذكر لم ان لا تصدق الا في مادة الضرورية
الازلية فلا تكون أهم منها لان وجود الموضوع اذا لم يكن ضروريا في وقت وجوده لم يكن
ثبوت المحمول له ضروريا في ذلك الوقت وهذا ظاهر اه وقال عبد الحكيم ان معنى مادام
ذات الموضوع موجودا أن يكون أوقات وجوده نظرا للضرورة ولا يشرط في لا يرد المثال
الذكر لان الضرورية فيه بشرط الوجود لا في زمان الوجود وأما ما ورد عليه أنه يلزم حينئذ
حصر الضرورية الذاتية في الازلية لأنه لا يصدق الا في الموضوع الواجب أو الممتنع لأنه مالم

معناها مركبة من ايجاب
وسلب أما البساطة فثمان كما
أشار الى تعدادها وتعرفها
بقوله (فان كان الحكم) في
القضية (بضرورة النسبة)
الاجابية والسلبية (مادام
ذات الموضوع) موجودة
الاولاد لأصلها كما
في المسند اليه والمسند
وبهم هذا يعلم أنه لا يحتاج
لكلام شارح الفرة مع أنه
غير صحيح في نفسه عند
التدبر الصادق فليتأمل
(قوله من حيث هو)
الضمير كضمير أحتمل
للمركب التام ولما كان
احتمال المركب التام
لصادق والكذب يحتمل ان
يكون بالنظر للقاتل وان
يكون بالنظر للذليل ونحو
ذلك قيد بالحقيقة كما قيد
غيره بقوله لذاته تنبيه على
أن ذلك الاحتمال منظور
فه لذات المركب التام أي
أنه ثابت لا شيء أو منفي عنه
أو ملزوم أو متناف له (قوله هو)
العمدة في باب التصديقات
أراد من التصديقات ما يعم
المبادئ والمقاصد والتعريف
بالعمدة لان البحث في باب
التصديقات عن أحوال
الموضوعات والمحمولات
والجهات ليست عمدة بل
وسيلة لما هو العمدة وكذا قوله بعد وهو العمدة في باب التصورات لان البحث عن السكيات الخمس

فصل في بيان أنواع القضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها ثلاث عشرة ستة منها بسيطة وسبع مركبات ولهم موجهات أخرى يبحثون عنها على سبيل الندرة دون العادة وارتقى عددها إلى أكثر من عشرين على ما عده المصنف وغيره وأما الموجهات الغير المبحوث عنها فهي غير محصورة في عدد المصنف جعل الموجهات المبحوث عنها هنا خمسة عشر وعدمها الوقيبة المطلقة والمتشعبة المطلقة اللتين هما جزأ الوقيبة والمتشعبة والامر في ذلك هين (قوله خمسة عشر) لا يخفى أن المعلوم هنا مؤنث وهو قضية فكان يجب تجريد خمسة من التاء لأنها تجري على خلاف القياس ويجب الحاق التاء عشرة لأنها عند التركيب تجري على القياس وقد يوجب الحاق التاء بخمسة هنا بأن المعلوم قد حذف وحل محالفة القياس إذا ذكر المعلوم (قوله أو سلبا فقط) أو رد عليه أنا إذا قلنا في السالبة الضرورية لا شيء من الانسان بمجر بالضرورة مثلا تحقق قضية إن سالبة هي لا شيء من الانسان بمجر وموجبة هي ان هذه النسبة السالبة ضرورية فيحصل التعريفان طردا وعا أو أجاب العضام بأن الاعتبار الاشتغال على حكمين متفقين في الموضوع والمحمول وقال عبد الحكيم الثاني ليس جراً من القضية بل هو مستفاد من تقييد الحكم السلبى بقيد الضرورية بطريق اللزوم فلا حاجة الى التقييد بكون الطرفين متضادين في الحكم المختلف (قوله بضرورة النسبة) الباء للملابسة من ملاسة الصفة للموصوف فالجهة وصف للنسبة فلا تسحق وقدم الكلام على الضرورية المطلقة لأنها أخص الموجهات ولأن أكثر العقائد ضرورية (قوله مادام ذات الموضوع موجودة) قال في شرح الاصل فيه إشارة الى أن الضرورية المطلقة هي الذاتية على ما في الشفاء لا الازلية على ما في الاشارات فان قلت الضرورية به هذا التفسير لا تنافي الممكنة الخاصة اذا كان محمولها الوجود كقولنا كل انسان موجود بالامكان الخاص لأن المحمول ضروري الثبوت للموضوع مادامت ذات الموضوع موجودة قلت لانتم ان المحمول ضروري الثبوت للموضوع في جميع أوقات وجود الموضوع بل بشرط وجود الذات وتستعرف الفرق بينهما اه وهذا الفرق سبأني في الكلام على المشروطة السامة والضرورة الازلية ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أزلا وأبدا كما في قولنا الله حي بالضرورة والضرورة الازلية أخص من الضرورية الذاتية المطلقة لأن الضرورية متى تحققت أزلا وأبدا تتحقق مادام ذات الموضوع موجودة من غير عكس وانما يصح هذا في الإيجاب وأما في السالب فهما متساويان لأنه اذا سلب المحمول عن الموضوع مادامت ذاته موجودة يكون مساويا عنه أزلا وأبدا لا امتناع بثبوته له حال العدم والحال بعد أن نقل هذا الكلام نظريته بأنه لو كان معنى الضرورية المطلقة ما ذكر لم ان لا تصدق الا في مادة الضرورية الازلية فلا تكون أهم منها لان وجود الموضوع اذا لم يكن ضروريا في وقت وجوده لم يكن ثبوت المحمول له ضروريا في ذلك الوقت وهذا ظاهر اه وقال عبد الحكيم ان معنى مادام ذات الموضوع موجودا أن يكون أوقات وجوده نظرا للضرورة ولا يشرط في لا يرد المثال المذكور لان الضرورية فيه بشرط الوجود لا في زمان الوجود وأما ما ورد عليه أنه يلزم حينئذ حصر الضرورية الذاتية في الازلية لأنه لا يصدق الا في الموضوع الواجب أو الممتنع لأنه مالم

فصل في بيان أنواع القضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها ثلاث عشرة ستة منها بسيطة وسبع مركبات ولهم موجهات أخرى يبحثون عنها على سبيل الندرة دون العادة وارتقى عددها إلى أكثر من عشرين على ما عده المصنف وغيره وأما الموجهات الغير المبحوث عنها فهي غير محصورة في عدد المصنف جعل الموجهات المبحوث عنها هنا خمسة عشر وعدمها الوقيبة المطلقة والمتشعبة المطلقة اللتين هما جزأ الوقيبة والمتشعبة والامر في ذلك هين (قوله خمسة عشر) لا يخفى أن المعلوم هنا مؤنث وهو قضية فكان يجب تجريد خمسة من التاء لأنها تجري على خلاف القياس ويجب الحاق التاء عشرة لأنها عند التركيب تجري على القياس وقد يوجب الحاق التاء بخمسة هنا بأن المعلوم قد حذف وحل محالفة القياس إذا ذكر المعلوم (قوله أو سلبا فقط) أو رد عليه أنا إذا قلنا في السالبة الضرورية لا شيء من الانسان بمجر بالضرورة مثلا تحقق قضية إن سالبة هي لا شيء من الانسان بمجر وموجبة هي ان هذه النسبة السالبة ضرورية فيحصل التعريفان طردا وعا أو أجاب العضام بأن الاعتبار الاشتغال على حكمين متفقين في الموضوع والمحمول وقال عبد الحكيم الثاني ليس جراً من القضية بل هو مستفاد من تقييد الحكم السلبى بقيد الضرورية بطريق اللزوم فلا حاجة الى التقييد بكون الطرفين متضادين في الحكم المختلف (قوله بضرورة النسبة) الباء للملابسة من ملاسة الصفة للموصوف فالجهة وصف للنسبة فلا تسحق وقدم الكلام على الضرورية المطلقة لأنها أخص الموجهات ولأن أكثر العقائد ضرورية (قوله مادام ذات الموضوع موجودة) قال في شرح الاصل فيه إشارة الى أن الضرورية المطلقة هي الذاتية على ما في الشفاء لا الازلية على ما في الاشارات فان قلت الضرورية به هذا التفسير لا تنافي الممكنة الخاصة اذا كان محمولها الوجود كقولنا كل انسان موجود بالامكان الخاص لأن المحمول ضروري الثبوت للموضوع مادامت ذات الموضوع موجودة قلت لانتم ان المحمول ضروري الثبوت للموضوع في جميع أوقات وجود الموضوع بل بشرط وجود الذات وتستعرف الفرق بينهما اه وهذا الفرق سبأني في الكلام على المشروطة السامة والضرورة الازلية ما حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أزلا وأبدا كما في قولنا الله حي بالضرورة والضرورة الازلية أخص من الضرورية الذاتية المطلقة لأن الضرورية متى تحققت أزلا وأبدا تتحقق مادام ذات الموضوع موجودة من غير عكس وانما يصح هذا في الإيجاب وأما في السالب فهما متساويان لأنه اذا سلب المحمول عن الموضوع مادامت ذاته موجودة يكون مساويا عنه أزلا وأبدا لا امتناع بثبوته له حال العدم والحال بعد أن نقل هذا الكلام نظريته بأنه لو كان معنى الضرورية المطلقة ما ذكر لم ان لا تصدق الا في مادة الضرورية الازلية فلا تكون أهم منها لان وجود الموضوع اذا لم يكن ضروريا في وقت وجوده لم يكن ثبوت المحمول له ضروريا في ذلك الوقت وهذا ظاهر اه وقال عبد الحكيم ان معنى مادام ذات الموضوع موجودا أن يكون أوقات وجوده نظرا للضرورة ولا يشرط في لا يرد المثال المذكور لان الضرورية فيه بشرط الوجود لا في زمان الوجود وأما ما ورد عليه أنه يلزم حينئذ حصر الضرورية الذاتية في الازلية لأنه لا يصدق الا في الموضوع الواجب أو الممتنع لأنه مالم

فصل في بيان أنواع الضرر
 (فضرر مطلق) وانما سميت
 بوصف أو وقت كقولنا كل
 انسان حيوان بالضرورة
 ولائق من الانسان مجبر
 بالضرورة فان ثبوت الحيوانية
 للانسان وسلب الجزئية
 عنه ضرر وري مادام ذات
 الانسان موجودة (أو مادام
 وصفه) عطف على قوله مادام
 ذات الموضوع موجودة
 أي ان كان الحكم بضرر
 النسبة مادام وصف الموضوع
 موجودا أي بشرط وصف
 الموضوع (فشرطه
 عامة) كقولنا بالضرورة
 كل كاتب مقصر في الاصاب
 مادام كاتباً وبالضرورة لائق
 من الكاتب بساكن
 الاصاب مادام كاتباً فان
 ثبوت التمهيد للكاتب
 وسلب السكون عنه ليس
 ضروريا مادام ذاته
 موجودة بل ضروري
 بشرط الوصف وهو الكتابة
 واعلم ان ما صدق عليه
 الموضوع من الافراد
 وسيله لما هو العمدة من
 الاقوال الشارحة (قوله
 وان لم يقصد الخ) بشرط
 أن التقى مسلط على كلام
 مقيد فينبغي القيد على
 ما هو استعمال البلقاء
 ولما كان القيود متعددة
 صدق تلك الصور وظاهر
 أن المقيد هنا هو اللفظ

يجب وجوده لم يجب له شيء في أوقات وجوده فدفع بأن ثبوت الذاتيات للذات ضروري
 في زمان وجوده لا بشرط الوجود نحو كل انسان حيوان بالضرورة فان الذي تقدم على
 الذات وجودا وعدمه ٣ وما قيل في الجواب ان زيد موجود قضية ذهنية والكلام في القضايا
 الحقيقية والخارجية فلا يحسم مادة الاشكال لان كل قضية خارجية أو ذهنية يكون محولها
 الوجود ترد اشكالا فان المحمول ضروري الثبوت مادام الموضوع موجودا (قوله ضرورة
 مطلقة) أي تسمى بمجموع هذين اللغتين لا ما يوهمه كلام الشارح من تسميتها بكل منهما
 حيث قال وانما سميت الخ والافلاقي ان يقول وانما سميت ضرورة مطلقا لكذا وكذا
 (قوله لان الحكم فيها غير مقيد الخ) وأما ذكر مادام الذات فلا بقاء الضرر ورفعه عما
 لا للتقييد فانه العصام ورد عبيد الحكم بأن هذا التوجيه مبني على عدم الفرق بين اعتبار
 القيد في المفهوم وفيما صدق عليه المفهوم ولم يفهم انه في التعريف لاخراج فكيف
 لا يكون تقييدا (قوله أي بشرط وصف الموضوع) سيأتي له ان الشرط قد يقال على التي
 حكم فيها بضرر ورة النسبة في جميع أوقات ثبوت الوصف للموضوع وحينئذ فالمناسب ان
 يقول هنا أي بشرط وصف الموضوع أو في جميع أوقات وصف الموضوع الا انه راى ظاهر
 كلام المصنف حيث اقتصر على المعنى الاول وان قال آخر ان كلامه يحتمل كلا المعنيين
 (قوله ما صدق عليه الموضوع) أي انصف به وقد اختلف الشيخان في اتصاف الذات
 بالعنوان فقال القاري انه لا يمكن المقابل للامتناع لانه معنى القوة المقابل للفعل لا مجرد
 الفرض حتى لا يدخل الخ في كل انسان حيوان مثلا وبالفعل عند الشيخ الرئيس لا يحسب
 الخارج بل بان يفرضه العقل بالفعل فاذا قيل كل أبيض كذا دخل فيه الزنجي مطلقا عند
 القاري وبشرط ان يفرضه العقل أبيض بالفعل عند الشيخ قال الحقون والعرف واللفظ
 انما يستعمل فيهما القضايا العقلية فان غالب أخبارهم حكايات لما وقع أو يقع وبجمل
 الامكان على مقابل الامتناع لا تفريه بالقوة المقابل للفعل يدفع عن القاري ما يقال انه يلزم
 على مذهبه كذب كل انسان حيوان بالضرورة لان النطقة مما يمكن ان يكون انسانا وليست
 حيوانا بالضرورة فان هذا الايراد يمتنع من الامكان في كلامه بمعنى القوة المقابل للفعل
 ثم ما قرره الشارح من هذا الحكم انما هو في القضايا المستعملة في العلوم والافلاطينية
 والشخصية لا يجري فيها ما ذكر فليس هذا الحكم كليا (قوله من الافراد) بيان لما صدق
 الموضوع والمراد بها ما يشمل الاشخاص والانواع قال المصنف اذا قلنا كل ج ب فذات
 ج يسمى ذات الموضوع وج وصفه وعنوانه أما ذات الموضوع فتعني ج مثلا ما صدق
 عليه ج من الجزئيات الشخصية ان كان ج نوعا أو فصلا أو خاصية والجزئيات الشخصية
 والنوعية ان كان جنسا أو فصلا جنس أو عرضا عاما لان هذا هو المفهوم بحسب اللغة
 والعرف اه ثم ان الاحتمالات أربعة الاول ان يراد بالمفهوم من كل منهما وهو باطل
 والا لانخصر المحل في القضايا الطبيعية الثاني ان يراد بالمصدق منهما وهو ايضا باطل لان
 ما صدق عليه الموضوع هو بعينه ما صدق عليه المحمول سواء المحصر ما صدق عليه المحمول
 فيما صدق عليه الموضوع كافي المحمول المساوي أو لم ينحصر كافي الاعمال فلزم ثبوت الشيء

فصل في بيان أنواع الضرر
 (فضرر مطلق) وانما سميت
 بوصف أو وقت كقولنا كل
 انسان حيوان بالضرورة
 ولائق من الانسان مجبر
 بالضرورة فان ثبوت الحيوانية
 للانسان وسلب الجزئية
 عنه ضرر وري مادام ذات
 الانسان موجودة (أو مادام
 وصفه) عطف على قوله مادام
 ذات الموضوع موجودة
 أي ان كان الحكم بضرر
 النسبة مادام وصف الموضوع
 موجودا أي بشرط وصف
 الموضوع (فشرطه
 عامة) كقولنا بالضرورة
 كل كاتب مقصر في الاصاب
 مادام كاتباً وبالضرورة لائق
 من الكاتب بساكن
 الاصاب مادام كاتباً فان
 ثبوت التمهيد للكاتب
 وسلب السكون عنه ليس
 ضروريا مادام ذاته
 موجودة بل ضروري
 بشرط الوصف وهو الكتابة
 واعلم ان ما صدق عليه
 الموضوع من الافراد
 وسيله لما هو العمدة من
 الاقوال الشارحة (قوله
 وان لم يقصد الخ) بشرط
 أن التقى مسلط على كلام
 مقيد فينبغي القيد على
 ما هو استعمال البلقاء
 ولما كان القيود متعددة
 صدق تلك الصور وظاهر
 أن المقيد هنا هو اللفظ

لنفسه وهو ضروري فتختصر القضايا في الضرورية الثالثة ان يراد من الموضوع المفهوم ومن المحمول المصدق وهذا الاحتمال وان صح الا انه ليس من القضايا المعبرة لما علم ان الحكم على الافراد فيها دون الطبيعة فتعين ان يراد من الموضوع الافراد ومن المحمول المفهوم وهو المطلوب وقد افردنا هذا المثل برسالة كبيرة تسكلمنا فيها على عقد الوضع والمحل في الحملات فمن اراد الزيادة على ما هنا فليرجع اليها فان فيها انقائس فوائد (قوله يسمى ذات الموضوع) المراد من الموضوع هنا الوصف وفي قوله وصف الموضوع الذات او ما يقال له موضوع في الجملة في الموضوعين فلا يراد ان يراد منه فهم ما مع الوصف لزم اضافة الشيء لنفسه في الثاني والذات لزم ذلك في الاول ما لم تكن الاضافة بيانية (قوله ومفهوم الموضوع) أي الاصح الكلي الصادق على تلك الافراد (قوله وعنوانه) سمي بذلك لان به تعرف ذات الموضوع أي افرادها لما ان الكلي مرادنا هذه افرادها كما يعرف الكتاب بعنوانه (قوله ان كان عنوانا للنوع) الاولى ان كان العنوان النوع وكذا يقال فيما بعده فان المعنون عنه الافراد والعنوان تارة يكون نوعا لتلك الافراد وتارة يكون جنسا لها الخ (قوله فليتنامل) ان كان المعنى فليتنامل الفرق فلا معنى له بعد وصفه بالخلاء ويحتمل ان الامر بالتأمل للاشارة الى ان الحكم غير عام لخروج الطبيعية كما عرفت ولا لاشارة الى ان الحكم عليه فيماد كذا الافراد لامن حيث كون مفهوم الموضوع حقيقة الخ كما قد يتوهم والا تخرج كل ضاحك انسان ولا من حيث كونه صفة عارضة لها والاضحى ان كل انسان حيوان بل من حيث كونه صادقا عليها فتكون جزئيات له سواء كان حقيقة أم أو جزئية حقيقة أم أو وصفها (قوله وقد يقال المشروطة الخ) هذه المشروطة التي لم يعبث فيها ان يكون لوصف موضوعها دخل في ضرورة محمولها كما يأتي في كلامه وبقي عليه معنى ثالث لهذا ذكره في شرح المطالع وهي المشروطة التي وصف موضوعها من شرط ضرورة محمولها وهي أخص من المشروطة التي قبلها أي مشروطة الشرط التي اعتبرت فيها ان يكون لوصف موضوعها دخل في ضرورة محمولها لان الوصف اذا كان منثا للضرورة كان له دخل فيها بخلاف العكس فانه يصدق في الدهن الخارج بعض الحار ذات بال ضرورة مادام حارا أي بشرط الحرارة ولا يصدق لاجل الحرارة لان ذات الدهن لو لم يكن له دخل في الذوبان وكانت الحرارة كافية لكان الجذر ثابتا وفيه نظر لان المدخلة المعبرة في مشروطة الشرط ان كانت بمعنى المدخلة التامة للضرورة والمحمول كذبت في المثال المذكور أيضا وان كانت بمعنى مطلق المدخلة فيقال المراد من المنشئة أيضا كذلك فلا فرق فالحق رجوعهم للمعنى واحد عند التدبر ولذلك عبر الشارح وغيره في مشروطة الشرط بالمدخلة دون المنشئة فليتنامل (قوله والفرق بين المعنيين الخ) ما ذكره الشارح هنا نزع السبيل على كلام ذكره قبله فقال ان المشروطة اذا اعتبرت بشرط الوصف كان ضرورة نسبة المحمول ايجابا او سلبا بالقياس الى ذات الموضوع ما خوذ مع وصفه فالضرورة انما هي بالقياس الى مجموع الذات والوصف واذا اعتبرت مادام الوصف كان الوصف هناك معتبرا على انه ظرف للضرورة لاجزائه لما نسب اليه الضرورة والالزم اعتباره مرتين مرة جزأ لما نسب اليه الضرورة ومرة ظرفا للضرورة وبصير المعنى ان نسبة المحمول ضرورة

يكون عين الذات ان كان عنوانا للنوع كقولنا كل انسان حيوان فان مفهوم الانسان عين ماهية افراده وقد يكون جزأ له ان كان عنوانا للجنس أو الفصل كقولنا كل حيوان حساس فان مفهوم الحيوان جزأ ماهية افراده وقد يكون خارجا عنه ان كان عنوانا للخاصة أو العرض العام كقولنا كل ضاحك أو كل ماش حيوان فان مفهوم الضاحك والماشي خارج عن ذات الموضوع أي افراده وبما ذكرنا يحصل الفرق الجلي بين الوصف والذات فليتنامل وانما سميت مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف وعامة لكونها أعم من المشروطة الخاصة التي ستعرفها في المركبات وقسده تعالى المشروطة العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في جميع أوقات ثبوت الوصف للموضوع والفرق بين المعنيين ان وصف الموضوع ان لم يكن له دخل في تحقق ضرورة النسبة صدقت المشروطة العامة بالمعنى الثاني دون الاول كقولنا

بالضرورة لكل كتب انسان مادام كتابا فانه حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول

فليتنامل في المثال المذكور ان كان عنوانا للنوع كقولنا كل انسان حيوان فان مفهوم الانسان عين ماهية افراده وقد يكون جزأ له ان كان عنوانا للجنس أو الفصل كقولنا كل حيوان حساس فان مفهوم الحيوان جزأ ماهية افراده وقد يكون خارجا عنه ان كان عنوانا للخاصة أو العرض العام كقولنا كل ضاحك أو كل ماش حيوان فان مفهوم الضاحك والماشي خارج عن ذات الموضوع أي افراده وبما ذكرنا يحصل الفرق الجلي بين الوصف والذات فليتنامل وانما سميت مشروطة لاشتمالها على شرط الوصف وعامة لكونها أعم من المشروطة الخاصة التي ستعرفها في المركبات وقسده تعالى المشروطة العامة على القضية التي حكم فيها بضرورة النسبة في جميع أوقات ثبوت الوصف للموضوع والفرق بين المعنيين ان وصف الموضوع ان لم يكن له دخل في تحقق ضرورة النسبة صدقت المشروطة العامة بالمعنى الثاني دون الاول كقولنا

وصفه بالكاتبه يمكن
ليس ضروريا له بشرط
وصف الكتابة فتصدق
المشروطة بالمعنى الثاني
دون الاول وان كان
لوصف الموضوع دخل في
تحقق ضرورة النسبة فلا
يخلو اما أن يكون ذلك
الوصف ضروريا لذات
الموضوع في وقت من
الاقوات ألا يكون فان
كان ضروريا في وقت من
الاقوات صدقت المشروطة
بالمعنيين **كقولنا كل**
مخفف مظلم مادام مخففا
سواء أريد بشرط كونه
مخففا أو بلا اعتبار
الاشتراط أما صدق
المشروطة بالمعنى الاول فلان
ثبوت الاظلام ضروري
لذات الموضوع أى القمر
بشرط وصفه وهو الانخفاف
وأما صدقها بالمعنى الثاني
فلان ثبوت الاظلام
ضروري للقمر في جميع
أوقات وصفه أى الانخفاف
وان لم يكن وصف
الموضوع ضروريا لذات
الموضوع في وقت **فما صدقت**
المشروطة بالمعنى الاول
دون الثاني كقولنا
بالضرورة كل **كاتب**
متحرك الاصابع مادام
كاتباً فان ثبوت التحرك
ضروري لذات الموضوع

للمجموع ذات الموضوع مع وصفه في جميع أوقات وصفه ولا فائدة في اعتبار الطرف ههنا
فتعين انه اذا اعتبر مادام الوصف كان ضروريا ونسبة المحمول الى ذات الموضوع فقط وحينئذ
ان لم يكن الوصف الخ ما قاله الشارح الا أن فيه بعض تصرف هذا وقوله اذ لا فائدة في اعتبار
الطرف الخ وذلك لان اعتبار الطرف لبيان أوقات الضرورة وقد استغنى عن اعتبار الضرورة
بالنسبة الى المجموع فانه لو تحقق الحكم في بعض أوقات الوصف لم يكن ضروريا للمجموع
فاعتبار الضرورة بالقياس الى المجموع يغنى عن اعتبارها في جميع الاوقات فانه بعد الحكم
وما يتوهم من قوله فالضرورة انما هي بالقياس الى مجموع الذات والوصف أن المحمول ثابت
للمجموع مع انه ثابت للذات فقط فنُدفع بأن معنى كلامه قدس سره أن ثبوت المحمول وان
كان لذات الموضوع الا أن الوصف لما كان له مدخل في الضرورة كان ما ينسب اليه
الضرورة ايجابا أو سلبياً مجموع الذات والوصف فعنى قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام
كاتباً كل ذات متصفة بالكتابة ينبت له التحرك بالضرورة بشرط انصافه وبمعنى من
كتب هذا كركلا ما تركه أولى من ذكره **(قوله ضروري في جميع أوقات وصفه)** أى أعم من
أن يكون كذلك في غير تلك الاوقات أم لا لان المناطق من حيث انهم كذلك لا يعتبرون مفهوما
وظاهر أن الكتابة بالفعل ليس اها مدخل في ضرورة ثبوت الانسانية لذات الموضوع أى زيد
وعمر ومثلا بل تلك الذات هي المنشأ والتي لها المدخل **(قوله ليس ضروريا بشرط وصف**
الكتابة) يوضح ذلك انك لا تقدر أن تعقد منها شرطية لازمية من جانب الوصف بأن تقول مثلاً
للممكن الذات كاتباً بالفعل ما كان انساناً بخلافها من جانب الذات المخصوصة فالتقول
للممكن الموضوع الذات المخصوصة أى زيد وعمر الى آخر الافراد ما كان انساناً **(قوله**
صدقت المشروطة بالمعنيين) وجه صدقهما فيما ذكرناه لما كان الوصف الموضوع دخل في
ضرورة المحمول كان ذلك معصاً لكونها مشروطة بمعنى الطرف فان الطرف لا يوجب كون
الغرض ضروريا الا اذا كان هو ضروريا بنفسه **(قوله بلا اعتبار الاشتراط)** زاد السيد اثر
هذا بناء على ان الانخفاف ضروري للقمر في وقت معين وهو وقت حيلولة الارض بينه وبين
الشمس فان نسبة الاظلام الى مجموع القمر ووصف الانخفاف كان ضروريا له وان نسبته الى
ذات القمر كان أيضاً ضروريا له في وقت الانخفاف لان القمر في ذلك الوقت يستحيل وجوده
بلا انخفاف على ما زعموا فذات القمر مستلزمة للمجموع من ذاته ووصف الانخفاف وهذا
المجموع مستلزم للاظلام ومستلزم المستلزم مستلزم فذات القمر في ذلك الوقت مستلزم
للاظلام فظهر بذلك ان النسبة بين معنى المشروطة هي العموم من وجه وهذا كلام محقق قد
أخطأ فيه كثير من راعين أن النسبة بينهم العموم مطلقاً لان مادام الوصف أعم مطلقاً اه
قال عبد الحكيم منشأ زعمهم ما عدم الفرق بين الشرط والطرف واما بالنظر الى أن الثبوت في
وقت الوصف لا بد منه من هذه فثبوت الوصف في ذلك الوقت ضروري وقد عرفت أن النظر في
النسبة الى مجرد مفهوم القضية اه **(قوله ولكن ليس ضروريا في جميع أوقات الوصف)**
حاصله انه اذا اعتبر الوصف شرطاً في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً كانت حركة
الاصابع ضرورية لذات المقيد بهذا الوصف على ما تقدم في كلام السيد فان اعتبر ظرفاً

فان صدقت المشروطة بشرط كونها لازمة
ان كان الطرف ضروريا في وقت من اوقات
الاشتراط او لا بشرط كونها لازمة
فان صدقت المشروطة بشرط كونها لازمة
ان كان الطرف ضروريا في وقت من اوقات
الاشتراط او لا بشرط كونها لازمة

ان كان الطرف ضروريا في وقت من اوقات
الاشتراط او لا بشرط كونها لازمة

اذ الوصف وهو الكتابة ليس ضروريا لذات الموضوع في وقت من الاوقات فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضروريا لذات الموضوع مطلقا فتصدق المشروطة بالمعنى الاول دون الثاني واعلم ان ما ذكره المصنف في تعريف المشروطة يحتمل كلا المعنيين لان قوله مادام وصفه يحتمل ان يراد به بشرط الوصف فتكون مشروطة بالمعنى الاول ويحتمل ان يراد به مادام الوصف بلا اعتبار الاشتراط فتكون مشروطة بالمعنى الثاني (أو في وقت معين) عطف على قوله مادام ذات الموضوع أى ان كان الحكم بضرورة النسبة في وقت معين (فوقية مطلقة) كقولنا بالضرورة ١٤٧ كل قمر مختف وقت حيلولة الارض

ينسبه وبين الشمس ولا شيء من القـ مر بمختف وقت التربع فان ثبوت الانخساف للقمر وسلبه عنه ضرورى في وقت معين أى وقت الحيلولة والتربع وانما سميت وقية لاعتبار تعين الوقت فيها ومطلقة لعدم تقييدها بالادوام أو بالضرورة ولهذا اذا قيدت بالادوام حذف الاطلاق من اسمها فكانت وقية كما سيجي في المركبات (أو غير معين) عطف على قوله معين أى ان كان الحكم بضرورة النسبة في وقت غير معين (فتشترط مطلقة) كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما وبالضرورة لا شيء من الانسان يتنفس في وقت ما فان ثبوت التنفس للانسان وسلبه عنه ضرورى في وقت غير معين وانما سميت منتشرة لاحتمال الحكم

اتفقت ضرورية بحركة الاصابع لان الوصف وهو الكتابة ليس ضروريا لذات الموضوع أى افراده في وقت من الاوقات فالتحرك التابع للكتابة لا يكون ضروريا فلذلك قال اذ الوصف الخ فعلى تقدير جعل الوصف جزءا لمراد من الكتاب خصوص الافراد بدون ان يجعل الوصف الذى هو منشأ الضرورة قيدافيا ومعلوم أن هذه الافراد ليست الكتابة ضرورية لها وبهذا تعلم أنه لا وجه لقول المحشى لو صح هذا الدليل دل على كذب ارادة المعنى الاول لجريانه فيه بعينه الى آخر ما قال (قوله لذات الموضوع) أى الافراد من حيث هى فلا ينافى ضرورة ثبوته لبعض الافراد بسبب الارتعاش مثلا وقوله مطلقا قال العصام هو تعميم لنفى الضرورة لا تقييد للضرورة المنفية بالاطلاق حتى يقبضه أن نفي الضرورة المطلقة لا يوجب غير الضرورة بشرط الوصف لجواز التعيين في وقت الوصف ثم قال وهما بحث وهو انه كما تحقق الضرورة باعتبار الذات مشروطة بالكتابة تحقق باعتبار اوقات الكتابة مشروطة بكونها وقت الكتابة ولكن المشروطة بهذا المعنى لم تعتبر بينهم بل كالتصدق للضرورة مشروطة بكونها في جميع اوقات الوصف تقييد بكونها في جميع اوقات الوصف من غير اشتراط أن يكون وقت الوصف بل يضاف الوقت الى الوصف بمجرد التعيين (قوله كل قمر مختف وقت حيلولة الارض الخ) زعم أهل الهيئة أن نور القمر مستفاد من نور الشمس وأنه في نفسه كمد وأن مدار حركته يقاطع مدار حركة الشمس على نقطتين فإذا كان أحدهما في نقطة والآخر في أخرى تقع الارض حائلا بينهما فتمنع من وصول ضوء الشمس اليه فيرى على ظلمته الاصلبة وهو الانخساف (قوله في وقت غير معين) لم يعين ذلك الوقت اذ وقت ضروري النسبة لا يحتمل أن يكون غير معين في نفس الامر فالمراد بقوله أو غير معين هو أن لا يعين ذلك الوقت في القضية (قوله أى ان كان الحكم الخ) قال الدواني وكما علمت أن لنا ضرورة أزلية فكذلك لنادوام أن لى هو دوام النسبة أزلا وأبدا مطلقا لاحال وجود الموضوع فقط كما مر في مثال الضرورة الأزلية فالأزلية ههنا أخص من المطلقة أيضا كما في الضرورة لكن الدوام الذاتي لا يفارق الاطلاق العام في قضية محمولها الوجود بخلاف الضرورة الذاتية اه وقوله لكن الدوام الذاتي الخ إشارة الى أنه يتجه على التعريف بأنه يستلزم أن لا يكون بين الموجبة الدائمة المطلقة والسالبة المطلقة العامة تناقض لاجتماعهما على الصدق في القضية التي محمولها الوجود كقولنا زيد موجود مادام موجودا وزيد ليس موجودا بالاطلاق العام وأجاب العصام بأن الكلام في الموجهات من القضايا

فيها كل وقت فيكون منتشرا في الاوقات ومطلقة لما ذكرنا في الوقية المطلقة (أو بدوامها) عطف على قوله بضرورة النسبة أى ان كان الحكم فيها بدوام النسبة (مادام الذات) أى مادام ذات الموضوع موجودة (فدائمة مطلقة) وانما سميت دائمة لاشتمالها على الدوام وانما سميت مطلقة لان الدوام فيها غير مقيد بوصف أو وقت كقولنا كل انسان حيوان دائما ولا شيء من الانسان مجبر دائما فان الحكم فيها بدوام ثبوت الحيوانية للانسان وسلب الجبرية عنه والفرد بين الدوام والضرورة

انما يحتمل ان يكون السواء في وقت

تستلزم الدوام ولا عكس اما الاول فلا ١٤٨ ثبوت المحمول للموضوع اذا كان ضروريا يكون دائما لا محالة واما

الخارجية والحقيقة والقضية المذكورة من القضايا الذهنية ورده أبو الفتح بأن الاشكال المذكور كإيرادها على تلك القضية كذلك يرد على القضايا التي محمولاتها وأرض خارجة لموضوعاتها كقولنا زيد مهيأ أو أسود أو أعمى مادام موجودا وزيد ليس بمهيأ أو أسود أو أعمى بالاطلاق العام ولا شك انها من القضايا الخارجية أو الحقيقة فالجواب المذكور غير حاسم لمادة الاشكال والاولى في الجواب أن يقال المراد بالاطلاق العام هو وقت مامن أوقات وجود الموضوع وحينئذ يظهر التناقض بينه وبين الدوام المطلق وتكذب السوالب المطابقة العامة في المواد المذكورة أيضا ثم نقل عن البعض رده هذا الجواب فلا حسن ما قاله عبد الحكيم من أن المتبادر من التعريف أن يكون المحمول غير الوجود فلا يرد ما ذكره اه وقد يقال عليه انه تخصيص في التعريف والتعريفات لا تخصص (قوله تستلزم الدوام الخ) لان مفهوم الضرورة امتناع انفكاك الشيء عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الأزمنة والافات ومتى كانت النسبة متممة الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع أوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الاوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع لجواز إمكان انفكاكها عنه وعدم وقوعه لان الممكن ليس يجب أن يكون واقعا قاله الرازي وأما ما قيل انه قد تحقق الضرورة الذاتية بدون الدوام كاطلوع والغروب لا يكونا كلف قد أجاب عنه المصنف بأننا لا نسلم أنها ضرورة ذاتية بل وقتية (قوله يمكن الانفكاك) هذا بالنظر إلى أن امتناع الانفكاك لا يكون مع الوجود الا للدوام في الممكنات لا يتفك عن الضرورة لان ثبوت الشيء للشيء لا بد له من عللة وعند وجود العللة يتمنع اتقاء المعلول فما يكون دائما يكون علته دائمة فيكون ضروريا اذا المراد بالضرورة استحالة الانفكاك سواء كان بالنظر الى ذات الموضوع أو أمر مبين له قاله المصنف وفي الجلال ان الممكن لا يدوم الا لعلته فيجب ما بذاتها أو بواسطة انتهائها الى ما يجب بذاتها ومع وجوب العللة يجب ٣ وجود المعلول فالدوام لا يتخلو عن الضرورة بالمعنى الاعلى امتناع الانفكاك سواء كان ناشئا عن ذات الموضوع أو لا ولو قدمت الضرورة بما يكون ناشئا عن ذات الموضوع صح النسبة المذكورة وان أخذت أعم فلا الآن يقال ان هذه النسبة بحسب النظر الى مجرد مفهوم القضايا مع قطع النظر عن الاصول التي تحققت في الفلاسفة الاولى فان العقل في بادئ النظر يجرى بجزء انفكاك الدوام عن الضرورة وليس من وظائف الفلاسفة بناء هذا الكلام على الاصول الدقيقة التي يتيسر ادخالها في العلوم التي بعده اه أراد بالفلسفة الاولى العلم الالهي وأراد بالعلوم التي بعده المنطق علم الحكمة فان المنطق آلهاته فهو مقدم عليها في التعليم بحسب نظر الحكماء (قوله أو مادام الوصف) وافق القوم في تعبيرهم بذلك وفي الاصل بشرط الوصف وفيه اشارة الى أنه ما عسى واحدا فان الدوام لا يختلف باعتبار المدخلية والظرفية بخلاف الضرورة فلا حاجة لقول العصام هل المعبر في مفهومها تقييد الموضوع بالوصف أو جعل الوصف ظرفا وظاهر هو الثاني لانه الاوفق بالعبرة وأبعد عن مؤنة اعتبار التقييد اه (قوله فخرية) لم يعتبر لها ههنا معنيان على قياس معنى المشروطة لان المحمول اذا كان دائما لمجموع الذات والوصف كان دائما ذات الموضوع في زمان الوصف لان معنى

الثاني فلا نثبوت له قد يكون دائما ومع ذلك يمكن الانفكاك فحينئذ يثبت الدوام لا الضرورة (أو مادام الوصف) عطف على قوله دوام الذات أي ان كان الحكم بدوام النسبة مادام وصف الموضوع موجودا (فخرية عامة) ومثالها ايجابا وسلبا ماصر في المشروطة العامة والفرق بينهما الموضوع العائده ضمير منه واء-ترض بأن هذا صادق على راي الحجة من حيث ان الرافيه مثلا لا ندل وأجيب بأن المعنى لم يقصد بشيء من أجزائه لان المتكثرة في سياق النفي تم ولو حلت الاجزاء في التعريفين على الاولوية كما هو المتبادر لم يمتنع لذلك وكأنه لان كلام الشارح الا في كلام غيره في صدد الله علما لا يناسبه (قوله علمين) أي على شخص انساني في الرابع كما يدل عليه قوله بعده هو الشخص الانساني (قوله فالمراد أربعة أقسام) هذا التفريع للايماء الى ان كونها أربعة مقتضى قيود التعريف المذكورة فان تسامط النفي على الجزء يقتضى القسم الاول

فوق تستلزم (أ) أي بمعنى (المحمول) والحق هو المطلق والحق هو المطلق والحق هو المطلق

كالفرق بين الدائمة والضرورية وانما هي عرفية لانك اذا قلت لاشئ ١٤٩ من النائم يستيقظ ولم تذكر مادام

الدوام استمراره وعدم انفكاكه وهو حاصل بالقياس الى المجموع وبالقياس الى الذات
وحده في زمان الوصف سواء كان للوصف مدخل في دوام المحمول كما في المثال المذكور أو لم يكن
كما في قولنا كل كاتب حيوان فله السبيل ولم يعتبر وفي الدوام نظير الوقتية المطلقة والمنتشرة
المطلقة كما في الضرورة لأن الدوام ينافي معناهما (قوله) وإنما سميت عرفية (الخ) قال الهروي
وكون هذا المعنى مفهوما من العرف أم في السالبة فعلى الدوام مع الظهور أو في الموجبة
فعلى الغلب إذا الاستناد الى المشتق يشعر بعلمية المأخذ اه ويرد دعوى الدوام قول عبد
الحكيم ان العرف العام يفهم هذا المعنى من بعض السوالب الغير المقيدة بقيد مادام وهي التي
يكون بين وصفي موضوعها ومحملاتها تعلق نحو لا شيء من القائم بقاعد وهذا القدر كاف لنسبة
هذا المعنى الى العرف ولا يجب اطراف هذا الفهم في جميع السوالب فما قيل بقي انه لا يفهم
العرف التقييد بالوصف في ايس رجل في الدار ولا في ليس الانسان حجرا أو أمثال ذلك وهم (قوله
يفهم العرف) أي عند عدم ذكر الجهة وأما إذا ذكرت الجهة فالعنى المذكور مفهوما منها
(قوله) فلما كان هذا المعنى في سالبها مأخوذا من العرف) فيه أن التخصيص بالسالبة غير
ظاهر فانه كما يفهم العرف هذا المعنى من السالبة يفهم مثله من الموجبة أيضا إذا جعل
حرف السلب جزءا من المحمول بأن يقال النسائم غير مستيقظ لا يقال فائدة التخصيص أن العرف
يفهمه من كل سالبة ولا يفهمه من كل موجبة كما لا يفهم من مثل قولنا كل كاتب حيوان
لأننا نقول لأنسلم أن العرف يفهمه من مثل قولنا لا شيء من الكتاب بلا حيوان فله بعضهم
(قوله بل بالفعل) قيل معناه في الجملة كما يفهم من الرسالة الفارسية في المنطق للسيد وقيل
معناه في وقت ما قالت اشرح أخذ بالاول لورود النقص على الثاني بأن يقال ان مثل قولنا الزمان
موجود أو مقدور بالحركة بالفعل من أفراد المطلقة العامة مع عدم صدق الفعل فيها
بالمعنى الثاني والالزام أن يكون للزمان زمان فله رجب افندي في حاشيته هنا وقال العصام
المراد بالفعل الخروج من القوة لا كونه في وقت ما لأن القضية التي حكم فيها بثبوت المحمول
للموضوع أو سلبه عنه في وقت ما تسمى مطلقة وقسمية وهي أخص من المطلقة العامة
لاختصاصها بالزمانيات بخلاف المطلقة العامة ثم قال ولا ينبغي أن يرتاب في فعليتها في كل انسان
حيوان مع أنه لا حيوانية الا للانسان الموجود حين الحكم لان المعدوم لا يثبت له شيء لان
معنى الفعلية الخروج من القوة الى الفعل سواء كان في الماضي أو الحال أو المستقبل
فزيد قائم كزيد يقوم محتوية على فعلية النسبة (فائدة) * يطلق الامكان بالاشتراك
على سبب الضرورة وهو المبحوث عنه في الموجهات وعلى القوة القسمة للفعل وهي كون
الشيء من شأنه أن يكون وليس بكائن كما أن الفعل هو كون الشيء من شأنه أن يكون وهو
كائن والمراد بالفعل هنا ما قابل القوة كالتبيين ويفرق بين الامكانين بوجود ثلاثة الاول
ان ما بالقوة لا يكون بالفعل لكونها قسمة بخلاف الممكن فانه كثيرا ما يكون بالفعل الثاني
أن القوة لا تنعكس الى الطرف الاخر فلا يكون الشيء بالقوة في طرف وجوده وعدمه بخلاف
الامكان فان الممكن أن يكون ممكن أن لا يكون وإنما لم تنعكس القوة لانها لو انعكست لزم
ارتفاع الطرفين لكن التالي باطل بيان الملازمة أن القوة ممكن يقارن بعدم فلو كانا بالقوة

فمنه ان الاصل ابن ابي قنفذ بن كلاب متخوفا من ابائه بالعلمة في نفس كل واحد من
حسبهم فمعه لا تكسر ولا ينفعه دفع الكل منه حتى دسى او اجبروا الزنا وليس قضت بين

نائم مستيقظ ولم تذكر مادام
 نائما يفهم العرف ان سلب
 الاستيقاظ عن ذات النائم
 ليس دائما بل مادام نائما
 فلما كان هذا المعنى في
 سلبها ما خذوا من العرف
 نسبت اليه وعامة لانها عام
 من العرفية الخاصة التي
 سمى في المركبات (أو
 بفعليتها) عطف على قوله
 بضرورة النسبة اي ان لم
 يكن الحكم بضرورة النسبة
 ولا بدوامها بل يكون الحكم
 بفعليتها (فالملققة العامة)
 كقولنا كل انسان متنفس
 بالاطلاق العام ولا يثنى من
 الانسان بمقتضى بالاطلاق
 العام فان ثبوت التنفّس
 للانسان وسلبه عنه ليس
 ضروريا ولا دائما بل بالفعل
 أي المحمول ثابت للموضوع
 أو سلب عنه في الجملة
 وهو اللفظ الذي لا جرم له
 كهمزة الاستقهام وأما
 ان المعنى حينئذ له جرم أولا
 جرمه فليس ثمة ما يقتضيه
 ونسبته على دلالة
 يقتضى القسم الثاني وهو
 اللفظ الذي له جرم ولا دلالة
 له كزيد وأما ان المعنى
 حينئذ له جرم أولا جرمه
 فليس فيه ما يقتضيه
 ونسبته على كون
 دلالة على جرم المعنى
 يقتضى القسم الثالث

[illegible]

وانما هي مطلقة لان القضية ١٥٠ اذا اطلقت من غير تقييد بالادوام واللاضرورة يفهم منها فعلية النسبة

فهي القضية التي حكم فيها بفعلية النسبة مطلقة

دلالاته ولم يذكر فيه الترتيب في الجمع فاندفع ما قبل في قسمان آخران الاول مالا جزم لمعناه واقطعه ذو جزم كالله والوحدة الثاني مالا جزم قصد دلالاته ولم يستترتب في الجمع كالكلمة على انه بقي على من قال بقي عكس الاول في كلامه هذا وقد فوّش في تحقيق القسم الثاني في كلام الشارح وصحة المثال بوضع الحروف للاعداد ودفع بأن الوضع المنفي فيه هو الوضع الاصل على ما هو المتبادر والوضع للاعداد اطار مع ان ذلك يختص بالحروف التي في لغة العرب لاني سائر اللغات (قوله يسانه ان الحيوان الخ) خلاصته ان جزم اللفظ الذي هو الحيوان دال على مفهومه الذي هو الجسم النامي الحساس ومفهومه جزء الماهية الانسانية ينتج الحيوان دال على جزء الماهية الانسانية ثم تقول الحيوان دال على جزء الماهية الانسانية واما الماهية الانسانية جزء المعنى المقصود ينتج الحيوان

يكون الطرفان مقارنين للعدم فيلزم ارتفاع الوجود والعدم وهو محال الثالث ان ما بالقوة اذا حصل بالفعل قد تغير الذات كما في قولنا الما بالقوة هو ما وقد تغير الصفات كما في قولنا الا بالي بالقوة كاتب فيكون بينهما وبين الامكان عموم من وجه لتصادقهما في الصورة الثانية وصدق القوة بدون الامكان في الصورة الاولى لصدق قولنا لا شيء من الماهية واما بالضرورة فلا يصدق الما هو بالامكان وصدق الامكان بدون القوة حيث تكون النسبة فعلية (قوله لان القضية اذا اطلقت) يعني ان القضية المطلقة في الاصل مالا تكون مقيدة بجهة من الجهات وهي تم الفعليات والممكنات لكن لما كان المفهوم من القضية مرفا ولغة ما تكون النسبة فعلية خصوا المطلقة به هذا وخرجت الممكنات قاله المصنف في شرح الرسالة وقال الرازي في شرح المطالع الحق ان الفعل ليس كيفية للنسبة لان معناه ليس الا وقوع النسبة والكيفية لا بد ان تكون أمرا مغايرا لوقوع النسبة الذي هو الحكم وانما عدوا المطلقة في الموجهات بالاجزاء كما عدوا السالبة في الجمليات والشرطيات وان الممكنة ليست قضية بالفعل لعدم اشغالها على الحكم وانما هي قضية بالقوة القرينة من الفعل باعتبار اشغالها على الموضوع والمحول والنسبة وعدوها من القضايا كما عدوها الخيلات من افعالها لا حكم فيها بالفعل اهـ واجاب المصنف عن الاول بأن فعلية النسبة كيفية زائدة على نفس النسبة لان النسبة أعم من أن تكون بالفعل أو بالامكان وعن الثاني بأن قولنا كل ج ب بالامكان مشغل على حكم ورابطة لا محالة ومفهومان ب ثابت يلج مع اتفاق الضرورة عن الثبوت والاثبوت ولا معنى للقضية الا أن يحكم فيها بأن وصف المحول صادق على ذات الموضوع سواء كان بالامكان أو بالفعل وكل منهما كيفية زائدة على نفس النسبة ورده عبد الحكيم بأنه لا يدفع ما ذكره من أن القضية لا بد فيها من وقوع النسبة ولا وقوع في مادة الامكان فان أراد بقوله ان قولنا كل ج ب بالامكان مشغل على الحكم انه مشغل على وقوع النسبة فممنوع وان أراد انه مشغل على صورة الحكم كما يشترطه عطف الرابطة عليه فليس كذلك لا يبرهه قضية من حيث الصورة كالخيلات لا بحسب الحقيقة والذي يقتضيه النظر الصائب أن الثبوت بطريق الامكان ان كان مغايرا لامكان الثبوت فالممكنة مشغلة على الحكم والجهة فيكون قضية موجهة وكذا المطلقة العامة لتكون الفعل جهة مقابلة للامكان حينئذ وان لم يكن مغايرا فلا حكم فيه او المطابقة العامة هي القضية المطلقة وعدوها من الموجهات باعتبار كونها في صورة الموجهة لاشغالها على قيد بالفعل (قوله من غير تقييد بالادوام واللاضرورة) كما اذا قيل كل انسان متنفس يفهم منه عرفا ولغة ثبوت التنفس للانسان بالفعل أي بكونه حاصله أمان التنفس دائم أو غير دائم يمكن أو غير ممكن فانما يفهم بقيد آخر اما بزيادة على الفعل كالضرورة والدوام أو بنقصان عن الفعل كالامكان فانه أقل من الفعل اذ جاز أن يكون بالقوة وقد كان الاولى للشارح أن لا يقيد القيد بالادوام واللاضرورة كما قال غيره ولم يقيد بجهة (قوله يفهم منها فعلية النسبة) أي بحسب العرف واللغة كما قيد بذلك المصنف وغيره ونظريته انهم بانها ينافي ما سبق من أن العرف يفهم من القضية السالبة اذا اطلقت الدوام الوصفى الا أن يقال يفهم معناها نظر الى نفس اللفظ مع قطع النظر عن العرف وفي الحشى فيه أن هذا لا يصح كليا اذ لا يفهم العرف واللغة من مثل قولنا كل انسان حيوان وزيد قائم فعلية النسبة اهـ وقديح باب بأن هذا

الخارج ونحوه غير لازم للكتابة فكل من يجوز عدم ثبوت الكتابة له نفع من
الحديث نصيحي تعريفي الممكنة العلامة دون القضية وتعريفه نصيحي

(وقد تقييد) المشروطة والعرفية (العامة) (و) تقييد (الوقتية) (أي الوقتية) والمنتشرة (الطلقة) (الادوام الذاتي) (أي قد تقييد كل واحدة من هذه القضايا المذكورة بالادوام الذاتي) (تسمى) (المشروطة العامة) (تقييد) (بالادوام) (المشروطة الخاصة) (منصوب على أنه مقبول تسمى (و) تسمى العرفية العامة المقيدة بالادوام (العرفية الخاصة) (و) تسمى الوقتية المطلقة المقيدة (الوقتية) (و) تسمى المنتشرة المطلقة المقيدة (المنتشرة) فالمشروطة الخاصة أن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتباً لا دائماً فتركيها من مشروطة عامة موجبة وهي الجزء الأول ومطلقة عامة سالبة ليس هو نتيجة ما قبله إنما هي فالحيوان دال على جزء من المعنى المقصود فلذلك هو بقوله لأن جزء الجزء من معشار إلى أنه ينتج ذلك بعد ما يقتضيه صدق تلك المقدمة من قولنا والدال على جزء من المعنى المقصود دال على جزء المعنى المقصود. وحينئذ نقوله فيكون دالا

الضرورة الوصفية والادوام مطلقاً فلا تقبل التقييد باللاضرورة ولا بالادوام لأنه تناقض وسقط الداعمة المطلقة فانما لا تقبل التقييد بالادوام للتناقض وأما عدم تقييدها باللاضرورة فتوقف فيه المحشى لأن الشيء قد يكون دائماً ولا يكون ضرورياً كالسواد للزنجي فما المانع من أن يقال كل زنجي أسود دائماً باللاضرورة انتهى قلنا المانع عدم الاضطراب إذا قد يكون الشيء دائماً على جهة الضرورة فهذا تقييد غير معتبر وسبق أن هذا بقية على أنه نص في شرح المطالع على أنه لا يكون الدوام الامع الوجوب قال وعلى هذا يتساوى الدوام والضرورة بحسب الصديق اهـ وحينئذ لا تقبل العامة التقييد باللاضرورة وقول المحشى ان بعض القضايا يقيدها باللاضرورة وبهضها بالادوام فهو قائل لا يقيدها باللاضرورة إلا الوجودية بالضرورة وما عداها يقيدها بالادوام لا يقال أراد الممكنة الخاصة أيضاً لأن فيها سلب الضرورة عن الطرفين قلنا هي غير مقيدة صريحاً وان كان كلام المصنف لا يقتضي غير ذلك على ان المحشى قال ولا يظهر في الممكنة الخاصة (قوله وهي بعينها البساط) أي البساط القابل للتقييد لا كالمعاملت من خروج الضرورية وأيضاً الممكنة العامة غير مقيدة صريحاً باللاضرورة (قوله بالادوام الذاتي واللاضرورة الذاتية) ينبغي أن يعلم أن الضرورة خمس الازلية وهي الحاصلة أزلاً وأبداً كقولنا الله تعالى عالم بالضرورة الازلية والذاتية أي الحاصلة مادام ذات الموضوع موجوداً والوصفية وهي الضرورة باعتبار وصف الموضوع والضرورة بحسب وقت امام معين أو غير معين والضرورة بشرط المحمول وهي ضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط ثبوت المحمول أو سلبه وان الدوام ثلاثة أقسام الدوام الازلي وهو أن يكون المحمول ثابتاً للموضوع أو سلباً عنه أزلاً وأبداً كقولنا كل فلان متحرك بالدوام الازلي والدوام الذاتي وهو أن يكون المحمول ثابتاً أو سلباً مادام ذات الموضوع موجوداً والدوام الوصفى وهو أن يكون الثبوت أو السلب مادام ذات الموضوع موصوفاً بالوصف العنوائى أفاده في شرح المطالع اذا علمت هذا فتقييد الضرورة المنقبة بالذاتية الاحترار عارضا هو كذا الدوام ولكن الشارح خصص المحذور عن الضرورة الوصفية والدوام الوصفى ولعل ذلك باعتبار أن الاعتبار في الضرورة والدوام إنما هو الذاتي والوصفى دون البقية تأمل يدل لذلك ان الضرورة الذاتية تقبل التقييد باللاضرورة الازلية والادوام الازلي نحو كل انسان حيوان بالضرورة لا بالضرورة الازلية ولا بالدوام الازلي فهذه مركبة صحيحة لكن غير معتبرة والازدادت المركبات كثيراً باعتبار قبول التقييد (قوله تسمى المشروطة العامة المقيدة بالادوام) نظريته العصام بأن المشروطة العامة هي المكيفة بالكيفية الواحدة فقط لا بالمكيفة بالكيفيتين فالمراد ما هو مشروطة عامة قبل التقييد بالادوام وقس عليه نظائره اهـ وانما اعتبر في مفهوم المشروطة الخاصة تقييد الحكم بالادوام الذاتي لأنه المعتبر في مفهومها اصطلاحاً وأما التقييد بالادوام الوصفى أو باللاضرورة الوصفية فغير صحيح قطعاً منافاته للضرورة الوصفية المعتبرة في عامتها وأما التقييد بقبول آخر وان كان صحيحاً كالادوام الازلي أو باللاضرورة الازلية أو الذاتية أو غيرهما فغير معتبر اصطلاحاً وكذا المعتبر في مفهوم العرفية الخاصة بحسب الاصطلاح تقييد

سلبه فلا يقبل التقييد بالادوام الذاتية واللاضرورة الذاتية

الضرورة الوصفية والادوام مطلقاً فلا تقبل التقييد باللاضرورة ولا بالادوام لأنه تناقض وسقط الداعمة المطلقة فانما لا تقبل التقييد بالادوام للتناقض وأما عدم تقييدها باللاضرورة فتوقف فيه المحشى لأن الشيء قد يكون دائماً ولا يكون ضرورياً كالسواد للزنجي فما المانع من أن يقال كل زنجي أسود دائماً باللاضرورة انتهى قلنا المانع عدم الاضطراب إذا قد يكون الشيء دائماً على جهة الضرورة فهذا تقييد غير معتبر وسبق أن هذا بقية على أنه نص في شرح المطالع على أنه لا يكون الدوام الامع الوجوب قال وعلى هذا يتساوى الدوام والضرورة بحسب الصديق اهـ وحينئذ لا تقبل العامة التقييد باللاضرورة وقول المحشى ان بعض القضايا يقيدها باللاضرورة وبهضها بالادوام فهو قائل لا يقيدها باللاضرورة إلا الوجودية بالضرورة وما عداها يقيدها بالادوام لا يقال أراد الممكنة الخاصة أيضاً لأن فيها سلب الضرورة عن الطرفين قلنا هي غير مقيدة صريحاً وان كان كلام المصنف لا يقتضي غير ذلك على ان المحشى قال ولا يظهر في الممكنة الخاصة (قوله وهي بعينها البساط) أي البساط القابل للتقييد لا كالمعاملت من خروج الضرورية وأيضاً الممكنة العامة غير مقيدة صريحاً باللاضرورة (قوله بالادوام الذاتي واللاضرورة الذاتية) ينبغي أن يعلم أن الضرورة خمس الازلية وهي الحاصلة أزلاً وأبداً كقولنا الله تعالى عالم بالضرورة الازلية والذاتية أي الحاصلة مادام ذات الموضوع موجوداً والوصفية وهي الضرورة باعتبار وصف الموضوع والضرورة بحسب وقت امام معين أو غير معين والضرورة بشرط المحمول وهي ضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط ثبوت المحمول أو سلبه وان الدوام ثلاثة أقسام الدوام الازلي وهو أن يكون المحمول ثابتاً للموضوع أو سلباً عنه أزلاً وأبداً كقولنا كل فلان متحرك بالدوام الازلي والدوام الذاتي وهو أن يكون المحمول ثابتاً أو سلباً مادام ذات الموضوع موجوداً والدوام الوصفى وهو أن يكون الثبوت أو السلب مادام ذات الموضوع موصوفاً بالوصف العنوائى أفاده في شرح المطالع اذا علمت هذا فتقييد الضرورة المنقبة بالذاتية الاحترار عارضا هو كذا الدوام ولكن الشارح خصص المحذور عن الضرورة الوصفية والدوام الوصفى ولعل ذلك باعتبار أن الاعتبار في الضرورة والدوام إنما هو الذاتي والوصفى دون البقية تأمل يدل لذلك ان الضرورة الذاتية تقبل التقييد باللاضرورة الازلية والادوام الازلي نحو كل انسان حيوان بالضرورة لا بالضرورة الازلية ولا بالدوام الازلي فهذه مركبة صحيحة لكن غير معتبرة والازدادت المركبات كثيراً باعتبار قبول التقييد (قوله تسمى المشروطة العامة المقيدة بالادوام) نظريته العصام بأن المشروطة العامة هي المكيفة بالكيفية الواحدة فقط لا بالمكيفة بالكيفيتين فالمراد ما هو مشروطة عامة قبل التقييد بالادوام وقس عليه نظائره اهـ وانما اعتبر في مفهوم المشروطة الخاصة تقييد الحكم بالادوام الذاتي لأنه المعتبر في مفهومها اصطلاحاً وأما التقييد بالادوام الوصفى أو باللاضرورة الوصفية فغير صحيح قطعاً منافاته للضرورة الوصفية المعتبرة في عامتها وأما التقييد بقبول آخر وان كان صحيحاً كالادوام الازلي أو باللاضرورة الازلية أو الذاتية أو غيرهما فغير معتبر اصطلاحاً وكذا المعتبر في مفهوم العرفية الخاصة بحسب الاصطلاح تقييد

٢٠ ع والعرفية العامة باللا دوام الوصفي اذ في كل واحد منهما دوام بحسب الوصف اما العرفية العامة فظاهر واما المشتركة العامة فلانها ضرورة بحسب الوصف فتكون دواما بحسب الوصف لا محالة والدوام الوصفي يمنع أن يقيد باللا دوام الوصفي بل اذا اريدت تقييده بقيد صحيح فلا بد ان تقيده باللا دوام الذاتي ويكون الحكم حينئذ بضرورة النسبة أو دوامها بحسب الوصف فقيده باللا دوام بحسب الذات وتسميتها بالخاصتين اكونها من اخصر من المشتركة والعرفية العامة التي عرفت ما في الدساتر

[illegible]

اذ كلما وجدنا الخاصتان وجدنا العامتان ولا عكس وأما الوقية فهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قر مخسف
وقت حيولة الارض ينشأ وبين ١٥٤ الشمس لادائها فتركيها من موجبة وقية مطلقة هي الجزء الاول وسالبة

مطلقة عامة هي مفهوم
اللا دوام وان كانت سالبة
كقولنا بالضرورة لاشئ
من القمر بخسف وقت
التربيع لادائها فتركيها
من سالبة وقية مطلقة
هي الجزء الاول وموجبة
مطلقة عامة هي مفهوم
اللا دوام فالوقية هي التي
حكم فيها بضرورة ثبوت
المحمول للموضوع أو سلبه
عنه في وقت معين من
أوقات وجود الموضوع
مقبدا باللا دوام بحسب
الذات والمنتشرة هي التي
حكم فيها بضرورة الثبوت
أو السلب في وقت غير
معين لادائها بحسب الذات
وتركيها من موجبة
منتشرة مطلقة هي الجزء
الاول وسالبة مطلقة عامة
هي مفهوم اللا دوام ان
كانت موجبة ومن سالبة
منتشرة مطلقة وموجبة
مطلقة عامة هي مفهوم
اللا دوام ان كانت سالبة
ومثالها ايجابا قولنا
بالضرورة ~~كل~~ انسان
متنفس في وقت لادائها
وسلبا قولنا بالضرورة
لاشئ من الانسان يتنفس
في وقت لادائها (وقد

تركيب غير معتبر ويمكن تقييدها باللا دوام الذاتي كما ذكره ولا يمكن تقييدها باللا ضرورة
الوصفية وهو ظاهر ولا بدوام الوصفي ولا بسلب الاطلاق العام ولا بسلب الامكان العام لانها
أعم من الضرورة الوصفية ولا يجوز تقييدها لخاص بسلب العام فانه تقييد غير صحيح وقس على
ما ذكره حال سائر المركبات فيظهر لك أن التركيب هناك وجوها كثيرة منها ما ليس بصحيح ومنها
ما هو صحيح ولكنه غير معتبر ومنها ما هو صحيح ومعتبر اه وقد تقدم ذلك (قوله اذ كلما وجدنا
الخاصتان الخ) لتعليل وثابت لاختصاص ما وقوله ولا عكس أي ليس كلما وجدت العامتان
يوجد الخاصتان (قوله كل قر مخسف) الخسوف هو خلو القمر كلاً أو بعضاً عن النور الواقع
عليه من الشمس بسبب حيولة الارض بينهما كما ان الكسوف هو حيولة القمر بين الشمس
وبيننا فيستروها عنا كلاً أو بعضاً فالواد الذي يظهر في الشمس هو لون جرم القمر ولهذا
يبدو سواد الشمس من جهة المغرب لان القمر يلحقها من المغرب لكونه أسرع منها ثم اذا
كان القمر بمرجهما يتبدى الانجلاء أيضاً من جهة المغرب لذلك المعنى واذا كان القمر مستقبلاً
للشمس أو قريبا من الاستقبال تحول بينهما الارض فيقع ظلها على وجه القمر المواجه كله
أو بعضه فلم يصل اليه ضوء الشمس أصلاً أو بقدر ما وقع عليه الظل فيبقى مالم يصل اليه الضوء
على ظلامه الأصلي وهو خسوف القمر وذلك عند كونه في وقت الاستقبال في احدى
العقدتين وهما الرأس والذنب أو قريبا منهما الى اثني عشر درجة ويتبدى خسوف القمر
وانجلاؤه من جهة المشرق لانه يلحقه ظل الارض من جهة المغرب فيصل طرفه الشرقي أولاً
الى الظل فيأخذ ذلك الطرف في السواد أولاً وكذلك يكون مرور طرفه الشرقي بالظل أولاً
فيبتدئ منه الانجلاء قال العصام فان قلت صدق الكلية في قولنا كل قر مخسف يتوقف على
افراد متعددة للموضوع لان الكل لاحاطة الافراد قلت لا يتوقف الاعلى افراد ممكنة في
القضية الحقيقية وما نحن فيه منها والقمر منحصر في فرد يحقق مع امكان غيره كالشمس على
أنى سمعت كثيراً من الافاضل يقول ان ادخل كل في المسائل الحكمية لا يوجب تعدد الفرد بل
مهناه أنه لا يخرج من الحكم فرد ولهذا صارت المسائل الباحثة عن ذات الواجب مسائل من
الالهية (قوله وقت التربيع) هو أن يكون ربع الفلك بين الشمس والقمر واذا كان
كذلك لا يخسف أصلاً لعدم الحيولة (قوله في وقت معين) قال العصام المراد تعيين ما بحيث
يكون أخص من وقت من أوقات وجود الموضوع لا التعيين الشخصي ومن قال المراد
الوقت الضاف برده عليه أن بعض أوقات الذات مضاف ولا تصير القضية وقية وينبغي أن
يراد بوقت معين ما يشمل الوقت الواحد والمتعدد ليشمل التعريف بالوقية المقيدة بأوقات
متعددة معينة وأن يراد بالوقت المعين بغير الوصف العنوان فيخرج المشروطة الخاصة عن
التعريف (قوله في وقت غير معين) المراد به ما يشمل المتعدد فيشمل تعريف المنتشرة المقيدة
بأزمنة متعددة مبهمة فانه العصام (قوله قسمي) أي المطلقة العامة المقيدة بهذا القيد

(قوله الوجودية بالضرورة) بالنصب مفعول نسبي (قوله كان هناك عدم ضرورة الایجاب) لو قال سلب ضرورة الایجاب لكان أوضح وأنسب بقوله وهو السالبة الخ وسلب ضرورة الایجاب امكان عام سالب (قوله عدم ضرورة السلب) الاولى سلب ضرورة السلب (قوله وان صح بالضرورة الوصفية) لان مفهوم المطلقة العامة فعلية النسبة واللا ضرورة الوصفية لاتنافيها كالاتنافي بالضرورة الذاتية (قوله لم يعتبر وهذا التركيب ولم يتعرفوا أحكامه) معناه لم يطلبوا معرفة أحكامه وعدم الطلب نتيجة عدم الاعتبار لعلته كما فهم وعلة عدم الاعتبار عدم الحاجة اه عصام (قوله ونسعى الوجودية للاداءة) ونسعى مطلقة أسكندرية لان أكثر مثله العلم الاول للمطلقة في مادة الادوام فحرزاهن فهم الادوام ففهم أسكندرا الافرو دومي منها الادوام قاله شارح المطالع (قوله اتكون مركبة من مطلقين عامتين) لا يخفى انها حينئذ كالممكنة الخاصة لا فرق بين موجبيها وسالبيها الا في اللفظ وفي المعنى من جهة الدلالة وان الایجاب صريح والسلب ضمني في الموجبة وبالعكس في السالبة ولم يتعرضوا لذلك قاله المحنسي (وأقول) قد عرفت ان الامكان يقابل الفعل وان الممكنة ليست قضية بالفعل بخلاف الفعلية فكيف يدعى عدم الفرق بينهما تأمل (قوله بالضرورة الجانب الموافق الخ) لما كانت الممكنة العامة قضية حكم فيها بنسبة المحمول الى الموضوع مقيدة بعدم ضرورة خلافها كانت الممكنة الخاصة قضية حكم فيها بنسبة المحمول الى الموضوع مقيدة بعدم ضرورة خلافها وعدم ضرورة نفسها معافقولة أيضا اشارة الى هذا لكن لولم يذكره لكان أظهر وأولى قال المحنسي ان كيفية الممكنة الخاصة مخالفة لغيرها فان طريق بقية القضايا أن يوثق أولا بالقضية الموجبة البسيطة ثم تقيدوه ذهلم يوثق فيها بجهة الامكان ثم قيدت بعدم امكان ذلك اه هذا ولا يذهب عليك ان التحقيق ان عدم المطلقة العامة من الموجهات انما هو بالجواز كأعدوا السالبة في الجمليات والشرطيات وان الممكنة لاحكم فيها بالفعل فهي كالمطلقة من حيث الجهة وان احتوت الفعلية على الحكم دون الممكنة قال شارح المطالع الحق بالفعل ليس كيفية للنسبة لان معناه ليس الارتفاع النسبة والكيفية لا بد أن تكون أمرا مغايرا للواقع النسبة الذي هو الحكم فان الجهة جزء آخر للقضية مغاير للموضوع والمحمول والحكم وانما أعدوا المطلقة في الموجهات بالجواز كأعدوا السالبة في الجمليات والشرطيات وانما لاحكم في الممكنة بالفعل لا نأذا قلنا الانسان كاتب بالا. كان العام فليس الحكم فيها الاسباب الضرورة عن الجانب المخالف وأما الحكم في الجانب الموافق فلم يتعرض له حتى يحتمل أن يكون واقعا وأن لا يكون فالمطلقة هي

الوجودية بالضرورة (وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيها من موجبة مطلقة عامة هي الجزء الاول والسالبة الممكنة العامة أي كقولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالامكان العام وان كان هناك عدم ضرورة السالبة كقولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالامكان العام واعلم أن تقيد المطلقة العامة وان صح باللا ضرورة الوصفية الا أنهم لم يعتبروا وهذا التركيب ولم يتعرفوا أحكامه فلهذا قيد الوجودية بالذاتية (أو بالادوام الذاتي) عطف على قوله باللا ضرورة أي المطلقة العامة قد تكون مقيدة باللا ضرورة وتسمى الوجودية باللا ضرورة كما عرفت وقد تكون مقيدة بالادوام (وتسمى الوجودية للاداءة) كقولنا كل انسان ضاحك بالفعل لادائها ولا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لادائها وتركيبها من مطلقين عامتين اذ الجزء الاول مطلقة عامة والجزء الثاني هو الادوام وقد عرفت أن مفهومه مطلقة عامة فتكون مركبة من مطلقين عامتين لكن احدهما موجبة والاخرى سالبة فان الجزء الاول ان كان موجبا يكون مفهوم الادوام سالبة وبالعكس كما عرفت غير مرة (وقد تقيد الممكنة العامة) أي الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بالضرورة الجانب المخالف للنسبة قد تقيد (بالضرورة الجانب الموافق) للنسبة (أيضا) حتى يكون الحكم بالضرورة الجائزين

نفسان وانما التفت بالضرورة على الجائزين تعين الجواز قضيتهما

(وتسمى) حينئذ (الممكنة الخاصة) كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص والعنى في الموجبة والسالبة ان ثبوت الكتابة ١٥٦ للانسان وسليم اعنه ليس ضروريا فيكون الحكم فيها بالضرورة

الجائزين أى السلب والايجاب وتركيهما من ممكنين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لكن لا فرق بين موجبتها وسالبتها بحسب المعنى بل الفرق انما يحصل بحسب التلطف فان عبرت بالعبارة الايجابية فوجبة وبالعبارة السلبية فسالبة (وهذه) القضايا السبع المذكورة (مركبات لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة اشارة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية لمقاييد جهما) نقوله مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية صفتان للمطلقة العامة والممكنة العامة والكيفية عبارة عن السلب والايجاب والكمية عبارة عن الكلية والجزئية وقوله لمقاييد الجاريتي تعلق بالخالفات والموافقة وما عبارة عن القضية والضمير الذي في قيد راجع اليه باعتبار اللفظ والضمير المتنى في جهما عائد على اللادوام واللاضرورة وحاصل المعنى ان القضايا السبع

القضية بالفعل وأما الممكنة فليست قضية بالبقوة وليس فيها ايجاب وسلب ومحول وموضوع بالفعل بل بالقوة (قوله وتسمى حينئذ) أى حين اذ قيدت باللاضرورة ثم صريح الكلام يقتضى أن الممكنة الخاصة هي الممكنة العامة مع انضمام قيد اللاضرورة وليس كذلك وقد يجاب بأنه أشار بما ذكره الى صحة ذلك بأن يقال مثلاً زيد كاتب بالامكان العام لا بالضرورة ولا بعد في ذلك ويحتمل أن المراد مقيدة في المعنى يعنى ان هذا القيد من جملة معنى الممكنة الخاصة لان فيها سلب الضرورة عن الطرفين ولا شيء لان كل طرف على حدة ممكنة عامة (قوله الممكنة الخاصة) لاشتمالها على الامكان الخاص سمي بذلك لانه المستعمل عند الخاصة من الحكماء وهناك امكان أخص وهو سلب الضرورة المطلقة والوصفية والوقعية عن الطرفين وهو أيضا اعتبار الخواص من الحكماء وامكان استقبالي وهو امكان معتبر بالقياس الى الزمان المستقبل قال ابن سينا وهو الغاية في صرافة ووجهه بما نقله شارح المطالع عنه وبسط القول في ذلك ثم هذا تقسيم لنفس الامكان الخاص وأما الامكان العام فسيأتي في التناقض انه ينقسم الى امكان عام دائم وامكان عام حيني وامكان عام وقتي (قوله بحسب التلطف) قال المصنف والتحقيق ان الايجاب في الموجبة صريح والسلب ضمنى وفي السالبة بالعكس اه فهذا اعتراض منه على حصر الفرق في اللفظ ويمكن أن يدفع بان هذا الفرق أيضا ناشئ من اللفظ والمقصود نفي الفرق في المعنى تأمل (قوله وهذه مركبات) عطف على محذوف دل عليه القرينة والتقدير القضايا المذكورة قبل بسائط وهذه مركبات قاله المصنف وقد يقال لاحاجة للتقدير لجملة عطفه على قوله سابقا فهذه بسائط (قوله صفتان للمطلقة العامة) فيه مساهمة لان كلاهما مضافة مطلقة وممكنة بعد وصف الاولى بهامة والثانية بعامة فلو قال نقوله مخالفتي الكيفية صفة للمطلقة العامة والممكنة العامة وقوله موافقتي الكمية صفة بعد صفة لهامكان أوضح وفي الحاشية لاتعين الوصفية لاحتمال الحالية والعامل فيها الاشارة كقوله تعالى وهذا بعلي شيئا اه وفيه ان الحال واجب التنكير والحال هنا معرفة بالاضافة (قوله اشارة) انما قال اشارة ولم يقل معناه لان المعنى اذا أطلق يرا دبه المفهوم المطابق وليس مفهوم اللادوام المطابق المطلقة العامة فان لادوام الايجاب منسلا مفهومه الصريح رفع دوام الايجاب واطلاق السلب ليس هو نفس رفع الايجاب بل لازمه فهو معناه الاتزامى وأما اللاضرورة فعناه الصريح الامكان العام لان لا ضرورة الايجاب هو سلب ضرورة الايجاب وهو غير امكان السلب لكنه استعمل فيه عبارة الاشارة بطريق المشاكلة كذا في الحاشية (قوله موافقتي الكمية) هذا بالنسبة الى الدوام باعتبار الاغلب لانه استثنى منه ما سيجي في بحث العكس ان الخاصتين السالبتين الكليتين يتعكسان عريضة عامة لاداعية في البعض والكمية نسبة الى كم لانه يستل بها عنها والكمية نسبة الى كيف لانه يستل بها عنها (قوله تتعلق الخ) أى على طريق التنازع واهمال الثاني (قوله راجع اليه باعتبار اللفظ) أى

المذكورة مركبات لكونها مقيدة بالادوام واللاضرورة واللاادوام

اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة اشارة الى ممكنة عامة

المتن

كانت موجبة لان الحكم فيها بانصال السلب ثم المتصلة سواء كانت موجبة أو سالبة اما (لوصية ان كان ذلك) الحكم بالاتصال أو سلبه (لعلاقة) بين المقدم والمتأخر كالمثالين المذكورين فان الحكم بالاتصال أو سلبه فيها

• (فصل في أقسام الشرطة) •

كانت موجبة لان الحكم فيها بانصال السلب ثم المتصلة سواء كانت موجبة أو سالبة اما (لوصية ان كان ذلك) الحكم بالاتصال أو سلبه (لعلاقة) بين المقدم والمتأخر كالمثالين المذكورين فان الحكم بالاتصال أو سلبه فيها

فمنه لنا الحق في هذا الايمان بحسب وجوه (التي) منتحل بها

ليس مجرد اتفاق المقدم والتالي في الواقع ١٥٨ بل لعلاقة بينهما توجب ذلك والمراد بالعلاقة ما يسيبه يستلزم المقدم التالي
(والا) أى وان لم يكن
الحكم بالاتصال أو سلبه
لعلاقة بل يكون مجرد اتفاق
المقدم والتالي (فاتفاقية)
أقولنا ان كان الانسان
ناطقا فالله ناطق في
الموجبة فانه حكيم فيها
بالاتصال

الاخر الشخص هذا
مراده قيل وفيه نظر لان
الشخص خارج عن
الموضوع له كما سأتى له في
بحث النوع لانه تمام
الحقيقة وليس بشئ لان
الذي يأتي في النوع هو
ان الشخص خارج عن
حقيقة الفرد المشتركة
بينه وبين سائر الافراد
المشتركة معه فيها وهي
الحيوان الناطق والشخص
انما جعل هنا جزءا من
الهوية المسماة بذلك
وهي الماهية مع الشخص
على أن في الحاشية
السلوكية على المطول أن
الاقوال ثلاثة زيادة للشخص
مع الماهية مع كونه
وجوديا وزيادته مع كونه
علميا وكونه نفس الذات
فاهم (قوله بالاخبار به
وحده) البناء تصوير
الاستقلال وضع مستقل
لفظ المفرد والمترامى من
كلام الشارح حيث أنه

ولا بد له من علم تقتضيه الأناهم لما لاحظوا المقدم فان اطلعوا على أمر يقتضى صدق التالي
على تقدير صدقه واعتبروا ذلك الأمر سمو المتصلة لزومية والاتفاقية اه ومنه في شرح
المطالع وحقق عبد الحكيم ان وجود الله لا يقتضى وجود العلاقة والارتباط بينهما لجواز
صدوره عن علم واحد بجهتين مختلفتين بحيث لا يكون بينهما ما الاصل المصاحبة في الوجود
مع جواز الانفكاك ولا حاجة الى ما رتبته عليه شارح المطالع من الفرق بأن العلاقة في
اللزوميات مشعور بها بخلاف الاتفاقيات فانها غير مشعور بها وان كانت واجبة في نفس
الأمر ولا الى ما رتبته صاحب القسطاس من أن العلاقة في الاتفاقيات نادرة الوقوع
(قوله ليس مجرد اتفاق المقدم الخ) أى لم يحكم بالاتصال اتفاقا ولا سلبه كذلك بل حكم
بالتصال اه ما ز وما أوسله كذلك (قوله ما يسيبه يستلزم الخ) أى أمر بسبب ذلك الأمر يستلزم
الخ بأن يكون المقدم علمه للتالي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فانها موجودة أو يكون
الزدم معلولا لكفى عكس المثال أو يكونا معلولى علم واحد كان كانت الشمس طالعة
فالعالم مضمي وكالتضاييف وهو أن يكون الأمران بحيث يكون نفع كل منهما باقيا
الى تعقل الآخر كقولنا ان كان زيد ابنا له عمرو فعمرو أب له قال المصنف وهذا يكون في
اللزوم من الطرفين وأما في مجرد الزوم فيمكن مجرد الاضافة كالعلمى والبصر اه وقال
الطوسى في شرح الاشارات ان كون الأمرين معلولى علم واحد لا كيف اتفق والا كانت
الموجودات بأسرها متلازمة لكونها معلولة للواجب بل لا بد مع ذلك من اقتضاء تلك العلاقة
ارتباطا أحدهما بالآخر بحيث يتمتع الانفكاك بينهما ما كى لا يكون مجرد مصاحبة كالفلان
الأول والعقل الثانى اه وفي عبد الحكيم أن اعتبار التضاييف مقابلا للعلاقة مبنى على ما ذهب
اليه الجمهور من أن التلازم بين الشئين ليس أحدهما علمه للآخر بما يكون من غير أن
يقتضى الارتباط بينهما ما ثالث ويمثلون ذلك بالتضاييفين وذلك ظن باطل فان المتضاييفين
الحقيقيين معلولا علم واحد كالتولد للابوة والبنوة كل منهما يحتاج الى ذات الآخر فان
الابوة يحتاج وجودها الى ذات الابن والبنوة تحتاج الى ذات الأب وهو الرابطة المحوطة
وأما المتضاييفان المشهوران فلانهم ماعلولة علم واحد كالعقل مثلا وكل منهما يحتاج لا كاه
بل بعضه الى الآخر لا كاه بل بعضه الى بعضه كذا أفاده الحق الطوسى والمحكم اه وأراد
بالمحكم صاحب المحاكمات وهو القطب الرازى فانه كتاب اسماء المحاكمات كما فيه بين شرحى
الطوسى والقضرازى للاشارات والفسرى بين المضاف الحقيقي والمشهورى بينه في حواشى
المقولات الكبرى وأما قول المحشى وفي قولهم أو معلولا فنظر لقولهم المراد من المقدم المطلوب
للحصة وان تأخروا من التالى الطالب وان تقدم فكلام لا معنى له فان المدعى على وجود التلازم
بينهما بوجه من الوجوه السابقة ولا شك في تحقق التلازم بين العلم والمعلول وان كلامهم ما
يستلزم للاخر وطالبه تأمل (قوله فاتفاقية) المشهور ان المتصلة منقسمة اليها ما الى
المطلقة قال السيد اذا اعتبر في الحكم بالاتصال كون الاتصال لعلاقة بالمتصلة قضية لزومية
وان اعتبر كونه لعلاقة بالمتصلة اتفاقية وان لم يعتبر شئ منه ما فالمتصلة مطلقة اه وقد
يجاب بأن المراد تقسيم مادة المتصلة الى مادة اللزومية والاتفاقية لان مادة المطلقة منحصرة

في مادتهما قطعاً (قوله لكن لا لعلاقة) يعني ان الحمار كما بالاتصال النبوي يعمل به بالاتفاق
لابلعلاقة وكذلك يقال في الاتصال السليبي (قوله اذ لعلاقة) أي معتبرة أو موجودة على
ما تبين شرحه سابقا ما على ما حققه عبد الحليم فالعني لعلاقة موجودة (قوله بل مجرد
اتفاق الطرفين) قال الرازي في شرح الرسالة وقد يكتفي في الاتفاقية بصدق التالي حتى قيل انها
التي يحكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل مجرد صدق التالي ويجوز أن
يكون المقدم فيها صادقا وكاذبا ونسعى بهذا المعنى اتفاقية عامة وبالمعنى الاول اتفاقية
خاصة للعموم والخصوص بينهما فانه متى صدق المقدم والتالي فقد صدق التالي ولا ينعكس
اه قال الامام والاتفاقية العامة تستعمل في القياسات الخلفية وفي محاورات اللغة
للمبالغة وفي وقوع التالي ومنها ما بعده في ديباجات الكتب اه واعلم أن المصنف عدل عن
قول الاصل في تعريفى الزومية والاتفاقية بقوله في الاولى هي التي صدق التالي فيها على
تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما ما توجب ذلك وفي الثانية هي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق
الجزئين على الصدق لشمول تعريفه الصادقة والكاذبة فيها بخلاف تعريف الاصل فانه
مختص بالصادق منها ولذلك قال في شرحه للاصل ان التعريف الشامل للصادق والكاذب
هو ان الزومية ما حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما والاتفاقية
ما حكم فيها بذلك بمجرد توافقهما على الصدق من غير علاقة أو من غير اعتبارهما فان كان الحكم
مطابقا لصادقة والافكاذبة قال عبد الحليم وعدم شمول التعريف للكاذبة منتهى انشاء على
ان المتبادر من قولنا وهي التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم أن يكون ذلك في نفس
الامر ولو أريد به أن يكون ذلك مفهوما ومدلولها سواء مطابق الواقع أم لا شمل الكاذبة أيضا
(قوله وكقولنا الاسود الخ) ايست الام للتبليغ كما يقال قلت لزيد كذا بل هي بمعنى في أي
وكقولنا في حق الاسود (قوله ان حكم فيها) لا يخفى ان المقسم ملاحظ في الاقسام فالمعنى
قضية شرعية حكم فيها الخ فلا يرد عليه قولنا هذا واحد بتا في هذا كثير وقولنا هذا يياض
بتا في هذا اسود او اما اذا قلنا هذا اما واحد واما كثير فان أردنا المناقاة بين هذا واحد وهذا
كثير فالقضية منفصلة مركبة من قضيتين ومنع الجمع باعتبار الصدق والتحقق بين القضيتين
وان أردنا المناقاة بين مفهومى الواحد والـ كثير في الصدق والحمل على هذا فالقضية حاملة
مركبة من موضوع واحد لأنه ردد في محمولها فصارت شبيهة بالمنفصلة ومثله هذا العدد
اما زوج اربيس بزوج وقول البعض ان في القليل به تسا محلا لانه من قبيل الجملة الشبيهة
بالمنفصلة لكون التثاني فيه بين مفردين لا بين نسبتين ليس بشئ بل هو صالح لهما كما علمت
(قوله وهي الحقيقية) وتتركب من الشئ ونقيضه أو المساوي لنقيضه ومانعة الجمع تتركب
من الشئ والاخر من نقيضه ومانعة الخلق تتركب من الشئ والاعم من نقيضه قال المحشى
وهذا ضابط الموجبات العناديات لا الاتفاقيات ولا السوالب وتعمق بشمول الضابط
للسوالب أيضا لانها تلتقي لمن يعتقده أن بين الطرفين ذلك التقابل اه (وأقول) المحشى نظرنا
هو حقيقة القضية في الواقع وأما اعتقاد التثاني فيما ورد عليه السلب فشيء خارج عن مفهوم

البينة اما أن يكون هذا اسودا وكاتبه فانه ما يصدق وان يكذبان ولا مناقاة بينهما صدقا وكذبا (أو صدقا فقط) عطف على

الاسود لا كاتب ليس البينة اذا كان هذا اسود فهو كاتب في السالبة فلا اتفاقية الموجبة هي التي حكم فيها بقبول الاتفاق والسالبة هي التي حكم فيها بسلب الاتفاق وكذا الزومية الموجبة حكم فيها بقبول الزوم والسالبة حكم فيها بسلب الزوم (ومن فصله) بالرفع عطف على قوله متصلة أي الشرطية ما متصلة ان حكم فيها بقبول نسبة أو نفيها على تقدير أخرى كما مر وما منفصلة (ان حكم فيها بتثاني نسبتين أولا

تتافيهما صدقا وكذبا وهي الحقيقية) فالمنفصلة الحقيقية هي التي حكم فيها بتثاني نسبتين أو عدم تتافيهما في الصدق والكذب معا وهي أماموجبة أو سالبة فالموجبة هي التي حكم فيها بتثاني نسبتين في الصدق والكذب معا كقولنا هذا العدد اما زوج أو فرد فان زوجية العدد وفردية تتافيان في الصدق والكذب أي لا يصدقان ولا يكذبان والسالبة حكم فيها بعدم تثاني نسبتين في الصدق والكذب كقولنا ليس

فصل في تعريف السوالب (السوالب) هو الذي لا يصدق ولا يكذب (السوالب) هو الذي لا يصدق ولا يكذب (السوالب) هو الذي لا يصدق ولا يكذب

بما لا يخفى من أن الكذب في الجزأين يتناقض مع الصدق في الجزأين

ولكن يكذبان بأن يكون
انسانا والسالبة هي التي
حكم فيها بدم تنافي الجزأين
في الصدق فقط كقولنا
ليس اما أن يكون هذا
الشيء لا نجسرا ولا نجرا
فانما يصدقان ولا يكذبان
والالكان شجرا واهجرا
معا (أو كذبا فقط) عطف
على قوله صدقا وكذبا
وان حكم فيها بتنافي
نسبتين أو عدم تنافيهما
في الكذب فقط (فانصة
الخلو) وهي اما موجبة أو
سالبة فاللوجبة كقولنا
زيد اما في البحر أو لا يفرق
حكم فيها بتنافي الجزأين في
الكذب لان الكون
في البحر مع عدم الفرق
يصدقان ولا يكذبان والا
لفرق في البر والسالبة
كقوله ليس اما أن يكون
هذا الشيء شجرا أو هجرا
حكم فيها بدم تنافي
الجزأين في الكذب والا
لكان شجرا واهجرا معا
فانفصلته ثلاثة أقسام
حقيقية وممانعة للجمع وممانعة
الخلو (وكل منها) أي من
أقسام المنفصلة (عنادية
ان كان التنافي بين
الجزأين (لذات الجزأين) كالمتنافي بين
الزوج والفرق والشجر والجر وكون زيد في البحر أو لا يفرق فانه لذاته ما لا يجرد اتصافهما فالعنادية حكم فيها بالتنافي

الفضية تأمل (قوله في الصدق فقط) متعلق بتنافيهما لا بدم تنافيهما (قوله والالكان شجرا
وهجرا معا) لان كذبهما بوضع قبيضي كل واحد منهما ماموضعه قال الرازي في شرح الاصل
ولبعض الافاضل ههنا بحث شريف وهو ان المراد بالمتناقضة في الجمع أن لا يصدق فاعلى ذات واحدة
لانهم لا يجمعان في الوجود فانه لو كان المراد ذلك لم يكن بين الواحد والكثير منع الجمع لان
الواحد جزء الكثير وجزء الشيء يجمعه في الوجود ولكن الشيخ نص على منع الجمع بينهم ما ثم قال ذلك
الفاضل وعندى في هذا انظر اذ يلزم من ذلك جواز منع الجمع بين اللازم والمزوم فان جزء الشيء
من لوازمه وقد أجبر على أنه لا يمنع جمع بين اللازم والمزوم لان تحقق المزوم يستلزم تحقق
اللازم واتقاء اللازم يستلزم اتقاء المزوم ولا يمنع خلور جامن الله سبحانه وتعالى أن يفتح
عليه بالجواب عن هذا الاعتراض قال الرازي وهو ليس الانظر فيما أراد من عبارة القوم
ثم أخذ يبين عبارة القوم الى أن قال ما محصله ان منع الجمع بين الواحد والكثير ليس باعتبار
مفهومي الواحد والكثير بل بين هذا واحد وهذا كثير فان القضية القائلة اما أن يكون هذا
واحد وهذا كثير اما منع جمع لا يمنع اجتماع جزأيهما على الصدق فعدان ان الاشكال انما
نشأ من سوء الفهم وقلة التدبر اه وحينئذ قد فوسمه بالسرقة لانه لم يسم به بظهر ذلك أيضا
تأييد ما زينه به قول البعض سابقا (قوله عطف على قوله صدقا وكذبا) أو على قوله صدقا
فانقصا فصار (قوله بتنافي الجزأين) أي في الكذب لافي الصدق (قوله لان الكون الخ)
علة للتنافي في الكذب والالف واللام في الكون عوض عن المضاف اليه (قوله يصدقان)
بأن يكون في البحر ساجدا وقد يصدق أحدهما دون الآخر بأن يكون في البحر ويغرق ولو
قال قد يصدقان لكان أظهر (قوله ولا يكذبان) لما بينهما من العنادة في الكذب (قوله والا
لفرق في البر) أي انهما لو كذبا أي ارتفع اللزم ذلك لان أحد جزأي مانعة الخلو وجودي وهو
الكون في البحر والاخر عدي وهو لا يفرق وكذب هذين الجزأين بارتقاءهما ورفعهما
يستلزم وجود نقيضهما بأن يجعل موضع الجزء الوجودي عدمه وموضع العدي وجوده
وعدم الكون في البحر الكون في البر لان المراد بالبحر ما يحصل فيه الفرق فعدمه البر وعدم
عدم الفرق الفرق وذلك يقتضي الكون في البر ويغرق (قوله ليس اما أن يكون هذا الشيء
شجرا الخ) القليل المناسب أن يقال زيد ليس اما أن لا يكون في البحر وأن يغرق لان هذه
سالبة منع خلوصا دقة كالمثال الاول فان عدم الكون في البحر مع الفرق يكذبان ولا يصدقان
والا لفرق في البر (قوله أي من أقسام المنفصلة) هي الحقيقية وممانعة الجمع وممانعة الخلو
(قوله بين الزوج والفرق) اشارة الى الحقيقة الموجبة العنادية (قوله وكون زيد في البحر)
اشارة الى مانعة الخلو الموجبة العنادية (قوله فانه) أي العنادية التي ما لذات الجزأين
قال المصنف فان قلت التنافي لذات الجزأين ليس الا في المركب من الشيء ونقيضه وأما في غيره
فبواسطة قلت التنافي الذاتي هو انه اذا لوحظ الجزآن وجد فيهما ما يقتضي التنافي في الصدق
والكذب أو في أحدهما وهذا أهم من المناقضة الذاتية المذكورة في تعريف التناقض اه أي

وهذا

الزوج والفرق والشجر والجر وكون زيد في البحر أو لا يفرق فانه لذاته ما لا يجرد اتصافهما فالعنادية حكم فيها بالتنافي

فان الجزأين أي حكم بأن مفهوم أحدهما مناف لمفهوم الآخر (والا) ١٦١ أي وان لم يكن التنافي لذات الجزأين
 فلهذا المعنى صحت تحقق العناد بين الشيء والمساوي انقيضه كما في الحقيقة أو الاخص منه
 كما في مانعة الجمع أو الاعم كما في مانعة الخلق ولو أريد التنافي المعبري باب التناقض لم يدخل
 الا المنفصلة المركبة من الشيء وتقيضه فقط تأمل (قوله فيمكن استخراجهما) فانه لو قيل
 اما أن يكون هذا الاسود أو كاتباً كانت مانعة الجمع لانهم لا يصعدان ولكن يكذبان
 لا تنقاه الاسود والكاتب معاً في الواقع ولو قيل اما أن يكون هذا الاسود ولا كاتباً كانت مانعة
 الخلق لانهم لا يكذبان ويصدقان لتحقيق الاسود واللا كاتبة بحسب الواقع كذا في الحاشية قبل
 وهو غير مناسب لقول الشارح في هذا المثال والجيد ان يقال ان ذلك المثال الحقيقة اذا قيل
 في الاسود اللا كاتب كما قال الشارح ويكون بعينه مثلاً لمانعة الجمع اذا قلناه في الايض
 اللا كاتب ويكون بعينه مثلاً لمانعة الخلق اذا قلناه في الاسود الكاتب اه والامر في
 ذلك سهل (قوله وغيرهما) وهو الاتفاق في المتصلة والمنفصلة كذا قيل وفيه ان هذا البحث
 لا يتعلق بالا متصلة للزمنية والمنفصلة للعنادية فكان الانسب حذف أو غيرهما تأمل (قوله
 أو المنفصلة) الاولى الواو (قوله من الازمان الخ) بيان للتقدير قال عبد الحكيم لا يتوهم
 من هذا انه يخرج منه القضايا الشرطية الكلية للزمنية والعنادية التي المقدم فيها غير زمني
 نحو كلما كان الله موجوداً كان عالماً أو نفس الزمان نحو كلما كان الزمان موجوداً كان
 القلق مضر كالان كون الشيء غير زمني بمعنى انه غير واقع في الزمان ولا في ظرفه لا ينافي ان
 يكون لزوم شيء له في جميع الازمنة بمعنى مقارنته اياه ولا كونه نفس الزمان ان يكون لزوم شيء
 له في جميع احواله اه هذا وقد قال المصنف في شرح الاصل جميع الاوضاع مغن عن ذكر
 الازمنة والاحوال والتقدير لانه في كل زمان وعلى كل حال وتقدير لا يتخلو عن وضع فثبتت
 الحكم على جميع الاوضاع يستلزم ثبوته في جميع الازمان والاحوال والتقدير (قوله
 والاضواء) أي الاحوال قال عبد الحكيم لما كان الوضع اللغوي مستلزماً لمحصل حالة
 بسبب الوضع أطلق على مطلق الحال وانما اختاروها على الاحوال ولم يقولوا في جميع الازمان
 والاحوال لان المتبادر منه الاحوال الحاصلة في نفس الامر بخلاف الاوضاع فانه يشتر
 بالقرض والاعتبار حاصلة كانت أو لا ولذا وقع في عبارة البعض بعد افظ الاوضاع لفظ
 افروض تنصيصاً لما يدل عليه لفظ الاوضاع بالاتزام (قوله ثابتاً) الاولى ان يقدره بين كان
 وعلى فانه متعلق على الذي هو خبر كان وليس هو متعلقاً بالمقدم كما هو خيره اليه وانما
 متعلقة الثابتة الذي هو صفة للتقدير والتقدير ان كان ثابتاً على جميع التقدير الثابتة للمقدم
 ولعل ما وقع في النسخ مفهوم الناصح فانه المحشى وادعى البعض فساده وتكلف بما حاصله ان
 في التقدير المذكور إشارة الى أن هذا الظرف وهو المقدم متعلق بمحذوف مذكور حال من
 جميع الاحوال لان الاحوال حتى يطلب التأييد بناء على ما شتهر ان الظروف بعد المعارف
 احوال ولعدم خفاء تقدير متعلق على جميع الاحوال لم يقدره كما قد رتب على المقدمة اه
 والحق ان الوجهين سائغان فلا مزية لاحدهما على الآخر ولا فساد (قوله الممكنة الاجتماع
 مع المقدم) إشارة الى أن هذا القيد ملاحظ في كلام المصنف ولم يذكره استغناء بشهرته قال
 المصنف في شرح الرسالة ولم يشترط امكان تلك الاوضاع في نفسها ليشعل ما اذا كان المقدم

لذات الجزأين أي حكم بأن مفهوم أحدهما مناف لمفهوم الآخر (والا) ١٦١ أي وان لم يكن التنافي لذات الجزأين
 (فانفاقية) فهي التي
 حكم فيها بالتنافي لذات
 الجزأين بل مجرد أن اتفق
 في الواقع أن يكون بينهما
 منافاة وان لم يقتض ان
 يكون مفهوم أحدهما
 منافي لمفهوم الآخر
 كقولنا للاسود اللا كاتب
 اما أن يكون هذا أسود
 أو كاتباً فانه لا منافاة بين
 مفهوم الاسود والكاتب
 لكن اتفق بتحقيق الاسود
 واتقاء الكتابة فلا
 يصدق ان لا تنقاه الكتابة
 ولا يكذبان لوجود الاسود
 هذا في الحقيقة وأما
 مانعة الجمع أو الخلق فيمكن
 استخراجهما من هذا المثال
 (ثم الحكم) بالزوم والعناد
 وغيرهما (في الشرطية)
 المتصلة أو المنفصلة (ان
 كان على جميع التقدير)
 من الازمان والاضواء
 ثابتاً (للمقدم فكلاً) أي
 فالشرطية كلية كقولنا
 كلما كان زيد انساناً فهو
 حيوان فالحكم بلزوم
 الحيوانية للانسان ثابت
 على جميع التقدير من
 الازمان والاضواء الممكنة
 الاجتماع مع المقدم (أو
 بعضها) بالجر عطف على
 جميع التقدير أي ان لم
 يكن الحكم ثابتاً على جميع

فان الجزأين أي حكم بأن مفهوم أحدهما مناف لمفهوم الآخر (والا) ١٦١ أي وان لم يكن التنافي لذات الجزأين
 (فانفاقية) فهي التي
 حكم فيها بالتنافي لذات
 الجزأين بل مجرد أن اتفق
 في الواقع أن يكون بينهما
 منافاة وان لم يقتض ان
 يكون مفهوم أحدهما
 منافي لمفهوم الآخر
 كقولنا للاسود اللا كاتب
 اما أن يكون هذا أسود
 أو كاتباً فانه لا منافاة بين
 مفهوم الاسود والكاتب
 لكن اتفق بتحقيق الاسود
 واتقاء الكتابة فلا
 يصدق ان لا تنقاه الكتابة
 ولا يكذبان لوجود الاسود
 هذا في الحقيقة وأما
 مانعة الجمع أو الخلق فيمكن
 استخراجهما من هذا المثال
 (ثم الحكم) بالزوم والعناد
 وغيرهما (في الشرطية)
 المتصلة أو المنفصلة (ان
 كان على جميع التقدير)
 من الازمان والاضواء
 ثابتاً (للمقدم فكلاً) أي
 فالشرطية كلية كقولنا
 كلما كان زيد انساناً فهو
 حيوان فالحكم بلزوم
 الحيوانية للانسان ثابت
 على جميع التقدير من
 الازمان والاضواء الممكنة
 الاجتماع مع المقدم (أو
 بعضها) بالجر عطف على
 جميع التقدير أي ان لم
 يكن الحكم ثابتاً على جميع

١٦١ ع التقدير من الازمان والاضواء بل يكون على بعض التقدير فلا يتخلو عن أن يكون على بعض التقدير
 بحسب المستحالة كما لو كان مع زيد على الجبرالية وفصله كما كان في غير النسخ لا يصح
 حيواناً هذا لا يصح لان هذا القيد ملاحظ في كلام المصنف ولم يذكره استغناء بشهرته قال

والايمان مطلقا وعلى بعض معيننا ١٦٢ فان كان على بعضها (مطلقا) من غير تعيين (الجزئية) فهو قولنا قد يكون اذا

كان الشيء حيوانا كان انسانا فان اجتماعها مع انسانية الفرس من كونه صاحباً وكتابة وناطقا الى غير ذلك وان كانت محالة في نفسها واذا قلنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا فمعناه متا في فرديته زوجيته مع جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع الزوجية وكذا قياس غير الحقيقة وانما قد يدعى الاوضاع بالمكان الاجتماع مع المتقدم لا يلزم من اطلاقها وتعميمها ان لا تصدق كلية الشرطية أصلا لان بعض الاوضاع مما لا يصح معه اللزوم والعناد وهو ما اذا فرض المتقدم مع عدم التالي أو مع عدم لزوم التالي له بل مع لزوم تقيض التالي له فانه حينئذ لا يلزم التالي ضرورة امتناع استلزام الشيء للتقيضين وكذا اذا فرض المتقدم مع وجود التالي أو مع عدم عناده اياه بل مع عناده لتقيض التالي لا يكون التالي معاندا له لامتناع معاندة الشيء للتقيضين اهـ (قوله ان جئني اليوم أكرمك) فان الحكم باللزوم الا كرام ليس الاعلى الوضع المعين من تلك الاوضاع وهو الوجه اليوم ومثال المنفصلة هذا الشيء على تقدير كونه عددا اما ان يكون زوجا او فردا فالحكم بالعناد فيها على وضع معين وهو تقدير كون الشيء عددا قال العصام وهذا لا يصلح مثالا للمخصوصة اذ ليس اليوم وقتا للزوم بل للمازوم وقرين للزوم في وقت معين وبين المازوم في وقت معين اهـ وأجاب عبد الحكيم بأن لفظ اليوم ظرف للشرط فيقيم تدوقيت المازوم لكن توقيت المازوم من حيث انه مازوم يستلزم توقيت اللزوم ضرورة اهـ وأورد العصام أيضا لفظة التي حكم فيها على وضع معين في جميع الأزمان أو في زمان معين على جميع الاوضاع فان هاتين القضيتين غير داخلتين في شيء من الاقسام فبقى واسطة وأجاب عبد الحكيم بأنه لا يمكن وجود هاتين القضيتين أما الثانية فظاهر لان هوم الاوضاع يستلزم عدم تعيين الزمان ضرورة عدم تحقق جميع الاوضاع في زمان واحد واما الاولى فلان الواضع المعين ان كان متجدد بحسب نفس الزمنة لم يكن متعينا وان كان باقيا بشخصه كان جميع الزمنة زمانا له فيكون الحكم فيها على وضع معين في زمان معين اهـ (قوله فاهم ان الاوضاع) أي اوضاع المتقدم وهي الاحوال العارضة لها بالقياس الى ما عداها من الامور المقارنة له فان كون انسانية زيد مقارنة اقامته أو قعوده أو طلوع الشمس الى غير ذلك أحوال حاصله له من اجتماع مع هذه الامور الممكنة الاجتماع معه وكل واحد من المجتمعين يحصل له حالة بالقياس الى الآخر وهو كونه مجامعا له مقارنا اياه وقديس في كتب الميزان الاوضاع الحاصلة من الامور الممكنة الاجتماع مع المتقدم بالنتائج الحاصلة له من المتقدم مع المقدمة الممكنة الصديق معه فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فالنتيجة الحاصلة من زيد انسان مع قولنا وكل انسان ناطق اعني كون زيد ناطقا بعد وضعه من اوضاع المتقدم عدم حاصله له من أمر يمكن الاجتماع معه وهو قولنا كل انسان ناطق ولا حاجة اليه مع ما فيه من البعد كما أفاده السيد (قوله فسور الموجبة الكلية) ذهب الشيخ الى أن كلمة ان شديدة الدلالة على اللزوم ولو ومهما كالتوسط واذا وكلما دلالة لها عليه وجعل صاحب المطالع مهما ولو أيضا من هذا القبيل وزيف شارحها ذلك كله وقال أدوات الشرط لادلالة لها على أكثر من الاتصال ولا انفصال فاذا أريد اعادة اللزوم قيدت القضية باللزوم واذا أريد اعادة الاتفاق

وهذا عمل حسن جار مع اللفظ ومناسب لما اختصر منه هذا الكتاب ونيرحه لقطيب والمصنف وأما النقص بواو قيدت

في نفسه أو رفعه عن شيء اه (قوله خرج اختلاف مفردين) أي خرج بقوله قضيتين ذلك سواء كان فصلاً أو خاصة بنسبه على أن التعريف حد أو رسم (قوله أي لذات الاختلاف) قال في شرح المطالع ثم انه ربما وقع في عباراتهم اختلاف القضيتين بحيث يقتضي لذاته صدق احدهما كذب الاخرى وحينئذ يكون لذاته عائد الى الصدق لا الى الاختلاف اذ لا معنى له ويرد عليه الكلبيان كقولنا كل ج ب ولا شيء من ج ب فانه ما مختلفان بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق احدهما لذاته كذب الاخرى ضرورة انه اذا صدق كل ج ب كذب لا شيء من ج ب وبالعكس ويمكن أن يجاب عنه بأن اقتضا صدق احدي القضيتين كذب الاخرى لذاته بل بواسطة اشتغالها على نقيض الاخرى فقد رجع العبارة الى معنى واحد (قوله خرج الاختلاف الذي لا يلزم منه ذلك) صادق بأمرين الاول ان لا يلزم من صدق احدهما كذب الاخرى وبالعكس الثاني أن يلزم لذاته فقوله كالاختلاف الذي بين قولنا زيدساكن زيدليس بمفتركا فانه لا يوجب تحقق التناقض لصدق كل من القضيتين

زيدا ساكن زيد ليس بمفتركا فانه لا يوجب تحقق التناقض لصدق كل من القضيتين ١٦٥ وكالاختلاف الذي بين قولنا زيد انسان زيد ليس يناطق فانه وان لم يصدق كل كذب الاخرى وبالعكس لكن لذات الاختلاف بل بواسطة ان ايجاب احدهما ما في قوة ايجاب الاخرى وسلب احدهما في قوة سلب الاخرى وكالاختلاف الذي بين الموجبة والسالبة الكليتين أو الجزئيتين نحو قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فانه وان لم يصدق ذلك لكن لذات الاختلاف بل لخصوص المادة ولو كان لذات الاختلاف لم تحقق التناقض في كل كليتين أو جزئيتين وليس كذلك فخرج ما عدا التناقض عن التعريف وانطبق عليه ثم بين الاختلاف المعتبر في تحقق التناقض فقال (ولا بد في التناقض من الاختلاف أي اختلاف القضيتين في الكيف) أي الإيجاب والسلب (و) في الحكم أي الكلية والجزئية (و) في الجهة أي الضرورة والامكان والدوام والاطلاق وغيرها من الجهات فالقضيتان ان كانتا مضمومتين فلا بد من الاختلاف في الكيف وان كانتا مضمومتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف في الحكم لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول وان كانتا موجهتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف في الجهة لصدق الممكنين وكذب الضروريتين في مادة الامكان

في نفسه أو رفعه عن شيء اه (قوله خرج اختلاف مفردين) أي خرج بقوله قضيتين ذلك سواء كان فصلاً أو خاصة بنسبه على أن التعريف حد أو رسم (قوله أي لذات الاختلاف) قال في شرح المطالع ثم انه ربما وقع في عباراتهم اختلاف القضيتين بحيث يقتضي لذاته صدق احدهما كذب الاخرى وحينئذ يكون لذاته عائد الى الصدق لا الى الاختلاف اذ لا معنى له ويرد عليه الكلبيان كقولنا كل ج ب ولا شيء من ج ب فانه ما مختلفان بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق احدهما لذاته كذب الاخرى ضرورة انه اذا صدق كل ج ب كذب لا شيء من ج ب وبالعكس ويمكن أن يجاب عنه بأن اقتضا صدق احدي القضيتين كذب الاخرى لذاته بل بواسطة اشتغالها على نقيض الاخرى فقد رجع العبارة الى معنى واحد (قوله خرج الاختلاف الذي لا يلزم منه ذلك) صادق بأمرين الاول ان لا يلزم من صدق احدهما كذب الاخرى وبالعكس الثاني أن يلزم لذاته فقوله كالاختلاف الذي بين قولنا زيدساكن زيدليس بمفتركا فانه لا يوجب تحقق التناقض لصدق كل من القضيتين

وهو أن المفردان استقل
في دلالة بأن استقل معناه
المطابق أو ما دخل فيه بأن
كان ملحوظا كقوله
وزيد فان دل عليه بقتسه على
أحد الأزمنة الثلاث
فكلمة كالاول وان لم يدل
كذلك فاسم **كالثاني**
والإفادة (قوله ففع الخ)
هذا من الأحوال المختصة
بلغة العرب لمزيد الاهتمام
بهمالتدين هذا الفن
غالبها بعد نقله من لغته
الأصلية كما قال السيد
والأفاية مد وآيد مختلفان
زمننا متعددان صبغة كما
قال المصنف (قوله فكلمة
وعند الصافي فعل) يعني أن
ما سمى عند المنطق كلمة
وهو الدال بهيئته على أحد
الأزمنة الثلاثة هو ما سمى
عند النحوي فعل وظاهر
أن الكلمة بذلك التعريف
لا تتناول اسم الفعل
فالفعل المرادف له
لا تتناوله أيضا والسيد
السند ما جعل اسم الفعل
داخلا في الكلمة الأعلى
تعريفها بما يصلح للأخبار
به وحده لا عنه أيضا ومن
قال فعل أي أو اسم فعل
واستدل بكلام السيد فا
أجاد لأنه مع عدم مناسبتة
له في الدلالة في كلام
المصنف على ما يشمل أن تكون الهيئة للمدلول ورجا يلزمه أن يكون لفظ الفعل كلمة ولم يقل في أحد قناتن في

الإيجاب والسلب لا يقتضي لذاته أن تكون أحدهما صادقة والآخرى كاذبة وانما ذكرنا
هذا القيد لتحقيق مفهوم التناقض وتوضيحه لا للاحتراز عن شيء لأن مفهومه انما يطلق على
هذا الاختلاف ولولا ذلك لم يقدح في التعريف وخصص التعريف بتناقض القضايا لانه المقصود
بالنظر والمنفعة به في القياسات وأما التناقض في المفردات فقد قال السيد انه يعرف بالمقايضة
فلا حاجة الى ادراجه في تعريف التناقض واعترضه العصام بان معرفة الاصطلاح بالمقايضة
عما لا يعقل وأجاب عبد الحكيم بأن معنى كونه معلوما بالمقايضة انه بعد العلم بان نقيض كل شيء
رفعه وان الصدق والكذب في المفردات بمعنى الحمل يحصل تعريف التناقض في المفردات
بانه اختلافهما بالاجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته حمل أحدهما عدم حمل الآخر اه
فان قلت تخصيص البحث بتناقض القضايا ينافي ما تقرران قواعد الفن يجب أن تكون عامة
منطبقة على جميع الجزئيات فالجواب ان عموم مباحثهم انما يجب أن يكون بالنسبة الى
اغراضهم ومقاصدهم ولما يتعلق لهم بالتناقض بين المفردات غرض يقيد به اختصاص نظرهم
بتناقض القضايا ثم ما ذكر معنى على ان التصورات تنافض وقيل لا تنافض لها وقرول المناطقة
نقيضا المتساويين متساويان وعكس النقيض كذا الخ محمول على الجواز كما حقه الخيال
باعتبارانه لو اعتبر النسبة بينهما حصل التدافع بينهما في الصدق والكذب أو في الصدق
فقط على ما سبقين قال عبد الحكيم في حاشية الخيال والحق انه ان فسر النقيضان بالامر
بالتناعين بالذات أي الامرين اللذين يتنافعان ويتدافعان بحيث يقتضي لذاته تحقق أحدهما
في نفس الامر انتفاء الآخر فليس هو بالعكس كالاجاب والسلب فانه اذا تحقق الإيجاب بين
الشيئين اتسنى السلب وبالعكس لا يكون للتصور أي للصورة نقيض اذ لا يستلزم تحقق صورة
انتفاء الأخرى فان صورتي الانسان واللاتسان كتماهما حاصلتان لا تدافع بينهما الا اذا
اعتبر نسبتهما الى شيء فانه حينئذ يحصل قضيتان متنافيتان صدق فان لم يجعل حرف السلب
راجعا الى نسبة الانسان الى شيء بل اعتبر جزاؤه وان جعل السلب راجعا اليهما كالتا
متنافيتين صدقا وكذبا وكذا الحال في التصورات التقيدية والانشائية لا تدافع بينهما
الا بملاحظة وقوع تلك النسبة وارتفاعها بالاعتبارين المذكورين في المفردين وان فسر
النقيضان بالامرين المتنافيين أي الامرين اللذين يكون كل منهما مانعا للآخر لذاته سواء
كان تمانع في التحقق والانتفاء كما في القضايا أو مجرد تساعدي المفهوم بأنه اذا قيس أحدهما
الى الآخر كان أشد بعدا عما سواء كان للتصور نقيض كالانسان واللاتسان ومن ههنا قيل
نقيض كل شيء رفته اه وذكر السيد في حاشية المطالع ان المفهوم المفرد اذا اعتبر في نفسه لم
يصوره نقيض الابان ينضم اليه معنى كلمة النفي فيحصل مفهوم آخر في غاية البعد عنه ويسمى
رفع المفهوم في نفسه وان اعتبر صدق المفهوم على شيء فنقيض ذلك المفهوم بهذا الاعتبار
سلبه أي سلب صدقه ورفعه عما اعتبر صدقه عليه والاول نقيض بمعنى المبدول والثاني بمعنى
السلب اه قال عبد الحكيم فعمل من هذا ان النقيض في التصورات يتحقق بقسميه أي
رفعه في نفسه ورفعه عن شيء بالاعتبارين وأما في التصديقات فلا يتحقق فيها الا القسم الاول
اذ لا يمكن اعتبار صدقها رجعا على شيء وان معنى قولهم نقيض كل شيء رفته سواء كان رفته

خرج اختلاف مفردين ومفرد وقضية ثم الاختلاف قد يكون بحيث يلزم لذاته من صدق كل من القضيتين كذب الاخرى
ومن كذب كل صدق الاخرى وقد لا يكون كذلك وبقوله (بحيث يلزم لذاته) أى لذات الاختلاف (من صدق كل) من القضيتين
(كذب الاخرى وبالعكس) خرج الاختلاف الذى لا يلزم منه ذلك فانه لا يوجب تحقق التناقض كالاختلاف الذى بين قولنا
زيد ساكن زيد ليس بمفرد فانه لا يوجب تحقق التناقض اصدق كل من القضيتين ١٦٥ وكالاختلاف الذى بين قولنا

في نفسه أو رفعه عن شئ ١٦٥ (قوله خرج اختلاف مفردين) أى خرج بقوله قضيتين ذلك
سواء كان فصلاً وخاصة بناء على أن التعريف حد أو رسم (قوله أى لذات الاختلاف) قال
في شرح المطالع ثم انه ربما وقع في عباراتهم اختلاف القضيتين بحيث يقتضى لذاته صدق
احدهما كذب الاخرى وحينئذ يكون لذاته ما عائد الى الصدق لا الى الاختلاف اذ لا معنى له
ويرد عليه الكلبيان كقولنا كل ج ب ولا شئ من ج ب فانه ما محتلفان بالايجاب
والسالب بحيث يقتضى صدق احدهما لذاته كذب الاخرى ضرورة انه اذا صدق كل ج ب
كذب لا شئ من ج ب وبالعكس ويمكن أن يجاب عنه بان اقتضاء صدق احدى القضيتين
كذب الاخرى لا لذاته بل بواسطة اشتمالها على نقيض الاخرى فقد رجع العبارتان الى معنى
واحد (قوله خرج الاختلاف الذى لا يلزم منه ذلك) صادق بأمرين الاول ان لا يلزم من صدق
احدهما كذب الاخرى وبالعكس الثانى أن يلزم لذاته فقوله كالاختلاف الذى بين قولنا
زيد ساكن الخ مثال الاول وقوله كالاختلاف الخ مثال للثانى (قوله ولو كان لذات الاختلاف
الخ) قضية شرطية بيان الملازمة فيها ان ما بالذات لا يتخلف (قوله وليس كذلك) لان الكليتين
قد يكذبان وذلك في مادة يكون المحمول أخص من الموضوع نحو كل حيوان انسان ولا شئ من
الحيوان بانسان والجزئيتين قد يصدقان نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس
بانسان (قوله وفي الحكم) وذلك لما عرفت ان الكليتين قد يكذبان والجزئيتين قد يصدقان
(قوله أى الضرورة الخ) متناول لساير أقسام الضروريات وكذا يقال فيما بعده فقوله وغيرها
من الجهات لا معنى له الا ان يريد بالغير الموجهات المبجوت عنها على سبيل النادرة لكنه خلاف
الظاهر فالاولى ان يقول كالضرورة والامكان وغيرها ما يمحذف هذا القول رأساً (قوله
فلا بد من الاختلاف في الكيف) أى فقط أخذاً من قوله بعد ذلك وان كانتا محصورتين فلا بد
مع ذلك الخ (قوله وان كانتا محصورتين الخ) لا يخفى ان السكوت في معرض البيان مفيد للعصر
فرد عليه الطبيعية سواء كانت القضيتان طبيعيتين أو احدهما طبيعية والثانية محصورة
أو محصورة ويجاب بان المقصود حصر القضايا المتعارفة المعتمدة والطبيعية غير متعارفة
وغير معتبرة ولا يرد على الحصر المهملة لانها راجعة للمحصورات كما سبق قول (قوله وان كانتا
موجهتين) العطف يقتضى الغاية مع ان الجهة تدخل على الخصوصية والمحصورة فلو قال قبيل
هذا القول هذا كله اذا لم تكن القضيتان موجهتين وأما ان كانتا موجهتين الخ ٣ (قوله من
الاختلاف في الجهة) اذ لو اتحد نافيها لم يتناقض اصدق الممكنين الخ (قوله في مادة الامكان)
يعنى الخاص كما صرح به المصنف وذلك كقولنا كل انسان بالضرورة كاتب وليس كل انسان

في نفسه أو رفعه عن شئ ١٦٥ (قوله خرج اختلاف مفردين) أى خرج بقوله قضيتين ذلك
سواء كان فصلاً وخاصة بناء على أن التعريف حد أو رسم (قوله أى لذات الاختلاف) قال
في شرح المطالع ثم انه ربما وقع في عباراتهم اختلاف القضيتين بحيث يقتضى لذاته صدق
احدهما كذب الاخرى وحينئذ يكون لذاته ما عائد الى الصدق لا الى الاختلاف اذ لا معنى له
ويرد عليه الكلبيان كقولنا كل ج ب ولا شئ من ج ب فانه ما محتلفان بالايجاب
والسالب بحيث يقتضى صدق احدهما لذاته كذب الاخرى ضرورة انه اذا صدق كل ج ب
كذب لا شئ من ج ب وبالعكس ويمكن أن يجاب عنه بان اقتضاء صدق احدى القضيتين
كذب الاخرى لا لذاته بل بواسطة اشتمالها على نقيض الاخرى فقد رجع العبارتان الى معنى
واحد (قوله خرج الاختلاف الذى لا يلزم منه ذلك) صادق بأمرين الاول ان لا يلزم من صدق
احدهما كذب الاخرى وبالعكس الثانى أن يلزم لذاته فقوله كالاختلاف الذى بين قولنا
زيد ساكن الخ مثال الاول وقوله كالاختلاف الخ مثال للثانى (قوله ولو كان لذات الاختلاف
الخ) قضية شرطية بيان الملازمة فيها ان ما بالذات لا يتخلف (قوله وليس كذلك) لان الكليتين
قد يكذبان وذلك في مادة يكون المحمول أخص من الموضوع نحو كل حيوان انسان ولا شئ من
الحيوان بانسان والجزئيتين قد يصدقان نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس
بانسان (قوله وفي الحكم) وذلك لما عرفت ان الكليتين قد يكذبان والجزئيتين قد يصدقان
(قوله أى الضرورة الخ) متناول لساير أقسام الضروريات وكذا يقال فيما بعده فقوله وغيرها
من الجهات لا معنى له الا ان يريد بالغير الموجهات المبجوت عنها على سبيل النادرة لكنه خلاف
الظاهر فالاولى ان يقول كالضرورة والامكان وغيرها ما يمحذف هذا القول رأساً (قوله
فلا بد من الاختلاف في الكيف) أى فقط أخذاً من قوله بعد ذلك وان كانتا محصورتين فلا بد
مع ذلك الخ (قوله وان كانتا محصورتين الخ) لا يخفى ان السكوت في معرض البيان مفيد للعصر
فرد عليه الطبيعية سواء كانت القضيتان طبيعيتين أو احدهما طبيعية والثانية محصورة
أو محصورة ويجاب بان المقصود حصر القضايا المتعارفة المعتمدة والطبيعية غير متعارفة
وغير معتبرة ولا يرد على الحصر المهملة لانها راجعة للمحصورات كما سبق قول (قوله وان كانتا
موجهتين) العطف يقتضى الغاية مع ان الجهة تدخل على الخصوصية والمحصورة فلو قال قبيل
هذا القول هذا كله اذا لم تكن القضيتان موجهتين وأما ان كانتا موجهتين الخ ٣ (قوله من
الاختلاف في الجهة) اذ لو اتحد نافيها لم يتناقض اصدق الممكنين الخ (قوله في مادة الامكان)
يعنى الخاص كما صرح به المصنف وذلك كقولنا كل انسان بالضرورة كاتب وليس كل انسان

زيد انسان زيد ليس يناط
فانه وان لم من صدق كل
كذب الاخرى وبالعكس
لكن لذات الاختلاف
بل بواسطة ان ايجاب
احدهما ما في قوة ايجاب
الاخرى وسلب احدهما
في قوة سلب الاخرى
وكالاختلاف الذى بين
الموجبة والسالبة الكليتين
أو الجزئيتين نحو قولنا كل
انسان حيوان ولا شئ من
الانسان حيوان وبعض
الانسان حيوان وبعض
الانسان ليس بحيوان فانه
وان لم منه ذلك لكن
للاذات الاختلاف بل
لخصوص المادة ولو كان
لذات الاختلاف لم تحقق
التناقض في كل كيتين أو
جزئيتين وليس كذلك
نخرج ما عدا التناقض
عن التعريف وانطبق عليه
ثم بين الاختلاف العتبر في
تحقق التناقض فقال
(ولا بد في التناقض من
الاختلاف أى اختلاف
القضيتين في الكيف)
أى الإيجاب والسلب (و) في (الحكم) أى الكلية والجزئية (و) في (الجهة) أى الضرورة والامكان والدوام والاطلاق وغيرها
من الجهات فالقضيئان ان كانتا محصورتين فلا بد من الاختلاف في الكيف وان كانتا محصورتين فلا بد مع ذلك من الاختلاف
في الحكم لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول وان كانتا موجهتين فلا بد
مع ذلك من الاختلاف في الجهة اصدق الممكنين وكذب الضروريتين في مادة الامكان

(والاقتصاد) بالجر عطف على قوله الاختلاف أي كما لا بد في تحقق التناقض من الاختلاف في الامور الثلاثة المذكورة وهي الكيف والكم والجهة كذلك لا بد من الاتحاد (فيعاها) أي في اعداد الكيف والكم والجهة فلا بد في التناقض من اختلاف واتحاد اما الاختلاف ففي الامور الثلاثة المذكورة واما الاتحاد فمعها اعدادها واختلف في ذلك فصيل يجب الاتحاد في غائية أشياء الموضوع والمحول والزمان والمكان والاضافة والشرط والقوة والفعل والجزء والكل فلا يتناقض زيد قائم عمرو ليس بقائم لاختلاف الموضوع ولا زيد قائم زيد ليس بقاعد لاختلاف المحول ولا زيد قائم اي لزيد ليس بقائم أي نهار لاختلاف الزمان ولا زيد قائم أي في المسجد زيد ليس بقائم أي في السوق لاختلاف المكان ولا زيد أب أي لبكر زيد ليس بأب أي له عمرو لاختلاف الاضافة ولا الجسم مفروق للبصر أي بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفروق للبصر أي بشرط كونه اسود

فان قيل في الجزئية (قوله) اننا في قوة الجزئية فكما تحكمها

كتبا بالضرورة فانهما يكتبان لان ايجاب الكتابة انشئ من افراد الانسان ليس بضروري ولا سلم اعنسه واما الممكنتان فيصدقان فيها لان امكان السلب لا يرفع امكان الايجاب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان كاتب بالامكان فظهر ان اختلاف الجهة لا يذنبه في تناقض الموجهات قال المصنف في شرح الرسالة لا يقال مفهوم الموجهة ثبوت المحمول للموضوع بالامكان ومفهوم السالبة الحكم بان ليس المحمول ثابته بالامكان أعني ان ثبوته له ليس يمكن فظاهر ان هذا رفع مفهوم الموجهة ونقيض له لا فاقول ماذا كرت ليس مفهوم السالبة الممكنة لانك لم تجعل الامكان جهة السلب بل جعلته مسلوبا وسلب الامكان ضرورة فان وجهته سالبة ممكنة هي عين السالبة الضرورية فان قيل هذا لا يدل على اشتراط اختلاف الجهة في جميع الموجهات بل في الضرورية والممكنة فقط أجيب بان نقبض الموجهة رفعها أو ما يساويه ومعلوم ان رفع الجهة أعم من رفع النفس بموجها تلك الجهة وكذا ما يساويه فايراد الضرورة والامكان تنبيه وتمثيل لزيادة التوضيح (قوله واعلم الخ) جواب عما يقال لم يتعرض لحال المهمة ولو ذكر هذا عقيب قوله في كل مادة يكون الموضوع فيها أهم سلم عن الفصل بالاجنبي وهو ذكر الموجهة بينهما وقوله لما مر الخ حله لكونها من المحصورات (قوله) فكما تحكمها (قوله) أي حكم المهمة لحكم الجزئية فاذا وقع الاختلاف بين المهمة والكلية تحقق التناقض بينهما كما يتحقق بين الجزئية والكلية كقولنا الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بائسان وأما اذا وقع بين المهمتين فلا يتحقق التناقض بينهما ما صدقها لكونها في قوة الجزئية كقولنا الحيوان انسان الحيوان ليس بائسان (قوله بالجر) والرفع صحيح ايضا يجعله مبتدأ والخبر قوله في اعدادها ويقدر لا يذنبه الا ان الاولى بالجر لاسمته عن التقدير وهذا شروع في ذكر شروط تحقق التناقض بعد تعريفه لان التعريف انما يقيد معرفة مفهومه وتمييزه بجماعها لا طريق عمله (قوله فقل) حكاية بصيغة التريض لضعفه (قوله الموضوع) لم يقل المحكوم عليه لانه يشمل الشرطيات ولم يذكرها لان اعتبارها لوحدات الثمانية لا يظهر في الشرطيات كما تبين عليه العصام (قوله والزمان) اعترض بأنه يتحقق التناقض في مثل قولنا زيد أب لعمرو وأمس وليس بأب له اليوم مع عدم وحدة الزمان وأجيب باننا لا نسلم تحقق التناقض فيه لان صدق احدهما وكذب الاخرى ليس لذات الاختلاف بل لخصوص المادة وذلك لان الابوة صفة لو تحققت أمس تحققت اليوم وأما ما يقال ان وحدة الزمان تستلزم وحدة المكان ضرورة امتناع ان يكون الشيء في زمان واحد في مكانين فغلط لان ههنا شعبان أحدهما النسبة الاليجائية والاخر السلبية فيجوز ان يكونا جميعا في زمان واحد ويكون كل منهما في مكان آخر كقولنا زيد جالس الآن في المسجد زيد ليس يجالس الآن في السوق ومحصله ان المكان ظرف للمحمول والزمان ظرف للنسبة (قوله والاضافة) هي النسبة المتكررة كالابوة والبنوة (قوله والشرط) أي اذا اعتبر في احدها ما قيد لا بد ان يعتبر ذلك القيد في الاخرى فلا تناقض عند الاختلاف فيه بأن يعتبر في احدها ما دون الاخرى أو يعتبر في كل منهما ما شرط مخالف لشرط الاخرى (قوله والقوة والفعل) قال عبد الحكيم المراد بالقوة عدم الحصول في زمان الحال مع امكانه وبالفعل الحصول في الحال وهما غير

ليس بكراى بالفعل

لاختلاف القوة والفعل

ولا الزنجى اسودأى بهضد

الزنجی لیس با سودای کله

لاختلاف الجزء والكل

فهذه الوحدات الثمانية

التي ذكرها القدماء في

بمحقق المناقض واما عند

المناحرين فيلني وحدثان

وحدة الموضوع ووحدة

العمل والوحدات لباقي

مدرجه في ما فوحده الشر

والجزء والكل ملحق به في

وحده الموضوع وفوقه

الرحمة والمكانة والصفوة

فمنها ما هو من جنسها

ظاهر عند التأمل وعند

الحقيقة: ان الموت في حقيقة

التناقض

11/11/11

(قوله ومع الدلالة حال من

الصمير في اسمهل) ای لامن
السنن التوفی کل لا

المبتدأ المندرج قبل محله من
الاول - لا اطار طابق

السارح دبراه علی مایه

به المصريح جلى المصريح
شاه الجلال مقدر كل

ثم عامل الحسن في كبره

الفردان استقام فان كان

الحق فيها كان على القيام

لا استقار کا قال میں

قم لهم في الدار رحلاً قائماً

ان فائما حال من رحل

والعامل فيه الاستعداد

والعامل في الحال المهجرون

التسوية، وإذ إنه معمول

١٠٠

الامكان والاطلاق للذين من الجهات الاخرى انه يمكن تقييدهما بالامكان والاطلاق العام
في الحقيقة هما قيدان للعمول وليسا بكيفية للتسبة اه (قوله الدن) هو الرأقود العظيم
(قوله) فهذه الوحدات الثمانية قال العصام انما ذكرها مع ان تعريف التناقض يتكفل
بقيده جماعداً لانه كثيراً ما يعرض الغلط للمتعلم من مشاهد الاختلاف بين القضيتين
فظننه موجبا للتناقض لعدم تنبيهه لاضمار ما خرج الاختلاف من الاقتضاء المذكور
في التعريف اما باخراجه عن أصل التناقض أو الاختلاف لذاته فذكر واعدة من الأمور
العارضة للاختلاف تمكينا للمتعلم في مقام التنبيه وتبسيطه في التفحص عن تحقق الاختلاف
المذكور ولم يستوفوا بيان ما يعرض من تكثير الوحدات التي يشترطون الانضمام اليها بعد
ولا يخصى فألحوا على فطنة المتعلم بعد تقويمه هذا المقدار من التنبيه وبهذا اندفع ما ذكره
العلامة التفتازاني من ان الاختلاف يكون بغير الامور المذكورة وظهر ان الرد الى
الوحدتين اخلال بما هو القرض من تفصيل الوحدات الثمانية والرد الى وحدة التسبة
مبالغ في الاخلال هكذا حقق المقام فانه من مواهب الحكيم العلامة (قوله فيمكن وحدتان)
قال في شرح المطالع واكتفى القاري منها بثلاث وحدات ووحدة الموضوع والمحمول والزمان
(قوله فوحدة الشرط الخ) لان الجسم الابيض غير الجسم الاسود وكل العين غير بعضها
(قوله ووحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل مندرجة تحت وحدة المحمول) لان
النائم ليلامه لايس بياض نهارا والقائم في السوق غير القائم في المسجد والاب لعمرو وغير الاب
لمكرو والمسكر بالقوة غير المسكر بالفعل فعدم التناقض في الصور المذكورة لعدم الاتحاد
في الموضوع والمحمول قال المصنف في شرح الرسالة وهما تناظر وهما وحدة الشرط
والجزء والكل راجعة الى وحدة الموضوع والبواقي الى وحدة المحمول مما يصح على اطلاقه
لانه اذا عكست القضايا المذكورة انعكس الامر وصارت وحدة الشرط والجزء والكل
راجعة الى المحمول والبواقي الى الموضوع فلاولى القول برجوع جميع الوحدات الى وحدة
الموضوع والمحمول من غير تخصيص اه وأجاب السيدان المخصص كأنه راى ما هو اظاهر
من ان رجوع وحدة الشرط ووحدة الكل والجزء الى وحدة الموضوع ورجوع البواقي الى
وحدة المحمول أظهر لان اعتبار الشرط والكل والجزء في الموضوع واعتبار الزمان والمكان
والاضافة والقوة والفعل في المحمول أنسب اه وفي شرح المطالع لا يقال الزمان خارج عن
طرفي القضية لان نسبة المحمول الى الموضوع لا بداهة من زمان فلو كان الزمان داخلا في المحمول
لكان نسبة ذلك المحمول الى الموضوع واقعة في زمان فيه كون للزمان زمان آخر ولان تعلق
الزمان بالقضية بحسب ظرفية التسبة والشئ لا يصير نظرا لآخر الا بعد تحققه فيكون تعلق
الزمان متأخرا عن الذنب المتأخرة عن طرفي القضية فلو كان داخلا في أحدهما كان متأخرا
عن نفسه بمراتب وانه محال لانا نقول تعلق المكان أيضا بحسب الظرفية اذ لا بد للتسبة من
مكان كما لا بداهة من زمان فلا وجود لاندراج وحدة المكان تحت وحدة الموضوع واخراج
وحدة الزمان عنها اه ومحصل الجواب معارضة لسؤال السائل انه على تقدير لزوم الزمان
للزمان يلزم أيضا ان يكون له مكان مكان آخر بالدليل المذكور ثم هذا مبني على القول

بناءً على أنه لا يلزم اقتصاد عامل المال وذمها كما هو الحق كما حقق في المغني وشروح التسهيل سألناه معمول

[illegible]

في هذا الموضع والادب والوضوح

وحدة النسبة الحكمية حتى يزداد الاجتناب والسلب على شيء واحد فان وحدتها تستلزم الوحدات الثمانية وعشرون وحدة ثني من
الوحدات يستلزم اختلاف النسبة ١٦٨ والا فلا حصر فيها كره لارتفاع التناقض باختلاف الالات فهو زيد كاتب أي
بان الزمان موجود. وانه مقدار الحركة كما هو رأي الحكماء اما على مذهب المتكلمين من انه
أمر موهوم اعتبلى فلا مانع ان يكون للزمان زمان اذا لا جبر في الاعتباريات والوهيمات
وقد منع ذلك ولا يخفى أن تخريج الكلام في هذا الفن انما يكون باصطلاح الحكماء اذا لا يتكلم
في فن بغير اصطلاح أهله وأما قول المحنثي لانسلم انه لا بد للنسبة من مكان كما لا بد لها من زمان
فان قولنا زيد عالم فيه نسبة العلم الى زيد وليس لها مكان لان العلم ثابت للنفس وليس في مكان
بل في زمان اه فسهولان النسبة قائمة بنفس الحاكم فهي مكان لها واما القائل بزيده هو العلم
فليس هو نفس النسبة بل الصفة التي جعلت محولا وفرق ما بين مكان النسبة ومكان المحمول
فقد اشتبه عليه أحدهما بالآخر تأمل (قوله وحدة النسبة الحكمية) لا يقال الرد الى
وحدة النسبة يتأني اشتراط الاختلاف في الجهة مع انه باختلاف الجهة تختلف النسبتان
لانا نقول الجهة كيفية الوقوع والادوار وقوع والنسبة التي يشترط وحدتها النسبة الحكمية
ولم تختلف في النسبة الواحدة الوقوع والادوار وقوع بالضرورة والامكان مكانا مثلا لا مكان
اجمعاهما على الكذب (قوله يستلزم اختلاف النسبة) ضرورة ان النسبة الى هذا غير النسبة
الى ذلك والنسبة في هذا الزمان غير النسبة في ذلك الزمان وعلى هذا القياس فقي لم يختلف
النسبة لم يختلف شيء من تلك الامور بحكم عكس النقيض (قوله باختلاف الالات الخ) أجاب
عبد الحكيم بان جميع ذلك داخل في الاختلاف بالشرط فان المراد به قيد اعتبار في الحكم سواء
كان وصفا أو آلة أو محلا أو غير ذلك (قوله الى غير ذلك) كاختلاف الحمل مثل قولنا زيد كاتب
أي في الورق الهندي زيد ليس بكاتب أي في الورق السمري قدي واختلاف الحال مثل قولنا
زيد ضارب قائما وليس بضارب راكبا (قوله والنقيض للضرورة الخ) ماسبق كان كافيافي
أخذ التناقض لكنهم قصدوا ان يأخذوا لانتفاء تناقض قضايها بمحضلة مضبوطة ليسهل استعمالها
في العكس والاقية (قوله هو الممكنة) الاثبات بضمير الفصل لتأ كيد الحصر المستفاد
من الطرفين ولا فزع أن قوله الممكنة صفة للضرورة ولم يقل هي مراعاة الخبر لان ذلك في غير ضمير
الفصل اما هو فيجب فيه مراعاة المبتدا (قوله لان اثبات الضرورة الخ) على الحكم المذكور
مثلا كل انسان حيوان بالضرورة يناقضه بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام فان
معناه سلب الضرورة عن الجباب الخفاف والجباب الخفاف هنا هو الايجاب فيكون حاصل
المعنى أنه لا ضرورة في ثبوت الحيوانية لبعض الانسان وهو يناقض قولنا كل انسان حيوان
بالضرورة قال السيد الامكان العام وان كان نقيضا حقيقيا للضرورة الذاتية بناء على ما مر من
ان الامكان العام سلب الضرورة الذاتية عن الجباب الخفاف الحكم يمكن من حيث اعتبار
الكمية تكون الممكنة العامة مساوية لنقيض الضرورية فان نقيض الموجبة الكلية هو
رفعها وليس رفعها غير مفهوم السالبة الجزئية بل هو لازم مساو لمفهوم السالبة الجزئية
وعليه فقس سائر المحصورات (قوله وهو) راجع الى الاثبات وقوله يناقض خبران ومثله نظيره
الاتي (قوله وكذا اثبات الضرورة في جانب السلب) فمثل قولنا لا شيء من الانسان بكاتب
بالضرورة يناقض لبعض الانسان كاتب بالامكان العام فعلم من تفصيله ان نقيض الضرورية

بالقلم الواسطي زيد ليس
بكاتب أي بالقلم التركي
والعلة فخوا التجار عامل
أي للسلطان التجار ليس
بعامل أي غيره والمفعول
به فهو زيد ضارب أي عمو
زيد ليس بضارب أي بكرا
والمميز فهو عندي عشرون
أي درهمما ليس عندي
عشرون أي دينار الى غير
ذلك واعلم ان كيفية
التناقض في القضايا الغير
الموجبة معلومة بمجرد
الاختلاف في الكيف
والكم واما القضايا الموجهة
فلا يعلم حالها بمجرد
الاختلاف في الكيف
والكم والجهة اذ الجهات
كثيرة لا يعرف ان هذه
الجهة من لا مناقضة لاي
جهة فلهذا بين حال القضايا
الموجهة دون غيرها فقال
(والنقيض للضرورة)
هو (الممكنة العامة) لان
اثبات الضرورة في جانب
الايجاب وهو مفهوم
الضرورة الموجبة يناقض
لسلب الضرورة عن جانب
الايجاب وهو مفهوم
السالبة الممكنة وكذا
اثبات الضرورة في جانب
السلب وهو مفهوم
الضرورة السالبة يناقض
لسلب الضرورة عن جانب

السلب الضرورة عن جانب السلب وهو مفهوم الموجبة الممكنة (و) النقيض (للدأعة) هو (الطارقة العامة) المطلقة

فإنه لا يمكن أن يكون الشيء الواحد في نفس الوقت واجباً ومباحاً
 لأن الإيجاب في كل الاوقات وهو مفهوم الدائمة الموجبة ١٦٩ ينافي السلب في بعض الاوقات وهو

مفهوم المطلقة السالبة
 وكذا السلب في كل
 الاوقات وهو مفهوم
 الدائمة السالبة ينافي
 الإيجاب في بعض الاوقات
 وهو مفهوم المطلقة
 الموجبة

لاستقل لكن الفاء اذا
 زحلت عن محلها لا تقع
 ومحله هنا كلمة لامع
 يشمله ما قالوه في وأما
 السائل فلا تنهر فاندفع
 ما قيل لانصح حالته من
 فاعل استقل لان ما قبل
 فاه الجزاء لا يعمل فيما بعده
 فلو جعله حالاً من المحذوف
 لكان حسناً (قوله خبر
 مبتدأ محذوف) داعيه
 ان جزاء الشرط لا يكون
 الاجلة (قوله والتقدير
 فهو حال كونه مع الدلالة)
 أي تقدير ذلك المبتدأ
 المحذوف حتى يجمع مع
 الخبر المذكور فهو كلمة
 لا تقدير الحال وصاحبها
 أيضا كما قيل وظاهر أن
 هذا الخبر على اطلاقه باطل
 لان الكلمة ليست مطلقة
 المستقل مع انه قد يبد
 للكلمة ولذا استقول
 في تقدير الاستقلال الخ
 ولان موقع هو موقع
 ضمير استقل وقد نص
 سابقا على انه مقيد بالحال

المطلقة الموجبة الكلية ممكنة عامة سالبة جزئية ونقيض الضرورية السالبة الكلية الممكنة
 العامة الموجبة الجزئية وهكذا البيان في البواتي وانما كان كذلك لان سلب ضرورة الإيجاب
 امكان عام سالب وسلب ضرورة السلب امكان عام موجب (قوله لان الإيجاب في كل الاوقات
 الخ) فخل قولنا كل انسان كاتب دائماً ينافي قولنا ليس بعض الانسان بكاتب بالاطلاق العام
 (قوله ينافي الإيجاب في بعض الاوقات) وانما عبر بالنافاة للاشارة الى أنه ليس نقيضاً حقيقة بل
 لانه المساوي لان نقيض دوام السلب عدم دوام السلب والثبوت في البعض لازم له ونقيض
 دوام الإيجاب رفعه ويلزم السلب في بعض الاوقات سواء كان في جميع الاوقات أو لا وهكذا
 يقال في البقية فلفظ النقيض المستعمل في هذا الفصل قد يراد به نفس النقيض كما في قوله نقيض
 الضرورية الممكنة وقد يراد به اللازم المساوي كما في قوله نقيض الدائمة المطلقة العامة فلفظ
 النقيض مستعمل في بعض المواضع في المعنى الحقيقي وفي بعضها بالمعنى المجازي أو في المعنى
 الاعم الصادق على كل واحد منهم على طريق عموم المجاز أي ما يطلق عليه فقط النقيض كذا
 حقق عبد الحكيم وقال شارح القسطاس ما ذكره في تناقض القضايا ليس نقيضاً حقيقة قياساً بل
 مساوياً واستحسنه السيد ثم ان اطلاق اسم النقيض على لازمه المساوي انما يكون بعد رعاية
 اتحاد الموضوع والمحمول حتى لا يكون قولنا زيد ناطق نقيضاً لقولنا زيد ليس بانسان وان كان
 مساوياً للنقيض لان المساويات كثيرة فالولم يعتبر رعاية اتحاد الطرفين لتعسر ضبط التناقض
 (قوله وهو مفهوم المطلقة الموجبة) لقائل أن يقول الثبوت أو السلب في وقت ما ليس مفهوم
 المطلقة لانها المحكوم فيها بفعالية النسبة من غير قيد آخر وهي أعم من التي حكم فيها بفعالية
 النسبة في وقت ما أعني المطلقة المنتشرة لجواز أن يكون الحكم بالفعل مما لا يتحقق في وقت
 أصلاً اذ ليس يلزم من صدق الحكم بالفعل في الجملة صدقه في شيء من الاوقات لجواز أن يكون
 الموضوع نفس الوقت فانه لا يصدق الحكم عليه في وقت والالكان للوقت وقت كما يقال الزمان
 موجود في الجملة أو غير قار الذات الرغبة بذلك من القضايا التي موضوعاتها لا تقبل التقييد
 بالزمان فنقيض الدائمة هي المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة ونقيض المطلقة العامة غير معين
 هذا ما حققه المصنف في شرح الاصل وحتمت فبين كلامه تدافع اللهم إلا أن يقال بنى كلامه
 هنا على ما هو المشهور بين القوم وان كان التحقيق عنده ما قاله في شرح الاصل وأما مثل قولنا
 الله موجود دائماً وبالضرورة فليس من قبيل ما جعل الزمان فيه موجوداً لان الموجود في
 الزمان مقول بالاشتراك على معنيين أحدهما أن يكون الزمان ظرفاً له ومنطبقاً عليه كالماء في
 الكوز وهذا عام في الممكنات ثانيهما أن يكون منسوباً إليه أي يكون مصاحباً له وموجوداً
 معه كالواجب تأمل قال العصام ولأن تقول لا يصح أن تكون المطلقة المنتشرة أيضاً نقيضاً
 للدائمة لان رفع دوام السلب لا يقتضي الإيجاب في بعض اوقات الذات لجواز أن يكون
 رفع الدوام الاطلاق العام الذي هو أعم من الاطلاق الوقي فنقول نقيض دوام السلب رفعه
 ويلزمه الثبوت في الجملة أعم من أن يكون بالثبوت في جميع الاوقات أو في البعض فقط أو لا
 في وقت اه وقع في الحاشية هنا سهو وهو قوله المراد بالمطلقة العامة ما عبر عنها فيما تقدم
 بالمنتشرة اه لان المنتشرة من أقسام الضروريات كما تقدم لا المطلقات وأما المطلقة المنتشرة

فيكون موقع هو مقيد بذلك لزم من جهة المعنى وأما صناعة فقد مر ان صاحبها
 ع ٢٢
 فليس هو مقيد بذلك لزم من جهة المعنى وأما صناعة فقد مر ان صاحبها

فإنه لا يمكن أن يكون الشيء الواحد في نفس الوقت واجباً ومباحاً
 لأن الإيجاب في كل الاوقات وهو مفهوم الدائمة الموجبة ١٦٩ ينافي السلب في بعض الاوقات وهو مفهوم المطلقة السالبة
 وكذا السلب في كل الاوقات وهو مفهوم الدائمة السالبة ينافي الإيجاب في بعض الاوقات وهو مفهوم المطلقة الموجبة
 لاستقل لكن الفاء اذا زحلت عن محلها لا تقع ومحله هنا كلمة لامع يشمله ما قالوه في وأما السائل فلا تنهر فاندفع ما قيل لانصح حالته من فاعل استقل لان ما قبل فاه الجزاء لا يعمل فيما بعده فلو جعله حالاً من المحذوف لكان حسناً (قوله خبر مبتدأ محذوف) داعيه ان جزاء الشرط لا يكون الاجلة (قوله والتقدير فهو حال كونه مع الدلالة) أي تقدير ذلك المبتدأ المحذوف حتى يجمع مع الخبر المذكور فهو كلمة لا تقدير الحال وصاحبها أيضا كما قيل وظاهر أن هذا الخبر على اطلاقه باطل لان الكلمة ليست مطلقة المستقل مع انه قد يبد للكلمة ولذا استقول في تقدير الاستقلال الخ ولان موقع هو موقع ضمير استقل وقد نص سابقا على انه مقيد بالحال

فإنه لا يمكن أن يكون الشيء الواحد في نفس الوقت واجباً ومباحاً
 لأن الإيجاب في كل الاوقات وهو مفهوم الدائمة الموجبة ١٦٩ ينافي السلب في بعض الاوقات وهو مفهوم المطلقة السالبة
 وكذا السلب في كل الاوقات وهو مفهوم الدائمة السالبة ينافي الإيجاب في بعض الاوقات وهو مفهوم المطلقة الموجبة
 لاستقل لكن الفاء اذا زحلت عن محلها لا تقع ومحله هنا كلمة لامع يشمله ما قالوه في وأما السائل فلا تنهر فاندفع ما قيل لانصح حالته من فاعل استقل لان ما قبل فاه الجزاء لا يعمل فيما بعده فلو جعله حالاً من المحذوف لكان حسناً (قوله خبر مبتدأ محذوف) داعيه ان جزاء الشرط لا يكون الاجلة (قوله والتقدير فهو حال كونه مع الدلالة) أي تقدير ذلك المبتدأ المحذوف حتى يجمع مع الخبر المذكور فهو كلمة لا تقدير الحال وصاحبها أيضا كما قيل وظاهر أن هذا الخبر على اطلاقه باطل لان الكلمة ليست مطلقة المستقل مع انه قد يبد للكلمة ولذا استقول في تقدير الاستقلال الخ ولان موقع هو موقع ضمير استقل وقد نص سابقا على انه مقيد بالحال

(د) النقيض (المشروطة العامة) ١٧٠ هو (الحينية الممكنة) التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف

عن الجانب الخالف للحكم وهي قضية بسيطة لم تذكر في البسائط فأحتج اليها في نقيض بعض البسائط وقد عتبرنا في المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية الذاتية فكما أن الضرورية الذاتية تنافي الامكان الذاتي كذلك الضرورية الوصفية تنافي الامكان الوصفي ومن ههنا يعلم أن نقيض الوقعية المطلقة هو الممكنة الوقعية لان الضرورة بحسب الوقت المعين تنافض سلبها بحسب ذلك الوقت وكذا نقيض المنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة لان الضرورة في وقت ما تنافي سلبها في جميع الاوقات (و) النقيض (العامة) هو (الحينية المطلقة) التي حكم فيها بفعالية النسبة في بعض اوقات وصف الموضوع ونسبتها الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة فكما أن الدوام الذاتي ينافي الاطلاق الذاتي كذلك الدوام الوصفي يناقض الاطلاق الوصفي

هو ضمير استقل ومن لم

يصل به ادراك الى ههنا قال نصيته بل صبره ان مع الخصال من هو الخفة وهو خلاف ما قدمه

المطلقة

لم تذكر سابقا وقرئ بين المنتشرة المطلقة والمطلقة المنتشرة وبعض الحواشي هنا قال كلاما زعم انه تحقيق رهو بخلاف حائه تحقيق (قوله) والنقيض للمشروطة العامة هو الممكنة الحينية قال في شرح المطالع هذا انما يصح لو كان المنتروطة هي الضرورة مادام الوصف وأما لو كانت بشرط الوصف فلا اجتماعا مع اعل الكذب في مادة ضرورة لا يكون لوصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً ولا يسبب بعض الكتاب بحيوان بالامكان حين هو كاتب اه (قوله التي حكم فيها بسلب الضرورة الخ) هذا تعريف الحينية الممكنة ولو قال هي التي حكم فيها بالامكان ثبوت المحول للموضوع أو سلبه عنه في بعض اوقات وصف الموضوع اسكان أو ضم كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن أن يسهل في بعض اوقات كونه كذلك (قوله لم تذكر في البسائط) اكونهم غير مشهورة وقد كان الانسب ذكرها في البسائط كما ذكر فيها الوقعية المطلقة والمنتشرة المطلقة لانها غير مشهورة بل أيضاً وقد ذكرنا ههنا وقد يقال ان هذه أقل شهرة منهما (قوله كنسبة الممكنة العامة) يعني كما أن النسبة بينهما كانت بالعموم والخصوص المطلق كذلك النسبة بين الحينية الممكنة والمشروطة العامة (قوله فكما أن الضرورة الذاتية الخ) شروع في بيان النقيض بينهما على وجه التظاير التحصيل كمال الاكتشاف يعني أن الحينية الممكنة من المشروطة العامة بمنزلة الممكنة العامة من الضرورية المطلقة لان الحكم فيها برفع الضرورة الوصفية كما أن الحكم في الممكنة العامة برفع الضرورة الذاتية عن الجانب الخالف وظاهر أن الضرورة بحسب الوصف مع سلبها عما يتناقضان فنعوض قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وقولنا بالامكان ليس كل كاتب متحرك الاصابع في بعض اوقات كونه كاتباً ولا ينبغي ان هذا انما يصح اذا اعتبرنا في المشروطة العامة الضرورة مادام الوصف وأما اذا اعتبرنا الضرورة بشرط الوصف فيعوز اجتماع المشروطة والحينية الممكنة على الكذب اذا لم يكن لا وصف تدخل في الضرورة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً وليس كل كاتب حيوان بالامكان حين هو كاتب (قوله ومن هنا يعلم الخ) أي من أجل أن الضرورة الوصفية الخ يعلم بطريق المقابلة أن نقيض الوقعية المطلقة هو الممكنة الوقعية وبهذا يندفع ما يرد على المصنف من أنه لم يعد الوقعية المطلقة والمنتشرة المطلقة من البسائط كان ينبغي أن يبين نقيضها أيضاً (قوله هو الممكنة الوقعية) هي التي حكم فيها بسلب الضرورة في وقت معين عن الجانب الخالف للحكم وهي أيضاً من البسائط غير المشهورة فنقيض قولنا بالضرورة كل قمر مخفف وقت حلوله الارض يسه وبين الشمس قولنا بعض القمر ليس مخفف وقت حلوله الارض يسه وبين الشمس بالامكان الوقعي ونسبتها الى الوقعية المطلقة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية (قوله هو الممكنة الدائمة) التي حكم فيها بسلب الضرورة دائماً عن الجانب الخالف فنقيض قولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما قولنا بعض الانسان ليس يتنفس دائماً بالامكان أو بالامكان الدائم ونسبتها الى المنتشرة المطلقة كنسبة الممكنة الوقعية الى الوقعية المطلقة (قوله كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة) يعني كما أن النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق كذلك النسبة بين الحينية المطلقة والعرفية العامة بهما (قوله فكما أن الدوام الذاتي الخ) يعني أن الحينية

فلم يذكر سابقا وقرئ بين المنتشرة المطلقة والمطلقة المنتشرة وبعض الحواشي هنا قال كلاما زعم انه تحقيق رهو بخلاف حائه تحقيق (قوله) والنقيض للمشروطة العامة هو الممكنة الحينية قال في شرح المطالع هذا انما يصح لو كان المنتروطة هي الضرورة مادام الوصف وأما لو كانت بشرط الوصف فلا اجتماعا مع اعل الكذب في مادة ضرورة لا يكون لوصف الموضوع دخل فيها فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً ولا يسبب بعض الكتاب بحيوان بالامكان حين هو كاتب اه (قوله التي حكم فيها بسلب الضرورة الخ) هذا تعريف الحينية الممكنة ولو قال هي التي حكم فيها بالامكان ثبوت المحول للموضوع أو سلبه عنه في بعض اوقات وصف الموضوع اسكان أو ضم كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن أن يسهل في بعض اوقات كونه كذلك (قوله لم تذكر في البسائط) اكونهم غير مشهورة وقد كان الانسب ذكرها في البسائط كما ذكر فيها الوقعية المطلقة والمنتشرة المطلقة لانها غير مشهورة بل أيضاً وقد ذكرنا ههنا وقد يقال ان هذه أقل شهرة منهما (قوله كنسبة الممكنة العامة) يعني كما أن النسبة بينهما كانت بالعموم والخصوص المطلق كذلك النسبة بين الحينية الممكنة والمشروطة العامة (قوله فكما أن الضرورة الذاتية الخ) شروع في بيان النقيض بينهما على وجه التظاير التحصيل كمال الاكتشاف يعني أن الحينية الممكنة من المشروطة العامة بمنزلة الممكنة العامة من الضرورية المطلقة لان الحكم فيها برفع الضرورة الوصفية كما أن الحكم في الممكنة العامة برفع الضرورة الذاتية عن الجانب الخالف وظاهر أن الضرورة بحسب الوصف مع سلبها عما يتناقضان فنعوض قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً وقولنا بالامكان ليس كل كاتب متحرك الاصابع في بعض اوقات كونه كاتباً ولا ينبغي ان هذا انما يصح اذا اعتبرنا في المشروطة العامة الضرورة مادام الوصف وأما اذا اعتبرنا الضرورة بشرط الوصف فيعوز اجتماع المشروطة والحينية الممكنة على الكذب اذا لم يكن لا وصف تدخل في الضرورة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً وليس كل كاتب حيوان بالامكان حين هو كاتب (قوله ومن هنا يعلم الخ) أي من أجل أن الضرورة الوصفية الخ يعلم بطريق المقابلة أن نقيض الوقعية المطلقة هو الممكنة الوقعية وبهذا يندفع ما يرد على المصنف من أنه لم يعد الوقعية المطلقة والمنتشرة المطلقة من البسائط كان ينبغي أن يبين نقيضها أيضاً (قوله هو الممكنة الوقعية) هي التي حكم فيها بسلب الضرورة في وقت معين عن الجانب الخالف للحكم وهي أيضاً من البسائط غير المشهورة فنقيض قولنا بالضرورة كل قمر مخفف وقت حلوله الارض يسه وبين الشمس قولنا بعض القمر ليس مخفف وقت حلوله الارض يسه وبين الشمس بالامكان الوقعي ونسبتها الى الوقعية المطلقة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية (قوله هو الممكنة الدائمة) التي حكم فيها بسلب الضرورة دائماً عن الجانب الخالف فنقيض قولنا بالضرورة كل انسان متنفس في وقت ما قولنا بعض الانسان ليس يتنفس دائماً بالامكان أو بالامكان الدائم ونسبتها الى المنتشرة المطلقة كنسبة الممكنة الوقعية الى الوقعية المطلقة (قوله كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة) يعني كما أن النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق كذلك النسبة بين الحينية المطلقة والعرفية العامة بهما (قوله فكما أن الدوام الذاتي الخ) يعني أن الحينية

هذه نقائص البسائط (و) أما النقوض (المركب) فهو ١٧١ (المفهوم المرددين نقضي الجزأين)

والفهوم المردد بالحقيقة
منفصلة مانعة الخلو
مركبة من نقضي الجزأين
فيكون طريق أخذ
نقض المركبة أن نحال
المركبة الى الجزأين
ويؤخذ لكل جزء نقضه
ويركب من نقضي
الجزأين منفصلة مانعة
الخلو

من انه حال من الضمير في
استقل مع انه لا معنى له
فقد بر (قوله بل بحسب
جوهره وماذنه الخ)
الاولى ان هذا خارج
بقيد الدلالة على أحد
الازمنة الثلاثة فان زمان
وصبوح وغروب ليس
دالا على أحد الازمنة
الثلاثة من حيث هي
كذلك لأنه دال على ذلك
لكن لا بالهيئة انما ذلك
مثل لفظ الماضي والحال
والاستقبال أما الاول
فظاهر وأما الاخير ان
فلائهم ما الشرب في الصباح
والشرب في العشي نعم
الامر دال على ذلك وان
ثبت تحقيق المقام فاسقع
لهذا الكلام ان قول
المصنف مع الدلالة بتمتته
على أحد الازمنة الثلاثة
اما أن يتمه بر ترتيب
فصوله ترتيبه الانطقي
فمنه

الطلقة من العرفية العامة بمنزلة المطابقة العامة من الدائمة لانه كما أن الإيجاب في جميع أوقات
الذات يناقض السلب في بعضها والسلب في جميعها يناقض الإيجاب في بعضها فكذلك الإيجاب
في جميع أوقات الوصف يناقض السلب في بعضها والسلب في جميعها يناقض الإيجاب في
بعضها فنقض قولنا بالذات والذات من به ذات الجنب بسعل ما دام بذات الجنب قولنا بالاطلاق
ليس كل من به ذات الجنب بسعل في بعض أوقات كونه مجنوبا (قوله هذه نقائص البسائط)
الظاهر أن الإشارة الى كل ما ذكر في المتن والشارح معا والافهول يذكري في المتن كل البسائط
(قوله) وأما النقوض للمركبات أي دأع الى تقدير ما في كلام المصنف الموجب لاضمار القائمة
المتدا مع عدم ملائمة لاسيما في كذا في الحاشية واجاب البعض بان الشارح لم يريد بما قرر أن
ذلك متدرف في كلام المصنف وانما هو تصرف منه دعاء اليه غرض الربط بين قوله هذه نقائص
البسائط وبين كلام المصنف اه (وأقول) لما كان أخذ نقض المركبات أدق من البسائط
فيحتاج الى مزيد العناية أو رد أما المقيدة للتاكيد والاهتمام بالحكم الذي بعدها واعلم أن الجملة
قد تكون شبيهة بالمنفصلة والمنفصلة قد تكون شبيهة بالجملة فانه اذا جمل على موضوع واحد
أمران متقابلان فان قدم الموضوع على حرف العنادة قولنا العدد اما زوج واما فرد فالقضية
جملة شبيهة بالمنفصلة وان أخرعنا كقولنا اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فهي منفصلة
شبيهة بالجملة وهناك جملة صرفة ومنفصلة صرفة وهما ظاهران ثم الجملة والمنفصلة المتشابهان
اذا كانتا كائنين لم يتساويا صدق قولنا كل عدد اما زوج واما فرد مانعة الجمع والخلو بخلاف
ما اذا قلنا دائما اما أن يكون كل عدد زوجا واما أن يكون كل عدد فردا الجواز لوقوع عنهما
يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا أما ان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فانه اذا صدق
بعض العدد اما زوج واما فرد صدق اما بعض العدد زوج واما بعضه فردا بالعكس واذا
فهم هذا فنقول المركبة ان كانت جزئية كقولنا بعض ج ب دائما يكون معناه بعض ج ب
تارة وليس ب تارة أخرى فنقضها انه ليس كذلك أي ليس بعض ج بحيث يكون ب تارة
وليس ب أخرى فيكون كل واحد واحد اما ب دائما وأي ب دائما لانه لا يمكن بعض
من الابهام بحيث يكون ب تارة وليس ب أخرى كان كل ج ا ما ب ولا يكون ليس ب
أصلا واما ليس ب ولا يكون ب أصلا فنقض الجزئية هو الجملة الشبيهة بالمنفصلة ولما لم
نمكن المنفصلة مساوية للجملة اذا كانت كلية لم يكف في نقض الجزئية المفهوم المردد
بين نقض الجزئيتين أعني المنفصلة الكلية وحيث ساوتها عند كونها جزئية كفي ذلك هذا
ما يؤخذ من شرح المطالع وبه وبالبحث الذي سننقله عن بعض الفضلاء يعلم ما في قول بعض
الحواشي هنا من قول المصنف لكن في الجزئية لا يكفي الخ حيث قال المفهوم المردد منفصلة
شبيهة بالجملة اه مع نصريحهم بانه في المركبات منفصلة شبيهة بالجملة وأما جملة شبيهة
بالمنفصلة انما ورد على سبيل البحث معهم كما سننقله (قوله منفصلة مانعة الخلو) انما اعتبر ذلك
ليكون مكذبا للمركبة على كل احتمال فان المركبة لا تكون صادقة جزئيا والمفهوم
المرددان كان صادق الجزأين أو الاول فقط أو الثاني فقط يكذب جزئيا المركبة قطعا يكذب
جزئيا معا أو الاول فقط أو الثاني فقط بخلاف ما لو اعتبر الاتصال الحقيقي فانه لا يشتر

فمنه ان قيد الدلالة توطئة لمابعده ليس للاخراج لان ما يتوهم خروجه خارج عن الجنس وقيد بتمته
فمنه ان قيد الدلالة توطئة لمابعده ليس للاخراج لان ما يتوهم خروجه خارج عن الجنس وقيد بتمته

فمنه ان قيد الدلالة توطئة لمابعده ليس للاخراج لان ما يتوهم خروجه خارج عن الجنس وقيد بتمته

(د) النقيض (المشروطة العامة) ١٧٠ هو (الحينية الممكنة) التي حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف

عن الجانب المخالف للحكم
وهي قضية بسيطة لم تذكر
في البسائط فأحتاج إليها
في نقبض بعض البسائط
ونسبتها إلى المشروطة
العامة كنسبة الممكنة
العامة إلى الضرورية
الذاتية فكأن الضرورة
الذاتية تنافي الامكان
الذاتي كذلك الضرورية
الوصفية تنافي الامكان
الوصفي ومن ههنا يعلم
أن نقبض الوقعية المطلقة
وهو الممكنة الوقعية لان
الضرورة بحسب الوقت
المعين تنافض سلبها
بحسب ذلك الوقت وكذا
نقبض المنتشرة المطلقة
وهو الممكنة الدائمة لان
الضرورة في وقت ما تنافي
سلبها في جميع الاوقات
(و) النقيض (العرفية
العامة) هو (الحينية
المطلقة) التي حكم فيها
بفعالية النسبة في بعض
اوقات وصف الموضوع
ونسبتها إلى العرفية
العامة كنسبة المطلقة
العامة إلى دائمة فكأن
أن الدوام الذاتي ينافي
الاطلاق الذاتي كذلك
الدوام الوصفي ينافض
الاطلاق الوصفي

هو ضمير استقل ومن لم

يصل به ادرا إلى ههنا قال قضيت به ان مع الخ حال من هو المحذوفة وهو خلا في ما قدمه

المطلقة

فلم تذكر سابقا وقرئ بين المنتشرة المطلقة والمطلقة المنتشرة وبعض الحواشي هنا قال كلاما زعم
انه تحقيق وهو يهدف حائه تحقيق (قوله) والنقيض للمشروطة العامة هو الممكنة الحينية
قال في شرح المطالع هذا انما يصح لو كان المشروطة هي الضرورة مادام الوصف وأما لو كانت
بشرط الوصف فلا اجتماعهما على الكذب في مادة ضرورة لا يكون الوصف الموضوع دخل فيها
فلا يصدق كل كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً ولا يس بعض الكتاب بحيوان
بالامكان حين هو كاتب اه (قوله التي حكم فيها بسلب الضرورة الخ) هذا تعريف الحينية
الممكنة ولو قال هي التي حكم فيها بالامكان ثبوت المحول للموضوع أو سلبه عنه في بعض اوقات
وصف الموضوع اسكان أو ضم كقولنا كل من به ذات الجنب يمكن أن يسهل في بعض اوقات
كونه كذلك (قوله لم تذكر في البسائط) اكونهم غير مشهورة وقد كان الانبذ ذكرها في
البسائط كما ذكر فيها الوقعية المطلقة والمنتشرة المطلقة لانها غير مشهورة من أيضاً وقد ذكرنا
هنا وقد يقال ان هذه أقل شهرة منها (قوله كنسبة الممكنة العامة) يعني كما أن النسبة بينهما
كانت بالعموم والخصوص المطلق كذلك النسبة بين الحينية الممكنة والمشروطة العامة
(قوله فكأن الضرورة الذاتية الخ) شروع في بيان النقيض بينهما على وجه التظهير اتمصيل
كأن الا يكشف يعني أن الحينية الممكنة من المشروطة العامة بمنزلة الممكنة العامة من
الضرورية المطلقة لان الحكم فيها برفع الضرورة الوصفية كما أن الحكم في الممكنة العامة
برفع الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف وظاهر أن الضرورة بحسب الوصف مع سلبها عما
ينفاد ان فنيض قولنا كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً قولنا بالامكان ليس كل كاتب
متحرك الاصابع في بعض اوقات كونه كاتباً ولا يخفى ان هذا انما يصح اذا اعتبرنا في المشروطة
العامة الضرورة مادام الوصف وأما اذا اعتبرنا الضرورة بشرط الوصف فيجوز اجتماع
المشروطة والحينية الممكنة على الكذب اذ لم يكن لا وصف مدخل في الضرورة كقولنا كل
كاتب حيوان بالضرورة بشرط كونه كاتباً وليس كل كاتب حيوان بالامكان حين هو كاتب
(قوله ومن ههنا يعلم الخ) أي من أجل أن الضرورة الوصفية الخ يعلم بطريق المقابلة أن نقبض
الوقعية المطلقة هو الممكنة الوقعية وبهذا يتدفع ما ردد على المصنف من أنه لم يعد الوقعية
المطلقة والمنتشرة المطلقة من البسائط كان ينبغي أن يبين نقبضها أيضاً (قوله هو الممكنة
الوقعية) هي التي حكم فيها بسلب الضرورة في وقت معين عن الجانب المخالف للحكم وهي أيضاً
من البسائط غير المشهورة فنقبض قولنا بالضرورة كل قمر مخفف وقت حيلولة الارض عنه
وبين الشمس قولنا بعض القمر ليس بمخفف وقت حيلولة الارض عنه وبين الشمس بالامكان
الوقعي ونسبتها إلى الوقعية المطلقة كنسبة الممكنة العامة إلى الضرورية (قوله هو الممكنة
الدائمة) التي حكم فيها بسلب الضرورة دائماً عن الجانب المخالف فنقبض قولنا بالضرورة كل
انسان متنفس في وقت ما قولنا بعض الانسان ليس بمتنفس دائماً بالامكان (قوله هو الممكنة
الحينية المطلقة والعرفية العامة) كنسبة الممكنة الوقعية إلى الوقعية المطلقة (قوله كنسبة
المطلقة العامة إلى الدائمة) يعني كما أن النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق كذلك النسبة
بين الحينية المطلقة والعرفية العامة (قوله فكأن الدوام الذاتي الخ) يعني أن الحينية

فمن جعل في الامكان الخ مادام كاتباً ليس كل كاتب حيوان بالامكان حين هو كاتب (قوله هو الممكنة الحينية)

الوصفي ومن ههنا يعلم أن نقبض الوقعية المطلقة وهو الممكنة الوقعية لان الضرورة بحسب الوقت المعين تنافض سلبها بحسب ذلك الوقت وكذا نقبض المنتشرة المطلقة وهو الممكنة الدائمة لان الضرورة في وقت ما تنافي سلبها في جميع الاوقات (و) النقيض (العرفية العامة) هو (الحينية المطلقة) التي حكم فيها بفعالية النسبة في بعض اوقات وصف الموضوع ونسبتها إلى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة إلى دائمة فكأن أن الدوام الذاتي ينافي الاطلاق الذاتي كذلك الدوام الوصفي ينافض الاطلاق الوصفي

هذه نقائص البسائط (و) أما النقوض (المركب) فهو ١٧١ (المفهوم المرددين نقبضي الجزأين)

والفهوم المردد بالحقيقة منفصلة مائة الخلو مركبة من نقبضي الجزأين فيكون طريق أخذ نقبض المركبة أن تحلل المركبة الى الجزأين ويؤخذ لكل جزء نقبضه ويركب من نقبضي الجزأين منفصلة مائة الخلو

من انه حال من الضعيف في استعمل مع انه لا معنى له قدسبر (قوله بل بحسب جوهره ومادته الخ) الاولى ان هذا خارج بقيد الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة فان زمان وصبح وغروب ليس دالا على أحد الأزمنة الثلاثة من حيث هي كذلك لأنه دال على ذلك لكن لا بالهيئة انما ذلك مثل لفظ الماضي والحال والاستقبال أما الاول فظاهر وأما الاخيران فلاهم ما الشرب في الصباح والشرب في العشي نعم الاصل دال على ذلك وان ثبت تحقيق المقام فاسقم لهذا الكلام ان قول المصنف فمع الدلالة بهيته على أحد الأزمنة الثلاثة اما أن يفهم في ترتيب فصوله ترتيبه المنطقي

المطلقة من العرفية العامة بمنزلة المطابقة العامة من الداء لانه كأن الايجاب في جميع أوقات الذات يناقض السلب في بعضها والسلب في جميعها يناقض الايجاب في بعضها فكذلك الايجاب في جميع أوقات الوصف يناقض السلب في بعضها والسلب في جميعها يناقض الايجاب في بعضها فنقبض قولنا بالدوام كل من به ذات الجنب يسعل في بعض أوقات كونه مجنوبا (قوله هذه نقائص البسائط) ليس كل من به ذات الجنب يسعل في بعض أوقات كونه مجنوبا (قوله هذه نقائص البسائط) الظاهر ان الإشارة الى كل ما ذكر في المتن والشارح معا والافهول يذكروا في المتن كل البسائط (قوله وأما النقبض للمركبات) أي داع الى تقدير ما في كلام المصنف الموجع لاضمار القائمة المتبادعة مع عدم ملائمة لا ياق كذا في الحاشية واجب البعض بان الشارح لم يرد بما قرر أن ذلك متدر في كلام المصنف وانما هو نصرف منه دعاء اليه غرض الربط بين قوله هذه نقائص البسائط وبين كلام المصنف اه (وأقول) لما كان أخذ نقبض المركبات أدق من البسائط فيحتاج الى مزيد عنابه أو رد أما المقيدة للتأكيده والاهتمام بالحكم الذي بعدها واعلم أن الجملة قد تكون شبيهة بالمنفصلة والمنفصلة قد تكون شبيهة بالجملة فانه اذا حمل على موضوع واحد أمران متقابلان فان قدم الموضوع على حرف العناد كقولنا العدد اما زوج واما فرد فالقضية جملة شبيهة بالمنفصلة وان أخر عنها كقولنا اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فهى منفصلة شبيهة بالجملة وهناك جملة صرفه ومنفصلة صرفه وهما ظاهران ثم الجملة والمنفصلة المتساويان اذا كانتا كلمتين لم يتساويا صدق قولنا كل عدد اما زوج واما فرد مانعة الجمع والخلو بخلاف ما اذا قلنا دائما اما أن يكون كل عدد زوجا واما أن يكون كل عدد فردا الجواز لواقع عنهما يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا اما ان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فانه اذا صدق بعض العدد اما زوج واما فرد صدق اما بعض العدد زوج واما بعضه فردا بالعكس واذا فهمت هذه افتة قول المركبة ان كانت جزئية كقولنا بعض ج ب لادائما يكون معناه بعض ج ب تارة وليس ب تارة أخرى فنقبضها انه ليس كذلك أي ليس بعض ج بحيث يكون ب تارة وليس ب أخرى فيكون كل واحد اواحدا ب دائما وليس ب دائما لانه لا يمكن أن يكون بعض من الابهاض بحيث يكون ب تارة وليس ب أخرى كان كل ج اما ب ولا يكون ليس ب أصلا واما ليس ب ولا يكون ب أصلا فنقبض الجزئية هو الجملة الشبيهة بالمنفصلة والمالم يمكن المنفصلة مساوية للجملة اذا كانت كلية لم يكف في نقبض الجزئية المفهوم المردد بين نقبض الجزئيتين أعنى المنفصلة الكلية وحيث ساوتها عند كونها جزئية كفي ذلك هذا ما يؤخذ من شرح المطالع وبه وبالبحث الذي سنقله عن بعض الفضلاء يعلم ما في قول بعض الحواشي هنا عند قول المصنف لكن في الجزئية لا يكفي الخ حيث قال المفهوم المردد منفصلة شبيهة بالجملة اه مع تصريحهم بانه في المركبات منفصلة شبيهة بالجملة وأما جعله جملة شبيهة بالمنفصلة انما ورد على سبيل البحث معهم كما سنقله (قوله منفصلة مانعة الخلق) انما اعتبر ذلك لئلا يكون مكذبا للمركبة على كل احتمال فان المركبة لا تكون صادقة جزئيا والمفهوم المرددان كان صادق الجزأين أو الاول فقط أو الثاني فقط يذب جزأى المركبة قطعا يذب جزأيا معا أو الاول فقط أو الثاني فقط فانه بخلاف ما لو اعتبر الانفصال الحقيقي فانه لا يشتر

فهم كل من به ذات الجنب يسعل في بعض أوقات كونه مجنوبا (قوله هذه نقائص البسائط) الظاهر ان الإشارة الى كل ما ذكر في المتن والشارح معا والافهول يذكروا في المتن كل البسائط (قوله وأما النقبض للمركبات) أي داع الى تقدير ما في كلام المصنف الموجع لاضمار القائمة المتبادعة مع عدم ملائمة لا ياق كذا في الحاشية واجب البعض بان الشارح لم يرد بما قرر أن ذلك متدر في كلام المصنف وانما هو نصرف منه دعاء اليه غرض الربط بين قوله هذه نقائص البسائط وبين كلام المصنف اه (وأقول) لما كان أخذ نقبض المركبات أدق من البسائط فيحتاج الى مزيد عنابه أو رد أما المقيدة للتأكيده والاهتمام بالحكم الذي بعدها واعلم أن الجملة قد تكون شبيهة بالمنفصلة والمنفصلة قد تكون شبيهة بالجملة فانه اذا حمل على موضوع واحد أمران متقابلان فان قدم الموضوع على حرف العناد كقولنا العدد اما زوج واما فرد فالقضية جملة شبيهة بالمنفصلة وان أخر عنها كقولنا اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فهى منفصلة شبيهة بالجملة وهناك جملة صرفه ومنفصلة صرفه وهما ظاهران ثم الجملة والمنفصلة المتساويان اذا كانتا كلمتين لم يتساويا صدق قولنا كل عدد اما زوج واما فرد مانعة الجمع والخلو بخلاف ما اذا قلنا دائما اما أن يكون كل عدد زوجا واما أن يكون كل عدد فردا الجواز لواقع عنهما يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا اما ان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فانه اذا صدق بعض العدد زوجا وبعضه فردا اما ان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فانه اذا صدق بعض العدد زوجا وبعضه فردا بالعكس واذا فهمت هذه افتة قول المركبة ان كانت جزئية كقولنا بعض ج ب لادائما يكون معناه بعض ج ب تارة وليس ب تارة أخرى فنقبضها انه ليس كذلك أي ليس بعض ج بحيث يكون ب تارة وليس ب أخرى فيكون كل واحد اواحدا ب دائما وليس ب دائما لانه لا يمكن أن يكون بعض من الابهاض بحيث يكون ب تارة وليس ب أخرى كان كل ج اما ب ولا يكون ليس ب أصلا واما ليس ب ولا يكون ب أصلا فنقبض الجزئية هو الجملة الشبيهة بالمنفصلة والمالم يمكن المنفصلة مساوية للجملة اذا كانت كلية لم يكف في نقبض الجزئية المفهوم المردد بين نقبض الجزئيتين أعنى المنفصلة الكلية وحيث ساوتها عند كونها جزئية كفي ذلك هذا ما يؤخذ من شرح المطالع وبه وبالبحث الذي سنقله عن بعض الفضلاء يعلم ما في قول بعض الحواشي هنا عند قول المصنف لكن في الجزئية لا يكفي الخ حيث قال المفهوم المردد منفصلة شبيهة بالجملة اه مع تصريحهم بانه في المركبات منفصلة شبيهة بالجملة وأما جعله جملة شبيهة بالمنفصلة انما ورد على سبيل البحث معهم كما سنقله (قوله منفصلة مانعة الخلق) انما اعتبر ذلك لئلا يكون مكذبا للمركبة على كل احتمال فان المركبة لا تكون صادقة جزئيا والمفهوم المرددان كان صادق الجزأين أو الاول فقط أو الثاني فقط يذب جزأى المركبة قطعا يذب جزأيا معا أو الاول فقط أو الثاني فقط فانه بخلاف ما لو اعتبر الانفصال الحقيقي فانه لا يشتر

فهم كل من به ذات الجنب يسعل في بعض أوقات كونه مجنوبا (قوله هذه نقائص البسائط) الظاهر ان الإشارة الى كل ما ذكر في المتن والشارح معا والافهول يذكروا في المتن كل البسائط (قوله وأما النقبض للمركبات) أي داع الى تقدير ما في كلام المصنف الموجع لاضمار القائمة المتبادعة مع عدم ملائمة لا ياق كذا في الحاشية واجب البعض بان الشارح لم يرد بما قرر أن ذلك متدر في كلام المصنف وانما هو نصرف منه دعاء اليه غرض الربط بين قوله هذه نقائص البسائط وبين كلام المصنف اه (وأقول) لما كان أخذ نقبض المركبات أدق من البسائط فيحتاج الى مزيد عنابه أو رد أما المقيدة للتأكيده والاهتمام بالحكم الذي بعدها واعلم أن الجملة قد تكون شبيهة بالمنفصلة والمنفصلة قد تكون شبيهة بالجملة فانه اذا حمل على موضوع واحد أمران متقابلان فان قدم الموضوع على حرف العناد كقولنا العدد اما زوج واما فرد فالقضية جملة شبيهة بالمنفصلة وان أخر عنها كقولنا اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فهى منفصلة شبيهة بالجملة وهناك جملة صرفه ومنفصلة صرفه وهما ظاهران ثم الجملة والمنفصلة المتساويان اذا كانتا كلمتين لم يتساويا صدق قولنا كل عدد اما زوج واما فرد مانعة الجمع والخلو بخلاف ما اذا قلنا دائما اما أن يكون كل عدد زوجا واما أن يكون كل عدد فردا الجواز لواقع عنهما يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا اما ان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فانه اذا صدق بعض العدد زوجا وبعضه فردا اما ان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فانه اذا صدق بعض العدد زوجا وبعضه فردا بالعكس واذا فهمت هذه افتة قول المركبة ان كانت جزئية كقولنا بعض ج ب لادائما يكون معناه بعض ج ب تارة وليس ب تارة أخرى فنقبضها انه ليس كذلك أي ليس بعض ج بحيث يكون ب تارة وليس ب أخرى فيكون كل واحد اواحدا ب دائما وليس ب دائما لانه لا يمكن أن يكون بعض من الابهاض بحيث يكون ب تارة وليس ب أخرى كان كل ج اما ب ولا يكون ليس ب أصلا واما ليس ب ولا يكون ب أصلا فنقبض الجزئية هو الجملة الشبيهة بالمنفصلة والمالم يمكن المنفصلة مساوية للجملة اذا كانت كلية لم يكف في نقبض الجزئية المفهوم المردد بين نقبض الجزئيتين أعنى المنفصلة الكلية وحيث ساوتها عند كونها جزئية كفي ذلك هذا ما يؤخذ من شرح المطالع وبه وبالبحث الذي سنقله عن بعض الفضلاء يعلم ما في قول بعض الحواشي هنا عند قول المصنف لكن في الجزئية لا يكفي الخ حيث قال المفهوم المردد منفصلة شبيهة بالجملة اه مع تصريحهم بانه في المركبات منفصلة شبيهة بالجملة وأما جعله جملة شبيهة بالمنفصلة انما ورد على سبيل البحث معهم كما سنقله (قوله منفصلة مانعة الخلق) انما اعتبر ذلك لئلا يكون مكذبا للمركبة على كل احتمال فان المركبة لا تكون صادقة جزئيا والمفهوم المرددان كان صادق الجزأين أو الاول فقط أو الثاني فقط يذب جزأى المركبة قطعا يذب جزأيا معا أو الاول فقط أو الثاني فقط فانه بخلاف ما لو اعتبر الانفصال الحقيقي فانه لا يشتر

عن الجانب المخالف للحكم
وهي قضية بسيطة لم تذكر
في البسائط فاحتج إليها
في نقض بعض البسائط
وفيهما إلى المشروطة
العامة كنسبة الممكنة
العامة إلى الضرورية
الذاتية فكما أن الضرورة
الذاتية تنافي الإمكان
الذاتي كذلك الضرورية
الوصفية تنافي الإمكان
الوصفي ومن ههنا يعلم
أن نقض الوقتية المطلقة
هو الممكنة الوقتية لأن
الضرورة بحسب الوقت
المعين تناقض سلبها
بحسب ذلك الوقت وكذا
نقض المنتشرة المطلقة
هو الممكنة الدائمة لأن
الضرورة في وقت ما تنافي
إيها في جميع الأوقات
(و) النقيض (العرفية
لعامة) هو (الجنسية
المطلقة) التي حكم فيها
فعلمية النسبة في بعض
وقات وصف الموضوع
نسبتها إلى العرفية
عامة كنسبة المطلقة
لعامة إلى لثمة فكما
أن الدوام الذاتي ينافي
لاطلاق الذاتي كذلك
لدوام الوصف ينقض
لاطلاق الوصف

موضوعہ اساتذہ نقل و منہ

يصل به ادراك الى ههنا قال فضيقته بل صرحت به ان مع الخ حال من هو المحدث فوفه وهو خلا في ما قدمه

2011

Digitized by Google

هذه نقائص البساط (و) أما النقوض (المركب) فهو ١٧١ (المفهوم المرددين تقيضي الجزأين)

والفهوم المردد بالحقيقة
منفصلة مائة الخلو
مركبة من تقيضي الجزأين
فيكون طريق أخذ
تقيضي المركبة أن تحال
المركبة الى الجزأين
ويؤخذ لكل جزء تقيضه
ويركب من تقيضي
الجزأين منفصلة مائة
الخلو

الطلقة من العرفية العامة بمنزلة المطابقة العامة من الدائمة لأنه كإن الإيجاب في جميع أوقات
الذات يناقض السلب في بعضها والسلب في جميعها يناقض الإيجاب في بعضها فكذلك الإيجاب
في جميع أوقات الوصف يناقض السلب في بعضها والسلب في جميعها يناقض الإيجاب في
بعضها فتقيضي قولنا بالذات كل من به ذات الجنب يسعل مادام بذات الجنب قولنا بالاطلاق
ليس كل من به ذات الجنب يسعل في بعض أوقات كونه مجنوبا (قوله هذه نقائص البساط)
الظاهر أن الإشارة الى كل ما ذكر في المتن والشارح معا والافهول يذكري في المتن كل البساط
(قوله) وأما التقيضي للمركبات أي داع الى تقدير أمان في كلام المصنف المروج لاضمار القامع
المبتداع مع عدم ملائمة لـ ياق كذا في الحاشية واجاب البعض بان الشارح لم يريد بما قرر أن
ذلك مقتدر في كلام المصنف وإنما هو تصرف منه دعاء اليه غرض الربط بين قوله هذه نقائص
البساط وبين كلام المصنف اه (وأقول) لما كان أخذ تقيضي المركبات أدق من البساط
فيحتاج الى مزيد عناية أو رد أما المقيدة للنا كيد والاهتمام بالحكم الذي بعدها واعلم أن الجملة
قد تكون شبيهة بالمنفصلة والمنفصلة قد تكون شبيهة بالجملة فانه اذا حل على موضوع واحد
أصرنا متقابلان فان قدم الموضوع على حرف العناد كقولنا العدد اما زوج واما فرد فالقضية
جملة شبيهة بالمنفصلة وان أخرعنا كقولنا امان يكون العدد زوجا أو فردا فهي منفصلة
شبيهة بالجملة وهناك جملة صرفة ومنفصلة صرفة وهما طاهران في الجملة والمنفصلة المتشابهان
اذا كانتا كليتين لم يتساويا صدق قولنا كل عدد اما زوج واما فرد مائة الجمع والخلو بخلاف
ما اذا قلنا دائما امان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا الجواز خلوا الواقع عنهما
يكون بعض العدد زوجا وبعضه فردا امان كانتا جزئيتين فهما متساويتان فانه اذا صدق
بعض العدد اما زوج واما فرد صدق اما بعض العدد زوج واما بعضه فردا بالعكس واذا
فهمد هذا فتقول المركبة ان كانت جزئية كقولنا بعض ج ب لادائما يكون معناه بعض ج ب
تارة وليس ب تارة أخرى فتقيضها انه ليس كذلك أي ليس بعض ج بحيث يكون ب تارة
وليس ب أخرى فيكون كل واحد واحدا ما ب دائما وليس ب دائما لانه لم يكن بعض
من الابهام بحيث يكون ب تارة وليس ب أخرى كان كل ج ا ما ب ولا يكون ليس ب
أصلا واما ليس ب ولا يكون ب أصلا فتقيضي الجزئية هو الجملة الشبيهة بالمنفصلة والمالم
تسكن المنفصلة مساوية للجملة اذا كانت كلية لم يكف في تقيضي الجزئية المفهوم المردد
بين تقيضي الجزئيتين أعنى المنفصلة الكلية وحيث ساوتها عند كونها جزئية كفي ذلك هذا
ما يؤخذ من شرح المطالع وبه وبالبحث الذي سننقله عن بعض الفضلاء يعلم ما في قول بعض
الحواشي هنا عند قول المصنف لكن في الجزئية لا يمكن الخ حيث قال المفهوم المردد منفصلة
شبيهة بالجملة اه مع تصريحهم بانه في المركبات منفصلة شبيهة بالجملة وأما جعله جملة شبيهة
بالمنفصلة انما ورد على سبيل البحث معهم كما سننقله (قوله منفصلة مائة الخلو) انما اعتبر ذلك
ليكون مكذبا للمركبة على كل احتمال فان المركبة لا تكون صادقة الا بصدق جزأها والمفهوم
المرددان كان صادق الجزأين أو الاول فقط أو الثاني فقط يكذب جزأى المركبة قطعا يكذب
جزأها معا أو الاول فقط أو الثاني فقط فانه بخلاف ما لو اعتبر الانصال الحقيقي فانه لا يشير

هذه نقائص البساط (و) أما النقوض (المركب) فهو ١٧١ (المفهوم المرددين تقيضي الجزأين)
والفهوم المردد بالحقيقة
منفصلة مائة الخلو
مركبة من تقيضي الجزأين
فيكون طريق أخذ
تقيضي المركبة أن تحال
المركبة الى الجزأين
ويؤخذ لكل جزء تقيضه
ويركب من تقيضي
الجزأين منفصلة مائة
الخلو

من انه حال من الضمير في
استقل مع انه لامع في له
تقدير (قوله بل بحسب
جوهره وماده الخ)
الاولى ان هذا خارج
بقيد الدلالة على أحد
الازمنة الثلاثة فان زمان
وصبوح وغيموق ليس
دالا على أحد الازمنة
الثلاثة من حيث هي
كذلك لأنه دال على ذلك
لكن لا بالهيئة انما ذلك
مثل لفظ الماضي والحال
والاستقبال أما الاول
فظاهر وأما الاخير ان
فلازم ما الشرب في الصباح
والشرب في العشي نعم
الامس دال على ذلك وان
ثبت تحقيق المقام فاسقم
لهذا الكلام ان قول
المصنف مع الدلالة ببقته
على أحد الازمنة الثلاثة
اما أن يعمد في ترتيب
فصوله ترتيبه اللطفي

بشيء من الحكماء
ومنه قوله

والقول في استدل هذا البطلان
فمنه قوله
بشيء من الحكماء
ومنه قوله

فيقال اما هذا النقيض واما ذلك ١٧٢ ثم من أحاط بحقائق المركبات وفائض الباطن لا ينبغي عليه طريق أخذ نقيض المركبة

وان غم عليه فليستظر الى
المشروطة الخاصة المركبة
من مشروطة عامة موافقة
لاصل القضية في الكيف
ومن مطلقة عامة مخالفة
له في الكيف أيضا
فان نقيضا اما الحينية
الممكنة المخالفة أو الدائمة
الموافقة لان نقيض الجزء
الاول أى المشروطة
العامة الموافقة هو الحينية
الممكنة المخالفة ونقيض
الجزء الثاني أى المطلقة
العامة المخالفة هو الدائمة
الموافقة فاذا قلنا بالضرورة
كل كاتب متحرك الاصابع
مادام كاتب الاداء فنقيضها
اما ليس بعض الكتاب
بمتحرك الاصابع بالامكان
الحيني واما بعض الكتاب
متحرك الاصابع دائما
وهذه هي المنفصلة المانعة
الخلق المركبة من نقيض
الجزأين واطلاق النقيض
على هذا المفهوم المردد
باعتبار أنه لازم مساو
لنقيض لا باعتبار أنه
نقيض حقيقة اذ نقيض
الشيء بالحقبة هو رفع ذلك
الشيء والقضية المركبة
لما كانت عبارة عن مجموع
قضيتين مختلفتين بالايجاب
والسلب فنقيضها رفع

حينئذ الى تكذيبها بكذب جزأيهام معا أو منع الجمع فقط فانه لا يشير الى تكذيبها بكذب
جزأيهام معا وجهل النقيض منفصلة مانعة خلوهما في شرح المصنف للرسالة وغيره قال بعض
الافاضل ٣ وفيه بحث لان المركبة ان كانت كلية جزأها بسيطتان كليتان ونقيضا هما بسيطتان
جزئيتان فنقيضهما المفهوم المرددين هاتين الجزئيتين والمتبادر من المفهوم المرددين هما اما
منفصلة مانعة الخلق مركبة منه ما أوجلية مرددة المحمول بينهما ما فيكون نقيض الوجودية
الدائمة الموجبة الكلية مثل اقوالنا اما أن تصدق هذه الدائمة السالبة الجزئية أو تصدق هذه
الدائمة الموجبة الجزئية على أن النقيض منفصلة أو قولنا الصادق اما هذه الدائمة السالبة
الجزئية أو هذه الدائمة الموجبة الجزئية فنقيض قولنا كل كاتب انسان بالفعل لادعاء قولنا
اما ان بعض الانسان ليس بكاتب دائما وان بعض الانسان كاتب دائما وقس البقية فتخصيص
المفهوم المرددين بالمنفصلة ليس بجيد تأمل (قوله اما هذا النقيض) هذا خبر مقدم والنقيض
مبتدأ مؤخر وقوله واما ذلك العطف على الخبر تقديره واما ذلك النقيض وتقديم الخبر على
المبتدأ لتحقيق المنفصلة ولوقدم المبتدأ على الخبر لخرج عن أن يكون منفصلة وصار جلية
مرددة المحمول وهي المسماة بالجلية الشبيهة بالمنفصلة أيضا (قوله وان غم الخ) جملة شرطية
جوابه قوله فليستظر وغم بالغين الجملة والتشديد من الكلمات المستعملة على صيغة المحمول
وضمير عليه راجع الى من فيكون معناه ان خفي عليه طريق أخذ نقيضها فليستظر ولو قال ان غم
على غير المحيط بمحافتها الخ اسكان أولى لان من أحاط بهم الاحاجة له الى النظر (قوله الى
المشروطة الخاصة) ذكرها هنا على سبيل التسهيل والافلاحة للتخصيص ولو قال فليستظر مثلا
لكان أدل على المراد (قوله مشروطة عامة موافقة الخ) الاولى بل الصواب حذف قوله هنا
موافقة الخ وكذا في نظائره ولو قال هكذا المركبة من مشروطة عامة ومطلقة عامة مخالفة لها
في الكيف موافقة في الكم فان نقيض الجزء الاول الحينية الممكنة المخالفة له كما وكيفا
ونقيض الجزء الثاني وهو المطلقة العامة دائمة مطلقة مخالفة له كما وكيفا لاستقامت عبارته
وكان جارا على ما هو الاصطلاح في التعبير (قوله ونقيض الجزء الثاني) أى المطلقة العامة
مبنى على ما تقدم من أن نقيض الدائمة مطلقة عامة فتكون الدائمة مناقضة لها وتقدم
أن الحق أن نقيض الدائمة مطلقة منتشرة ونقيض المطلقة العامة لم يبين كما سبق تحقيقه
(قوله واطلاق النقيض الخ) هذا يؤهم أن اطلاقه على ما تقدم كله ليس بهذا الاعتبار وقد
علمت ما فيه سابقا ثم بقوله واطلاق النقيض الخ يندفع ما يقال انه لا اختلاف بين المفهوم
المردد والقضية المركبة في الايجاب والسلب ولا اتحاد في النوع لكون احدهما جلية
والاخرى منفصلة ولا اختلاف في الجهة لان المنفصلة ليست من الموجهات في شيء وان
كان طرفاها هاتين تأمل (قوله فنقيضها) أى نقيض القضية المركبة رفع ذلك المجموع
وبيانه أن نقيض الجزء الاول من القضية المركبة ونقيض الجزء الثاني منها ما كان عبارة عن
رفع مجموعهما لزم اجتماع الرفعين ولما لم يمكن اجتماع الرفعين في النقيض لزم من ذلك الرفعين
حصول القضية المنفصلة المانعة الخلق لان الجزأين في المانعة الخلق مجتمعان ولا يرتفعان
فيكون رفع الجزأين ملزوما والمفهوم المردد لازما مساويا فاطلاق اسم النقيض على المفهوم

٣ قوله بعض الافاضل هو مير أبو الفتح في شرح المتن فله عنه رجب انتمى في حاشيته على هذا الكتاب اه منه المردد

بشيء من الحكماء
ومنه قوله
بشيء من الحكماء
ومنه قوله
بشيء من الحكماء
ومنه قوله

الجزء الثاني من كتاب المنطق
الكتاب الثاني في المنطق
الجزء الثاني من كتاب المنطق

ذلك المجموع والمفهوم المردد ليس نفس الرفع لكنه لازم مساو له ١٧٣ تأمل ثم هذا المفهوم المردد دائماً هو نقبض المركبة الكلية (لكن في المركبة الجزئية) لا يمكن في نقبضها ما ذكرنا من المفهوم المردد بل الحق في نقبضها ان يردد بين نقبضي الجزئين (بالقسمة) الى كل فرد من افراد الموضوع فيقال في المثال الموضع فيقال في نقبضها كل فرد من افراد الموضوع لا يتخلو عن نقبض الجزئين وانما يكف المثال المردد في نقبض المركبة الجزئية لجواز كذب الجزئية والمفهوم المردد معاً وليس في مادة الوجودية الاداة لبقاء سائر القضايا عليها فنقول من الجائز ان يكون المحمول ثابتاً دائماً لبعض افراد الموضوع مسلوباً دائماً عن بعض الافراد الاخر كالحیوان مثلاً فانه ثابت دائماً لبعض افراد الجسم مسلوباً دائماً عن بعض آخر ففي هذه المادة تكذب الجزئية الاداة والمفهوم المردد معاً اما كذب الجزئية الاداة يخرج سائر الافاظ من حيث دلالتها بالمادة سواء كان المدلول غير زمان كضرب اوزمايا مثلاً كزمان أو بقيد كونه عشباً

المردد باعتبار انه لازم مساو لذلك الرفعين (قوله تأمل) أي في المثال المذكور لتقيس البقية عليه (قوله ثم هذا المفهوم المردد دائماً هو) ذكر الكلام بطريق الحصر يصير الاستدلال ضائعاً فلو قال ثم هذا المفهوم المردد وان كفي في نقبض المركبة لكنه في الجزئية لا يمكن لكان حسناً (قوله لا يمكن) فيه اشارة الى أن نقبضهم امشقل على المفهوم المرددين نقبض الجزئين الا انه وقع فيه زيادة تصرف كما سبق في المراد في الكفاية بالطريق المذكور في الكلية أعنى تحليلها الى بسيطتين والترديد بين نقبضهما (قوله بل الحق) أي الراجح وهذا أحد طرق ثلاثة ثانيها أن يؤخذ المفهوم المردد على أصله منفصلة ولكن يضم اليها جرح آخر فيقال في المثال الا في دائماً اما كل جسم حيوان دائماً واما لا شيء من الجسم بحيوان دائماً واما بعض الجسم حيوان دائماً وبعض الجسم ليس بحيوان دائماً فتكون المنفصلة مركبة من اجزاء ثلاثة ثالثها أن يؤخذ المفهوم المردد كذلك ولكن يقدم موضوع مجز الجزئية المركبة بمحمول صدرها ثم اذا أخذ النقبض لجزئها بضع كذلك حتى يرد الايجاب والسلب على شيء واحد فيقال في المثال المذكور دائماً اما كل جسم حيوان دائماً ولا شيء من الجسم الذي هو حيوان بحيوان دائماً وفي حاشية العصام على القطب أنه يمكن أخذ نقبض جميع المركبات المفهوم المردد بين نقبضي الجزئين لكل واحد واحد قال ولولا تأملت استغنيت عن بيانه فلو اعتبر في الجميع كذلك لكان أقرب الى الضبط وكان استعماله في الخلو أسهل لانه لا يحتاج حينئذ الا الى ابطال قضية واحدة بخلاف ما اذا جعلت منفصلة فانه يوجب الحاجة الى ابطال قضيتين اه يريد أن المفهوم المردد بالقسمة الى كل واحد واحد يكون من قبيل العملية الشبيهة بالمنفصلة وهي قضية واحدة هذا معنى قوله لانه لا يحتاج الخ (قوله ان يردد بين نقبضي الجزئين) لا يحتاج ان نقبضي الجزئين قضيتان ولا معنى للترديد بينهما لكل واحد واحد اذا القضية لا تثبت شيء فالمراد أن يردد بين نقبضي محموليها معنى السلب بان يردد كل واحد بين ثبوت المحمول وسلبه مقيداً بمجهتي نقبضي الجزئين فتصل قضية كلية تنسب محمولها الى كل واحد واحد من افراد موضوعها ايجاباً أو سلباً بمجهتي نقبضي الجزئين أعاده في شرح المطالع وبه تعلم أن ما في بعض الحواشي هنا حيث قال عند قول الشارح لا يتخلو عن نقبضي الجزئين فيه نظر بل لان نقبضي الجزئين قضيتان ذواتا كم وكيف وجهه وليس كل فرد يردد فيه بين ان يثبت له القضية الاولى بتمامها والقضية الثانية بتمامها اه سلخ ونسخ لما في شرح المطالع (قوله من الجائز أن يكون المحمول ثابتاً الخ) قال العصام هذا في المركبات من اللادوام وأما المركبات المشبهة على اللازم فوجهه أنه يجوز أن يكون المحمول ضرورياً لبعض وسلباً لغيره ضرورياً لبعض آخر فتكون الجزئية اللازمية والكليتان الضروريتان أو الدائمة والضرورية فلو قيل يجوز أن يكون المحمول ثابتاً للنقبض افراد الموضوع بالضرورة ومسلوباً عن البعض بالضرورة لكان البيان شاملاً للجميع اه (قوله تكذب الجزئية الاداة الخ) قال المصنف في شرح الرسالة اذا قلنا بعض ج ب لاداً فمعنا ما ذلك البعض الذي هو ب بالاطلاق ليس ب بالاطلاق بخلاف ما اذا قلنا بعض ج ب بعض ج ليس ب فانه لا يلزم ذلك بل يجوز ان يكون هذا البعض غير ذلك واذا كان مفهوم الجزئين أعم من مفهوم المركبة الجزئية يكون رفع أحد

تأمل ثم هذا المفهوم المردد دائماً هو نقبض المركبة الكلية (لكن في المركبة الجزئية) لا يمكن في نقبضها ما ذكرنا من المفهوم المردد بل الحق في نقبضها ان يردد بين نقبضي الجزئين (بالقسمة) الى كل فرد من افراد الموضوع فيقال في المثال الموضع فيقال في نقبضها كل فرد من افراد الموضوع لا يتخلو عن نقبض الجزئين وانما يكف المثال المردد في نقبض المركبة الجزئية لجواز كذب الجزئية والمفهوم المردد معاً وليس في مادة الوجودية الاداة لبقاء سائر القضايا عليها فنقول من الجائز ان يكون المحمول ثابتاً دائماً لبعض افراد الموضوع مسلوباً دائماً عن بعض الافراد الاخر كالحیوان مثلاً فانه ثابت دائماً لبعض افراد الجسم مسلوباً دائماً عن بعض آخر ففي هذه المادة تكذب الجزئية الاداة والمفهوم المردد معاً اما كذب الجزئية الاداة يخرج سائر الافاظ من حيث دلالتها بالمادة سواء كان المدلول غير زمان كضرب اوزمايا مثلاً كزمان أو بقيد كونه عشباً

عن
الموضوع في كتاب المنطق
الكتاب الثاني في المنطق
الجزء الثاني من كتاب المنطق

وعلی القضية الحاملة بالتبديل كما يقال مثلاً عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية والمصنف أجرى الكلام على الاصطلاح الاول فقال (العكس المستوي تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف) ١٧٥ والمراد بالتبديل جعل الموضوع والمقدم محمولا وتاليا وجعل المحمول والثاني موضوعا ومقدما كقولنا في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان وفي كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة قد يكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة كالمراد ببقاء الصدق أن الاصل لو كان صادقا كان العكس صادقا لان العكس لازم القضية فلو فرض صدق القضية لازم صدق العكس والالزم صدق المستلزم بدون الالزم ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب المستلزم كذب الالزم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان وأراد ببقاء الكيف أن الاصل لو كان موجبا كان العكس أيضا موجبا وان كان سالبا فسالبا ولما فرغ من تعريف العكس شرع في مسأله فقال (والموجبة كلية كانت أو جزئية) انما تنعكس أي لا تنعكس الا (جزئية) وانما تنعكس

الحكيم ان انظر العكس ليس مشتركا انظبا بين العكس المستوي وعكس النقيض اذ لا دليل على وضعه للمعنيين بل بعد تخصيص العكس اللغوي بالصفة وبالاضافة استعمل كل من المقيدين في المعنى الاصطلاحي (قوله وعلى القضية الحاملة بالتبديل) أي مجازا فان عكس حقيقة في المعنى المصدري ويشترق منه مجازا في القضية كما يقال عكس الموجبة الكلية كذا الخ ويفسر العكس بالمعنى الثاني بأنه أخص قضية لازمة للقضية بطريق التبديل موافقة لها في الكيف والصدق فلا يثبت اثبات العكس من أمرين أحدهما ان تلك القضية لازمة للاصل وذلك بالبرهان المنطوق على جميع المواد والثاني ان ما هو أخص من تلك القضية ليست لازمة لذلك الاصل ويظهر ذلك بالتخالف في بعض الصور وما هو من أحكام القضايا بنفس القضية لان الاحكام هي القضايا (قوله كما يقال) تنظير وتعميل للقضية الحاملة من التبديل (قوله جعل الموضوع) بحث فيه بان المعنى في جانب الموضوع الذات وفي جانب المحمول المفهوم والعكس لا يصير المفهوم ذاتا ولا الذات مفهوما ويجاب بان المراد الموضوع والمحمول بحسب الذكر وبحث أيضا بان المقدم والتالي يشملان المنفصلات مع انه لا عكس لما ويجاب بان المراد بالتبديل التبديل المفهومي لا معنى لتغييره متدابه ولا كذلك المنفصلات قال المصنف الحكمي في المنفصلة انما هو بالعنادين الطرفين على ما يشهد به تفسير المنفصلة وتقل مفهومها لما وقع من الشارح بمعنى القطب الرأسي من أن الحكمي في الاولى بمعاندة الزوجية للفردية وفي الثانية بمعاندة الفردية للزوجية ممنوع اه قال عبد الحكيم الحكمي بالعنادين الطرفين معاقصا غير ممكن فلا بد من أن يكون أحد الطرفين لمهووظا قصدا والاخر تبعاعا على ما قالوا من خاصية باب المفارقة فني كل قضية منفصلة يكون إحدى المعاندين لمهووظة قصدا والاخرى تبعاعا لتحقيق المغايرة بين المفهومين قطعاً لانه مغايرة لا تأثير لها في المقصود وهو الحكم بالعناد اه وأما ما قاله البعض اقبائل أن يقول ان تعريف المصنف ليس على ما ينبغي لان تبديل قولنا كل انسان حيوان بقولنا بعض الحجر جسم يصدق عليه انه تبديل طرفي القضية مع بقاء الصدق والكيف اه فما لا ينبغي ان يقال لان اضافة تبديل لمابعده معهدية كما هو أصل وضع الاضافة أي التبديل المعهود وهو ما أشاره الشارح بقوله والمراد بالتبديل الخ فلا وراد لما قاله (قوله والمراد ببقاء الصدق الخ) يعني انه لو فرض الاصل صادقا لازم منه لذاته مع قطع النظر عن خصوص المادة صدق العكس بلا واسطة فدخل في التعريف عكس القضية الكاذبة كتبديل قولنا كل انسان قمر بقولنا بعض الفرس انسان وخرج عنه تبديل طرفي القضية بحيث يحصل منه قضية لازمة الصدق مع الاصل لخصوص المادة كتبديل الموجبة الكلية في قولنا كل انسان فاطمي وكل فاطمي انسان وخرج أيضا تبديل طرفي القضية بحيث يحصل منه قضية أعم من العكس كتبديل طرفي السالبة الكلية بحيث يحصل سالبة جزئية وتبديل طرفي الضرورية بحيث يحصل ممكنة عامة (قوله أي لا تنعكس الا الخ) نفس لما افترضناه انما من النقي والاثبات الذي هو معنى الحصر (قوله لجواز عموم المحمول أو التالي) من الموضوع والمقدم (قوله كانت الحرارة موجودة)

والمقدم محمولا وتاليا وجعل المحمول والثاني موضوعا ومقدما كقولنا في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان وفي كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة قد يكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة كالمراد ببقاء الصدق أن الاصل لو كان صادقا كان العكس صادقا لان العكس لازم القضية فلو فرض صدق القضية لازم صدق العكس والالزم صدق المستلزم بدون الالزم ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب المستلزم كذب الالزم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان وأراد ببقاء الكيف أن الاصل لو كان موجبا كان العكس أيضا موجبا وان كان سالبا فسالبا ولما فرغ من تعريف العكس شرع في مسأله فقال (والموجبة كلية كانت أو جزئية) انما تنعكس أي لا تنعكس الا (جزئية) وانما تنعكس

والمقدم محمولا وتاليا وجعل المحمول والثاني موضوعا ومقدما كقولنا في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان وفي كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة قد يكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة كالمراد ببقاء الصدق أن الاصل لو كان صادقا كان العكس صادقا لان العكس لازم القضية فلو فرض صدق القضية لازم صدق العكس والالزم صدق المستلزم بدون الالزم ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب المستلزم كذب الالزم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان وأراد ببقاء الكيف أن الاصل لو كان موجبا كان العكس أيضا موجبا وان كان سالبا فسالبا ولما فرغ من تعريف العكس شرع في مسأله فقال (والموجبة كلية كانت أو جزئية) انما تنعكس أي لا تنعكس الا (جزئية) وانما تنعكس

والمقدم محمولا وتاليا وجعل المحمول والثاني موضوعا ومقدما كقولنا في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان وفي كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة قد يكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة كالمراد ببقاء الصدق أن الاصل لو كان صادقا كان العكس صادقا لان العكس لازم القضية فلو فرض صدق القضية لازم صدق العكس والالزم صدق المستلزم بدون الالزم ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب المستلزم كذب الالزم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان وأراد ببقاء الكيف أن الاصل لو كان موجبا كان العكس أيضا موجبا وان كان سالبا فسالبا ولما فرغ من تعريف العكس شرع في مسأله فقال (والموجبة كلية كانت أو جزئية) انما تنعكس أي لا تنعكس الا (جزئية) وانما تنعكس

كلية لجواز عموم المحمول أو التالي) من الموضوع والمقدم (قوله كانت الحرارة موجودة) كلية لجواز عموم المحمول أو التالي) من الموضوع والمقدم (قوله كانت الحرارة موجودة) كلية لجواز عموم المحمول أو التالي) من الموضوع والمقدم (قوله كانت الحرارة موجودة)

(قوله) وجب أن يصدق بعض ج ب لان المحمول الضروري أو الدائم لذات الموضوع أوله بحسب وصف الموضوع لاحالة ثبت حين ثبوت وصف الموضوع لذات الموضوع فتصدق الحينية المطلقة (قوله حينية لادائمة) وهي الحينية المطلقة مع قيد اللادوام الذاتي (قوله لانه اذا صدق) الى قوله فيلزم اجتماع النقيضين وتوضيحه انا اذا قررنا صدق قولنا بالضرورة أو دائما كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً لادائماً وجب أن يصدق بعض متحرك الاصابع كاتب حين هو متحرك الاصابع لادائماً أما الحينية المطلقة وهي الجزء الاول من العكس فلكونهما لازمة للمشروطة العامة والعرفية العامة ولازم العامتين لازم الخاصتين وأما مفهوم اللادوام وهو بعض متحرك الاصابع ليس بكاتب بالفعل فلانه لو كذب هذا المفهوم لصدق نقيضه وهذا المفهوم مطلقة عامة سالبة جزئية فتعريضها ادعاء متوجبة كلية أعني قولنا كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ونضعه أي الدائمة التي هي نقيض لمفهوم لادائماً الى الجزء الاول من المشروطة الخاصة أو الوقتية الخاصة بشرط أن تكون هذه صغرى القياس والاصل كبراه فنقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً بالضرورة أو دائماً كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً نضعها أي الدائمة المذكورة الى الجزء الثاني منها ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ولاشئ من الكاتب بمحرك الاصابع بالفعل ينتج لاشئ من متحرك الاصابع بمحرك الاصابع بالفعل فيلزم اجتماع النقيضين قال الهنشي وانما ضمت لكل من الجزأين لان العكس قضية مركبة من جزأين لازمة لمثلها والمركب اللازم لمركب يلزم ان كلا من جزأيه لازم لكل من جزأيه ملزومه اه وليس بشئ اذ من المركبات ما ينعكس الى بساطة كما سيأتي في كلامه وقال البعض لم يكنف بالضم الاول مع انه ينتج سلب الشئ عن نفسه ليكون ذلك السلب ممنوع الاستحالة في المطلقة لكون معناه سلب الوصف المفارق في الجملة كقولنا لاشئ من الضاحك بضاحك بالاطلاق امام اه وليس بشئ أيضاً لانه ليس في الضم الاول سلب الشئ عن نفسه فان نتيجة الضم الاول كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً كما مر به الشارح ومعلوم ان هذا ليس فيه سلب الشئ عن نفسه بل اثباته لنفسه وليس من قبيل المحال بل من الغوفى القول فلذلك احتج الى الضم الثاني لتحصيل نتيجة سلب الشئ عن نفسه (قوله ثم نضمها) أي صغرى القياس الاول وهي كل كاتب ج فيكون نظم القياس هكذا كل ب ج ولاشئ من ج ب فالنتيجة لاشئ من ب ب وقد عاتقنا هذا الضم الثاني وربما يتوهم أن ضمير ثم نضعها يعود لا قرب مذكور وهو قوله ينتج كل ب ب وهو فاسد لانه في هذا الضم لا تحصل صورة قياس أصلاً الا اذا وقع نوع تغيير في المادة فتعني حدود الضمير للصغرى المحدث عنها (قوله أي الوقتية والمنتشرة) هما من المركبات وأما البسائط فيقال فيها وقتية مطلقة ومنتشرة مطلقة كما هي (قوله مطلقة عامة) خبر عن قوله وقتية فيقال في الخ ٣ وفهم منه أن المركبة لا يلزم أن تنعكس مركبة بل قد تنعكس بسيطة (قوله على مذهب الشيخ) مبنى على أن مذهبه أن يصدق الموضوع على أفراد بالفعل في نفس الامر مع أن شارح المطالع وغيره على

[illegible]

ل هذا كل ج ب باحدى
 دائما و مادام ج وهو محال
 ناشئ عن نقیض العكس
 فالعكس حق (و) تنعكس
 المشروطة والعرفية
 (الخاصتان حقیقة) مطلقة
 (لاداعة) لانه اذا صدق
 بالضرورة اوداعما كل ج
 ب مادام ج لاداعما صدق
 بعض ب ج حين هو ب
 لاداعما اما الحينية المطلقة
 وهى بعض ب ج حين
 هو ب فليكون الازمة
 للمشروطة والعرفية
 العامتين ولازم العامين
 لازم الخاصتين واما اللادوام
 وهو بعض ب ليس ج
 بالاطلاق فلانه لو كذب
 لصدق كل ب ج داعما
 ونفاه صغرى الى الجزء
 الاول من الاصل وهو قولنا
 بالضرورة اوداعما كل ج
 ب مادام ج ينتج كل ب
 ب دائما ثم نفاه صغرى
 الى الجزء الثانى من الاصل
 وهو قولنا لاثنى من ج ب
 بالاطلاق العام ينتج لاثنى
 من ب ب بالاطلاق
 فيلزم اجتماع النقيضين
 (و) تنعكس (الوقتيتان)
 أى الوقتية والمنتشرة
 (والوجوديتان) أى اللاداعة
 واللاضرورية (والمطلقة
 العامة مطلقة عامة) لانه

ج بالاطلاق والافلاحي من
والخاصة على ذهاب الشيخ
هكذا لا ينبغي ان يترك
الحيوان في ارضه

٢٤ ع اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض ب ج دائما هو مع الامل متبع لاني من ج ج دائما وانما هو محال (ولا عكس للممكنين) العامة
تقليد في الوجهة الجنوبية الجنوبية الشرقية كهيئة حية على هيئة علمية
التي هي من جهة الغرب الى الشرق في الشكل الاول من هذا الشكل

فانه بشرط في وصف الموضوع ١٧٨ أن يكون ثابتا للموضوع بالفعل فعلى هذا يكون مفهوم كل ج ب بالامكان ان كل

ما هو ج بالفعل ب
بالامكان ومن الجائز أن
يكون ب بالامكان ولا
يخرج من القوة الى الفعل
أصلا فلا يصدق في عكسه
بعض ما هو ب بالفعل ج
بالامكان وأما على مذهب
الفارابي فجائز ان كل ما
كفهم ما لانه لم يشترط في
وصف الموضوع ثبوته
للموضوع بالفعل بل اكتفى
بالامكان فيكون مفهوم كل
ج ب ان كل ما هو ج
بالامكان ب بالامكان
وتعكس الى بعض ما هو ب
بالامكان ج بالامكان (ومن
السوابب تنعكس الدائمتان
دائمة) لانه اذا صدق
بالضرورة أو دائما لشي من
ج ب فدائما لشي من
ب ج والاف بعض ب ج
بالاطلاق وهو مع الاصل
ينتج بعض ب ليس ب
وانه محال (و) تنعكس
المشروطة والعرفية
(العاصمتان عرفية عامة)
لانه اذا صدق بالضرورة
أو دائما لشي من ج ب
مادام ج صدق لشي من
ب ج مادام ب والا
فيه بعض ب ج حيز هو ب
وهو مع الاصل ينتج بعض
ب ليس ب وان محال
(و) تنعكس المشروطة والعرفية (الخاصتان عرفية

أن ذلك الصدق بمجرد الفرض وعليه فتعكس الموجهتان على المذهب كذا قيل وفي عهد
الحكيم ان اعتبار الفعل بحسب الفرض انما هو تحقيق الرازي في شرح المطالع لم يسبقه اليه
لحد ثم ان هذا التقيد ههنا ربما أوهم الاتفاق فيما قبله وليس كذلك فان منهم من ذهب الى أن
ماعد الممكنين يتعكس مطلقة عامة وهو مذهب الاقدمين وذهب الاثر الى أن الخاصتين
والدائمتين والعامتين تنعكس الى حينية مطلقة من غير زيادة قيد لادائما (قوله فانه يشترط
في وصف الموضوع الخ) تقدم الكلام عليه مستوفى عند قول الشارح فيما سبق واعلم أن
ما صدق عليه الموضوع من الاقتراد الخ (قوله كل ج ب) الى قوله بعض ما هو ب بالفعل ج
بالامكان وتوضيحه بالمثل انا اذا فرضنا صدق قولنا كل حمار مركوب زيد بالامكان يكون مفهوم
هذه القضية أن كل ما هو مصنف بالحمارية بالفعل مركوب زيد بالامكان ومن الجائز أن يكون
المركوب بالامكان لا يخرج من القوة الى الفعل أصلا فحينئذ لا يصدق في عكسه بعض ما هو
مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان فلهذا ذهب الشيخ الى عدم انعكاس الممكنين (قوله
فيكون مفهوم كل ج ب الخ) يعني يكون مفهوم قولنا مثلا كل حمار مركوب زيد بالامكان
والفرض أن زيد لم يركب عمر الاقرس ولم يركب حمارا قط أن كل ما هو متصف بالحمارية
بالامكان فهو مركوب زيد بالامكان وتنعكس القضية المذهبة الى قولنا بعض ما هو
مركوب زيد بالامكان حمار بالامكان وهو المطلوب (قوله الدائمتان) الى قوله بعض ب ليس ب
وأنه محال مثاله اذا صدق بالضرورة أو دائما لشي من الانسان بحجر وجب أن يصدق دائما
لاشي من الحجر بانسان والا أي وان لم يصدق هذا العكس اصدق قيمه والعكس دائما سالبة
كلية فيكون قيمتها مطلقة عامة موجبة بعينها وهي قولنا بعض الحجر انسان بالاطلاق ويضم
هذا النقص الى الاصل بان يجعل صغرى والاصل كبرى هكذا بعض الحجر انسان بالاطلاق ولا
شي من الانسان بحجر بالضرورة أو دائما ينتج من الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر بالضرورة
في الضرورية أو دائما في الدائمة وهو محال لانه سلب الشيء عن نفسه وهذه الحال ليس لازما من
تركيب القياس وصورته بل من مادته وكبراه مفروضة الصدق تعين أن يكون من الصغرى
فتكون باطلا فيصدق العكس وهو المطلوب (قوله وان محال) لما فيه من سلب الشيء عن نفسه
الموجودة بحكم فرض صدق نقيض العكس الواجب المقتضي وجود الموضوع لا المعدومة
حق يجوز كافي العتقاء ليس بعنقاء أي الافراد المعدومة في الخارج ليست بعنقاء في الخارج
قال عبد الحكيم السلب والايجاب لكونه نسبة لا بعقل الا بين شيئين متغايرين بالذات أو
بالاعتبار فان ثبت الشيء لنفسه وسلبه عنه انما يصور اذا لوحظ الشيء باعتبارين يكونان
مرآتين للاحاطة ولا يكونان مأخوذتين في جانب الموضوع والمحمول ثم ان أريد باثبات الشيء
لنفسه وسلبه عنه ان الشيء بعد اعتبار ثبوته تثبت له نفسه أو تسلب عنه كما في سائر الصفات
فبطالانه ظاهر وان أريد به اثباته في نفسه وسلبه كذلك صح ذلك فان الشيء اذا كان معدوما
يصدق سلبه عن نفسه بمعنى أنه مرتفع بالمرة فليس في نفسه ثابتا فانه دفع ما قبل كيف يصدق
سلب الشيء عن نفسه مع أن السلب نسبة لا يذلل من أمرين اه قال العصام وما يجب به عند
من أنه في سلب الشيء عن نفسه سلب الشيء عن افرادة في قاصر لانه لا يقع في قولنا الجزئي
ليس يجوز في فان فيه سلب الشيء عن نفسه لا بمعنى سلب الشيء عن افرادة نفسه اه ورده عبد

الحكيم

(و) تنعكس المشروطة والعرفية (الخاصتان عرفية

فمنهم من لم يسمعوا من الله ولم يكونوا لغيره فلهذا لا يسمع الله صلواتهم ولا يبرئهم من ذنوبهم ولا يقبلون له نصيبا من الجنة ولا لهم نصيب من العلم الا ما شاء الله ولا يبرئهم من ذنوبهم ولا يقبلون له نصيبا من الجنة ولا لهم نصيب من العلم الا ما شاء الله ولا يبرئهم من ذنوبهم ولا يقبلون له نصيبا من الجنة ولا لهم نصيب من العلم الا ما شاء الله

172

بما يبطال بقبضه على ماء ججي

قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه

في القياس وحاصله انه لو لم يصدق العكس اصدق نقيضه وهو مع الاصل ينتج المحال كما ذكرنا غير مرة والمحال ناشئ من تقيض
العكس فيلزم صدق العكس ١٨٠ (ولا عكس للوقاي) من القضايا السواب وهي الوقتيان والوجوديان والممكنان
والمطابقة العامة وانما لم
تنعكس هذه القضايا
(بالنقض) أي بسبب
النقض الوارد على الانعكاس
وذلك ان الوقتية أخص
تلك القضايا المذكورة وهي
لانها لا تنعكس فلا تنعكس
القضايا المذكورة لانه اذا لم
ينعكس الاخص لم ينعكس
الاعم أما ان الوقتية أخص
القضايا المذكورة فيظهر
بادني تأمل وأما انها لا تنعكس
فله صدق قوائها لاشئ من
القمر بخلاف وقت التربع
لاداعا مع كذب بعض
المخضف ليس بقمر بالامكان
العام الذي هو أعم الجهات
وأما انه اذا لم ينعكس
الاخص لم ينعكس الاعم
فلا نه لو انعكس الاعم
لا انعكس الاخص لان العكس
لازم لقضية ولزم الاعم
لازم الاخص واعلم ان
القضايا الموجهة الموجبة
كلية كانت أو جزئية تنعكس
موجبة جزئية الا للممكنين
فانهم لا ينعكسان على
مذهب الشيخ وأما السواب
فان كانت كلية فست منها
تنعكس وهي الدائمات
والعائتان والخاصتان
وسبع منها لا تنعكس وهي
الوقتيتان والوجوديتان

ملازمة لمنتج المحال فيبطل تقيض العكس وهو طريق واضح وان لم يستخرج الى الآن (قوله
اصدق نقيضه) لو قال لصدق نقيضه أو جزمه وهما مع الاصل أو جزمته الخ لكان أحسن بناه
على ما سبق (قوله والمطابقة العامة الخ) وكذا لا عكس للوقية المطابقة والمنتشرة المطلقة
فالسكون عنهما في معرض البيان قصور (قوله على الانعكاس) أي انعكاس القضايا السبعة
المذكورة من السواب (قوله وذلك) أي بيان النقص الوارد على انعكاسها (قوله وهي)
أي الوقتية (قوله فيظهر بادني تأمل) أي تأمل قليل لان الضرورة المقيدة بالوقت أخص من
بقية الضرورات والضرورة أخص من سائر الجهات (قوله وأما أنها) أي الوقتية (قوله لاشئ
من القمر بخلاف) لو قال لاشئ من القمر بخلاف الضرورة وقت التربع لاداعا لكان
أحسن (قوله لاداعا) عبارة عن قولنا كل قمر مخضف بالاطلاق العام كما عرفت غير مرة
(قوله مع كذب بعض المخضف الخ) ضرورة ان كل مخضف قمر بالضرورة قال العام وهذا
مبني على تخصيص الانحساف بذهاب نور القمر في عرفهم وأما على قانون اللغة من اشتراك
الانحساف بين القمر والشمس فالجزئية صادقة (قوله فلا نه لو انعكس الاعم) على تقدير عدم
انعكاس الاخص (قوله لا انعكس الاخص) مع انه غير منعكس هف فلو قال يلزم انعكاس
الاخص مع كونه غير منعكس لكان أوضح (قوله لان العكس) تعليل لانعكاس الاخص
على تقدير انعكاس الاعم (قوله وللازم الاعم لازم الاخص) فيلزم انعكاسه مع كونه غير
منعكس وهو باطل (قوله واعلم ان القضايا) اجمال للكلام السابق ليمتكن في ذهن الطالب
زيادة تمكن وهذا الكلام مأخوذ من حاشية السيد على القطب قال والضابط في السواب أن
السالبة الجزئية لا تنعكس الا في الخاصيتين فانها ما ينعكسان عرقية خاصة وأما السالبة الكلية
فان لم يصدق عليها الدوام الوصفي فلا تنعكس أصلا وهي السواب السبع المذكورة وان
صدق عليها الدوام الوصفي فان صدق عليها الدوام الذاتي أيضا انعكست كلية الى الدوام الذاتي
والا انعكست كلية الى الدوام الوصفي مع قيد الادوام وان كانت مقيدة به انعكست كلية الى
الدوام الوصفي مع قيد الادوام في البعض والضابط في الموجبات أن ما لا يصدق عليه الاطلاق
العام وهو الممكنات فحاله غير معلوم وما يصدق عليه الاطلاق العام فان لم يصدق عليه الدوام
الوصفي انعكست موجبة جزئية مطلقة عامة سواء كان الاصل كلياً أو جزئياً وهي خمس قضايا
الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة وان صدق عليه الدوام الوصفي فان لم تكن مقيدة
بالادوام انعكس موجبة جزئية حتمية مطلقة وهي أربع قضايا وان كان مقيداً به انعكس الى
موجبة جزئية مطلقة لاداعا وهذه ما قضيتان اه مع حذف وزيادة (قوله لا ينعكسان على
مذهب الشيخ) و ينعكسان على مذهب الفارابي على ما مر (قوله فست منها تنعكس) الى قوله
وسبع منها لا تنعكس لا يخفى ان مجموع القضايا خمس عشرة وما ذكره ثلاث غيرة بقي عليه
قضيتان لم يتعرض لهما وهما الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة وكلاهما من البسائط وانما لم
يتعرض لهما لان عدم انعكاسهما لم من عدم انعكاس المركبتين منهما وهما الوقتية والمنتشرة
لانه اذا لم ينعكس الاخص وهو المركبة لم ينعكس الاعم وهو البسيطة (قوله فرض ذات

والممكنان والمطابقة العامة وان كانت جزئية فلا تنعكس منها الا المشروطة والعرفية الخاصتان فقط فانهما (الموضوع)
ينعكسان عرقية خاصة والبيان في انعكاس هاتين القضيتين هو الافتراض وذلك طريق آخر في اثبات العكس ومحصله فرض ديات

قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه
قوله ان الوقتية انما هي كالبقية في بعض الوجوه

الموضوع شبهة عيننا وحمل وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم ١٨١ العكس وسنذكر هذا البحث زيادة تحقيق.

الموضوع) وهو ما صدق عليه عنوان الذات فيحصل به عقد وضع وحمل وصفي الموضوع والمحمول فيحصل قضيتان كما اذا قلنا كل ج ب وحمل الجيم والباء على د بان قيل د ج و د ب وسباني بقيته (قوله عليه) أي على ذات الموضوع المفروض شبهة عيننا (قوله فان قلت) منشأ هذا السؤال اتقاء انعكاس المشروطة والعرفية الخاصتين عرفية خاصة (قوله قلت أراد المصنف) وأجاب الهروي بجواب آخر وهو ان ذلك الانعكاس باعتبار الجزء الإيجابي المفهوم من قيد الادوام اه واما تنظيم المحشى في جوابه بان العبرة في القضية المركبة انما هو بالجزء الاول فنقول انه ليس في الجواب تعرض لتعديل كونها موجبة أو سالبة وانما بيان ذلك الانعكاس باعتبار الجزء الإيجابي فهذا بيان لحل الانعكاس لتعديل للإيجاب أو السالب حتى يرد عليه ما ذكره وكذلك نظيره في جواب الشارح بقوله بان الجهة بيان للافضية وبيان لحال نسبتها في الواقع وإذا كان أصل القضية لا ينعكس فالقيد لا يتبع في الانعكاس اه لأن معنى كلام الشارح ان القضية نفسها انعكست باعتبار ملاحظة الجهة إلى ما ذكره كما انه باعتبار ملاحظة الحكم لم تنعكس فليست الجهة بعينها مفعلة وقوله وإذا كان أصل القضية الخ كلام ليس له معنى محصل لأن القيد ناسخ في اختلاف الأحكام فالقضية مجردة عن ملاحظة هذا القيد واعتباره لا عكس لها باعتبار انعكس وأما نظيره في جواب الشارح الثاني وهو قوله ويمكن أن يقال الخ فمن أن العكس اذا تخلف في مادة دل على ان القضية لم تنسـ تلزم لذاتها العكس والعبرة بالاستلزام الذاتي لا ما يكون بخصوص المادة اه ففي محله وذلك آخره الشارح وعونه بقوله ويمكن أن يقال للاشارة الى ضعفه وورود ما ذكره وقول المحشى المقام محل اشكال فهو مجرد استهلال (قوله فلا تضاد) أي تخالف بين القولين (قوله ويمكن أن يقال) لما كان هذا الجواب غير ظاهر بل غير صحيح في نفسه عنونه بقوله ويمكن أن يقال وآخره عما قبله

• (فصل عكس النقيض) • يطلق أيضا على المعنى المصدرى وعلى القضية الحاصلة منه والمراد بتبديل نقيض الطرفين تبديل كل من الطرفين بنقيض الطرف الآخر كما أشار لذلك الشارح بقوله بان يجعل نقيض الخ ولو قال المصنف بتبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر لان المبدل هو الطرفان بنقيضيهما لا النقيضان (قوله كل ما ليس بـ ليس) زيادة على ما في جانب الموضوع لرعاية أمر افقضى هو ان الكل لا يضاف الى ليس بحيوان كما يضاف الى لا حيوان أو لان ليس بحيوان لا يقع محكوما عليه في مجازى البيان كما يقع الاحيوان اه عصام (قوله أو جعل الخ) ترديد بين المعنيين بحسب الاصطلاحين لافى قسم معنى واحد أي عكس النقيض بالمعنى المصدرى اما ما عمله في المعنى الاول وهو مصطلح القدماء ويسمى عكس النقيض الموافق أو ما عمله في المعنى الثاني وهو مصطلح المتأخرين ويسمى عكس النقيض المخالف وانما عدل المتأخرون عن طريقة القدماء لعدم تمام أدلتهم على بيان انعكاس الموجبات والى البالى عكسها على اصطلاحهم لو ورد المنع عليها والحاصل ان القدماء لم يكن عندهم الاقسام العكس المستوى وعكس النقيض وعرفوه بالتعريف المذكور وينتبه بطريق الخلف فقالوا في بيان انعكاس الموجبة الكلية موجبة كلية اذا صدق كل صدق كل ما ليس ليس والافيهض ما ليس ويضم الى الاصل هكذا بعض ما ليس وكل ينتج بعض ما ليس وأنه محال ورده المتأخرون باننا لا نسلم انه لو لم يصدق العكس لصدق

هكذا يصير في خطه الرموز ولعله تركها لكاتبها بالاداد الاحمر فسما عن كتابتها وهكذا فيما بعد

في عكس النقيض فان قلت قد ذكر المصنف في أول الفصل ان السالبة الجزئية لا تنعكس وانت صرحت بانعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية قلت أراد المصنف به عدم انعكاس السالبة الجزئية انها لا تنعكس بحسب الحكم ونحن ثبت انعكاسها بحسب الجهة فلا تضاد. وبديل على صحة هذا التوجيه قول المصنف وأما بحسب الجهة ويمكن ان يقال معنى قوله والسالبة الجزئية لا تنعكس أي لا يلزمها العكس لزوما كليا وذلك يتحقق بعدم انعكاسها في صورة واحدة فقط ولا يقتضى عدم انعكاسها مطلقا

• (فصل عكس النقيض) • تبديل نقيض الطرفين بان يجعل نقيض الجزء الاول ثانيا ونقيض الجزء الثاني أولا (مع بقاء الصدق والكيف) فنقولنا كل ج ب ينعكس بعكس النقيض الى كل ما ليس بـ ليس ج وهذا على رأى المتقدمين (أو جعل) بالرفع عطفا على قوله بتبديل أي عكس النقيض اما بتبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف على ما اختاره المتقدمون أو جعل (نقيض) الجزء الثاني أولا

هذا تبديل الطرفين بالنقيضين

هذا تبديل الطرفين بالنقيضين

وعين الأول نانيا (مع مخالفة الكيف) ١٨٢ وبقاء الصدق على رأى المتأخرين نقولنا كل ج ب انعكس عندهم الى لائى

بما ليس بـ ج وقد عرفت
 معنى بقاء المصدق والكيف
 في العكس المستوى فلا
 نعبده وأما معنى مخالفة
 الكيف فهو ان الاصل ان
 كان موجبا كان العكس
 سالبا وان كان سالبا موجبا
 وعليك بتصفح المثال لتطلع
 على حقيقة المقال (وحكم
 الموجبات ههنا) أى فى
 عكس النقيض (حكم
 السوالب فى العكس
 المستوى) أى وبالعكس
 حتى ان الموجبة الكلية
 ههنا تنعكس موجبة كلية
 والجزئية لا تنعكس مطلقا

أوصبا كما صبح وغبوق
أوقيد كونه أحد الازمنة
الثلاثة كما مض وحال
ومستقبل وقيد على أحد
الازمنة الثلاثة يخرج
لافاظا المقتلة الدالة بالهيئة
على غير ذلك كصيغ التكسير
والتصغير وفعله على المرة
وفعله على الهيئة وأما أسماء
الفاعل والمفعول فخارجة
عن الدلالة لان المراد منها
وضعا على ما سيأتي وان
روى تعلق على أحد الازمنة
الثلاثة بالدلالة قبل تعلق
بهيئته كما يظهر من كلام
الشارح فيقال في قيد
الدلالة ما سبق وقيد على

النفقيض المتقدم غاية ما في الباب انه يلزم صدق قولنا ليس بعض ماليس ليس
اكنه لا يلزم من صدق بعض ماليس لان السالبة الممدولة اعم من الموجبة المحصورة
وصدق الاعمال لا يستلزم صدق الاخص وايضا تنبذ الحيليات بالموجبات التي محمولاتها من
المفهومات الشاملة والسوالب بالتى موضوعاتها نقائص الامور الشاملة وليست محمولاتها من
المفهومات الشاملة كقولنا كل شئ أو كل انسان ممكن عام فانه صادق مع كذب قولنا كل
لا يمكن عام لاشئ أو لا انسان وكقولنا لاشئ من الا لا يمكن العام بلاشئ أو بلا انسان أو بانسان
مع كذب قولنا ليس بعض الشئ أو لا انسان أو لا انسان ممكنا عاما ودفع الاول باننا أخذ
النفقيض بمعنى السلب لا بمعنى العدول والسالبة المحمول مساوية للسالبة فنقولنا كل ماليس
ليس هو موجبة سالبة الطرفين في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود
الموضوع فاذا لم تصدق صدق ليس بعض ماليس ليس وكان معناه سلب سلب
عن بعض ما صدق عليه سلب فلا بد أن يصدق على ذلك البعض ويتم
الدليل فالسالبة الممدولة المحمول وان كانت اعم من الموجبة المحصورة لكن السالبة المحمول
ايستأعم منها بل هي مساوية لها لان السلب عن الشئ وانبات السلب لا تغاير بينهما في نفس
الامر بل بالاعتبار فالموجبة في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع ودفع الثاني
بالتخصيص بان لا يكون المحمول فيه من المفهومات الشاملة وحينئذ يكون لنفقيض المحمول
افراد موجودة فتتلازم السالبة والمحصلة والمعدولة وتعميم قواعد انما هو بقدر الطاقة
قال عبد الحكيم ولاجل ذلك كان المستعمل في العلوم عكس النفقيض على رأى المتقدمين اذ
لا مسئلة في العلوم يكون محمولها من المفهومات الشاملة فليس اعتبار المتأخرين الاجمرد تعميم
القواعد من غير عمرة عالية تتقرب عليه وههنا بحث ٢ وهو ان عدم تمام أدلة الاحكام بل بطلانها
لا يقتضى تغيير الاصطلاح والتعريف الذى تنبنى عليه تلك الاحكام لجواز تغيير الاحكام أو
تخصيصها بغير مواد المنع والقبض مع انه يمكن اتمام أدلة القدمات بالحيليات بتخصيص
احكامهم بتغير المفهومات الشاملة ونقائضها أو بأخذ النفقيض سليما لا عدوايا ثم ان التسمية
بعكس النفقيض ظاهرة على تعريف القدماء لاننا أخذنا نفقيض الطرفين وعكسناهما على النمط
الذكور وأما على تعريف المتأخرين فبالنظر الى الجزء الثانى من الاصل لاننا أخذنا نفقيضه
وعكسناه (قوله كل ج ب انعكس عندهم الى لاشئ مما ليس ب ج) مثلا اذا قلنا كل انسان
ناطق ينعكس على رأيه الى قولنا لاشئ مما ليس ناطقا بانسان فانه لو لم يصدق لصدق نفقيضه
وهو قولنا بعض ماليس ناطقا فانسان وينعكس بالعكس المستوى الى قولنا بعض الانسان ليس
ناطقا هف لكونه صدق المنزوم بدون اللازم (قوله بتصفح المثال) أى تأمله (قوله حتى ان
الموجبة الكلية) فاذا صدق قولنا مثلا كل انسان حيوان انعكس الى قولنا كل ماليس بحيوان
ليس بانسان والاف بعض ماليس بحيوان انسان وينعكس بالعكس المستوى الى قولنا بعض
انسان ليس بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هف (قوله والجزئية لا تنعكس)
عطف على الكلية يعنى ان الموجبة الجزئية لا تنعكس لصدق قولنا بعض الحيوان لانسان
كذب بعض الانسان لحيوان (قوله مطلقا) أى لا الى جزئية كنفهم اولها الى كلية ما عدا

أحد الأزمنة الثلاثة يخرج المستقبل الذي لا يدل على زمان أصلا والذي يدل على مطلق زمان أو مقيد بغير أحد الخصائص
الأزمنة الثلاثة وقيد بغيره يخرج فهو ماضٍ و حال ومستقبل وأيما اسم ما خذ ومن حاشية العمام على الخطيب ٥ منه

والله اعلم بالصواب

الخاصتين الجزئيتين قائم - ما ينعكسان كما تقدم (قوله تنعكس جزئية) فاذا قلنا لا شيء من
الانسان يكتب أو ليس بعض الانسان كاتباً فنعكسه ليس بعض ما ليس يكتب ليس بانسان
والافضل ما ليس يكتب ليس بانسان وينعكس به عكس النقيض الى قولنا كل انسان كاتب
وقد كان لا شيء أو ليس بعض الانسان كاتباً هـ (قوله واعلم ان هذا الحكم) يعني قوله وحكم
الموجبات الخ والذي سيجي بعده هو قوله والبيان البيان الخ (قوله انما هو) خبر أن والضمير
راجع الى الحكم (قوله لا المتأخرين) فان لهم تفصيلاً آخر مذكور في المطولات (قوله على
ما صرح به السيد) فانه قال قال قدماء المنطقيين عكس النقيض المستعمل في العلوم هو عكس
النقيض بـ هذا المعنى وأما المعنى الذي ذكره المتأخرون فغير مستعمل فيها (قوله لاحتاج الى
تطويل الكلام) أي بما عناه غنى قال في شرح المطالع هذا العكس لا يكاد يحتاج الى
ولا يستعمل في العلوم (قوله والبيان البيان) أي ان الاستدلال على عكس الموجبات
والسوابب الكلية والجزئية من العمليات الى عكسها بعكس النقيض على طريقة المتقدمين
والنقض الموجب لهدم انعكاس بعضها الى بعض بعكس النقيض مثل البيان والنقض
الموجب لهدم انعكاس ذلك البعض في العكس المستوي وأشار الشارح بقوله في انعكاس الخ
وبقوله المذكور الى تصحيح الخ في قوله والبيان البيان فهو من قبيل وشعري شعري (قوله
يعني ذلك الدليل) وذلك الدليل هو احدى الطرق الثلاث (قوله غة) أي في العكس المستوي
وقوله هنا أي في عكس النقيض (قوله عليك الاعتبار والامتحان) بتطبيق المثال الجزئي
على القانون الكلي في القانون الكلي يان ما والمراد به هو قوله كل قضية تنعكس الخ وكل
قضية لا تنعكس الخ (قوله لكن لا تغفل) استدلال على قوله عليك الاعتبار والامتحان
يعني اذا أردت امتحان الموجهة هنا فاقس على سالبه العكس المستوي لاعلى موجهة بسبب
الفعله لان الموجهة الكلية غة تنعكس جزئية وهنا تنعكس كنفها واذ حكم السالبة الكلية
في العكس المستوي واذا أردت امتحان السالبة هنا فاقس على موجهة العكس المستوي لاعلى
سالبه لان السالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس جزئية واذ حكم الموجهة غة (قوله وقد بين
اشارة الى عرفية خاصة موجهة (قوله لانا فرض الخ) اعتبروا الفرض يشمل القضية
انطراجية والحقيقية فالقروض هنا بالمعنى الاعم الجامع للتحقق (قوله وهو بعض ج ب ٣)
لا يخفى ان الموضوع هو نفس ج ولفظ بعض سور في العبارة مساححة وقوله د مفعول

والسالبة كلية كانت أو جزئية تنعكس جزئية واعلم ان هـ هذا الحكم والذي سيجي بعده انما هو في عكس النقيض على رأي
المتقدمين لا المتأخرين وانما لم يذكر عكس النقيض المتأخرين اما لان عكس النقيض بالمعنى الذي ذكره المتأخرون
غير مستعمل في العلوم على ما صرح به السيد العلامة في خواشيه واما لان حكم القضايا في عكس النقيض المتأخرين
ليس كحكمها في المستوي فالشروع فيه لا احتياج الى تطويل الكلام اذ لا يمكنه الا حالة على العكس المستوي فلهذا تركه
اهتماماً بشأن الاختصار واحترازاً عن التطويل والاكثر (والبيان) ١٨٣ في انعكاس القضايا بعكس النقيض هو

(البيان) المذكور في
انعكاسها بالعكس المستوي
من غير فرق (و) كذا
(النقض) الوارد على
انعكاس القضايا هنا هو
(النقض) الوارد على
انعكاسها غة فكل قضية
تنعكس في العكس المستوي
بدليل تنعكس هذه القضية
في عكس النقيض بعين ذلك
الدليل وكل قضية لم تنعكس
غمة بسبب نقض لم تنعكس
هنا أيضاً بسبب ذلك
النقض وعليك الاعتبار
والامتحان فمما أعطيناك
من القانون الكلي لكن
لا تغفل عما ذكرنا من أن
حكم الموجبات هنا حكم
السوابب في العكس
المستوي وبالعكس (ويبين)
انعكاس الخاصتين من
الموجهة الجزئية هنا
(و) من السالبة الجزئية
غة) أي في العكس المستوي
(الى عرفية الخاصة)
بيان آخر غير البيان
المذكور في العكس المستوي

هذا الحكم على رأي المتقدمين لا المتأخرين وانما لم يذكر عكس النقيض المتأخرين اما لان عكس النقيض بالمعنى الذي ذكره المتأخرون غير مستعمل في العلوم على ما صرح به السيد العلامة في خواشيه واما لان حكم القضايا في عكس النقيض المتأخرين ليس كحكمها في المستوي فالشروع فيه لا احتياج الى تطويل الكلام اذ لا يمكنه الا حالة على العكس المستوي فلهذا تركه اهتماماً بشأن الاختصار واحترازاً عن التطويل والاكثر (والبيان) ١٨٣ في انعكاس القضايا بعكس النقيض هو

وحاصل المعنى انه قد بين انعكاس الخاصتين من الموجهة الجزئية هنا أي في عكس النقيض وانعكاس الخاصتين من السالبة
الجزئية غة أي في العكس المستوي الى العرفية الخاصة لكن البيان في انعكاسها غير البيان الذي ذكره المصنف في العكس
المستوي وهو الخلف بل البيان هنا هو الافتراض الذي ذكرته غمة منه قبل الشروع في عكس النقيض شيئا ولنبيين ذلك
في العكس المستوي أولاً ثم في عكس النقيض ثانياً فنقول اذا صدق بالضرورة أو دأماً ليس بعض ج مادام ج لادام ج
صدق دأماً ليس بعض ج مادام ب لادام ب لادام ب لاننا فرض الموضوع وهو بعض ج د فد ج وهو ظاهر و د ب
لا يلزم من ذلك ان يكون بعض ج د مادام ب لادام ب لاننا فرض الموضوع وهو بعض ج د فد ج وهو ظاهر و د ب
لا يلزم من ذلك ان يكون بعض ج د مادام ب لادام ب لاننا فرض الموضوع وهو بعض ج د فد ج وهو ظاهر و د ب

بحكم لادوام الاصل لان مفهوم ١٨٤ الادوام ان بعض ج ب بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض د ف ب بحكم

الادوام وليس د ج
فادام ب والالكان د
ج حين هو ب فيكون
ب حين هو ج وقد كان
ليس ب فادام ج هذا
تخلف واذا صدق الباء
والجيم على د وتنافيا فيه
أي متى كان ج لم يكن ب
ومتى كان ب لم يكن ج
صدق ليس بعض ب ج
فادام ب وهو الجزء الاول
من العكس ولما صدق على
د أنه ج بالفعل صدق
بعض ب ج بالفعل وهو
مفهوم الادوام فيصدق
العكس بجزأيه

الفاعل متسلا فانه لا يدل
بشيئه على ذلك بالوضع كما هو
المراد هنا بل بالاستعمال
على ما علم من كتب النحو
فيخرج عن الدلالة كما علمت
ويدخل في التعريف
المضارع أيضا لانه لم يوضع
للحال والاستقبال بل
لا حدهما من حيث كل
وضع وليس الصبوح
والغروب مما يدل على مطلق
زمن بالمادة ولان أسماء
الفاعل والمفعول وأسماء
الآلة والقوله للمرة والقوله
لنوع عند عملها النصب
يحمّل على ذلك لكن
بالمهية ولان الحق ان
المضارع وضع للحال ودلالته

نفرض قد عبارة عن زيد مثلا و ج عبارة عن كاتب فغنى د ج زيد كاتب وهذه
القضية مأخوذة من محل وصف الموضوع العنوان على فرد من افراده لان صدقه على افراده
يرجع لمركب اضافي فاذا قلنا الانسان حيوان معناه انسانية زيد وانسانية عمرو الخ ويؤول الى
مركب خبري هو زيد انسان عمر وانسان الخ كما ينال ذلك اتم البيان في رسالتنا المعمولة في عقد
الوضع وقد أسلف الشارح ان الفاعل وصف الموضوع والمحمول عليه فوصف الموضوع
يكون بالايجاب دائما وأما محل وصف المحمول فهو بوجب الاصل ايجابا أو سلبا فان كانت
القضية موجبة محل ايجابا وان كانت سالبة محل سلبا فقول د ب هذه القضية مأخوذة من
محل وصف المحمول ومعناه زيد ساكن الاصابع وقوله بحكم لادوام الاصل مرتبط بقوله د ب
أي صدق قولنا د ب لان قولنا ~~كاتب~~ يشير الى مطلقة عامة وهي بعض الكاتب ساكن
الاصابع فب محمول المطلقة العامة المشار اليها بلا دائما محل على د الذي هو فرد من
افراد ج وهو الوصف العنواني لا صدر فقد أخذ الوصف العنواني للصدر وجعل على فرد من
افراد د ووصف محمول العجز الذي هو المطلقة العامة وجعل أيضا على ذلك الفرد فصل من محل
الوصف الاول د ج ومن الثاني د ب وأما قوله وليس د ج مادام ب فهي قضية
أجنبية هي في نفسها ظاهرة الصدق الآن لم يكف بذلك الظهور بل ينهنا بقوله والالكان الخ
أي لو لم تصدق هذه القضية لصدق نقيضها وهو د ج حين هو ب ثم انعكس هذا النقيض
الى قولنا فيكون ب حين هو ج وهو مخالف لصدور الاصل المشار له بقوله وقد كان ليس ب
مادام ج أي ليس زيد ساكن الاصابع مادام كاتبا الآن فهنا اعتبر صدق الوصف العنواني
على الفرد وهو زيد فضمير قوله وقد كان أي زيد الذي جعل موضوعا وحمل عليه وصف الموضوع
والحمول فصار المعنى لو لم يصدق قولنا ليس زيد كاتبا مادام ساكن الاصابع لصدق نقيضه وهو
زيد كاتب حين هو ساكن الاصابع ولو صدق لصدق عكسه في المعنى وهو زيد ساكن الاصابع
حين هو كاتب يمكن هذا العكس كاذب لان فاقاته الاصل المقتضى ان زيد ليس بساكن الاصابع
مادام كاتبا واذا كذب العكس اللازم كذب النقيض اللازم لان نفي اللازم يستلزم نفي اللازم
واذا كذب النقيض صدقت تلك القضية فلا يرتفع النقيض ان جعل المقدمة أجنبية
بحسب الظاهر والافه في التحقيق مأخوذة من صدر الاصل لانه لما حكم فيه بان البعض
الكاتب كزيد مثلا لا يكون ساكن الاصابع مادام كاتبا فهم منه انه ليس بكاتب مادام ساكن
الاصابع لتنافي الكتابة وسكون الاصابع (قوله بحكم لادوام الاصل) كناية عن الايجاب اللازم
له كانه قال بحكم الايجاب (قوله فيصدق العكس بجزأيه) بيانه أنه اذا صدق قولنا بالضرورة
ليس بعض الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لادائما يصدق عليه بالعكس المستوي وهو
قولنا دائما ليس بعض ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكن الاصابع لادائما وجه الصدق
ان نفرض ذات الموضوع شيئا مينا وهو زيد مثلا ونجعل وصف الموضوع محمولا عليه فنقول
زيد كاتب بالفعل لان وصف الموضوع يصدق على افراد بالفعل ثم نجعل وصف المحمول محمولا
على الذات فنقول زيد ساكن الاصابع بدلالة لادوام الاصل لان مفهوم الادوام ان بعض
الكاتب ساكن الاصابع بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض زيد ان زيد ساكن الاصابع بحكم

على الاستقبال نشأت من الاستعمال اما الاول فظاهر وأما الثاني فلان أسماء الفاعل والمفعول

الادوام

الادوام ثم نقول زيد ليس بكتاب مادام سا كن الاصابع لانه صدق على زيد انه سا كن الاصابع بحكم الادوام يكون الكاتب مسلوبا عنه فيصدق قولنا زيد ليس بكتاب مادام سا كن الاصابع والاى وان لم يصدق هذا القول صدق نقضه وهو قولنا زيد كاتب حين هو سا كن الاصابع وزيد سا كن الاصابع حين هو كاتب وقد كان زيد ليس بـ سا كن الاصابع مادام كاتباً هـ واذا صدق سا كن الاصابع بحكم الادوام والكاتب بحكم وصف الموضوع على زيد وتنافيه فان من كان كاتباً لم يكن سا كن الاصابع ومن كان سا كن الاصابع لم يكن كاتباً بلزم التناقض بين وصفي الكاتب وسا كن الاصابع فينتج صدق قولنا ليس بعض سا كن الاصابع بكتاب مادام سا كن الاصابع وهو الجزء الاول من العكس ولما صدق على زيد انه كاتب بالفعل بحكم وصف الموضوع صدق بعض سا كن الاصابع كاتب بالفعل بحكم الادوام فيصدق العكس بجزأيه معاً هذا ما يستفاد من تقرير الشارح ولان طريق آخر وهو ان تر ك المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض مع المقدمة الأجنبية على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد سا كن الاصابع زيد ليس بكتاب مادام سا كن الاصابع ينتج بعض سا كن الاصابع ليس بكتاب مادام سا كن الاصابع وذلك صدر العكس وعلى هذا الاحتياج لمقدمة الافتراض الاولى في استقراج صدر العكس ثم تر ك مقدمتي الافتراض على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد سا كن الاصابع زيد كاتب ينتج بعض سا كن الاصابع كاتب بالفعل - حل وهذا يجرى من العكس فقد خرج العكس بجزأيه معاً قد بر (قوله هذا) اشارة الى كل ما سبق من قوله فتقول الى قوله فيصدق العكس بجزأيه (قوله اذا صدق بالضرورة الخ) - يانه انه اذا صدق قولنا مثلاً بعض الكتاب مفر ك الاصابع مادام كاتباً لاداماً صدق بهس ما ليس مفر ك الاصابع ليس بكتاب مادام ليس مفر ك الاصابع لاداماً لانا نقرض ذات الموضوع شيئاً معينا الخ البيان السابق (فصل في القياس) - هو لغة تقدير مثال على مثال آخر وسياق معناه اصطلاحاً (قوله من مبادئ التصديقات) يعنى القضايا وأحكامها (قوله شرع) أى حان أن ينمرع فيما هو العمدة في تحصيل المطالب التصديقية (قوله وهى القياس) أنت الضمير لعوده على المقاصد وجعل القياس مقاصد باعتبار تنوعه الى اقتراني واستثنائي وكل منهما ما تحتها أنواع فكان كل واحد في نفسه مقصدامبالغة وعبر غيره بلفظ مقصد لتطرا الى أن القياس اسم لمفهوم كل يعم جميع أنواعه ووجه كون القياس مقصد بأن مقاصد العلوم المدونة التى اعتبر المنطق آلهامهى مسائلها التى ادرا كاتها تصديقات فالتصودق فى تلك العلوم هو الادرا ك التصديقية واما الادرا ك التصورية فانما تطلب فى تلك العلوم لكونها وسائل الى تلك التصديقات واذا كان المقصود الاصلى هو العلم التصديقي كان البحث فى هذا الفن عن الطريق الموصل اليه أدخل فى المقصد بالقياس الى البحث عن الموصل الى التصور ثم ان الموصل الى التصديق ينقسم الى قياس واستقراء وتمثيل لكن العمدة منها والمفيدة للعلم البقي هو القياس فصار الكلام فيه مقصد اقصى و طلباً أعلى فى هذا الفن باقياس الى الكلام فى الموصل الى التصور بالقياس الى سائر ما يوصل الى التصديق ولهذا جعل الاستقراء والتمثيل من لواحق القياس وتوابعه (قوله القياس قول الخ) التعريف المشهور هنا قول مؤلف من

النقيض فيسا، بالطريق المذكور ان يقال اذا صدق بالضرورة او دائماً

بعض ج ب مادام ج لاداماً فبعض ما ليس بـ ليس ج مادام ليس بـ لاداماً لان فرض الموضوع

د فد ليس بـ بالفعل بحكم الادوام الاصل لان مفهوم الادوام ان بعض ج ليس هو بـ بالفعل وقد فرضنا ذلك البعض د

فد ليس بـ بحكم الادوام و د ليس ج مادام ليس بـ والا لكان ج حين هو ليس بـ فيكون ليس بـ مادام ج وقد كان ب مادام ج هذا خلف و د ج بالفعل وهو ظاهر واذا

صدق على د انه ليس بـ وانه ليس ج مادام ليس بـ صدق بعض ما ليس بـ ليس ج مادام ليس بـ وهذا هو الجزء الاول من العكس ولما صدق على د انه ج بالفعل فبعض ما ليس بـ ج بالفعل وهو مفهوم الادوام فيصدق العكس بجزأيه

فصل في القياس

ولما فرغ من مبادئ التصديقات شرع في مقاصدها وهى القياس

فصل في القياس

فصل في القياس

فصل في القياس

فصل في القياس

فصل في القياس

فصل في القياس

تقيضها فانها ليست مؤلفة
وقوله يلزمه يخرج

ترتيبها في اللفظ وباعتبار
الحركات والسكنات التي
لها اختصاص بتلك الحروف
فخرجت الحروف الزوائد
بقيد الاصلية وخرجت
حركة آخر الكلمة وسكونه
اعرابا وبناه بعارض العامل
ونحوه وسكون عين قال
بعد ان كان قول وصيرة
ضرب ضرب لعارض البناء
للتائب وتسكين فافصل
بعارض مجاونه للسكين
والهاء في صيرة استعمل
ونحو ذلك ضربا وضربوا
من عوارض الواحق
فكل ذلك مما يصير به
النوع أصنافا لافنوع
آخر وهذا التخصيص دفع
ما جرح به السيد السند
هذه الشهادة فانظره (قوله
مع اتحاد مادتهما) عدل
عن عبارة القطب وان
اتحد ما دت هما لانه
قبل عليها ان فرض اتحاد
المادة لا يكتفي في الشهادة
(قوله بخلاف الكلمة فان
دلالته على الزمان بحسب
الهيئة وكذا الخ) في هذا
إيماء الى ان الاختلاف
المذكور مراد في
الكلمات كما هو المقام وقد
بين ان المتكلم عليه هنا
الهيئة الدالة على الزمان

ههنا هو لزوم بحسب نفس الامر لا لزوم العلى والنول للمفوض المؤلف من القضايا الملقولة
لا يستلزم مدلوله بحسب نفس الامر حتى يستلزم القول الاخر بحسب نفس الامر بواسطة
بل انما يستلزمه بحسب العلم لانه عليه وايضا القول للمفوض يستلزم مدلوله بحسب العلم
التصوري ومدلوله انما يستلزم القول الاخر باعتبار العلم التصديقي وايضا قد يؤدى
المعقول بالفاظ مجازية والمجاز ليس موضوعا الا ان يراد بالوضع ما يشمل النوع والشخص
والاولى ان يجعل التعريف لقياس العقلى وان كان المتبادر من عبارة الشارح كالمنصف في
شرح الرسالة والقطب الرازى ان المراد العقلى أو اللفظى على البديل في المعرف والمعرف وفي
بعض الجوانب واما احتمال المركب من المفوض والمعقول فلم يقع في كلامهم التصريح
باعتباره فان صح اعتباره فنقول ان عبارة المنصف تنزل عليه اه وهذا كلام ليس له اعتبار
عند ذوى الانتظار (قوله مؤلف من قضايا يخرج) اى مجموع مؤلف من قضايا الكونه بمنزلة
الفصل وفي شرح المطالع ان لفظ مؤلف مستدرك لان القول هو المركب وأجاب السيد في
شرح المواقف بان ذكر المؤلف لتلايته وهم ان المراد قول من جملة القضايا يجعل قول من
القضايا بمنزلة فرد من الافراد فتكون من تقيضية وضعفه العصام بوجهين أحدهما ان
العبارة المتعارفة في هذا المعنى قضية من قضايا أو قول من أقوال والثاني ان الجمع في هذا المعنى
يكون بمعنى ما فوق الواحد كما هو المقرر في جوع تعاريف هذا الفن بل الجواب ان
القول الذى هو جنس القياس بمعنى المركب المراد منه ما يدل جزؤه على جزئ معناه وهو بهذا
المعنى لا يتعدى بكلمة من فذكر المؤلف بمعنى اللغة لا بد منه ليعلم به كلمة من اه بقى ههنا بحث
مشهور وهو انه ان أريد بالقضايا القضايا بالفعل خرج عن التعريف القياس الشعري لعدم
تعلق التصديق بمقدّماته وان أريد ما هو أعم من القضايا بالفعل وبالقوة دخل في التعريف
الموجّه المركبة الواحدة بل المرجّحة الواحدة مطلقا والشرطية الواحدة لاستلزام كل
واحدة منهما عكسها المستوى وعكس تقيضها بحسب نفس الامر وأجيب عنه بان المراد هو
القضايا بالفعل اما بحسب نفس الامر أو بحسب الظاهر والقضايا الشرعية وان لم تكن قضايا
بالفعل بحسب نفس الامر لكن القضايا بالفعل بحسب الظاهر لاظهار التصديق فيها التقييد
قبضا وبسطا فالقياس الشعري وان لم يحاول فيه التصديق بل التخييل لكن يظهر ارادة
التصديق ويستعمل مقدّماته على انهم اصلية فاذا قال فلان فلان حسن فهو يقبس هكذا
فلان حسن وكل حسن فرف فلان قرر أو قال العسل مرة وكل مرة فنجس فالعسل نجس فهو قول
اذ أسلم ما قبله لم عنه قول آخر لكن الشاعر لا يعتقد هذا اللازم وان كان يظهر انه يريد حتى
يخيل به فيعرب أو ينفر واما أجزاء المركبة وأطراف الشرطية فليست قضايا بالفعل أو بان
المراد ما هو أعم من القضايا بالفعل وبالقوة القرينة من الفعل بان لا يكون فيها ما يمنع من تعلق
التصديق بها والقضايا الشعرية قضايا بالقوة القرينة من الفعل بهذا المعنى بخلاف أجزاء
المركبة وأطراف الشرطية فان اجمال النسبة في الاولى وأدوات الشرط في الثانية مانعان
عن تعلق التصديق بهما قطعاً (قوله يلزمه) المراد بالزوم أعم من ان يكون بينا كالتسكّل
الاولى أو لا كبقية الاشكال فان اتساجها نظرى وأورد ان القياس قد يكون ظنيا كافى

قوله مؤلف من قضايا يخرج القضية البسيطة المستلزمة لعكسها وعكس

لا مطلقا لا يرد ان هيئة المصدر مخالفة لهيئة الماضى ولا اختلاف زمان وكذا لا يرد ان الماضى مخالفة لهيئة المضارع

الاستقراء الغير التام والتمثيل ١٨٨ فانه ماوان كانا مؤلفين من القضايا الكن لا يلزمه ما قول آخر لكونه اظنين كما سيجي

المقرون بمهيمته ويختلفا زمانا واعلم ان هذا الدليل الذي عول عليه الشارح تبعه لقطب غير نام بعد ماينا فيه ماينا فانه منقوض بالضارع فانه مشترك بين الحال والاستقبال كما هو مذهب س وههوه بان اطلاقه على كل منهما لا يحتاج الى مسوغ بخلاف اطلاقه على الماضي فانه مجاز لتوقفه على مسوغ فقد اختلف الزمان عند اتحاد الصيغة مع انكم زعمتم انه متعدد عند تعدد الصيغة ويحدد عند اتحادها كما هو الحق من كلامهم واذا بطل فالاولى ترك التقسيم المجنى عليه والذهاب الى تقسيم آخر وهو ان يقال ما صلح لان يجبر به وحده اما ان يصلح ان يجبر عنه اولا الاول الاسم والثاني الكلمة هذا فخرير كلام السيد فانه منع ما ورده عليه الناظرون (قوله والفرد ينقسم الخ) هذا ماخوذ من قوله وايضا ان الخ ولا يردانه يحتمل ان يكون المقسم المستقل لكونه قدم تقسيمه ايضا الى الاسم والكلمة لان ذلك انما جازيها والمقصود بالتقسيم انما هو المفرد كما يقتضيه السابق ثم ان صاحب الاصل جعل المقسم في هذا المقام الاسم وصاحب المعيار العلم

الخطابة فلا استلزام فيها كافي الاستقراء والتمثيل وأجيب بان القياس قول اذا حصل في الذهن وتعلق التصديق به استلزم النتيجة والخطابة من هذا القبيل غاية الامر ان العلم فيها ظني بخلاف البرهان اليقيني فاما الاستقراء والتمثيل فليس باسبغث اذا حصل الظن بهما استلزم ذلك اظن بالمدلول الا اذا رد الى صورة القياس فانه يتحقق للزوم فيها ويكونان منه والسر في ذلك ان للزوم منوط باندرج الاصغر تحت الاكبر في القياس الاقتراي وباستلزام المقدم للتالي في الاستثنائي سواء كانت المقدمات صادقة او كاذبة فاذا تحقق المقدماتان المسلمتان عنده تحقق للزوم بخلاف الاستقراء والتمثيل فانه لا علاقة بين تدبج الجزئيات تتبعها فاقصاوين الحكم الكلي الا اذا ظن ان يكون الجزئي غير المتبوع مثل المتبوع ولا علاقة بين الجزئين الوجود الجامع المشترك فيهما وانما يبره في الحكم لو كانت الالة منصوصة ويجوز ان تكون خصوصية الاصل شرطا وخصوصية الفرع مانعا قال عبد الحكيم وما قيل انه يلزم على هذا ان لا يكون الاستقراء والتمثيل من الدليل لانهم فسر الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر قد فوج بان للدليل عندهم معنيين أحدهما الموصل الى التصديق وهما داخلان فيه والثاني أخص وهو المختص بالقياس المنطقي على مانص عليه في المواقف قال وبما سحرنا لك ظهران القياس الفاسد الموردة غير داخل في نعره ولذا أخرجوا المضروب العقيمة عن الاشكال بالشرائط فالفاطلة ليست مطلقة من أقسام القياس بل ما هو فاسد المادة (قوله الاستقراء الغير التام) قيد الاستقراء بالغير التام احتراز عن الاستقراء التام وهو اجراء الحكم على الكل لوجوده في جميع الجزئيات فهو من القياس لكون جزئياته مضبوطة فيكون مفيدا للبقين كتحصيل جزئيات الغنصر في الماء والنار والهواء والتراب فاذا قيل كل عنصر متعين لا يوجد جزئي من الافراد الا وهذا الحكم ثابت له وانما خرج الاستقراء غير التام والتمثيل لان المراد بالزوم هو اللزوم بحسب نفس الامر بالنظر الى صورة القول الموقوف وتبيحة الاستقراء والتمثيل ليست لازمة له ما بهذا المعنى وان كانت لازمة لهما بحسب العلم الظني مطلقا وبحسب نفس الامر في بعض المواد وذلك لتختلف نتيجتهما بحسب نفس الامر عن صورتيهما في بعض المواد كما في قولنا كثر الحيوانات يهرك فكمه الاسفل عند المضغ فكل حيوان يهرك فكمه الاسفل عند المضغ لانه وان تحقق ههنا للزوم الظني لكن قد تخلف للزوم بحسب نفس الامر لعدم جريان هذا الحكم في التماسح قال العصام فان كانت الاستقراء والتمثيل كقياس المساواة يستلزمان النتيجة بواسطة مقدمة غريبة اما الاول فلان كون الانسان والفرس والجمار الى غير ذلك محتر كانه الاسفل عند المضغ يستلزم كل حيوان يهرك فكمه الاسفل عند المضغ بواسطة ان ما يستقر من انواع الحيوان مثل ما استقرئ منه واما الثاني فلان قوائنا العالم كالبيت في التأليف فهو حادث يستلزم النتيجة بواسطة قولنا كل مؤلف حادث فلا يخسر جان بقوله لزوم عنه ما بل بقوله لذاته قلت ليس الاستقراء والتمثيل بناء على هاتين المقدمتين بخلاف قياس المساواة اذ من مجرد ملاحظة حال الا كثر يحصل الظن بحال الكلي في الاستقراء ومن مجرد ملاحظة مشاركة العالم مع البيت في التأليف يحصل الظن بحال العالم لا يقال متى اتنى للزوم فيهما كيف اندرجا في الدليل المعروف بما يلزم من

بالتقسيم انما هو المفرد كما يقتضيه السابق ثم ان صاحب الاصل جعل المقسم في هذا المقام الاسم وصاحب المعيار العلم

أولاهم أيكون موضوع
الآخرى كقولنا مساو
لب و ب مساو ج فانه
يستلزم أن يكون مساويا
لج لكن لذاته بل بواسطة
مقدمة أجنية هي أن كل

مساوي المساوي مساو ولهذا
لم يتحقق ذلك الاستلزام الا
حيث تصدق هذه المقدمة
وحيث لا فلا كقولنا ا
نصف ب و ب نصف ا
ج لم يلزم منه أن يكون ا
نصف ج لان نصف النصف
لا يكون نصفاً بقي في التعريف
القضية المركبة المستلزمة
لعكسها أو عكس نقبضها

جعلته المستقل وعدول
المصنف لبيان المراد منهما
فان الشيخ الرئيس قال
في الشفاء انه أي الاسم
المنقسم الى الجزئي
والكلّي بمعنى اللفظ المفرد
الشامل للاقسام الثلاثة
ويقال مثله في كلام المعيار
وللايماء الى ان الجعل
الاول ليس لان الكلّيّة
والجزئيّة لا تكون الا في
الاسماء وان الجعل الثاني
ليس لان المنقول لم يوجد
في الحرف فانه باطل بان صحة
تقسيم الشيء الى أشياء
لا تتوقف على جريان جميعها
في جميع افرادها فظهر ان
الاختلاف بين أصحاب
الكتب في العبارة فقط ولا

العلم به العلم بشئ آخر لا نقول يجوز أن يتخالف الشيء الآخر مع لزوم علمه لا علم بشئ آخر
لان المعلوم قد يتخالف عن العلم وأجاب عنه السيد بأن المراد من الزوم في تعريف الدليل
المناسبة المخصصة للاتقال (قوله وقوله لذاته يخرج الخ) اذ المعنى أن يكون اللازم لذات
القول المؤلف أي لا يكون بواسطة مقدمة غريبة اما غريبة لازمة لاحدى المقدمتين وهي
الاجنبية أو لازمة لاحدهما وهي في قوة المذكورة والاول كما في قياس المساواة والثاني
كقولنا جـ الجوهر بـ بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا بوجوب ارتفاعه
ارتفاع الجوهر فانه يلزم منهما ان جـ الجوهر جوهر بواسطة عكس نقبض المقدمة الثانية وهو
قولنا كل ما بوجوب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر مع انه ليس بقياس بالنسبة الى هذه
القضية اللازمة لا يقال هذا قياس من الشكل الثاني لاننا نقول لم يتحقق فيه شرطه وهو
الاختلاف بالكم كيف قال عبد الحكيم ولا يتوهم أن الاشكال الثلاثة يخرج عن التعريف
لاحتياجها الى مقدمات غريبة ثبت بها اتناجها لان تلك المقدمات واسطة في الاثبات لا في
الثبوت والمنفي في التعريف هو الثاني (قوله قياس المساواة) تسمية للكلّي باعتبار ما يوجد
في بعض افرادها وانما أخرجوا قياس المساواة عن التعريف لعدم اتناجها مطردا واختلافه
بحسب اخذ لاف المواد كما أخرجوا الضروب العقيمة لعدم اطراد اتناجها واختلافها في
الاتناج فانه عبد الحكيم (قوله متعلق بمحول أولاهما الخ) أي بعض متعلق فان المتعلق بمحور
الجوار والمجروا الذي جعل موضوعا للمحور فقط والمراد متعلق المعمول به والجار متعلق
تعلق افضاء لانه يقضي بمعنى العامل الى المجرور (قوله بل بواسطة مقدمة أجنية) فسرهما
بما تكون حدودهما مقابلة لحدود مقدمات القياس حتى يدخل فيه القياسات المبنية بطريق
العكس المستوي ويخرج المبين بطريق عكس النقيض وسبب ذلك انه سم اعتمدوا وجوب
تكرار الحد الاوسط وهو حاصل في المبين بالعكس المستوي دون عكس النقيض ودون قياس
المساواة وهذا الوجوب مما لا يقتضيه تعريف القياس فانه المصنف فعلى هذا الوجه لاخراج
القياس المبين بعكس النقيض ويؤيده ما قاله شارح المطالع لوجه لاخراج الاول يعني
القياس المبين بعكس النقيض عن تعريف القياس مع انه من الطرق الموصلة ولا فرق بينه
وبين الدليل المستلزم بواسطة العكس المستوي اهـ ولذلك قال عبد الحكيم والفرق بين الاستلزام
بواسطة العكس وبينه بواسطة عكس النقيض تحكم لم يظهر لي الى الآن وجهه اهـ قال العصام
وهناك أدلة أخرى تخرج بقيد لذاته مثل ان يحكم بالا كبر على اعم مما حكم به على الاصغر
فيقال زيد انسان وكل حيوان ماش فانه ينتج بالاستنباط زيد ماش لكنه بواسطة مقدمة لازمة
للكبرى وهي كل انسان ماش ومثل أن يحكم بالا كبر على ما مساوي ما حكم به على الاصغر نحو
زيد انسان وكل ناطق حيوان ينتج زيد حيوان ومثل أن يسلب الا كبر عن جميع أغيار ما سلب
عن كل الاصغر فيقال لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من غير الفرس بصها لا ينتج لاشئ من
الانسان بصها لكنه بواسطة ان قولنا لاشئ من الانسان بفرس يستلزم قولنا كل انسان
غير الفرس ولا يخفى انه لوجه لاخراج تلك الادلة عن حشد القياس وهي مفيدة للدين (قوله
هي ان كل الخ) أي المقدمة الاجنبية في هذا المثال الخ هذه لامطلقا (قوله بقي في التعريف) أي

بضم فيما قال الشيخ الرئيس ما حققه السيد من ان الذي تصف بالكلية والجزئية هو الاسم لانه ذكر ان مراد الشيخ ان

آثر ما ذكر عن السيد ان
معنى الحرف والفعل
لا يتصف بالجزئية والكلية
قال بلى هنا بحث وهو انه
يلزم على جعل المقسم
المفرد صدق تعريف العلم
على الحرف بالنظر الى ظاهر
قوله فمع تشخصه وضعا لان
معنى الحرف جزئى وانما
قال ظاهر لان السيد
صرح كما نقل بان معنى
الحرف لا يتصف بالجزئية
من حيث هو معنى حرف
ويمكن أن يجاب عن هذا
البحث بان تشخص المعنى
وضعا معناه أن يوضع اللفظ
للمعنى من حيث هو
متشخص والحروف على
تسليم انما موضوعة للمعنى
المتشخص لم توضع لمن
حيث انه متشخص وهذا
كما ان زيد موضوع للذات
المعينة من حيث انها
كذلك بخلاف رجل
وبان تشخص المعنى وضعا
معناه أن يوضع اللفظ لذلك
المعنى الشخص ملحوظا
بنفسه وليس الحروف
كذلك وبان الجزئية اعم
من التشخص لصدقها فى
الكلية المندرج تحت غير
ومعنى كون معنى الحرف
جزئيا انه اخص من آلة
الوضع ومنه درجتها

بقى اعتراض برده عليه بانه غير مانع لدخول المادة المذكورة ثم ما ذكره الشارح هنا ما خزن
قول المصنف في شرح الاصل المراد بالقضايا ما فوق الواحدة فيخرج عن حد القياس القضية
الواحدة المستلزمة لعكسها أو عكس نقبضها اما خروج القضية البسيطة فظاهر واما خروج
المركبة فلانه انما يقال لها في العرف انها قضية واحدة مركبة من قضيتين ولا يقال انها قضيتان
وبهذا يدفع الاعتراض على تعريف القياس بانه يشمل القضية المركبة المستلزمة لعكسها
أو عكس نقبضها اه وتعبه عبد الحكيم بانه اذا صدق عليها قضية واحدة مركبة من قضيتين
صدق عليها انها قول مؤلف من قضيتين لزم عنهم ما قول آخر وعدم اطلاق انها قضيتان
لا ينفع في دفع الالتقاض والجواب عن النقض ان المتبادر من قولنا من قضايا أن تكون
القضيتان مصرحتين فيه وفي القضية المركبة الجزء التالي قيد الاول يستقادم القضية
باعتبارنى دوام الحكم السابق أو ضرورته اه وفي الحاشية انه يسقى النقض بالقضيتين
المستلزمين لعكسهما أو عكس نقبضهما مع انهما لا يسميان قياسا بالنظر الى العكس وأجيب
بان المراد للزوم بطريق النظر واستلزام الاصل العكس ليس بطريق النظر وفيه بحث بل هو
بطريق النظر كما يعلم من الاستدلال عليه وبانه بما رو وأجيب أيضا بان المراد بقول واحد
قضية واحدة يكون لكل من القضيتين دخل في لزومها فالخرج ما ذكر اما بالنظر الى كل واحد
من العكسين فلان كل قضية كافية في عكسها ولا دخل للآخرى واما بالنظر الى مجموع
العكسين فلانهم ما قضيتان انتهى (وأقول) بعد اعتبار التأني في مفهوم القياس يشعر
بارتباط القضيتين ببعضهما بحيث يحدث جرم ضرورى بسبب ذلك الارتباط لا يتوهم ورود هذا
السؤال أصلا بل لا معنى له في نفسه لانه ان أريد قضيتان ارتباطا ببعضهما بحيث يحدث لهما
صورة تركيبة فذلك هو القياس بعينه وان أريد وجود قضيتين بدون ارتباط بل اصطفا في
الذكر والتلفظ فليست بهذا الاعتبار مستلزمين لعكسهما بل كل واحدة على حياها
مستلزمة لعكسها وعكس نقبضها والاجتماع في الحقيقة بل كل واحدة معتبرة على حياها لان
المركب لا يعتبر مركبا الا اذا حصل بين أجزائه ارتباط وحد جرم ضرورى لذلك التركيب والا
فجر وجود جرم مصاحبا للجزء مصاحبة قاليس من التركيب في شئ بل كجبر وضع بجانب انسان
على ان البحث المورد على قول المجيب ان المواد للزوم بطريق النظر الخ ان استلزام القضية
عكسها بطريق النظر الخ غلط فاحش وتوهم فاسد فان معنى قول المجيب ان اللزوم بطريق
النظر ان استلزام المقدمتين النتيجة بطريق النظر اى الفكر بحيث ينتقل من مقدمتي الدليل
الى النتيجة بالحركة الفكرية الواقعة في الترتيب وهذا المعنى مفقود في لزوم العكس للقضية فان
استلزام القضية عكسها معتبر بحسب نفس الامر لانه ينتقل من العلم بالقضية الى عكسها كما
في الدليل اذ كثيرا ما نعلم قضايا ولا يخاطر بها لعكسها بل لانعلمه والالزم انه عند حصول العلم
بقضية من القضايا يحصل علوم غير متناهية لان عكسها قضية أخرى ينتقل منها العكسها وهلم
جرا والاستدلال على عكس القضية استدلال على الحكم بان هذه القضية عكسها كذا فهو
كالاستدلال على سائر الاحكام فلا يفيد ان استلزام القضية العكس بطريق النظر بالمعنى
الذى فهمه الباحث بل معناه ان هذا الاستلزام ثابت بالنظر لانه نفس النظر وفرق بين

فان المراد بالقضايا ما فوق قضية واحدة وكذا كل جمع يستعمل في هذا الفن ١٩١ اللهم الان يقال المراد بالقضايا هي

القضايا المستقلة التي عبر فيها

عن الحكم الایجابي والسلبی

بعبارة مستقلة والقضية

المرکبة ليست كذلك اذ

لم يعبر فيها عن الحكم الایجابي

والسلبی بعبارة مستقلة

بل عبر بالادوام واللا ضرورة

فعلى هذا يكون التعريف

ما نعناه المراد بالقول الاخر

هو النتيجة ومعنى آخريتها

أن لا تكون احدى

مقدمتي القياس الاقتراني

والاستثنائي لأن لا تكون

جزأ من احدى المقدمتين

وانما اشترط الاخرية

بجزئيات استعمالها كما قال

به هذا القائل على قول

المصنف الا ترى وضعاً قوله

ان اتحد معناه الخ المراد

المعنى الحقيقي بقوله

اتحد لان برعاية المعنى

المجازي لا يتحد المعنى

ضرورة ان كل مجاز لابد له

من حقيقة على ما حقق

في شروح التلخيص

وحواشها ولانه المتبادر

والمراد من ضميره في قوله

وان كثر ما هو اعم بقرينة

قوله بعدد الاخفعية ومجازاً

ثم ان كان الضمير في تشخصه

للمعنى الحقيقي يكون في

قوله وان كثر استخدام

وتكون فائدة قول المصنف

وضعا الاحتراز عن أن

المستدل عليه والمستدل به فالقضية وعكسها من قبيل الاول ومقدمتا الدليل من قبيل الثاني
والباحث لم يفرق بينهما فوقع في الغلط الفاحش وأنا لا أعجب الا من تكرر السواد في
الاوراق بمثل هذه الاوهام (قوله فان المراد بالقضايا الخ) لتعليل لقوله بئى اى واذا كان المراد بها
كذلك تكون المركبة المذكورة داخله في التعريف لانه يصح ان يصدق عليها انها قول مؤلف من
قضايا يلزمه لانه قول آخر (قوله ما فوق قضيتين) سواء كانتا مذكورتين أو احدهما مقدرة
فخو لان متضمن فهو حى ولما كانت الشمس طالعة فانها موجودة فان الذهن يتأدى الى
المقدرة وان لم تذكر (قوله وكذا كل جمع يستعمل في هذا الفن) أى كالقضايا في هذه الارادة اى
كل جمع يستعمل في فن المنطق يراد منه الجمع الأقوى وهو ما يشمل ما فوق الواحد لانه في اللغة
ما يكون افراد متعددة سواء كانت فوق فرد واحد أو أكثر (قوله اللهم الآن يقال الخ) هذا
الجواب بمعنى ما أجاب به عبد الحكيم سابقاً فعنونه بما يشعر بضعفه من أجل انه غير مانع من
ورود الاعتراض بحسب الظاهر والقيد المذكور اعنى قوله بعبارة مستقلة غير متبادرة فلا يعول
على ارادته في مقام التعريفات وقول رجب افندى ولا يذهب عليك ان هذا الجواب في غاية
الضعف اذ لو كان المراد بها القضايا المستقلة لخرج مفهوم اللادوام واللا ضرورة عن كونه
قضية وذلك بين البطلان فلاجل هذا أورده بصيغة التريض اه في غاية الضعف لان الملازمة
في قوله لو كان المراد بها القضايا المستقلة لخرج مفهوم الخ اذ لا يلزم بين مقدمات القياس
والقضايا المركبة حتى يلزم من ارادة معنى في احدهما ارادته في الاخرى اذ تلك الارادة لتعصيم
التعريف حتى يندفع عنه النقض وليست تلك الارادة محتسجا اليها في المركبات حتى يلزم
ما ذكر (قوله بل عبر بالادوام الخ) يعنى عبر عن الحكم الایجابي والسلبی بهما وهما ليسا
بعبارة مستقلة لان اللادوام ليس مدلوله الصريح مطلقة عامة ولا اللا ضرورة مدلوله الصريح
ممكنة عامة بل مفهوماهما يستلزمان هاتين المقدمتين (قوله ومعنى آخريتها) أى معنى كون
النتيجة هي القول الاخر قال العصام ينبغى أن يعلم ان هذه الارادة يعنى ارادة مغايرة النتيجة
لا قياس ليست مما ينبغى على مواضع واصطلاح لهم في هذا التعريف بل من مقتضيات وصف
الواحد بالآخر في مقابلة المتعدد فانك اذا قلت لى دراهم وشئ آخر فبعد ان الشئ مغاير
للدراهم ولكل من اجزائها حتى لا تحتل العبارة أن يكون الشئ واحداً من الدراهم باعتبار
ان الجزم مغاير لاجزاء الاجزاء قال وليكن هذا على ذكر منك ورده عبد الحكيم بانه وهم الا ترى انه
اذا قال لى دراهم وشئ آخر ففسر الشئ الاخر بنصف درهم ومع عمل هو المغايرة بان
الواحد اذا وصف بمغايرته للجماعة يراد به مغايرته لكل واحد من احده اذ مغايرته للجموع
غير محتاج الى البيان (قوله أن لا تكون احدى مقدمتي القياس الخ) أى عين احدى المقدمتين
وهنا اشارة الى وجوب مغايرة النتيجة لكل من المقدمتين لان النتيجة مطلوبة غير مفروضة
التسليم بخلاف المقدمات (قوله لأن لا تكون جزأ من احدى المقدمتين) والناظر في القياس
الاقتراني فان النتيجة فيه جزئ من احدى المقدمتين فان موضوعها موضوع الصغرى
ومحمولها محمول الكبرى وأما القياس الاستثنائي فان المذكور فيه صورة النتيجة لان النتيجة
قضية مستقلة على الحكم والمذكور في القياس مقدماً وقالياً لا حكم فيه لان الاداة اخرجه

يضمير ضميره على المعنى الاعمال استخداما كما في وان كثر وما يشعر لهذا المقاطع الشارح في قوله اى المفرد الخ وأولاً يخرج

اقترافي واستثنائي لأن
القول الاخر اما أن يكون
مذكورا في القياس
بمادته وهيته أولا (فان
كان) القول الاخر أي
النتيجة (مذكورا فيه)
أي في القياس (بمادته) أي
طرفيه (وهيته) أي
صورته (فاستثنائي)
أي كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة
فالنهار موجود فالقول
الاخر وهو النهار موجود
مذكور في القياس بمادته
وهياته

فاعمد العلم فان هذا
وان كان موضوعا
لفهوم مشار اليه عند
المصنف ~~الذي~~ يمكن عند
ما يستعمل في جزئي ذلك
المعنى يصدق عليه ان
معناه الموضوع له مشخص
في الجملة وهذا هو الحق وان
كان الضمير في تشخيصه
للمعنى بالمعنى الاهم فيكون
هو محل الاستخدام وفائدة
قيده وضعا في غاية الظهور
هذا وحديث ~~كون~~
المعارف

٣ قوله بعض الشراح هو
مير أبو الفتح نقل ذلك عنه
فوجب ان يندى في حاشيته

على الشراح وهذا الشرح غير الحاشية التي كتبها على الدواني ولم يذكر الشرح اهـ منه

لمقدمات

عن التمام وهـ. لذا سر قول المصنف الاتي فان كان مذكورا فيه بمادته وصورته ولم يقل فان
كان غير النتيجة مذكورا بالفعل وفي الحاشية نقلا عن الهروري انه يرد على التعريف قواما
كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان فانه يفتج الصغرى اهـ وليس بشئ لان الكبرى اقوى
من القول (قوله اذلولاها) لتعليل لقوله وانما اشترط الخ لكن الصواب لولاه بتد كبر الضمير
لان المرجع هو اشتراط الاخرية وحاصل المعنى انما اشترط الاخرية اذلولاها لكانت النتيجة
اماعين المتقدمين جميعا وعن احدهما او اياها كان فهو باطل لانه يؤدي الى الهذيان او
المصادرة (قوله لكان اما هذيانا) أي كلاما غير مقصود فيها اذا كانت النتيجة عين المتقدمين
(قوله او مصادرة) وهي اخذ المدعى جزأ من الدليل فيها اذا كانت النتيجة عين احدى
المقدمتين وكون المدعى جزأ من الدليل لا يفيد المطلوب للزوم الدور لان معرفة المدعى موقوفة
على معرفة الدليل فلو كان المدعى جزأ من الدليل لازم أن تكون معرفة الدليل موقوفة على
معرفة المدعى لتوقف معرفة الكل على معرفة الجزء وأما اذا كانت النتيجة غير المتقدمين فلا
يلزم شئ من هذين المذخورين فلها شرط آخريتها وما في بعض الحواشي قوله لكان اما هذيانا
أي ان كان يعلم انه لا يجهج به الخصم وألقاه اليه أو مصادرة أي ان كان لا يعلم ذلك وكلاهما فيما
اذا كانت النتيجة كلا المتقدمين أو احدهما فقط وقولهم المصادرة جعل الدعوى جزأ من
الدليل أي أو عينه اهـ فمن قبل ما قاله الشارح أولا ولا فاضل المرعشي في تقرير القوانين كلام
نقيس في معنى المصادرة (قوله ثم القياس الخ) شروع في تقسيم القياس بعد تعريفة الى أقسامه
الاولية وقدم القياس الاستثنائي لكون مفهومه وجوديا ولكونه يدهى الاتساج بجميع
قرائنه وأخره في الاحكام اهما ما بشأن الاقترافي لكثرة مباحثه (قوله مذكورا) أي بالذكر
اللساني في القياس المفقوظ وبالذكر القلي في المعقول (قوله بمادته وهيته) ذكر النتيجة ليس
الاذكر أجرائها المادية لان الهيئة ليست بملفوظة لكن ذكرها قد يكون ملتبسا بحال كونها
بالفعل وقد يكون ملتبسا بحال كونها بالقوة وحينئذ فالمراد بذكر القول الاخر بمادته وهيته
ذكره بالفعل والمراد بذكره بمادته فقط ذكره بالقوة فتدبر اهـ (قوله أي صورته) تنبيه على الهيئة
والمراد بالهيئة التأليفية كذا قال الفاضل الرازي وقال بعض الشراح ٣ أراد بمادة القول
الاخر طرفي النتيجة وهيئة النسبة التفصيلية بينهما اعلى الترتيب الذي وقع عليه في النتيجة
سواء كانت مع الكيفية التي عليها في النتيجة من الايجاب والسلب أولا وحاصل ان النتيجة ان
كانت مذكورة أي موجودة في القياس بطرفيه والنسبة التفصيلية بينهما سواء كانت عين
النسبة التفصيلية التي في النتيجة من الوقوع أو اللا وقوع أو تقيضها وان لم تكن متعلقا
للايقاع أو الانتزاع فهو الاستثنائي فلا يرد عليه ان القول الاخر بمادته وهيته هو عين النتيجة
فلا يجوز أن يكون مذكورا في القياس والالزمت المصادرة ولان هذا وان كان صادقا على
القياس الاستثنائي بوضع المقدم لكنه لا يصدق على رفع التالى اذ المذكور فيه تقيض
النتيجة لا غير ولهذا اشترط تفسيره بما كانت النتيجة أو تقيضها مذكورا فيه بالفعل لكن
الاظهر في تفسيره أن يقال هو ما كانت النتيجة أو تقيضها مذكورا فيه بالقوة لا بالقرينة من
الفعل قال المصنف فان قبل اشتمال القياس على النتيجة بالفعل يتأني وجوب مقابلة النتيجة

Digitized by Google

لانه في الغالب أكثر افراد من الموضوع (والمكرر) بينهما في مقدمتي القياس يسمى حداً (اوسط) لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور (وما) ١٩٤ أي والمقدمة التي (فيها الاصغر) تسمى (الصغرى) لانها ذات الاصغر وصاحبه

(و) التي فيها (الاكبر) تسمى (الكبرى) لانها ذات الاكبر والهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخرين يسمى شكلاً (و) هو منحصري أربعة اذ (الاوسط) أما محمول الصغرى موضوع الكبرى وهو الشكل الاول) كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث (أو) محمولهما أي محمول الصغرى والكبرى (فالثاني) أي فالتشكيل الثاني كقولنا كل انسان حيوان ولائشي من الجباد بحيوان فلائشي من الانسان بجماد (أو) موضوعهما (فالثالث) أي فالتشكيل الثالث كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق (أو) عكس الاول) بأن يكون الاوسط موضوع الصغرى محمول الكبرى (فالرابع) أي فالتشكيل الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق وانما وضعت هذه الاشكال على هذا الترتيب لان الشكل الاول يدهي الاتاج

افراد من افراد اعم الذي هو المحمول (قوله) لانه أكثر افراد من الموضوع) لكونه اعم منه والاعم أكثر افراد من الاخص فلذا يسمى أكبر (قوله) والمكرر بينهما) فان قيل الاوسط لا يتكرر في الاول والرابع لان المراد من الموضوع الذات ومن المحمول المفهوم والجواب ما قاله الشيخ في الشفاء اذ قلنا كل مثاثل شكل فعنه ان ما يقال له المثاثل فهو بعينه يقال له الشكل واذا كان المعنى كل مثاثل مقول ومصدق عليه الشكل ثم قلنا وكل شكل كذا بمعنى كل ما يقال ويصدق عليه الشكل هو كذا كان تكرير الحد الاوسط اه (قوله) في مقدمتي القياس) يعني الصغرى والكبرى (قوله) يسمى حداً اوسطاً) احتيج اليه لان كل قياس حلي بسيط لا بد فيه من مقدمتين يشتر كان في حدلان نسبة محمول المطلوب الى موضوعه لما كانت مجهولة فلا بد من أمر ثالث موجب للعلم بتلك النسبة والاكبري تصور الطرفين في العلم بالنسبة فلا يكون نظرياً قال في شرح المطالع فان قلت الا لازم من تعريف القياس ليس الاستلزامه للنتيجة بالذات وأما تكرير الوسط فلا دليل يدل عليه بل ربما لا يشغل على وسط كما في قياس المساواة فانه ينتج بالذات ان أ مساوياً مساوياً ج ومنزوم للزوم ج وجر "بجز" ج وكقولنا كل ج ب وكل أ لا ب ينتج لائشي من ج أ بالخلف فنقول الشروط المتبعة في اتاج القياس نوعان ما هو شرط لتحقيق الاتاج كالشروط المتبعة في الاشكال الاربعة وما هو شرط للعلم بالاتاج كالشروط المتبعة في الاقيسة الاقتراعية الشرطية وتكرر الوسط ليس شرطاً للاتاج بل للعلم به اذ القياس انما مضطبت قواعده وعرفت أحكامه اذ تكرر فيه الوسط انتهى (قوله) لتوسطه بين طرفي المطلوب) أي كونه واسطة ووسيلة في ربط أحد الطرفين بالآخر وألانه يتوسط بين الطرفين ذكر اوقعلا في الشكل الاول الذي هو أشرف الاشكال قال العصام ومن السوايح العقلية انه يتوسط بين الاكبر والاصغر في الصغرى والكبرى لانه في الشكل الاول المركب من الموجبتين الكليتين الذي هو أشرف الضروب محمول في الاصغر وموضوع في الاكبر في الموجبة الكلية فيكون في الاغلب أكبر من الاصغر في الصغرى وأصغر من الاكبر في الكبرى (قوله) لانها ذات الاصغر) فهو تسمية للشيء بوصف جزئه وعطف وصاحبه تفسير الذات (قوله) من كيفية وضع الخ) أي من جهة كون الاوسط محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى في الشكل الاول أو محمولاً في الثاني أو موضوعاً فيهما في الثالث أو عكساً للاول في الرابع (قوله) يسمى شكلاً) تشبيهاً بالهيئة الجسمية الحاصلة من احاطة حد واحد بالحد الآخر وهو تشبيه معقول بمحسوس قال المصنف التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب مقدمتيه المقترتين ولهما ما كائهما ما جزئيتما يسمى قرينة وضرباً باعتبار الهيئة الحاصلة له من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر من جهة كونه موضوعاً لهما أو محمولاً يسمى شكلاً فقد يفسد الشكل مع اختلاف الضرب كما في ضروب الشكل الاول وقد يكون بالعكس كالموجبتين الكليتين مثلاً من الشكل الاول والثالث اه (قوله) اذ لا واسطة ٢) تعليل للاختصار في

الاربعة

٢ قول المحشي قوله اذ لا واسطة كذا بخطه والذي في نسخ الشرح بايدينا اذ الاوسط اه معصح

أقرب الى الطبع من سائر الاشكال فلهذا وضع أولاً ثم الشكل الثاني ١٩٥ لمشاركته الاول في أنشرف مقدمته وهي

الصغرى المشقة على
موضوع المطلوب الذي
هو أشرف من المحمول ثم
الثالث لمشاركته الاول في
أخس مقدمته وهي
الكبرى ثم الرابع لعدم
اشتراكه مع الاول أصلاً

الا العلم كابات وضعا
لا استعمالاً كما عند المصنف
وجزئيات وضعا واستعمالاً
كما عند غيره شهير وعلى
الاول تنصف بالتواطى
والتشكيك وتدخل
تحت قول المصنف وبدونه
متواطى الخ لا على الثاني فقد
انذهفت أو هاهنا الناظرين
(قوله ان تساوت افراده)
أى بالاولية أو الاولوية كما
تدل عليه المقابلة (قوله
الذهنية والخارجية) كذا
وقع للعلامة الرازى فغمله
بعض ناظره على الأفراد
التي في نفس الامر وقال
ان المقابلة في التواطى
والتشكيك هو الصدق
في نفس الامر والكليات
الفرضية خارجة عن
القسمين فالأشياء والاعمى
ونحوهما واسطة وكان
هذا القائل يجهل بظن
ما يقول السيد السند في
تخصيص قولهم نقيضاً
التساوي بين متساويان

الاربعة (قوله أقرب الى الطبع) أى الى قبول الطبع وتوجه النفس بالنسبة الى البواق
أولى النظم الطبيعي وهو الانتقال من الاصغر الى الاوسط ومنه الى الاكبر فلا يتغير الاصغر
والا كبر عن حالهما في النتيجة وهذا النظم انما هو في الشكل الاول فلهذا وضع في المرتبة
الاولى قال السيد عيسى الصفوى وفي هذا الشكل اشكال لا بد من فهمه وحله وهو ان الاصغر
اذا كان من افراد الاوسط فالحكم بأن جميع الاوسط كذا وهو الكبرى انما يعلم اذا علم ان
افراد الاصغر كذا وهو بعينه النتيجة فالعلم بالكبرى يتوقف على العلم بالنتيجة فلو كانت
النتيجة مستفادة من القياس كان الشيء معلوماً قبل العلم به وانه محال فلا يمكن الاستدلال به
والكسب بطريق الشكل الاول والجواب ان النتيجة هي الحكم على الاصغر بخصوصه أى
حين ملاحظته مفصلاً والكبرى حكم على افراد الاوسط مجعلاً ولا نسلم ان العلم بكل أوسط كذا
يتوقف على العلم بهال كل من افراده بخصوصه بل يجوز ان يعلم الكلية بضرورة أو دليل
ولو لوحظ ذات فرد بخصوصه لم يعلم حاله لانه لم يلاحظ بخصوصه انه فرد ذلك الكلية فالعلم
بالكبرى يتوجه على ملاحظة الافراد بوجه عام أى على سبيل الاجمال والعلم بالنتيجة هو
معرفة حال الفرد بخصوصه فلا استحالة في استفادته من الاول اه وهذا الجواب مع علاقته
مضطرب وقد ذكر في شرح المطالع السؤال والجواب باوجز من هذا وأضغ منه فقال لا يقال
الاستدلال بهذا الشكل دورى فاسد فضلاً عن ان يكون مبنياً لان العلم بالنتيجة موقوف على
العلم بالكبرى الكلية والعلم بها انما يحصل لو علم ثبوت الحكم بالا كبر لكل واحد من افراد
الاوسط التي من جملتها الاصغر فيكون العلم بالكبرى الكلية موقوفاً على العلم بثبوت الاكبر
أو بسلبه للاصغر الذي هو عين النتيجة فلو استفدنا العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم الدور
لانا نقول الحكم يختلف بحسب اختلاف أوصاف الموضوع حتى يكون معلوماً بحسب
وصف مجهول بحسب وصف آخر فيستفاد العلم بالحكم باعتبار وصف من العلم به باعتبار
وصف آخر ولا استحالة في ذلك (قوله هو أشرف من المحمول) لان المحمول انما يطلب لاجل
الموضوع ايجاباً وسلباً وكما يكون بحيث يطلب أمر آخر لاجله يكون ذلك الشيء أشرف من
ذلك الامر (قوله في أخس مقدمته وهي الكبرى) لان الحد الاوسط موضوع أيضاً في
الشكل الثالث فلذا وضع في المرتبة الثالثة وانما كانت هذه المقدمة أخس لعدم اشتمالها
على موضوع المطلوب بل تشتمل على محموله الذي هو أخس من موضوعه (قوله أصلاً) بل
لخافته اياه وضع في المرتبة الرابعة وهذا هو أحد الوجوه المذكورة في وضع الاشكال على
الترتيب المذكور وهناك أوجه أخرى منها ان الشكل الاول لما كان متجهاً الى المطلوب
الاربعة وضع في المرتبة الاولى والثاني لما كان متجهاً الى الكلى الذي هو أشرف من
الايجاب الجزئى لكونه أضبط وأقنع وضع في المرتبة الثانية والثالث لما كان متجهاً للايجاب
الجزئى وضع في المرتبة الثالثة والرابع لما كان بعيداً عن الطبع جداً وضع في المرتبة الرابعة
ومنها ان الأنسب أن لا يتغير الاصغر والا كبر في القياس عن حالهما في المطلوب من كون
الاصغر موضوعاً والا كبر محمولاً كما كان الشكل الاول لم يتغير فيه الاصغر والا كبر عن
حاله ما وضع في المرتبة الاولى ولما كان الثاني تغير فيه الا كبر عن حاله دون الاصغر الذي هو

وحينئذ فان أبقى التعريفان على ظاهرهما فالأمرين وان أول تعريف المتواطى بالنسبة الى وجه العدول أى الأفراد الغير

المتفاوتة بأولية وأولية
أو تعريف المشكل بذلك
أي الأفراد الغير المتساوية
أولية أو أولوية فكذلك وان
أول الاول بالسبب أي
الذي ليس افراد الكاتنة
في نفس الامر متفاوتة
بأولية أو أولوية دخل
نحو الاشئ واللاممكن في
التواطى وان أول الثاني
بالسبب أي الذي ليست
افراد الكاتنة في نفس
الامر متساوية أولية أو
أولية دخل في المشكل
وذلك باطل لان القرض
القول بالواسطة وحله
بعض آخر على ما يتناول
القرضية وزعم ان
ما قل ذلك القائل لاشهد
عليه وحينئذ فلا تفاوت
الوجوه السابقة التفاوت
السابق ويدخل في المتواطى
نحو الانسان والفرس
والشاة والبغل ونحو ذلك
عما هو كثير فان افراد
الموجودة متساوية وكذا
افراد المقرضة لان
العقل يفرضها متفقة مع
الأفراد الموجودة فيما
عدا الشخص اذ لا مبدء
لانتزاعها مخالفة ونحو
الشمس كذلك أيضا مجرد
كون الكل له فرد بهسب

اشرف وضع في المرتبة الثانية ولما كان الثالث يتغير فيه الاصغر عن حاله وضع في المرتبة الثالثة ولما كان الرابع تغير فيه كلاهما عن حاله وضع في المرتبة الرابعة وهناك وجوه آخر ولا كبير جدوى في ذلك ولذلك قال شارح المطالع هذه أمور موضوعة اختيارية لا وجوب فيها وانما دعا اليها استقصاء والاخذ بالابقى والاولى ولكون الرابع بعيدا عن الطبع جدا أسقط المصنف الكلام عليه بحسب الجهة قبل ولذلك وقعت الاشكال في القرآن ما عداها كما بين ذلك الشيخ السنوسي في مختصره وقد أسقطه الغزالي والفارابي وابن سينا حتى قال في الاشارات كما ان الشكل الاول وجد كاملا فاضلا جدا بحيث تكون قياسيته ضرورية النتيجة ينفه بنفسها لا يحتاج الى حجة كذلك وجد الذي هو عكسه بعيدا عن الطبع يحتاج في ابانة قياسيته الى كلفة شاقة متضاعفة ولا يكاد يسبق الى الذهن والطبع قياسيته ووجد الشكلان الآخران وان لم يكونا يبينان القياسية قريين من الطبع يكاد الطبع الصحيح يقطن اقياسيتهما قبل ان يتبين ذلك أو يكاد يبين ذلك يسبق الى الذهن من نفسه فيملحظ لمية قياسيته عن قريب فلهذا صار لها مقبول وعكس الاول اطراح وصارت الاشكال الاقترانية الجملة الملتفت اليها ثلاثة (قوله ويشترط الخ) لما فرغ من بيان الفرق بين الاشكال بحسب الماهية شرع في بيان الفرق بينها بحسب الاشتراط فقال ويشترط في الاول الخ ثم الدليل على هذا الاشتراط ظهور العقوم باتتقاء أحد الشروط الثلاثة (قوله ايجاب الصغرى) انما اشترط ايجابها لانها لو كانت سالبة لم يدرج الاصغر تحت الاوسط فلا يتعدى الحكم بالا كبر على الاوسط الى الاصغر قبل لو كان ايجاب الصغرى شرط لما تحقق الاتساق بدونه لاتتقاء الشروط عند اتتقاء الشرط لكن التالي باطل فان الاوسط اذا كان مساويا لالا كبر في كل شيء سلب عنه الاوسط سلب عنه الا كبر لان سلب أحد المتساويين عن شيء يستلزم سلب الآخر عنه ضرورة كقولنا لاشئ من الانسان بفرس وكل فرس صهال فانه ينتج لاشئ من الانسان بصهال وأجيب عنه بأن لزوم سلب الا كبر عن الاصغر في تلك المادة بواسطة العلم بأن كل ما سلب عنه أحد المتساويين سلب عنه الآخر بالضرورة والالام يكونا متساويين وهذه المقدمة أجنبية تغاير حدودها حدود المقدمتين فليس استلزام القياس النتيجة لذاته بل بواسطة هذه المقدمة قال في شرح المطالع لا يقال السالبة اذا كانت مركبة تنتج في الصغرى لانها تستلزم الموجبة وهي تستلزم النتيجة وتوسط الموجبة لا يخرجها عن الاستلزام لانها ليست مقدمة غريبة لانا نقول القضية المركبة لما اشتملت على حكمين فهي في التحقيق قضيتان فان أردتم بقواكم السالبة المركبة مستلزما للموجبة أن مجموع الحكمين مستلزم للايجاب فهو ممنوع وان أردتم أن السلب مستلزم فهو بين البطلان وان أردتم أن الايجاب مستلزم للايجاب فهو هذيان فالنتج هناك بالتحقيق ليس الا ايجاب اه وفي الحواشي السلوكية قيل قد تحقق الشرائط ولا ينتج وقد لا تتحقق وينتج اما الاول فهو قولنا مورد القسمة علم وكل علم اما نظري أو ضروري وقولنا بعض النوع انسان ولاشئ من الانسان بنوع مع كذب تنبجتها والجواب عن الاول أن الصغرى كاذبة لان مورد القسمة مفهوم العلم وهو معلوم لا علم وان أردتم من حيث حصوله في الذهن فلا نسلم كذب النتيجة وعن الثاني بأن الصغرى ليست من القضايا المتعارفة بأن يكون الله محول فيها صادقا

نفس الامر وفرض فرضي لا يوجب اولوية توجب التشكيك ونفخو الالتماس لعدم العوارض الموجبة على

فعله المكتني / ع الغاصم والعامر ومعاهما جعود اخذ بعنف شيوخه
عنه المكتني / ع الغاصم والعامر ومعاهما جعود اخذ بعنف شيوخه

(فعليتها) بأن تكون الصغرى غير الممكنتين (و) بحسب الحكم (كلية الكبرى) بأن يكون مو
غائية أى الغرض من وضع الشكل الاول والاشترط في صغره وكبره ان ينتج الصغرى (الموج
الكبرى) (الموجبة) الكلية النتيجة (الموجبين) كلية وجزية فالصغرى الموجبة الكلية
تنتج الموجبة الكلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا ١٩٧ والصغرى
على أفراد الموضوع صدق الكل على جزئياته اذا الحكم ههنا اتحاد المحمول بالموضوع ذهنا
وخارجا وأما الثاني فهو قولنا لا شئ من الخبز يخبو وان بعض الحيوان الصهال فانه ينتج لا شئ
من الخبز صهال مع اتقاء الامرين لان سلب شئ عن افراد شئ وحصر شئ آخر في المصوب
يفيد سلب المحصور في ذلك الشئ والجواب ان الاتحاج المذكور بواسطة خصوصية المادة
وكون المحمول محصورا باعتبار هيئة الشكل فانه لو بدل الكبرى بقولنا بعض الحيوان
جسم كان الحق الايجاب اه قال بعضهم ولاشترط ايجاب الصغرى في هذا الشكل لم يقع
لفظ وحده في صغره لما فيها من معنى النفي فاذا قلت الانسان وحده ضاحك كان في قوة
قضيتين نفي واثبات أى الانسان ضاحك وليس غير الانسان ضاحك وهذا ظاهر ان من المقاطعة
ما لو قيل الانسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان ينتج الانسان وحده حيوان وهو باطل
لان هذا القياس لم يستوف شرائط الشكل الاول لعدم ايجاب صغره ولا حاجة لقول
بعضهم ان وحده حال من الضاحك تقدمت على عاملها وحينئذ فليست قبله في موضوع
الصغرى فالنتيجة انما هي الانسان ضاحك مع عدم استقامته في نفسه لان الحال تفيد التقييد
مطلقا تقدمت أو تأخرت على أن دعوى تقدمها ممنوعة (قوله وفعليتها) بأن تكون غير
الممكنتين لان الكبرى تدل على ان كل ما ينبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالا كبر
والصغرى الممكنة انما تدل على ان الاصغر مما ثبت له الاوسط بالامكان فيجوز أن لا يخرج الى
الفعل فلا يتعدى الحكم اليه وهذا ظاهر ان اعتبر في صدق الموضوع على افرادها بالفعل كما
هو رأى الشيخ فلا اتحاج عنده أما على قول الفارابي ان صدقه بالامكان فالقياس منتهى وقد
علمت ما في ذلك (قوله وكلية الكبرى) لانه لو لم يكن كذلك فلا اتحاج لانه يمكن أن يكون البعض
المحكوم عليه بالا كبر غير الاصغر كما يقال كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس قال
الهروي لا يقال يجوز تعيين ذلك البعض بأن يحمل الاضافة للعهد الخارجى ولا يتحقق حينئذ
الا لاخراج فيصح الاتحاج لانا نقول تصير حينئذ القضية شخصية لا فادتها الحكم على الجزء
المعبر أو تبقى كلية باعتبار ذلك البعض المعين ولا كلام في اتحاجها لان الشخصية في حكم الكلية
لكن اغيرة عندنا لعدم استعمالها في مسائل العلوم ولا يلزم من الكلية غاية الشمول اه ولا
يحتاج عن ضعف تأمل (قوله بأن يكون موضوعها كليا) ولو كان جزئيا لما حصلت كلية الكبرى
(قوله ضرورى) أى بدىهى لا يحتاج الى دليل (قوله أو غيره) مثل عكس الكبرى أو عكس
القريب (قوله لكن القياس) استدراك على قوله فتكون الضروب المتخفة أربعة قال

ضوعها كلها (النتج) هذه علة
 (ثان) الكلية الجزئية (مع)
 مع الكبرى الموجبة الكلية
 الموجبة الجزئية مع الكبرى
 الموجبة الكلية تنتج
 الموجبة الجزئية كقولنا
 بعض ج ب وكل ب ا
 فبعض ج ا (ومع السالبة)
 عطف على قوله مع الموجبة
 أي الصغريان الموجبتان
 ا م مع الكبرى الموجبة
 الكلية و ا م مع الكبرى
 السالبة الكلية فالاول
 ينتج الموجبتين كلية
 وجزئية والثاني ينتج
 (السالبتين) كلية وجزئية
 (بالضرورة) متعلق بقوله
 لينتج أي الاتحاج في هذا
 الشكل ضروري لا يحتاج
 الى دليل بخلاف سائر
 الاشكال فان الاتحاج فيها
 اما بواسطة الخلف أو غيره
 كما سيجي وتقصيل قوله مع
 السالبة السالبتين أن
 الصغرى الموجبة الكلية
 مع الكبرى السالبة
 الكلية ينتج سالبة كلية
 كقولنا كل ج ب ولا
 شيء من ب ا فلا شيء من
 ج ا والصغرى الموجبة
 الجزئية مع الكبرى

السالبة الكلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس
في هذا الشكل لا تكون الاموجبة أعم من أن تكون كلية أو جزئية والكبرى لا تكون الا كلية
او سالبة فنكون الضروب المتبعة أربعة حاصله من ضرب الصغيرين الموجبتين في الكبير
يقتضى ستة عشر ضربا حاصله من ضرب الصغريات المحصورات الأربع في الكبريات الخمس
الحاصل الصغير أسقط ثمانية حاصله من ضرب الصغيرين السالبتين في الكبريات الأربع واشترط

(الان لا بد ان كل واحد من الصغرى هو جزء من الكل وانه جسم فكل انسان جسم)

Digitized by Google

سليم والحاصل ان الصغرى
 اعم من أن تكون موجبة
 بين الكليتين لكن القياس
 رأت الاربع الا ان اشتراط
 كلية الكبرى اسقط أربعة
 من الخمسة

على معمولي عامل واحد والحاصل ان الصغرى والكبرى اما متفتتان في الكم بأن يكونا كليتين أو مختلفتان في الكم بأن تكون احدهما كلية والاخرى جزئية فان كانتا متفتقتين فالنتيجة سالبة كلية كما مروا ن كانتا مختلفتين فالنتيجة سالبة جزئية كقولنا في الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الثالث وفي الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الرابع واعلم ان الضروب المتبعة من هذا الشكل بحسب الواقع أربعة كاذبة بأمثلتها لكن القياس يقتضي ستة عشر كاذبة في الشكل الاول الا ان اشتراط اختلاف ١٩٩ الصغرى والكبرى اسقط ثمانية واشتراط

الصغرى أحد الداعيتين وكون الكبرى من القضايا الباسطة التي تنعكس سوابها الكلية بالعكس المستوى وثانيهما مفهوم مرددين أن لا يكون شيء من المقدمتين ممكنة عامة ولا خاصة وان تكون الصغرى احدى الممكنتين والكبرى ضرورية مطلقة أو مشروطة عامة أو خاصة وان تكون الكبرى احدى الممكنتين والصغرى ضرورية مطلقة فضرورية المتبعة بحسب الجهة أربعة وغفلون حاصله من ضرب الصغرى في ثلاثة عشر كبرى تارة وضرب ست كبريات في احدى عشرة صغرى تارة أخرى بمقتضى الشرط الاول واسقاط ثمانية منها بمقتضى الشرط الثاني على ما هو المشهور في عدد البسائط المتبعة (قوله على معمول عامل واحد) المراد منه قوله ليفتح ومن معموليه قوله الكلمتان سالبة كلية (قوله الا ان اشتراط اختلاف الخ) اقتصر هنا على طريقة الاسقاط وأما طريقة التحصيل فهو ان الموجبة الكلية الكبرى تفتح مع الصغرى بين السالبتين والسالبة الكلية الكبرى تفتح مع الصغرى بين الموجبتين (قوله بالخلف) هو يجري في ضرورية الاربعة مطلقا (قوله أو عكس الكبرى) وهو يجري في الضرب الاول والثالث (قوله أو عكس الترتيب ثم عكس النتيجة) وهما انما يجريان في الضرب الثاني لا غير (قوله وتجعل صغرى القياس) لان نتائج هذا الشكل سالبة فبقيضاها وهو الموجبة تصلح لصغروية الشكل الاول وتجعل كبرى الاصل كبرى لانها الكليةتها تصلح كبروية الشكل الاول فينتظم منها مقياس آخر (قوله فالنتيجة حق) ضرورة امتناع كذب المقيمين قال شارح المطالع والحق ان اتاج هذا الشكل لا يحتاج الى التكاليف المذكورة لان حاصله يرجع الى الاستدلال بتنافي اللوازم على تنافي الملتزمات فيمكن ان يقال من لوازم أحد الطرفين ثبوت الوسط له ومن لوازم الآخر سلبه عنه وهما متنافيان فيتنافى الملتزمان والاجتمع المتنافيان (قوله اذهي) يعني صورة القياس (قوله يرد الى الشكل الاول) يعني يرد الى الضرب الثاني منه وهو ان تكون الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية (قوله في الضرب الاول) أي من الشكل الثاني (قوله ان تعكس الصغرى) أي صغرى الاصل وهي هنا سالبة كلية فتنعكس الى سالبة كلية (قوله ثم تجعل) يعني الصغرى المعكوسة (قوله وكبرى القياس) يعني الاصل (قوله منتج لما ينعكس الى المطلوب) يعني أن هذا القياس ينتج

نقيض النتيجة لانه لا يلزم من صورة القياس اذهي على صورة الشكل الاول فتعين أن يلزم من المادة وليس من الكبرى لانها مفروضة الصدق فانهصر في أن يكون من نقيض النتيجة وأما عكس الكبرى فهو ان تعكس الكبرى لترتد الى الشكل الاول فينتج بديهية كما يقال في الضرب الاول أيضا كل ج ب ولا شيء من ا ب ينتج من الشكل الاول لا شيء من ج ا وهو المطلوب وأما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو ان تعكس الصغرى ثم تجعل كبرى وكبرى القياس صغرى فينتظم قياس على هيئة الشكل الاول منتج لما ينعكس الى المطلوب كما يقال في الضرب الثاني من هذا الشكل كل ا ب ولا شيء من ب ج فينتج من الشكل الاول لا شيء من ا ج وينعكس الى لا شيء من ج ا وهو المطلوب وهذا مع قوله ثم عكس النتيجة واعلم

على معمولي عامل واحد والحاصل ان الصغرى والكبرى اما متفتتان في الكم بأن يكونا كليتين أو مختلفتان في الكم بأن تكون احدهما كلية والاخرى جزئية فان كانتا متفتقتين فالنتيجة سالبة كلية كما مروا ن كانتا مختلفتين فالنتيجة سالبة جزئية كقولنا في الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الثالث وفي الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الرابع واعلم ان الضروب المتبعة من هذا الشكل بحسب الواقع أربعة كاذبة بأمثلتها لكن القياس يقتضي ستة عشر كاذبة في الشكل الاول الا ان اشتراط اختلاف ١٩٩ الصغرى والكبرى اسقط ثمانية واشتراط

قوله على معمولي عامل واحد والحاصل ان الصغرى والكبرى اما متفتتان في الكم بأن يكونا كليتين أو مختلفتان في الكم بأن تكون احدهما كلية والاخرى جزئية فان كانتا متفتقتين فالنتيجة سالبة كلية كما مروا ن كانتا مختلفتين فالنتيجة سالبة جزئية كقولنا في الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الثالث وفي الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الرابع واعلم ان الضروب المتبعة من هذا الشكل بحسب الواقع أربعة كاذبة بأمثلتها لكن القياس يقتضي ستة عشر كاذبة في الشكل الاول الا ان اشتراط اختلاف ١٩٩ الصغرى والكبرى اسقط ثمانية واشتراط

قوله على معمولي عامل واحد والحاصل ان الصغرى والكبرى اما متفتتان في الكم بأن يكونا كليتين أو مختلفتان في الكم بأن تكون احدهما كلية والاخرى جزئية فان كانتا متفتقتين فالنتيجة سالبة كلية كما مروا ن كانتا مختلفتين فالنتيجة سالبة جزئية كقولنا في الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الثالث وفي الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا وهو الضرب الرابع واعلم ان الضروب المتبعة من هذا الشكل بحسب الواقع أربعة كاذبة بأمثلتها لكن القياس يقتضي ستة عشر كاذبة في الشكل الاول الا ان اشتراط اختلاف ١٩٩ الصغرى والكبرى اسقط ثمانية واشتراط

ان الضرب الاول والثالث يمكن ان اتجهما بالخلف وبالعكس الكبرى ولا يمكن بعكس الترتيب لانه اذا عكس الترتيب
 وقعت السالبة صغرى والسالبة ٢٠٠ لانصلح لصغرية الشكل الاول وايضا يلزم وقوع الجزئية في الضرب الثالث الكبرى
 والجزئية لانصلح لكبروية
 الشكل الاول والضرب
 الثاني يمكن ان اتجه
 بالخلف وبالعكس الترتيب
 لا بعكس الكبرى لانها
 لا يجابم الانعكس الجزئية
 والجزئية لانصلح لكبروية
 الشكل الاول واما الضرب
 الرابع فلا يمكن بيان اتجاها
 بعكس الكبرى لانها
 لا يجابم الانعكس الجزئية
 وهي لانصلح لكبروية
 الشكل الاول ولا بعكس
 الترتيب لان الصغرى سالبة
 جزئية وهي لاننعكس
 وعلى تقدير انعكاسها لا تقع
 في كبرى الشكل الاول بل
 بالخلف وهو ظاهر وكذا
 الاتجاج في ضرب الشكل
 الثالث والرابع اما بالخلف
 او بعكس الكبرى او
 الصغرى او الترتيب كما سيأتي
 لكن في بعض الضروب
 يمكن بيان الاتجاج باثنين
 منها فاصءا وفي بعضها
 لا كل ذلك يظهر بالتأمل
 (و) بشرط (في) الشكل
 (الثالث) بحسب الكيف
 (ايجاب الصغرى و) بحسب
 الجهة (فعليتها و) بحسب
 الحكم ان يكون (مع) كلبية

ان الضرب الاول والثالث يمكن ان اتجهما بالخلف وبالعكس الكبرى ولا يمكن بعكس الترتيب لانه اذا عكس الترتيب
 وقعت السالبة صغرى والسالبة ٢٠٠ لانصلح لصغرية الشكل الاول وايضا يلزم وقوع الجزئية في الضرب الثالث الكبرى

السالبة الكلية التي هي عكس المطلوب فاذا عكسنا تلك السالبة الى سالبة كلية يحصل
 المطلوب (قوله لانها لا يجابم) أي لان الكبرى لتكون اموجبة كلية في الضرب الثاني
 لانعكس الاموجبة جزئية والمطلوب هنا سالبة كلية (قوله وهي لاننعكس) على القول
 المختار والانعكاس لازم في عكس الكبرى وقوله وعلى تقدير انعكاسها كنفسها على القول
 الضعيف كذا قال رجب افندي والحق انه لا خلاف في ان السالبة الجزئية لاننعكس نعم اذا
 كانت احدي الخاصتين انعكست كنفسها مكن ذلك بحسب الجهة والكلام هنا بحسب
 الكمية وقول الشارح وعلى تقدير انعكاسها أي على سبيل القرض والتزلل لانه حكاية قول
 ضعيف تأمل (قوله بل بالخلف) قال المصنف واما الافتراض فيحتاج الى وجود الموضوع
 ليصح فرضه شيئا ويحمل عليه بالايجاب فلا يصلح في هذا الضرب الا اذا كانت السالبة الجزئية
 مركبة وقال مير أبو الفتح في شرحه كما نقله عنه رجب افندي والضرب الرابع لا يتم فيه
 العكس مطلقا بل بيانه اما بالخلف واما بالافتراض اذا كانت الصغرى سالبة جزئية مركبة
 ليتحقق وجود الموضوع وكذا يجري الافتراض في الضرب الثالث مطلقا فاعلم من هذا ان بيانه
 قاصر فلا يلتزم عليه ان يقول هنا بل بالخلف كما قاله المصنف أو بالافتراض في الصغرى السالبة
 الجزئية المركبة وكذا في بيان الضرب الثالث (قوله كل ذلك) مبتدأ خبره يظهر بالتأمل ٣
 (قوله ايجاب الصغرى) اذ لو كانت سالبة فالكبرى اماما موجبة أو سالبة وأيا ما كان يحصل
 الاختلاف في النتيجة الموجب للعقم فالكبرى الموجهة كقولنا لا شيء من الانسان بفرس
 وكل انسان ناطق والحق السلب وهو قولنا لا شيء من الفرس ناطق ولو بدلنا الكبرى بقولنا
 كل انسان حيوان كان الحق الايجاب وهو قولنا كل فرس حيوان واما السالبة فكقولنا
 لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الانسان بجمار والحق السلب وهو قولنا لا شيء من الفرس
 بجمار ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الانسان بصها لكان الحق الايجاب وهو قولنا كل
 فرس صها ل (قوله وبحسب الجهة فعليتها) يعني الصغرى وذلك لانها لو كانت ممكنة فأخص
 الاختلاطات الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية والمنسوبة الخاصة في أخص الضروب
 أعنى الاول عقيم للاختلاف كما اذا فرضنا ان زيد ايركب الفرس دون الجار وعمر ايركب
 الجار دون الفرس صدق كل ما هو مر كوب زيد مر كوب عمرو بالامكان وكل ما هو مر كوب
 زيد فهو فرس بالضرورة مع امتناع الايجاب ولو قلنا بدل الكبرى ولا شيء مما هو مر كوب زيد
 بجمار بالضرورة كان القياس على هيئة الضرب الثاني مع امتناع السلب فسقط بمقتضى هذا
 الشرط ستة وعشرون اختلاطا حاصلة من ضرب الممكنتين في الثلاث عشرة وبقيت المنتجات
 مائة وثلاثة وأربعين (قوله ان يكون مع كلية احدهما) أي بشرط بحسب الحكم ان يوجد
 ايجاب الصغرى مع كلية احدي المقدمتين ووجه اشتراط كلية احدهما انهما لو كانتا جزئيتين
 لاحتمل أن يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالا كبر غير البعض من الاوسط المحكوم

احدهما أي احدي المقدمتين من الصغرى والكبرى (لينج) الصغريان (الموجبتان) عليه
 أي الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة الكلية أو بالعكس) أي الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة
 الجزئية ٣ فيه لطافة لا تنتفى ٨١ منه

وہابیہ کی تفسیر

(موجبة جزئية) مفعول لينتج وفي العبارة تسامح لان قوه بالعكس يفهم منه ان يكون الكبرى ان الموجبتان مع الصغرى الموجبة الكلية وحينئذ يحصل ضربان الاول الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية والثاني الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية لكن الضرب الاول داخل في قوله لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية فتعين ان راديه الضرب الثاني فقط أى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية على ما فسرنا مبداً ولا يخفى ان قوله بالعكس يفهم منه الضربان فاطلاقه وارادة ضرب واحد يكون تسامحاً ٢٠١ فال مفهوم من قوله لينتج الموجبتان

عابه بالاصغر فلا يتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر كقولنا بعض الحيوان انسان
وبعض الحيوان فرس فالحكم على بعض الحيوان بالفروسية لا يتعدى الى البعض المحكوم
عليه بالانسانية (قوله موجبة جزئية) وسيأتي في الضروب الاربعة ان النتيجة سالبة جزئية
فالنتيجة في جميع ضروب هذا الشكل جزئية وذلك لجواز اعمية الاصغر فيمتنع الحكم بالا كبر
على كل افراد الاصغر ايجاباً أو سلباً (قوله تسامح) فيه تسامح لان قوله بالعكس وان كان يشمل
الضربين في الاصل لكن المراد منه هنا هو الضرب الثاني فقط بدليل دخول الاول في قوله
لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية اذ لا فائدة في ابراده الضرب الاول لكونه موجبا للتكرار
فعلم ان المراد هو الثاني بالتسامح ومثاله كثيرة ولو قال بدل التسامح قوله وبالعكس كالعالم
الذي خص منه البعض لسلم عن التطويل ويكون كلامه مطابقا للواقع وفي بعض الحواشي
ان قوله تسامح أى يجوز باطلاق اسم الكل وارادة البعض بقريضة ان الثمرات التي ذكرها
تقتضي ان المنتج بحسب الحكم والكيف ستة لاسبعة وقوله لان قوله بالعكس الخ هذا بيان
لكون المعنى الحقيقي لايراد وقوله فاطلاقه وارادة ضرب واحد الخ بيان لعلاقة التجوز أى
تسمية البعض باسم الكل اه وهو بعيد عن ذوق الشارح اذ لو اراد هذا الصرح بالجهازية تأمل
(قوله أسقط ما عد الستة) وجه الاسقاط ان الشرط الاول وهو ايجاب الصغرى أسقط
الصغرى السالبة الكلية والصغرى السالبة الجزئية مع الكبريات الاربع فهذه ثمانية أضرب
حاصلة من ضرب الاثنين في الاربع والشرط الثاني وهو كلية اخدى المقدمتين أسقط الصغرى
الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية فسقطت الضروب العشرة
وبقيت المنتجة ستة (قوله بالخلف) متعلق بقوله لينتج وهو جار في الضروب كلها (قوله
أو عكس الصغرى) عطف على الخلف وهو جار في الاول أيضاً والثاني والرابع والخامس
وأيضاً يجري في الثاني والخامس الافتراض على ما بين في المطولات (قوله أو بعكس الترتيب ثم
عكس النتيجة) وهو جار في الثالث وأيضاً يجري فيه الافتراض وأما عكس الصغرى فلا يجري
فيه لان الكبرى جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول وقوله ثم عكس النتيجة مرتب على قوله
أو بعكس الترتيب ليحصل المطلوب وأما الضرب السادس فلا يجري فيه الا بالخلاف والافتراض
في الكبرى ان كانت مركبة لتحقيق وجود الموضوع ولا يجري فيه عكس الصغرى لان الجزئية

٢٦ ع الجزئية الاولى الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية كقولنا كل ب ج ولا
 شيء من ب ا فبعض ج ليس ا الثاني الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية كقولنا بعض ب ج
 ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا الثالث الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية كقولنا كل ب ج
 وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا ففروب الشكل الثالث بحسب الواقع ستة والقياس يقتضي ستة عشر لكن
 اشراط ايجاب الصغرى وكلاهما قد مضى اقط ماعدا الستة ثم الضروب الستة انما تقع (بالخلف أو عكس الصغرى
 أو عكس الترتيب ثم) عكس (النتيجة) اما الخلف

في هذا الشكل فهو ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل كبرى وصغرى القياس لا يجابا صغرى فينتظمها قياس على هيئة
الشكل الاول منتج لما بنا في الكبرى فيقال في المثال الاول مثلا لو لم يصدق بعض ج ا لصدق لاشئ من ج ا فكل
ب ج ولاشئ من ج ا لينتج لاشئ من ب ا وقد كان كبرى القياس كل ب ا هذا خلف وأما عكس الصغرى فهو ان
نعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الاول فينتج النتيجة الاولى المطلوبة بهذه كقولنا في المثال الثاني بعض ج ب وكل ب ا
فبعض ج ا وأما عكس الترتيب في هذا الشكل فهو ان نعكس الكبرى أو لا نمفعول الكبرى والصغرى كبرى
فينتظم قياس على هيئة الشكل الاول منتج لما يعكس الى النتيجة كقولنا في المثال الثالث مثلا بعض ا ب وكل ب ج
فبعض ا ج وينعكس الى بعض ٢٠٢ ج ا وانما حال في هذا الشكل بعكس الصغرى وفي الشكل الثاني بعكس
الكبرى لان هذا الشكل
انما يرتد الى الشكل الاول
بعكس الصغرى والشكل
الثاني انما يرتد بعكس
الكبرى وذلك ظاهر
(و) يشترط (في) الشكل
(الرابع) بحسب الكيفية
والكمية أحدهما من
اما (ايجابا) أي ايجاب
الصغرى والكبرى (مع
كلمة الصغرى أو
اختلافهما) بالرفع عطف
على قوله ايجابا - ما أي
شرط الشكل الرابع بحسب
الكيفية والكمية أحد
الامرين اما ايجاب الصغرى
والكبرى مع كلمة الصغرى
واما اختلافهما في الكيف
(مع كلمة احدهما لينتج)
الصغرى (الموجبة الكلمة
مع) الكبرى (الاربع)
(ولينتج الصغرى الموجبة
الجزئية مع) الكبرى (السالبة الكلمة) (السالبان) أي الكلمة
والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة الكلمة) لينتج (كلاهما) أي الصغرى السالبة الكلمة والجزئية
(مع) الكبرى (الموجبة الجزئية) وفي قوله كلاهما غلط فاحش لان الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة
الجزئية غير معتبر لاختلاف مقدمته مع عدم كلمة احدهما فلا يوجد فيه ما اشترط في هذا الشكل من ايجاب المقدمتين
مع كلمة الصغرى واختلفا في الكيف مع كلمة احدهما واظن أنه تعصيف والعبارة الصحيحة ان يقال وكلتاهما أي كلمة
السالبتين مع الموجبة الجزئية أي السالبة الكلمة مع الموجبة الجزئية ولعل هذا الغلط نشأ من التامع والافالمصنف أعظم
شأن من ان يذهب عنه

فصل في بيان كيفية احوالها (أي وكلاهما مع الاربعة لان فيه التسامح)

والتاريخ المذكور في سنة ١٢٨٥ هـ
والسنة المذكورة في سنة ١٢٨٥ هـ

رسالة مختلطة بخط من يد ابن أبي اخطمير

[illegible]

Digitized by Google

القياس المستثنى من القياس المستقيم وانما يسمى خذلاناً لأنه
ثبت المطلوب من خلفه أي ورائه حيث يقبضه من جانب نقبضه كان مقابله يسمى مستقيماً لأنه
ثبت المطلوب من قدامه على وجه الاستقامة وقيل يسمى خلفاً أي باطلاً لا اشتقائه على بيان كون
النقبض باطلاً قاله بعض الشارحين ٣ وقال العصام سمي خلفاً لأنه باطل بنفسه بل لأنه ينتج
الباطل أو لأنه يسمى بخلافه الباطل واعتباره وسمي ما يقابله القياس المستقيم ولهذا
قيل الظاهر أنه سمي خلفاً لأنه لا يأتي سالكه المطلوب من قدامه بل من خلفه حيث يسمى كونه
بقبضه الذي هو الخلف بالنسبة إلى القدام ويؤيد كلامه ما كلام المصنف في شرح الاصل
حيث قال سمي خلفاً لأنه يؤدي إلى الخلف أي الحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب وقيل لأنه
يأتي المطلوب من خلفه أي من ورائه الذي هو نقبضه (قوله ويخص باسم) الباء داخله على
المقصود (قوله يرجع إلى قياس استثنائي الخ) كما يقال لو لم يكن المطلوب حقاً لكان نقبضه حقاً
ولو كان نقبضه حقاً لكان الحال واقعاً لكن وقوع الحال باطل فيكون عدم حقيقة المطلوب باطلاً
قال عبد الحكيم ولما كان القياس منحصراً في الاقتراني والاستثنائي وجب رد هذا القياس
وتحليله إلى ذلك وقد وقع اختلاف عظيم فيه والذي استقر عليه رأي الشيخ أنه مركب من
اقتراني واستثنائي

(قوله وقد يخص باسم قياس الخلف) يعني من أقسام الاستمات في قياس الخلف وهو القياس
الذي يقصد به اثبات المطلوب بإبطال نقبضه ويقابله القياس المستقيم وانما يسمى خذلاناً لأنه
ثبت المطلوب من خلفه أي ورائه حيث يقبضه من جانب نقبضه كان مقابله يسمى مستقيماً لأنه
ثبت المطلوب من قدامه على وجه الاستقامة وقيل يسمى خلفاً أي باطلاً لا اشتقائه على بيان كون
النقبض باطلاً قاله بعض الشارحين ٣ وقال العصام سمي خلفاً لأنه باطل بنفسه بل لأنه ينتج
الباطل أو لأنه يسمى بخلافه الباطل واعتباره وسمي ما يقابله القياس المستقيم ولهذا
قيل الظاهر أنه سمي خلفاً لأنه لا يأتي سالكه المطلوب من قدامه بل من خلفه حيث يسمى كونه
بقبضه الذي هو الخلف بالنسبة إلى القدام ويؤيد كلامه ما كلام المصنف في شرح الاصل
حيث قال سمي خلفاً لأنه يؤدي إلى الخلف أي الحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب وقيل لأنه
يأتي المطلوب من خلفه أي من ورائه الذي هو نقبضه (قوله ويخص باسم) الباء داخله على
المقصود (قوله يرجع إلى قياس استثنائي الخ) كما يقال لو لم يكن المطلوب حقاً لكان نقبضه حقاً
ولو كان نقبضه حقاً لكان الحال واقعاً لكن وقوع الحال باطل فيكون عدم حقيقة المطلوب باطلاً
قال عبد الحكيم ولما كان القياس منحصراً في الاقتراني والاستثنائي وجب رد هذا القياس
وتحليله إلى ذلك وقد وقع اختلاف عظيم فيه والذي استقر عليه رأي الشيخ أنه مركب من
اقتراني واستثنائي

(فصل في الاستقراء) أي الذي عد من الواحق فلا يرد أن القوم صرحوا بانقسام
الاستقراء إلى تام وهو قياس مقسم وإلى ناقص وهو الاستقراء المتعارف المفهوم من اطلاق
لفظ الاستقراء قال السيد في حاشية شرح التحرير لا بد في الاستقراء من حصر الكل في جزئياته
ثم أجزأكم واحد على تلك الجزئيات ليمتد ذلك الحكم إلى ذلك الكل فان كان
ذلك الحصر قطعاً ما بان تحقق ان ليس له جزئ آخر كان الاستقراء تاماً وقياساً مقسماً وان كان
ثبوت ذلك الحكم لتلك الجزئيات قطعياً أيضاً أفاد الجزم بالقضية الكلية وان كان ظنياً أفاد
الظن بها وان كان ذلك الحصر ادعائياً ما بان يكون هناك جزئ لم يذكر ولم يستقر حاله لكنه ادعى
بحسب الظاهر ان جزئياته ما ذكر فقط أفاد ظناً بالقضية الكلية لان الفرد الواحد يطق
بالاعم الاغلب في غالب الظن ولم يفد يقيناً بل هو اذ الخالفه اه قال عبد الحكيم وهو تحفة فيق
نقيس يفيد الفرق الجلي بين القياس المقسم والاستقراء الناقص والشك الذي عرض لبعض
الناظرين من أنه لا يجب ادعاء الحصر في الاستقراء الناقص كما يشهد به الرجوع إلى الوجدان
قد فوجئ به ان اراد به عدم التصريح به قسماً وان اراد عدمه صريحاً وضمناً ممنوعاً فانه
كيف يتعدى الحكم إلى الكل بدون الحصر اه لكن في سلم العلوم وشرحه مانعه ولا يجب
ادعاء الحصر كما ذهب اليه السيد واتباعه والأفاد الجزم وان كان ادعائياً فيلزم أن يكون
الاستقراء بحيث لو سلم مقدماته لزم القطع بالمطلوب وهذا شأن القياس نعم يجب ادعاء الاكثر

لو لم يصدق مع الاصل مطلوبنا صدق لاثني من ج ج دائماً لكن التالي باطل فالقدم مثله واذا بطل صدق نقبض المطلوب مع
الاصل ثبت صدق المطلوب مع الاصل فهذا اثبات المطلوب باطل نقبضه (فصل في الاستقراء والقبيل وهو ما لا يفيد ان
اليقين بل يفيد ان الظن ولهذا جعلهما القوم من لواحق القياس لانهم
٣ هو أمراً بالقبح اه منه
فوراً على القبح اه اي مبرق
مع الاصل على القبح اه اي مبرق
٣ هو أمراً بالقبح اه منه
فوراً على القبح اه اي مبرق
مع الاصل على القبح اه اي مبرق

القياس المستثنى من القياس المستقيم وانما يسمى خذلاناً لأنه
ثبت المطلوب من خلفه أي ورائه حيث يقبضه من جانب نقبضه كان مقابله يسمى مستقيماً لأنه
ثبت المطلوب من قدامه على وجه الاستقامة وقيل يسمى خلفاً أي باطلاً لا اشتقائه على بيان كون
النقبض باطلاً قاله بعض الشارحين ٣ وقال العصام سمي خلفاً لأنه باطل بنفسه بل لأنه ينتج
الباطل أو لأنه يسمى بخلافه الباطل واعتباره وسمي ما يقابله القياس المستقيم ولهذا
قيل الظاهر أنه سمي خلفاً لأنه لا يأتي سالكه المطلوب من قدامه بل من خلفه حيث يسمى كونه
بقبضه الذي هو الخلف بالنسبة إلى القدام ويؤيد كلامه ما كلام المصنف في شرح الاصل
حيث قال سمي خلفاً لأنه يؤدي إلى الخلف أي الحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب وقيل لأنه
يأتي المطلوب من خلفه أي من ورائه الذي هو نقبضه (قوله ويخص باسم) الباء داخله على
المقصود (قوله يرجع إلى قياس استثنائي الخ) كما يقال لو لم يكن المطلوب حقاً لكان نقبضه حقاً
ولو كان نقبضه حقاً لكان الحال واقعاً لكن وقوع الحال باطل فيكون عدم حقيقة المطلوب باطلاً
قال عبد الحكيم ولما كان القياس منحصراً في الاقتراني والاستثنائي وجب رد هذا القياس
وتحليله إلى ذلك وقد وقع اختلاف عظيم فيه والذي استقر عليه رأي الشيخ أنه مركب من
اقتراني واستثنائي

القياس المستثنى من القياس المستقيم وانما يسمى خذلاناً لأنه
ثبت المطلوب من خلفه أي ورائه حيث يقبضه من جانب نقبضه كان مقابله يسمى مستقيماً لأنه
ثبت المطلوب من قدامه على وجه الاستقامة وقيل يسمى خلفاً أي باطلاً لا اشتقائه على بيان كون
النقبض باطلاً قاله بعض الشارحين ٣ وقال العصام سمي خلفاً لأنه باطل بنفسه بل لأنه ينتج
الباطل أو لأنه يسمى بخلافه الباطل واعتباره وسمي ما يقابله القياس المستقيم ولهذا
قيل الظاهر أنه سمي خلفاً لأنه لا يأتي سالكه المطلوب من قدامه بل من خلفه حيث يسمى كونه
بقبضه الذي هو الخلف بالنسبة إلى القدام ويؤيد كلامه ما كلام المصنف في شرح الاصل
حيث قال سمي خلفاً لأنه يؤدي إلى الخلف أي الحال على تقدير عدم حقيقة المطلوب وقيل لأنه
يأتي المطلوب من خلفه أي من ورائه الذي هو نقبضه (قوله ويخص باسم) الباء داخله على
المقصود (قوله يرجع إلى قياس استثنائي الخ) كما يقال لو لم يكن المطلوب حقاً لكان نقبضه حقاً
ولو كان نقبضه حقاً لكان الحال واقعاً لكن وقوع الحال باطل فيكون عدم حقيقة المطلوب باطلاً
قال عبد الحكيم ولما كان القياس منحصراً في الاقتراني والاستثنائي وجب رد هذا القياس
وتحليله إلى ذلك وقد وقع اختلاف عظيم فيه والذي استقر عليه رأي الشيخ أنه مركب من
اقتراني واستثنائي

فصل في بيان ما لا يشك في كونه من جنس الانسان

اما الاستقراء فهو (تصفح الجزئيات ٢٠٨ ثبات حكم كلي) كما اذا تصفحنا جزئيات الحيوان ووجدنا انها تتحرك فكما

الاسفل عند المضغ فكذلك
 بان كل حيوان يحرك ذك
 الاسفل عند المضغ وهو
 لا يفيد اليقين لجواز وجود
 جزئي لم يستقرأ ويكون
 حكمه مخالفا لما استقرئ
 والتصفح النظر على سبيل
 المبالغة (و) اما التمثيل
 الامر وذلك لاختلاف
 معنى العامل من حيث
 كان في الاول بمعنى الحمل وفي
 الثاني بمعنى التحقق وهما
 يتعديان بذلك هذا ما ذكره
 القوم وما قالوا انه اذا كان
 بمعنى الحمل الذي به تعدى
 بعلى لا يفيهم معناه وما معنى
 الحصول وكيف والهمول
 صفة للموضوع والصفة
 تحقق في الموصوف البتة
 وان وهم فيه بعض الناظرين
 (قوله كالانسان والشمس)
 كلام القطب والمصنف في
 شرحهما يقتضي ان هذا
 لف على عكس ترتيب
 النشر السابق في قوله
 الذهنية والخارجية واعلم
 ان بعض الحكماء سأل استاذ
 عن السر في كون الانسان
 ليس مشككا مع ان افراد
 متفاوتة في الادراك متفاوتا
 فاحسنا فاجابه بعد سنتين
 متطاولا بان ذلك ليس من
 الحقيقة انما هو من تفاوت
 المزاج وقد نسبت اسميها

لان الظن تابع للاغلب فان كان هذا الادعاء صادقا فاذا الظن والا لا يمكنه بحيث لو سلم لزمن
 الظن بالمطلوب ولذلك أي ليكون الظن تابع للاغلب بقي الحكم في غير التصحيح كالكلية
 (قوله الاستقراء تصفح الجزئيات) أي أكثرها لا كلها كما وجد التصريح به في كلامهم
 وعلاو ذلك بان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسما
 واعترضهم المصنف بان الحكم اذا وجد في جميع الجزئيات فقد وجد في أكثرها ضرورة واجاب
 عبد الحكيم بان الاصل ان تكون القيود في التعريفات للاحتراز فيكون قيد الاكثر للاحتراز
 عن الجميع اه وفيه نظر اذا المصريح به في كلام المحققين ان ذكر القيود في التعريفات لتحقيق
 ماهية المعرف والاحتراز عرضي تأمل وكان المصنف حذف الاكثر للاعتراض الذي أورده
 على من ذكره وعدل عن تعريفهم المشهور بانه الحكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته لا شمله
 على المسامحة الظاهرة لانه تعريف بالمبالغة المترتبة عليه اذ الحكم على الكل لوجوده في أكثر
 جزئياته هو نتيجة الاستقراء لانفسه ويؤيده ما قاله في شرح الرسالة من أن العصم في نفسه
 ما ذكره نغرا الاسلام من انه تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات
 اه ولا يخفى أن في نفسه ما تصفح أيضا مسامحة لانه تعريف بالسبب والاستقراء قسم من
 الدلائل فيكون مركبا من مقدمات تشمل على التصفح أي التتبع لانه فالاولى أن يقال هو
 المؤلف من قضايا تشمل على الحكم على الجزئيات لاثبات الحكم على الكل والمراد من
 الجزئيات الجزئيات الإضافية سواء كانت حقيقية أو لا أي الجزئيات المنسوبة تحت كلي
 وبتصفها الحكم عليها واثبات حكم كلي فتصميم حكم على جميع جزئيات مفهوم كلي
 شامل لتلك الجزئيات المتصفحة سواء كان قواهم حكم كلي مركبا توصيفا أو اضافيا (قوله كما
 اذا تصفحنا جزئيات الحيوان) لو قال أكثر جزئيات الحيوان لكان أولى الآن يلتزم تقديره من
 غوى الكلام أن يكون في الاستقراء الناقص والشارح رحمه الله جاري المصنف في كلامه
 ظاهر او قد علمت ما فيه فلماذا كثر لنبهه على مسامحة المصنف (قوله لجواز وجود)
 على لقوله لا يفيد اليقين ومثاله كالتصحيح (قوله والتصفح الخ) المستفاد من كلام المصنف
 وغيره انه بمعنى التتبع وقال رجب افندي ان في بعض كتب اللغة التصفح هو النظر بصفة
 صفحة والتأمل في شيء بعد شيء قال فالمبالغة تفهم من هذا النقل فتفهمه بالتتبع تفسير
 باللازم (قوله والتمثيل) قال شارح سلم العلوم قالوا هو حجة ظنية وبعضهم يندد وقال دون
 الاستقراء والشيخ قد أفرط في ذلك وقال هو حجة ضعيفة وهذا كله من سوء فهم الشيخ وأتباعه
 والنصير الطوسي ظن أنه لا يلزم منه شيء فانا نبينا سابقا ان طريق الاتصال فيه قطعي فانه راجع
 الى القياس فان كانت مقدماته قطعية يورث القطع كالقياس المنطقي وهل يشك عاقل اذا ثبت
 أن حكم جزئي معلول لعل قطعا وهي موجودة في جزئي آخر قطعا في أن ثبوت ذلك الحكم في
 ذلك الجزئي قطعي لاسيما اذا علم قطعا ان العلة وضعت لعل لتعديده الحكم بها وان كانت ظنية
 يورث الظن فن أي ضعف هذه الحجة ولعل الفقهاء انما حكموا بالظنية لان الاغلب في
 مقدماته الظن ومن ههنا ترى بعضهم يقدمون بعض التمثيلات على بعض النصوص وبالجمل
 تضعيف هذه الحجة لا يصدر الا عن انتهى الى حد البلاهة فلا يليق أن يخاطب في المسائل

فصل في بيان ما لا يشك في كونه من جنس الانسان

فصل في بيان ما لا يشك في كونه من جنس الانسان

الطول العهد (قوله ومثلك الخ) نقل عن جهمي انه قال معيار التشكيك استعمال صيغة التفضيل

منه وهو بيان الأصول وهو يقتضي على الوجه المذكور في الأصول وهو جامع بينهما وبينها

العلمية اه واد بالبيان السابق ما ذكره في شرح تعريف القياس بقوله والظاهر انه يعنى
 التمثيل لا يخرج عن قيد الزوم لان حاصله ان هذا الحكم في هذا الجزئ ثابت كالحكمة في البج
 لانه مشاركة للاصل كالتحريم في علم الحكم كالاسكار وكل ما هو مشاركة للاصل في علم الحكم
 فالحكم ثابت فيه فهذا الجزئ الحكم ثابت فيه وهذه المقدمات مستلزمية للنتيجة فان قلت كونه
 مشاركا للاصل في علم الحكم امر مظهر بل هو كون الاصل شرطا والفرع مانعا قلت هذا
 لا يصح اذا المراد بالزوم كون المقدمتين بحيث لو فرضنا صادقتين لزوم صدق النتيجة لان
 المقدمات والنتيجة صادقة في نفس الامر والاخر القياس السوفسطائي (قوله) واما التمثيل
 الخ عدل المصنف عن التعريف المشهور وهو ان يثبت الحكم في جزئ لتبينه في جزئ آخر لانه في
 مشترك بينهما لا اشتقاه على المسامحة لانه تعريف الشيء بآثاره المترب عليه وقال في شرح الرسالة
 الاصوب انه نسبته جزئ جزئ في معنى مشترك بينهما ونظر فيه بعض الشارحين بان فيه
 مسامحة ايضا قال والظاهر ان يقال هو المؤلف من قضايان تستعمل على بيان مشاركة جزئ جزئ
 آخر علم الحكم لانه يثبت ذلك الحكم في ذلك الجزئ قال رجب افندي وقد قسم القوم التمثيل
 الى تمثيل قطعي يفيد اليقين كقولنا العالم كالميت في الامكان وهو علم للاحتياج الى المؤثر
 فيكون العالم محتاجا الى المؤثر ايضا الى غير قطعي يفيد الظن مثل العالم كالميت في التآليف
 وهو علم الحدوث فيكون العالم حادثا ايضا والظاهر من التمثيل في مقابلة القياس هو الثاني اذ
 الاول يرجع الى القياس قطعا لا ينبغي على هذا ان يذكر في تعريفه فيمضيخ الاول ليكون
 المشاركة المذكورة ظنية اه والذي في الطواشي السلوكية ان التمثيل لا يكون مفيدا
 لليقين الا اذا ثبت علمية الجامع وعدم كون خصوصية الاصل شرطا او خصوصية الفرع مانعا
 قطعا لكن يحصل العلم بهذه الامور صعب جدا فلذا لم يقسموا التمثيل الى ما يفيد اليقين والى
 ما يفيد الظن كما قسموا الاستقراء (قوله جزئ آخر الخ) المراد بالجزئ الجزئ الاضافي للمعنى
 المشترك بل ما يشمله المعنى المشترك سواء كان محمولا عليه او لاقاله عبد الحكيم اه (قوله في علم
 الحكم) والمراد بها العلم المستلزما لاصل الحكم سواء كانت علمة تامة او ناقصة لا مطلق العلم
 ضرورة ان اشتراط مطلق العلم لا يستلزم اشتراط العلم لول (قوله كما يقال النيبذ مسكرو الخ)
 لو قال النيبذ حرام لانه كالتحريم في الاسكار الذي هو علم الحزمة لكان اخصر وأولى فاذا اردنا
 صورة القياس صار هكذا النيبذ مسكرو كالتحريم وكل مسكرو حرام فالتبنيذ حرام فالجزئ الاول
 اصغر والثاني شبيه والحكم اكبر والمعنى المشترك اوسط والمتكاهون يسمون التمثيل امتدالا
 بالشاهد على الغائب والاصغر غائب والشبيه شاهد والفقهاء يسمونه قياسا لما فيه من حدو
 جزئ جزئ والحق به يقال قاس الشيء بالشيء اذا قدره على مثاله ويسمون الاصغر فرعا
 والشبيه أصلا لا يتناهى الاصغر عليه في ثبوت الحكم والا كبر كجاء الاوسط جامعا وعلة
 (قوله الدوران) وقديما يعرف عنه بالطرد والعكس أى الاستلزام وجودا وعدمه فقول الشارح
 فهو اقتران الخ بمعنى الاستلزام (قوله وجودا وعدمه) بمعنى ان الحكم يثبت عند ثبوت
 ذلك الشيء ويتبني عند انتفاءه وبهذا المعنى يسمى الحكم دائرا وذلك الشيء مدارا (قوله
 واما التبريد) ويقال له السبر والتقسيم (قوله ايراد اوصاف الاصل) أى التي تحتمل العلمية عقلا

العلمية اه واد بالبيان السابق ما ذكره في شرح تعريف القياس بقوله والظاهر انه يعنى
 التمثيل لا يخرج عن قيد الزوم لان حاصله ان هذا الحكم في هذا الجزئ ثابت كالحكمة في البج
 لانه مشاركة للاصل كالتحريم في علم الحكم كالاسكار وكل ما هو مشاركة للاصل في علم الحكم
 فالحكم ثابت فيه فهذا الجزئ الحكم ثابت فيه وهذه المقدمات مستلزمية للنتيجة فان قلت كونه
 مشاركا للاصل في علم الحكم امر مظهر بل هو كون الاصل شرطا والفرع مانعا قلت هذا
 لا يصح اذا المراد بالزوم كون المقدمتين بحيث لو فرضنا صادقتين لزوم صدق النتيجة لان
 المقدمات والنتيجة صادقة في نفس الامر والاخر القياس السوفسطائي (قوله) واما التمثيل
 الخ عدل المصنف عن التعريف المشهور وهو ان يثبت الحكم في جزئ لتبينه في جزئ آخر لانه في
 مشترك بينهما لا اشتقاه على المسامحة لانه تعريف الشيء بآثاره المترب عليه وقال في شرح الرسالة
 الاصوب انه نسبته جزئ جزئ في معنى مشترك بينهما ونظر فيه بعض الشارحين بان فيه
 مسامحة ايضا قال والظاهر ان يقال هو المؤلف من قضايان تستعمل على بيان مشاركة جزئ جزئ
 آخر علم الحكم لانه يثبت ذلك الحكم في ذلك الجزئ قال رجب افندي وقد قسم القوم التمثيل
 الى تمثيل قطعي يفيد اليقين كقولنا العالم كالميت في الامكان وهو علم للاحتياج الى المؤثر
 فيكون العالم محتاجا الى المؤثر ايضا الى غير قطعي يفيد الظن مثل العالم كالميت في التآليف
 وهو علم الحدوث فيكون العالم حادثا ايضا والظاهر من التمثيل في مقابلة القياس هو الثاني اذ
 الاول يرجع الى القياس قطعا لا ينبغي على هذا ان يذكر في تعريفه فيمضيخ الاول ليكون
 المشاركة المذكورة ظنية اه والذي في الطواشي السلوكية ان التمثيل لا يكون مفيدا
 لليقين الا اذا ثبت علمية الجامع وعدم كون خصوصية الاصل شرطا او خصوصية الفرع مانعا
 قطعا لكن يحصل العلم بهذه الامور صعب جدا فلذا لم يقسموا التمثيل الى ما يفيد اليقين والى
 ما يفيد الظن كما قسموا الاستقراء (قوله جزئ آخر الخ) المراد بالجزئ الجزئ الاضافي للمعنى
 المشترك بل ما يشمله المعنى المشترك سواء كان محمولا عليه او لاقاله عبد الحكيم اه (قوله في علم
 الحكم) والمراد بها العلم المستلزما لاصل الحكم سواء كانت علمة تامة او ناقصة لا مطلق العلم
 ضرورة ان اشتراط مطلق العلم لا يستلزم اشتراط العلم لول (قوله كما يقال النيبذ مسكرو الخ)
 لو قال النيبذ حرام لانه كالتحريم في الاسكار الذي هو علم الحزمة لكان اخصر وأولى فاذا اردنا
 صورة القياس صار هكذا النيبذ مسكرو كالتحريم وكل مسكرو حرام فالتبنيذ حرام فالجزئ الاول
 اصغر والثاني شبيه والحكم اكبر والمعنى المشترك اوسط والمتكاهون يسمون التمثيل امتدالا
 بالشاهد على الغائب والاصغر غائب والشبيه شاهد والفقهاء يسمونه قياسا لما فيه من حدو
 جزئ جزئ والحق به يقال قاس الشيء بالشيء اذا قدره على مثاله ويسمون الاصغر فرعا
 والشبيه أصلا لا يتناهى الاصغر عليه في ثبوت الحكم والا كبر كجاء الاوسط جامعا وعلة
 (قوله الدوران) وقديما يعرف عنه بالطرد والعكس أى الاستلزام وجودا وعدمه فقول الشارح
 فهو اقتران الخ بمعنى الاستلزام (قوله وجودا وعدمه) بمعنى ان الحكم يثبت عند ثبوت
 ذلك الشيء ويتبني عند انتفاءه وبهذا المعنى يسمى الحكم دائرا وذلك الشيء مدارا (قوله
 واما التبريد) ويقال له السبر والتقسيم (قوله ايراد اوصاف الاصل) أى التي تحتمل العلمية عقلا

وابطل بعضها التخصر العلة في الباقي ٢١٠ كما يقال علة الحرمة في الخمر اما الاسكار واما الميلان والثاني باطل لان الماه

سبيل وليس بحرام فحين
الأول

• (فصل) في مواد
الاقية •

ولما فرغ من صور الاقبة
شرع في موادها فقال
(القياس اما برهاني وهو
ما يتألف من اليقينيات)
التي هي اعمق ادلة ثبوت
كذا مع اعتقاد ان لا يمكن
ان يكون الا كذا اعتقادا
مطابقا لنفس الامر غير
يمكن الزوال (واصولها)
سنة (الاوليات) وهي
القضايا التي يحكم فيها
العقل بمجرد تصور الطرفين
ولا يتوقف على واسطة
كقولنا الواحد ذمف
الاثنين والكل اعظم من
الجزء فان هذين الحكمين
لا يتوقفان على واسطة
(والمشاهدات)

في المنعول مجازي هذا وفي
الحواشي الشريفة على
قول شرح المطالع لانه
يشكل الناظر الخ ومن ثمة
فناء بعضهم حيث قال ان
كان التفاوت داخل في
مفهوم اللفظ كان مشتركا
وان كان خارجا عنه
كان مفهوما للفظ وهو
أصل المعنى حاصل في الكل
على سواء اذلا اعتبار في

(قوله وابطال بعضها) أي علة بعضها (قوله في الباقي) أي من السبب (قوله علة الحرمة
في الخمر الخ) وايضا يقال علة الحدوث في البيت اما التأليف واما الوجود واما كونه قائما
بنفسه والاخير ان باطلان ضرورة الاتفاض بالواجب فتعين الاول وكلما الوجهين ضعيف
اما الاول فلان الاقتران وجودا وعدماف بعض الصور لا يفيد العلية وفي جميعها انما يكون
باستقرار تام وهو متعذر أو متعسر واما الثاني فلان التقسيم غير حاصر فيوزان تكون العلة
غير ما ذكر والقوم ههنا تقسيم يتضمن الفرق بين القياس والاستقراء والتفصيل وجه غير ما ذكر
وهو ان الاستدلال ان كان بحال الكل على حال الجزئي فهو القياس وان كان بحال الجزئي
على حال الكل فهو الاستقراء وان كان بحال الجزئي على حال الجزئي فهو التفصيل واما
الاستدلال بحال الكل على حال الكل فهو الاحتمال عقلي لا يقدح في الحصر الاستقرائي

• (فصل في مواد الاقبة) • (قوله شرع في موادها) وهي القضايا التي تتركب منها الكونم الابد
من معرفتهم حتى لا يتطرق الغلط من جهة المادة وتتميز الصناعات الخمس بعضها عن بعض
فانظر ههنا في القضايا من حيث ذاتها مع قطع النظر عن تركبها بهيئة مخصوصة والبحث عن
اشتراط الشرائط في الصغرى والكبرى بحسب الكمية والكيفية والجهة ليس نظرا في مواد
الاقبة لكونها محتصة بهيئة مخصوصة (قوله القياس اما برهاني الخ) بيان للصناعات الخمس
وهي أقسام للدليل باعتبار مادته فاما الانقسام السابقة اقسامه باعتبار صورته وهي البرهان
والجدل والخطابة والمغالطة والشعر ووجه الحصر ان القياس يفيد اما تصديقا أو ناثرا أعني
التفصيل والتصديق اما جازم أو غير جازم والجازم اما أن تعتبر حقيقة أو لا والمعتبر حقيقة اما
أن يكون حقا في الواقع أولا فالمتفصيل للتصديق الجازم الحق هو البرهان والتصديق الجازم غير
الحق هو السفسطة والتصديق الجازم الذي لا يعتمد برقمه كونه حقا أو غير حق بل يعتمد برقمه
عموم الاعتراف هو الجدل ان تحقق عموم الاعتراف والافهوا الشغب وهو مع السفسطة تحت
قسم واحد هو المغالطة والمفيد للتصديق الغير الجازم هو الخطابة والمفيد للتفصيل دون
التصديق هو الشعر (قوله مع اعتقاد الخ) خرج القلق فان فيه تجويز الطرف المقابل المرجوح
وقوله مطابقا لنفس الامر خرج الجهل وقوله غير ممكن الزوال خرج التقليد (قوله وأصولها)
أي اليقينيات الخ قال شارح سلم العلوم زعم قوم ان لا يقين الا من البرهان ومنهم من قال لا يمكن
تحصيل اليقين من البرهان وما هو مستعمل في العلوم ليس برهانا والانسلسل فان مقدماته
يجب أن تكون يقينية اذ لا يقينية من غير اليقينيات وهكذا يتسلسل ومنهم من اعترف
بالبرهان وقال يستدل على مقدماته بالدور بان يحصل المطلوب من مقدماته ويحصل تلك المقدمات
بقدمات أخرى ثم يرجع ويثبت تلك المقدمات باصل المطلوب فلا تسلسل ويلزمه المصادرة على
المطلوب الاول والتقدم على نفسه لان موقوف الموقوف موقوف وهذا كله انما شأمن
نظمهم الكساد أن اليقين لا يحصل الا من البرهان بل ههنا مقدمات يقينية بنفسها يفتنى اليها
البرهان ثم العلم اليقيني بالنظريات لا يحصل الا بالبرهان هـ (قوله بمجرد تصور الطرفين)
سواء كان بديهيا كالمثالين المذكورين أو نظريا نحو الممكن يحتاج في وجوده الى مرجع
وتفاوت جلا وخفاء بحسب تصور الطرفين وقد يتوقف العقل في الحكم الاولي بعد تصور

الاطراف

ذلك الخارج فيكون متواطئا وأجيب عنه بأن التفاوت

وهي المحسوسات أي القضايا التي يحكم بها الحس كقولنا الشمس مشرقة ٢١١ والنار محرقة (واتجزيات)

الاطراف اما نقصان القرينة كالصبيان والبهائم والتدنس الفطرة بالعائد المضادة لاوليات
كما يكون لبعض العوام والجهال (قوله وهي المحسوسات) تفسير بالاعم والافالمشاهدات
هي ما يحس بالبصر الا انه ليس مراد بل المراد ما يدرك بالحواس وبغيره من بقية الحواس
الظاهرة وفي شرح سلم العلوم المشاهدات ثلاثة اصناف الاول ما يدرك بالحواس الظاهرة
الثاني ما يدرك بالباطنة ومنها الوهميات الثالث ما تدركه قوه خا والآخر ان يسميان
وبجذائيات اه (قوله يحكم بها الحس الخ) لا يتوهم صرافة الحس في الحكم بل لا بد من
العقل فهو الحاك حقيقته لكن بمعونة الحس قال شارح سلم العلوم ثم ليس كل تصديق يحصل
بالحواس من المشاهدات بل لا بد فيها من حكم العقل ايضا وقوله والالكان قولنا السراب انه
ما من المشاهدات وكذا سائر اغلاط الوهم والحس ثم قال ان المحسوسات هل تقع مقدمات
برهانية ام لا قالوا لا تقع لانها علوم جزئية زالت بزوال الحس فلا تفيده تصديقا جازما ثابتا
تأمل نفسه نعم للعقل ان يأخذ امرأ كليا مشتركا بين المحسوسات وهو قوة الحس ويحكم عليه
حكما يحكم الحس على الجزئيات المحسوسة بتجربة أو غير ذلك فهذا الحكم يقع مقدما
في البرهان وللحس دخل ما اه (قوله والنار محرقة) أي كل نار محرقة فالحقضية كاتبة ومثلها
في الشخصية هذه النار محرقة والثانية ظاهرة واما الاولى فوجهها ان الاحساس بالجزئيات
الكثيرة بعد النفس لقبول الحكم بالكلية لا يقال يلزم ان تكون الكلية من قبيل الاستقراء
لاننا نقول الفرق بينه وبين الاستقراء ان الاستقراء يحتاج فيه الى حصر الجزئيات حقيقة أو
ادعاء على ما سبق تفصيله وما هنا غير محتاج لذلك أفاده عبد الحكيم والذي في شرح المصنف
على الرسالة الاحكام الحسية كلها جزئية فان الحس لا يفيد الا ان هذه النار حارة واما الحكم
بان كل نار حارة فحكم عقلي استفاده العقل من الاحساس بجزئيات ذلك الحكم والوقوف على
علمه اه ويمكن التوفيق بين الكلامين تأمل (قوله الى تكرير المشاهدات الخ) ولا بد فيها من
انضمام قياس خفي وهو ان الواقع المتكرر على نمج واحد دائما أو كثيرا لا يكون اتفاقيا
بل لا بد من سبب وان لم تعرف ماهية ذلك السبب وكلمة علم وجود السبب علم وجود المسبب
قطعا وتبين من الاستقراء بان الاستقراء لا يقرن هذا القياس الخفي (قوله بواسطة مشاهدة
الخ) ولا بد من تكررها ومقارنة القياس الخفي كما في المهربات والفرق بينهما ان السبب في
المهربات معلوم السببية مجهول الماهية فلذلك كان القياس المقارن لها قياسا واحدا وهو انه
للممكن له ان لا يكون دائما أو كثيرا وان السبب في الحدسيات معلوم السببية والماهية فلذلك
كان المقارن لها اقيسة مختلفة بسبب اختلاف العلل في ماهياتها كذا يستفاد من المصنف في
شرح الرسالة قال في سلم العلوم وشرحه ولا يجب في الحدس المشاهدة مرة فضلا عن تكرارها
كافيل ٣ فان المطالب العقلية التي لا يكون فرد من افراد موضوعها محسوسا ولا يقال الحس
حكمه قد تكون حدسية ولا يمكن المشاهدة هناك اه (قوله تشكلاته) أي اختلاف اشكاله
وذلك بسبب قابلية للشمس والاضواء الحاصلة في القرب والبعد كما قال بحسب الخ (قوله
والحدس سرعة انتقال الذهن الخ) قال المصنف في شرح الرسالة الانتقال في الحدس دفعي
لا تدريجي فاطلاق السرعة تجوز اه والفرق بين الحدس والفكر انه في الفكر بتدرج

وهي التي يحتاج العقل في
الجزم بها الى تكرير
المشاهدة مرة بعد أخرى
كقولنا السقمونيا مسهل
للقراء (والحدسيات)
وهي التي يحكم فيها العقل
بواسطة لا بجم - رد تصور
الطرفين كقولنا نور القمر
مستفاد من نور الشمس فان
هذا الحكم بواسطة مشاهدة
تشكلاته المختلفة بسبب
اختلاف أوضاعه من
الشمس قربا وبعدا والحدس
سرعة انتقال الذهن
من المبادئ الى المطالب
(والتواترات) وهي التي
يحكم فيها العقل

خارج عن مفهومه الا أنه
داخل في وقوعه على أفراد
وحصوله فيها فاعتبر قسما
على حدة مرة بل لا مالمس
فيه هذا التفاوت (قوله
وان كثر) أي تعدد لكونه
قياسا (قوله فان وضع)
أي بوضع شخصي لعله
المجاز داخل في مقابله
والظواهر انه لا ينبغي التقييد
هنا بكون الوضع أكثر من
وضع واحد احترازا
من نحو الضمائر وأسماء
الإشارة عند من يرى وضعها
للجزئيات لان المصنف ونحوه
عللوا القرار من القول
٣ قائلة العلوم في شرح الاشارات اه منه
بوضعها للجزئيات بأنه ملزوم للاشراق لقل على انهم لا يزيدون في حد المشكوك

الذهن هو القوة التي بها يتصور العقل...
الاعتقاد في البرهان...
الاعتقاد في البرهان...
الاعتقاد في البرهان...

اما الى أو انى فانه (ان
كان) الحد (الوسط مع
عليته) أى مع كونه علة
(لنسبة) أى نسبة الاكبر
الى الاصغر (فى الذهن)
يقول أن يتعلق بقوله مع
عليته أى بمجموع المضاف
والمضاف اليه اذا المجموع
نائب مناب الفعل أو شبهه
لأنه يتعلق باحدهما
ويحتمل أن يتعلق بعليته
أى المضاف اليه فقط اذا
الياء فيه مصدرية فيكون
معنى المصدر ويجوز تعلق
الظرف به (عله) منصوب
على انه خبر كان والمعنى ان
الحد الاوسط لابد أن يكون
عله لتسبة الاكبر الى
الاصغر فى الذهن فان كان
مع كونه علة للنسبة فى
الذهن علة (لها) فى الواقع
أيضا (فلى) لانه يعطى
اللمية فى الذهن والخارج
كقولنا زيد متعفن الاخلاط
وكل متعفن الاخلاط محموم
فزيد محموم فان الاوسط
وهو متعفن الاخلاط كما
انه علة لثبوت نسبة المحمول
الى زيد فى الذهن كذلك
عله لثبوت تلك النسبة

الذهن به - تصور المطلوب فى نفسه - بل المبادئ فيحصل قضاياهم واخدمهم ما به - صبه فيعربها
تدريجيا فيحصل المطلوب عقبه دفعة قال شارح سلم العلوم وهذا يرشدنا الى أن النفس قد
يلتفت فى آن واحد الى قضيتين اه (قوله بواسطة السماع) ولا بد مع ذلك من انضمام قياس
خفى وهو انه خبر قوم يستعمل نواطوه - م على الكذب وكل خبر كذلك فدلوه واقع الآن العلم
بهذا القياس الخفى حاصل بالضرورة ولذا يفيد المتواتر العلم بالبله والصبيان بخلاف خبر الرسول
فانه يفيد العلم النظري لا حياجه الى قياس فكرى فانه عبد الحكيم (قوله من جمع كثير) وتعيين
العبد ليس بشرط فيه بل الضابط فيه مبلغ يفيد اليقين وهو يختلف باختلاف الأشخاص
والاوقات والوقائع ولعل هذا ضرورى عندئذ فهم ومع ذلك خولف فيه فقيس أربعة وقبل
خمس وقبل سبعة وقبل غير ذلك ثم لابد من شرطين الاول الانتهاء الى الحس فلا تواتر فى العقليات
فيكون الحاصل من المتواتر عاجزا ثانيا من شأنه أن يحصل بالاحساس ولعل ترك هذا القيد
لان احاطة العقل نواطاهم على الكذب لا يكون الا فى المحسوس فان قلت قد استدلو بالتواتر
على فرض الصلاة وان الساعة حق وعذاب القبر حق والشفاعة حق مع انها من العقليات
الصرفة وأجيب بأنه لا استدلال بالتواتر على هذه الامور بل استدلال به على وجود قول
رسول الله صلى الله عليه وسلم الدال على ذلك دلالة قطعية وهو مسموع محسوس ويستدل به
على تلك الامور بكون الخبر صادقا من غير ريب والثانى مساواة الوسط للطرفين فيكون
فى كل مرتبة مبلغ يحتمل العقل نواطاهم على الكذب لا كادعاء اليهود قتل عيسى عليه
وعلى نينا وبقيّة الانبياء الصلاة والسلام وادعاء الروافض نواتر نفس تسليم الخلافة الى أمير
المؤمنين على كرم الله وجهه والعلم الحاصل من المتواتر ضرورى وقبل نظرى وضهف (قوله)
عله لتسبة الاكبر) أى للتصديق بنبوت الاكبر للاصغر (قوله لمى) نسبة للم بعد تشديد الميم كما
تقدم توجهه وهى مما يستلزم عن العلة فلذلك قال فى وجه التسبة لانه يعطى اللمية الخ وانه
اعطاء اللمية فى الذهن اعطاء السبب فى التصديق ومعنى اعطاء اللمية فى الخارج اعطاء سبب
الحكم فى الوجود الخارجى على ما فى شرح المطالع فهو يعطى اللمية على الاطلاق فيكون
كاملا فى قادتها (قوله متعفن الاخلاط) الكلام على التعفن والاخلاط والمخى يبحث عنه
فى الكتب الطبية فاطالة الكلام به هنا عبت ونحن بجمه دافقه قد أشبعنا القول فيها فى شرحنا
لنزهة الاذهان التى ألفها داود البصير الانطاكى فى الطب (قوله فهو برهان انى) قال المصنف
والاوسط فى البرهان الا ان كان معولاً لوجود الحكم فى الخارج يسمى دليلاً كما فى قولنا زيد
محموم وكل محموم متعفن الاخلاط والالم يسمى باسم خاص كما فى قولنا هذه اللمية تشد غبا وكل
ما يشد غبا فهو محموم فان الاشتداد غبا ليس معولاً للاحراق بل كل منه ما معول للاصفرار
المتعفنة خارج العروق اه وبقي ههنا شك وهو أن الشيخ ذكر فى الشفاء ان العلم البقنى
بذى السبب لا يحصل الا من جهة العلم بسببه لانه اذا لم يعلم بسببه كان جائزا لطرفين

فى الخارج أيضا (والا) أى وان لم يكن كذلك بان لا يكون علة للنسبة الا فى الذهن فقط (فانى) أى فهو برهان فلا
انى لانه يفيد النسبة أى تحته فى الذهن دون لمتها كقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط
فان الاوسط وهو محموم وان كان علة لثبوت تعفن الاخلاط فى الذهن الا أنه ليس علة لها فى الخارج بل الامر بالعكس

الاعتقاد في البرهان...
الاعتقاد في البرهان...
الاعتقاد في البرهان...
الاعتقاد في البرهان...

(واما جلدی) عطف علی قوله اما برهانی والجدلی (یتألف من المشهورات والمسلات) ۲۱۳ أما المشهورات فهي القضايا

التي تشتهر فيما بين الناس

كقولنا العدل حسن والظلم

قيح وتختلف المشهورات

بجسب اختلاف الأزمان

والامكنة والاقران ولكل

قوم مشهورات بحسب

عادتهم كقبح ذبح الحيوان

عند أهل الهند دون

غيرهم وأما المسلمات فهي

القضايا التي تسلم من الخصم

فيبقى عليها الكلام لالزام

الخصم سواء كانت مسألة

فيما بينهما خاصة أو بين

علمائهما

ذلك القيد نفي ان يزداد

في هذا التعريف قد يكون

الوضع قصدا احترازا عن

الوضع الغير القصدي فانه

لا يعتبر في الاشتراك على

ما صرح به المصنف في

حواشي العنود (قوله

لكل من المعاني الخ) قال

المصنف في شرح رسالة

وان كان معنى الاسم كثيرا

فان وضع للمعاني الكثيرة

على السوية فان كان وضع

لهذا المعنى ثم وضع لذلك ولم

يعتبر نقل من أحدهما الى

الآخر حتى اللفظ بالنسبة

الى جميع المعاني مشتركا

والى أحدهما مجلا هذا

كلامه وهو يدل على ان

قوله هنا فان وضع لكل

الخ مقيد والمعنى وان وضع

لكل من غير ملاحظة مناسبة لا مر آخر وضع له اللفظ سواء كان الوضعان مثلا من راضعين أو من واضع واحد في زمان واحد

فلا يقع اليقين فعلى ما ذكره الشيخ لا يكون الاستدلال بالمعلول على العلة برهانا لان كون النتيجة يقينية معتبر في حد البرهان وأجاب السيد في حاشية التجريد بأن مراد الشيخ ان اذا السبب أي الممكن اذا لم يكن محسوسا لا يحصل العلم اليقيني بوجوده بعينه الامن جهة علمته فان وجود المعلول لا يدل على وجوده بعينه بل يدل على وجوده ما فيجب حمل كلامه على ذلك فانه قد صرح هو وغيره بأن الاستدلال بالعلة على المعلول برهان لمي وبالعكس اني وفرقوا بينهما بأن العلم بالعلة المعنية يستلزم العلم بمعلول معين والعلم بالمعلول المعين لا يستلزم العلم بعلة ما فاعلم ان مراده ما ذكرنا فالاستدلال بوجود العلة على وجود المعلول أو بعدمها على علمه برهان لمي يفيد علميا يقينيا بوجود معلول معين أو عدمه والاستدلال بوجود المعلول على وجوده على ما لا بعينه أو بعدمه على عدم علة معينة منها برهان اني اه مع بعض حذف (قوله واماجدلى الخ) الجدول حجة منتجة على سبيل الشهرة ولا بد ان تكون مواد مشهورة أو مسألة عند الخصم سواء كانت صادقة أو كاذبة وكذا هيئته منتجة على سبيل الشهرة أو تسليم الخصم فيجوز استعمال الشكل الثاني من موجبتي ان ظنه الخصم متجا كذا في شرح سلم العلوم (قوله فيما بين الناس) قال شارح سلم العلوم هي اما مسألة عند الانام كانه فهو العلم حسن وتسمى مشهورات مطلقة أو عند جماعة مخصوصة كما عند أهل الهند ذبح الحيوان مذموم وتسمى مشهورات محدودة وربما تكون صادقة اما نظرية ونحو الثالث زوايا مساوية لتاقتين أو ضرورة ونحو السلب والایجاب لا يجتمعان بل أكثر الاوليات وربما تكون كاذبة كافي مثال الهند اه وعلى هذا فالان في الناس صالحة للاستغراق الحقيقي وقال عبد الحكيم لم يرد بالناس الاستغراق الحقيقي اذ لا قضية يعترف بها جميع افراد الناس بل العرفي أي من أهل قرن أو اقليم أو بلدة أو صناعة أو غير ذلك ولا بد من اعتبار الحيثية أي يحكم بها العقل لاجل اعتراف الناس لتخرج الاوليات أو تعيد القضايا بغير اليقينية بقرينة المقسم والقول بأنه يجوز ان يكون بعض القضايا من الاوليات باعتبارها من المشهورات باعتبار ينافي جعل كل منها مقسما للمقابلين أعني اليقينيات وغيرها فانه لا يمكن أن تكون قضية يقينية باعتبار غير يقينية باعتبار اذ لا يجتمع اليقين غيره وبهذا ظهر فساد ما قيل الجدول قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسألة وان كانت في الواقع يقينية أو أولية على أنه يستلزم تداخل الصناعات الخمس اه وما في شرح سلم العلوم أولى لاتفاق العقلاء فاطبة على أحسنية العلم فان فرض وجود شخص لا يستحسنه فليس من الناس بل من البهائم ويدل له قول المصنف المشهورات قضايا تطابق آراء الكل عليها كحسن احسان الانسان الى الآباء وآراء الأكثر كوحدة الاله وآراء طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل (قوله وتختلف المشهورات الخ) سواء كانت صادقة أو كاذبة ولهذا قيل للازمة والعتادات دخل في الاعتقادات فان الامرجة الشديدة يعدون الشرح حسنا والرفقة يعدون اللين والعفو حسنا وأهل العادات يعدون ما جرت به عادتهم حسنا وما عداه قبيحا ولكل قوم مشهورات مخصوصة كشهرة النحو الفاعل من فروع الى غير ذلك (قوله لالزام الخصم) هذا هو المقصود من الجدول فهو قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسألة لالزام الخصم وأما صناعة الجدول فليكن يقتدر بها على تأليف قياسات لكل من غير ملاحظة مناسبة لا مر آخر وضع له اللفظ سواء كان الوضعان مثلا من راضعين أو من واضع واحد في زمان واحد

فقد ورد في ان النجاسة قبيحة وهو من مشهورات مشهورة ولا يخفى ان النجاسة قبيحة في جميع احوالها واما المشهورات فهي القضايا التي تشتهر فيما بين الناس كقولنا العدل حسن والظلم قبيح وتختلف المشهورات بجسب اختلاف الأزمان والامكنة والاقران ولكل قوم مشهورات بحسب عادتهم كقبح ذبح الحيوان عند أهل الهند دون غيرهم وأما المسلمات فهي القضايا التي تسلم من الخصم فيبقى عليها الكلام لالزام الخصم سواء كانت مسألة فيما بينهما خاصة أو بين علمائهما ذلك القيد نفي ان يزداد في هذا التعريف قد يكون الوضع قصدا احترازا عن الوضع الغير القصدي فانه لا يعتبر في الاشتراك على ما صرح به المصنف في حواشي العنود (قوله لكل من المعاني الخ) قال المصنف في شرح رسالة وان كان معنى الاسم كثيرا فان وضع للمعاني الكثيرة على السوية فان كان وضع لهذا المعنى ثم وضع لذلك ولم يعتبر نقل من أحدهما الى الآخر حتى اللفظ بالنسبة الى جميع المعاني مشتركا والى أحدهما مجلا هذا كلامه وهو يدل على ان قوله هنا فان وضع لكل الخ مقيد والمعنى وان وضع لكل من غير ملاحظة مناسبة لا مر آخر وضع له اللفظ سواء كان الوضعان مثلا من راضعين أو من واضع واحد في زمان واحد

كتسليم الفقهاء مسائل أصول الفقه ٢١٤ والغرض منه اقتناع القاصر عن ذلك البرهان (واما خطابي) وهو ما يتألف

من المقبولات والمظنونات
أما المقبولات فهي القضايا
ال مأخوذة عن معتقد نفسه
كعالم أوولى وأما المظنونات
فهى التى يعتقد فيها اعتقادا
راجها كقولنا كل حائط
يقترب منه التراب فهو
منه سدم والغرض منه
ترغيب الناس فيما ينفعهم
من تهذيب الاخلاق
وأمر الدين والدنيا كما يفعله
الوعاظ والخطباء (واما
شعرى) وهو ما يتألف
من الخيالات) وهى القضايا
التي تخيل فتأثر النفس
بها اما قبضا فتنة أو
بسطا فترب كما اذا قيل
الخير يا قوته جراسيالة
انبطت النفس ورغبت
فى شربها واذا قيل العسل
مرقة فنبهت انقصب وتفرقت
عن أكلها والغرض منه
انفعال النفس بالترغيب
والترهيب ويزيد تأثيره
الوزن والصوت الطيب
(واما سفسطى يتألف من
الوهيمات والمشيآت) أما
الوهيمات فهى قضايا كاذبة

جزئية قال المصنف والحق انه أعم من البرهان باعتبار الصورة أيضا لان المعتبر فى اتباعه
التسليم سواء كان قياسا أو استقراءا وتعميلا بخلاف البرهان فإنه لا يكون الا قياسا اه و قول
الشارح لالزام الخصم اقتصارا والا فالة صود منه الزام الخصم أو حفظ الرأى سواء كان
ذلك الرأى هدم رأى آخر أو لا فال المطلوب بالجدل اما حفظ رأى أو هدمه أو اثباته على الخصم
قال شارح سلم العلوم ويسمى وضع ما كان المطلوب بالبرهان يسمى مسئلة (قوله كتسليم
الفقيه الخ) راجع للثنائى (قوله واما خطابي) نسبة للخطابة وهى حجة موجهة للظن
بالنتيجة (قوله كعالم أوولى) ثم ما صنع الشارح لا كغيره حيث ذكر الانبياء عليهم الصلاة
والسلام ومنهم المصنف والقبط الرازى فى شرح الرسالة حيث قال انها قضايا تؤخذ عن
يعتقد فيه اسبب من الاسباب كالانبياء والاولياء والحكماء اه قال فى سلم العلوم وشرحه
ومن عدم المأخوذات من الانبياء عليهم الصلاة والسلام لاسميانية محمد صلى الله عليه وسلم
منها فقد غلط فانهم من قبيل القطريات التى قياساتها معها والقياس ان هذا اخبار غير صادق
قطعا واخباره حق وعند ذوى العقول الضعيفة حدسيات أو بهرئات بذلك القياس وبالجملة
عدم المأخوذات من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم وآلهم من المظنونات سفاهة ظاهرة
وجهل عظيم بل مكاشفات الاولياء رضوان الله عليهم صواق قطعا وفطريات عند العقول
الزكية ومبرهنات عند العقول الضعيفة بمثل القياس المذكور اه (قوله اعتقاد اراجها)
أى يحكمهم بها الحماكم حكما راجها أى سبب الحكم بها هو البرهان فخرج المشهورات والمسلمات
والمقبولات وتدخل التجريبات والمتواترات والحدسيات الغير الواصلة حد الجزم ثم انهم
خصوا الجدل والخطابة بالقياس لانهم لا يصحون الاعنه والافه ساقدا يكونان استقراء أو
تعميلا اه عبد الحكيم (قوله والغرض منه ترغيب الناس) أى الغرض من الخطابة تحصيل
أحكام تنفع الناس أو تضرهم ليرغبوا فى الاتيان بها أو ينقروا عنها فيتم لهم أمر المعاش
والمعاد (قوله كما يفعله الوعاظ والخطباء) قال شارح سلم العلوم وحيث لا يدان تكون الحجلة
بحيث تقع المسقعين فيجوز أن تكون استقراءا وتعميلا أو قياسا فاسد بشرط كونه
مظنون الاتساج وأن تكون العبارة ظاهرة الدلالة بحيث يسرع ذهن السامعين الى معناها
اه (قوله تخيل) أى توقع تلك القضايا فى الخيال لتأثر النفس وتصير مبدأ فعل أو ترك أو رضا
أو مضط أو نوع من اللذات المطلوبة ولهذا تفيد الاشعار فى بعض الحروب وعند الاسفاحة
والاستعطاف مالا يفيد غيرها وذلك لان النفس أطوع الى التخييل منها الى التصديق لانه
أغرب والأدلة لافها به سواء كانت تلك القضايا ماسلة أو غير مسئلة صادقة أو كاذبة وأسباب
التخييل كثيرة تتعلق بعضها باللفظ وبعضها بالمعنى وبعضها بغير ذلك (قوله والغرض منه الخ)
يعنى ان الشارح يورد المقدمات التخييلية على هيئة القياس المنج للنتيجة لكونها غير مقصودة
منه بالذات انما المقصود منه الترهيب أو الترهيب فهما بمنزلة النتيجة له (قوله الوزن والصوت
الطيب) هذا يقتضى عدم اشتراط الوزن فى الشعور وهو كذلك فان الكلام فى شعر اليونانيين
والمقصود منه ايراد القضايا التخييلة وأما الصوت الطيب فهو أمر عارض له وفادنه الحسن
أمر جلى يدركه من ريق طبعه ولطف شمائله قال سيدى عبد الغنى النابلسى قدس سره

لاتلى

به الإشارة الى أن البرهان الشهيرة فى الثانى انه صار اذا سمع يفهم الثانى ولا يفهم الاول فقد ترك

الاستعمال في غير الموضوع
لهمع ان الموصوف بالوضع
البدء المنقول اليه من
غير غلبة أيضا داخل في
المنقول واعلم ان المراد
من ذلك الترك لا يستعمل
فيه بلا قرينة لانه
لا يستعمل فيه أصلا
فيجمع المنقول الجاز
والحقيقة (قوله فان كان
الناقل شرعا الخ) تفسير
الناقل بالشرع والاصطلاح
والعرف تنبيهه على ان ذلك
المراد من قول المصنف
الى الناقل على ما هو المشتهر
في السنة القوم وحيث
في زاد لاجل نسبة المنقول
اليها عليها به النسب ليس
الا وتم النسبة وعلى هذا
فليس كلام الشارح اشارة
لاعتراض على المصنف
ولا اعتراضين ثم الشرع
داخل في العرف الخاص
المعبر عنه هنا بالاصطلاح
الانه أفرد اشرافه بقى
ان أقسام النقل المحملة
سنة حنيفة والموجود منها
أربعة وهي النقل من
اللغة الى الشرع أو العرف
العامة أو الخاص أو اللغة
فانها من المنقول لانها
ليست داخله في المشترك
للاحظة الوضع الاول في
الوضع الثاني فلم تدخل

لاتلاني ان السماع يقيت * وهو يحيى بطيبه ويميت ٣
ومن المطرب لفظا ومعنى والموجب للنفس سرورا وبسطا قول بعض الاندلسيين في مطلع
موثقة له

في رنة العود والسلافه * والروض والنهر لى تديم
أطال من لامي خلافة * فظل في نهضة مليح
وعارضتها موثقة قلت في مطلعها

في الروض والنهر والسلافه * يديرها الشادن الرخيم
بين ندامى حووا لطافه * قد طاب واللهى النعيم
بالاعمال على التصابي * ولست أصبو الى حلام
أما ترى سندس الروابي * ككله لؤلؤ الغمام
والشعب واقفك في نقاب * ضمغه عنبر الظلام
والسكرم أبدى لنا قطافه * كأنها لؤلؤ تطيم
والنهر قد أحسن انعطافه * مثل سوار بكف زيم
وقلت في مطلع بعض موثقاتي في هذا الوزن

صاح قبه من النعاس * فكوكب الصبح قد آثار
وانهض الى روضة وكاس * وشادن خالى العذار
أما ترى المزن باللاتى * قد قلدا الفصن بالعقود
فماس في الروض باختيار * بهيم الصب للقسود
تهززه نسمة الشمال * فيصقب الروض بالورود
يزهو بوشى من اللباس * ما بين ورد وجلناز
وللشقائق طراز آس * ذكر في الخلد والعدار

ومن لم يتأثر برقبى الاشعار تتلى بلسان الاوتار على شطوط الانهار في ظلال الاشجار فذلك
جلف الطبع حمار

من كل معنى لطيف أحسنى قدحا * وكل ساجدة في الكون تطربنى

ونحن نشاهد أهل الصناعات الشاقة تستعين عليها بالتغنى والابل عند كلالها ينشطها صوت
الحادى والغنى وشجعان العربى في الحروب تتمثل بالاشعار وتلقى نفسها عند ذلك في مهالك
الاخطار فلا تبالي بمواقع السيوف ولا بوارق الخوف وفي جميع ما ذكرناه حكايات
ونوادر شغنت بها الكتب والدفاتر ومن أراد الاطلاع على غرائب هذا الباب وامثاله
فليطالع كتاب الاغانى لابي الفرج الاصبهاني وهو كتاب جليل كبير يحتوي على عشرين
مجلد * فمن غرائبها قال احمق النديم اخبرني عن معبداته قال بعث الى بعض أمراء مكة
بالشخص اليه فخصت اليه فتقدمت خلاص في بعض الطريق واشتد على الحر والعطش
فأتته الى خبئه وفيه غلام أسود واذا بجماء مبرقة اليه وقلت له يا هذا ادقني من هذا
الماء شربة قال لا قلت أفنأذن لي أن أكن ساعة قال ذلك اما لك فأنحت فأتني ولبأت الى ظلمها

٣ أي يهينه أعادنا الله من استماع الاصوات الهائلة فانها تورث النفس كربا اه منه

في المنقول بطل الانفصال
ومن الرابع الاعلام
المنقولة وما قيل من انه لم
يجر فيها المعنى الاول فان
أريد انه يستعمل فيه
بالقرينة المانعة من ارادة
المنقول اليه من حيث انه
ليس موضوعا لهذا اللفظ
فقد علم انه لا يضرب في النقل
وان أريد مطلقا فمضوع
وحينئذ فاقصار الشارح
على الاقسام الثلاثة
لجود الشهرة فاندفع توقف
بعضهم (قوله ذات القوائم
الاربع) أي الخيل والبغال
والحمر على ما هو المختار
وذكر الامام في التفسير
الكبير والعلامة الشيرازي
انه من القوس خاصة
والفتاح يشعر بأنه من
القوس والبغل خاصة
(قوله وان لم يشتر الخ)
في شرح الرسالة للمصنف
ظاهر هذا الكلام يشعر
بأن الحقيقة والجاز يجب
ان يكونا مما يتكرر معناه
وان لكل حقيقة مجازا
وليس كذلك اذ الاسم الذي
له معنى واحد ولم ينقل الى
غيره فهو حقيقة عند
استعماله فيه أما وانما
أدرج كلمة ظاهر ايماء الى

واستقرت به وقلت لو حركت لسانى لعله يثل حلقى يريق فيخف عنى بعض ما أجس من العطش
فترغت بصوقى

فالقصر فالخل فالجاء بينهما • اشهى الى القلب من أبواب جبرون
فلم سمعه الاسود ما شعرت الاوقدا جحفا حتى أدخلى خبائه وقال بأبى أنت وأبى هل لك في
سويق السلت بهذا الماء المبرد قلت قدمته حتى أقل من ذلك شربة ما فسقانى حتى رويت وأقت
عنده الى وقت الرواح فلما أردت الرحلة قال بأبى أنت وأبى الحرش ديدولا آمن عليك مثل
هذا الذى أصابك فتأذن لي في أن أحل قربة من الماء على عاتقى واسمى بهامعك فكلما عطشت
سقيتك وغنيتنى صوتا قال قلت ذلك اليك فأخذ قربة فبلاها من ذلك الماء البارد ووجها على
على عاتقه وركبت أنا را حلقى فأقبل يسقينى شربة وأغنيه صوتا حتى بلغت المنزل الذى أردت
ولحقى غلامى وثقل • وروى عن معبد انه قال قد صنعت أصواتا لا يقدر أن يغنيها سبعان
ولا يقدر السقاء يحمل القربة على الترم بها حتى يقعد مستوفزا ولا القاعد حتى يقوم انتهى
ومعبد هذا من مشاهير المغنين كالغريز وابن سريج وغيرهما حتى قال اسحق النديم الموصلى
أصل الغناء أربعة نفر ميكائيل ومديان فالعكبان ابن سريج وابن محرز والمديان معبد
والغريز اه قال شارح سلم العلوم ولا يدق الشعر من أن يكون الكلام جارا على قانون
اللفظة وأن يكون ذا استعارات لطيفة أو تشبيهات بدیعة وان تكون قضايها بحيث تؤثر في النفس
سواء كانت صادقة أو كاذبة فلا يجوز استعمال الاوليات الغير المؤثرة ويجوز استعمال
الخيالات ولو كاذبة مستحصلة فتجوز بدق من رر الغلالة عليه وكل فكر كذلك فغلالة تنشق
فزيد غلالته تنشق وربما يستتج اجتماع التقيضين نحو انا مضر الحوائج باللسان ومظهرها
بجريان الدموع وكل مضر الحوائج صامت وكل مظهر الحوائج متكلم فان صامت ومتكلم
انتهى ويقرب من ذلك قول البازهر

أشكو وأشكر فعله • فاجب لساك منه شاكر

(قوله يحكم بها الوهم الخ) وذلك لان النفس مسخرة للوهم فالوهميات ربما لم تتميز عندها
من الاوليات ولولا دفع العقل حكم الوهم لبق الالتباس دائما (قوله في غير المحسوسات)
فيليه لان حكم الوهم في الامور المحسوسة حق لتصدق العقل له فيها كسائل الهندسة قائم
شديدة الوضوح لا يكاد يقع فيها اختلاف آراء وأما أحكام الوهم في المعقولات الصرفة
فكاذبة بدليل ان الوهم يساعد العقل في المقدمات البينة الاتساج وينازعه في النتيجة كما في
قولنا الميت جاد وكل جاد لا يخاف منه فهاتان المقدمتان صادقتان لكن الوهم يحكم بان الميت
يخاف منه فقد نازع العقل في النتيجة مع موافقته له في المقدمتين (قوله كل موجود مشار
اليه) أي بالاشارة الحسية وهى عند الحكماء امتداد موهم أخذ من المشرقة الى المشار
اليه على تفصيل في ذلك ينأى في حواشى القاضى زاده على أشكال التأسيس في علم الهندسة
ومعلوم ان المشار اليه بهذا المعنى لا يكون الا محسوسا مع دخول الهواء ونحوه من الجردات
في السكينة مع عدم قول الاشارة الحسية فهذه الكلمة كاذبة عقلا لكن الوهم ينازع العقل

انهم مبنى على حل الحقيقة على الكلمة المستعملة فيما وضعت له والجاز على الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
لها الخ وانه لو حل على أن المراد بالجاز الكلمة التى لها معنى لم توضع له ولم تستعمل فيه لمص اذ يصح ان كل حقيقة لها مجاز رأى

وهو المسمى بالوهم والوهميات هي التي لا يكون لها حقيقة لها مجاز رأى

زوروا العالم فضاء لا يتناهى وأما المنسبها فهي القضايا الكاذبة الشبيهة بالحق أمام من حيث الصورة كقولنا الصورة القرص
المقشورة على الجدران أنها قرص وكل قرص صهل ينتج أن تلك الصورة صهالة وأما من ٢١٧ حيث المعنى كقولنا كل إنسان

وقرص فهو إنسان وكل إنسان وقرص فهو قرص
ينتج أن بعض الإنسان
قرص والغلط فيه أن
موضوع المقدمتين ليس
بوجوده أذ ليس شيء يصدق
عليه أنه إنسان وقرص

• (فصل) في أجزاء العلوم
وهي ثلاثة كما قال (أجزاء
العلوم ثلاثة) الأول

معنى لو استعمل فيه اللفظ
كان مجازاً ثم التفتي في والا
منصب على قيد كل فقط
على ما هو المتبادر من غير
أن يصدق بنى الموضوع
كما في التقاسيم السابقة
فلا يرد أنه يدخل تحت
والالحقة وبجاء اللفظ
بالنسبة لمعينين مجازين
قد بر

• (فصل)

الانساب بكلامى المصنف
والشارح حيث فصل
الأول بحث اللفاظ عن
المقدمة وقال الثانى وهو
أى فصل اللفاظ حقيقى
بالتقديم بعد الفراغ
من المقدمة أن يقال لما
فرغ من مقدمة الشروع
وبحث اللفاظ الداعى اليه
الافادة والاستفاد شرع
في المقصود من الفن الا

في كذبها (قوله ووراء العالم الخ) يعنى يحكم الوهم بوجوده فضاء بعد ذكره العالم لكن العقل انما
يصدق بوجود الفضاء فيما بين حاصرين وليس وراء العقل التاسع جسم آخر وهذه المسئلة
ينسأها في حواشى المقولات الكبرى قال شارح سلم العلوم والسبب في ذلك انغماس النفس في
الظلمة المادية واستتلاء الوهم على العقل وتضيئه اياه حتى يظن بل يتيقن الكواذب ضرورية
فتارة يظن قضية كاذبة أولية فيستنتج منها نتيجة نحو الهوا ليس بمبصر وكل ما ليس بمبصر ليس
بجسم فالهوا ليس بجسم بل ابعاد خالية عن التمكن وربما يظنها متواترة كقول الروافض
بإسحقاق أمير المؤمنين على كرم الله وجهه مع وجود الخلقة الثلاثة الخلقة والطريق
في التمييز بين الكاذب والضرورى يجمع العقل الصرف الغير المشوب بالوهم مقدمات
ضرورية عنده لا ينزع الوهم العقل فيها فيستنتج منها خلاف تلك القضية فيعلم انها من اغلاط
الوهم كما في المثال المذكور فان أمر الخلقة كان أهم عند العناية وكان في تقدير ختم أكثر من
مائة ٢٠ القدر جل ولم يكن في كتمانهم فائدة ولم يحكم أحد منهم مع كونهم محتاجين وكل ما كان
كذلك فالخبر في مثله يقطع بكذبه بالضرورة العقلية فعلم ان خبر تسليم الخلقة لأمير المؤمنين
على افتراء محض ثم ان هذا القول برغمهم لم ينقله الأربعة وأسبغة فكيف يتعدهم التواتر
في مثل هذا الامر لتوفر الدواعى على نقل مثله مثال آخر ما في الرق المنفوخ يقاوم المس وكل
ما يتقاوم المس جسم فما في الرق من الهوا جسم فالجسم يكونه ليس بجسم باطل وبالجملة
فالخلص بتجريد العقل عن الوهم والتفكير التام حتى يتميز الكاذب من الضرورى والنقض
والاستدلال على خلافه وفي الاشتباه بالتواتر ملاحظة القرون وهذا التمييز بين الضرورى
واغلاط الوهم عبر جدا لا يتيسر الا لمن أعطاه الله القلب السليم ذلك فضل الله يؤتيه من
يشاء والله ذو الفضل العظيم والمخلص الذى ذكره والاتبى المواظبة عليها فلذا ترى العلماء
العظام يحطون فيه والمخلص الكامل ما واظب عليه الصوفية الكرام من المجاهدات وذكر
الله على الدوام حتى تصير القضايا عندهم فطريات بل أجلى منها ثم من أسباب الغلط التشبث
وزيادة الكلام والتطويل من غير طائل والمزاح في اثاء البحث وغير ذلك اه ملخصا

• (فصل في أجزاء العلوم) • وهي ثلاثة الموضوع والمسائل والمبادئ وفي الحقيقة حقيقة
العلم مسائله وعدا الموضوعات والمبادئ أجزاء على سبيل التسميح لشدة الارتباط ولذلك
تسمعونهم يقولون ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم ثم المراد بالعلوم ههنا العلوم المدونة كعلم
المنطق مثلا فلا ينافى ان العلم لم يطلق على الملكية وعلى الادراك أيضا وهو حقيقة في الاخير
مجاز مشهور في المسائل والملكية فالكلام في مقامين فتأمل حتى لا يشتبه عليك أحدهما
بالآخر ثم المحافظة على تحقيق موضوع العلم ومبادئه ومسائله وكون تلك المسائل قضايا كلية
وان مسئلة واحدة لا تدخل تحت علمين الا بصيغتين مختلفتين مثلا من وظائف العلوم
الحكومية فهي التي تقصد بتلك المطالب فاما غير هان بقية العلوم لاسيما العلوم الادبية فلا

انه قدم مباحث الموصل الى التصور على مباحث الموصل الى التصديق لتقدم التصور على
التصديق طبعا وقدم مباحث الكميات على مباحث المعارف لان الجزاؤها غالبا فهي مقدمة عليه طبعا أيضا فافهم (قوله
٣ يتأمل هنا في العدد المذكور وراجع كتب السير اه منه

(الموضوعات) وهي التي يبحث عنها في العلوم عن اعراضها الذاتية كالصور والتصديق لهذا العلم فانه يبحث في المنطق عن اعراضهما الذاتية على ما عرفت في صدر الكتاب وكالكلمة والكلال لم لعلم الصوفاء فانه يبحث في النوع عن اعراضهما من الاعراب والبناء وكيفية التركيب ٢١٨ وغيرها (و) الثاني (المبادئ) وهي اما تصورات أو تصديقات اما التصورات

۶۱ (بھی حدود الموضوعات)

أى تعاريفها كتعريف
الكلمة مثلا باللفظ
الموئع للمعنى المفرد
(وأجرائها) بالجر عطف
على قوله الموضوعات أى
حدود أجزاء الموضوعات

التعريف أجزاء الكلمة من

للفظ والوضع والمعنى المفرد

مثلا (واعراضها) بالجبر

أي حد وداعه اض

الموضوعات كتحريف

ما يعرض للحكمة من

الاعراب والبناء وغيرهما

عناية فيها بهذه الامور اذ كثيرا ما تقع القضية الجزئية مسئلة في العلوم العربية بل هناك علوم اكثرها تعريفات كعلم العروض والبديع وان امكن اخذ القواعد من تلك التعريفات لكن الامر في تلك العلوم مبنى على المساهلة فظهر ان ال في العلوم عهدية والمعهود العلوم الحكمية (قوله الموضوعات) قال المصنف ومعنى كونها جزاء من العلم انه لا بد للعلم من تحقق الموضوع وكونه بين الوجودين قسما ومبرهنا عليه في علم آخر فوجه الى ان ينهى الى العلم الاعلى الذي موضوعه الوجود من حيث هو موجود لان ما لا يعرف بثبوتيه كيف يطلب ثبوت شيء له اه قد علمت ان المراد العلوم الحكمية وموضوعاتها كما هاراجعة لموضوع العلم الاعلى لان الحكمة علم باحث عن احوال اعيان الموجودات على ماهي عليه بقدر الطاقة البشرية ووجه تسميته بالا على لانه اعلى العلوم قدر الرجوع موضوعاتها كلها اليه ولولكونه باحثا عن ذات الواجب وبهذا الاعتبار معنى بالعلم الالهى ايضا ويسمى بالفلسفة الاولى لانه اول العلوم الحكمية اعتبارا لانه اولها في التعلم والتعليم اذ اولها فيه العلم الرياضى ولذلك سمي بالعلم التعليمي وشرح هذا الكلام يطلب من مواد هداية الحكمة فارجع اليه ان شئت (قوله على ما عرفت في صدر الكتاب) ونحن قد اشبعنا القول هناك فلا نعيد ههنا (قوله وكالكلمة والكلام) الواو بمعنى اول وتنوع الخلاف في موضوع الفقه هل هو الكلمة أو الكلام ولذلك صدر بعض من الف في التحو بشرح الكلمة وبعض بشرح الكلام والكل وجهة هو مولها (قوله فهي حدود الموضوعات) أى ما يصدق عليه موضوع العلم ولهذا اختار صيغة الجمع لامفهوم الموضوع أعني ما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية فانه قد شرح سابقا وليس من المبادئ ولا من المقدمات أيضا كما تقدم لك تحقيقه فالمراد ما يصدق عليه هذا المفهوم مثلا موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية وموضوع علم النحو الكلمات العربية الى غير ذلك وقد علمت في الكلام على المقدمة ان الموضوع يتعلق به علوم متعددة فارجع اليه ثم المراد بالحدود ما يشمل الرسوم فقيه تغليب الاشرف (قوله اجزائها) أى وجوئياتها أيضا كتعريف الاسم والفعل والحرف التي هي جزئيات للكلمة وخلاصته ما يحدد تصورا أطراف المسائل على وجه هو مناط الحكم (قوله فهي مقدمات بينة) تسمى علومها متعارفة وقضاياها متعارفة ايضا وهي اما عامة تستعمل في جميع العلوم كقولنا لكل أعظم من الجزء والشئ الواحد اما ان يكون ثابتا أو منفيا واما خاصة ببعضها كقول هل الهندسة الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية (قوله اذ عن المتعلم بها بحسن الظن الخ) وتسمى اصولا لموضوعه كقول اقليدس في أول الهندسة لئلا نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وان نعمل بأى بعد شئنا خطأ بكل نقطة شئنا اذ انظر فاذا أخذت تلك القضايا مع متساوية وتشكك من المتعلم سميت مصادرات لانه يصدر من المسائل التي تتوقف عليها

المفهوم) أى المفرد لان هذا الفصل انما هو له ولذا اقيد في الشمسية بذلك حيث قال فصل في المعاني كقول

الفردوة قد نص الشيخ في الشفا على ان القسم الكلي والجزئي انما هو المفرد ولاخبر بهما يبينون الكلي يقتضونه الى خمسة

افسام وولد ادى الى التعميم في الاول والتفصيل في الثانى ويعترفون بانهم انما هم التقسيم المذ كبر من غير ان يقض

Digitized by Google

بسم الله الرحمن الرحيم

المبرهن عليها في العلم كالمسائل الواقعة في المنطق والتهو وغيرهما من العلوم (و) المسائل موضوعات ومحولات (ام) موضوعاتها
فهى (ام) موضوع العلم كقولنا في التهو مثلا كل كلام اما ان يذ كرفيه المسند او لا فان الكلام موضوع علم التهو (أو نوع
منه) أى نوع من موضوع العلم كقولنا كل اسم اما معرب أو مبني فان الاسم نوع من الكلمة التى هى موضوع الفن (أو
عرض ذاتي له) أى عرض ذاتي او موضوع العلم كقولنا البناء اما بسبب المشابهة لمبنى الاصل أو بسبب عدم التركيب فان
البناء عرض ذاتي للكلمة (أو متراكب) بأن يكون موضوع المسائل مر كما من موضوع العلم وعرضه الذاتي كقولنا كل كلمة
معربة اما منصرفة أو غير منصرفة قال الكلمة موضوع العلم وقد أخذت في هذه المسئلة مع الاعراب الذى هو عرض ذاتي لها
أو مر كما من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتي كقولنا كل اسم معرب اما معرب بالحروف أو المحركات فان الاسم نوع من
موضوع العلم وقد أخذت في هذه المسئلة مع كونه معربا والاعراب عرض ذاتي له واعلم ان المقصود من ايراد الامثلة ايضا
القواعد سواء طابقت الواقع أم لا فان التمثيل يحصل لجرد الغرض فالامثلة التى أوردناها وان كانت غير مطابقة للواقع
فعلينا أن نذهب ذيل الاعراض عن المقال اذا لمناقشة في المثال (و) أما (محولاتها) أى محولات المسائل فهى (أمور
خارجة عنها) أى عن موضوعاتها اذ لو كانت اجزاء للموضوعات لم يتحقق في ثبوتها لها البرهان لا متناع أن يكون جزء الشيء
مطلوبا بالبرهان لكما يحتاج في ثبوت محولاتها أعني المسائل للموضوعات الى البرهان كما ذكرنا من ان المسائل هى القضايا
المطلوبة التى يبرهن عليها في العلوم فالمحولات خارجة عن الموضوعات والالم يبرهن ٢١٩ عليها في العلوم (لاحقة) بالرفع

كقول اقليدس اذا وقع خط على خطين وكانت الزاويتان الداخلتان في جهة أقل من قائمتين
فان الخطين اذا أخرجا في تلك الجهة يلتقيان وقد تكون المقدمة الواحدة أصلا لموضوعا عند
شخص ومصادرة عند آخر (قوله المبرهن عليها في العلم) فيه إشارة الى ان المسئلة لا تكون الا
نظرية قال المصنف وهذا مما لا خلاف فيه لاحد والقول باحققال كونها غير كسبية بعد جدا
اه وفي شرح المواقف تجوز كون المسئلة بديهية تورد في العلم اما لازالة خفتها أو لبيان
لمعناها (قوله وقد يقال المبادئ) قال شارح سلم العلوم الاحسن والاليق بكل علم ان تذكر مبادئه
التصورية والتدبسية أجمع صدر العلم أو صدر كل باب ما يليق به لئلا من المتعلم عن الغلط وقد
حافظ عليه أهل الهندسة والحساب وسائر الرياضيين ولذلك لا يقع لهم غلط ولم يحافظ عليه
أهل الطبيعي والفلسفة ولذلك يقع فيها غلط وخطأ اه بمعناه (قوله هذا آخر ما أردنا الخ)

للانسان بواسطة انه حيوان أو لا مر خارج عنه مساو له كالضلع العارض للانسان بواسطة التجب فان قلت العوارض
الدائمة ما لا يكون بينها وبين المعروضات واسطة فتكون المسائل غير محتاجة الى البرهان وهذا خلاف ما ذكر من ان المسائل
هى القضايا المطلوبة التى يبرهن عليها في العلم قلت العوارض الدائمة لا يكون بينها وبين المعروضات واسطة بحسب نفس
الامر وأما العلم بثبوتها فمما يحتاج الى البرهان (وقد يقال) أى كاتقال المبادئ على ما ذكر كذلك يقال (المبادئ لما
يسدأ به قبل المقصود) يقال (المقدمات أيضا لما يتوقف عليه الشروع بوجه الخبرة) أى البصيرة وفروط الرغبة كتعريف
العلم وبيان الحاجة اليه أى بيان منفعة وغرضه وموضوعه وقد عرفت كل واحد من هذه الثلاثة في صدر الكتاب فلا
نعمه هذا آخر ما أردنا اراده في شرح الكتاب والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ولولا قباض الدولة السلطانية
الذى يده مقاليد المملكة السلجانية لما تعرضت لذلك الامر العظيم ولا تصدبت لهذا الخطب الجسيم هيات ما للذباب
وطعمة العنقا أو نالا أعرف نفسي في عدد الذين استحقوا مرتبة التصنيف ولا بمن كان بالحق نال منقبة التأليف ومع
ذلك لوقع تصنيفي هذا عند الحضرة الخاقانية في حيز القبول لا شهري في الاقطار اشتها والصبا والقبول ثم المأمول من مكلام
الاقران ومحاسن الاخلاق أن يتجاوزوا عما فيه من السهو والتسبان بالصفح والغفران وان عفروا على الخطا الصريح
جزى الله خيرا من تأقل صنفي • وقابل ما فيها من السهو والغفر
وأصل ما أخطأت فيه بنفسه • وفطنته واستغفر الله من سهوى

عن مبرهنات العلم كالمسائل الواقعة في المنطق والتهو وغيرهما من العلوم (و) المسائل موضوعات ومحولات (ام) موضوعاتها
فهى (ام) موضوع العلم كقولنا في التهو مثلا كل كلام اما ان يذ كرفيه المسند او لا فان الكلام موضوع علم التهو (أو نوع
منه) أى نوع من موضوع العلم كقولنا كل اسم اما معرب أو مبني فان الاسم نوع من الكلمة التى هى موضوع الفن (أو
عرض ذاتي له) أى عرض ذاتي او موضوع العلم كقولنا البناء اما بسبب المشابهة لمبنى الاصل أو بسبب عدم التركيب فان
البناء عرض ذاتي للكلمة (أو متراكب) بأن يكون موضوع المسائل مر كما من موضوع العلم وعرضه الذاتي كقولنا كل كلمة
معربة اما منصرفة أو غير منصرفة قال الكلمة موضوع العلم وقد أخذت في هذه المسئلة مع الاعراب الذى هو عرض ذاتي لها
أو مر كما من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتي كقولنا كل اسم معرب اما معرب بالحروف أو المحركات فان الاسم نوع من
موضوع العلم وقد أخذت في هذه المسئلة مع كونه معربا والاعراب عرض ذاتي له واعلم ان المقصود من ايراد الامثلة ايضا
القواعد سواء طابقت الواقع أم لا فان التمثيل يحصل لجرد الغرض فالامثلة التى أوردناها وان كانت غير مطابقة للواقع
فعلينا أن نذهب ذيل الاعراض عن المقال اذا لمناقشة في المثال (و) أما (محولاتها) أى محولات المسائل فهى (أمور
خارجة عنها) أى عن موضوعاتها اذ لو كانت اجزاء للموضوعات لم يتحقق في ثبوتها لها البرهان لا متناع أن يكون جزء الشيء
مطلوبا بالبرهان لكما يحتاج في ثبوت محولاتها أعني المسائل للموضوعات الى البرهان كما ذكرنا من ان المسائل هى القضايا
المطلوبة التى يبرهن عليها في العلوم فالمحولات خارجة عن الموضوعات والالم يبرهن ٢١٩ عليها في العلوم (لاحقة) بالرفع

فاني معترف بقلة البتاعه ورجلي في مضمار تلك الصناعة اذ لم يتيسر لي الاطلاع على الكتب المنطقية الاعلى شرح
الرسالة المنسوبة فاستخرجت منه المسائل على حسب ذهني ودهاني واستفدت من الفوائد على قدر فهمي وذاتي
فكتبته في هذا الكتاب بمصر في شهر ربيع الثاني سنة ٢٢٠ وقد كرت ان اذكر واقه المستعان وعليه التكلان وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

المشار اليه شرح آخر مسئلة وقعت في المتن (قوله الاعلى شرح الرسالة) المراد ما يتعلق
بشرح كلامه فلا ينبغي ان تذكر في بعض المباحث شيئا من حاشية السيد كاتبها على ذلك هناك
والى هنا انتهى بنا الكلام والحمد لله في المبدأ والختم وقد كنت وصلت في الكتابة الى برهان
الخلف ثم توجهت الى الاسكندرية وفيها وقع الانعام ولم استعصب معي سوى شرح المصنف على
الرسالة وحاشية عبد الحكيم على شرح القطب الرازي وشرح سلم العلوم وهذا الكتاب قبل
تاريخه لم يكن له وجود بديارنا وانما قدم به وبغيره من نقاش كتب العقول والمنقول العلامة
الهام شيخ الاسلام أحمد عارف عصفه يان زاده حين تولى قضاء المدينة المنورة على ساكنها
أفضل الصلاة والسلام فلما عاد لمصر استعصب معه ذلك الكتاب مع جملة الكتب التي حصلها
هناك واجتمع ببعض أفاضل تلامذة ذلك الشارح ونقل عنه ترجمة المصنف والشارح قاما
لمصنف فهو العلامة محب الله البهاري ٣ تلميذ قطب الدين السهالوي وله مسلم الثبوت أيضا
وهو كتاب في علم الاصول وهو من محقق علماء الهند في رتبة عبد الحكيم وميرزا هاد وقد اعتمد
بهذين الكتابين فضلاء الهند وعلماء ما وراء النهر غاية العناية ووضعوا عليهم الشروح
والحواشي وعن شرح سلم العلوم العلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد الانصاري
السكرتير الهندي المتوفى سنة خمس وعشرين بعد المائتين والالف وصاحب سلم العلوم
قريب التاريخ أيضا فانه من علماء القرن الثاني عشر ورايت عليه شرحا آخر مطولا لم يتيسر لي
النقل منه وقد احدثت بما كتبه سابقا بعضا مما عثرت عليه من فوائد ذلك الكتاب لتكون تلك
الحاشية ان شاء الله تعالى حجة الفوائد نافعة لكل مشغولهم او قاصد هكذا أرجو من كرم ربي
الذي وفقني لوضعها وأسأله أن لا يخيب لي رجاء وأن يتقبلها مني بفضله واحسانه انه واسع
الفضل والاحسان وعلى من نظرها بعين الانصاف أن يتجاوز عما وقع في فهمان فهو أوزلة
قدم فاني عسجد عاجز ضعيف قليل البضاعة متشبث بانزال أهل العلم عسى الله أن يحسن لي
في زمريهم والمرمع من أحب رزقنا الله بحبهم والاخلاص في القول والعمل عنه وكرمه ثم اني
حيث قلت قال المحقق فرادى به العلامة الشيخ يس أو قال في الحاشية ونحو ذلك فرادى به
حاشيته وحيث قلت قبل أو قال البعض أو بعض الحواشي ونحو ذلك فرادى العلامة الشيخ
ابن سعيد المغربي رحمه الله وفي حفي معهم وسائر أساتي وأخباي

والمسلمين أجمعين وتم ليلة الجمعة العشرين من

شهر ربيع الاول من شهر رعام

أربعين بعد المائتين

والالف

كتبه يده مؤلفه الفقير أبو السعادات حسن بن محمد الشهير بالطرار الأزهرى غفا الله عنه آمين

ومائة وألف حاشية شرح المواظف وحاشية شرح التهذيب للعلامة الدواني وحاشية التصور والتصديق للعلامة قطب الدين
الرازي وحاشية شرح الهياكل اه وبهيمه الله اطلعت على مؤلفات المذكور كلها وطالبت فيها ونقلت في هذه الحاشية
من بعضها فله الحمد والله اه منه

بمثل الجوهر الناطق لان كلامهم في هذا الفصل على المعاني المفردة وأما أنهم يشترطون المساواة بين المعرف والمعرف والمعرف
مركب فلا يقتضى التعميم في هذا الفصل بل ربما يقتضى خلافه لان ذلك أمر لم يتعرضوا له الا في فصل المعرفة لاقى فصل
الكليات أصلاً ثم ان أُل للجنس على ما هو الظاهر ومن جعلها للاستغراق فلغاثة التنبيه على ان منع الخلو عن القسمين مطرد في
كل مفهوم فتدبر لثلاث تقع فيما وقعواقفه (قوله وهو الحاصل في العقل) في الحواشي الداوية على الشرح القطبي هذه العبارة
الحاصل أى بوجوده الظلي لا الاصلى لان القسمة الكلّي والجزئى للمعلوم لا للعقل على مذهب وعند العقل على مذهب
والمراد بالحاصل في العقل الحاصل فيه بالفعل لا ما من شأنه أن يحصل فيه سواء حصل بالفعل أم لا لان الكلية والجزئية من
العوارض الذهنية فالذى لم يحصل في الذهن بالفعل ليس بكلّي ولا جزئى اللهم الا ان لا يراد بالكلّي ما يكون كلياً بالفعل بل ما من
شأنه ان يكون كلياً أعم من أن يكون كلياً بالفعل أم لا وكذا الجزئى وهذا التعميمان مع انهما خلاف ما يدل عليه لفظ الكتاب
عما لاجابة اليهما فتفسير المفهوم بما من شأنه ان يحصل في العقل كما فعله قدس سره في حواشى شرح المطالع مما لا ينبغي الى هنا
كلامه بقى انه لم يقيّد الحاصل في العقل بكونه من اللفظ اما للتبادره وأما لانه لما قدم فصل اللفظ أشعر ذلك بأن المقصود
المفهوم من اللفظ والافقد قال السيد السند وأياً ما كان فهو أى المعنى وهو معنى المفهوم لا يطلق على الصورة الذهنية
من حيث هى بل من حيث انها تنقسم من اللفظ وذلك انما يكون بالوضع لان الدلالة اللفظية العقلية والطبيعية
ليست بمقتضية كما مرّت بالاشارة اليه فلذلك قال من حيث وضعها باسم اللفظ هذا كلامه فتأمل اقرب حال كلمات الناظرين
(قوله بمجرد حصوله) الاوجه أن لا يجعل ايماء الى الاعتراض على المصنف بل للاعتذار عنه بأنه على منع فرض الصدق على
كثيرين على ضمير المفهوم فيشعر بأنه على ذلك المفهوم وذلك بمجرد المراد من قيد مجرد الحصول (قوله فرض صدقه) أى تجوز
حله بالمواطاة ايحاجباً بالتقدير واعتبار ولا تجوز حله سلباً وتشخص ذلك المفهوم بكونه في الذهن لا يمنع من صدقه على افراد
الكثيرين وانما يمنع من صدقه على صورة أخرى مباينة له فتدبر (قوله على كثيرين) الاوجه في هذا ان يقال ان التعبير بالكثير
وجعله لان النظر لجرد المفهوم لا يقف بالافراد عند حد وان صبغة العقلاء تغليب افراد العاقل على غيره اشرفه (قوله فلا
نسلم استحالة النتيجة) وجهه بأن مضمونها صدق الشيء على نقيضه وليس هو المستحيل انما المستحيل صدق الشيء على ما يصدق
عليه نقيضه وهو يقتضى أن الجزئى بمعنى مفهومه نقيض الكلّي وليس كذلك كما لا يخفى (قوله بالنظر لوجود الخارجى)
أى نفيها وإثباتها وقيد هذا التنبيه على عدم منافاة هذا لما قدمه من أخذ الكثيرين في مفهوم الكلّي بأن ذلك بالنظر لجرد
التجوز العقلي وما هنا بالنظر لما في الخارج (قوله الى ستة أقسام) أى متحققة لا بمجرد الاحتمال فلا يرد ان القسم الثانى وهو
الكلّي الذى أمكنت افراده ولم توجد جبراً ان يكون منحصراً في فرد مع امتناع غيره أولاً وان يكون متعدد الافراد المتناهية
أولاً (قوله ان الخ) الظاهر ان جوابها محذوف يدل عليه سابقه وهو ستة أقسام ولا حقه وهو القسم الاول الخ أى فقد حصل
قسم والخلاف في تغيير اعراب المتن هل يجوز مطلقاً أو يمنع مطلقاً أو ان كان الشارح صاحب المتن جازوا الا فلا فيما اذا كان
لفظ المتن يحرك بحركة الرفع مثلاً فحركة الشارح بحركة النصب لا في مثل صنيع الشارح على ما لا يخفى نعم كان ترك المتن وإبقاؤه
من غير ما ذكر كى يستغنى عن كلفه ما ذكر أوله ثم المعنى الذى ينبغى إبقاء المتن عليه هو الاستئناف لا التوصيف كما قيل لان الذى
يتربى على الشرط في قوله والاهو قوله فكلّى لا كونه بمنع الافراد مثلاً أيضاً وربما يشير الى ذلك قول الشارح هنا بالنظر
لوجود الخارجى الخ فتدبر (قوله كالعقلاء) قدم مثلاً ذلك أيضاً بصر من رتبى وجعل من ياقوت قبل وكان التمثيل بهذه الامور
لجرد الفرض والا كيف يعلم ان هذه الامور ممكنة الوجود ولم توجد أبداً وليس بشئ فان امكان ما ذكر قطعى اذ لا يلزم على
تقدير وجوده محال وليس يلزم من عدم وجود الشئ عدم امكانه كما هو بين وجوابه ان مراد القائل كيف يعلم ان هذه الافراد
ممكنة الوجود ولم توجد لا كيف يصح ان هذه الافراد ممكنة الوجود مع انها لم توجد فتأمل (قوله كفهوم واجب الوجود)
ههنا بجنان (الاول) للفاضل الدواني وهو ان مفهوم واجب الوجود لا يدخل تحت قول المصنف أمكنت افراد لما ثبت من انه

لا يمكن تعدد افراد الواجب قال ويمكن الاعتذار عنه بأنه أراد بامكان الافراد امكان جنس الفرد اعم من أن يكون واحدا
أو كثيرا ولو قال بدله أو أمكنت أو لا لم يرد ذلك مع الوجازة لأسلب الامتناع عن جميع الافراد ما بامكان الجميع أو البعض
والى هذا الجواب أشار شيخ الاسلام بقوله في الجلة واعترضه بعض الناظرين بأمرين أحدهما ان يكون المراد الجنس أيضا
في قوله امتنعت افراده فيدخل تحته واجب الوجود وهو باطل ثانيهما انه لا جنس لفرد واجب الوجود حتى تنفع ارادة امكان
الجنس وكلاهما ليس بشئ أما الاول فلان امتناع جنس الفرد في معنى ان لا يوجد سلب وجود الجنس لا يبقى معه فرد وأما
الثاني فلان المراد من جنس الفرد مجرد المفهوم الكلي للفظ أى المعنى الموضوع له المصادق على ذلك الفرد أو الفرد المبهم
المصادق به ومجرد ذلك لا استعمال فيه كما لا يخفى على عارف (البحث الثاني) للمصنف في شرح الرسالة وهو انه ان أراد بالممكن في
هذا التقسيم الممكن بالامكان الخاص لم يصح جعل الواجب قسما منه وان أريد الممكن بالامكان العام لم يصح جعل الممتنع
قسما لانه كما يشمل الموجود يشمل الممتنع أيضا وأجاب بأنه أراد به ممكن الوجود بالامكان العام والامكان العام من جانب
الوجود معناه سلب ضرورة العدم فهو يم الوجوب دون الامتناع كما ان الامكان العام من جانب ٣ وهو سلب ضرورة
الوجود يم الامتناع دون الوجوب وأما الذى يم الجميع فهو مطلق الامكان العام بمعنى سلب الضرورة عن أحد الطرفين
الوجود والعدم والى هذا أشار شيخ الاسلام ٩ أو أسكنت امكانا عاما مقيدا بجانب الوجود بان لا يكون عدمه ضروريا وقد
ذكر السيد أيضا هذا السؤال وجوابه في حواشيه على شرح الرسالة للقطب فن اعترض جواب الدواني عن البحث الاول
وارضى أن يكون جواب المصنف عن البحث الثاني الذى أشار له شيخ الاسلام جوابا عن البحث الاول وانه هو الجواب الاول
فقد أخطأ مرات قدبر (قوله فلا يكون كليا) ولا جرت ايضا لان الجزئية كالكلية في اتم ليست الا بالنظر مجرد الحصول في
العقل أى من غير نظر الى الخارج والدليل العقلى (قوله كالسكواكب السيارة) هي الشمس والقمر وزحل والمريخ
والمشترى والزهرة وعطارد (قوله ههنا من قال يقدم العالم) قد يوهم ان كل من قال يقدم العالم تكون النفوس الناطقة
عنده غير متناهية وليس كذلك فان من قال بذلك يرى التناسخ كرسطو تكون النفوس عنده متناهية فإرادته بمن قال يقدم
العالم من قال بعدم التناسخ كافلاطون فن واقعة على افلاطون وتابعيه احتراز عن ارسطو وتابعيه

(مبحث النسب الرابع) (قوله والكيلان) تخصيص البحث بما لمانه لا يصب في الفن عن الجزئى الاستطراد
لانه لا يقع كسبا ولا مكتسبا كذا وجهه وهو فرار من توجيه القطب بأن النسب الاربع لا تجرى الا بين الكليين اذ الكلي
والجزئى لا يكون بينهما الاتباين أو العموم المطلق والجزئيان لا يكونان الامتباينين ووجه القرار ان المصنف قد رده في
شرحه بأن الجزئيين يتساويان أيضا كما في هذا الناطق وهذا الضاحك لكنه أقصده الشريف بأن التفتية في قوله الجزئيان
لا يكونان الامتباينين يتبادر منها التعدد الحقيقي وليس فيما ذكر الاتعداد اعتبارى ولوعده جزئى واحد بحسب الاعتبارات
جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزئى الحقيقي كليا واتصرا الدواني للمصنف وبين أن لزوم كلية الجزئيات ممنوع لان الكلية
يجوز صدق الشئ على ذوات متكثرة لا صدق مع مفهوم آخر على ذات واحدة والمحقق هنا هو الثاني دون الاول وانهم اعتبروا
التساوى بين الحد والحد ودمع انهما متغايران بالاعتبار واتقده بعض الاذ كما بان فحري كلام الشريف ان قولنا الجزئيان
مثنى دال على التعدد والمتبادر التعدد الحقيقي والموجود في الصورة التي تقتضيه المصنف التعدد الاعتبارى ولا يأتى فيها
التعدد الحقيقي الا بان يقال التعدد الاعتبارى موجب للتعدد الحقيقي والقول المذكور ملزم له -د الجزئى الواحد مجرد
مقارنته للاعتبارات التي لا مدخل لها في تخصيص جزئيات متعددة في نفس الامر واذا تعددت في نفس الامر بسبب تعددها
اعتبارا لزم ان يكون الجزئى مقولا على كثيرين لانه مقارن بالوصاف الموجبة لتكريره في نفس الامر فهو جزئيات
متعددة في نفس الامر يصدق كل منها على ما عداه فبطل ما بينه أولا وكذا ما بينه ثانيا لان كلام الشريف انما هو في كون التعدد

٢ قوله من جانب هكذا بالاصل وامله ساقط بعد قوله من جانب لفظ العدم وقوله أو أمكنت لعل قوله فائلا وقوله

بالاعتبار

بالاعتبار لا يوجب التعدد بالذات لافي انهم لم ينعبروا بالتعدد الاعتباري أصلاً ولولم غير ان يوجب التعدد الحقيقي ومن هذا تعلم أن قول بعض الناظرين في تخصيصه لجواب الشريف اذ لو اعتبر لكان كل جزئي كلياً لصدق على كثيرين مختلفين بالاعتبار غير جيد . بقي ان جواب الشريف على تحريره السابق أساسه كون المتبادر من التقية في ذلك القول التعدد الحقيقي وهو قد يمنع بأن المتبادر من قولنا الجزئان مطلق الجزئين فظاهر العبارة من حيث هو يصدق بالصورتين والجل على الظاهر عندهم الصارف متعين فلا بدع في أن يعترض المصنف العبارة بالنظر لذلك وينبه على ان الجزئين قد يتساويان وبدون هذا فليس كلام المصنف واصلاً الى أن يفصح فانه عند الخاصة ولا لكونه شرفاً وسبباً على كثير ما يقع لا كابر الحقين ما هو في غاية السقوط والعجب أن من مارس كتب الشريف وجد يرى من غير المصنف ما هو أعظم من هذا ولا يقول فيه ممثل هذا القول ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله للاحتراز عما بينهما عموم من وجه) جعل الاحتراز عما ذكر من التقييد الكلي لان الذين بينهما مساوخر جابا لفراق والذين بينهما مهوم وخصوص مطلق خر جابكونه تفارقاً أي من الجانبين (قوله وان لم يتفارقا تفارقاً كلياً) أي سواء لم يتفارقا أصلاً أو تفارقا جزئياً ولذلك قال فلا يخلو الخ (قوله وان تصادقا في جميع الصور الخ) كانه اختيار التعبير هنا في جميع الصور وفي قوله فاما ان يتصادقا كلياً من الجانبين بكلياً ليناسب السابق السابق وهو قوله أو يتصادقا في جميع الصور وباللاحق اللاحق وهو قول المصنف فان تصادقا كلياً الخ وهذا المراد التصادق ولولم يتعد زمان تصادقهما كما في كل ناظم مستيقظ (قوله فان تصادقا كلياً من الجانبين الخ) لا يخفى ان الصدق هنا في مفردات فيكون بمعنى الجمل فمضى صدق الكلي مع الكلي جملة معه على فرد والمراد من الفراق مقابل أي عدم جملة مع في فراق الكلي للكلي عدم جملة على ما حمل هو عليه . وحينئذ اذا قيل تصادق الكليان بصيغة التفاعل كان معناه حمل كل منهما على فرد واذا قيل تفارقا بصيغة التفاعل أيضاً كان معناه ان أحدهما حمل على شيء لم يحمل عليه الآخر ثم اذا قيل التصادق بكلياً كان المتبادر منه رجوعه لكل من المتصادقين حتى كانه قيل كليا صدق أحدهما على شيء كان الآخر صادقا عليه فلا يدخل ما فيه الصدق الكلي من جانب واحد كما في العموم والخصوص المطلق واذا قيل التفارق بكلياً كان المتبادر منه رجوعه لكل من المتفارقين حتى كانه قيل كليا صدق أحدهما على شيء كان الآخر غير صادق عليه فلا يدخل فيه ما كان فيه الفراق الكلي من جانب واحد وان لم يوجد واذا تم هذا فنقول ان المصنف وان أحسن في قوله ان تفارقا كلياً من حيث لم يقيد بقوله من الجانبين الا انه ما جاء على ذلك في قوله ان تصادقا كلياً حيث قيده بقوله من الجانبين لكنه استعمل التصادق الكلي في معنى الصدق الكلي ليدرج تحته المتساويين والذين بينهما عموم مطلق ثم قيدهم الجانبين ليحصل القسم الاول وأبدله بعدد من جانب ليحصل القسم الثاني وتم له ذلك بوجود صورة يتحقق فيها الصدق الكلي من جانب ولم يصنع تطرية ذلك في قوله تفارقا كلياً لكونه ليس بضرورة واحدة يتحقق فيها الفراق الكلي من جانب واحد اذ كل ما سلب الشيء عن آخر سلب الآخر عنه يعرف ذلك ما قالوا ان السالبة تنعكس كنفس الزوما والموجبة الكلية تنعكس للجزئية الموجبة التي تجامع صدق الجزئية السالبة وهذا يتحقق ما قال الفاضل الدواني وقوله من الجانبين ليس ضرورياً في هذا الشق لان التصادق الكلي لا يقيد منه الا الكلي من الجانبين ولذا ترك في التفارق وانما ذكره هنا لانه قصد منه الا عموم بطريق عموم المجاز ولذلك عطف عليه بهذا قوله ومن جانب فاقيل لم يقل ان تفارقا كلياً من الجانبين لان التفارق الكلي وهو عدم صدقهما على شيء من الأشياء لا يتصور الا من الجانبين بخلاف التصادق فانه عبارة عن صدق المفهومين على شيء ويتحقق كليته من الجانبين أو من جانب وما قيل تخصيصاً له الحاصل أن التفارق لا يكون الا من الجانبين ثم قد يكون كلياً كالتباين وقد يكون جزئياً كالذين يكون بينهما عموم وخصوص من وجه والامر ان اللذان بينهما عموم وخصوص مطلق وجد فيهما التصادق لتصادقهما على افراد الخاص ولوجود فيه ما تفارق لعدم اقتران الخاص فهذه ايعلم وجه مهوم تقييد المصنف التفارق بكونه من الجانبين بخلاف التصادق وما قيل اشارة اليهما في كلام الدواني فظهر وقد عرفت حكمة عدم التقييد أولاً والتقييد ثانياً وما قال الفاضل الاسفراغيني ان كلام الدواني مبني على

ان معنى التصادق صدق كل من المفهومين على الآخر ليست عند التدبر الصادق في المقام الاختلطات أو هام (قوله فان التصادق الكلي هنالك من جانب واحد) هذا لا نهى عن التصادق الكلي على معنى الصدق الكلي كما حقهناه سابقا (قوله وقيضاهما) قبيض الشيء رفعه كرفع لا انسان لانسان ونقض الشيء رفعه وما قبل قبيض الشيء رفعه أو ما يكون مستلزما لرفع فلا ينبغي لان مساوى نقض الشيء والاعم يستلزم رفعهما رفع الشيء وليس انقيضين في الاصطلاح وان كانوا يطلقون عليه في الاول اسم النقيض كثيرا تجوزا كما يعرف ذلك من كلامهم في الحقيقة وما نفى الجمع والخلق (قوله فيصدق كل الخ) وجه هذا التفريع ما تقر من ان مرجع الكليين المتساويين موجبتان كلياتان مطلقتان عامتان والكليين المتباينين تباينا كليسا البتان كلياتان دائمتان والكليين الذين بينهما العموم المطلق موجبة كلية مطلقة وسالبة جزئية دائمة والعموم من وجهه موجبة جزئية مطلقة عامة وسالبتان جزئيتان دائمتان ولا يشكل عليه كلام الشارح من حيث أن بقضية واحدة لا تحلها الى قضيتين كل ماصدق عليه هذا ماصدق عليه ذلك ماصدق عليه هذا (قوله والاصدق الخ) أى وان لم يصدق نقض الآخر على كل ماصدق عليه نقض أحد المتساويين اصدق العين اذ لا واسطة بين العين والنقيض وصدق العين على نقض مساو يه ماصدق أحد المتساويين بدون الآخر وهو محال مثلا لولم يصدق لا انسان على كل ما يصدق عليه لا ناطق يصدق انسان فيصدق انسان بدون ناطق وهو محال وهذا كاف في بيان المعنى وأما الجراؤه على قانون النظر فيخرج الى أن يقال فيه اقامة اللازم مقام المألوم اذا المدعى الموجبة الكلية أى كل ماصدق عليه نقض أحد المتساويين يصدق عليه نقض الآخر اذ لو لم يصدق لصدق نقضها السالبة أى بعض ما يصدق عليه نقض أحد المتساويين ليس يصدق عليه نقض الآخر فيصدق لازمه وهي الموجبة الجزئية محصلة المألوم أى بعض ما يصدق عليه نقض أحد المتساويين يصدق عليه أحد المتساويين الآخر لكن هذا اللازم محال اذ هو وجود أحد المتساويين بدون الآخر فيبطل ملازمه الذى هو نقض المدعى فيصدق المدعى لاستحالة كذب النقيضين وتوضيحه بالمادة أن تقول كل لا ناطق لا انسان اذ لو لم يصدق لصدق نقضه وهو بعض لا ناطق ليس لا انسان ويلزمه بعض الناطق لا انسان وهو محال وكذا تقول في عكسه وقد اعترض السيد السند هذا الدليل بمنع لزوم الموجبة المحصلة للسالبة المعدولة وأجاب عنه بأن المراد ما عدا الكليات القرضية أو تعتبر القضية سالبة الطرفين لا معدولتهما والازم صحيح حينئذ (قوله أو من جانب) لا يخفى ان التصادق الكلي من جانب يقابل التصادق الكلي من جانبين ولا ينافيه والقيود انما تخرج ما ينافيها لا ما يغيرها فلا يترتب حينئذ قوله فاعم وأخص مطلقا فكان عليه ان يزيد فقط وكأنه اعتمد في فهم ذلك على كلمة والمتضمنية على ما هو المتبادر منها فتأني ما قبلها وما بعدها (قوله فنقيض الاعم الخ) هو مفرع على قوله بالعكس تفريع مفسر على مفسر والاولى أى نقض الخ (قوله لان كل ما يصدق الخ) هذا الى قوله نقض الاخص فانظر لقوله نقض الاعم أخص كان قوله من غير عكس كلي فانظر لقوله ونقيض الاخص أعم ثم الانسب بقوله سابقا متساويان فيصدق كل الخ أن يقول هنا نقض الاعم أخص ونقيض الاخص أعم فكل ما يصدق الخ (قوله أما الاول) أى محتمة كون نقض الاعم أخص أى كل ماصدق عليه نقض الاعم يصدق عليه نقض الاخص فلا نه أى الشأن لولم يصدق ذلك الايجاب الكلي وهو كل ما يصدق عليه نقض الاعم يصدق عليه نقض الاخص لصدق نقضه وهو السلب الجزئى أى بعض ما يصدق عليه نقض الاعم ليس يصدق عليه نقض الاخص فيصدق لازمه وهو الايجاب الجزئى محصل المألوم أى بعض ما يصدق عليه نقض الاعم يصدق عليه الاخص وهو محال لوجود الاخص بدون الاعم فيكذب ملازمه وهو النقيض فيصدق المدعى وتوضيحه في مادة أن تقول كل لحيوان لا انسان اذ لو لم يصدق لصدق نقضه وهو بعض لحيوان ليس لا انسان ويلزمه بعض لحيوان انسان وهو محال لما فيه من وجود الاخص أى انسان بدون الاعم أى حيوان فيكذب ملازمه وهو نقض الاصل فالمدعى حق (قوله وأما الثانى) أى نقض الاخص أعم أى قولنا من غير عكس كلي أى محتمة السلب الجزئى وهو ليس كل ماصدق عليه نقض الاخص يصدق عليه نقض الاعم فلا نه أى الشأن لولم يصدق ذلك السلب الجزئى أى ليس كل ما

صدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم لصدق نقيضه وهو الايجاب الكلي أى كل ما يصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم فيلزم صدق عكسه بعكس النقيض الموافق أى كل ما يصدق عليه الاعم يصدق عليه الاخص وهو محال لما فيه من صدق الاخص على جميع افراد الاعم فيكذب ملزومه وهو النقيض فيصدق المدعى وتوضيحه في مادة ان تقول ليس كل لا انسان لا حيوان اذ لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو كل لا انسان لا حيوان ويلزمه عكس نقيضه الموافق أى كل حيوان انسان وهو محال لانه صدق الاخص على جميع افراد الاعم بقى ان فى كلام الشارح أمور ينبغي التنبيه عليها الاول ان المتبادر في وقوع الاول والثاني في كلام الشارح على قوله كل ما يصدق عليه نقيض الاعم يصدق عليه نقيض الاخص وقوله من غير عكس وعليه فني قوله لو لم يصدق الخ اولاً وثانياً انظر الى مكان اضممار فان أوقعنا على قوله نقيض الاعم أخص وقوله نقيض الاخص أهم لم يلزم ذلك وان كان المالك واحداً الثاني انه أقام الموجبة المحصلة في قوله لصدق بعض ما يصدق الخ مقام السالبة المهدولة بناء على لزومها لها على ما قدمناه اعتراضاً وجواباً عن السيد الثالث انه أقام قوله كل ما يصدق عليه نقيض الاخص ليس يصدق عليه نقيض الاعم مقام ليس كل ما يصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم اعتماداً على وضوح المراد والافاسوار السلب الجزئى ليس بعض وبعض ليس وأيس كل الرابع انه لا تهافت في بيان استحالة قوله كل ما يصدق عليه الاعم يصدق عليه الاخص بكونه صدق الاخص على جميع افراد الاعم كما قيل اذ كانه قال على استحالة كل ما يصدق عليه الاعم يصدق عليه الاخص ما تضمنه من صدق الاخص على جميع افراد الاعم (قوله بل تصادق في الجملة) أى في بعض الصور كما فسره وسابقاً (قوله بيز الحيوان واللا انسان) من هذا يتحرك الخطا للسمية في بقية الصور بين أحد المعنيين ونقيض الآخر قال السيد السند في حواشي المطالع واعلم ان النسبة بين أحد المتساويين ونقيض الآخر وبين نقيض الاعم وعين الاخص مطلقاً هي المباينة الكلية وبين عين الاعم ونقيض الاخص والحيوان واللا انسان هي العموم من وجه واحد المتباينين أخص من نقيض الآخر مطلقاً والاعم من وجه يتفك عن نقيض صاحبه حيث جامعته فاما ان يكون أعم منه مطلقاً كالحیوان مع نقيض الانسان أو من وجه كالحیوان مع نقيض الايض وكل ذلك ظاهر باني تأمل هذا كلامه واعتراض بان انسان مباين للاضاحك مع ان انسان وضاحك متساويان وكذا الأزواج مساوياً وفرد متباينان وأجيب عن الاول بتخصيص الدعوى بما اذا لم يدخل السلب في أحدهما وعن الثاني بمنع عدم صدق لزوج على غير الفرد لانه يصدق على افراد الحيوان ولا يخفى ان التخصيص في مثل هذا لا يلائم قواعد الفن وأما الجواب الثاني فظاهر البطولان (قوله كالأوجود واللاعدم) أراد اللام وجود واللام عدم لان الوجود واللاعدم صادقان على الموجود والمعدوم وقد تسامحوا في ادخال ال على حرف النفي لكونه كالجزء بعده (قوله كذا يقال للجزئى للاخص من شئ) ليس تعريفاً للشئ بنفسه كما ظن الشريف بل تعريف اقضى كما قال الجلال الدواني ولا تعريف بالمجهول كما توهم بعض لمعرفة معنى الاخص مما قبله لسماعه وهو المذرج تحت شئ وانكار هذا مكابرة واختصاص الاخص فيما سبق بالكلي يدل على عدم ارادته هنا بيان ان النسبة بين الجزئيين العموم المطلق وأما نقيض التعريف بالمساوى فقد دمر للجلال الدواني وغيره فيه اطناب المقال (قوله لان جزئية) بالاضافة لما فوقه لم يقل باعتبار الاضافة لما فوقه تنبيهاً على ان الكون جزئياً اضافياً تابع للكون مضافاً لما فوقه لا لاعتبار ذلك فيندفع ما ورد من ان الجزئى الحقيقي يوجد بدون الاضافى اذ لم يعتبر اضافته الى الاعم (قوله أى الجزئى بالمعنى النسائى) أى لا الاخص فانه اما بعد كل البعد أو يقطع بعدم ارادته (قوله أخص من شئ) أى لامن ماهيته المرأة عن المشخصات لا تقاضيه بالله (قوله الاستقراء) أى العقلى (قوله لان الكلى) أى المفرد فلا نقض بالجوهر الناقى والمراد من الكلى ما يشمل الفرضى كما يتراءى من كلام السيد وذلك لان امكان فرضها صادق على كثير من نظر مجرد مفهومها يستدعى فرض الاقسام الثلاثة في التمام والدخول والخروج وان لم يوجد شئ منها يمكن اخراجه عن الاعتبار لان غرض الحكميم لا يتعلق به كما قالوا في نقائص الامور العامة (قوله الى ما تحتها) زاد مع انه كان يكتفيه ان يقول

الى افراد تنبها على ان المراد بالافراد الجزئيات الاضافية ولا يصح ان يراد بها الحقيقة لما يلزم عليه من خروج الاجناس
العالية والفصول العالية وخواصها واعراضها بالنسبة الى الماهيات التي هي اجناس متوسطة وخروج الاجناس
والفصول المتوسطة وخواصها واعراضها بالنسبة الى الماهيات التي هي اجناس سافلة ومع ذلك كله يرد الناطق بالنسبة
للحيوان فانه خاصة لمع عدم دخوله في الكلّي المنسوب لاحتجته من الافراد الا ان يقال ما يحمل عليه نبي فهو فرد له (قوله
من الافراد) التي يحمل هو عليها لان نسبتها للمباين غير معتبرة فانه اليها ليس شي من الاقسام الثلاثة ثم التقيد بجنس الافراد
سواء كانت من تبعية او ابتدائية للتنبيه على ان الاعتبار بالنسبة الى فرد واحد أي فرد كن لا الى مجموع الافراد ولا الى فرد
بعينه ووجهه اما الاول فله لا يطل الحصر اذ هنا اقسام أربعة أخرى هي ان يجمع في الكلّي تلك الاقسام ثمانية او ثلاث
وأما الثاني فله ثلاث اقسام متباينة وقد اعتبر وصادقها بل هو اى الفرد مع تبعية على اطلاقه فتكون الاقسام متباينة
بالاعتبار على ما صرحوا به (قوله والعرض العام) يدخل فيه الصنف ان اعتبر بالنسبة لكل فرد اما ان اعتبر بالنسبة لمجموعها
فيسدّخل في الخاصة فصح الحصر * (مبحث الجنس) * (قوله وهو) عدل عن ان يقول ويرسم ونحوه مع انه
قال في شرح الرسالة وانما كان التعريف رتبة لان الكلّي وان كان جنسا للجنس لكن المقول على كثيرين امر عارض له غير
مقوم وانما ذكر ليه لعلق به لفظ على كذا وذلك لان الجنس في نفسه هو الكلّي الذاتي لاختلافات الحقيقة بالاشتراك سواء يقال
عليها أولا واما مقولته علم او كونه صالحا لذلك فما يمرض لها بعد تقيدها وهكذا في سائر الكليات كذا في شرح الاشارات
اما مجرد الاختصار واما لا لا من طاب المرح وان كان موجودا واما الاشارة الى عدم تمام ما ذكره من حيث ان ذلك
ينفي الحد الحقيقي لا الاسمي الذي أثبتته كلام الشفاء على ما حققه الشريف او من حيث ان المقولية عارضة للكلّي الطبيعي
للكلّي المنطقي المقصود هنا فانهم (قوله المقول) اى المحمول بالمواطاة لانه المعتبر في كلية الكلّي كما مرّت الاشارة اليه
والاطلاق اما اعتمادا على قول الشيخ انه المعنى الحقيقي للعمل واما على اشتراكه فيه ان يبنى على ما في الاساس من اشتراكه
ومقابلته لاشتقاق ودعى ما أشار اليه صاحب الاقتباس جل المبدأ على شئ اى صوله بواسطة محل المشتق عليه
فحوى محل اسم القاعل مثلا لاسم الزمان والمكان والاكثرة وحال التركيب وهو على ما قال صاحب القسطاس محل ما يتركب
منه ومن النسبة مثل ذوعلم وما يجري مجراه كقولك له علم فلا يكون زيد في قولنا هذا غلام زيد محمول على المشار اليه تركيبا
(قوله الحقائق) المراد ماهية فاعرفهم (قوله والجنس جزئيا) اى الحقيقة في شرح الرسالة لانه صنف فان قيل كون
الجنس جزئيا لماهية ومقولا عليها غير معقول لان الجزئية تقدم على الكل في الوجودين والمحمول متحد الوجود بالموضوع في
الطرح قلنا ليس المراد بكون الجزئ محمول لانه من حيث انه جزئ يكون محمولا بل المراد ان معروض الجزئية هو معروض
المحمولية مثلا الحيوان المأخوذ بشرط ان يدخل فيه الناطق نوع وبشرط ان لا يدخل فيه الناطق جزئ والمأخوذ بحيث
يمكن ان تعرض له الجزئية والنوعية جنس ومحمول وتحقيق ذلك ما أورده الشيخ في الشفاء وخلصه الحق نصير الدين الطوسي
في شرح الاشارات وهو ان من الكليات ما قد يتصور معناه بشرط ان يكون ذلك المعنى وحده ويكون كل ما يقرنه زائدا
عليه ولا يكون معناه الاول مقولا على ذلك المجموع حالة المقارنة بل جزئ منه ومنه ما قد يتصور معناه لا بشرط ان يكون
وحده بل مع تجويز ان يقرنه غيره وان لا يقارنه ويكون معناه الاول مقولا على ذلك المجموع حالة المقارنة وهذا الاخير
قد يكون غير متصل بنفسه بل مبهما محتملا لان يقال على أشياء مختلفة الحقائق وانما يتصل بما ينضاف اليه وقد يكون
متصلا بغير مبهم ولا محتملا لان يقال على أشياء مختلفة الحقائق والكلّي باعتبار الاول مادة والثاني جنس والثالث نوع
فإنه الحيوان اذا أخذ بشرط ان لا يكون معه شئ يحتمل ان يكون انسانا وقرسا وان اقترن به الناطق مثلا صار المجموع
مركبا من الحيوان والناطق ولا يقال له انه حيوان كان مادته ان أخذ لا بشرط ان تكون معه بل من حيث يحتمل ان يكون
انسانا وقرسا وان ينحصر بالناطق يحصل انسانا ويقال له حيوان كان جنسا واذ أخذ بشرط ان يكون معه الناطق

تخصصا ومحصلا به كان نوعا فالحيوان الأول جزء الانسان ويتقدمه تقدم الجزء على الكل في الوجودين والثاني ليس بجزء لان الجزء لا يحمل على الكل بالواطأة بل يقال له جزء بالهزار لان اللفظ الدال عليه جزء من حده فهو شبيه الجزء لذلك والحيوان الثالث هو الانسان نفسه لانه مأخوذ مع الناطق وهذا بحث نفيس أهمله المتأخرون هذا كلامه وبه يظهر حال ما أجاب به المتأخرون فانهم زعموا ان الجزء يتقدم في أحد الوجودين فقط وقد رأيت انه يتقدم فيهما معا فليتبذر (قوله لان المقول على الكثرة مغل عن) هكذا وقع في الشرح القطبي ووجهه الشريف المحقق بأن معنى الكل هو المقول على كثيرين بعينه الان الكل يدل عليه اجمالا والمقول على كثيرين تفصيلا اذ ليس المراد بالمقول على كثيرين المقول بالفعل والانتزاع المفهومات الكلية التي ليست لها افراد موجودة في الذهن ولا في الخارج سواء لم يكن لها افراد أصلا كالكليات القرضية أو كان لها فرد واحد في الخارج أو في الذهن كفهوم الواجب بناء على ان برهان امتناع تعدد الواجب يتنى تعدده ذهنا وخارجا بل المراد به الصالح لأن يقال على كثيرين وهذا كلام محقق وأما ما اعترض به الفاضل الدواني من انه أولا يلزم ان ندخل في الكل في الاقسام الخمس الكليات القرضية بالنسبة للحقائق الموجودة اذ يمكن فرض مقولتين اعلمها بل الكليات المتباينة بالنسبة للمباينة مطلقا وثانيا لا يضر خروج المفهومات الكلية التي ليس لها افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن عن تعريف الجنس لكونها ليست اجناسا الشيء فقد دفع اما الاول فبأنه ان أراد بذلك الدخول دخول تلك الكليات بالنسبة للحقائق الموجودة من حيث انها موجودة والكليات المتباينة من حيث انها مباينة فممنوع والسند انه لا يمكن فرض الصدق حينئذ وان أراد بذلك الدخول دخولها من حيث الوصفين المذكورين فلا ضرر فيه وأما الثاني فانه معنى على ان مقصود الشريف انه يلزم خروج تلك المفهومات التي لا افراد لها أصلا عن الجنس وليس كذلك بل مقصود خروجها عن الكليات الخمس ولا شك ان القول بان مفهوم الواجب ليس شيئا منها باطل على ان عدم الافراد في نفس الامر لا ينافي كونها اجناسا باعتبار القرض وليت شعري انما اذا لم تكن داخله في الكليات الخمس فما فائدة ادراجها في تعريف الكل (قوله فالمقول على الكثرة جنس) الواجهة في كونه لم يجعل المقول الجنس وعلى الكثرة يخرج بالجزء انه درج على ما هو المحقق من أن المقول على الكثرة هو الكل على ما تقدم وهو جنس لا يخرج به شيء فكذا المقول على الكثرة يشير لاذكرنا قوله يشمل الكليات فتدبر (قوله يخرج النوع) الاولى وفصله وخاصة بقى ان الشارح لم يتكلم على قيد الحقيقة لعدم التصرح به والافلا بد من اعتباره كما أشار له في آخر الخاتمة الاتية وفي شرح المصنف للرسالة وما يجب التنبيه له ان قد من حيث هو كذلك مراد في تعريف الكليات الخمس لانها أمور اضافية تختلف بالاعتبار فان المألون جنس للأسود وفصل للكثيف ونوع للمكبف وخاصة للبسم وعرض عام للحيوان (قوله وعن الكل الخ) قال شيخ الاسلام وتبعوه ولقد أحسن قدس سره حيث ذكر بدل الجميع الواقع في عباراتهم الكل في حد الاقرب فان البعيد أيضا جواب عن الماهية وعن جميع المشاركات حتى لو قيل ما الانسان والحيوانات والاجسام النامية فالجواب الجسم فيلزم دخول البعيد في تعريف القريب على الوجه القريب فيه فان المراد منه كون السؤال عن جميع الافراد دفعة لا كونها على سبيل البدل والاقترب في الكل ان المراد الافرادى فليس معنى كلام المصنف انه سؤال عن الماهية وعن كل مشارك بان يجمع السؤال الماهية والكل بل بمعنى انه سؤال عن الماهية وكل مشارك هذا كلامه وفيه عندى نظرا ما أولا فانه معنى على ان جميع تقتضى اتحاد الزمان والمصنف لا يراه فقد قال في الطول ولادالة لاجمعون على كون وجودهم في زمان واحد على ما توهم واما ما قلنا فلان المشاركة للماهية في الجنس ان أريد منه المشاركة لها في جميع ماعد انفصلها فإيراض من مشاركت الانسان مثلا مشاركة في جميع ماعد الناطق فكما لا يرد ما ذكره على التعبير بالكل لا يرد على التعبير بجمع بالمعنى الذي بينه فان الاجسام النامية فقط لم تشارك الانسان في التحرك بالارادة نعم انه لا يصح - يمتد ان يقال في الجنس البعيد هو الذى يقع جوابا عن الماهية وبعض المشاركات لعدم المشاركة لها حينئذ في جميع ماعد انفصل ماهية الانسان وان أريد به المشاركة لها في الجملة وورد ما ذكر على التعبير بن

فان الحيوان يقع جوابا عن الانسان وعن القرس مثلا ولا يقع جوابا عنه وعن الحجر مثلا نعم يصح حينئذ تعريف البعد
بما ذكر وهنا يظهر أن الكلام المذكور على كل ليس على ما ينبغي والذي عني ان المراد من تلك العبارة ان الحيوان
جواب عن الماهية وعن كل المشاركات بنفسه ويجز من اجزائه ولا كذلك الجسم مثلا اذ ليس جوابا ولا يتضمن الجواب
عن الانسان والنبات ثم رأيت في شرح المطالع ما يؤيد ما ذكرناه فانه قال ثم الجنس اما قريب أو بعيد لانه ان كان الجواب
عن الماهية وعن جميع مشاركتها في ذلك الجنس واحدا فهو قريب ويكون الجواب ذلك الجنس فقط كالحيوان بالنسبة
للانسان فانه جواب عن الانسان وعن كل ما يشارك في الحيوانية وان كان الجواب عنها وعن جميع مشاركتها في ذلك
الجنس متبعا فهو بعيد ويكون الجواب هو وغيره كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن
بعض مشاركتها فيه كالنباتات واما الجواب عن الانسان وعن البعض الآخر كالقرص فليس اياه لانه ليس تمام المشترك
بينما بل الحيوان وكلما زاد جواب زاد الجنس بعدا عن النوع هذه عبارة فتدبر (قوله الكل اى كل المشاركات) هذا
يؤم انما الاستغراق الاجزاء مع انما الاستغراق الجزئيات بناء على ما في المغنى من الفرق بين كل زمان حاض وكل الزمان ماض
الان قوله بعد وعن جميع الخردون ان يقول مجموع قديده (قوله كالجسم النامي) فيه اشكال على ما صرحوا به من ان الكلام
في الكل المفرد الان يجمل له جريان على هذا التسمي جريان عبد الله على معناه كذا قبل * (مبحث النوع) هـ
(قوله على الكثرة المتفقة الحقيقة) كذا في الشمسية لكن اعترضه المصنف في شرحه بقوله وفيه نظران كل قيد انما
يخرج ما ينافيه لا ما يغيره ولا نسلم المتساقطة بين المقولية على المختلفة الحقيقة والمقولية على المتفقة الحقيقة فان الجنس
كما يقال على الكثرة المختلفة الحقيقة يقال على الكثرة المتفقة لكن اذا كان معها كثر أخرى متفقة الحقيقة فقولنا
ما زيد وعمرو وهذا القرس وذلك فلا بد من قيد فقط ليخرج الجنس وما قيل انه يدفع بأن قيد الحقيقة متبادر من اللفظ أى
متفقة الحقيقة من حيث انها متفقة الحقيقة وهو فيما ذكرنا مما قيل عليهما من حيث انهما مختلفتا لمتفقة الحقيقة فليس بشئ
لان الحيوان في الصورة المذكورة قول على الكثرة المتفقة الحقيقة من حيث انها كثر متفقة لانه لا يفتقر بل مع هذا
القرص وذلك واما الجواب بان المقول محمول على المقول بالذات لانه المتبادر من القول المذكور تبين اذ هو بالاصالة على المجموع
وبأن المتبادر من القول على الكثرة المتفقة الحقيقة فقط فانهما وان صحها العبارة لكن يبقى على المصنف انه حيث أبقي لاعتراض
على الشمسية ما كان ينبغي لمتابعه على ذلك (قوله يخرج الجنس) الاولى فصله وخاصة على ما تقدم (قوله غير معتبر في
ماهية الافراد) أى وان كان معتبرا في سماها الذي هو الهوية كما تقدم (قوله على الماهية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في
جواب ما هو) الماهية تستلزم الكلية فان اعتبر هذا اللازم لما يخرج عنها الشئ وقيل وكذا يخرج المصنف لانه ليس ماهية
بالقياس الى افراد بل عارض وفيه انهم أطبقوا على أن الخاصة داخل تحت ماهية فدخل المصنف تحت أخرى وبين في شرح
المطالع وحواشيه التبريق أنه لم يقيد القول بالاولى دخل المصنف وان قيد خرج النوع بالقياس الى الجنس البعيد
وذكره المصنف في شرح الرسالة وكلام التبريق في حاشية شرح الشمسية كشارحه على تناول الماهية للمصنف وخرج
بالمقول عليها وعلى غيرها الجنس النوع البسيط والماهية المركبة من أمرين متساويين عند من يراها والجنس العالي وخرج
بني جواب ما هو الفصل والخاصة والعرض العام فان الجنس كالحيوان مثلا وان كان مقولا على الفصل كالناطق وعلى الخاصة
كالشاحك وعلى العرض العام كالمائى لكن لا في جواب ما هو اذ ليس الحيوان تمام المشترك لاذن لانه الثلاثة فكل واحد
منها وان كان مقولا عليها وعلى غيرها الجنس لكن لا في جواب ما هو واعلم ان قول شيخ الاسلام كان المصنف لم يجعل هذا
الكلام تعريفا للنوع بل بيانا للحكم ليس وجهه أنه يرد على التعريف المذكور النوع الحقيقي والمصنف وماعدا الجنس
العالي من الاجناس وان ذلك يقتضيه كما سبق اليه وهو بعض الناظرين لان النوع الحق في وماعدا الجنس العالي من
الاجناس المقصود ادخالها لاجزاءه او اما المصنف فلم يكلم عليه شيخ الاسلام أصلا انما وجهه الذي يدل عليه ظاهر كلامه

أنه يخرج بتدريج في جواب ما هو الفصل والخاصة والعرض العام مع انتم بالنسبة الى أجناسها الداخلة فيها أنواع اضافية وهذه
عبارة تشهد بما ذكرنا يخرج الجنس العالي الذي ليس فوقه جنس وكذا الفصل والخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس
الماهية لكن هذه الثلاثة بالنظر الى أجناسها أنواع اضافية وكأنه قدس سره لم يجعل هذا الكلام تعريفا للنوع بل بياناً للحكم
وإطلافاً له هذا كلامه ثم ما ذكره شيخ الاسلام حينئذ مدفوع بأن قيد في جواب ما هو آخر نحو الناطق والضاحك والمائى
من حيث انه فصل وخاصة وعرض عام وهي بالنسبة لأجناسها الداخلة فيها ليست فصلاً وخاصة وعرضاً عاماً وأجناسها مائة و
عليها وعلى غيرها أجناساً في جواب ما هو فليست بخارجة وأما على تحقيق كلامه من زيادته بهذا الماهية وصف الكلية
للإسماء الى نقص الجنس وكون قوله لكن الخ استدراكاً قصده دفع ما يتوهم من خروج الفصل والخاصة والعرض العام
فوجهه انه أشد رآلى تحقيق جهة الخروج وان كان غيره أطلق وان اسقاط المصنف الكلية يشير الى أن ما ذكره ليس حداً وأما
أمر النوع الحقيقي وماعد الجنس العالي فعلى ما بينا وكذلك المصنف وكلام جده في شرح الرسالة يدل على ذلك فانه قال وهذا
تعيين للمعنى الذى يطلق عليه النوع الاضافى لاحد فلا بأس بإيراد لفظ الكل وترك ذكر الكل ثم قال وخروج الفصل
والخاصة والعرض العام بالنسبة الى جنس الماهية فانه لا يقال عليها في جواب ما هو وأما هذه الثلاثة بالنسبة الى أجناسها
الداخلة فيها فإما أنواع اضافية فتأمل في المقام فانه منزلة أقدم (قوله فالحيوان نوع اضافى لاحقيقى) أى بالنسبة لخبرياته
التي هي أفراد الحقيقة لا الى حصصه التي هي أفراد الاعتبارية والافضل من الخمسة بالنسبة الى حصصه نوع حقيقى (قوله
هذا خلف) أى عدم بساطتها كذب لكن أشار الجلال الى أنه ان أريد البساطة الخارجية فان كان عدمها كذباً لم يلزم
أو العاقبة فلان لم انعدمها كذب وكان الشارح أوما اليه حيث قال فيما سبأني إذا كانت النقطة تمام ماهية الافراد
ولم تندرج تحت جنس أصلاً (قوله الحكماء) جمع حكيم وهو العارف بعلم الحكمة الذى هو علم أعيان الموجودات على ماهي
عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وتفرع الى ستة علوم علم تميز الأخلاق وعلم تدبير المنزل وعلم السياسة المدنية
والعلم الاعلى أو الالهى أو الفلسفة الاولى أو الكلوى وما بعد الطبيعة والعلم الرياضى والعلم الادنى الطبيعى وذلك لان تلك
الاعيان إما أفعالنا الاختيارية والعلم بأحوالها من حيث يؤدى الى صلاح المعاد والمعاش يسمى حكمة عملية وأولاً والعلم
بأحوالها يسمى حكمة نظرية والاول ان كان علماء الخ الشخص بانقراده ليتجلى بالفضائل ويتخلى عن الرذائل فعلم تميز
الأخلاق وان كان علماء الخ جماعة متشاركة في المنزل كالولد والوالد والمالك والمملوك فعلم تدبير المنزل وان كان علماء الخ
جماعة متشاركة في المدينة فعلم السياسة المدنية والثاني ان كان علماء باحوال ما لا يقر في الوجود الخارجى والتعلق الى المادة
كالاله فالعلم الاعلى الى آخر الاسماء السابقة وان كان علماء باحوال ما يقتصر ايم الى الوجود الخارجى دون التعقل كالكرة فالعلم
الرياضى والتعليمى وان كان علماء باحوال ما يقتصر ايم الى الوجود الخارجى دون التعقل كالكرة فالعلم
من فسر ما يخرج النفس الى كمالها الممكن في جانب العلم والعمل بدخوله فيما لا يدخل فيها العمل ومن يؤت الحكمة فقد
أوقى خبراً كثيراً (قوله لانها نهايات وأطراف للمقادير) الضمير الذى هو اسم ان واقع على النقطة والخط والسطح اذ هي التي
تقدم ذكرها دون الجسم التعليمى ولا شك ان المقدار الذى هو كماله متصل قار الذات أقسامه تلك الثلاثة مع الجسم التعليمى
وهو ينتهى بالسطح وهو بالخط وهو بالنقطة وليس ذلك الجسم التعليمى نهاية لشيء فظهر ان ما قيل جعل الشارح الجسم
التعليمى نهاية غير صواب (قوله أن هذه الاشياء الثلاثة مستقلة الوجود) أى جواهر كما يصحح به بعد ثم هذا بناء على
انكار المقدار ورده الى ما ذكره الان هذا الكلام يؤهم بقاء الاسماء السابقة عند المتكلمين أى النقطة والخط والسطح
وهو كذلك في غير الاول فقد قال في المواقف انهم لا يطلقون على الجزء الذى لا يتجزأ نقطة وإنما يسمى جوهراً فرداً (قوله
في العمق) هو البعد المقاطع للطول الذى هو البعد المفروض أولاً لا ثانياً فانه العرض (قوله ثم التمثيل الخ) فائدة هذا انه لما
ذكر سابقاً عن الحكماء ان الكل اعراض خشي أن يقال التمثيل حينئذ فاصد لاندراج النقطة حينئذ تحت جنس العرض

فدفعه بأن التمثيل مبنى على خلافه والتحقيق ان اندراج النقطة تحت مفهوم العرض لا يقتضى ان يكون جنسها الجواز
أن يكون عرضا عاما لها وعلى كل من التحقيق وما قبله ليس في كلام الشارح تناف كما قيل فتأمل (قوله ثم التمثيل بالنقطة انما
يصح اذا كانت النقطة تعام ماهية الافراد ولم تندرج تحت جنس أصلا) هذا أحد أقوال ثلاثة فيها وهو انما أنواع موجود بسيط
لم تندرج تحت جنس أصلا الثانى انها لم اعتبارى لم تندرج تحت موجود أصلا الثالث انها داخله تحت جنس الكيف فى
شرح المقاصد المحصر والمقولات فى العشر المذكورة بمعنى أن شيئا من الماهيات الممكنة التى تحيط بها العقول لا يخرج
عنها بل يكون نفس احداها ومندرجا تحتها وورد الاشكال بالوحدة والنقطة فاجيب بوجوه أحدها انما من الامور
العدمية كالهوى والجهل والمحصر انما هو الامور الوجودية واعترض بأنه لو سلم ذلك فى الوحدة فالنقطة وجودية
لكونها ذات وضع كما مر ثانياً انهم من مقولة الكيف لانها عرض لا يقتضى قصمة ولا نسبة وهذا صادف عليهم ما واعترض بانهم
محصر والكيف فى اقسام أربعة هما خارجتان عنها ثالثهما اقسام انهما خارجتان عن المقولات العشر ولا بدح ذلك فى
المحصر لان معناه ان الاجناس العالية لما تحيط به عقولنا من الماهيات المندرجة تحت الجنس هي هذه العشرة وهو لا ينافى
وجود شئ لا يكون جنسا عاليا ولا مندرجا تحت جنس عال وفى نقائس الدرر ما الاولان يعنى النقطة والوحدة فلم يكونهما
أمرين عدميين والمحصر انما هو فى الامور الوجودية أو نوعين بسيطين كما مر أو راجعين الى مقولة الكيف ومن ههنا يظهر
أن التمثيل المذكور ليس مبنيا على ان النقطة من الامور الاعتبارية كما قيل تدبر (قوله قد ترتب متصاعدة) أدرج قد
للاحتراز عن الجنس المنفرد كالعقل ان كانت افراده مختلفة بالفصول كذا قيل وفيه أن ذلك يتبع عدم استغراقية آل
لاتقابل قد وبسبب لازمين (قوله الاضافية) احتراز من الحقيقة فلا ترتب لثلاثية اجناسا (قوله قد ترتب متنازلة)
أدرج قد ههنا لخراج النوع المنفرد كالعقل ان اتفقت افرادها بالفصول لا بالخواص كذا قيل أيضا وفيه أيضا ما مر (قوله
من الاجناس والانواع) بيان لما بينهما من التنبية على ان المراد بيان الانواع والاجناس المتوسطات لانه ذكر العالى والسافل
من الاجناس والانواع لان الاول فقط حتى يبدأ جناس متوسطات أو الثانى فقط حتى يبدأ أنواع متوسطات وكونهم
يقولون جنس متوسط نوع متوسط لا يمنع أن يقال مراد المصنف بمتوسطات الاجناس والانواع لاسيما وهذا الكتاب محشو
بمثل ذلك مع ان ذلك القول منهم ايسر على طريق العلمية كما هو ظاهر وبالجملة فلا ينبغي أن يتوقف فى ارادته ما ذكر (قوله
متوسطات) أى بالنظر لما ذكر من العالى والسافل والافتد وقع فى أسنتهم اطلاق العالى والسافل باعتبار مجرد ما تحتها
وما فوقه وقد نص عليه السيد بل بغير الشارح بل بعض الناظرين فى قوله والمقوم للعالى الخ

• (مبحث الفصل) •

(قوله وهو وان كان جزءا من ماهية الافراد كالجنس الا أنه ليس الخ) قيل مثل هذا التركيب كثير الوقوع وقد نفع
لكن موقع الاول يساخر بيزن بل هما للاستدراك لكنهما واقعا موقع الخبر والخبروة در حجاب يقتضيه المقام هذا كلامه
وقد تبع فى ذلك الفاضل الجبى القنارى فى حواشى المطول حين قال صاحب المطول والعرض والماهية استنقار بالمفهوم
الا ان الفرق الخ لكن رده فى الحواشى السلكوتية وقال هذه العبارة متعارفة فى محاورات العلماء وتوجيها ان كلمة
الاستثناء من مقدار تقديره لا فرق بينهما الا بهذا الاعتبار وليست استدراكية على ما فهم (قوله بخلاف الجنس كالحيوان
مثلا فانه تمام المشترك الخ) من ههنا يلزم أن يكون الجنس فصلا مع انه يميز فى الجملة فانه ليس تمام مشترك كما حققه السيد
السند والقطب وان غفل عنه شيخ الاسلام وتابعه فى نفس الدرر (قوله فيكون فصلا مطلقا) أى عن التقييد بالماهية
البسيطة كما فى بعض صور الفصل البعيد (قوله أو كان) الاولى أو يكون (قوله يكون ذلك الجزء يميز الماهية الخ) أى هذا
القدر المحقق وان كان قد يميز عن غير الماهية البسيطة أيضا (قوله الاماء يميز الماهية الخ) ما واقعة على الجزء الذى ليس تمام
مشترك اذ هو المقسم فلا يراد ان الجنس يميز ذلك التمييز وليس يفصل على ما تقدم واعلم ان التمسك بهذا الدليل فى الاستدلال على
أنجز الماهية إما جنس أو فاعلى قريب أو بعيد وترك الدليل الذى فى الرسالة الشفعية امتثال لامر السيد السند فانه لما

اعترض الكلام على ذلك الدليل ولم يجد سبباً لالاقطع بسلامته قال فلا بد من ترك هذا الدليل والقسمك بدليل آخر وهو أن يقال الخ ماذا كرهه الشارح (قوله وعرفوا الفصل الخ) يمكن أن يكون وجه تقدير هذا أنها دون ما سبق ويأتي بقصد الإيحاء إلى أن المصنف لم يتصرف في تعريفهم للفصل الواقع في إيساغوجي وغيره بما يخبره عن نسبتهم لهم بخلاف تلك التعاريف فافهم ثم بانه إما التصور أو صلة فبقدر المضاف أي مجموع الخ (قوله المقول) لم يعبر بالمحمول مع أنه وجهه في شرحه للرسالة بقوله لانهم ذكروا أن الفصل على لخصه النوع من الجنس فكان مظنة أن يتوهم أن الفصل لا يحمل عليه لامتناع حمل العلة على المحمول فصرح بهذا الحمل إزالة لهذا الوهم لما أن إزالة ذلك الوهم كانت تكون بلفظ يحمل تكون أيضاً يقال (قوله يشمل الكلبيات) آثره عن أن يقول يشمل المقولات مثلاً بناء على ما تقدم له وحرزناه أي أن المقول الخ مراد منه ما أريد من الكلبي الذي هو المقسم للجنس فيشمل سائر الكلبيات وأما الجزئيات فخرجت عن المقسم ولوعلى القول بحملها فتدبر (قوله لا يقال أن في جواب أي شيء هو) لأن ما يطلب المميز الداخل الذي لا يكون جواب ما أو الخارج الذي لا يكون عرضاً عاماً (قوله وذاته) عطف تفسير (قوله الفصل) ليس هذا إشارة إلا أن في كلام المصنف حذف الفاعل لكون هذا ليس من مواضع ذلك ولأنه تفسير للضمير المستتر في ميز يحذف أداة التفسير الذي لم يوقف على نص على جواز أو منعه بل هو فاعل ميز مذكور حينئذ لما أن كلام الشارح والمتن مسوقان مساق كلام رجل واحد على نحو صنعة التضمن في البديع ثم فيه الإيحاء إلى أنه إذا أخذ كلام المصنف مستقلاً كان فيه الفاعل ضميراً مستترا عائداً إلى الفصل فاحفظ هذا وتدبره يتبعك في كثير من مؤاخذات يوردونها على مثل الشارح عن يمزج كلامه بكلام مشروحه مخرج الماء بالراح (قوله أو في الجنس البعيد) أي فقط بقريته المقابلة فلا تقتض بالقریب ثم اعلم أنه في شرح الرسالة أشار إلى أن هذا التقسيم مبني على أن تركيب الماهية من أمرين متساويين محض احتمال فقد قال ولما كان تميزه أي الفصل عن المشاركة في الوجود مبنياً على احتمال تركيب الماهية من أمرين متساويين ولم يعرف له هذا التحقيق أهمله المصنف في تقسيم الفصل إلى القريب والبعيد وجعل القريب ما كان مميزاً عن المشاركة في الجنس القريب كالناطق والبعيد ما كان مميزاً عن المشاركة في الجنس البعيد كالحساس والافالقريب ما يميز عن جميع المشاركات في الجنس أو في الوجود والبعيد ما يميز عن بعضها وكون تميز الفصل عن المشاركة في الوجود مبنياً على الاحتمال المذكور انما هو على تفسير الامام لكلام الاشارات وأما على تفسير الحكميم المحقق فليس مبنياً عليه لأنه قال مراده الخ انظر عمله فيه (قوله إلى شيء) أي نوع لا شخص ولا صنف فلا يرد أن الفصل يميز مع أنه ليس بمقوم بالنسبة له (قوله يميز الفصل ذلك الشيء) أي في ذاته فلا يرد أن الناطق يميز الضاحك والماشي مع أنه ليس بمقوم لهما (قوله فهو فصل مقوم) انما زاد ذلك لأن قسم الشيء عبارة عنه مع قيد (قوله إلى ما يميز عنه) ما واقعة على الجنس على ما يشعر إليه قول الشارح لا في كالحیوان الخ والتميز بمعنى الافراز على ما في الصحاح والجنس منطبق على مجموع افراد يفرز الفصل النوع عنها ٣ (قوله بمعنى أنه يجعل قسمه) يشير به إلى ما قال السيد السند التحقيق أنه مقسم له بمعنى أنه يحصل قسمه لا يحصل قسمين فان غير الناطق قسم من الحيوان حاصل من انضمام عدم النطق كما أن الناطق قسم منه حاصل من انضمام النطق إليه فاذا قسم الحيوان إلى هذين القسمين كان هنا أمران مقسمان له كل واحد منهما يحصل قسمه واحداً له وكان من قال ان الناطق يقسم الحيوان إلى قسمين نظراً إلى أن الحيوان اذا ضم إلى الناطق وجوداً وعدم حصل له قسمان (قوله أي للفوقاني) تفسير العالي بالفوقاني والسافل بالكتاني صنفه السيد لا يخرج المتوسطات (قوله لان مقوم المقوم مقوم) ضرورة ان الداخل في الداخل في الشيء داخل في ذلك الشيء (قوله كل فصل يقوم الخ) يشير إلى أن في قول المصنف المقوم للاستغراق (قوله اذ الموجه الكلية لا تنعكس كلية) هذا استدلال على تقييد العكس المنفي في كلام المصنف باللفظ يعني ان المصنف نفي صحة العكس عن قوله المقوم للعالي مقوم للسافل فلا يصح حمله على الاصطلاح لان عكس ذلك موجب جرتية لا كلية وذلك ٣ قوله بمعنى انه يجعل قسمه كذا في الاصل والذي في نسخ الشرح بايدينا معنى انه يحصل قسمين بالإضافة إله معصم

لا يصح نقبه احسنه فيحمل على العكس اللغوي وهو باطل قطعاً فيه مع لامه نصفه نفيه وعلى هذا يكون الشارح لم يستدل على قول المصنف ولا عكس الظاهر ورد له بما ذكر في التي قبلها بأدنى تأمل ولك أن تتجسس له استدلالاً على صحة ولا عكس لان مراد القوم بقولهم الموجبة الكلية لا تنعكس كذلك البتة وصحة انعكاسها كذلك في بعض المواد غير معتبر عندهم لعدم اطرادها على ما هو معلوم حتى ان عكس كل انسان ناطق عندهم انما هو بعض الناطق انسان ليس الاقن زعم ان استدلال الشارح غير تام لانه لا فيها ٣ وانه لذلك عدل عنه شيخ الاسلام فقدمهم (قوله وقد عرفت انما) أي هذه الموجبة أي من حيث انهم ايجابية كلية لامن حيث خصوصها الكونه ليس هو الذي عرف مثل هذا (قوله وهو) التذكير رعاية للاحق أي الخارج والسابق في الرابع ثم المعرف الخاصة التي هي قسيم الكلليات الاربع وهي التي تختص بالذاتي بالقياس الى جميع ما عداه فلا يضر خروج الخاصة الاضافية التي تختص بالذاتي بالقياس الى بعض أعيانها (قوله يخرج غير العرض العام) لم يجعله فصلاً مقدماً على جنسه بناء على الجواز يخرج بالتنوع وفصله والجنس وفصله والعرض العام خارجة بقيد فقط وانه معتبر بـله لمانه صرف للتعريف عن الظاهر من غير وجوب بل رعاية على أولوية ما ذكر من حيث بيان عاداتهم بتقسيم الخارج عن الماهية للخاصة والعرض العام والمقسم يعتبر جنساً للاقسام بلا نظر كما قيل (قوله لان البتة خارجة) أما الاطلاق فلجزئيتهم ما وأما الثالث فلم يفتيه (قوله وبقوله فقط يخرج العرض العام) يبيحه خارجاً بحقيقة واحدة كما فعل غير لما أنه خلاف الحق من جهة أن القيود انما يخرج ما ينافيها لا ما يغيرها ولا منافاة بين المقولية على ما تحت حقيقة واحدة والمقولية على ما تحت أكثر كما تقدم في بحث النوع (قوله وانطبق التعريف عليها) أي بجميع أقسامها حتى الغير الشاملة لان المراد بما تحت حقيقة ما هو أعم من الجميع والبعض وحق خاصة الواجب لان المراد من الحقيقة ما هو أعم من المفهوم الاسمي (قوله بعد تمام التعريف) ظاهر هذا ان آخر التعريف كلمة فقط والباقي خارج عنه وفيه خفاء من حيث ان عامله على ما هو الظاهر المقول الذي هو جوهر التعريف ومن حيث انه جعله لبيان الواقع وذلك يذ كر فيه في أجزاء التعاريف الا أن يقال هو من تمام قبود التعريف بالنظر لكونه بياناً للواقع والمراد من كونه بعد تمام التعريف انه لم يتجس الى في ادخال ولا اخراج يدل على هذا قوله للاحتراز (قوله والصواب حذفه الخ) يعني ان الاعتماد السابق وان كان يقبل في بادئ الرأي لكنه لا يقبل بالآخرة لان دعوى بيان الواقع في القيود انما تقبل اذا كان القديم مع كونه لا يقيد ادخالاً ولا اخراجاً يقيد معنى لا يفيد منه غيره من التبدول لمطابقة ولا تضمناً وهذا ليس كذلك فان المقول قولاً عرضياً هو قوله الخارج عن الماهية المقول الخ ولذا يعرفون العرضي بالخارج عن الماهية مع انهم لم يبدعوا في كتبهم ما عداه المصنف في كتابه من انه غاية التذيب مع أن اسقاطه من تعريف العرض العام يشير أيضاً الى عدم قبول الامر من فلا يجوز يكون الصواب اسقاطه وبما حذرنا علم ان الشارح لم يخالف الصواب في التعبير بالصواب كما زعمه الناظرون (قوله المقول) أي على افراده لا في الجواب (قوله عليها) الضمير لما الكون اجمع في افراداً والحقيقة والظاهر انه يمكن رعاية الحقيقة بقيد واحدة ولا يكون غير جنس على ما زعم القاضل الاسفرايفي لما علمت من عدم المناقاة بين قبود واحدة وغيرها وان تغير اتم المراد من حيث كونه مة ولا عليها وعلى غير ما فيدخل ما اختص بحقيقة وتحتها حقائق من حيث مقوليته على تلك الحقائق ويخرج بتعريف الخاصة من حيث اختصاصه بتلك الحقيقة ومقوليته على ما تحتها في جواب أي شيء في عرضه (قوله به) أي عنه لما أنه أخذ جنساً على ما علمت (قوله مطلقاً) ناظر للفضول أي فصول أنواع أو فصول أجناس لقربه ولكن الاطلاق في مقابلة قوله سابقاً والفصل المراد منه فصل النوع كما هو ظاهر (قوله ان امتنع انفسا كذا) أي لا يجوز ان يشارك الشيء وان وجد في غيره فلا يرد الاعمال وذلك الامتناع اما الذات الملزوم أولاد ذات اللازم أو لا من فصل كالسواد للعشي (قوله عن الشيء) قال الجلال الدواني انما يقل عن الماهية ليشمل لازم الوجود ولأنه لا يكون تقسيمها الى لازم الماهية تقسيم الشيء الى نفيه والى غيره وفيه ان لازم الوجود لازم الماهية لكن باعتبار خصوص أحد

٣ قوله ولا فيما وانه كذا بالاصل ولعله سقط من النسخ بعد في السابق أو يأتي ١٥ معصم

الوجودين وقيل ان ذلك لعدم ما يقتضيه في كلام المصنف وهو تقسيم الكلّي بالنظر للماهية وفيه أنه ممنوع والسند قول المصنف أولا وهو الخارج عن الماهية الخ وثانيا القول علم او على غيرها الخ على احتمال وقيل انه يلزم الغدول اليه كون التقسيم غير حاصرا فلا ينحصر ما يمنع انفسكا كدعوى في لازم الماهية ولازم الوجود لان كليهما لازم بالقياس للماهية فيخرج لازم الشخص من حيث انه لازم الشخص عن التقسيم وفيه أن لازم الشخص خارج عن الشيء لان المراد به الماهية بدليل قوله السابق الخارج عن الماهية الا انه عدل للشيء استبشا عا ظاهرا تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره على ان لازم الشخص داخل في لازم الوجود وراجع اليه لكونه لازما للماهية من حيث خصوص أحد الوجودين (قوله كالسواد الحبشي) أفاد الجلال الدواني أن المراد بالحبشي الممتزج بالمزاج الصنفي المخصوص سواء كان بالحبشة أو غيرها فيخرج من ليس له ذلك المزاج وان تولد بالحبشة وان المراد بالسواد كونه بطبع والتخلف لمرض لا ينافي ذلك مع أن المريض لم يبق على ذلك المزاج وما قبل عليه ان جعل السواد على اقتضاء طبعه ذلك بعيد جدا بعد جدا عند من مارس شيئا من الطبيعيات (قوله فانه لازم لوجود الحبشي وشخصه لا للماهية) اعترضه الجلال الدواني ثم اعترضه فقال أنت تعلم أن السواد كما لا يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجودها أيضا لان الانسان الايض كثير بل انما يلزم الماهية الصنفية أعني الحبشي بحسب وجودها في الخارج فيكون كلامه بحسب الظاهر في قوة أن السواد ليس لازما للماهية الانسان بل هو لازم لوجود الصنف الذي تحتها ولا يخفى عدم انتظامه وفوات المقابلة المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود وأن الدلائل بالمقام ايراد امر لا يكون لازما للماهية ويكون لوجود تلك الماهية والتحقيق انه لم يرد بالازم الماهية الا ما يلزم النوع وبلازم الوجود الا ما يلزم الشخص من حيث انه شخص فان السواد للحبشي انما يلزم صنفية التي هي من جملة ما اعتبر في تشخيصه فيكون لازما لشخصه لا للماهية بدليل قوله لوجوده وشخصه وأجاب بعض الاذكياء عن اعراضه بأنه ليس معنى لازم الماهية الا ما يلزمها من حيث هي هي مع قطع النظر عن خصوصية أحد الوجودين ولازم الوجود الا ما يلزمها باعتبار خصوصية أحد الوجودين اما مطلقا أو مأخوذا مع عرض خارج عن الماهية وانما لم يتعرض مثل الشارح لاستيفاء أقسام لازم الوجود بل اكتفى بإيراد مثال اللازم للوجود الخارجي المخصوص الذي هو أخفى لان ذلك وظيفة الحكمة لا يتعلق غرض المنطقي أعني الاكتساب به فان اكتساب لازم الماهية اذ هو المستعمل وانما ذكر لازم الوجود استطرادا واعترض اعذاره بان المقسم لازم الماهية فكيف يندرج فيه لازم الشخص وأن اللازم باعتبار الوجودين ليس لازما للنوع وللشخص وحينئذ يقول المصنف بالنظر الى الماهية أي من غير اعتبار خصوص أحد الوجودين وكذا قول الشارح فانه الأزمة للماهية الاربع وقول المصنف أو بالنظر الى الوجود أي لازم الشيء أي للماهية باعتبار خصوصية أحد الوجودين على ما تقدم وقول الشارح فانه لازم لوجود الحبشي وشخصه أي لازم للماهية الانسان باعتبار خصوصية الوجود الخارجي مع عرض خارج عن الماهية وقوله لا للماهية أي من غير اعتبار خصوصية أحد الوجودين وعدم التعرض لما يلزم الماهية باعتبار خصوصية الوجود الذهني كالكلية للانسان لما تقدم هذا هو الكلام المحرر المختصر في هذا المقام فليتدبر (قوله ثم اللازم) أي الذي عرفه المصنف بما يمنع انفسكا كدعوى الشيء سواء كان لازم الماهية أي الذي عبر عنه المصنف باللازم بالنظر للماهية فقد وافق عبارة المصنف التي لم يعبر فيها بالمقسم بالماهية كما عبر صاحب الشمسية وأما التعبير بالماهية في القسم الاول فليس هو مناط الاعتراض على الشمسية ولا عدل عنه المصنف وما قبل الاولى أن يقال سواء كان لازما بالنظر الى الماهية أو الى الوجود ليوافق عبارة المصنف التي عدل اليها عن تلك العبارة المعبر بها في الشمسية ليس علم أو رد عايم أو ان أجيب عنه فكل كلام مختلط (قوله وهذا هو اللازم البين بالمعنى الاخص) وجه أخصيته انه زاد على ما بعده بقيدانه كلماته تصور المألوم تصور اللازم ووجه أعمية ما بعده زيادته علمه بفرد ما لا يكون فيه تصور المألوم مقتضيا لتصور اللازم وان كان بحيث اذا تصور اجزم العقل باللزوم وأما ان تصور اللازم والمألوم يكتفي في الجزم باللزوم فقد روي مشترك بين المعنيين لكنه لم يصرح به في بيان المعنى الاخص اعناء بمخصوص ما به الخصوص

واعلم ان كلام المصنف يدل على أن لفظ اللازم أطلق على معنيين واقضى كلام الشارح ان الاول أخص والثاني أعم وقد بينا ذلك وأطلق على الاول انه لازم بالمعنى الاخص فما كان يتناسب ذلك ان يعبر بعد بالزوم البين بالمعنى الاعم والأخص ولا يتناسب قوله أيضاً بالزوم البين قال بالاشتراك الخ فليصرف الى اللازم بتجاوز (قوله المقصد) أى الذى قدرته وزدته بين أو ومن تصوره فى كلام المصنف أخذ من العطف فان عطف من تصورهما الجزم على من تصورهما بالزوم يقتضى تسلسل عامل المعطوف عليه ان يكون التقدير ماصنعه وحينئذ قد ايسر قضية انه من عطف الجمل ولادليل عاينه على ما فهم (قوله أى اللازم البين يقال بالاشتراك الخ) يشير الى ان أرفى كلام المصنف لتسوية المعنى الذى يطلق عليه لفظ اللازم البين فيطلق على المعنى الاول وحده اطلاق العين على الجارية مثلاً وعلى المعنى الثانى وحده اطلاق العين على الباصرة ومن ههنا يظهر ان ما قيل يفهم كلام المصنف أن البين المفهوم المردود وأقره ليس على ما بينى (قوله وعلى ما يلزم من تصوره اللازم والمزوم جزم العقل بالزوم) قد قطع السيد السيد فى حواشى شرح الرسالة بان هذا التعريف لا يلقى على ظاهره وانه اما أن يكون المراد حذف الواو ومعطوفها فى صدره أى ما يلزم من تصوره اللازم والمزوم والنسبة الخ أو فى مجزأ أى ما يلزم من تصوره اللازم والمزوم جزم العقل بالزوم بينهما والنسبة وهذه عبارة (أقول) لا بد فى الجزم من تصوره النسبة مطلقاً فاما ان يقال المراد ان تصوره مع تصوره رمزومه وتصوره النسبة بينهما كاف فى الجزم واما ان يقال ان تصورهما يقتضى تصوره النسبة والجزم معاً هذا كلامه فمن قال قد تردد السيد فى حواشى الرسالة فى ان التعريف على ظاهره أو محمول على ان اللازم البين ما يلزم من تصوره مع تصوره المزوم والنسبة الجزم بالزوم فقد فهم (قوله كالانقسام الخ) هذا كقوله سابقاً الزوجية والسواد ونحو ذلك من مسامحاتهم المشهورة والمراد المنقسم والزوج والاسود لان الكلام فى المحمولات بالمواطاة تبه عليه السيد وغيره (قوله والشيب) لم يزد فى شرح المطالع فقال بعض لما فيه من الغمما اذا أريد منه يياض الشعر أو السن الذى تضعف فيه الحرارة الفريزية الآن يراد به الشيب الغير الطبيعى فانه يزول بالادوية بعدة مديدة وسمت أنهم يعالجون بالمعاجين مديدة فيصير الشعر الابيض أسود وتعود القوة التى كانها فى الشباب وكتبوها فى كتبهم ورأيت شيخاً باغ عمره مائة وست عشرة سنة قد صار شعر لحيته البيضاء من أصله أسود وبقى يياض فى أعلاه يتبدل يوماً ما فمما يياض بالسواد وقال غيره ورد ان الخضر عليه السلام بعد مائة وعشرين سنة يعود الى الشباب وان زيارته تشابه احين تزوج بهم ابوسف عليه السلام

• (مبحث الخاتمة) • (قوله اعلم ان لكلى ثلاث اعتبارات) أى كل كلى ثم الجزئى كذلك فتركه له دم النظره فى الفن وقتئذ بعض الناظرين الكلى بالمحمول على شئ واحد حل مواطاة وقد وضعه فى غير موضعه الذى هو قول المصنف مفهوم الكلى لما أن الكلى الطبيعى يؤخذ من حيث انه معروض أى موضوع لا عارض أى محمول ولا المجموع والمراد من الاعتبار الثلاث اعتبار العارضية واعتبار المعروضية واعتبار ما فيه قدر فى قول الشارح أحدها الخ أى أحدها اعتبار العارضية الذى أشار به قوله مفهوم الخ ثم التقييد بالثلاث نظراً لما يتعلق به الغرض والافتد بقى المعروض من حيث هو هو على التحقيق الآتى والمعروض المقيد على ظاهر كلامهم الآتى والعارض المقيد (قوله مفهوم الكلى) أى المقهوم الصادق على الكلى صدق العارض على المعروض يسمى كلاً منطقياً ثم هذا المقهوم العارض من حيث اشتراكه بين الكلى العارض للانسان والكلى العارض للعارض اذا أخذ من حيث كونه معروضاً للكلية يكون كلاً طبيعياً والكلى العارض كلى منطقي والمجموع عقلى ففى قولنا الكلى كلى أيضاً أمور ثلاثة ويجرى ذلك أيضاً فى قولنا الكلى جنس والجنس جنس (قوله ومعروضه) أى من حيث هو معروض فانه الكلى الطبيعى لا ذات المعروض من حيث هو وان كان هو المشهور وجاء عليه كلام الحق الطوسى فى شرح الاشارات حيث قال المعانى التى لا تمنع مفهومها من وقوع الشبهة فيها قد توخى من حيث هى لا من حيث انما واحدة أو كثيرة الى ان قال فانها من حيث هى كذلك تسمى طبائع اعيان الموجودات وحقائقها وهى تسمى بالكلى فان الذى لشارح المطالع والسيد والمصنف ونقله عن الشيخ فى الشفا والارموى

في البيانات الصواب تقييد بمعنى حيث هو معروض (قوله المركب من المفهوم والمعروض) أي المركب من المفهوم
 العارض والمعروض من حيث هو معروض وما استقبحه بعضهم من لزوم اعتبار المنطق في مفهوم العلة في مرتين على
 سبيل الجزئية والتقديرية للجزء الآخر فوسوسة لابهامها عارفاً بالأساليب (قوله لأن المنطق انما يبحث عنه) ليس معنى هذا
 القصر انه يبحث عن مفهوم الكلّي نفسه حتى تكون المسئلة طبيعية بل معناه انه يبحث عنه من غير ان يفسره الى مادة من
 المواد (قوله لانه طبيعة من الطبائع) أي حقيقة من حقائق أعيان الموجودات في الجملة ووجه التسمية لا يجب اطراحه
 (قوله لعدم تحققه الا في العقل) ووجه التسمية لا يجب اطراحه حتى يرد ان المنطق كذلك (قوله أي ماتهروض له الجنسية) أي
 من حيث تعرض له الجنسية او من حيث ذاته على ما تقدم (قوله عوض عن المضاف اليه وهو الضمير العائد) هو مذهب
 كوفي على ما علم في التهور (قوله والحق وجود الكلّي الطبيعي الخ) اختلف الناس هل الكلّي الطبيعي موجود في الخارج
 واستدل في التسمية بانه جزء الأشخاص الموجود فيه فيكون كذلك أو ليس بموجود فيه وحقق المصنف في شرح الرسالة
 الثاني وقد أشار هنا الى ذلك مع زيادة انه يمكن التوفيق وأشار الشارح الى التوفيق أيضاً في الدليل فقال والحق وجود
 الكلّي الطبيعي في الخارج لكن لا بمعنى الاستقلال أي بمعنى ان الوجود الخارجي وصفه في نفسه بل على التسبع والضمن
 أي بمعنى وجود اختصاصه وافراده فالوصف وان أجرى عليه حقيقة في الظاهر لكنه سببي في التحقيق ولما كان هذا
 يتوقف على علاقة بينه وبين الانفراد حتى يعطى وصفها قال فان افراد الكلّي الطبيعي الذي لم يوجد حقيقة في الخارج
 اذا كانت موجودة في الخارج حقيقة وهو جزء من كل فرد منها فيكون موجوداً في الخارج لكن لا حقيقة واستقلا لا
 حتى يلزم انصاف الماهية الكلية بصفات متضادة ووجوده في زمان واحد في أمكنة متعددة ومخالفة بدهية العقل من
 حيث انما كانت كميان الكلية تنافي الوجود الخارجي بل ضمنا أي تبعاً وأما الكلّي العقلي والمنطقي فلم يثبت وجودهما في
 الخارج بمعنى وجود افرادهما كما في الكلّي الطبيعي لان الافراد الموجودة خارجاً أفراد المعروض أو الجزء لا العارض
 أو الكل والحال ان النظر فيه أي في وجودهما خارج عن الصناعة المنطقية فالذا أي لاجل عدم ثبوت وجودهما في الخارج
 بالمعنى الذي ثبت وجود الكلّي الطبيعي فيه والحال ما ذكر ترك البحث عن وجودهما ولم يترك البحث عن وجوده وان
 شاركهما في كون النظر في وجوده خارجاً عن الصناعة وانما لم يثبت وجودهما في الخارج تبعاً لوجود افرادهما لانهم اختلفوا
 في وجود الاضافات فعلى القول بوجودها خارجاً توجد اضافات مخصوصة يثبت بها أو مع افراد الكليات الطبيعية
 الوجود للكلّي المنطقي أو العقلي تبعاً وعلى القول بخلافه لا يتدبر ما حرمنا من دفع ما قيل ان الشارح قرر كلام المصنف
 هنا بما مر اده الاحترار عنه الخ على اناذ كرنا قبل ان للشارح عذراً في مثل ذلك وكذا ما قيل على قوله فلذا ترك البحث عن
 وجودهما فيه ان البحث عن وجود الطبيعي أيضاً خارج عن الفن لكن حق الجلال الدواني ان الحق وجود الكلّي الطبيعي
 في الخارج حقيقة وزل عليه كلام الشيخ في أوائل النظم الرابع من الاشارات وأجاب بعض اذكياء المحققين عن
 الاسئلة التي أوردها المصنف في شرح الرسالة من قبل المتأخرين وأثرنا اليها بهذا الكلام اننا علم بالضرورة ان
 اطلاق الحيوان على اختصاصه ليس كاطلاق لفظ العين على معانيه ولا كاطلاق الابيض على الجسم حتى يحتاج الى ملاحظة
 أمر خارج عنه بل نجزم انه متقوم به ولا نعي بالجزء الا ما يتقوم به الشيء ولا يمكن تفصيل ماهيته بدونه كالمثلث فانه لا يتقوم
 ولا يتحصل بدون الخط والسطح مع قطع النظر عن وجوده وعدمه ولا شك ان ما يتقوم به الموجود يجب ان يكون موجوداً
 وخلاصته انه لا شك ان بعض الأشخاص شارك بعضاً آخر دون بعض في أمر مع قطع النظر عن الوجود وما يتبعه من
 العوارض فذلك الأمر المشترك يتقوم به تلك الأشخاص في حد ذاتها ولا بد من وجوده أينما وجدت والالم تكن متقومة به
 فاندفع الاعتراض الذي تلقته القبول بالقبول وهو انه ان أريد انه جزء في الخارج فمنوع بل هو أول المسئلة وان أريد انه
 جزء في ذهن فلا نسلم ان الجزء الذهني للموجود الخارجي يجب ان يكون موجوداً في الخارج وذلك لان الجزء ما يتقوم به

الشيء ولا تعلق له بالخارج والذهن بل يتقوم به الماهية مع قطع النظر عن الوجود والعدم ثم انه ينقسم الى خارجي أى غير
محمول عليه وذهنى أى محمول عليه بحسب اختلاف اعتباره بشرط لاشئ ولا بشرط شئ على ما حقق في موضعه ولو كان بينهما
اختلاف بالذات لزم ان يكون شئ واحد ماهيتان أو يكون اطلاق الجزء على أحدهما مجرد اصطلاح كما قال المتأخرون
من ان الانحصار هو بات بسطة في الخارج يتزع العقل منها بحسب تلك المشاركات والمباينات أمورا كلية الا ان ما
يتزع من ذاتها يسمى جزأ وذاتيا وما يتزع منها بلا حطة أمر خارج عنه يسمى عرضيا كالوجود يتزع بلا حطة ترتب
الانوار المألوية من الشئ ويتم على وجوده ما انة وقا عليه من ان الماهية اذ لم يكن تشخصها نفسها لا بد له من علته اما
نفسه فينحصر نوعها في فردوا لا يعزل عما هوادها والقابلة اعراضه تكتنف بها فان الاحتياج في الاتصاف بالشخص الى العلة
يقضى ان يكون الاتصاف به خارجيا فهو يقتضى وجود الموصوف في الخارج ولا غبار على هذا المطلب الا ما قالوا من انه
لو كان موجودا فاما بوجوده انفرادي لزم قيام وجود واحد بأمرين واما بوجوده صغيرا لفلان يصح الحمل لانه يستدعى
الاتصاف في الوجود وان كل موجود في الخارج فهو مشخص بالبدية وهذا هو الذي قادهم الى الحكم بامتناع وجوده وانه
أجيب عن الاول بما لا يحتمل المقام ابراده وتحقيقه والثاني بأنه حكم وهمي كيف والتفتيش المذكور سائق الى وجود الامر
المشترك (فصل في المعرفة وانقسامه) (قوله في المعرفة) أى في تعريفه وما يتفرع عليه مما يصح التعريف
به وما لا يصح وانقسامه من حدوره تام وناقص (قوله فيكون للمنطق طريقان) القياس الذي يشير له ما قبله ينتج الغرض من
المنطق معرفة حقيقة وفساد الجهولات التصورية والتصديقية وهذا لا ينتج ان التصورات والتصدقات طريقان يوصلان
للمنطق الا ان تجعل الامم للملك ملكية الكل الاجزاء لا متعاقبة يوصل محذوف مدلول عليه بطريق وفي بعض النسخ
طرقان وعليه ان ينبغي حمل الطرف على مطلق القسم ثلثا يلزم بقاؤه في الوسط لهما (قوله فبادى الخ) جمع مبداء بمعنى مكان ابتداء
منه تبدأ التصورات من حيث انها لمادتها (قوله يقال) أى يحمل بحسب الظاهر وهل هو ليس حلا بحسب الحقيقة لانه
تصوير محض والمقصود بالتعريف المفهوم والموضوع الحقيقي الافراد وهو حمل تحقيق ولا يلزم من كونه تصويرا محضا ان
لا يكون محمولا بل جميع الكليات الخمس المقصود منها التصوير لانها من المطالب التصورية مع انها تحمل عليه في الجواب
رأيا للعلمين السيد السند والجلال الدواني وما قال بعض الناظرين انه على رأى السند اذا قال الانسان حيوان
ناطق في جواب ما فلا تعريف مبتدأ وخبر وانما رفع لانه لما لم يكن له ما يسمي فيه أعطى حركة الرفع ليعبره فكلام ذكره
أيضا في حواشيه القاكهية وقبسه على ذلك خلأ كسبرون وقد ينال فسادها بما لا يرد عليه في حواشينا على شرح
الاشعوى على الخلاصة في بحث التكررة والمعرفة وما ذكره هنا من توجيه الرفع بما ذكره فقتضاه رفع الاسماء كلها قبل
التركيب وفساده بين وما قال على قول الجلال الدواني من ارادها فظة على ما قرره السيد من انتفاء الحمل فله ان يقول المراد
بما يقال عليه ما من شأنه ان يحمل عليه انه يلزم عليه جعل التعريف شاملا لا اختيارا كثر من ان ينحصر في فرده ان المراد
ما يحمل عليه الشئ لا لصوره بالا فادة تصوره أو ما جعله لاحقة قيامه شأنه ان يكون كذلك وان لم يكن عند جعله على
ذلك الشئ لثلاث الافادة جلا حقيقة ما وظهر انه حينئذ لا يرد عليه ما ذكره كاهوبين وبالجملة أقل ما يدفع القيل المذكور وأن
الاغبار المذكور خارجة بالقيد الاخير وقول الفاضل الا فرأى يؤيد اعتبار الحمل كون تركيب المعرفة والمعرفة تركيبا
تاما يصح السكون عليه مع خروجه عن اقسام الانشاء فيكون خبرا ممنوع بان ارادة الحمل الصورى لا تنفع اذ ليس
الكلام فيها وارادة الحمل الحقيقي بان يكون الموضوع فيه الافراد ممنوعة ومنع توقف الحمل الحقيقي على ذلك هو مراد
الدواني (قوله فنقول ما يقال عليه الخ) الاولى ان ما جنس أى كالجنس بمعنى شئ أو مركب ويقال يخرج ما ليس يحمل الخ
وكذا راعى ان الموصوف أو الموصول وصفته أو صلتها كاشئ الواحد (قوله يخرج ما عدا) أى مما هو لا فادة اذ قد ثبت
أونى محمول الموضوع او عنه (قوله ولا ينتقض بالجنس الخ) جواب سؤال موردي في المقام خلاصة السؤال ان المصنف ان

أراد من تصوّره في تعريف المعرفة التصوّر بوجهه ما أي من أي وجه كان لزم اتقاض التعريف بما ليس معرّفاً من مثل الجنس والعرض العام وإن أريد بالتصوّر والتصوّر بالكنه لزم خروج ما عدا الحد التام وحاصل الأول أن المراد غيرهما وهو التصوّر بالكنه أو بالتمييز عن جميع المغايرات لبديل أخراج الأخص والاعم ونحوهما لا يفيد ذلك وإبقاء ما يفيدهما مع أنه سيأتي أن ذلك هو الذي فسره المتأخرون فصار كالحقيقة العرفية فيه (قوله مع أنه ما يقال أن) مربوط بالتثنية لا بالثنية كما لا يخفى كما أن قوله لأنه الخ عليه أنه أيضاً والمراد من التصوّر بوجهه ما هنا التصوّر بأي وجه كان على ما أشرنا إليه لأن التصوّر فاسر عن الكنه والتمييز عن جميع المغايرات كما قد مراد منه بديل على ما ذكرنا جعل نال الشرطية بعده نحو أن يكون الأخص والاعم معرّفاً دون أن يجعله قصر المعرفة عليهما أي دون المساوي فتدبر (قوله وإن أفاد تصور الشيء الخ) يشعر بهذا وما بعده بانه جعل قول المصنف لإفادة تصوّره من إضافة المصدر لمفعوله والفاعل ما يقال على الشيء أي من حيث قوله على الشيء فالفاعل ما يحمله على الشيء أي يفيد من حيث محله عليه تصوّره وهذا الاعتبار عليه وما قيل الفاعل الشخص أي يفيد الشخص تصوّره أذ هو المفيد أما المعرفة فقد أوفى حكم المعد ونسبة الافادة إليه مجاز فيعده أنهم تناسوا إسناد الافادة المذكورة والتمييز والتعريف ونحوها للشخص في مثل هذا واشتهر إسنادها إلى الحد والرمز ومن هنا شاع إطلاق المعرفة عليه بالـ كسر والجل على الشائع المتبادر واجب لاسيما في التعريف يعرف ذلك من مارس اطلاقاتهم كل الممارسة وسلم من فساد الإدراك واعلم أنه أورد في المقام أنه لا يصح تعريف المعرفة لأن معرفة المعرفة أخص منه وجوابه المشهور وفي شرح المطالع وغيره أن أخص معرفة المعرفة انما هي بالنظر لما عرض له من الإضافة أمان حيث ذاته أي ما يقال على الشيء لإفادة تصوّره فساو للمعرفة لصدق الموجبة الكلية المنعكسة كنفه ما ينهم ما لا أخص والجلال الدواني فيه كلام راجع ان ثبت (قوله فيشترط الخ) أي لعمدة التعريف بديل قوله فلا يصح بالاعم الخ ولا يرد أنه حينئذ يتناول التعريف السابق التعريف بالاعم والأخص ولا يكون التفرع المذكور دافعا له على ما قدّمه الشارح لأنه يرد بأن التعريف المذكور للتعريف الأعظم لا مطلقا لأنه المتبادر وقوله فلا يصح وما قيل أي لنفس المعرفة والقول بأن المراد يشترط لخصته وإن تلك معارف سقيمة صرف عن الظاهر وأوهام (قوله بحيث يصح الخ) تصوير المساواة هنا تنبيه على أنها في الصدق بخلاف المساواة الاتية المنقصة فانها في المعرفة كما يأتي ولا يرد أن هذا التصوير ينافيه هذا الباب لأن الفرض منه تطبيق المفهوم على المفهوم لا على الأفراد لأنه لا يلزم من صدق التعريف والمعرفة على أفراد واحدة إرادة تلك الأفراد في حال التعريف (قوله أجلى وأوضح) أي معروفاً قبل المعرفة على ما يشيعر إليه قول الشارح الآتي وانما لم يجز بالمساوي معرفة الخ والقول بأن المراد بالاجلي ما يمكن معرفته قبل الشيء وبالمساوي ما لا يمكن معرفته الا معه ليس على ما ينبغي لأن إمكان معرفة التعريف قبل المعرفة يجمع وقوع العكس مع أنه يفرض به التعريف وكذا يقال في العكس (قوله نفس المعرفة) أي عينه لفظاً ومعنى (قوله فتعين أن يكون مساوياً أجلى) لا يخفى أن كونه أجلى لم يمين مما سبق كما تعين أن يكون مساوياً والمطابق لصنيعه هذا مع قوله بعد وإذا اشترط أن يكون الخ أن يزيد قبل وانما اشترط أن يكون أجلى لما سئذ كراوية تنوفي الكلام على علل الدعوتين أو يحيل على الذكري المستقبل في الأمرين ثم يقول فتعين الخ فتأمل (قوله بالاعم والأخص الخ) الانسب بكون المتبادر منهما عند الإطلاق الأعم عموماً مطلقاً والأخص خصوصاً مطلقاً ٢ وإنا رما حينئذ لما أنهم ما عمل التوهم لوجود الاطراد فقط في الأخص والاعم كس فقط في الأعم والانسب بجوهر اللفظ حملهما على الأعم مطلقاً أو من وجهه وترك التعرض حينئذ للمباين مع أنه لا طراد ولا انعكاس أيضاً لا شتاره بعدم الحمل وما قيل الأخص أيضاً لا يجوز حمله على الأهم وهم لأن المنوع حمله على جميع أفراد الأعم لا مطلقاً كما لا يخفى بخلاف المباين وأما جل أحدهما على الإطلاق والآخرة على خلافه فلا ينبغي واعلم أنه يمكن أن يقال في توجيه ترك التعرض للمباين زيادة على الأولوية لثلاث تكون القسمة على تقدير التعرض له في

سواء كان الخ) الاولى حذف المعطوف عليه من هنا و ذكره بقوله مع التصور وحذف العاطف فان التصور بوجه ما يطلق
بمعنى التصور ربأى وجهه كان فيهم سائر الاقسام وكلامه السابق مبنى عليه كما بيناه ويطلق على التصور بوجهه حتى جذا
بهيئت لواتنى فمذوق وجه النفس للشيء فلا يتناول التصور بوجهه يميزه عن جميع الاعمال (قوله والامتيان عن جميع ما
عده ليس بواجب عندهم) أى حتى يمنع التصور بوجهه يميزه عن بعض ماعده لاحتى يمنع ذلك والتصور بالكنه فان سلب
الوجوب بهذا المعنى لا يتقيد به عندهم (قوله وقد أجزأ الخ) آخر هذا عن قوله سابقا بالاهم لتوقفه على معرفة الناقص ولم يعرف
نعم (قوله كذلك أجزأ أن يكون أخص) قال الحكيم أبو نصر الفارابى فى المدخل الاوسط بعد ذكر الحدود وما كان منها
أهم من الاسم كان ذلك حدا ناقصا قال فى الروم وما كان منها يفهم بصورة يخص الشيء وسأوى المفهوم من اسم الشيء كان
ذلك رسما كاملا وما كان منها أعم وأخص كان ذلك الرسم رسما ناقصا هذا كلامه (قوله لان قرب الاخص الخ) هذا وان
كان خيرا من قول من قال لانه لم يلفظه التجويز بالاختصاص لكنه لا خبر فيه فى نفسه لان دعوى القرينة المذكورة ممنوعة
كالاولية التى فرعها عليها أما الاول فلا غاية ما يتوهم منه ذلك أن الاخص الذى هو التعريف هو الاعم وثنى آخر بخلاف
العكس وهو ما رضى بأن الاعم يكون أقرب من جهة أنه يتناول سائر أفراد الاخص وان كان يزيد عليها بخلاف الاخص وأما
الثانى فلا أن فى الاخص فساد العكس وفى الاعم فساد الطرد وليس لاحدهما ضرورة على الآخر عند الانصاف مع أنهم صرحوا
بما ينافيه فقد ذكرنا أن الحد الناقص يكون بالاعم ولا يكون بالاختصاص كما سنذكره والجواب الاول أن يقال ان المصنف
اقتصر على الاعم لجريانه فى الناقص حد اورنما بخلاف الاخص فانه انما يكون فى ناقص الرسم لا الحد ولهذا قال الدواني اثر
كلام الفارابى السابق ولم يذكره فى الحد الاخص لعدم امكانه فتقطن (قوله اعتماد الخ) الاولى أن يعطيه على لهذا ولا يصح
اعرابه حالا لفظا لكونه مصدرا منكر ومعنى لعدم الاحتياج فى اتناج المطلوب الى ذلك القيد على كون صاحب الحال
القائل وعدم جهة المعنى على كونه صاحب المفعول أو مجرورا للام وغاية ما يقال انه مفعول مطلق لعامل محذوف على
مذهب من يجوز به أى واعقد فى ذلك اعتمادا الخ (قوله فترك المبين مع أنه لا يقع معرفا الخ) قيل انما تركه لخروجه عن اعتبار
المحل فى المعرفة ولكنه بشكل يذكر الاخص بناء على ما أسلفناه من أنه لا يحمل أيضا وفيه انه كما يخرج المبين بالمثل يخرج
الاعم والاختصاص بلا فائدة تصوره من حيث ان التصور فى هذا المقام عند المتأخرين مشهور فيما ينافيه امعاذ كره الشارح
ولذا أتى المذهب بقاء التفرع حيث قال فيشترط الخ فبالوجه الذى ذكره أن الاختصاص والاعم لا يصح بهما تعريف يذكر
أن المبين لا يصح به أيضا ويحتاج لما ذكره الشارح على أن قول المصنف فلا يصح الخ الذى حق المصنف أن يزيد فيه والمباين
كما يقول السائل مفرع على قول المصنف فيشترط أن يكون مساويا أبلى وليس فيه ذكر المحل لاهل التعريف وأما أن
الاخص لا يحمل على الاعم فقد أريناك فساد اطلاقه وما قيل انه يفتى على مذهب المتقدمين أن يجوز التعريف بالمباين
فانهم جوزوا أن يذكر لازم غير محمول فى مقام التحديد ويراد به الحد مجازا كما عرفوا الدلالة بفهم المعنى وأرادوا به كون اللفظ
بمحالة يلزم من العلم به العلم بالمعنى وفيه أنه لا ينبغي ذلك لان المناطقة على منع التجوزات فى التعريف من غير أن يتفل عن
متقدم ولا متأخر خلافاً نعم أهل الادب يتسامحون فى مثل ذلك كما وقع فى كلام القزوينى والسكاكى والشيخ عبد القاهر
فى تعريف القاصحة وعلم البيان والنظم كما حرر ذلك فى حواشى المختصر والطول بل يترأى من كلام السيدان لم يقبل
منع ذلك مطلقا وأما تعريف الدلالة المذكورة فى شرح المطالع للرازى وشرح الرسالة للمصنف وشرح المختصر للفاضل
السنومى وشرح ايساغوجى لشيخ الاسلام كرىا وغيرهم بتحقيق أنه محمول فليتنامل (قوله أى كالتعريف اللفظي) اطلاق
التعريف عليه تسع لما يقتضيه كلام المصنف وذكره فى باب المعرفة فانه يظهر منه أنه تعريف حقيقة وبه صرح فى التلويح
وأيدى الجلال الدواني بأننا اذا قلنا الفضل من قوم تفيد مطلب ما الامعية على جميع المطالب بأنه عالم بفهم معنى من
معناه وذلك من المطالبات التصورية وكيف وقد علل القوم تفيد مطلب ما الامعية على جميع المطالب بأنه عالم بفهم معنى من

اللفظ لم يمكن التصديق بوجوه فلا يتسنى طلب حقيقته ولا التصديق به لبسته المركبة فان ذلك الكلام انما يتم اذا كان التعريف اللفظي داخلا في مطلب ما الاممية كما لا يخفى والتفصيل ان للتصورات مراتب اذناها ان يستحضر في المذركة صورة مخزونة بواسطة لفظ موضوع بازائها فان حصل ذلك ابتداء فلا يتصور الطلب كما اذا اطلق لفظ موضوع بازاء معنى بالتسبب الى العالم بالوضع ففهم وهذا المدخل في سلسلة المطالب لعدم الطلب وان حصل بعد القاء اللفظ لم يعرف معناه فهناك يتصور الطلب كما اذا قبل الخلاه حال فيقال ما الخلاه فيجاب بأنه بعدم موهوم فهذا تعريف لفظي والغرض منه احضار صورة مخزونة وهو بمنزلة التصور ابتداء الا انه من حيث انه مسبوق بلفظ يفهم معناه بخصوصه يصح عدمه من مطالب ما و اعلاها ان يستحصل صورة غير حاصلة في الخزانة وفيه مراتب متفاوتة وأتمها تصور الكنه وذلك بالحد التام فالتعريف اللفظي داخل في المطالب التصورية هذا كلامه وهو جيد الى الغاية لكن قال عليه الفاضل الاسـمـي قرأ في انه لا طائل تحته وانه لا يذهب عليك ما فيه اما اولاً فلا ان احضار صورة مخزونة ليس كسبها حتى يكون التعريف اللفظي تعريفاً واما ثانياً فلا ان المحضر لا صورة في قولنا الغضنفر الاسد لفظ الاسد لا مفهومه فلا يتصور تعريفه اذا الاسد ليس محمولا على مفهوم الغضنفر حتى يصلح معرفاً واما ثالثاً فلا ان معنى تقدم مطلب ما على المطالب تقدم تصور مفهوم الشيء من حيث هو هو على التصديق بشئ له ولا يحصل عن قولنا الغضنفر الاسد تصور مفهوم الغضنفر حتى يكون من المطالب التصورية بل التصديق بوصفه هذا كلامه ولا يخفى عليك انه لا طائل له لافوقه ولا تحته اما الاول فلا ان الخصم يمنع عدم كسبية ما ذكره بانه سماع لفظ العقار لما يستحضر المعنى منه واستحضره لما سمع لفظ الخمر محمولا عليه كان نظير سماع لفظ الانسان ولم يتصور معناه واستحصله لما سمع لفظ الحيوان الناطق محمولا عليه ولا فارق بينهما الا كمال التصور في الثاني دون الاول والثاني كسبي قطعاً فيكون الاول كذلك والا فالفارق من حيث الكسب واما الثاني فلا ان المحضر لا صورة في قولنا الغضنفر اسد لفظ الاسد لكن لا من حيث ذاته بل من حيث معناه المفهوم منه من حيث هو مفهوم منه عند سماعه فانه كذلك اذا حصل على الغضنفر علم ان مفهوم الاسد هو مفهوم الغضنفر الذي كان لم يستحضر عند سماعه مفردا على نحو ما تعرفه في الحيوان الناطق من غير فرق الابقاد منا وحينئذ فالاسد محمول على الغضنفر فيصح معرفاً واما الثالث فانه مصادرة لما أن كون الغضنفر الاسد لا يحصل عنه تصور بل تصديق هو اول المسئلة فكيف يأخذ مسلماً فابتأمل كل التامل (قوله) وليس هذا تعريفه حقيقة (أراد بحقيقته المتبعية ان يفيد تصور ما يحصل أصلاً بكنهه أو يتميز عن جميع أعيانه كإيراد قوله بعد واما المراد تعيين ما وضع له اللفظ من سائر المعاني ليلتفت اليه ومن زله على ما يراه السيد السند فتقدم عقله عما بعده (القضايا) (قوله) مبادئها ومقاصدها) هكذا في بعض النسخ على أنه بدل مما قبله بدل مفصل من مجمل وفي بعض ابواب الوو هي لعطف المفصل على المجمل (قوله) شرع في التصديقات) أي في الجملة فيصدق الشرع فيها بالشرع وفي المبادئ فلا ينافي ما بعده (قوله) وأقسامها) أراد بها ما يتناول الاقسام الاولى كالانقسام الى الجلية والشرطية وغيرها كالانقسام الى الموجبة والسالبة ونحو ذلك (قوله) وأحكامها) أي من حيث تناقض وعكس (قوله) وقال في تعريفها) الظاهر عطفه على قدم فيكون من جملة ما علل بما أشير له بذلك كنه قد قسم المبادئ بالقضايا والاقسام والاحكام ثم ذكر أن تقديمها واجب وذلك لا ينتج تقديم ان يعرف القضية أي تقديم خصوص القضايا انما ينتج سببية القضايا والاقسام والاحكام على غير ما حقق العبارة عليها ولما كان تقديم الشيء وحكمه فرع تصوره قدم القضايا وقال الخ وقد يجاب بان تعريف القضية مبدءاً بالتسبب لتقسيمها وحينئذ فالاشارة بقوله ولا بد الخ يعني لوجوب أن يتقدم المبدء الخ تقدم الخ لكن المقام على هذا لا يوافق كما لا يخفى على من له دراية بأساليب الكلام (قوله القضية) اطلاقها على ما ذكر بعد لاشغالها على الحكم الذي يسمى قضاء في المشهور المتبادر عند الاطلاق قال الله تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه أي حكم في وجهه وقال القائل قضي الله يا أسماء ان لست ذاتاً • أحبك حتى يغمض العين مغمض وقد يطلق القضاء على أداء الدين أيضاً قال • قضي كل ذي دين فوفى غريمه

وعزة محمول معنى غيريها وقد يتكلف لاختصاص القضية من هذا فليست دبر (قوله) محتمل الصدق والكذب) كانه آثره على قول من قال يصح لقائله أن يقال انه صادق فيه أو كاذب لحض الاختصار وما قيل لان اعتبار الصدق والكذب اللذين هما صفتان للقضية في تعريفيهما أولى من اعتبار الصادق والكاذب فلا ينبغي لان الذي جعل فيه صفة له ليس هو صادق وكاذب مطلقا بل كونه يتناوب لاقائهما انه صادق أو كاذب ولا شك في أنه صفتها كما قالوا في الشرب من العين انه صفتها دون مطلق الشرب وفي فهم الامر من الامر صفة لا دال دون مطلق الفهم وقيل انه يرد على المختار لزوم الدور لا شتما رتعر يف الصدق والكذب بمطابقة الخبر الواقع والخبر والقضية مترادفان بخلاف غير المختار فلا يرد عليه ما ذكر لان الصدق عليه الاخبار عن الشيء على ما هو به والكذب الاخبار بالشيء على ما هو به وفيه أنه كما أن المختار يحتمل أن يكون معناه ما يحتمل الصدق والكذب أي يحتمل أن يكون خبرا مطابقا وغير مطابق ويحتمل أن يكون معناه ما يحتمل صدق المتكلم به أي اخباره عن الشيء على ما هو به وكذبه أي اخباره عن الشيء على ما هو به ولا على ما هو به والاول المتبادر كذلك غير المختار يحتمل أن يكون معناه أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب أي يخبر عن الشيء على ما هو به ولا على ما هو به وان يكون معناه يقال لقائله ان خبره مطابق أو غير مطابق وان هذا هو المتبادر لزيادة فيه فلا يتفاوتان فيما جده منشأ اعتراض الدور على انهم انما قدروا الدور على كون المعروف والخبر وليس يلزم جريانه على كون المعروف القضية اذ قد يكون هذا المفهوم معلوما من حيث كونه خبرا مجهولا من حيث كونه قضية فلا يتوقف الصدق والكذب على القضية المجهولة بل على الخبر المعلوم نعم أجاب السيد السند عن ذلك الدور الذي قرره في باب الانشاء والخبر لا في باب القضية بأنه يمكن معرفة الصدق بأنه مطابقة النسبة الابقاعية والانتزاعية والكذب بأنه لا مطابقة وقال الفاضل الاسفرايني الاولى ما قيل ان ماهية الخبر بدئية وتعريفه لفظي اذ قد ينشأ لا حضار الصورة المخزونة ولا دور في احضارها بما يتوقف حصوله عليه الان التوقف في الحصول لا يستلزم التوقف في الاحضار (قوله) وهو اللفظ المركب أو المفهوم العسلي المركب) انما قدم الاول لانه المتعارف من مجرد لفظ القول بالنظر لانه أولان الذي يشبهه أن يكون حقيقة في الثاني هو القضية كما قال السيد لا القول فانه كالركب حقيقة في الملائمة وقول السيد وكذا القول تشبيه في مطلق الاطلاق كما حقه بعض الناظرين في كلامه فتدبر فقد اغتر بظاهر كلامه الناظر ون غفلة عن كلامه في فصل المعاني المفردة وغيره (قوله من المركبات) قيد به لان المفردات خارجة عن الجنس (قوله يخرج ماعدا القضية) أي جميع أفراد ماعدا القضية من المركبات التقييمية لعدم احتمال النسب الناقصة لصدق أو كذب على ما حقق في المطول وحواشيه ومن الانشائيات الطلبية لانها لا خارج لها أصلا حتى تطابق أو لا تطابقه وغير الطلبية كصيغ العقود لانه وان كان له خارج الا أنهما مطابقة البتة مع أنه لا يطلق عليه صدق أو صلا ومن الخبرية المشكوكه لما سجد كره في الجواب وأسند الخارج لما عدا أفراد القضية للدلالة على أن سائر أفرادها داخل ولو كان مقطوعا بصدقه أو كذبه لان مجرد ملاحظة مفهوم الخبر والصدق والكذب لا يوجب الجزم فيها بل الموجب له ملاحظة الواقع حتى لو قطع النظر عن الواقع بقيت محتملة وحقة الفاضل الاسفرايني بأن معنى احتمال الصدق والكذب أن يتردد الذهن اذ انساب أحدهما الى مفهومه ولا يجوز بمجرد ملاحظة ملاحظة مفهومه بشئ وأيده بأنهم قالوا الضرورة الذهنية ما يكون تصور طرفي النسبة كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما والامكان الذهني ما لا يكفي ذلك ويرادفه الاحتمال قال وليس هذا تأويل لا التعريف وتقييد الاحتمال بل تفسيره بما يقضي فيه الاصطلاح (قوله) والمشكوكه عارية عنه) اعترضه بعض الناظرين بأن الذي عرت عنه المشكوكه هو الحكم بمعنى الابقاع والانتزاع أي التصديق وليس هو المحتمل لصدق والكذب بل الحكم بمعنى الوقوع والادوار وليس المشكوكه عارية عنه فيفسد الجواب ومأربه عليه بقوله واعلم الخ وفيه أن الحكم لا يحتمل ذلك الا بعد فهمه من اللفظ وحصوله في الذهن وهو وان كان في حد ذاته الوقوع والادوار لان من حيث ذلك الحصول في الذهن ايقاع أو انتزاع ومن ههنا كتب المصنف بخطه في هامش المطول لاشك أن تلك النسبة يعني التي تحتل المطابقة واللامطابقة هي ايقاع

النسبة أو انتزاعها وقال في شرحه على المفتاح النزاع في أن مدلول الحكم بمعنى الإيقاع أو الانتزاع أو بمعنى الوقوع لفظي
 إذا الوقوع أو اللا وقوع من حيث أنه ما حاصلان عين الإيقاع والانتزاع فإن شئت الاعتراض الدافع النافع في رد جواب
 الشارح فنقول إن الشك في القضية ليس من النظر مجرد المفهوم بل من أسباب خارجية متقاومة تركت السامع لم يقطع
 بأحد الأمرين وقد حققوا أن احتمال الخبر للصدق انما هو بالنظر مجرد مفهومه وذلك موجود في المشكوك فلا جرم تدخل
 في الخبر وفي المطول لاحكم ولا تصديق للشك بمعنى أنه لم يدرك وقوع النسبة أو اللا وقوعها وذهنه لم يحكم بشئ من النفي
 والاثبات لكنه إذا تلفظ بالجله الخبرية وقال زيد في الدار من لامع الشك فكلامه خبر لا محالة بل إذا تبين أن زيدا في الدار
 وقال زيد في الدار فكلامه خبر كذب وقد بقي للفاضل الأسفرايني في المقام كلام عجزان عن الحكم فيه فعلق به (قوله بل بالبحار)
 أي المرسل لأن المشابهة الصورية المشار لها بالقسم الأول وتسمية البعض باسم الكل المشار لها بالقسم الثاني من علاقته
 لامن عـ لائق مجاز الاستعارة (قوله كقولنا الإنسان كاتب الخ) تعداد الأمثلة للتنبية على سبب عدول المصنف عن التعبير
 بفرد الغير الشامل بحسب الظاهر غير المثال الأول إلى التعبير بشئ الشامل للكل (قوله على قوله بثبوت) الأولى على قوله بثبوت
 كما هو ظاهر أن لم يثبت دخول الباع على نفيه في عبارة المصنف التي في نسخة الشارح ثم تقرير الشارح مبني على عود ضمير أو
 نفيه لشيء واحد متظهر الفاضل الأسفرايني خلافه عن نحو عوده لثبوت لناسب ما هو التحقيق من أن النسبة في الإيجاب
 والسلب الثبوت والقياس بينهما بالجزء الأخير أي الوقوع في الإيجاب واللا وقوع في السلب بـ أن السيد قال على قول
 القطب ويسمى موضوعاً أقول هذا يتناول المبتدأ والفاعل أيضاً فإن زيداً في قال زيد موضوع وقال محمول لأن محصل معناه
 زيد قال أو ذو قول في الزمان الماضي وأنه كـ ر عليه الفاضل الأسفرايني وجود المحل في القضية المذكورة وقال ليس المحل
 فيها الاثبوت القول لزيد وإما أن المقصود منه زيد فأنل أو ذو قول في كذب الوجدان وفيه أنه ليس المراد من كون معناه ذلك
 الا ذلك الثبوت الذي اعترف به وتحويه الصورة الاسمية لأن الخصوصيات والمزايا المقصودة من أحدهما مقصودة من
 الآخر بل لا يزال ذلك الثبوت في صورة يظهر فيها المحل أكثر يشعر بذلك تعبيره بمحصل على أنه يجوز أن يكون ذلك منه
 تصرفاً نظماً الثبوت أو جاعاً للفعلية للاسمية لتقليل الأقسام ورفعا لا انتشار بقدر الامكان نظير ما يصنع من يقول بأن موضوع
 الطب بدن الإنسان من إرجاع قولهم الزنجبيل حار إلى قولنا بدن الإنسان يسخنه الزنجبيل وقد فهم الجلال الدواني نظيره
 عن المصنف عند قوله وموضوعه فليتنامل (قوله الجمالية) سميت بذلك لوجود الجزء الثاني الذي هو المحمول سواء كان مثبتاً
 للموضوع أو سلباً وباعنه لكن فيه أنه مخالف لقانون النسبة والحق أنها منسوبة للعمل ووجه التسمية لا يلزم إطراده فلا
 يضر عدم جريانه في السوال وبعبارة السيد والظاهر أنهم نقلوا هذه الاسامي من المعاني اللغوية إلى المفهومات
 الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة في بعض أفراد هذه المفهومات أعني الموجبات فإن هذا القدر من المناسبات كاف في
 صحة النقل فلا حاجة إلى التزام النقل مرتين (قوله وهي اماموجبة) هذا بيان معنى وليس إشارة إلى أن قوله موجبة سالبة
 بتقدير هي وليس المقصود الموصوفة لعدم موجبة وسلبية في اسم الجمالية فيجعل ضمها مع الجمالية في مقام بيان القضية لما أن
 النعتية لا تقتضي ذلك وغاية ان النعت هنا للتقسيم بقرينة المقام وهو لا يقتضي شيئاً من ذلك وهو كثير في كلامهم بل تقدم
 مرات في كلام المصنف (قوله لا بد لها من ثلاثة أمور) هذا مذهب القدماء وأيد بأن المدرك في صورة الشك بعينه هو المدرك
 في صورة الحكم أعني الوقوع واللا وقوع والتفاوت في الادراك فانه في الأول غير ادعائي وفي الثاني ادعائي وكان الشارح
 اختاره هنا مع أنه في بحث التصديق مر على أن الأجزاء أربع كـ ما هو توقف المتأخرين للاحتياج في رأي المتأخرين إلى
 أن يقال الرابطة دلت على الجزء الثالث والرابع معاً (قوله التي هي رابط الخ) فائدة الوصف الإشارة إلى أن المراد النسبة بمعنى
 الوقوع واللا وقوع الذي هو الإيجاب والسلب الرابط على التحقيق لا النسبة التي هي مورد الإيجاب وإن كانت الرابطة تدل
 عليها أيضاً بالالتزام (قوله تسمية لادال) أي لفظ الرابطة باسم المدلول الذي هو النسبة التي هي الرابطة حقيقة (قوله لانهم اتدل

(الخ) قياس من الشكل الاول وتبينته كما هو ظاهر الا ان المصنف أفسد كبراه في شرح الشمسية بأنه يلزم ان تكون جميع الاسماء الدالة على النسب والاضافات أدوات وفيه بحث فان المحقق على ما بينا في بحث الأدوات ان الذي من شأن الأدوات أن لا يستقل المعنى المطابق ولا ما دخل فيه لا مطلقا والاسماء الدالة على النسب والاضافات وان لم تستقل باعتبار معناها المطابق لكنها مستقلة باعتبار ما دخل فيه ولا كذلك الأدوات ويرده انهم لما صرحوا بان كان من الأدوات فقد أرادوا عدم الاستقلال ولو باعتبار ما دخل في المعنى فيلزم ما قال المصنف فتدبر (قوله) لكنها قد تكون في قالب الاسم (الخ) استدراك على قوله فالرابطه أداته فانه يوهم ان الرابطة من حيث هي لا تكون الا في القواب التي هي حروف فدفعت ذلك الابهام بأنها كما تكون كذلك قد تكون في قالب هو الاسم كما يكون زيد في قالب الاسد فان الرابطة فيه تحقيقا همت مثلا لكنها أفرغت في قالب هو باستعارته أي هولها أي لهمت وقد تكون في قالب هو الفعل ككان حال كونه في مثل زيد كان فان الرابطة فيه مثلا أمر آخر ايكتها أفرغت في قالب كان باستعاره كان ومن هنا أي من قوله لكنها (الخ) يعلم أن لفظة هو و كان ليست رابطة حقيقة لان الاول اسم والثاني كلمة بل استعيرتا للرابطة استعاره الاسد للرجل الشجاع وبما قررنا دفع ما قيل لا يعلم من هنا انها ليست رابطة حقيقة بل يدل على أنها رابطة وانما أداته لكنها في قالب الاسم والكلمة كاييناه نايا اه نعم نصر القرابي الذي اجتمعه المصنف في شرح الرسالة لم يدل على الاستعارة المذكورة الا في هوف فكان الشارح قاس كان على هو غفلة عن كلام القرابي والانصاف ان الشارح لم يجعل الاستعارة في عبارته وعبارة المصنف الاعلى معنى أن الرابطة في قالب ما ذكر وما أراد من كونها في ذلك القالب الا انها لو كانت رابطة حقيقة الا ان صورته صورة ما ذكر يدل عليه آخر كلامه وان ما بعد الطرف في كلامه يعلم بما قبله مع أنه لم يذكر كلام المصنف في شرح الرسالة وانما جعل كلامه على ما في الرسالة وشرحا القبطي فليدبر (قوله) وقد استعيرها هو (قال في شرح الرسالة اللفظ الدال على النسبة الحكمية يسمى رابطة لربطها الموضوع بالمحمول وزعموا انه اداته لئلا تلتبس على معنى غير مستقلة أعني النسبة المتوقفة على المنتسبين لكونها قد تكون في قالب الاسم كهو في قولنا زيد هو عالم وتسمى غير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة ككان في قولنا زيد كان عالما وتسمى زمانية وفيه نظر من وجوه الاول انه لو كان توقف مفهوم اللفظ على شيء موجبا لكون اللفظ اداة لكان جميع الاسماء الدالة على النسب والاضافات أدوات الثاني انه لو كان اقبط كان رابطة لانه كس قولنا كل شيخ كان شبايا الى قولنا بعض الشباب كان شيخا على ما هو مقتضى العكس ولما كان عكس هذه القضية بعض الكائن شبايا شيخا علما أن لفظ كان داخل في المحمول ليدل على تعيين الزمان الثالث ان لفظ هو في قولنا زيد هو عالم ضمير هو عائد على زيد عبارة عنه وهو عند أهل العربية مبتدأ ولا دلالة له على النسبة أصلا وان أراد ما يسمونه ضمير الفصل فهو لا يكون في زيد عالم وعلى تقدير أن يكون فهو انما يقيد المحصر والتأكييد وتحقيق ان ما بعده خبر لانه لا دلالة على النسبة أصلا والذي يفهم منه الرابطة في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل حركة الرفع تحقيقا أو تقدير الا غير لانا اذا قلنا زيد عالم بالرفع يفهم ذلك منه فالرابطه هي الحركات الاعرابية وبالجملة كون لفظة هو غير موضوعة للربط مما لا ينبغي أن يخفى على أحد من المحصلين فضلا عن الحكماء المحققين وقدمنا كنت متأملا في حل هذا الاشكال ومنصفنا عن حقيقة الحال في هذا المقام حتى وجدت في كتاب الالفاظ والحروف للفيلسوف المحقق أبي نصر الفارابي ما يدل على أن ليس مرادهم ان لفظة هو موضوعة في لغة العرب للربط ولا انها مستعملة عندهم لذلك بل المراد ان الفلاسفة نقلوها الى ذلك قال لما نقلت الفلسفة الى العرب واحتاجت الفلاسفة أي الذين يتكلمون بالعربية أن يجعلوا عباراتهم عن المعاني في الفلسفة والمنطق بلسان العرب الى لفظة تقوم مقام هست في الفارسية واستين في اليونانية وهي التي تدل على ربط المحمول الاسمي بالموضوع ربطا غير زمني ولم يجدوا في العربية في أول وضعها لفظا يقوم مقام ذلك بل لاف الرابط الزماني فان الكلمات الوجودية مثل كان ويكون وسيكون تدل على ذلك التسوافي لغة العرب لفظا يتقوله الى ذلك ويجعلونه يقوم مقام هست في الفارسية واستين في اليونانية فاخبار بعضهم لفظه هولها

قد تستعمل في بعض الامكنة التي تستعمل فيها ست كما في قولنا هذا هو زيد وهذا هو الشاعر فان لفظ هو بعيد جدا ان يكون قد استعمل هنا كناية فاستعملوا هو في العربية مكان هـ في القارسية وجعلوا المصدر منه الهوية كالانسانية من الانسان واختار بعضهم بدل هو لفظه الموجود وجعلوا مكان الهوية كالانسانية الوجود ومكان كان ويكون ويكون وجد ووجد ووجد وسبب وجود هذا كلامه هذا كلام المصنف في ذلك الشرح وقد أغلظ عليه بعض الناظرين فقال يريد على ما قال المصنف في شرح الرسالة أمور الاول ان بعض الشباب قديرون شيئا صادق اذا كان للدلالة على زمان سابق على زمان التكلم للدلالة على زمان سابق على زمان الاتصاف بالعنوان ولوسلم فلا يلزم في العكس ان يشارك الاصل في الزمان ولا يدل على ذلك دليل بل يجوز ان يختلفا في الزمان كما يختلفان في الجهة فليكن عكس كل شيخ كان شبايا بعض الشباب كان شيئا الثاني ان الشيخ صرح في الشفاء بان افظ هو هنا اداة وقد نقل الدواني عبارته وقال وقد جعل الاسماء بعض أئمة النحويين أيضا حروف فان الرضى نقله عن البصريين واختاره ونقل كلام الرضى وقال ثم لو فرضنا اجتماع النحوي على انه اسم فلا يلزم عدم كونه اداة عند المنطقيين اتفاقا وما ذكره المصنف من انه يرجع الى الموضوع فهو عينه بحسب المعنى انما يتم اذا سلم كونه اسما اما اذا قلنا انه حرف أتى به للربط فلا بل يكون اداة في صورة الاسم ككاف الخطاب وهاه الغيبة في اياك ويايه فظهر ان ما ذكره المصنف مع انه غير تام توجهه الى كلام المنطقيين بما لا يرضون به فانهم يصرون بان اداة لا يشترطون في جوازها ما يشترطه أهل العربية من كون الخبر مما يلتبس بالنعته ونظائر بل يجوزون مثل هو زيد كاتب مع عدم الالتباس بالصفة كما صرحوا به الثالث ان المناطقة لما صرحوا بان افظ هو هي ونظائرهما الزاوية فلا تكون علامات الاعراب رابطة عندهم بل دالة على القاعلية والمفعولية وغيرهما كما هو عند أهل العربية وانه فهم معنى الرابطة عند حذفها من تلك العلامات بطريق الالتزام لان تلك العلامات تدل على تلك المعاني المعنوية التي لا تكون بدون الرابطة ولما بحث أن يقول فيه أمور الاول أن بعض الشباب كان شيئا وان كان يصدق على تقدير أن يكون للدلالة على زمان سابق على زمان التكلم لكنه مأخوذ هنا من حيث كونه عكسا لقولنا كل شيخ كان شبايا بالمراد كل شيخ متصف بالشيوخية في زمن كان شبايا قبل ذلك الزمان فلا يخالفه في ذلك اذ لا مخالفة بين الاصل والعكس الا في أمور منصوص عليها في بابها ليس هذا منها الثاني انه لا دليل على انه لا يسوغ أن يكون عكس كل شيخ كان شبايا بعض الشباب يكون شيئا لان الأمور التي يخالف العكس منها الاصل محفوظة في بابها وليذكرها هذا فيه يسبق على ما هو الاصل من طلب الموافقة الثالث ان قول الشيخ الرئيس وقد نذر في لغة العرب نحو زيد هو عالم محتمل للتأويل ككلام غيره بان اطلاق الرابطة عليها على وجه الاستعارة وكلام الفارابي المنقول نص محكم والمحتمل ردلا محتمل النص الرابع ان جعل بعض النحاة له حرفا لا يقع الا لو صرحوا بأنه يقع في نحو زيد كاتب وليس فليس الخمس أنه صرح في النحويين بأنه في مثل هو زيد قائم مبتدأ ثان وهو ان لم يكن اجماعا فغير مبني وقدر نص الحكيم الاعظم الفارابي على انه اسم وان اطلاق الرابطة عليه عارية واحتمل كلام الشيخ وغيره فلزم كونه غير اداة عند المنطقيين اما اجماعا أو قرينة امه السادس ان رجوع هو الى زيد وانه عينه معنى انما رتبته المصنف على كونه ضميرا الذي نقله عن أهل العربية لاعلى كونه اداة ومطلقا حتى رد عليه بأنه انما يتم اذا سلم كونه اسما اما اذا قلنا انه حرف أتى به للربط فلا السابع ان الذي اقتضاه ما ذكره عدم رضا الشيخ باسمية هو على تقدير محتمل فكيف يكون ما ذكره وجه الكلام المنطقيين بما لا يرضون به وقد قال الفارابي ما قال الثامن انه لم يصرح أحد من أهل المنطق المعتد بهم بأن هو في زيد هو عالم اداة قطعاً وعدم اشتراط ما يشترطه أهل العربية من كون الخبر لا يلتبس بالنعته وانما أطلقوا اسم الرابطة عليه وبين الفارابي المراحمة ومجرد هذا لا يقتضي شيئا من ذلك بل ربما يقتضي عدمه على انه لا يقدر واحد منهم من حيث كونه كذلك أن يصرح بذلك ولانه وظيفة انما هو وظيفة مثل التحليل وس والكسافي التاسع ان احتمال كون الربط الذي يكون مع حركة الرفع وجودا وهدما من أمر لازم له غيره لا يصح على ما صرح به أهل الاصول في مسائل الحمل ولو ضر ذلك لا تمكروا انفقوا عليه من رابطة

رابطية مثل هـست بمثله بأن يقال يحتمل أن منشأ الربط أمر آخر لازم لها وجودا وعند ما تم الكلام الوارد على المصنف
 أن كلامه يقتضي أن كلام القارأي أزاح عليه الاشكال بتمامه مع أنه لا يدفع الوجه الاول والثاني منه كما هو ظاهر وان
 الوجه الثاني يندفع بصدق ذلك العكس في زليخا والخضر ونحوهما هذا ما عتدى في هذا المقام والله ولي الانعام (قوله دبیر)
 قبل هو بمعنى كاتب (قوله كما يجبي من أن الشرطية) جعل ما يجبي مبينا بذلك التعريف الدال على أن الحكم في
 الشرطية إما بالاتصال أو بالانفصال معنونا بكاف التمثيل للإشارة إلى أن المعروف به فيما ساق لا ينحصر الحكم في الشرطية به
 وإن ما ساق في تعريف بالانفصال هو حق فقد قال الشيخ في الاشارات الحكم في الشرطية يكون بالاتصال والانفصال
 بل منها ما لم يحكم فيه بأحدهما فنحو رأيت اما زيدا واما عمر او العالم امان يكون بعبد الله واما أن يقع الناس فاندفع
 ما بعضهم (قوله ويسمى الجزء الاول) يعني كما أن الجزء الاول والثاني من الجملة يسميان موضوعا ومحمولا كذلك الجزء
 الاول والثاني من الشرطية يسميان بالمقدم والتالي ثم المقدم محكوم عليه والتالي محكوم به والحكم انما هو بالاتصال أو
 الانفصال مثلا كما هو الطريقة المنطقية ومن زعم أن الشرط ليس بمحكم عليه انما هو قيد الحكم الجزاء على ما هو طريقة
 أهل العربية فقد سلك بكلام المناطقة غير سبيلهم وتحقيق الفرق بين الطرفين حرره الخبير المصنف في الشرحين المطول
 والمختصر وما خطر به من بعض الناظرين من أنه يرد على المصنف أنه يلزم على طريقة النجاة أن الشرطية التي جزأوها طلب
 لا تكون قضية بعدم احتمالها الصدق والكذب أما باعتبار الجزاء فواضح وأما باعتبار الشرط فلا في الاداة أخرجه عن
 الاحتمال فليس على المصنف في التزامه ضرر حتى يعترض به عليه بل كلامه يشهد به وقد أطال السيد السند في حواشي
 المطول في الرد على المصنف وفي الحواشي السلكتوية على المطول رده بأن مبناه فهم أن التقييد بالشرط مثل التقييد بالظرف
 مع أنه ليس كذلك لأن الظرف قيد لنفس المستند دون النسبة أعني ثبوت المستند للمستند اليه وأما الشرط فقيد للنسبة أي
 ثبوت المستند للمستند اليه دون المستند وكلام المصنف في شرح الفتح صريح في ذلك وحق أن ما لـ الطريقتين واحد وانما
 الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات حتى أنه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذي في الجزاء
 عاما لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهوم مخالفة كما ذهب اليه الشافعية وعند الميزانيين كل واحد من الشرط والجزاء
 بمنزلة جزأ القضية الجمالية لا يقيد الحكم أصلا فلا يكون الشرط مخصصا للجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم المخالفة
 بل هو ما كت عنه كما هو مذهب الخنفية وقول النجوين كام النجاة تدل على سببية الاول وسببية الثاني لا تدل الا على تحقق
 الاول مفضيا الى تحقق الثاني أعني أن يكون الحكم في الشرطية بالاتساق أو بالتقييد فلا يشهد لواحد منهما هذا وبعضهم
 أخذ المقدمة التي بنى عليها السيد السند رده على المصنف وأثبت بها أن الشرطية عند كل الناس لم يحكم فيها الا بالارتباط
 والتعليق دون التقييد وأبرز في عبارة أخرى وجه به طريقة أهل هذا الفن على وجه يطل مقابلها وقال أنه يقطع بصدق
 الشرطية مع كذب التالي ضرورة استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد وقد نقله الجلال الدواني ثم كر عليه وقال التقييد يعني
 بالشرط على طريقة أهل العربية الذي أنكره هذا القائل كالسيد بما قال يقيد أن ثبوت التالي على تقدير المقدم ولا
 يلزم من انتفاء ثبوت التالي بحسب نفس الامر انتفاؤه على التقدير نظيره أنك اذا قلت زيد قائم في ظني لم تكذب بانتفاء قيام
 زيدا في الواقع بل بانتفاؤه في ظنك وما ذكرتم من استلزام انتفاء المطلق انتفاء المقيد مسلم لكن انتفاء المطلق هنا منتف في الواقع
 فإن قيام زيدا في الواقع ليس مطلقا لقيام زيدا في الظن بل المطلق له المأخوذ بحيث يمكن تقييده بنفس الامر والظن أو غيرهما
 وذلك يتحقق في الواقع في ضمن تحقق المقيد أعني قيام زيد في ظنك فانه يتحقق في الواقع هذا كلامه وهو من التحقيق يمكن
 ومع ذلك فقد اعترضه الفاضل الاسفرائيني بأنه غير دافع لكلام السيد وإن الوجودان المصادق يصدق للاحكام في زيد قائم
 في ظني بنبوت القيام زيد بل الحكم بثبوت الظن المتعلق به للمحكم كلفنت زيد قائما بلا فرق وانه لو أريد زيد قائم في ظني
 ثبوت القيام له وتعلق ظنك أيضا بالكذب لعدم الثبوت في نفس الامر وكذلك الحكمه بنبوت القيام له على التقدير أن الاحكام

لثبوت القيام له بل بالربط بين ثبوت القيام له والتقدير ولا يذهب على التدبر ما فيه اما الاول فلان السيد ثابت بما يحصله كلام ذلك القائل ان طريقة أهل العربية الحكم بالتعليق وربط أحد الطرفين بالأخر وانه هو ما ذهب اليه الميزانيون من غير مخالف وقد نقله هذا الفاضل وحقق التقييد الذي نسبته المصنف لأهل العربية بعدم ما في عليه السيد فهذه مقاربا بما حققه الفاضل السلوكي والمصنف في شرح المفتاح فكيف لا يكون دافعا له واما الثاني فلان ما أسنده الى الوجدان الضير ورعى خلافه كما لا يخفى على من مارس نرا من علم المعاني على ان المقصود من ذلك انما هو تقريب أي ثبوت شيء لشيء مقيد بتقدير كذا لا يكذب الا انتفاءه عنه على ذلك التقدير لا مجرد انتفاءه في الواقع ولا شك في وجود ذلك في المثال عند من يقصد منه ثبوت القيام لزيد في ظن المتكلم فانه انما يكذب انتفاء القيام عن زيد في ظنه لا مجرد انتفاءه في الواقع وان ثبت في الظن واما الثالث فلانه ما أراد ذلك الفاضل من ذلك المثال الا أنه قيد فيه ثبوت القيام لزيد بعلى ظنك فلا يكذب في ذلك الا أن يكون الذي في ظنك سلب القيام عن زيد لا مجرد سلبه عنه في الواقع وان كان الذي في ظنك الثبوت وانه كذلك ان قام زيد قام عمرو عند من يقصد منه على طريقة أهل العربية المقصود اثباتها الحكم بثبوت القيام لزيد مقيدا بعلى تقدير قيام عمرو فانه لا يكذب أيضا السلب القيام لزيد مقيدا بعلى ذلك التقدير لا مجرد سلب القيام عن زيد في الواقع واما الحكم بالربط والتعليق فكيف يريد وقد قصد تحقيق مقابله وزعم انه الا ذلك الربط والتعليق وهو أول المسئلة وقد أبطلناه فلما نأمل في المقام فقد دل فيه كثير من الاقدام (قوله لتقدمه في الذكر) ان قرئ بكسر الهمزة وهو المتبادر كان منظو رافيه للغالب فلا يراد كرمك ان كرمتي وأما تدبر العادة للجزء فادع اقضى لا يدعو غيرهم من حيث هو غيرهم وان قرئ بالضم بمعنى التعقل فلا يحتاج لما ذكر تدبر (قوله والموضوع الخ) قال في شرح الرسالة ما مر كان تقسيما العملية باعتبار النسبة قدمه لانه محل الافادة ومناط الاكتساب والبسادة وهو الصادق والكاذب والموجب والسالب وهذا تقسيم واقع باعتبار الموضوع ولوحظ في أسامي الاقسام حال ما وقع التقسيم باعتبار (قوله ان كان مشخصا) ضمير كان للموضوع فاما ان يراد الموضوع الذي كرى فلا بد من تجوز في قوله مشخصا لان المشخص انما هو المعنى واما أن يراد المعقول فلا وهكذا الاستبدال بقوله مشخصا بعلم فانه ان أريد الموضوع الذي كرى فلا يحتاج لتجوز وان أريد المعقول فيحتاج لانه العلم داله فلا قرينه تمن جانب التجوز ثم لو عبر بالعلم لخرج عن تعريف الخصوصية ما كان موضوعها اسم اشارت مثلا مع انها شخصية لاستعمال اللفظ في جزئي قطعا سواء قلنا انها كليات وضعاءم لا على الثاني فقط فلذا عدل عنه المصنف كما ينبغي عنه كلامه في شرح الرسالة وهذا هو الذي أراد الفاضل الدواني حيث قال لم يقل ان كان علما ليشمل مثل هذا حيوان فما قال عليه الفاضل الاسفرائيني وتبعوه ان الموضوع اما اسم لجزء القضية المعقولة ويسمى الموضوع الذي كرى واما اسم لما ثبت له المحمول ويسمى موضوعا حقيقيا فلا يصح أن يقال والموضوع ان كان علما لا يتجوز في قال لم يقل علما ليشمل مثل هذا حيوان فقد أعجب وكأنه أوقعه ما ذكره المصنف في شرح الرسالة وكلامه فيه ليس بذلك فلا يجعل اسوة فليس بشئ بل فلتات أو هام وبالله زمام الاعتصام (قوله بأن يكون جزئيا حقيقيا) بأن يكون المعنى الذي استعمل فيه لفظ الموضوع جزئيا حقيقيا سواء كان هو موضوعا أو لى لم يستعمل فيه فشملت الخصوصية سائر المعارف على كلا المذهبين تأمل (قوله نفس الحقيقة) قد عهد في كلام المصنف اطلاق الحقيقة بمعنى المفهوم ومنه تعريف الخاصة السابق فلا يخص موضوع الطبيعة بما يكون محقق الافراد واما محمول الحقيقة الفصل مثلا فلا يحتاج لهذا الكونه حقيقة من الحقائق وزيادة تنقص لا لارادة القيام منها حتى يخرج الجزء بل لثلاث اذ الافراد واهذا قال الشارح بأن لاتراد الخ فتأمل (قوله بأن لا يراد منه الافراد) يريد أن معنى كون الموضوع في الطبيعة نفس الحقيقة أن لفظ الموضوع انما يريد من المفهوم الكلي لذلك اللفظ من غير أن يراد افراد ذلك المفهوم سواء كانت تلك الافراد أشخاصا كما في الانسان نوع أو حقائق كما في النوع كلى وأخرى اذا أريدت الافراد وأتى بما يدل على كسبتها كلاً فهو كل نوع كلى كيف وقد نصر بعد على أن ذلك من خواص الصورة فاندفع ما أورده الفاضل

الاسفرايفي وتبعوه ان بيان الطبيعية بشكل بكل نوع كل من غير حاجة الى ما نعتفهوه (قوله أي فاقضية طبيعية) لم يجعله منصوباً بتقدير سميت مع انه المناسب لقوله سميت شخصية ما ثبتت الرواية عنده بالرفع والامالان تقارنهما من قول المصنف العلم ان كان ادعاء بالنسبة قصدت الى هنا كلها بالرفع فحمل هذا على ذلك الا كثر مع ان الفاء لاتساعد على تقدير سميت وغاية ما هنالك ان المصنف تفنن في التعبير فقامل (قوله غير معتبرة في العلوم) أي الحكيمية التي هذا الفن آلة ومعونة لها لامطلق العلوم وانما كانت غير معتبرة فيها لانها العلم الباحث عن أعيان الموجودات الخارجية المستأصلة الوجود وليس ذلك الا لافراد الطبائع الموجودة في ضمنها وهذا مراد السيد السند حيث يقول والمقصود من العلوم يعني الحكيمية معرفة أحوال الموجودات المتأصلة (قوله وإلهذا تر كها الشيخ ابن سينا الخ) فرق بينهما بين الشخصية حيث لم يسطرها مع انها لا يبحث عنها في تلك العلوم أيضاً بان الشخصية يبحث عنها في ضمن المحصورات بخلاف الطبيعية فانهم لا يعتبرونها في ذاتها ولا في ضمن المحصورات وبأن الخصوصية تقوم ظاهراً مقام الكلية كبرى في الشكل الاول بخلاف الطبيعية هذا وقد أفهم كلام المطالع أن من القضايا المسقطه بعدم اعتبارها في العلوم والاقضية المحكوم فيها على جميع الافراد من حيث انه مجموع فلا يندرج احدها المحصورات في الاربع ومنهم من أدخلها في الجزئية ليكون المجموع بعضاً من حيث صدق الكل على به وبكل فرد بقي هنا بحث سخيف بل بعض الناظرين وهو ان قضية المعرف والتعريف طبيعية أي لا تخضع على ما قال في الطول آل الداخلة على المعارف الحقيقية وان المعرف محمول على المعرف وقضية المقسم الى أقسام كذلك أيضاً على ما صرح به كغيره وكلا الأمرين كثير في العلوم الحكيمية وغيرها والجواب أن تقول ان تلك العلوم المسائل أو أدراكها أو ما كتبها لا غير اما قضايا التعاريف والتفاسيم فمن المبادئ النافعة في المسائل لا غير كما لا يخفى على العارف بكلامهم وانما الاشكال الجيد أن تقول ان المقصود من العلوم الحكيمية انما هو كمال النفس الانسانية على ما قالوا ولا شك في أن ذلك السجل كما يكون بادراك الواجب تعالى والامور المستندة اليه في سلسلة العلوية بحسب الوجود الاصلي يكون بادراك الطبائع الموجودة بالوجود الظلي كيف وقد عدوا من الحكمة الرياضيات وأكثرها اعمالاً وجوده اصالة بل الحكمة الالهية باحثة عن الموجود مطلقاً ومن هنا ذكر المصنف والقطب وغيرهما ان البحث عن فحو الوجود للكل الطبيعي والعقلي والمنطقي من وظائف العلم الالهي بل ذكروا ان اثبات وجود العقولات الثانية من وظائف الفلسفة الاولى فكان الاولى في التعليل الاقتصادي على قلة اعتبار الطبيعية في تلك العلوم بالنسبة لغيرها فتدبر (قوله بان يكون الموضوع أفراد الحقيقة) تصوير اعدام كون الموضوع جزئياً ونفس الحقيقة واطافة أفراد الى الحقيقة جنسية بدليل التقسيم والكلية والماملة أثره وكذا الجزئية في فحو بعض الانسان حيوان اذ قد بين فيها جنس افراد الحقيقة بعضها (قوله بان بين كمية افرادها كلاً أو بعضاً) الكمية نسبة الى كم كونها ميسرلة عنه وهي تخفيف الميم لا يتشديد ها عند المحققين اذ النسبة الى الثنائي الصحيح الثاني غنية عن تضعيفه وكلاهما منصوبان على التمييز أي بين كمية الافراد من حيث كونها بعضاً أي لا كلا ولا فرداً معينا كما هو موضوع هذا التقسيم كما في بعض الانسان حيوان اذ قد بين فيها كمية افراد الموضوع لا مطلقاً بل من جهة الكون بعضها وبين كمية الافراد من حيث كونها كلاً لا مطلقاً كما في مثل كل انسان حيوان ولذلك نسر الشارح بقوله أي كليتها وأجزئتها وقد تقدم ان اضافة افراد جنسية فظهر ان ما قبل الاولى للشارح والمخفف فرد لا افراد اذ لم يبين في بعض الانسان زيد كمية الافراد وهم فليستأمل (قوله أي اللفظ) أثر التعبير به على بقاء ما على عمومها مع انه لا يتناول بظاهره وقوع السكر في سياق النقي كانه لانه يرى ان السور اذ النقي الداخلة على السكر كما انه في كل انسان حيوان كل الداخلة على السكر لا كونها واقعة في سياقها وهو جنس لكنه لا يتناول فرائض الاحوال الداخلة على عموم السكر الا أن يدي عن ان لفظ السور هنالك مقدر فتأمل (قوله ولا نقي من الانسان بجمهر) لا يختص الساب الكل على العمل الثاني فيما بعده عمل ان وان كان هو الغالب بل يتم العاملة عمل ليس وغير العاملة رأساً فان السجل على احتمال الله ومقتضياً وأرجحاً ومرجوحاً به الحكيم على فرد فرد وان احتج

للقضية الى أن المراد ذلك (قوله كلفظة الكل أو البعض) الاولى اسقاط أل منها كما لا يخفى ثم المراد الكل الافرادى اما
المجموعى فقد قدمنا الكلام عليه (قوله لان اللفظ الذى بين له كمية الافراد الخ) خلاصته ان اطلاق السور على ما ذكر استعارة
تصريحية علاقتها فى الجملة وهذا باعتبار الاصل والافقصد صراحة حقيقة عرفية فيما ذكرينهم (قوله لا كلا) أى معتبرا
بينهم فى القضية الكلية المعبرة كذلك وأما القضية التى الحكم فيها على مجموع الافراد فاما أنهما غير ما ذكرهما من القضايا
ولكنها غير معتبرة عندهم أو محصورة كلية غير معتبرة أيضا وجزئية وقد تقدم ذلك (قوله ولا بعضا) أى من غير أن يبين كمية
الافراد بعضا كما فى نحو بعض الانسان حيوان وكما فى نحو عشرين رجلا عندى أيضا فإنه ليس المقصود من ذلك إلا أنه عندك
هذا العدد الذى هو بعض الرجال ومن هنا قال بعض النحاة ان التميز على معنى من التبعية وواحد احتمال أن يراد جميع
أفراد العشرين لا يضرب فى كونها جزئية اذ ذلك كما لا يضرب فى نحو بعض أو نصف وعشر وطائفة أو قليل أو كثير من بنى نعيم
عندى فإنه بحيث لا يقصد يوم ما فى الاستعمال وكذلك احتمال أن يجعل جميع فى جميع أفراد الانسان حيوان هو الموضوع
وان القضية مهملة حيث لا كلفة بل يحتمل أن يراد منها كل ما يصدق عليه جميع أو بعض ما يصدق عليه جميع فأنما
احتمالات لا يلتفت اليها يوما بل لا معنى لارادة العموم فى نفس جميع والقياس على القضايا التى موضوعها الواجب ظاهر
الفساد لان الجميع الحقيقى لا يتأق تعدده بوجه بخلاف الواجب وكلام الشيخ فى صدق وصف الموضوع على أفراد دل على
ان المعتبر فى القضايا ما يراد فى المعرف لا مثل تلك الاحتمالات ولعمري ان لهم هنا وساوس يهز الادراك السليم من التحكم
فيها (قوله والمهملة تلازم الجزئية) أو رد على دعوى التلازم القضية التى موضوعها كلى المنصرفة فى فرد فان صدق المهملة
فيها لا يستلزم صدق الجزئية بل تكذب الجزئية بعدم تعدد الفرد الذى يقتضيه السور ولهذا تكذب المنصرفة التى موضوعها
الشخص المسور ونحو كل زيد وليس بشئ لان الكلى المنصرفة فى فرد عند ما يجعل موضوع قضية اما أن يؤخذ مرادها بذلك
الفرد بعينه فالقضية حينئذ شخصية والكلام فى المهملة واما أن يؤخذ مرادها بذلك المفهوم لكن لا من حيث ذاته بل من
حيث المصدق من غير تعرض لكيفية أو جزئية فهملة ولا شك انهم استلزم الجزئية حينئذ فيقال مثلا بعض الشمس أى ما
يصدق عليه شمس مخلوق لله لا بعض الفرد الشخص من ذلك مخلوق لله وأما ان السور يقتضى تعدد الافراد فمنوع قطعاً
انما يقتضى أن لا يراد نفس الماهية أو نفس الجزئ الحقيقى من حيث هو كذلك بل يراد الكل والبعض من حيث هو بعض
ولو كان ذلك البعض فى الواقع فردا ليس الا كما لا يخفى (قوله ان الموجبة الحلية) التقيد بالموجبة للاحتراز عن السالبة كما
يأتى وبالحلية لان الشرطية الموجبة لا تقتضى وقوع المقدم ولا التالى وزاد الامام فى الملخص قيد المحملة المحمول لان
معدولته تصدق بعدم الموضوع لكنه غير مرتضى عند المحققين ومن هنا قال السيد السندى على قول القطب ضرورة
ان ايجاب الشئ لغيره فرع وجود مثبت له (أقول) سواء كان ذلك الشئ أمراً وجودياً أو معدومياً فان ثبوت اللا كاتب لزيد
فرع وجوده كما ان ثبوت الكاتب فرع له كذلك هذا كلامه وزاد غيره قيدان لا تكون ممكنة قال لظهور ان الممكنة
الموجبة لا تستدعى وجود الموضوع ولا تقديره اذ امكان المحمول لا يستدعى امكان الموضوع والظاهر عندى عدم استقامته
لان الحسائى كم فى مثل كل انسان كاتب بالامكان ان كان على الافراد الخارجية فالهوى كل فرد موجود فى الخارج هو انسان
يثبت له الكاتب بلا استحالة وتظاهروا كما قالوا ان ثبوت الشئ لشيء الخارجى أو التقديرى فرع ثبوت ذلك الشئ فى الخارج أو
التقدير وكون ذلك صفته الامكان لا يضرب فى ذلك بشئ فلتثبت (قوله اما أن يكون على كل افراد الموضوع) الاولى اسقاط
كل كما وقع فيما بعده لينطبق البيان على الكلية والجزئية مع الاخصارية (قوله المحقة فى الخارج الموجودة فيه) هكذا فى
النسخ التى رأينا وعليه فالوصف الثانى مفسر للوصف الذى قبله وكاشف له (قوله بل يكون على الافراد المقدرة الوجود
فيه) أى الممكنة الوجود فى الخارج والمراد بكون الحكم على الافراد المقدرة الوجود فيه من حيث هي مقدرة الوجود
فيه سواء كاتب موجود فى الخارج أم لا ولذا قال فيما سبأى سواء كانت موجودة فى الخارج أو معدومة الخ وهذا اشارة

خاصل هذا الجدول ان خاتمه الاولى منصفة في نصفه الاعلى حقيقة ونصفه الاسفل خارجية في كل وصف في السطر الاعلى حقيقي وكل وصف في السطر الايمن خارجي فتأخذ ما في السطر الايمن مع الاعلى فتأخذ الكلية الموجبة الحقيقية مع الكلية الخارجية الموجبة والسالبة الخارجية الجزئية تجد بينهما العموم الوجهي ومع السالبة الخارجية الكلية تجد المباشرة ومع الموجبة الخارجية الجزئية الحقيقية أعم وقس الباقي والنمثلة وكول اليك اه من هاشم الاصل اه مصحح

الى ان قول المصنف مقدر الميرد منه ما يبين المحقق بل يشمله واعلم ان الحقيقة تنعقد فيها المحصورات الاربع كالخارجية واذا ضربت الاربع الاولى في الثانية كانت ستة عشر وتفصيل نسبها مفصل في المطولات وقد أجابها بعضهم في هذا الجدول

(قوله على معنى كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب) ليست هذه شرطية على ما توهم القطب بل كلية وقع الشرط جزأكل من طرفها أى كل ماله الحقيقة الاولى فله الحقيقة لثانية وما وقع في بعض نسخ الشمسية كل ما لو وجد وكان ج بالواو فهو موه ظاهر على ما بين في شرحها فلذلك أسقطه الشارح ولم يرد تبينها بالافراد الممثلة كما وقع فيها مع

حقيقة خارجية	كلية موجبة	جزئية سالبة	كلية سالبة	جزئية موجبة
كلية موجبة	عموم من وجده	المباشرة	الحقيقة أعم	
سالبة جزئية	عموم من وجده	الحقيقة أخص	العموم من وجه	
كلية سالبة	عموم من وجده	الحقيقة أخص	العموم من وجه	
جزئية موجبة	عموم من وجده	المباشرة	الحقيقة أعم	

انه لو لازم امتناع صدق الكلية ايجابا باعتبار فرض فرد مقيد بنقيض المحمول أو سلبا باعتبار فرض فرد مقيد بعين المحمول مثلا اذا قلنا كل ج ب فالجيم الذي ليس ب وان كان عتقا فهو بحيث لا يصح سلب الباطنة فلا تصدق الكلية لكن بعد التقييد بالامكان لا يرد ذلك لجواز ان يكون ذلك من الافراد المعتنقة كانه رعاية لقول المصنف في شرح الشمسية لقائل ان يقول بعدما أريد ما يمكن ان يصدق عليه ج في نفس الامر وفرضه العقل كذلك لا حاجة لهذا القيد ثم الشرطية التي في طرفي الجملة المذكورة ان جملة على ما هو أعم من اللزومية والاتفاقية فالامر بين وكذا ان جملة على اللزوم كما ذهب اليه صاحب الكشف لان مراده كما قال المصنف ان كل ما هو ملزوم لصدق ج عليه فهو ملزوم لصدق ب عليه - وانه كان ذلك لصدق بالضرورة أو الدوام أو غير ذلك فلا يرد عليه لزوم عدم الفرق بين المطابقة المنتشرة وعدم صدق الممكنة الخاصة أصلا ان أراد باللزوم أعم من الجزئي والكللي ولزوم انحصار القضايا في الاخص من الضرورية وهي الضرورية التي يكون وصف الموضوع أيضا فيها ضروريا للذات ان أريد الكللي وحق السيد السند ان دعوى الاتصال في الطرفين انما هو بالنظر للافظ لا في المعنى وتفصيل المقام في شرح الشمسية وحواشيها (قوله وهي القضية الذهنية) أسقطها الكاتب ووجهه المصنف بانها غير معتبرة في العلوم الحكمية فكانه ذكرها هنا مع ذلك لفرض استيفاء الاقسام (قوله كقولنا شريك الباري معدوم) قال المصنف في نفسه ان كل ما فرضه العقل شريك الباري فهو مجتمع في الخارج ووجهه بان سره دفع التساقي بين دعوى وجود الموضوع وامتناعه في الخارج (قوله اعدم امكان الخ) ناظر لولامة - ودره ويمكن ارجاعه ليسبب وجوده في

الخارج أيضا قد بر (قوله موجودة في ذهن) خبر مبتدأ محذوف أي هي موجودة لأن لكن محققة تنحمل (قوله أشار
 إليه بجملة) هكذا في النسخ والاولى أو الصواب اسقاط اليه لا غناء قوله والى عنه (قوله وذلك الوجود الذهني الذي يقتضيه
 الحكم مقار للوجود) أصل هذا التحقيق للسيد السند وجامعة قبله فانه قال والفرق بين هذين الوجودين ان الوجود الذي
 يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع هو بحسب ثبوته ان دائما قائم وان ساعة فساعة وان خارجا خارج وان ذهنا ذهنا
 والسالبة تشارك المرجعية في اقتضاءها الوجود الاول دون الثاني وكذا الحاصل في الفرق بين المرجعية والسالبة اذا أخذت
 ذهنية فالحاصل ان اقتضاء المحمول عن الموضوع لا يقتضي وجوده وان ثبوته للموضوع يقتضي وجوده وأما الحكم
 بالاتقاء والحكم بالثبوت فلا فرق بينهما ما في اقتضاء الوجود الذهني هذا كلامه (قوله تأمل) انما أمر بالتأمل لما أن كلامه
 السابق الذي يتبع فيه السيد السند اقتضى الفرق بين الموجبة والسالبة الذهنيتين بأن الاولى تقتضي وجود الموضوع
 زائدا على ما يقتضيه الحكم بخلاف الثانية وقد صرح بذلك ما قبلناه من مقال السيد وهو الذي يقتضيه كلامه انما أيضا
 حيث جعل الذهنية الموجبة كالوجبتين الحقيقية والخارجية في الاختصاص عن السالبة بذلك الوجود مع ان الظاهر
 ان الموجبة الذهنية لا تقتضي الوجود الاحال الحكم فلا تشارك سالبها في ذلك ومن ههنا قال المصنف في شرح الشمسية
 الظاهرة أي اقتضاء الموجبة وجود الموضوع مختص بالحقيقة والخارجية المعنيتين في العلوم اذ الذهنيات محمولاتها
 منافية للوجود فلا تقتضي الا تصور الموضوع حال الحكم كما في السوالب من غير فرق كقولنا شريك الباري متعجب واجتماع
 النقيضين محال ونحو ذلك والقول بانها سوالب ممنوع اذ الحكم انما هو بوقوع النسبة ثم ذكر ما اقتضاه كلاما الشارح والسيد
 ورده فراجع (قوله وقد يجعل حرف السلب) يحتمل ان يكون مدلول العبارة قد يجعل حرف السلب دخلا على النسبة وهو
 القسم الاول وقد يجعل حرفا من جزء وهو القسم الثاني وحينئذ يسمى الجزء المجهول السلب جزءا منه وهو لا وارد حينئذ انه قد
 يجعل حرف السلب جزءا من جزء ولا عدول كك ما في سالبة الموضوع أو المحمول أو سالبتهما التي قال بها المتأخرون لتقصي
 عن ابطال دليل كون تقضي المتساويين متساويين الآن يقال ان المصنف لا يراها أو يمنع ان حرف السلب جزءا من جزء
 يسمى معد ولا وان الحق قد يجعل حرفا من جزء ولا يسمى معدولا (قوله كلفظة لا وغير) التنبيل بذلك لكلام المصنف مع انه قد
 بالحرف ايما الى ان ذلك التقييد خرج مخرج الغالب فلامفهوم له نعم التعبير بالاداة هو المناسب لقن هذا وجزء منكرة في
 سباق الاثبات فلا يعم حتى ترد السالبة البسيطة على ان الظاهر ان حرف السلب القاطع للنسبة في السالبة البسيطة ليس
 جزءا منها كما يكون في الموضوع والمجهول فتدبر (قوله فهو الاصح جاد الخ) ترك مثالي معدولته ما ومحماتها الظهور هما
 مما ذكره باني تأمل (قوله فالقضية حينئذ تسمى محالة) ظاهره كالمصنف ان نحو زيد أعني من المحصلة وقد صرح به في شرح
 الشمسية لكن في المطالع انها معدولة وان مدار العدول على اعتبار العدم في المفهوم (قوله ان نسبة المجهول الخ) ذكر
 به ان نسبة التالى للمعدوم كذلك (قوله اما ان تكون الخ) هذا دليل جواب اذا المحذوف وتقريره فلا بد اما من أحد الأمرين
 لانها اما ان تكون (قوله واما ان تكون الخ) هذا اعتبار آخر تهصيره الجهات يعني ان الكيفية تنحصر في الضرورة
 واللا ضرورة وتهصير باعتبار آخر في الدوام واللا دوام لكن لا يذهب أنه على كلا الاعتبارين لم يبق شيء من الجهات حتى يدخله
 بقوله الى غير ذلك من الكيفيات ومن ههنا لم تقع تلك الزيادة في الشمسية وبوخذ من كلام المصنف في شرح الرسالة توجيهه
 لكلام الشارح بأنه أراد من الضرورة واللا ضرورة المفهوم لا الماصدق وان تلك الزيادة لتناول مثل الاطلاق الغلبة على
 الوقتي والوصفي وكان الاسم الاوضح ان لو قال اما ان تكون مكيفة بكيفية الضرورة أو الامكان أو الدوام أو الاطلاق فإذا
 الخ (قوله ثم تلك الكيفية الثابتة في نفس الامر) يعني من حيث مجرد دلالة اللفظ سواء كان ذلك حقا في نفس الامر أو لا فتناول
 القضية الصادقة والكاذبة بمطابقة الجهة للكيفية وعدمها لان مدلول اللفظ لا يجب ان يكون واقعا وقد أطال المصنف
 في شرحه في تحقيقه وقد فهم بعض الناظرين ان ما قبل ان القضية التي خالفت جهتها مايتها كاذبة لا يرجع لما قال المراد

بعبينه بان يقال اذ قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وأودنا المعنى الاول كذبت لان الكتابة التي هي شرط
لحقن الضرورة ليست ضرورية فبالا بالمشروط وأجيب بأن الوصف بعد أخذه من تمام الموضوع كما في المعنى الاول يصير
ضرورياً بخلاف المعنى الثاني فإنه لا وجه ليكون الوصف فيه ضرورياً ولا يذهب علمك ان ذلك لا خذ يصير الوصف ضرورياً
اعتبارياً بمعنى لما أخذت الضرورة بالقياس الى ما اعتبر مجموعاً متلزماً بالجزء كان كل من الجزأين ضرورياً كذلك لاحقاً
مع ان المقصود ان يكون ضرورته الموقوف عليه ضرورة المحسوس حقيقة لتمام ضرورة ذلك المحمول الحقيقيه أيضاً
ومن هنا شرطوا في مادة اجتماع المشروطتين ان يكون الوصف ضرورياً للذات في وقت ما كالانحساف ولو كفي مجرد ذلك
الاخذ لما اشترطوا ذلك والجواب الدافع النافع ان تقول ان التقييد بالطرف المذكور في القضية المذكورة مثلاً لا يقتضي
الا ان نسبة التحرك للذات ضرورية وان ذلك في وقت الكتابة وظاهر ان تلك النسبة في حد ذاتها ليست ضرورية ولا تحركها
وقت الكتابة بالفعل الاول كانت الكتابة ضرورية كما لا يخفى للقمر وليس فليس بخلاف التقييد بشرط الا لازم من عدمه
العدم فإنه ليس يقتضي منها الاحكام بالضرورة في المعنى بين الوصف والمحمول أي ان كان كاتباً بالفعل كان متحرك الاصابع
ضرورية وهذا لا يضر الا ان يكون ساكن الاصابع على تقدير كتابته ولا توقف له على كون الكتابة ضرورية للذات وما يوضح
لذلك ما ترى من الفرق الضروري بين قولك زيد جبل في وقت كونه حجراً وبين قولك ان كان زيد جبلاً فهو حجر مع ان الاولى
كاذبة والثانية صادقة فتدبر فان فيه دقة (قوله لان قوله مادام وصفه يحتمل ان يراد به بشرط الخ) الحق ان عبارة المصنف
لا تحتمل ارادته في الشرط لا يجوز ان كان لما حقه قناه من الفرق بين التقييد بالشرط والتقييد بالطرف ومن هنا ما وقع
في الشمسية بشرط كذا جعل القطب جميع أوقات كذا مقابلاً له أما المصنف في شرح الشمسية فقد جعل العبارة المحتملة لارادة
كل باعتبار الوصف كذا أما مادام كذا مقابلاً بشرط كذا بقى ان ما تعرض له المصنف من كون المشروطة تقال بمعنى آخر ويان
النسبة يتم بما ليس باولى من التعرض للنسب بين الموجهات التي ذكرها المصنف الا ان يكون تركها في استيفائها من الصعوبة
وسنذكر نحن ذلك ان شاء الله تعالى فالتسوية بالنسبة بين الضرورية المطلقة والمشرطة العامة العموم والخصوص
الوجهي يجمعان في نحو كل انسان حيوان مما يكون فيه وصف الموضوع عين ذاته اذ يصدق كل انسان حيوان بالضرورة
مادام الذات أو بشرط الوصف وتنفرد الضرورية المطلقة في نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام الذات مما يمكن لوصف
الموضوع فيه دخل في ضرورة المحمول وتنفرد المشرطة العامة في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة بشرط كونه
كاتباً مما لا تكون الضرورية فيه لذات الموضوع فان أخذت بمعنى مادام الوصف كانت أهم من الضرورية المطلقة (قوله أي ان
كان الحكم الخ) المقصود بيان تسلط العامل بالعطف (قوله فوقية مطلقة) النسبة بينها وبين الضرورية المطلقة العموم
المطلق لانه كلما صدقت الضرورية الذاتية صدقت في وقت معين ولا عكس فيجتماعان في كل انسان حيوان لصحة بالضرورة
أو في وقت معين وتنفرد الوقية المطلقة في كل قر من خضف بالضرورة وقت الحيلولة وبينها وبين المشرطة العامة العموم
الوجهي يجمعان في نحو كل متخفف مظلم بالضرورة لصحة وقت الانحساف أو بشرط الانحساف وتنفرد المشرطة في نحو كل
كاتب متحرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة اذ لا تصدق الوقية المطلقة لان الوقت لما يمكن واجبالاً يستتبع ضرورية
الكتابة على ما حققناه قبل وتنفرد الوقية المطلقة في نحو كل قر من خضف بالضرورة وقت الحيلولة وهو ظاهر (قوله أي وقت
الحيلولة والترجيع) ناظر الى القضيتين على طريق اللف والتشريح المرتب (قوله لا اعتبار تعين الوقت فيما لا يفتي ان اعتبار الزمان
في الوقت لا يتوقف عليه التسمية بالوقية فكانه راي في ذلك دفع أن يقال اعتبار مجرد الوقت قد مشترك بينهما وبين المنتشرة
فلا ينتج التسمية بالوقت في أحدهما دون الآخر وحاصل الدفع المشار اليه ان الاعتبار في تلك التسمية هو القدر الكامل الذي هو
الوقت المعين بدليل المقابلة بالمنتشرة وأنت تعرف انه يكفي في الدفع رعابة ما اشتمل من ان وجه التسمية لا يلزم اطراده ولا
انعكاسه (قوله ولهذا اذا قيدت الخ) حاصله انه لما كانت زيادة مطلقة في الاسم تابعة لعدم التقييد بالادوام كان عند هذا

التقسيمية تترك تلك الزيادة (قوله فتشترط مطلقة) النسبة بينها وبين الضرورية المطلقة العموم المطلق فيجتمعان في كل انسان حيوان لعمدة بالضرورية مادام الذات اوفى وقت ما وتنفرد المنتشرة المطلقة في كل انسان متنفس بالضرورية مادام الذات وبينها وبين المشروطة العامة العموم الوجهي فيجتمعان في كل منصف مظالم بالضرورية لعمدة في وقت ما أو بشرط الاختصاص وتنفرد المشروطة في كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورية بشرط الوصف على ما ينشأ وتنفرد المنتشرة المطلقة في نحو كل منصف بالضرورية في وقت ما وبينها وبين الوقتية العموم المطلق اذ كل ما صدقت الضرورية في وقت معين صدقت في وقت ما ولا عكس فيجتمعان في كل منصف بالضرورية لعمدة في وقت الميلولة اوفى وقت ما وتنفرد المنتشرة المطلقة في كل انسان متنفس بالضرورية لعمدة في وقت ما دون وقت كذا (قوله كما ذكرنا في الوقتية المطلقة) الكاف بمعنى الام كاهو في بعض النسخ (قوله فدائمه مطلقة) النسبة بينها وبين الضرورية المطلقة العموم المطلق فيجتمعان في كل انسان حيوان لعمدة بالضرورية مادام الذات اودائما كذلك وتنفرد الدائمة في نحو كل جسد ابيض دائما مادام الذات وبينها وبين المشروطة العامة العموم الوجهي فيجتمعان في كل انسان حيوان لعمدة دائما أو بالضرورية مادام انساها وتنفرد الدائمة المطلقة في نحو كل كاتب حيوان دائما وتنفرد المشروطة العامة في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورية بشرط كونه كاتباً وبينها وبين الوقتية المطلقة العموم الوجهي فيجتمعان في نحو كل انسان حيوان لعمدة دائما مادام الذات اوفى وقت كذا وتنفرد الوقتية في نحو كل منصف بالضرورية وقت الميلولة وتنفرد الدائمة المطلقة في نحو كل روي ابيض دائما مادام الذات وبينها وبين المنتشرة المطلقة العموم الوجهي ايضا فيجتمعان في نحو كل انسان حيوان لعمدة دائما مادام الذات اوفى وقت ما وتنفرد المنتشرة المطلقة في نحو كل انسان متنفس بالضرورية في وقت ما وتنفرد الدائمة المطلقة في نحو كل روي ابيض دائما مادام الذات (قوله ان الضرورية تستلزم الادوام ولا عكس) يعني بالنظر لحد الضرورية والادوام على ما هو الحق قال المصنف في شرح الرسالة تبعا لشرح المطالع والدائمة اعم من الضرورية لان مفهوم الضرورية الذاتية استحالة انفكاك النسبة الايجابية أو السلبية في جميع اوقانه ثابتة في جميع الاوقات من غير عكس يجوز ان يمكن انفكاكه ولا يتنقأ أصلا بل يدوم وهذا بالنظر الى ان امتناع انفكاك كذا لا يكون معلولا ولا اذادوام في الكلمات لا يتنقأ عن الضرورية لان ثبوت الشيء لا يبدل من حاله وعند وجود العلة يمنع استنفاها المعلوم لما يكون دائما فيكون علته دائما فيكون خبره وياذا المراد بالضرورية استحالة الانفكاك سواء كان بالنظر الى ذات الموضوع أو امر مباحثه (قوله أي ان كان الحكم بدون النسبة مادام وصف الخ) به السيد على انه لم يعتبر لها معنيان اعتبار المشروطة اعدم تفاوتها ما فراجع (قوله فعرفية عامة) النسبة بينها وبين الضرورية المطلقة العموم المطلق فيجتمعان في كل انسان حيوان لعمدة بالضرورية مادام الذات أو بشرط الوصف وتنفرد العرفية العامة في كل كاتب متحرك الاصابع دائما بشرط كونه كاتباً وبينها وبين المشروطة العامة العموم المطلق ايضا فيجتمعان في كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورية بشرط الكتابة اودائما بشرط الكتابة وتنفرد العرفية العامة في نحو كل جسد ابيض مادام جسام مثلاً وبينها وبين الوقتية المطلقة العموم الوجهي فيجتمعان في كل انسان حيوان لعمدة بالضرورية في وقت كذا اودائما مادام انساها وتنفرد المنتشرة المطلقة في كل منصف بالضرورية وقت الميلولة وتنفرد العرفية العامة في كل روي ابيض مادام روماء مثلاً وبينها وبين المنتشرة المطلقة العموم الوجهي فيجتمعان في كل انسان متنفس بالضرورية في وقت ما وتنفرد العرفية العامة في نحو كل روي ابيض دائما مادام روماء مثلاً وبينها وبين المنتشرة المطلقة في كل انسان متنفس بالضرورية في وقت ما وتنفرد العرفية العامة في نحو كل روي ابيض دائما مادام روماء مثلاً وتنفرد العرفية العامة في كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتباً في انهم لم يعتبروا في الادوام تليق الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة في الضرورية لان العرف واللغة على ان يقصد استحالة عدم كذا مقيد بالذات أو بوجه أو بوقت أو بخلاف دوام الشيء بمعنى مجرد انسابه وما قبل لان الادوام ينافي معناهما كالإحتمال فيليس على ما يفهم كالإحتمال لا يقيم

ان الضرورة أخسر من الدوام فلما في ذلك التقييد الدوام لتساوي الضرورة لان كل ما في الاعم نافي الاخص وقد صرحوا
في تقييد الادوام بالذاتي ما يقتضي ان الدوام يقبل التقييد بالوقت (قوله عطف على قوله ضرورة النسبة) غير متين بل هو
عطفه على بدوامها لكنه يرجع على الصحيح في تعدد المعاطيف من العطف على الاول (قوله ليس ضروريا ولا دائما) أي لم يعتبر
هنا من حيث الضرورة ولا الدوام والا فلا يخفى ان المطلقة العامة لا تتعرض لازيد من الثبوت أو السلب بالفعل فافهم
فالمطلقة العامة النسبة بينها وبين جميع القضايا السابقة حتى المشروطة العامة خلافا لبعضهم العموم المطلق فيجتمع
الكل في نحو كل انسان حيوان لصحة بالضرورة مادام الذات او مادام الوصف أو في وقت كذا أو في وقت ما أو دائما
دام الذات أو مادام الوصف أو بالاطلاق العام وتنفرد المطلقة في كل انسان ضاحك بالفعل بالاطلاق العام (قوله من غير
تقييد بالادوام أو بالضرورة) لم يكن بقوله اذا أطلقت للتنبيه على انه ليس المراد الاطلاق عن كل قيد بل عن ذينك
القيدين فلا ينافي التقييد بقوله بالاطلاق العام (قوله فسميت القضية التي حكم فيها بعملية النسبة) أي القضية المعقولة
المفهومة من تلك القضية المفروضة التي أطلقت من غير تقييد بالادوام أو بالضرورة (قوله تسمية للدلول) أي الذي هو
القضية المعقولة كما بينا باسم الدال أي الذي هو القضية المفروضة واسمها هو المطلقة وانما كان اسمها لانك علمت انما التي لم
تقيد بالضرورة أو بالدوام دون القضية المعقولة من حيث فهمه قيد فعلية النسبة عرفا به هذا تقرير كلامه والحق انه لا يحتاج
اليه وانه يكفي في تسميتها بالمطلقة حقيقة مجرد عدم التقييد بالضرورة أو بالدوام ثم وجه التسمية حينئذ جازي الممكنة أيضا
فاما ان يقال معلوم انه لا يلزم اطراده ولا انعكاسه واما ان يقال المفهوم في العرف غالبا ان سلم انه ليس يلزم عندهم عدم ذلك
التقييد هو الفعلية لا مجرد الامكان قال المصنف في شرح الرسالة وتسميت مطلقة لان المطلقة في الاصل ما لا تكون مقيدة
بجهة من الجهات وهي تم الفعليات والممكنات لكن لما كان المفهوم من القضية عرفا وبعد ما تكون النسبة فعلية خصوصا
المطلقة بهذا وترجت الممكنات هذا كلامه ويظهر من هذا دفع ما قيل فيه ان هذا لا يصح كلما اذا لا يفهم العرف والافعال من
مثل قولنا كل انسان حيوان وزيد قائم ويقوم فعلية النسبة (قوله أو بعدم ضرورة خلافها) هذا الباطل للملازمة فلا تضر
في ان الحكم حقيقة انما هو بالثبوت أو السلب لكن هذا التفسير لا مكان القضية العام انما هو تفسير بالالزام كما يشير له
الشارح بقوله لا في قولهم يمكن عدم الخ وحقيقية عدم امتناع القضية أي سلب استصحابها وبين انه ملازم لسلب الوجوب
عن الجانب الخالف وبه يظهر ما في كلام بعضهم حيث ذكر ان صنيع المصنف خلاف الاول في اعتدائه بقصده بيان معنى
الامكان فتأمل (قوله أي ان لم يكن الحكم الخ) هذا ما أخذ من العطف بأو كما لا يخفى وانما لم يصنع فيما عدا هذا وفيما قبله
لانه اكتفى بظهوره (قوله فالممكنة العامة) النسبة بينها وبين جميع القضايا المتقدمة العموم المطلق فيجتمع الكل في نحو
كل انسان حيوان لصحة بالضرورة وبشرط الوصف أو في وقت كذا أو في وقت ما أو دائما مادام الذات أو مادام الوصف أو
بالاطلاق العام أو بالامكان العام وتنفرد الممكنة العامة في كل انسان يعيش على اربع بالامكان العام مثلا هذا وقد اعترض
في شرح المطالع عدم الممكنة والمطلقة من الموجهات فان الفعل الذي في المطلقة ليس الاروقع النسبة الذي هو مفهوم
الحكم لا كيفية فالمطلقة بهذا المعنى ليست وجهة كما انما يعني ما لا يكون مقيد بجهة من الجهات أصلا كذلك وكذلك
الممكنة ليست بوجهة بل ليست بقضية أصلا لانه لم يحكم فيه اوقوع النسبة بمعنى الثبوت بالفعل وأجاب المصنف عن الاول
بان فعلية النسبة كيفية زائدة على نفس النسبة لان النسبة أعم من أن تكون بالفعل أو بالامكان وعن الثاني بأن قولنا كل
ج ب بالامكان يشق على حكمه وباطلة لا محالة ومفهومه أن ج ثابت لج مع اتفاه الضرورة عن الثبوت والاثبات
جميعا ولا معنى للقضية الا بان يحكم ان وصف المحمول صادق على ذات الموضوع سواء كان بالفعل أو بالامكان فكل
منهما كيفية زائدة على نفس النسبة (قوله بسائط) لم يعرفه بالثلاثية يقتضي حصر البساط في هذه مع انه باطل عمدا كراهة
قبل من القضايا الباقية (قوله تسمى المشروطة الخاصة) النسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المبينة لانها كناية بالادوام

والضرورة الذاتية تستلزم الدوام وبينها وبين المشروطة العامة العموم المطابق لانها زادت عليها بقيد لادائما فقط وبينها وبين الوقيعية المطلقة العموم الوجهي فيجتمعان في كل مخفف مظلم بالضرورة لاهية وقت الانخفاف أو بشرط الانخفاف لادائما وتنفرد المشروطة الخاصة في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة لادائما وتنفرد الوقيعية في نحو كل قر مخفف بالضرورة وقت الحيولة على ماحقة قنائيم ماب سبطين وبينها وبين المنتشرة المطلقة العموم الوجهي أيضا فيجتمعان أيضا في كل مخفف مظلم بالضرورة لاهية في وقت ما أو بشرط الانخفاف لادائما وتنفرد المشروطة الخاصة في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة لادائما وتنفرد المنتشرة المطلقة في نحو كل قر مخفف بالضرورة في وقت ما وبينها وبين الدائمة المطلقة المبينة كما هو ظاهر وبينها وبين العرفية العامة العموم المطلق فيجتمعان في كل كاتب متحرك الاصابع لاهية بالضرورة بشرط الوصف لادائما ودائما مادام كاتبه وتنفرد العرفية في نحو كل انسان حيوان لاهية دائما مادام انسانا دون بالضرورة بشرط الوصف لادائما وكذلك بينها وبين المطلقة العامة فيجتمعان ٣ وتنفرد المطلقة كذلك وكذا تقول فيما بينها وبين الممكنة العامة (قوله والعرفية الخاصة) النسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المبينة لما تقدم وبينها وبين المشروطة العامة العموم الوجهي فيجتمعان في كل كاتب متحرك الاصابع لاهية بالضرورة بشرط الكتابة أو دائما مادام كاتبه لادائما وتنفرد المشروطة العامة في كل انسان حيوان بشرط كونه انسانا وتنفرد العرفية الخاصة في نحو كل زنجي اسود دائما مادام زنجيا لادائما مثلها وبينها وبين الوقيعية المطلقة كذلك فيجتمعان في كل مظلم مخفف لاهية دائما مادام مخففا لادائما أو بالضرورة في وقت الانخفاف وتنفرد الوقيعية المطلقة في نحو كل قر مخفف بالضرورة في وقت الحيولة وتنفرد العرفية الخاصة في نحو كل زنجي اسود دائما مادام زنجيا لادائما مثلها وبينها وبين المنتشرة المطلقة العموم الوجهي فيجتمعان في كل مخفف مظلم لاهية بالضرورة في وقت ما أو دائما مادام مخففا لادائما وتنفرد المنتشرة المطلقة في كل قر مخفف بالضرورة في وقت ما وتنفرد العرفية الخاصة في نحو كل زنجي الخ وبينها وبين الدائمة المطلقة المبينة وبينها وبين العرفية العامة العموم المطلق وذلك ظاهرا وبينها وبين المطلقة العامة والممكنة العامة العموم المطلق فيجتمعان في كل كاتب متحرك الاصابع لاهية دائما مادام كاتبه لادائما أو بالامكان العام أو بالاطلاق العام وتنفرد المطلقة والممكنة العاصتان في كل انسان حيوان بالضرورة وكذا بينها وبين المشروطة الخاصة فيجتمعان في كل كاتب متحرك الاصابع لاهية بالضرورة بشرط الكتابة لادائما أو مادام كاتبه لادائما وتنفرد العرفية الخاصة في كل اسود زنجي دائما مادام زنجيا لادائما (قوله والوقعية) النسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المبينة وبينها وبين المشروطة العامة العموم الوجهي فيجتمعان في كل مخفف مظلم لاهية بالضرورة بشرط الانخفاف أو في وقت الانخفاف لادائما وتنفرد المشروطة العامة في نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة على ماحقة وتنفرد الوقيعية في نحو كل قر مخفف بالضرورة وقت الحيولة لادائما وبينها وبين الوقيعية المطلقة العموم المطلق وهو ظاهر وبينها وبين المنتشرة المطلقة العموم المطلق فيجتمعان في كل مخفف مظلم بالضرورة لاهية بالضرورة وقت الانخفاف لادائما أو في وقت ما وتنفرد المنتشرة المطلقة في كل انسان متنفذ بالضرورة في وقت ما وبينها وبين الدائمة المطلقة المبينة وبينها وبين العرفية العامة العموم الوجهي فيجتمعان في كل مخفف مظلم لاهية بالضرورة في وقت الانخفاف لادائما أو دائما مادام مخففا وتنفرد الوقيعية في كل قر مخفف بالضرورة في وقت الحيولة لادائما وتنفرد العرفية العامة في كل زنجي اسود دائما مادام زنجيا وبينها وبين المطلقة والممكنة العامة العموم المطلق فيجتمعان في كل قر مخفف لاهية بالضرورة في وقت الحيولة لادائما وبالاطلاق العام أو بالامكان العام وتنفردان عنها في كل انسان يمشي على اثنين بالامكان أو بالاطلاق العام وبينها وبين المشروطة الخاصة العموم الوجهي فيجتمعان في كل مخفف مظلم لاهية بالضرورة في وقت الانخفاف لادائما أو بالضرورة بشرط الانخفاف لادائما وتنفرد الوقيعية في كل قر مخفف بالضرورة وقت الحيولة لادائما وتنفرد

٣ قوله فيجتمعان الخ هكذا بالاصل الذي بأيدينا وليس

المشروطة الخاصة في كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة لادائما وبينها وبين العرفية الخاصة كذلك
فيجتمعان في كل منخسف مظلم لصحة بالضرورة وقت الانخساف لادائما وادائما مادام منخسفا لادائما وتنفرد الوقتية في كل
قر منخسف بالضرورة وقت الحيولة لادائما وتنفرد العرفية الخاصة في نحو كل زنجبي أسود دئما مادام زنجبيا لادائما مثلا
(قوله والمتشيرة) النسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المبينة وبينها وبين المشروطة العامة العموم الوجهي فيجتمعان
في كل منخسف مظلم لصحة بالضرورة في وقت ما لادائما وادائما مادام منخسفا وتنفرد المتشيرة في كل انسان متنفس بالضرورة
في وقت ما لادائما وتنفرد المشروطة العامة في كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة بشرط الكتابة وبينها وبين الوقتية المطلقة
عموم مطلق فيجتمعان في كل منخسف مظلم لصحة بالضرورة وقت الحيولة أو وقت ما لادائما وتنفرد المتشيرة في كل انسان
متنفس بالضرورة في وقت ما لادائما وكذلك مع المتشيرة المطلقة وهو ظاهر وبينها وبين الدائمة المطلقة المبينة وبينها وبين
العرفية العامة العموم الوجهي فيجتمعان في كل منخسف مظلم لصحة بالضرورة في وقت ما لادائما وادائما مادام منخسفا
وتنفرد المتشيرة في كل انسان متنفس بالضرورة في وقت ما لادائما وتنفرد العرفية العامة في كل زنجبي أسود مادام زنجبيا
مثلا وبينها وبين المطلقة والممكنة العموم المطلق فيجتمعان في كل قر منخسف لصحة بالضرورة في وقت ما لادائما
أو بالاطلاق العام أو بالامكان العام وينفردان عنهما في كل انسان يمشي على اثنين بالامكان أو بالاطلاق العام وبينها وبين
المشروطة الخاصة العموم الوجهي فيجتمعان في كل منخسف مظلم لصحة بالضرورة في وقت ما لادائما وبشرط الانخساف
لادائما وتنفرد المتشيرة في كل قر منخسف بالضرورة وقتا ما لادائما وتنفرد المشروطة الخاصة في كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة بشرط الكتابة لادائما وبينها وبين العرفية الخاصة كذلك فيجتمعان في كل منخسف مظلم لصحة بالضرورة وقت
الانخساف لادائما وادائما مادام منخسفا لادائما وتنفرد المتشيرة في كل قر منخسف بالضرورة في وقت ما لادائما وتنفرد
العرفية الخاصة في نحو كل زنجبي أسود دئما مادام زنجبيا لادائما وبينها وبين الوقتية العموم المطلق فيجتمعان في كل قر
منخسف لصحة بالضرورة وقت الحيولة لادائما وفي وقت ما لادائما وتنفرد المتشيرة في كل انسان متنفس بالضرورة في وقت
ما لادائما (قوله ومن ههنا) أي من قولنا ان كانت موجبة كقولنا الخ وان كانت سالبة كقولنا الخ (قوله وسيجي لهذا زيادة
الخ) أي في قوله لان الادوام اشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة الخ (قوله انما قيد الادوام الخ) لا يخفى ان
التقييد المذكور كانه وقع في كلام المصنف في الخاصتين وقع ايضا في الوقتيتين وان ما روجه به التقييد بما ذكر في الخاصتين
يوحده في الوقتيتين فكان اللائق عدم التقييد بهما وتأخير انما الخ لفرار من شرح الوقتيتين تأمل (قوله) ويمتنع تقييد
المشروطة والعرفية العامتين بالادوام الوصفي الخ) تقييد التقييد الموضوع فيما ذكر بالادوام لانه بالضرورة ذاتية
غير متمنع في المشروطة العامة كما لا يتمنع باللا ضرورة وصفية أو ذاتية في العرفية وان كان غير متمنع عندهم اما باللا ضرورة
الوصفية فيمتنع في المشروطة العامة كما يتمنع تقييد هما بالادوام الوصفي على ما ذكر أو بلا اطلاق عام أو بلا امكان عام
وتقييد الادوام بالوصفي لان الادوام الذاتي يجوز التقييد به فيما كما هو الموضوع (قوله والادوام الوصفي يمتنع تقييده
بالادوام الوصفي) أي لما فيه من التناقض ثم ما في هذا اشعار بأنه يمتنع تقييد الضرورية المطلقة باللا ضرورة الذاتية لما ذكر
نعم يمكن تقييد الدائمة المطلقة باللا ضرورة ذاتية أو وصفية لكنهم لم يمتنعوه ومن هذا يظهر لك انه ليس كل بسيطة تقبل
التقييد (قوله بل اذا أريد تقييد احميها) أي معتبرا فيما بينهم والافقير ايراد التقييد الصحيح ولا يقيده بما ذكر على ما علمت (قوله)
وقد تقييد المطلقة العامة الخ) انما لم يقل أثر قوله سابقا والمطلقتان والعامة ان أثر قوله بالادوام واللا ضرورة الذاتيتين وأثر
قوله الوقتية والوجودية باللا ضرورة والوجودية المطلقة الخاصة مع انه الانسب بذلك والاختصار لكونه يوضح
تقييد الوقتيتين والمطلقتين باللا ضرورة الذاتية ولا يدري التسمية بالوجودية باللا ضرورة لمن بخلاف ما صنعها ما في المطلقة
العامة وما بعدهما فبين وأما في المشروطة وما بعدهما فلانه لما رتبها قبل وذكر اسماء ما قبل وبقي بعض من تلك الاسماء في حال

التركيب علم ان المشروطة الخاصة اسم لما كانت للمشروطة العامة وان التركيب أثر في اسمها جديل العامة بالخاصة وكذلك العرفية الخاصة للعرفية العامة وان الوقية اسم لما كانت وقية مطلقة وان التركيب فيها انما أثر في اسمها حذف مطلقة فقط وكذلك المنتشرة لالمنتشرة المطلقة (قوله قسمي الوجودية بالضرورة) النسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المبينة وبينها وبين المشروطة العامة العموم الوجهي فيجتمعان في كل كاتب متحرك الاصابع لعصمة بالضرورة بشرط الوصف أو بالفعل لا بالضرورة وتنفرد المشروطة العامة في شكل انسان حيوان بالضرورة بشرط الوصف وتنفرد الوجودية بالضرورة في نحو كل انسان بحرك يده بالفعل لا بالضرورة وبين الوقية المطلقة كذلك فيجتمعان في كل قمر منخسف لعصمة بالضرورة وقت الحيلولة أو بالفعل لا بالضرورة الذاتية وتنفرد الوقية المطلقة في كل انسان حيوان في وقت كذا وتنفرد الوجودية بالضرورة في الذي انفردت فيه قبل وبينها وبين المنتشرة المطلقة كذلك فيجتمعان وينفردان فيما ذكر يتبدل وقت كذا وفي وقت ما وبين الدائمة العموم الوجهي فيجتمعان في كل زنجي أسود لعصمة دائماً وبالاطلاق لا بالضرورة وتنفرد الدائمة عن الوجودية بالضرورة في كل انسان كاتب بالاطلاق لا بالضرورة وبينها وبين العرفية العامة عموم من وجهه وتقدير مما فيه بينها وبين المشروطة بتبديل الضرورية بشرط كذا دائماً مادام كذا وبينها وبين المطلقة العامة والممكنة العامة العموم المطلق فيجتمعان في كل انسان يعيش على اثنين لعصمة بالاطلاق العام أو بالامكان العام وبينها وبين المشروطة والعرفية الخاصة العموم المطلق فيجتمعان في كل كاتب متحرك الاصابع لعصمة بالضرورة الذاتية أو بالضرورة بشرط الكتابة أو دائماً مادام كاتباً وتنفرد الوجودية بالضرورة في كل انسان متخفس بالاطلاق لا بالضرورة وبينها وبين الوقية والمنتشرة العموم المطلق فيجتمعان في كل قمر منخسف لعصمة بالضرورة في وقت الحيلولة دائماً وفي وقت ما لا دائماً وبالفعل لا بالضرورة الذاتية وتنفرد عنهما في شكل انسان يعيش على اثنين بالفعل لا بالضرورة (قوله وان صح بالضرورة الوقية) كذلك اللادوام الوصي (قوله أو بالادوام) أل فيه للعهد فتعقيد التعقيد بالذاتي (قوله كما عرفتها) في المتن الذي قبل هذا قريباً (قوله وتسمى الوجودية بالادائمة) النسبة بينها وبين الضرورية المطلقة المبينة وبينها وبين المشروطة العامة العموم الوجهي فيجتمعان في كل كاتب متحرك الاصابع لعصمة بالضرورة بشرط الكتابة وبالفعل لا دائماً وتنفرد المشروطة العامة في كل انسان حيوان بالضرورة بشرط الانسانية وتنفرد الوجودية بالادائمة في كل انسان ضاحك بالفعل لا دائماً وكذلك بينها وبين الوقية المطلقة وبين المنتشرة المطلقة كذلك فيجتمعان في كل قمر منخسف لعصمة بالفعل لا دائماً وبالضرورة في وقت الحيلولة أو في وقت ما وتنفرد عنهما في كل انسان يعيش على اثنين لا دائماً وينفردان عنهما في كل انسان حيوان بالضرورة في وقت كذا أو في وقت ما وبينها وبين الدائمة المطلقة المبينة وبينها وبين العرفية العامة العموم الوجهي وتقدير مما فيه بينها وبين المشروطة العامة بتبديل الضرورية بالادوام وبينها وبين المطلقة العامة العموم المطلق وهو ظاهر وبينها وبين الممكنة العامة كذلك فيجتمعان في كل انسان متخفس لعصمة بالامكان العام أو بالاطلاق العام وتنفرد الممكنة العامة في كل انسان حيوان بالامكان العام وبينها وبين المشروطة الخاصة كذلك فيجتمعان في كل كاتب متحرك الاصابع لعصمة بالضرورة بشرط الكتابة لا دائماً وبالفعل لا دائماً وتنفرد الوجودية بالادائمة في كل انسان متخفس بالفعل لا دائماً وبينها وبين العرفية الخاصة كذلك بهذا التقدير بتبديل الضرورية بالادوام وبينها وبين الوقية كذلك فيجتمعان في كل قمر منخسف لعصمة بالضرورة في وقت الحيلولة لا دائماً وبالفعل لا دائماً وتنفرد الوجودية بالادائمة في كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل لا دائماً وبينها وبين المنتشرة كذلك بهذا التقدير بتبديل وقت كذا في وقت ما وبينها وبين الوجودية بالضرورة كذلك فيجتمعان في كل كاتب متحرك الاصابع لعصمة بالفعل لا دائماً ولا بالضرورة وتنفرد الوجودية بالضرورة في كل جسر أيض بالفعل لا بالضرورة مثلاً (قوله وقد عرفت ان مدلوله مطلقة عامة) أي من تقريراته في الخاصيتين والوقيتين (قوله فتكون مركبة من مطلقتين عامتين الخ) يأتي هنا ما يأتي في قوله لكن للفرق بين مرجعها

وسالها الخ (قوله أى وهى التى حكم فيها الخ) كذا فى نسخ والاولى حيث حذف أى كما فى بعض نسخ وفى نسخ أى الممكنة العامة وهى الخ والاولى حذف قوله أى الممكنة العامة (قوله وتسمى الممكنة الخاصة) النسبة بينهما وبين الضرورية المطلقة المباشرة بينهما وبين المشروطة العامة والوقعية المطلقة والمنتشرة المطلقة العموم الوجهى فيجتمعان فى كل منخسف مظلم لصحة بالضرورة بشرط الانخفاض أو فى وقت الانخفاض أو فى وقت ما وتنفرد الممكنة الخاصة فى كل انسان يمشى على اثنين بالامكان الخاص ويتفرد عنها فى كل انسان حيوان وبينها وبين الدائمة المطلقة العموم الوجهى فيجتمعان فى كل زنجى أسود لصحة لادائما وبالامكان الخاص وتنفرد الدائمة فى كل انسان حيوان وتنفرد الممكنة الخاصة فى كل زنجى أبيض وبينها وبين العرفية العامة العموم الوجهى على التقرير الذى قدمناه فيه بينهما وبين المشروطة العامة بقيد الضرورية بالدوام وبينها وبين المطلقة العامة العموم الوجهى فيجتمعان فى كل انسان يمشى على اثنين لصحة بالامكان الخاص وبالاطلاق العام وتنفرد الممكنة الخاصة فى نحو كل انسان يمشى على أربع بالامكان الخاص وتنفرد المطلقة العامة فى نحو كل انسان حيوان بالاطلاق العام وبينها وبين الممكنة العامة العموم المطلق وهو ظاهر وكذلك بينهما وبين الخاصتين فيجتمعان فى كل كاتب متحرك الاصابع لصحة بالامكان الخاص أو بالضرورة بشرط الكتابة لادائما وتنفرد الممكنة الخاصة فى نحو كل انسان يمشى على أربع بالامكان الخاص وكذلك بينهما وبين الوقتيتين فيجتمعان فى كل قر منخسف لصحة بالضرورة وقت الحيولة لادائما أو فى وقت ما لادائما وتنفرد الممكنة الخاصة فى كل انسان يمشى على أربع بالامكان الخاص وكذلك بينهما وبين الوجودية بالضرورة فيجتمعان فى كل انسان متنفس لصحة بالاطلاق بالضرورة أو بالامكان الخاص وتنفرد الممكنة الخاصة فيما ذكره بقيد الضرورة بالادوام وانما أطلعنا الكلام فى تقرير هذا المقام وآثرنا سلوك هذا السبيل من ارتكاب الاطالة بالتنبيل وان اعقدنا فيه مجرد الفرض حتى يصح بذلك منه البعض حرصا على اتصال التعليل وتحملا للتعب عن المحصلين مع ان من تعرض لها من مهرة هذا الشأن كالمصنف والسيد والقطب مع كونهم لم يستوعبوا ايضا ما لم يتعرضوا لبعضها أصلا وهاتين شفعنا هذا بأن أطلعناهما للحس طلوع البدر والشمس وأبرزناهما فى هذا الشكل المنبرى ابراز الشيخ المنبرى وهذا مثاله

[illegible]

(قوله) كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص (هذا غير متعين بل يصح ايضا ان كل انسان كاتب بالامكان لا بالضرورة بل هو الانسب بقول المصنف بالضرورة (قوله موافق الكمية) هذا بالنسبة الى بالادوام باعتبار الاغلب لانه استثنى منه ما سيجي في بحث العكس ان الخاصيتين السالبتين الكلمتين منهكستان الى عرقية عامة لاداعمة في البعض لدليل مقرر وهنالك ومن قال سيجي ما يعرف به انه غير ما هنا فم يأت له فيمسا في الا ما يعلم به انه ظاهر (قوله والكيفية عبارة عن الایجاب الخ) التسمية بذلك لما انه يستل عنهما كيف كما ان التسمية فيما بعد لما انه يستل عنهما بكم وقد قدمنا ان الانصاح في الكمية التخفيف (قوله يتعلق بالخاصة والموافقة) أي على طريق التنازع واعمال الثاني (قوله راجع اليه باعتبار اللفظ) أي لا باعتبار المعنى والالان لان ما واقعة على القضية كاذرة في بيان المعنى بعد (قوله بحسب الكيف موافقتين لهما بحسب الحكم) الاظهر ان يقال في الكيف موافقتين لهما في الكيف والانسب للفظ المتن وبيان التحالف حقيقة بين من أن يقال الى ممكنة خاصة بخالف كيفية للقضية المقيد بموافق لهما ما فاهم * (نصل) * (قوله بثبوت نسبة) أي ايجابية أو سلبية وكذا يقال في قوله أخرى وفي قوله أو نفيها والطرف وهو على متعلق بثبوت ليفيد معنى الاتصال وفيما بعده متعلق بنفي ليفيد سلب الاتصال فتثبت (قوله عطف على قوله بثبوت) الاولى أن يقول عطف على قوله بثبوت كما تقدم في تعريف الجملة (قوله أي المتصلة اما ما حكم) الذي في غالب النسخ اسقاط اما وهو الذي يعني (قوله فالحكم بنفيها) ال للهدوء والمعهود قول المصنف ان حكم فيها بسلب نسبة على تقدير أخرى يعني ان تعريف السالبة المستفاد من كلامه أي الحاكمة بسلب الاتصال متزل عليها بجميع أقسامها الاربع أي سالبة الطرفين أو موجبتهم أو سالبة احدهما موجبة الأخرى كما ان الموجبة أي الحاكمة بثبوت الاتصال كذلك وليس تعريف السالبة منزلا على مثل ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا لان السلب الذي هو أحد الطرفين لاحكم فيه عاما على ما حقق المصنف والسيد فظهر ان كلام الشارح تحقيق لكلام السيد لا ما فهم فيه بعضهم (قوله ذلك الحكم بالاتصال أو سلبه) أي المشار اليهما بقوله بثبوت نسبة على تقدير أخرى وفي قوله أو نفيها على ما قدمنا (قوله لعلاقة) معنى كونها على في الاتصال بين وأما معناه في سلبه فهو أن يلاحظ في ذلك السلب العلاقة بأن يراد من ذلك السلب أنه لا علاقة تقتضي اتصال الطرفين ثم يحتمل أن يراد من قوله لعلاقة لوجود علاقة ويكون هو مصب النفي في الاتفاقية ويحتمل لاعتبار علاقة كذلك وعلى الاول لا يجتمعان في مادة بخلاف الثاني هذا وتعرفه الزومية والاتفاقية يتناول الكاذب بخلاف تعريف الشهسية (قوله ليس بمجرد اتفاق المقدم الخ) أي لم يحكم باتصالهما لزوما أو سلبه كذلك تدبر (قوله ما بسببه يستلزم الخ) ما واقعة على كاية المقدم للتالي أو معلوليتها الخارج أو نضيف معنى ~~كون~~ تعقل كل من الطرفين بالقياس الى الآخر ان كان الزوم من الطرفين أو مجرد الاضافة في مجرد الزوم كان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة وان كان زيدا بالعمرو فعمرو ابن له (قوله لكن لا لعلاقة الخ) يعني ان الحكم بالاتصال الثبوت بعلمه بالاتفاق لا بالعلاقة وكذلك تقول في الاتصال السلبى (قوله اذ لا علاقة) أي معتبرة أو موجودة على الوجهين اللذين بينا (قوله وكذا قولنا للاسود الخ) ليست الدام للتبليغ بل بمعنى في أي قولنا ذلك في شأن الاسود (قوله هي التي حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى) على وجه الاتفاق كما هو ظاهرها فالاضافة لادنى ملازمة وكذا يقال في قوله بعده التي حكم فيها بسلب الاتفاق فتأمل (قوله أي الشرطية اما متصلة الخ) هذا ككلام المصنف صريح في ان موضوع البحث الشرطية حتى لا يرد على متصلتها هذا الفردي في هذا التكثير (قوله كقولنا هذا العدد اما زوج أو فرد) هذا فيما اذا تر كبت من الشئ والمساوى لنقيضه اما فيما اذا تر كبت من الشئ ونقيضه فكقولنا هذا العدد اما زوج أو ليس بزوج ثم في هذا التقيل تسامح لانه من قبيل الجملة الشبيهة بالمتصلة لكون التناقي فيه بين مفردين لا بين نسبتين كما صرح به هو والمصنف فرسا وبيان في تحقيقه ان شاء الله في بيان نقيض الجزئية المركبة واعلم ان ضابط الحقيقة التي أشرنا اليه وهو أيضا المركبة من الشئ ونقيضه أو المساوى لنقيضه يتزل على الموجبة وهو ظاهر وعلى السالبة

أيضا لانهم اتفقوا على ما يعتقدان بين الطرفين ذلك التقابل المخصوص والحاصل ان المراد اذا اثر كبت من ذلك من حيث يجب عليه وسلبه من حيث هو كذلك وكذا نقول في قوله - ممانعة الجمع المركبة من الشيء والاعم من نقيضه فثبت لثلاث له قدمك (قوله في الصدق فقط) متعلق بتناهي ما لا يعدم تناهي ما ثم زيادة فقط في تعريف ممانعة الجمع والخلو لانه اراد بيان ممانعتهما الاخص أى لان كل واحد اخص من نقيض صاحبه على ما مر فشجر اخص من لا شجر وشجر اخص من لا شجر وكلما وجد الاخص وجد الاعم فلو صدق أحدهما مع الآخر صدق مع نقيضه نفسه وهو باطل (قوله ولا يكذبان) لان كل واحد من الطرفين اعم من نقيض الآخر على ما مر والكون في البحر اعم من الفرق وعدم الفرق اعم من عدم الكون في البحر أى الكون في البر فلو ارفع أحدهما مع الآخر لزم ارتفاع النقيضين ثم اذا وجد نقيضا المرتفعين يلزم الفرق في البر وهو باطل وبهذا انضم قوله والافرق في البر (قوله فانه لذاته مالا ليجرد الانفاق) يشير الى المراد من كون التناقض لذات الجزأين هنا انه ليس بمجرد الاتفاق لا كونه ليس لامر خارج كما في بحث التناقض حتى يلزم خروج الحقيقة المركبة من الشيء والمساوي لنقيضه وماتقى الجمع والخلو مطلقا (قوله فيمكن استخراجهما من هذا المثال) الاولى بزيادة لا على أسود والثانية بزيادة لا على كذب كذا صنع بعض الناظرين وهو غير مناسب لقول الشارح من هذا المثال والجيد ان يقال ان ذلك المثال للحقيقة اذا قيل في الاسود اللاد كان كما قال الشارح ويكون بعينه مثلا للممانعة الجمع اذا قلنا في الأبيض اللاد كان ويكون بعينه مثلا للممانعة الخلو اذا قلنا في الاسود قد تبر (قوله وغيرهما) هو الاتفاق في المتصلة والمنفصلة (قوله فاما المقدم) - هذا اشارة الى ان هذا الطرف وهو المقدم متعلق بمقدور نكرة حال من جميع الاحوال لامن الاحوال حتى يطلب التأنيث بناء على ما اشتهر وثبت عن النحاة ان الظروف بعد المعارف احوال لا معرفة صفة وان اختاره جماعة في مثل هذا التركيب وان كان هو الادق معنى لعدم ثبوته عن عظماء النحاة مع ان تركيبهم المسامحة في المامى ولعدم خفاء تقدير متعلق على جميع الاحوال لم يقدره كما قدر متعلق للمقدم وبما قررنا فسد ما قيل الاولى بين كان وعلى فانه متعلق على الذى هو خبر وليس هو متعلقا للمقدم كما هو منه تأخير اليه وانما متعلقه النابذة الذى هو صفة للتقدير والتقدير ان كان فاما على جميع التقادير المقدم انه غير مستحيلة على المقدم فلم يعبه التقييد المذكور ثم فائدة ذلك التقييد ان تصديق الكلمة لمان قولنا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا وليس البتة اذا كان انسانا كان مجادا لا يصدق اذا عمت احواله حالة كون الانسان مجرا اذ يصدق حينئذ قد لا يكون اذا كان انسانا مجادا وهو نقيض الاولى وقد يكون اذا كان انسانا مجادا وهو نقيض الثانية وازافة الامكان للاجتماع تنبيه على انه لا يشترط امكان تلك الاوضاع في تقسيم ايشمل ما اذا كان المقدم كاذبا ثم هذا في الازمنية اما الاتفاقية فالمعتبر فيها الاوضاع الكائنة في نفس الامر وفي شرح السنوسية تطويع وتفصيله (قوله فعلم ان الاوضاع والازمان الخ) أى من بحث الحلية وهذا البحث ثم ان مثل هذه العبارة في متن الشمية وفي شرح المصنف ان الاوضاع تغنى عن الازمان (قوله في الاتصال والانفصال) الاول ناظر لان ولو الثاني لا ما (قوله وان كان بعد التركيب الخ) يعنى ان المراد بالامالة في كلام المصنف الحالة التي قبل التركيب بادخال الاداء بدليل قول المصنف الاتي لانهم ما خرجوا بزيادة اداء الاتصال (قوله كقولنا كلما كان الشيء الخ) هذا كقولنا بعد كقولنا كلما كان الخ وقوله كقولنا كلما كان دائما الخ أمثلة للمنصلة واما ان يكون العدد زوجا وفردا هذا كقوله بعده واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة الخ وقوله دائما اما ان يكون العدد زوجا وفردا واما ان يكون العدد لازوا ولا فردا على ما هو في التسخ العجيبة أمثلة للمنفصلة (قوله أو مختلفان في الحمل والاتصال والانفصال) حاصله ان صور الشرطية خمسة عشر ستة مشاراها بقوله أو حليتان متصلتان أو منفصلتان ثلاث متصلات وثلاث منفصلات وتسع مشاراها بقوله أو مختلفتان ثلاث منفصلات وست متصلات واصل ذلك ان المتصلة لوجود الترتيب الطبيعي بين جزأها اما ان تتركب من حليتين أو عكسه أو من حلية ومنفصلة أو عكسه أو من منفصلة ومنفصلة أو عكسه والمنفصلة لعدم ذلك التركيب اما ان تتركب من حليتين أو

من متصلتين أو من منفصلتين أو من حليمة ومتصلة أو من متصلة ومنفصلة (قوله والامثلة غير خافية الخ) هي ستة في المتصلة وهي ان كان الحيوان أعم من الانسان فكما كان الشيء انسانا فهو حيوان فهو ملزم للحيوان ان كان هذا عددا فهو ما زوج وما فرد ان كان هذا ما زوجا وما فردا فهو عدد ان كان كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فاما ان يكون انسانا أو لا يكون حيوانا ان كان دائما اما ان تكون الشمس طالعة أو الليل موجودا فكما كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا وثلاثة في المنفصلات وهي اما ان لا يكون طلوع الشمس ملزوما لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالتاريخ موجودا اما ان يكون الشيء واحدا واما ان يكون ما زوجا أو فردا اما ان يكون كلما كان العدد زوجا فلا يكون فردا واما ان يكون اما ان يكون العدد زوجا أو فردا (قوله وقلنا ان كانت الخ) عطف تفسير على ذكرنا

(فصل التناقض) * (قوله التناقض) أصل النقص حل مثل الحبل نقل الى مطلق الابطال على وجه التجوز على ما بين في قوله تعالى يتقضون عهد الله ولما كان كل من القضيتين يطل بالحكم الذي أبرمته الاخرى أطلق عليها مادة النقص بصيغة التفاعل (قوله على سائر الاحكام) هي ههنا بمعنى باقي لا بمعنى جميع الا ان يراد جميع الباقي لكن الاستفراق لا يصدق في أقل من اثنين مع انه ليس هنا الا العكس (قوله خرج اختلاف مفردين) أي لانه وان كان من التناقض الا ان المقصود هنا انما هو تناقض القضايا الكون الكلام في أحكامها لا تناقض المفردات ويدهم بالمقايضة كذا المصنف في شرح الرسالة والمصنف في حاشيتها أو خرج اختلاف مفردين من حيث انهما شي واحد وله لانه لا تناقض بين الشيء وعدوله لكونهما لا يتمانعان ارتفاعا عند عدم الموضوع لان حيث انهما شي وسلبه وهما حينئذ آيلان للقضيتين فقد رجع تناقض المفردات لتناقض القضايا كذا حققه السيد في حواشي شرح التعبير بهذا كلام محقق مختصر (قوله بحيث يلزم الخ) وقع في الشمسية اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب فقال المصنف في شرحها وقوله في الايجاب والسلب تحقيق المفهوم التناقض لانه انما يطلق على هذا الاختلاف ولوتر كلف يقع قدح في التعريف لان الاختلاف بغير الايجاب والسلب من العدول والتحصيل والحصر والاهمال وغير ذلك ليس بحيث يقتضي لذاته صدق احدهما وكذب الاخرى هذا كلامه وهو وجه صنيعه هنا (قوله أي ذات الاختلاف) وقع في المطالع اضافة الذات لصدق كل من القضيتين الخ وهي وان ردت لما هنا لكنه يرد على ظاهره ادون هذه اختلاف الكليتين فلذا عدل عنها (قوله خرج الاختلاف الخ) مناط خروج هذا قيد بحيث يلزم من حذف كل المحو مناط خروج القيد من بعده قيد لذاته (قوله ولو كان ذات الاختلاف لم الخ) بيان الملازمة ان ما بالذات لا يتخلف (قوله وليس كذلك) أي لان الكليتين قد يكذبان في نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان والجزئيتان قد يصدقان بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان كما سيأتي قريبا في كلامه (قوله فلا بد من الاختلاف في الكيف) أي فقط يدل على ذلك قوله بعد فلا بد مع ذلك الخ (قوله اصدق الضروريتين وكذب الممكنتين ٣) قال المصنف في شرح الرسالة تعالى شارح المطالع لا يقال مفهوم الموجبة ثبوت الموضوع المحمول بالامكان ومفهوم السالبة الحكم بان ليس المحمول بآتيه بالامكان أعني ثبوته ليس بممكن وظاهر أن هذا ارفع بمفهوم الموجبة ونقيض له لانا نقول ما ذكرنا ليس مفهوم السالبة الممكنة لانك لم تجعل الامكان جهة للسلب بل جعلته مساويا وسلب الامكان ضرورة لما توهمته سالبة ممكنة هي سالبة ضرورية فان قيل هذا لا يدل على اشتراط اختلاف الجهة في جميع الجهات بل في الضرورية والممكنة فقط أجب بان نقيض الموجبة رفعها أو ما يساويه ومعلوم ان رفع الجهة أعم من رفع النسبة موجهها بل الى الجهة وكذا ما يساويه ويراود الضرورة والامكان تنبيه وتعميل لزيادة التوضيح (قوله بالجر عطف) أي لا بالرفع على الابتداء والخبر فيما عدا أي كائن فيما عداها لكونه مع كونه تعسفا لا يقهمل الوجوب فان جعل الخبر محذوفا أي والاتحاد فيما عداها

٣ قوله لصدق الضروريتين وكذب الممكنتين كذا في الاصل والذي في نسخ الشرح بايدينا لصدق الممكنتين وكذب

الضروريتين اه صحح

لا يمتنع كان مراد اللاحتمياج فيه الى تقدير ما لا دليل عليه (قوله والزمان) اعترض بأنه يتحقق التناقض في مثل قولنا
 تريد أب لعمر وأمس وأمس بأب اليوم مع عدم وحدة الزمان أجيب بأننا لنسلم تحقق التناقض فيه لان صدق احدهما
 وكذب الاخرى ليس لذات الاختلاف بل بخصوص المادة وذلك لان الابوة صفة لوثيقة تمت أمس فتحدثت اليوم (قوله
 والاضافة) أى النسبة التي تعرض للشيء بالقياس الى نسبة أخرى كالابوة والبنوة الممثل بهما فان البنوة نسبة تعرض للاب
 به لقياس للبنوة التي هي نسبة أيضا (قوله والقوة والفعل) استظهر أن المراد بالقوة والفعل هنا معنى لا المتصادقان اللذان
 أحدهما أهم من الآخر كما يرشده المثال الآتي (قوله في دن) في القاموس الدن يعنى يقع الدال الراقود العظيم أو أطول من
 الحب أو أصغر منه له عسعس لا يقعد إلا أن يحفره وفيه الحب الجزة أو الضمة منها أو الخسبات الأربع توضع عليها الجرة ذات
 العروتين والكرامة غطاء الجرة ومنه حبا وكرامة (قوله فوحدة الشرط والجزء الخ) الاولى لو اقصر على ما قبله فتسد قال
 المصنف في شرح الرسالة تبعاً لشارح المطالع وهما نظروا وهما جعل وحدة الشرط والجزء والكل راجعة الى وحدة
 الموضوع والبواقي الى وحدة المحمول مما لا يصح على اطلاقه لانك اذا عكست القضايا المذكورة انعكس الامر وصارت
 وحدة الشرط والجزء والكل راجعة الى المحمول والبواقي الى الموضوع فالاولى القول برجوع جميع الوحدات الى
 الموضوع والمحمول من غير تخصيص (قوله وعند المحققين الخ) خلاصته ان ما ذكر الوحدات أو ردها الى اثنين انما يكون
 المعبر عنه عند الناظرين للظواهر اما عند المحققين فيقولون ان المعبر عنه انما هو تحقق اثبات وحدة النسبة المحكمة
 حتى يرد الى ايجاب والسلب على شيء واحد وانما اعتبر بالوحدات الثمانية ولا عكس والا يمكن المعبر عنه ذلك بل المعبر ما دل
 عليه ظاهر العبارة من الحصر فيما ذكره ولبقاء أشياء أخرى يقع باختلافها التناقض لارتفاع التناقض الخ هذا تحقيق المقام
 فتدبر (قوله الواسطي) نسبة الى واسط بلد سميت باسم القصر الذي بناه الحجاج بين الكوفة والبصرة كذا في الصحاح (قوله
 هو الممكنة الخ) الاثبات بضمير الفصل لنا كيد قصري الطرفين ولادفع ان ما بعده تابع لما قبله وتذكره مع ان الاربع رعاية
 الخبر لان ذلك في غير ضمير الفصل اما هو فيطابق المبتدا على ما في شرحي التخصيص السهدين وكذا يقال في تطاثره الاتية
 (قوله وهو مفهوم المطلقة السالبة) أى مفهومها الالتزامى لانه يلزم من الثبوت بالفعل أو السلب كذلك الثبوت أو السلب
 في بعض الاوقات وفيه نظر سترام قرياس مع ما عنده فيه والقول بأن هذا يقتضى ان المراد بالمطابقة العامة ما عر عنه بالمنتشرة
 خطأ لان المنتشرة اعتبر فيها ضرورة النسبة بخلاف المطلقة كما هو ظاهر نعم قال المصنف في شرح الرسالة تقاضى ان يقول
 الثبوت أو السلب في وقت ما ليس مفهوم المطلقة العامة لانها المحكوم فيها بفعالية النسبة من غير قيد آخر وهو أهم من التي
 حكم فيها بفعالية النسبة في وقت ما أعنى المطلقة المنتشرة لجواز أن يكون الحكم بالفعل مما لا يتحقق في وقت أصلا كقولنا
 الزمان حادث والزمان غير حادث ونحو ذلك زاد حقيقه اذ ليس لحادث الزمان زمان ثم قال المصنف فتنبض الدائمة المطلقة
 المنتشرة لا العامة هذا كلامه وأصله لشارح المطالع فقد قال هذه العبارة وهذا يدل على ان نقبض الدائمة المطلقة المنتشرة
 لا المطلقة العامة وما قيل انما كالمهمة محمولة على بعض الاوقات حتى تساوى المطلقة المنتشرة وان غابرتا به حسب المفهوم
 ففيه نظر اذ ليس يلزم من صدق الحكم بالفعل في الجملة صدقه في شيء من الاوقات لجواز أن يكون الموضوع نفس الوقت فلا
 يصدق الحكم عليه في وقت والامكان للوقت وقت كما يقال الزمان موجود في الجملة الى هنا كلامه والجواب ان قولنا في وقت
 بما يحتمل أمرين الاول في وقت من غير أن يعتبر فيه تعيين أوجاهم الثاني في وقت معتبر فيه الأوجاهم والفرق ظاهر والمعتبر
 في المطابقة المنتشرة هو الثاني والاول هو المعبر في المطابقة العامة كما أشار اليه الشارح بقوله في بعض الاوقات وبه يكون
 أهم وهو الذي قلنا سابقا انه لازم لها وهذا هو الذي يناقض الدوام لان اعتبارا لتعيين الأوجاهم في الردعي من ادعى مجرد الدوام
 فضول بين وهم دأما يقتصرون على قدر الحاجة فظهر أن نقبض الدائمة المطلقة انما هي المطلقة العامة لا المطابقة المنتشرة
 والمراد من الوقت هنا ولو اعتبارا فلا يمنع صدق قولنا الزمان حادث في وقت ما على ان فصله ملزم أن يكون للزمان زمان

للاستحالة فيه الاعلى بقص أقوال الحكماء في الزمان والاضح مذهب المتكلمين انه متجدد مجهول يقال طلع الشمس هذه
عجى زيد وجازيد عند طلوع الشمس وفي هذا الجواب نظر فان اساسه ان الاعتبار لتحقيق الانتشار الوقت من حيث ايامه بمعنى
عدم اعتبار التعيين نفسه وهو ليس بصحيح فانه لو كان كذلك لما قبلت المنتشرة المطلقة التقييد بلا داء والزم ان تنافى الوقفية
المطلقة مع انها أعم منها بل الاعتبار لذلك الايام بمعنى عدم اعتبار التعيين والفرق واضح فان شئت التحقيق في هذا المقام
فاستمع كل الاستماع لهذا الكلام لوسلنا ان مفهوم المطلقة العامة والمطلقة المنتشرة والنسبة بينهما هو ما قال ذاك الفاضل ان
فلان سلم ان نقيض الدائمة هو المطلقة المنتشرة لا المطلقة العامة كما ذكرنا فانها ما يكذبان في كل زمان حادث دائما بعض الزمان
ليس بجاد بالاطلاق في وقت ما عدم زمان يصح تقييد ثبوت الحدوث للزمان أو سلبه عنه به فان الجهات وقبورها انما هي
قبول للثبوت أو السلب لا الثبات أو المسلوبات كما حققه ولو أخذت الثانية مطلقة عامة لصدق عدم تقييد ذلك السلب
بالزمان فان قيل اذا نقيض الدائمة هو المطلقة العامة ويكون تكذيبها الدوام الدائمة اما بعدم صحة التقييد بالزمان أصلا
أو بصحته وعدم صحة استقراره على قياس اعتبارهم المفهوم المرددي فنقيض المركب مانع خلولا مانع جمع ولا حقيقة با فلنا ممنوع
فقد عرفت ان اتحاد النسب شرط في التناقض وذلك مفعود هنا فان المطلقة لم يمتد بر في مفهومها زمان ولا زهاء انتهى أعم من
نقيض الدائمة وما ذكرها من التكذيب غير مسلم وفرق بين المقيس والمقيس عليه بوجود ذلك في الثاني دون الاول فلزم ان
لانقيض للدائمة أصلا وهو خلاف الاجماع ثم يلزم من صدق المطلقة العامة بدون المطلقة المنتشرة ان يصدق بعض النسب
لا زمانا لها وهو تقيض ما سلبه ذلك الفاضل في شرح المطالع عند الكلام على الوحدات من ان كل نسبة لا بد لها من زمان ولم
يحك في ذلك خلافا ومن شأنها ان المراد بالوقت هنا الزمان بالمعنى الذي ذكره الحكماء وليس كذلك فان المراد به
ما يشمل ما مجرد الاعتبار كما ذكرنا قبل فيصيح ان كل نسبة لا بد لها من زمان ولا يستحيل ان يكون للزمان زمان ويكون الثبوت
أو السلب في وقت ما مفهوم الزوميا للثبوت أو السلب بالفعل الذي هو المفهوم الاصل للمطلقة العامة وان ذلك الزوم على نحو
لزوم الجزئية للمهمل كما قيل قديما وانه لا تصدق المطلقة العامة بدون المطلقة المنتشرة وانه لا هو من بينهما الا بما ينشأ في الابانظر
لمجرد مفهوميهما بين ان الذب بين القضايا ليس بالاعتبار لتحقيق فظهر سراسقاطهم المطلقة المنتشرة وقولهم ان نقيض
الدائمة المطلقة العامة فتثبت كل التثبت ولا يهول ذلك هذان العظيمان وان تهما اجماع من جاء بعدهما فباعت (قوله)
وأما النقيض (الخ) لم يرد ان ذلك مقدر في كلام المصنف وانما هو تصرف منه في كلام المصنف دعاه اليه غرض الربط بين قوله
قبله هذه فتناقض البساطين وكلام المصنف ذلك (قوله مانعة الخلو) انما اعتبروا ذلك ليكون مكذبا للمركبة على كل
احتمال فان المركبة لا تكون صادقة الا بصديق جزأيه والمفهوم المردد اذا كان صادقا لجزأين أو الاول فقط أو الثاني فقط
يكذب ما قطع الكذب جزأيه أما أو الاول فقط أو الثاني فجلا ما لو اعتبرنا انفصال الحقيقي فانه لا يشتر حينئذ الى تكذيبهما
بكذب جزأيه معا أو منع الجمع فقط فانه لا يشتر الى تكذيبهما بكذب جزأيه معا (قوله موافقة لاصل القضية في الكيف)
الاولى اسقاط هذا واسقاط نظائره بعده أو الاعتراف بانه على ضرب من التسميح لانه ان أريد باصل القضية صدورها كان
موافقة الشيء لنفسه وان أريد به مجموع المركبة كان غير مناسب لقوله به منه ومن مطلقة عامة مخالفة له في الكيف فان
الموافقة أو المخالفة في العجز انما هي للصدور كما هو المعروف في لسانهم وتقدم ذلك أيضا (قوله واطلاق النقيض الخ) هذا هو
ان اطلاقه على ما تقدم كما ليس به ذا الاعتبار وقد ذكر المصنف في شرح الرسالة في التناقض بين الدائمة والمطلقة هذه العبارة
وقوله ينافيه إشارة الى انه ليس مفهوم النقيض أعنى الرفع بل لازمه المساوى لان نقيض دوام السلب عدم دوام السلب
والثبوت في البعض لازمه ونقيض دوام الايجاب رفعه ويلزم السلب في بعض الاوقات سواء كان في الجميع أو لا هذا كلامه
والجواب ان الشارح عبر هنا بالمتأفة أيضا فاكفى به في دفع ذلك الإيهام ويرد ان السيد السند قال في حواشي الرسالة
ونسبة الحينية المطلقة الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة في انما ليست نقيض العرفية حقيقة بحسب الجهة

بأن هي لازمة مساوية لتقيض العرفية وأما بحسب الكمية فليس شيء تقيضا حقيقيا كما عرفت إلى هنا عبارة ولعله لهذا أمر
 الشارح بالتأمل آخر (قوله ثم هذا المفهوم المردد انما هو تقيض المركبة الكلية) لا يخفى ان الحصر المتقدم من انما لا يترك
 لكلمة لكن موقعا فكان الصواب ان لو قال ثم هذا المفهوم المردد وان كفى في تقيض المركبة الكلية لكن في تقيض المركبة
 لا يكتفى بل الحق الخ (قوله لا يكتفى في تقيضها المفهوم المردد) أى الذى هو منفصلة شبيهة بالجملة بل الحق ان يردد بين تقيضى
 الجزأين بالنسبة إلى كل فرد من أفراد الموضوع أى فتكون القضية حينئذ جملة شبيهة بالمنفصلة وأصل ذلك ان القضية اما
 جملة صرفة فتوزيد قائم أو شرطية منفصلة صرفة فتحو امان تذكر الشمس طاعة واما ان يكون الدليل موجودا أو جملة
 شبيهة بالمنفصلة فتوزيد اما ساكن أو متحركا أو منفصلة شبيهة بالجملة فتحو امان ~~يكون~~ زيد ساكنا واما ان يكون متحركا
 والاخير ان يتلازمان في مادة الجزئية كما في نحو بهض الحيوان اما انسان أو ليس بانسان واما بعض الحيوان انسان واما
 بعض الحيوان ليس بانسان لافى مادة الكلية ولهذا صدق كل حيوان اما انسان أو ليس بانسان دون اما كل حيوان انسان
 أو كل حيوان ليس بانسان ومن هنا كنى المفهوم المردد بين الجزأين في تقيض المركبة الكلية ولم يكف المفهوم المردد في
 تقيض المركبة الجزئية واحتيج للشبهة بالمنفصلة (قوله لا يتخلو عن تقيض الجزأين) فيه نظر بين لان تقيض الجزأين قضيتان
 ذواتا كم وكيف وجهة وليس كل فرد يرد فيه بين أن تثبت له القضية الاولى بتمامها والقضية الثانية بتمامها كما تراه في المثال
 الذى ذكره (قوله لجواز كذب الجزئية) أى المركبة الذى الكلام فيها والمفهوم المردد أى بين تقيضى الجزئية وحاصله ان
 المفهوم المردد لما كذب مع الجزئية معين انه ليس تقيضا لها وهو ظاهر ولا مساويا لتقيضها والالكذب التقيض أيضا كما
 كذب مساويا به ويلزم كذب التقيضين وأصل ذلك ان الجزئية المركبة قد تتحلل إلى بسطين مجموعهما أعم منها ما كفى في مثال
 الشارح فالمفهوم المردد بين تقيضيهما تقيض لما هو أعم من الجزئية وتقيض الأعم أخص من تقيض الأخص كما تحقق في أول
 الكتاب فلا يكون المفهوم المردد مساويا لتقيض الجزئية كما فى الكلية فلذلك جاز كذب الجزئية والمفهوم المردد لم يجر كذب
 الكلية والمفهوم المردد (قوله من الجائز أن يكون المحمول ثابتا دائما لبعض أفراد الموضوع مساويا دائما عن بعض أفراد
 الآخر) يعنى قصد ان الجزئيتين اللتان تتحلل لهما الجزئية المركبة وسبب أن الجزئية المركبة منها ما كاذبة لما تبين فقد تحللت
 المركبة الجزئية إلى ما صدق بدونهما فكان أعم منها فتقيض ما تحللت إليه أخص من تقيضها لاساولة ولا يتأق هذا فى الكلية
 المركبة لانه ليس من الجائز ان يكون ثابتا دائما لكل أفراد الموضوع مساويا دائما دائما أيضا لان الجميع لا يتعدد كالبعض
 فلا تصدق الكلين اللتان تتحلل لهما المركبة الكلية فكان ما تحللت له مساويا لافتنقض ما تحللت له يكون تقيضا لهما لان
 ما ينقض أحدا المتساويين ينقض الآخر (قوله ويسلب عنه أخرى) هو مناط الفرق بين الجزئية وما تحللت له حتى كذبت
 دونه وذلك لان التركيب قضى بان البعض المحكوم عليه بالسلب يتعين ان يكون هو البعض المحكوم عليه بالثبوت فجاء
 الكذب وليس ذلك عند التحليل وزوال التركيب فكانت الجزئيتان لا ارتباط لهما بالآخرى فامكن أن يحمل موضوع
 احدهما على غير موضوع الاخرى فجاء الصدق فيما (قوله عن بعض أفراد الجسم) أى كالحجر (قوله لبعض أفراد الجسم)
 أى كالانسان (قوله كذب المفهوم المردد للاحالة) أى لان كذب الجزئية يقتضى كذب الكل (قوله بل الحق في تقيضها الخ)
 لا يجعل هذا مخرطا في سلك التفريق السببي قبله لظهور انه لا يقتضيه بخصوصه أصلا الا ان يراد بخصوص الاضافى أى دون
 الاقتصار على مجرد المفهوم المردد وذلك لانه بقى طريقان في أخذ تقيض الجزئية المركبة الأولى ان يؤخذ المفهوم المردد على
 أصله منفصلة ~~ولكن~~ يضم لها جزء آخر فيقال في المثال المذكور دائما اما كل جسم حيوان دائما واما لا شيء من الجسم
 بجميعه دائما واما بعض الجسم حيوان دائما وبعض الجسم ليس بحيوان دائما الثاني ان يؤخذ المفهوم المردد كذلك ولكن
 بقيد موضوع عجز الجزئية المركبة بمحمول صدرها ثم اذا أخذ التقيض لجزئيهما صنع كذلك حتى يرد الايجاب والسلب على
 نقيض واحد فيقال في المثال المذكور دائما اما كل جسم حيوان دائما أو لا شيء من الجسم الذى هو حيوان بجميعه دائما وهذه

الطريق لابن واصل رحمه الله وهو أحسن الطرق وقد أورد المصنف في شرح الرسالة على سبيل البحث (بقي هذا بحث) يخاطر
 بالبال وهو ان المفهوم المرد الذي هو منفصلة شبيهة بالجملة متى صدق صدقت الجملة الشبيهة بالمنفصلة وقد عدوها في نقيض
 الجزئية المركبة لما تقدم فلهذا عدوها في نقيض الكلية المركبة لمتناسب نقيض المركبتين لاسيما والموجهة المركبة مطلقا
 جملة والاصل في نقيضها الجملة لا الشرطية وقد أمكن وهب أن هذه ليست جملة صرفة فانهم اقرب اليها من المنفصلة الشبيهة
 بالجملة فتدبر * (فصل في العكس المستوي) * (قوله يطلق على المعنى الخ) أى اصطلاحا ما لغة فجعل أول الشئ
 آخره وآخره أوله ثم اطلاقه في الاصطلاح على المعنيين المذكورين اطلاقا بالاشتراك اللفظي في أصل الاصطلاح ولما تفاوت
 الاطلاقان باشهرية الأول على الثاني أطلق بعضهم انه حقيقة في الأول مجاز في الثاني اشار اقرب منه المصنف في شرح
 العقائد في اطلاق الكلام على اللفظي والنقضي ويمكن ان يكون أراد الحقيقة والمجاز بالنسبة للغة بناء على أن المعنى الأول
 لقوى لا منقول له والمنقول له المعنى الثاني فقط ثم قول الشارح في الحاصلة بالتبديل أى من حيث الحصول بالتبديل ان كان
 ايماء الى علاقة المجاز يكون كلام الشارح على نحو ما قال ذلك البعض (قوله جعل الخ) هذا الجعل في الجمليات حده الذي كراى
 انه جعل عنوان الموضوع عنوان المحمول وعنوان المحمول عنوان الموضوع كأنهم واعلوه (بقي هنا لقائل ان يقول) ان
 تعريف المصنف ليس على ما ينبغي لان تبديل قولنا كل انسان حيوان بقولهنا بعض الحجر جسم يصدق عليه انه تبديل طرفي
 القضية مع بقاء الصدق والكيف فتأمل (قوله وفي كلام الخ) لم يذكر مثالا لان منفصلة ايماء الى انه لا تنعكس لعدم فائدته بسبب
 عدم الترتيب الطبيعي بين جزأها (قوله ان الاصل لو كان صادقا الخ) هذا تنبيه على ان المراد لزوم صدق انعكس لصدق
 الاصل لا لزوم صدق الاصل في نفسه حتى لا يكون لا بد من عكس ثم الأول ان الاصل كلما كان الخ لان لولا إهمال
 المساوي للجزئية الغير المرادة بمجرد ما كما لا يخفى (قوله ولم يعتبر بقاء الكذب الخ) هذا كلام حق وما صحح بعض الناظرين
 اعتباره على معنى ان العكس لو كان كاذبا كان الاصل كاذبا على عكس ما اعتبروا في الصدق لان العكس لازم والاصل لازم
 ويلزم من كذب اللازم كذب المزوم فلا يذهب عليه ان لا يتم مع التعبير بالبقاء فالحق ما سلمه المصنف والشارح فتدبر (قوله
 كلية أو جزئية) اقتصر على ذلك مع احتمال زيادة جملة أو شرطية مثلا رعاية لما هو الانسب بالتفصيل الذي ذكره المصنف في
 السالبة (قوله اي لا تنعكس الخ) هذا بيان لمجرد كون انما تضمنت حكمتين اثباتا وتقييما وتامة لتكون التعليل ينتج الأول
 وليس المقام مقام الاستدلال على منكرى القصر في انما حتى يذ كر خصوص ما فسر هابه المفسرون أو انهاء كما هو الواقع
 في التخصيص حتى يكون الأولى للشارح بسببه ان يقول أى ما تنعكس الخ فافهم (قوله اما حل الاخص الخ) انما فرق بين
 القسمين بالظهور والخفاء وجعل الأول ظاهر ادون الثاني اكثر دور الأول على الالسنه كثره لم تكن للثاني مع ان الأول
 تقدم ذكره وما يحققه ومنه في بحث نقيضى الاعم والايخص بخلاف الثاني فاندفع ما لبعض الناظرين (قوله واذا ثبت الخ)
 يشير بالتعبير بثبت اقولهم لا بد ان تكون مادة النقص محقة (قوله لان معنى عدم انعكاس الخ) خلاصته ما يقولون الاثبات
 بالبرهان والنقص بالمادة وحينئذ فالقول بان الموجبة الكلية تنعكس لكذا ما له قولنا الموجبة الكلية يلزمها كذا فاذا عول
 في اثبات ذلك على استقرار المواد فلانفع في ذلك ولو بلغت ما بلغت لعدم انقطاع احتمال وجود مادة يتقن فيها ذلك العارض
 عن معروضه ولا يقطع عرق ذلك الاحتمال الا البرهان الذي يعمله هنا كان الاثبات بالبرهان والاقول بان الموجبة الكلية
 لا تنعكس لكذا ما له قولنا الموجبة الكلية لا يلزمها كذا وبين انه يكفي في ذلك مادة يتقن فيها ذلك العارض عن معروضه
 في هنا كان النقص بالمادة (قوله فافهم) انما أمر بذلك لانه قد يخفى في بادى الرأي كون المراد من قول المصنف وغيره تنعكس
 يلزم ان تنعكس (قوله أى وان لم تنعكس الخ) الجيد ان لو قال وان لم تنعكس الموجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية
 ليكون هذا تسكلا أيضا للقصر السابق في انما حيث أتى بالاستدلال على جزئية الاثبات وهو ظاهر (قوله فتضعه الى الاصل
 هكذا) أى لا على العكس لعدم وقوع السلب والجزئية في صغيرى وكبرى الشئ كل الأول (قوله والهمال ناشئ من نقيض الخ)

أى بالسبر والتقسيم لان الصورة هي الصورة والكبرى هي الاصل المستلزم الصدق (قوله لزم انتفاء العام والخاص) الاولى الاعم
عن الاخص وكذا نقول في التعليل الاتي على اثره (قوله فن الموجبات) العادة الجارية بتقديم عكس الدواب لانها منها
ما ينعكس كاية والسكلى وان كان سالبا اشرف من الجزئي وان كان ايجابا لانه أفيد في العلوم وأضبط منه عليه القطب وغيره
ولعل عدول المصنف عنه لان ذلك في السوابل في المنعكس لاني المنعكس وبين ان ذلك موجود في الموجبات على عكس
ما ذكره اذ منه الكتابة لاسيما وقد ضم اليها ما لا يجاب مع ان هذا الصنيع هو الموافق لتقديم الكلام على عكس الموجبات في
غير الموجبات (قوله حينية مطلقة) انما لم يرد عليها قيد الادوام مثلا لان اخص هذه الاربع الضرورية وهي لانتها كس الى
الحينية اللادائمة للنقض اذ يصدق كل اثنان ناطق بالضرورة ولا يصدق بعض الناطق ليس بانسان بالاطلاق العام ومالم
يتعكس اليه الاخص لم ينعكس اليه الاعم اذ لو انعكس اليه الاعم انعكس اليه الاخص لان العكس لازم للاعم والاعم لازم
للاخص ويلزم العكس الاخص لان لازم اللازم لازم (قوله أى بالضرورة أو دائماً أو مادام ج) هذا نسخ بين اذ مادام ليس
بجبهة كما هو بين الآن يقال ان أو تمنع الخلوة فقط وتجوزا لجمع بين الضرورة أو دائماً وبين مادام وذلك العامين وعدم ذلك
الجمع وهما الدائماتان (قوله ينتج لاني من ج ج بالضرورة أو مادام ج) الذي في التسمية ينتج لاني من ج ج دائماً
الضرورية والدائمة ومادام ج في العامين عدل عنه الشارح لعدول العلامة الرازي عنه حيث قال ينتج لاني من ج ج
بالضرورة أو دائماً ان كان الاصل ضرورياً أو دائماً أو مادام ج ان كان أحد العامين هذا كلامه لكن الظاهر ان ماصنعه
ليس بظاهر لان قاعدة الخلط ان الكبرى اذا كانت احدى الوصفيات الاربع كما هنا تكون النتيجة كالصغرى الا انه اذا
كان فيها أى الصغرى قيد الادوام أو بالضرورة أو ضرورة اختصت به عن الكبرى كما هنا يحذف منها أى النتيجة وحينئذ
ففيما اذا كانت الصغرى دائماً وضرورية تكون النتيجة دائماً وفيما اذا كانت مشروطة عامة أو عرفية عامة تكون النتيجة
عرفية عامة ومن هنا يظهر سرائح القياس الاول في المسئلة التي بعد هذه الدائمة واتساج القياس الثاني المطلقة العامة
(قوله ثم تضمها صغرى الى الجزء الثاني الخ) لم يكتب بهذا الضم عن الذي قبله مع انه ينتج سلب الشيء عن نفسه لكون ذلك
السبب ممنوع لاستعماله في المطلقة لكون معناه سلب الوصف المفارق في الجملة كقولنا لاني من الضاحك بضاحك بالاطلاق
العام (قوله فيلزم اجتماع النقيضين) يعني ويقتضى ان من شأن ذلك ليس الا صغرى القياس فتكون باطلة لان ملازم المحال
محال فيكون العكس صادقا لا يرفع النقيضان ثم في اطلاق التناقض تسمح باعتبار ان الموجبة الكلية ملازمة للموجبة
الجزئية والاولا تناقض بين الكليتين (بقي) انه وقع تقييد كون السالبة الكلية تنعكس لنفسها بما اذا كانت مستقلة لئلا
يرد انها انعكست اسالبة جوتية وبين تقييد المصنف لادعاء البعض في عكس السالبتين الخاصتين دون ماهنابان ماهنا جار
على القاعدة في حل الادوام بخلاف ما هناك (قوله اى الوقية والمنتشرة) المراد منها ماهنا مايم المنتشرة المطلقة والوقية
المطلقة (قوله مطلقة عامة) انما لم يعتبر في هذا العكس قيد الادوام لان اخص هذه القضايا الوقية وهي لا تنعكس للوجودية
اللا دائمة بالنقض فانه يصدق كل قمر مخسف بالضرورة وقت الخيلولة لادائما ولا يصدق في عكسه بهض المخسف قمر بالفعل
لادائما أى بعض المخسف ليس بقمر بالفعل وما قبل في توجيهه ذلك ان قيد الادوام في هذه القضايا لم يرد على افادته القضية
المقيدة به فهو وكذا كلام مختل اذ لوجه انما كيد الانظر للمفاهيم الذي لا يعتبرونه على ان ذلك لا يختص به هذه المركبات
فتدبر (قوله على مذهب الشيخ) هذا التقييد هنا يكاد يوهم الاتفاق فيما قبله وليس كذلك فان منهم من ذهب الى ان ما عدا
الممكنين كله ينعكس للمطلقة العامة وهو مذهب الاقدمين ومنهم من ذهب الى ان الخاصتين كالدائمتين والعامين ينعكسان
الى حينية مطلقة من غير زيادة قيد لاداء وهو مذهب الاثني عشر المتأخرين (قوله يكون مفهوم قولنا كل ج ب بالامكان)
أى كل حاد مر كوب زيدا بالامكان والافرض ان زيد الميركب عمره الا القرس ولم يركب حمارا قط واعلم ان هذا الكلام من اصوله
صفي على ان مذهب الشيخ ان صدق الموضوع على افراده بالفعل في نفس الامر مع ان الحق في شرح المطالع وغيره ان ذلك

الصدق بمجرد الفرض وعليه فتعكس الممكنات على المذهبين (قوله وتنعكس الدائمتان دائماً) انما لم تنعكس الضرورية
 ضرورية للنعكس اذ يصدق في فرض ان زيد الميركب الا القرم أصلاً لا شيء من مركوب زيد بالفعل بما بالضرورة على رأى
 الشيخ على ظاهره ولا يصدق لا شيء من الحمار بالفعل بمركوب زيد بالضرورة اصدق بعض الحمار بالفعل بمركوب زيد بالامكان
 (قوله) وانه محال لما صح فيه من سلب الشيء عن نفسه بمركوب فرض من صدق نقبض العكس الموجب المقتضى موجود
 الموضوع لا المعدوم حتى يجوز كافي العنقاء ليست بعنقاء أى الأفراد المعدومة في الخارج ليست بعنقاء في الخارج (قوله)
 والعامتان عرفية عامة) انما لم تنعكس المشروطة كنفسها للنعكس اما ان أخذت بمعنى مادام الوصف فلا يصدق في الفرض
 السابق لا شيء من مركوب زيد بالامكان حين دوجار وان أخذت بمعنى بشرط الوصف فانه يصدق في فرض الا لا في الواقع
 الا الدهن لا شيء من الحمار بما بالضرورة بشرط الوصف ولا يصدق عكسه كنفسه لصدق نقبضه أى بعض الحمار حار بالامكان
 حين دوجار وهذا وقد ذكرنا في بحث المشروطة ما علم به عدم زيادة المشروطة بمعنى لاجل الوصف علم اقدم (قوله) وقد كان
 كل ج ب بالفعل) وهما متناهيان فان أردت التناقض فخذ ما يلزم هذه السالبة الكلية من السالبة الجزئية أو يلزم الموجبة
 الكلية من الموجبة الجزئية (قوله تأمل) كانه أمر بالتأمل للاشارة الى أن يقال يلزم ان يقال في الخاصيتين الموجبتين الكليتين
 ان لا دائماً في العكس يحل الى سالبة كلية لانه عكس لادائماً الاصل الذي هو سالبة كلية فاذا قيل قولهم هناك سالبة الكلية
 تنعكس كنفسها بما اذا كانت مستقلة فاما قيد قولهم هنا الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية بما اذا كانت مستقلة أيضاً
 على ان العكس في الحقيقة عكس المجموع والمجموع لا الاجزاء الاجزاء فالاولى ان المعول عليه في ذلك هنا وفيما تقدم مجرد
 الانبئات بالبرهان والنعكس بالمواد كما قررنا القطب هنا (قوله وهي الوقتيتان) قد بينا قبل ان الماردية مما يشعل البسيطة (قوله)
 الذي هو أعم الجهات) أى من جهة الجزئية الاعم من الكلية والامكان من سائر الجهات وانما اقتصر على هذا الاعم لان
 الوقتية لمسا لم تنعكس للاعم لم تنعكس للاخص اذ لو انعكست للاخص لانه كست للاعم (قوله) اراد المصنف بعدم الانعكاس
 (الخ) هذا غير صحيح لان النضية اذا انعكست بحسب الجهة انعكست بحسب الكيف أيضاً فان الاخص أن الكيف لم يتبدل
 هنا فلا يكون العكس بحسبه يقال ان السالبة الكلية مثله في ذات فيقال فيها أيضاً ٣ يقال فيها انهم لم تنعكس أيضاً مع انه فرق
 بين ما قبل بل يلزم ان السالبة الدائمة والعرفية العامة والخاصة حين انعكست الدائمة والعرفية عامة وخاصة يقال فيها انها
 لم تنعكس بحسب الجهة وقد ذكرنا قول المصنف وبحسب الجهة كلام على انعكاس القضايا بحسب الجهة (قوله) ويمكن ان
 يقال (الخ) هذا جواب حق لاشك فيه كما نقول السالبة الجزئية لا تنعكس ولا يضره ان تقول تنعكس في مادة الشئتين اللذين
 بينهما عموم وخصوص وجهي • (فصل في عكس النقيض) • (قوله) تبديل نقيض الطرفين (الخ) هذا تعريف
 في نفسه ليس على ما ينبغي فهنا على ما شرط في باب وان بين الشيء المراد منه والصواب تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر
 وذلك لان المبدل هنا الطرفين يتضمينهما الا النقيضان مع انه يصدق على تبديل كل انسان لحيوان الذي فيه نقيض اطرفي
 كل انسان حيوان وفرس صال (قوله) ونقيض الثاني أولاً) هذا أيضاً ليس على ما ينبغي فانه يصدق على تبديل كل انسان
 حيوان بلا شيء من لحيوان لان انسان مع انه ليس من افراد المعرفة فالحق ان يزيد ما زاد الشارح (قوله) ليس حكمهما في
 المستوى) وذلك لان الموجبة ان كانت كلية فاذا كانت احدى الوقتيتين الوجوديتين أو امكنتين فلا تنعكس وان كانت
 احدى الدائمتين فتنعكس الى موجبة كلية دائماً أو العامتين فالى كلية موجبة عرفية عامة أو احدى الخاصتين فالى موجبة
 كلية عرفية لادائمتها في البعض وان كانت جزئية فان كانت ماعدا الخاصتين فلا تنعكس والا انعكست الى موجبة جزئية عرفية
 خاصة أو امما سالبة فلا تنعكس الجزئية فان كانت احدى الخاصتين فالى حتمية مطلقة وان كانت احدى الوجوديتين أو
 الوقتيتين فالى مطلقة عامة والا فالوقت (قوله) هو البيان المذكور في انعكاسها بالمستوى من غير فرق) قد يقال البيان هو ضم
 نقيض العكس الى الاصل على هيئة قياس منتج سلب الشيء عن نفسه وهو لا يجري هنا فان عكس كل انسان حيوان كل

لا حيوان لا انسان ونقيضه بعض لاجيوان لا انسان وهو لا ينضم الى كل انسان حيوان باى شئ لعدم تكرار الحد الوسط
ويجب ان يروى فيه ما سلمه الاقدمون وان نازعهم فيه المتأخرون بما هو معروف من انه يلزم من صدق ذلك النقيض صدق
بعض لاجيوان انسان وهو ينضم الى كل انسان حيوان هذا بعض لاجيوان انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض لاجيوان
حيوان وذلك باطل هذا غاية ما يقال رعاية له (قوله ولينين ذلك في العكس المستوى اول الخ) حاصله بعد ان تفرض ارادة
الكاتب من الجيم وساكن الاصابع من الباء بعد ان تتفق مع خصمك على صدق قولك ليس بعض الكاتب ساكن الاصابع
بالضرورة او دائماً مادام ساكن الاصابع لادعاء ما معلوم ان لادعاء فيه منخل الى بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق
العام ثم تدعى صدق انعكاسه الى قولك بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب دائماً مادام ساكن الاصابع لادعاء ما معلوم ان
لادعاء فيه منخل الى بعض ساكن الاصابع كاتب بالاطلاق العام ثم اذا قال خصمك لا سيبل يوصل الى هذا العكس فترك له
العكس وتحيل حتى تجزله كرها وذلك بان تهمديه الى الاصل المسلم الصدق وتفرض له الموضوع فيه شيئاً معيناً وهو زيد مثلاً
ولا علمك في ان يكون ذلك موضوع العجز والصدور الاول فلانه موجبة وهي تقتضى وجود الموضوع وأما الثانى فلانه
وان كانت سالبة الا ان القضية المركبة تقتضى بالتركيب ان يكون المحكوم عليه في العجز هو المحكوم عليه في الصدور وذلك
مقتضى لوجود الموضوع أيضاً ثم تحمل على ذلك الشئ المعين أى زيد ووصف الموضوع أى كاتب يجب ان تقول زيد كاتب وهذا
ظاهر اسوغان أخذه من كل من الصدور والعجز وهذه مقدمة افتراض تحفظ ثم تعود وتحمل ذلك الشئ المعين أى زيد ووصف
المحمول أى ساكن الاصابع يجب ان يؤخذ من صدر الاصل لكونه سالباً لا تأخذه من عجز أى لادعاء المنخل
الى بعض الكاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام وتقول زيد ساكن الاصابع وهذه مقدمة افتراض أخرى تحفظ ثم تدعى
صدق مقدمة اجنبية في الظاهر فائلا ليس زيد بكاتب مادام ساكن الاصابع فاذا انكرها الخصم فقل لولم تصدق لصدق
نقيضها وهو زيد كاتب حين هو ساكن الاصابع ولو صدق لصدق عكسه في المعنى وهو زيد ساكن الاصابع حين هو كاتب
لكن هذا العكس كاذب لمنافاته الاصل المقتضى ان زيد ليس ساكن الاصابع مادام كاتباً واذا هو كاذب العكس اللازم
كذب النقيض اللازم لان نفي اللازم يقتضى نفي اللازم واذا كذب النقيض صدقت تلك المقدمة الاجنبية ظاهراً لانها في
التحقيق بفضاء صدر الاصل فانه لما نفي بان البعض الكاتب كاذب مثلاً لا يكون ساكن الاصابع مادام كاتباً يقتضى بانه ليس
بكاتب مادام ساكن الاصابع لمتنافي الكتابة وسكون الاصابع اذا تم اذا حفظت هذه القضية أيضاً كان عدداً محفوظاً عندك
ثلاث قضايا حينئذ فان شئت فخذ بمحاصل معنى ذلك واستخرج صدر العكس ان زيد بعض صدق عليه انه ساكن الاصابع
وانه كاتب لمقتضى الافتراض وتنافي سكون الاصابع والكتابة فيه أى متى كان كاتباً لم يكن ساكن الاصابع لصدر الاصل
ومتى كان ساكن الاصابع لم يكن كاتباً لمقتضى الاجنبية فيمتعين ان يصدق قولنا ليس بعض ساكن الاصابع بكاتب مادام
ساكن الاصابع فقد خرج صدر العكس وهذه طريقة الشارح وغيره كما ترى وان شئت فأجره على قانون النظر بان تركيب
المقدمة الثانية من مقدمتي الافتراض مع المقدمة الاجنبية على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد ساكن الاصابع
زيد ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع وهو ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب مادام ساكن الاصابع وذلك صدر
العكس وعلى هذا الاحتياج لمقدمة الافتراض الاولى في استخراج صدر العكس بل في العجز كما سيأتى ثم بعد ذلك فخذ بمحاصل
المعنى واستخرج عجز العكس بان تقول ان زيد الكونه يتصف بالامر من أى الكتابة وسكون الاصابع تصدق فيه بعض ساكن
الاصابع كاتب فقد خرج عجز العكس وان شئت فأجره على قانون النظر بان تركيب مقدمتي الافتراض على هيئة قياس من
الشكل الثالث هكذا زيد ساكن الاصابع زيد كاتب ينتج بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل وذلك عجز العكس فقد خرج
العكس بجزأيه كرها على الخصم (قوله وأما انعكاسها من الموجبة الجزئية بعكس النقيض الخ) حاصله بعد ان تفرض ارادة
الكاتب من الجيم ومفهومك الاصابع من الباء انك تتفق مع خصمك على صدق قولك بعض الكاتب منخل الى الاصابع بالضرورة

أوداعا مادام كاتب الادعاء ومعلوم أن الادعاء فيه منحل الى بعض الكتاب ليس بتحريك الاصابع بالاطلاق العام ثم تدعى صدق انعكاسه الى قولك بعض ما ليس بتحريك الاصابع ليس كاتبا مادام ليس بتحريك الاصابع لادعاء ومعلوم أن لادعاء فيه منحل الى بعض ما ليس بتحريك الاصابع ليس بلا كاتب بالاطلاق ثم اذا قال خصمك لاسييل يوصل الى هذا العكس فاترك له العكس وتقبل حتى تجزئه كرها وذلك بان تعمد به الى الاصل المسلم له الصدق وتعرض له الموضوع فيه شيئا معيناً وهو زيد مثلاً ولا عليك في ان يكون ذلك من موضوع الصدور والعجز لما علمت فيما قبل هذا ثم تحمل على ذلك الشيء المعين أي زيد وصف المحمول أي بتحريك الاصابع سلباً وتقول زيد ليس بتحريك الاصابع وهذا لا تأخذه من صدر الاصل لكونه موجبا بل تأخذه من عجزه ~~لانه~~ لانه سلباً اذ علمت ان بعض الكتاب ليس بتحريك الاصابع بالاطلاق العام وهذا أي قولنا زيد ليس بتحريك الاصابع مقدمة افتراض تحفظ ثم تدعى صدق مقدمة اجنبية في الظاهر قائلة زيد ليس بكاتب مادام ليس بتحريك الاصابع فاذا أنكركه الخصم نقل ولم تصدق لصدق نقيضها وهو زيد كاتب ليس بتحريك الاصابع مادام كاتب لكن هذا العكس كاذب لمنافاته الاصل المقتضى انه بتحريك الاصابع مادام كاتبا وعم الاستدلال على الوجه الذي ذكرنا قبل وانما قلنا هذا ايضا في هذه المقدمة انها اجنبية ظاهر الانها في التحقيق بقضاء صدر الاصل لانه لما قضى بان بعض الكتاب كزيد بتحريك الاصابع مادام كاتباً قضى بانه ليس بكاتب مادام ليس بتحريك الاصابع لوجوب اقتران الكتابة وتحريك الاصابع ثم تحمل على ذلك الشيء المعين أي زيد ووصف الموضوع أيضاً أي كاتبا ليجابا وتقول زيد كاتب وهذا ظاهر اسو غان أخذ من كل من الصدور والعجز وهذه مقدمة افتراض اخرى تحفظ وانما ذكرناها المقدمة الاجنبية قبل مقدمة الافتراض الثانية رعاية لا اشتراكها مع مقدمة الافتراض الاولى في الاستدلال عليها وانما ذكرناها فيها مضى بعدم مقدمتي الافتراض معا نظرا للاشتراك في كونهما مقدمتي افتراض فكل وجهه ثم اذا حفظت ذلك فان عددا المحفوظ عندك ثلاث قضايا وحينئذ فان شئت فخذ بمحصل المعنى واستخرج صدر العكس بان تقول ان زيد ابيض صدق عليه انه ليس بتحريك الاصابع لمقدمة الافتراض الاولى وانه ليس بتحريك الاصابع مادام ليس بكاتب لمقدمة الافتراض الاولى وانه ليس بتحريك الاصابع لمقدمة الافتراض الاولى وانه ليس بتحريك الاصابع لمقدمة الافتراض الاولى وان شئت فاجزم على قانون النظر بان تركب المقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض مع المقدمة الاجنبية على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد ليس بتحريك الاصابع زيد ليس بكاتب مادام ليس بتحريك الاصابع هو ليس بكاتب مادام ليس بتحريك الاصابع وذلك صدر العكس ثم بعد ذلك ان شئت فخذ بمحصل المعنى واستخرج عجز العكس بان تقول ان زيد ابيض لكونه ابيض بعدم تحريك الاصابع ويكون كاتباً يصدق فيه بعض ما ليس بتحريك الاصابع بلا كاتب فقد خرج عجز العكس ولما كانت السالبة المعذولة تستلزم الموجبة المحصلة سلباً وهو مبني هذه الطريقة من العكس عند قائمها اقام الشارح الاولى مقام الثانية وان شئت فاجزم على قانون النظر بان تركب المقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض مع لازم مقدمتي الافتراض الثانية التي هي زيد كاتب وهو أي ذلك اللازم زيد ليس بكاتب على هيئة قياس من الشكل الثالث هكذا زيد ليس بتحريك الاصابع زيد ليس بكاتب وهو ينتج بعض ما ليس بتحريك الاصابع ليس بلا كاتب وذلك عجز العكس فقد خرج العكس بجزأيه كرها على الخصم هذا غاية ما يقال هنا وانما اطلنا الكلام في هذا المقام لكونه مما يستعجه الاقوام * (فصل في القياس) * (قوله والمفوض) الانسب اللفظي لمناسبة العقلي أو المعقول لمناسبة المفوض الا أنه تفنن ثم المقصود التعميم في القول حتى يتناول قسمة أعم من أن يكون ذلك بطريق استعمال المشترك في معنييه أو عموم المجاز وأما احتمال المركب من المفوض والمعقول فلم يقع في كلامه -م التصريح باعتبارده فان صح اعتباره فنقول ان عبارة المصنف تنزل عليه باحتمالين الذين يتناول وكذا عبارة الشارح لان أو فيه يجوز ان يراد منه ائتماع الخلو فقط نعم ظاهر كلام القطب والمصنف في شرح الرسالة أن المراد العقلي أو اللفظي على البدل في المعرف والمعرف (قوله فانها ليست موافقة) أي من قضايا والانهي موافقة من مفردات يدل ذلك قوله قيل وقوله مؤلف من قضايا يخرج الخ ثم ان في هذا الصنيع حيث جهل

القول متناو لا ومناط التخصص من قضايا ومنع ذلك قرنه بقوله مؤلف اجاب الى أن الكلمة مؤلف ليست مذكورة على أنها الجنس ولا على أنها الفصل الاول واذا ذكرت لمتعلق بها الجور وبعد كما صرح به المصنف في شرح الرسالة الذي هو الفصل الاول في التحقيق فيكون المعنى المتبادر من التركيب الواجب الحمل عليه سمي في التعريف هو الصواب وان احتمل غيره احتمل لا غير صحيح وهو أن يكون متبعاً لعمد ذوف أى كائن من قضايا أى بعض منها فيكون لغوا ولا يخرج القضية البسيطة بالنسبة للعكسها ولو اسقط مؤلفا كان المتباعد هو هذا المعنى الفاسد وان احقل المعنى الصحيح احتمل الامر جوا فانه جوده في كلام بعض الناظرين هنا اختلال (قوله يخرج الاستقراء الغير التام الخ) أى وان كانا يشاركان القياس المنطقي في ضرورة تركيبه اذ يقال الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف والاسم قول مفرد والفعل قول مفرد والحرف قول مفرد فينتج الكلمة قول مفرد ولكن من غير لزوم لاحتمال جواز الرفع في الصغرى فصوره التركيب فيه هي صورة التركيب في القياس والمقسم وان كان هذا الاسم لا يطرأونه في هذا النوع من الاستقراء ويقال التبعيض مسكروا كل مسكروا م فينتج التبعيض حرام ولكن من غير لزوم لاحتمال اناطة معنى الاسكار معه وتقييد الاستقراء بغير التام للتنبيه على أن التام داخل لانه مع ما فيه من تلك المشاركة لا يدخله ذلك الاحتمال ومعنى القياس هنا القياس المقسم تسمية مشهورة مستعملة فتنبت فقد خلط هنا الناظرين (قوله لكونهم ما ظنيين) أى وذلك يقتضى بقاء احتمال انفكاك القول لاخر عما اتفرع عليه وهو ينافي القياسية المنطقية (قوله يخرج قياس المساواة) قيل ويخرج أيضاً مثل قوانين الجواهر يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر المنتج اقولنا جواهر الجوهر لانه بواسطة عكس نقيض الكبرى اعنى قولنا كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جواهر (قوله متعلق بمحمول ألاهما الخ) أراد من التعلق الارتباط لا خصوص المصطلح عليه في النحو وان وجد في مثاله (قوله لا مطلقا بل بواسطة مقدمة الخ) في هذا ايما منه الى أن المراد من اللزوم ما هو غير بين أيضاً حتى يتناول ما عدا الشكل الاول ثم حاصل ذلك التوسط انك تأخذ المقدمة الاجنبية هكذا كل مساو لب فهو مساو لما يساويه ب ثم تضعه كبرى للمقدمة الاولى من مقدمتي قياس المساواة حتى ينتج من الاول أ مساو لكل ما يساويه ب ويلزم من هذه النتيجة باعتبار مادة المساواة التي منها كل ما يساويه ب فأ مساو له فاحفظ هذه القضية ثم خذ لازم المقدمة الثانية من مقدمتي المساواة وهي ج يساويه ب واجعله صغرى للمعقوفة حتى ينتج ج ا مساويه ويلزم هذه الشبهة بحسب مادتها ا مساو لج وهو المطلوب (قوله وهي) أى المقدمة الاجنبية في هذا المثال لا مطلقاً (قوله المركبة الخ) التقييم بالمركبة لينطبق عليه اقول المصنف يلزمه الخ وحينئذ يظهر النقض لما أن ما ذكرنا لاسمى قياساً منطقياً مقطوعاً عن أن التعريف ينطبق عليه تدبر (قوله اللهم الآن يقال الخ) انما اقتصر على هذا الجواب لان ما أجيب به أيضاً من أن المراد اللزوم النظري واستلزام الاصل للعكس ليس كذلك فاسد اما أولاً فلان المراد من اللزوم ههنا ما هو أعم لا النظري فقط واما ثانياً فلان لزوم العكس لاصله نظري كيف وقد أطلوا في طرق الاستدلال عليه وكذا ما أجيب به من أن المراد بقول آخر قضية واحدة يكون لكل من القضيتين دخل في لزومها فاسد أيضاً لعدم تناوله حينئذ لقياس الذي قضيتاه موجبتان وفي نتيجة لادائهما مأخوذة من الصغرى مثلاً مع أن ما ذكره منطبق على مانقض به لانه اذا لزم مجموع العكس لمجموع الاصل يتحقق ان لكل من قضيتي الاصل دخلا في لزوم العكس في الجملة وكذا ما قال المصنف في شرحه وأما خروج القضية المركبة فلا ناعنا يقال لها في العرف قضية واحدة مركبة من قضيتين ولا يقال انهما قضيتان غير صحيح أيضاً فانه حيث سلم أنه يقال لها قضية مركبة من قضيتين يصدق عليها قول مؤلف الخ ويعود النقض وكذا ما قال غيره الجواب الصحيح أن المراد باللزوم اللزوم على طريق الاكتساب غير صحيح أيضاً لانه ان كان المراد النظرية فقد تقدم رده وان كان المراد منه ان يكون اكتساب القول الاخر من القول الاول بمعنى أن المقصود التوصل بالاول للثاني وليس كذلك عكس القضية بالنسبة لها فالظاهر أنه ممنوع لان اللزوم يتوصل بصدقه الى صدق لازمه وذلك يحقق اكتسابه وانما استعان بآله على قبول هذا الجواب لانه قد يقال عليه هذا لا يمنع الايراد على ظاهر التعريف باسقاط ذلك التقييد

منه وان كان يصح المعنى المراد دعوى تبادره منكراً أو مستعدة سبها والكلام في تعريف تدبر هذا (قوله ثم المراد بالقول الآخر الخ) لا شك في ~~صكون~~ هذا هو المراد يدل عليه أولاً أن ذلك أقبله لقول لفصله عما هو في مقابلته وهو قول المؤلف الموصوف بقوله مؤلف من قضايا ثانياً التقسيم الآتي على أثره (قوله اما هذان) أى أن كان يعلم انه لا يجمع به الخصم وألقاه اليه ومصادره أى أن كان لا يعلم ذلك وكلاهما فيما اذا كانت النتيجة كلا المقدمتين أو أحدهما فاقطعوا لهم المصادرة جعل الدعوى جزءاً من الدليل أى أو عينه وفى كلام بعض أى لولا قيد الآخر به لكانت النتيجة اما عين المقدمتين فيكون هذاناً ولغوا من الكلام واما عين احدهما فقط فيكون مصادره عن المطلوب لانها مفسرة بكون الدعوى جزءاً من الدليل وعلى هذا يترك كلامهم على ظاهره (قوله لانا لوقلنا في المثال الشمس ليست بطالعة ينتج) هذا مهوره والاصواب انهار ليس بوجود ينتج الشمس ليست بطالعة تأمل (قوله في العبارة سهو من الناسخ أو تسامح من المصنف) في هذه العبارة سهو من الشارح أو تسامح منه لما ان ذكر القول بهيته ومادته معناه ان ذكر الاطراف مع الربط بينها لا بد منه بذ كرموضوع في مقدمة ومحمول في أخرى ولا شك في وجود ذلك في القياس الاستثنائي ولو استثنى منه تقييد المقدم وهذا التحقيق من المصنف وشرح لقول القوم ما يكون عين النتيجة أو تقييدها مذ كورافيه بالفعل الموهوم وجود الحكم في مقدم أو تالى الشرطية يؤمى الى ذلك كلامه في شرح الرسالة حيث قال ومعه في كون النتيجة مذ كورة بالفعل في القياس أنها بأجزائها المادية وهيئة التاليفية مذ كورة فيه وان طرأ عليها ما أخرجهما عن كونها قضية وعن احتمالها الصدق والكذب (قوله على أداة الاستثناء) أى الرنح (قوله في مادته وهيئة) مصب النفي جهة هما فلا ينافى أن الاقتراض مذ كور بمادته (قوله حلى أو شرطى) هذا تعريض بصنيع الشمسية فانه ليس على ما يفهم من جهة أنها ليست الاصطلاحات من غير المذ كورة أثر هذا من غير تعرض لمع أنها في الحلى وقد صرح بذلك في شرحه فانه قال بيان هذه الاصطلاحات على ما ذكره مما يخص الحلى الاقتراضى وألا الى الحلى والشرطى ثم بين ذلك في الحلى (قوله في الغالب أقل افراداً) ومن غير الغالب أن يكون مساوياً وهذا هو المشهور والافتقار صرح المصنف في حواشى المضديان ذلك لازم لا غالب فقط (قوله والمكرواً وسط) أى ولو في الشكل الاول والرابع على ما نص عليه الشيخ الرئيس في كتبه حيث قال اذا قلنا كل مثلث شكل فغنا ما أن ما يقال له المثلث فهو بهينه يقال له الشكل واذا كان المعنى كل مثلث محمول وصادق عليه الشكل ثم قلنا كل شكل كذا معنى كل ما يقال ويصدق عليه الشكل فهو كذا كان تكرير العدد الاوسط بخلاف ما اذا قلنا مورد التقسيم الى التصور والتصديق هو العلم وكل علم اما تصور واما تصديق بان معنى الصغرى أن مورد التقسيم هو عين مفهوم العلم لا ما يصدق عليه مفهوم العلم ومعنى الكبرى أن كل ما يصدق عليه العلم فهو كذا فلا يتكرر رالحدا الوسط ولا ينتج (قوله لان الشكل الاول بدیهى الانتاج) وجه بان الكبرى فيه دالة على ثبوت حكمها من ايجاب أو سلب لكل ماثبت له الاوسط ومن جملة ذلك الاصغر فيثبت حكم الكبرى له من غير حاجة الى فكر وروية (قوله) فلهذا اوضع أولاً علل ذلك الوضع أيضاً بانه منتج للمطالب الاربعة ولا شرف المطالب الذى هو الايجاب الكلى لاشتماله على شرف الايجاب اذا الوجود خبير من العدم وشرف الكلمة التى هي خبير من الجزئية بانه يفتتحها في العلوم ودخولها تحت الضبط (قوله لمشاركته الاول في أشرف مقدمته الخ) علل أيضاً بانه ينتج الكلى وهو أشرف من الجزئى وعورض بان الثالث أيضاً ينتج الايجاب وهو أشرف من السلب وأوجب بان الثالث لا ينتج لالجزئى والكلى وان كان سلباً أشرف من الجزئى وان كان ايجاباً لانه أنفع في العلوم وأضبط فغها شرفه أكثر (قوله لمشاركته الاول في أخس مقدمته) علل أيضاً بانه في بيان الانتاج أقرب من الرابع (قوله لهدم اشتراك مع الاول أصلاً) أى فيلزم أن يكون مخاها للطبع جداً ومن هنا أسقطه الفارابى وابن سينا والفراي وأسقط المصنف الكلام عليه بحسب الجهة قيل ولذلك أيضاً وقعت الاشكال كلها في القرآن الا هو (قوله ايجاب الصغرى) قال المصنف في شرح الرسالة لان الحكم في الكبرى انما هو على ماثبت له الاوسط فان كان الحكم في الصغرى سلب الاوسط عن الاصغر لم يدرج الاوسط تحت الاوسط فلم يتعد حكم الكبرى اليه كقولنا لا شئ من الانسان بحر من وكل فرس

صم ال فان قيل اذا كانت الصغرى سالبة يجعل موضوع الكبرى ماسب عنه الاوسط وحينئذ يتحقق الانتاج كقولنا لا شيء
 من ج ب وكل ما ليس ب ق هو ا لينتج كل ج ا قلنا لو سلم الانتاج فهذا انما يكون هو الشكل الاول اذا كان موضوع
 الكبرى أعنى ما سلب عنه ب محمولاً في الصغرى وحينئذ تكون موجبة سالبة المحمول أعنى كل ج هو ليس ب ولا نزاع
 في اقتراحها صغرى الى هنا كلامه (قوله وفعليتها) قال المصنف في شرح الرسالة أى غير الممكنة العامة أو الخاصة لان الكبرى
 تدل على أن كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالا كبر والصغرى ان الممكنة انما يدلان على أن الاصغر عما ثبت
 له الاوسط بالامكان فيجوز أن لا يخرج الا الفعل فلا يتهدى الحكم اليه (قوله وكاية الكبرى) قال المصنف في شرح الرسالة
 اذ لو كانت جزئية لم يلزم اندراج الاصغر تحت الاوسط لجواز أن يكون البعض المحكوم عليه بالاوسط غير المحكوم عليه
 بالا كبر كقولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس فان قيل يشترط تعيين ذلك البعض حتى يتحقق ذلك اندراج قلنا
 حينئذ تصير القضية شخصية أو كلية باعتبار ذلك البعض ولا نزاع في اقتراحها كبرى فان قلت هذا الشكل يشغل على دور
 لان العلم بمحصل النتيجة موقوف على العلم بكلية الكبرى أعنى ثبوت الاكبر لكل واحد من افراد الاوسط التي من جملتها
 الاصغر فيلزم توقف العلم بالنتيجة على العلم بثبوت الاكبر للاصغر وهو عين النتيجة مثلاً اذا قلنا كل انسان حيوان وكل
 حيوان جسم لان العلم بالنتيجة أعنى أن كل انسان جسم مالم تعلم ان كل ما صدق عليه الحيوان من الانسان والفرس وغيرهما فهو
 جسم هـ ذا محال قلت الحكم يختلف باختلاف الموضوع من حيث الوصف فالمطلوب المجهول هو الحكم بالا كبر على ذات
 الاصغر باعتبار كونها من افراد الاوسط ولا امتناع في توقف الاول على الثاني مثلاً يعلم في الكبرى ثبوت الجسم لا زيد وعمر و
 وغيرهما من حيث انها افراد الحيوان والمطلوب ثبوت الجسم لها من حيث انها من افراد الانسان وانما تتبعه آثاراً للمصنف
 وذكرنا ما لا يتعدى في هذا المقام لاخذ الناظرين لها من غير احسان في الاداء (قوله والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى
 الخ) هذا متابعة الكلام المصنف حيث اخذ النتيجة من الموجبتين قبل النتيجة من الاليتين فلا يؤخذ منه ان هذا هو الضرب
 الثاني من ضروب هذا الشكل انما الضرب الثاني ما وقع في كلام الشارح ثانياً لكونه ينتج الكلية وقد أوردنا ان الكلية
 وان كانت سلباً أشرف من الجزئية وان كانت ايجاباً (قوله ستة عشر ضرباً) هذا باعتبار الكم والكيف في خصوص
 المحصورات اما لو اعتبرت مطلق القضية لكانت مائة من ضرب عشرة في عشرة وذلك ايضاً ان لم تعتبر الجهات أما باعتبارها
 وحدها فمائة وتسعة وستون حاصله من ضرب ثلاثة عشر في ثلاثة عشر وأما باعتبارها مع رعاية مطلق القضية فستة عشر
 ألفاً وتسعمائة وأما باعتبارها مع رعاية المحصورات فالألف وتسعمائة وأربعة وأما باعتبارها الاربعه المتبعة فقط فستة
 وستة وسبعون وأما باعتبار المنتج من الموجهات أيضاً فقط فخمسة مائة واثنان وسبعون وقس على ما ذكرنا ان بقية الاشكال
 (قوله واشتراط كلية الخ) لان أيضاً اشتراط الفعلية يسقط ستة وعشرين حاصله من ضرب الممكنتين الصغريين في الكبريات
 الثلاث عشرة (قوله فتكون الضروب المتبعة أربعة) هذا بطريقة التفصيل (قوله الآن اشتراط ايجاب الصغرى الخ)
 هذه طريقة الاسقاط والحذف (قوله اختلافها في الكيف وكلية الكبرى) وجهه أن النتيجة لازمة لذات القياس وما
 بالذات لا يختلف وعند انتفاء الشروط المذكورة تختلف النتيجة وكذا تقول في بقية الاشكال كما وكيف وجهه وتفصيل
 ذلك المذكور على أتم وجهه في شرحي الرسالة للمصنف والقاب فلا حاجة لجرّد قل ذلك نعم الى هنا كما فعله غيرنا من الناظرين
 مع ان الشارح لم يتعرض لشي من ذلك فليس مذهبي ولا مذهب من نسجت على منوالهم حب الكلام الطائل ولو بلا طائل
 والله تعالى يسألني عن المسالك اسئالها ومن الطرائق حسناتها (قوله بان يكون موضوعها كلياً) فيه تسهيح فانه يشغل ما عدا
 الشخصية كما تقدم (قوله فيشترط فيه شرطان الخ) المشهور هنا طريقة الاسقاط فقط وهي أن تقول الشرط الاول يسقط
 سبعة وتسعين ضرباً حاصله من ضرب الصغريات الاحدى عشرة الباقية بعد أخذ الضرورية والدائمة في الكبريات السبع
 الباقية بعد أخذ الستة المنعكسة السوالب والشرط الثاني يسقط ثمانية حاصله من ضرب الممكنتين الصغريين في الدائمة

والعريتين ومن الدائمة الصغرى في الممكنين ~~الكبريين~~ وحيث أن النتيجة أربعة وثمانون لما علمت من أن مجموع الضروب مائة وتسعة وستون وإذا أردت التحصيل نقل الصغرى الضرورية نتيجة مع الثلاث عشرة والصغرى الدائمة مع غير الكبريين الممكنين ثلث أربعة وعشرون والصغريان الممكنتان مع كبرى ضرورية أو مشروطة عامة أو خاصة ثلث ثلاثون والتسع الصغريات الباقية مع الست الكبريات المنعكسة السوالب وهى أربعة وخمسون فالمجموع أربعة وثمانون (قوله ضرورية أو دائمة) أى مطلقين لا مطلقا (قوله من المنعكسة السوالب) مرفوع المنعكسة ولكنه أضيف على ما هو المعروف في مثل محمود المقاصد أى المنعكسة سوالبها وحيث قد فرغ مما يتبادر من كلامي المصنف والشارح أن الكبرى موجبة لكن المراد بين وهوان تكون كذلك أعم من أن تكون الآن موجبة أو سالبة فان الشرط الاختلاف لأن تكون الكبرى موجبة (قوله الممكنة مع ضرورية) المراد من الممكنة مع ضرورية ما هو أعم من العامة والخاصة وأما الضرورية فالملقة وكل اما كبرى أو صغرى كما يأتي للشارح (قوله وهذا هو الضرب الثانى منه) انما كان في المرتبة الثانية مع انه كالأول فينتج السلب المكلى لما أن الأول تقدم عليه بكون الإيجاب المكلى في صغراء التى هى أشرف من الكبرى بأشغالها على موضوع المطلوب الأشرف من محوله بخلاف هذا وكذا أقول في الثالث والرابع من بقية الضروب ولا يرد أن هذا يقتضى أن يكون ثالث الشكل الأول ثانيا لأن رعاية شرف النتائج مقدم على رعاية شرف القدمات ومن ثم لم يعتبر هذا إلا بعد تساوى التبعيتين (قوله أسقط ثمانية الخ) هذه طريقة الحذف والاسقاط اما طريقة التحصيل فان تقول أن الموجبة الكلية الكبرى تنتج مع الصغرى بين السالبيين والسالبة الكبرى تنتج مع الصغرى بين الموجبتين هذا وقد أرينا أن شرط الجهة بسقط خمسة وثمانين فقد ذكر (قوله أو الترتيب) لم يظهره تغيير الأسلوب فيه حيث حفظه باو وما قبله بالواو وجهه الآن أن يكون إيماء الى رجوع ثم النتيجة له دون ما قبله لكن لا يناسب عدوله عنه في الشكل الثالث ثم رأيت في نسخ أو في الأول أيضا (قوله أما الخلف في هذا الشكل) التقييد بالنظر للاحتراز عن الخلف في الشكل الثالث فان قبض النتيجة فيه يجعل كبرى وصغرى القياس صغرى وينتج ما يأتى فى الكبرى كما يأتى وعن الخلف في الشكل الرابع فان قبض النتيجة فيه يضم الى إحدى المقدمتين في بعض ضرورية الصغرى وفي بعض الكبرى لينتج ما يأتى فى الآخر على ما سياتى (قوله فيقال في الضرب الأول من هذا الشكل مثلا) كلمة مثلا ناظرة للضرب الأول للإيماء الى جريان هذا الطريق في غيره من الضروب على ما سنبينه عليه بقوله ان الضرب الأول والثالث يمكن بيان انتاجهما بالخلف (قوله وأما عكس الكبرى) لم يقيده بفي هذا الشكل كسابقه لعدم تفاوت حاله هذا وقد يقال حيث كانت الاشكال ترجع للأول فلا فائدة فيها سيما وفيها من تكلف شرائط باعتبارها ولا يحنى فهل استغنوا بالاول والجواب أن طبائع الدعاوى مختلفة فقد تكون نتيجة الشكل الأول عكس نتيجة الثانى كما تراه من قول المصنف ثم عكس النتيجة ومن البين أن مقام دعوى احدها ما ليس مقام دعوى الآخر كما لا يحنى (قوله وأما عكس الترتيب في هذا الشكل) التقييد بفي هذا الشكل للاحتراز عنه في الثالث فانه ان تعكس الكبرى ولا تهنى جعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى على ما يأتى وعنه في الرابع فانه مجرد ان تجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى (قوله وهذا معنى قوله ثم النتيجة) أى ربط عكس النتيجة ببيان عكس الترتيب المذکور بلصقه معطوفا عليه بثم ون الخلف وعكس الكبرى هو معنى قوله ثم النتيجة (قوله واعلم ان الضرب الأول والثالث يمكن الخ) اراد على المصنف وجواب اما الأول فهو ان ظاهر كلامه ان هذه الأدلة المذكورة للضروب المتبعة من الاشكال الأربعة جارية في كل ضرب من غير ذلك وحاصل الجواب ان المصنف اعتمد على التأمل فان به يظهر ما هو الصواب فانه قدم شرائط الإيجاب في صغرى الشكل الأول وكلية كبراه وعدم انعكاس السالبة عن حافظ على ذلك علم حال كل طريقة من الاطراد وعنده فان آيت الازيد الايقان بآرازها للعيان فكرر الجملات في هذه المرات فقد رسمناها لا فيها وتركها تناديك بما فيها على وجه لم نسبق اليه ولا قال احد في التفصيل على ما قلناه عليه فان هذا فكري لا استخراج واعرف كيف التأويل والادلاج

(ضروب الشكل الثاني المنتجة وما يجرى فيها من الأدلة وما لا)

الأدلة	نعم	الخلف	عكس الكبرى	عكس الترتيب ثم النتيجة
كل ج ب ولائى من ا ب ن لائى من ج ا	نعم	نعم	نعم	لا لان السالبة لا تصلح لصغروية ا والجزئية لكبروته
لائى من ج ب وكل ا ب ن لائى من ج ا	نعم	نعم	لا لان الجزئية لا تصلح لكبروية ا	نعم
بعض ج ب ولائى من ا ب ن بعض ج ليس ا	نعم	نعم	نعم	لا لان السالبة لا تصلح لصغروية ا والجزئية لكبروته
بعض ج ليس ب وكل ا ب ن بعض ج ليس ا	نعم	نعم	لا لان الجزئية لا تصلح لكبروية ا والسالبة لصغرويته	لا لعدم انعكاس السالبة الجزئية ووقوعها كبرى في ا

(نور)

Digitized by Google

(ذكر ضروب لشكل الرابع المنتجة الخمسة وما يجري فيها من الأدلة ومالا)

الأدلة	سنة	الخلف	عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس المقدمتين	عكس الصغرى	عكس الكبرى
كل ب ج وكل ا ب ن	نعم	نعم	نعم	لان الجزئية لا تصلح لكبروية ا	لا اهدم اختلاف الكيف	نعم
بعض ج ا	نعم	نعم	نعم	لان الجزئية لا تصلح لكبروية ا	لا اهدم اختلاف الكيف وعدم كلية احدهما	نعم
كل ب ج وبعض ا ب ن	لا	نعم	نعم	لان الجزئية لا تصلح لكبروية ا	نعم	لا لامتناع سلب صغرى ٢
بعض ج ا	نعم	نعم	نعم	لان الجزئية لا تصلح لكبروية ا	نعم	نعم
لا شيء من ب ج وكل ا ب ن	نعم	نعم	نعم	لان الجزئية لا تصلح لكبروية ا	نعم	نعم
لا شيء من ج ا	نعم	نعم	نعم	لان الجزئية لا تصلح لكبروية ا	نعم	نعم
كل ب ج ولا شيء من ا ب ن	نعم	نعم	نعم	لان الجزئية لا تصلح لكبروية ا	نعم	نعم
بعض ج ليس ا	نعم	نعم	نعم	لان الجزئية لا تصلح لكبروية ا	نعم	نعم
بعض ب ج ولا شيء من ا ب ن	نعم	نعم	نعم	لان الجزئية لا تصلح لكبروية ا	نعم	نعم
بعض ج ليس ا	نعم	نعم	نعم	لان الجزئية لا تصلح لكبروية ا	نعم	نعم

(ذكر)

• (ذكر ضروب الشكل الرابع الباقية وما يجري فيها من الأدلة ومالا) •

الادلة	الخلف	عكس الترتيب ثم النتيجة	عكس المتقدمين	عكس الصغرى	عكس الكبرى
بعض ب ليس ج وكل ا ب ن بعض ج ليس ا	لا لعدم تنافي الجزئيتين ان ضمت لكبرى وان ضمت للصغرى فالسالبة لا تصلح اصغروية ا	لان الجزئية لا تصلح لكبروية ا	لان الجزئية لا تصلح لكبروية والسالبة لا تصلح لصغروية	لا لا في الخاصيتين صغرى ٣ وتر كبه من جزئيتين	لا امتناع سلب صغرى ٣ وتر كبه من جزئيتين
كل ب ج وبعض ا ليس ب ن بعض ج ليس ا	لا لعدم صلاح الجزئية الكبرى ان ضمت للكبرى ولعدم تنافي الجزئيتين ان ضمت للصغرى	لان السالبة لا تصلح لصغروية ا	لان الجزئية لا تصلح لكبروية ا	لان الجزئية لا تصلح لكبروية ٢	لا لا في الخاصيتين
لاثنى من ب ج وبعض ا ب ن ليس بعض ج ا	لان السالبة لا تصلح لصغروية ان ضمت للصغرى وان ضمت للكبرى فالجزئية لا تصلح لكبروية ا	لا اذا كانت نتيجة احدى الخاصيتين	لان السالبة لا تصلح لصغروية والجزئية لكبروية	لان الجزئية لا تصلح لكبروية ٢	لا امتناع سلب صغرى ٣

(قوله وفعلينا) الساقط بهذا الشرط ستة وعشرون ضربا على ما مر في الشكل الاول لاسبعة وعشرون على ما سبق اليه قلم
بعض (قوله وفي العبارة تسامح) أي تجوز باطلاق اسم الكل وارادة البعض بقرينة ان التمرائط التي ذكرها تقتضي ان
المنتج بحسب الكم والكيف ستة لاسبعة (قوله لان قوله بالعكس يفهم الخ) هذا بيان لكون المعنى الحقيقي لا يراد (قوله
والثاني) أي عما يندرج تحت قوله بالعكس لاذو الرتبة الثانية كما رأيت في المرات (قوله فاطلاقه وارادة ضرب واحد يكون الخ)
هذا الاشارة الى علاقة التجوز أي تسمية البعض باسم الكل (قوله ما عدا الستة) اما ثمانية فبإيجاب الصغرى على ما تقدم في
الشكل الاول واما اثنان فبكيفية احدهما وهما الصغرى الموجبة الجزئية مع الجزئيتين الموجبة والسالبة الكبيرتين (قوله
متجلبا في الكبرى) أي أهم من أن يكون لاهل وجه المناقضة الاصطلاحية كما في بعض الضروب الجارية منها الخلف
أو على وجهها كما في بعض آخر هذا وتقييد الخلف وعكس الترتيب ثم النتيجة في هذا الشكل قد أرينا الفائدة فتذكر (قوله
احد الامرين) الاول يسقط ستة الصغرى والكبرى السليمتان كليتين أو جزئيتين أو مختلفتين والصغرى الموجبة الجزئية
وعكسه (قوله مثل هـ ذا السهو الصريح) الاولى اخطأ الصريح لان السهو ولو صرح بالإنافي عظيمة الشأن (قوله

فالصغرى الموجبة الكلية (الخ) لم يرتب ضرر وب هذا الشكل الاول وقد اثبتنا هالك في الجدول والصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية ينتج سالبة جزئية قال القطب ولا ينتج كليا لاحتمال عموم الاصغر كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان مع ان الصادق ليس بعض الحيوان بفرض هذا كلامه ولا يخفى ان هذا التعليل غير جار في الضرب الثالث فلهذا انتج الكلية (قوله في بعض الضروب يجعل نقيض النتيجة كبرى الخ) ذلك في الضرب بين الاولين لان صغراهما موجبة كلية فاذا ضمما صغريهما الى الموجبة الكلية التي هي نقيض النتيجة أنتج في الشكل الاول • (فصل في القياس الاقترازي) • (قوله وفي بعضهما يجعل الخ) ذلك في الضرب الثالث والرابع والخامس لان الموجبة الجزئية النقيض مع الكبرى الموجبة الكلية من الثالث والموجبة الكلية النقيض مع الكبرى السالبة الكلية من الرابع والخامس ينتج في الشكل الاول (قوله المركبة من الشرطيات) أي وحدها أو مع الجملات كما يدل عليه ما بعده (قوله الهضبة) المراد من كونها محضة انها لم تنضم لها شرطية كما هو ظاهر لا كونها ليست شبيهة بالشرطية (قوله فشرطي) أي القياس الشرطي لا يختص بما يتركب من الشرطيات فقط وهذا اصطلاح لا يجري فيه فلا يضر انهم خصصوا الجملة بما يتركب من الجملات فقط (قوله شرع في الشرطي من الاقترازي) الاظهر والاختصار ساقط قوله من الاقترازي (قوله ينقسم الى خمسة اقسام) خلاصة أحكامها اما الاول والثاني فالشركية بينهما اما في جزئ تام من كل من المقدمتين او غير تام من كل أو من احدهما فقط ومطبوع الاول ومطبوع الثاني الثاني ٢ وشرط اتباع القسم الاول شرائط الاشكال المقدرة في الجمل الا ان ضرر وب الشكل الرابع فيه خمسة فقط لعدم دخول الجهة الشرطيات وشرط اتباع القسم الثاني ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وصدق منع الخلو عليها واما الثالث والرابع فالجملة فيهما اما صغرى او كبرى وعلى كل فشاركها اما تالي الشرطية او مقدمة ما ومطبوع الثالث ما كانت جملة كبرى شركتها مع تالي المتصلة وشرط اتباعه ايجاب المتصلة ومطبوع الرابع ما كانت جملة به بعد اجزاء المتصلة أو اقل وشرط اتباعه ان تكون المتصلة موجبة كلية مانعة خلو أو حقيقية واما الخامس فشرركته كالاول والثاني وعلى كل فتملة اما صغرى او كبرى ومطبوعه ان تكون صغرى والمتصلة كبرى وشرطه ايجاب المتصلة (قوله أو زوج الزوج أو فرد الفرد) الزوج ان قبل التنصف مرة واحدة فهو زوج الفرد كالعشرة وان قبله بأكثر من مرة واحدة فان انتهى تنصيفه الى الواحد فهو زوج الزوج كالستة عشر وان لم يقته اليه فهو زوج الزوج والفرد (قوله وفي تفصيلها طول لا يليق بهذا المختصر) أي فلها اثر كما تعرض له هنا لان معرفة الاقترازيات الجملة نفى عنه كما قيل فان احكامها مختلفة قطعا ولا لانها لا جدوى لها كما قيل فانها لا بد منها في المنطق لان من المطالب التصديقية ما هي شرطيات لا سيما في الهذمة المشتمل عليها كتاب اقليدس واعلم ان صاحب التسمية لم يستوعبها انقصه بلابل الشيخ الرئيس اخذ بكثير منها وادعى عدم كثير منها وهو منقح واشترط أموراً لا يتوقف عليها الاتباع مع انه قال انما علمنا كتابا في قريب من ثمان عشرة سنة فبعد استقراجه وقع البنا كتاب ينسب الى الفاضل الفارابي وكأني منقول عليه اقله وضوحه وكثرة خطئه وضعف برأيه نعم صاحب الكشف استقصى الكلام عليها • (فصل في الاستثنائي) • (قوله من الشرطية المتصلة الخ) خلاصة شرائطه انه لا بد فيه من ايجاب الشرطية مطلقا والالسلبت الزوم أو العناد فلا يلزم من وجود طرف وجود آخر ولا من عدمه عدمه ومن كونها غير اتفاقية والاداء من حيث ان العلم بالاتفاقية يتوقف على العلم بصدق التالى فلو استقصى العلم به على العلم به الزم الدور ومن كلية الشرطية أو الاستثنائية والا لا حقل أن يكون الزوم أو العناد على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم اثبات أحد جزأى الشرطية أو نفيه لبوت الآخر أو اتفاقه الا اذا كان وقت الاتصال والانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعهما وقد اطال في بيان ذلك العلامة الرازي (قوله ما يتركب من الشرطية المتصلة ووضع الخ) الشرطية هي كبراء والجملة التي هي وضع أو رفع هي صغرا لا العكس فقد وهم ابن معرفة فيه الجائين (قوله لكن وضع المقدم ينتج الخ) استدلاله بقصد به رفع ما قد يتوهم من اطلاق المصنف اتباع وضع المقدم ورفع التالى من أن وضع المقدم ينتج رفع ووضع التالى ينتج رفع ووضع

المقدم والحاصل ان رفع المقدم لا ينتج رفع التالي ووضع التالي لا ينتج رفع ولا وضع المقدم ورفع التالي لا ينتج وضع المقدم (قوله)
لجواز كون التالي اعم الخ) اعترض باقتضائه انه في مادة المساواة استثناء عن كل ينتج عن الآخر واستثناء تقيض كل ينتج
تقيض الآخر واجيب بان الملازمة في المساواة ملازمان في الحقيقة وفي كل ملازمة ينتجان على حسب ما بينا بدليل ان
استلزام وجود اللازم في حال وجود الملزوم ليس من حيث انه لازم بل من حيث انه ملازم وكذا الاستلزام عدم الملزوم في حال عدم
اللازم ليس من حيث انه ملازم بل من حيث انه لازم (قوله فوضع كل واحد من الجزأين ينتج رفع الآخر) أي لا وضعه
والاجتماع الطرفان وهي حاكمة بانهما لا يجتمعان (قوله ورفع كل واحد من الجزأين ينتج وضع الآخر) أي لا رفعه والا
لا يرتفع الطرفان وهي حاكمة بانهما لا يرتفعان ومن ههنا تبين لآل حال ما نفى الجمع والخلو (قوله فيكون من باب العطف على
عدمه في الخ) والاصح فيه المنع مطلقا في التسهيل واجاز لا تخفى العطف على عاملين ان كان احدهما جارا واتصل المخطوف
بالعاطف أو انفصل بلا والاصح المنع مطلقا وما أوهم الجواز فجرح مدلول عليه بما قبل العاطف هـ ذا كلامه وما ذكره
بعض هنا كلام الاشعري في شرح الخلاصة (قوله هذا الشيء اما ليس بمجبر أو ليس بشجر) وجه هذا ان كل شيئين بينهما منع
الجمع بين تقيضهما منع الخلو وان تقيض الاخص اعم (قوله أي القياس الذي) يشير الى أن ما واقعة على القياس لانه المتكلم
عليه وبأوه سببية نعم لم يرد الاشارة الى أن ما مبتدا ويخص الخبر كما لا يخفى هـ ذا وتسمية هـ ذا القياس بالخلف لافضائه الى
الخلف أي الحال على تقدير حقيعية المطلوب وقيل لانه يأتي المطلوب من خلفه أي من ورائه الذي هو تقيضه (قوله ومجمعه
الى استثنائي واقترافي) هذا هو الذي استقر عليه رأي الشيخ الرئيس بعد والافتد وقع فيه اختلاف عظيم (قوله لو لم يصدق
مع الاصل مطلوب بالصدق مع الاصل تقيض المطلوب) هذه هي الشرطية المتصلة صغرى القياس الاقترافي الحاكمة بالضرورة بين
المطلوب الموضوع على انه ليس بحق وبين تقيض المطلوب وملازمة هـ ذه بينة بذاتها (قوله وكل ما صدق تقيضه مع الاصل
صدق لاشئ من ج ج دائما) هذه الشرطية المتصلة كبرى القياس الاقترافي الحاكمة بالضرورة بين تقيض المطلوب الموضوع
على انه حق وبين الامر المحال وهذه الملازمة قد تحتاج الى الاستدلال (قوله ينتج لو لم يصدق مع الاصل الخ) هذه النتيجة شرطية
متصلة لزومية اذ اركبت مع الاستثنائية التي هي وضع التالي صار الحاصل قياسا استثنائيا مبنيا على المطلوب هـ (فصل
في الاستقراء والتنبيل) * الاستقراء في الاصل المتبع تقول استقرت البلاد اذا انتبهت اقرب قرية وفي الاصطلاح
ما يأتي والمراد هنا الناقص المفيد للظن لا التام المفيد للعلم اذ ذلك المفهوم المفيد من لفظ الاستقراء في الاصطلاح وتذكر
خاتمة في طاعة باب القياس (قوله تصفح الجزئيات الخ) اختار هذا التعريف لما انه قال في شرح الرسالة والاصح في تفسيره
جاء ذكره الامام حجة الاسلام وهو انه عبارة عن تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات وهو الموافق
لكلام أبي نصر القارابي حيث قال الاستقراء هو تصفح شئ من الجزئيات الداخلة تحت أمر ما كلي التصحيح حكم ما حكم به
على ذلك الامر بالايجاب أو السلب وكذلك اختار أيضا في تعريف التنبيل ما يأتي لانه استصوبه في شرحه على تفسير القوم
فراجع (قوله يعني انحر حرام الخ) هذا ايماء الى ما قدمنا من مشاركة القياس الاستقرافي للقياس المنطقي في صورة تركيبة
(قوله والجزئي الاول يسمى فرع والثاني أصلا) الذي دل عليه كلام المصنف في شرح الرسالة أن هذه التسمية للفقهاء (قوله فهو
اقتناع الشئ بغيره وجودا وعدما) الواو على بابها كما يشعر به البيان في المثال لان هذا تعريف للدوران بالمعنى الاخص وما وقع
في رسالة آداب البحث من تعريفه بأنه ترتيب الشئ على الشئ الذي له صلاح العلية اما وجودا أو عدما وهما الممثل له يترتب
الفلك على الهيئة والطهارة لجواز الصلاة بالاسكال لحرمة النيفة. كلام على معناه الاعم ومن ههنا قبله المصنف في شرح
الرسالة في هذا المقام بالخاصة فاقبل ان الواو في كلام الشارح بمعنى أو ليس على ما ينبغي هـ (فصل في مواد الاقيسة) *
(قوله وهو ما يتألف) يشير الى أن النعت لكشف الحقيقة وذلك تعريف في المعنى (قوله اليقين اعتقاد الشئ بأنه كذا الخ)
خرج عن الجنس الشك والوهم وبالفصل الاول الظن والثاني الجهل المركب والثالث التقليد هـ ذا وترك المصنف من

التعريف المشهور لانتاج اليقين لكفاية ما ذكره في اخراج الخطاية والجدل وغيره ما (قوله وأصولها ست) الظاهر في خبر الرسول المؤيد بالمعجزات من حيث هو كذلك ان كان ضروريا انه من قبيل قضايا قياسات معها ثم وجه المحصر ان العقل اما ان لا يحتاج في الحكم الى شيء غير تصور الطرفين أو يحتاج الى ما ينضم الى العقل أو الى المحكموم به أو الى ما والاول الاوليات والثاني المشاهدات والثالث ان كان يحصل ذلك الشيء بالاكتساب سهل فالحديثات أو بالاكتساب فالتفريعات والرابع ان كان من شأنه ان يحصل بالاحساس فالمتواترات والافاجربات (قوله بمجرد تصور الطرفين) هو بعد هذا على قسمين واضح مطلق وواضح مقيد لان جلاء الطرفين تارة لا يتقيد بأحد وتارة يتقيد (قوله ولا يتوقف على واسطة) هو كعطف للتفسير ينبه على ان المراد بكون الحكم بمجرد تصور الطرفين عدم كونه بالواسطة لعدم الاحتياج لتصور النسبة أيضا فانه غير صحيح بقى ان هذا ليس على اطلاقه فقد ذكر المصنف ان العقل قد يتوقف في الحكم الاولى بعد تصور الاطراف وذلك اما لنقصان الغيرة كالمصدين والبلدان واما لتدنس القطر بعقائد المضادة لاوليات كما يكون لبعض العوام والجهال (قوله وهي المحسوسات) أي ولو بالحس الباطن كما في الوجدانيات واقتصر في التمثيل على المحسوس بالحس الظاهري لانه يظهر بته (قوله التي يحكم به الحس) أي والعقل أيضا كما مررت الاشارة اليه لان الحكم في المشاهدات مركب من الحس والعقل لاحس مجرد (قوله كقولنا الشمس مشرقة الخ) أي هـ هذه الشمس وهذه النار لان الاحكام الحسية كلها جزئية فان الحس لا يقيد الا أن هـ هذه النار حارة واما الحكم بان كل نار حارة فخكم عقلي استغاده العقل من الاحساس بجزئيات ذلك الحكم والوقوف على علة كذا ذكر المصنف وهو لا يناسب ما قاله بعض من انه ليس المراد بالمشاهدات الاحكام الجزئية الاحساسية لان الكلام في المقدمات التي يتألف منها البرهان في العلوم بل الاحكام الكلية العقلية بواسطة الاحساس وليس على ما ينبغي لان المصنف بين في مكان آخر ان المراد بقوله لم يقدم مقدمات البرهان يقينية ان مراده الاول من الضروريات الست سواء كانت مقدمتها ضرورية بين او مكتسبة بين او محتلفة بين يسمى برهاناً فليحجر (قوله الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى) زاد المصنف بواسطة قياس خفي وهو ان يعلم ان الوقوع المتكرر على شيء واحد لا بد له من سبب وان لم يعرف ماهية ذلك السبب وكلما علم وجود السبب علم وجود المسبب قطعا وتبين عن الاستقراء بان الاستقراء لا يفارق هذا القياس الخفي (قوله السقموني الخ) في القاموس هو نبات يستخرج من تجاوية رطوبة دبة وتجفف وتدعى باسم نباتهم أيضا مضادتها للعدة والاحشاء أكثر من جميع المسهلات وتصلح بالاشياء العطرة كالفلل والنجيب والانيسون ست شعيرات منها الى عشرين تصلح المرة الصقرا (قوله والحدسيات) هو بفتح الدال ثم عدها من اليقينيات هو ما اشتهر بين الجمهور ولا فقد جعلها كثير من العلماء من قبيل الظنيات هذا وذكر المصنف ان الحدسيات كالجربات في تكرار المشاهدة ومقارنة القياس الخفي الا ان السبب في الجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين (قوله والحدس سرعة الخ) صرح المصنف والسيد بان فيه مساهلة لان السرعة من الاوصاف العارضة للحركة ولا يوصف بها غيرها ولا حركة في الحدس (قوله بواسطة السماع الخ) قد صرح في جمع الجوامع وغيره بان مصداقه حصول اليقين ولا يشترط عدد مخصوص خلافا لراعيه (قوله وهي القضايا المجهولة المكتسبة من المعلومات الخ) هذا غير مناسب سواء جعل متناولا لانه كتب لابسهولة حتى لا يتناولها لان الكلام هنا في اصول اليقينيات الست الضرورية أولا فقد قال المصنف فان قلت قد تكون اليقينيات مكتسبة بالبرهان فكيف حصرها في الست الضرورية قلت المقصود ان المواد الاول اليقينية تنحصر في الست والمكتسبات لا تكون أول بل توافي أو ما فوقها هذا كلامه وما قال شيخ الاسلام وهي أي النظريات القضايا التي يحكم فيها العقل بواسطة قياس خفي لا يغيب عند حضور طرف القضية ليس على ما ينبغي لان المصنف قال وان لم يكن بالاكتساب فهي القضايا التي قياسات معها والاكتساب لا يتقيد عن النظر والذي يلوح لي ان أصل عبارة المصنف والفطريات بالقامع والطاء فاحلتها التناسخ الى ما ترى الا ان شيخ الاسلام تبرحها الى اصلها والشارح الى ما حوت فقد قال المصنف واما القضايا التي قياسات معها وتسمى القطريات واما ما قال

بعض الناظرين ان النظريات اعم فوهم قدبر (قوله اذا المجموع نائب مناب الفعل) رد بان هذا في الجار والمجرور لا في الظرف وما أضف اليه بل المحمول فيه الطرف فقط وانما لم يتعرض لارباب قوله مع علمته لظهوره وهو انه متعلق بمحذوف معرفة صفة على ما أشار اليه في تعريف الشرطية والكتابة على ما أثرنا اليه ويحتمل ان يكون حالاً من خبر كان مقدماً عليه (قوله فانه يعطى الامية الخ) فسر المصنف الامية بعلمية الحكم على الاطلاق وعلمية فقيده في الذهن والخارج في كلام الشارح نصر يحى بما علم ضمنا واعلم ان الاوسط في البرهان الذي مع كونه علم لثبوت الاكبر للاصغر قد يكون علم لنفس وجود الاكبر كما في مثال الشارح لان تعفن الاطلا على ايضا لوجود الحمى في تقسم او قد لا يكون كذلك بل يكون مقولاً للاكبر (قوله فهو برهان) أي هو أيضا على قسمين اوسط قد يكون معلولاً لوجود الحكم في الخارج ويسمى دليلاً كما في مثال الشارح والا فلا يسمى باسم خاص كما في قولنا هذه الحمى تشتد غبا وكل ما كانت كذلك فهي محروقة لان الاشتداد غبا ليس معلولاً لاحراق بل كلاهما معلول للصفر المتعفن خارج العروق (قوله من الشهورات) أي من حيث الشهرة والتسليم ولو كانت في الواقع يقينية بل أولية والمراد انه يتكبر من النوع الاول فقط أو من الثاني فقط أو منهما معاً (قوله التي تشتد غبا بين الناس) أي كلهم كمثل الشارح أو أكثرهم كوحدة الاله أو طائفة مخصوصة كاستحالة التسلسل يشير الى ذلك قول الشارح وليكل قوم الخ والفرق بين الشهورات والاوليات انه لو قطع النظر عن الشهرة يمكن انكار المشهور دون الاولى (قوله واما خطابي) نسبة الى الخطابة بفتح الخاء كما في حواشي المطول السكوتية (قوله المأخوذة من يعتقده في الخ) قد تؤخذ أيضاً من غير ان تنسب الى أحد وتفيد كالامثال السائرة واعلم ان الخطابة قد تكون استقراء وقد تكون تمثيلاً وقد تكون على صورة قياس غير منتج بشرط ظن الانتاج فيه عليه المصنف (قوله ويزيد في تأثيره الوزن) اقتضى ان الشعر لا يتوقف على الوزن وقد كان القدماء لا يعتبرونه فيه بل التخيل فقط ثم اعتبر المحدثون الامرين ثم اعتبر الجمهور الوزن فقط والزيادة بما ذكر من جانب الفاعل وامان جانب المنفعلة فجودة الطبع وصفاء القلب من الشواغل اما اذا خلبت الله القلوب فكثير ما يقتل وفي اخبار الناس وسيرهم الحب المحجوب من ذلك جمال ذى الارض كانوا في الحياة وهم * بعد الممات جمال الكتب والسير (قوله وسفطاني) نسبة لسوف اسطاء ومعنى سوف الحكمة ومعنى اسطاء التلبس فعناء الحكمة الموهمة وهذه التسمية بالنظر لا يكون مستعملها يقابل بها الفيلسوف اما بالنظر ككونها يقابل بها البلدى فتسمى مشاغبة وان لم يعرف الفساد فيما صنع فيقال حينئذ مغالط لنفسه (قوله في غير المحسوسات) التقييد لانه محل الكذب في حكم الوهم (قوله واما من حيث المعنى كقولنا اكل انسان وفرس فهو انسان) حاصل هذا انه ادعى صدق القضية خارجية في مقام لا يصدق الاذهنية * (فصل في اجراء العلوم) * (قوله اجراء العلوم الموضوعات الخ) بين المصنف ان معنى كون الموضوع جزءاً من العلم انه لا بد من تحقق الموضوع وكونه بين الوجود بنفسه أو مبرهن عليه في علم آخر قال وبهذا يظهر الجواب عما يقال ان اريد بذلك التصديق بالموضوعية فهو ليس من اجراء العلوم لعدم توقفه عليه بل من مقدمات الشروع كما سبق وان اريد تصور الموضوع فهو من المبادئ وليس جزءاً على حدة (قوله وكالكلمة والكلام علم النحو) هذا كالذي قبله اعتماداً لقول والا فتحقيق عند بعض ان موضوع المنطق المعلومات الثواني وان موضوع النحو الكلمة (قوله والمعنى المفرد مثلاً) هذا مبني على ان مفرد في قول ابن الحاجب الكلمة لفظ وضع له في مفردة للمعنى لا للفظ واستيفاً لذلك في شروح الكافية (قوله واضحة شديدة الوضوح بنفسها) هذه المقدمات تسمى العلوم المتعارضة ويمثلونها بقوله هم في علم الهندسة المقادير المساوية لثني واحد متساوية (قوله اذعن المتعلم لها بحسن الظن) تسمى هذه المقدمات حينئذ بالاصول الموضوعية ويمثلونها بقول اقلدس ٣ لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم صورة ومفهوم القيد وهو ان يدعى الخ ان يتلقاها المتعلم لها بالانكار والشك وتسمى مصادرات ويمثلونها بقولهم لاننا نعمل على كل نقطة شئنا (قوله اما ان يدعى كرفيه المسند أولاً) أي لا بد كريل بقدره لا يلزمه ان الكلام قد يوجد بدون مسند وهو باطل والانصب بقوله النحو التعبير بالخبر بدل المسند (قوله فان الكلام موضوع علم

النحو) ربما يشهد هذا الى ان الواو في قوله السابق وكالكلمة والكلام بمعنى او المتنوعة للخلاف (قوله واللام يعرف عن عليها)
الاولى اسقاط هذا لأن النتيجة تمت بالاستدلال قبلها (قوله وهو ما يلحق الشيء لذاته الخ) لا منافاة بين تقييد القسم الاول عن
أخويه بالذات وجعل الثلاثة مما هو للذات لأن المراد من اللاحق للذات المقسم ما يستند الى الذات في الجملة والمراد من
الذات اللاحق ما يعرف من له من الذات وذلك ظاهر (قوله الاعلى شرح الرسالة الشمسية) قد نقل في مجتبع العكس عن خواشيه
للسند الاستدلال بأن يحمل أنه علق بذنه من قبل حالة تأليف شرحه وألأنه الكون كاشفة للشارح كأنها ليست شيئا وراءه أو أن
المختصر اضاف في أي لا غير من الشروح لأمطلقا

وهذا غاية ما اردناه ونهاية ما قصدناه من القوائد الفاقية والعوائد الراقية فلا علينا اذا ان تأخذ للكلام من أعنته ونعمده
له من ناله واسنته ونطوى اعلامه على رايته ونلوى اكامه على زهراته ونريح القلم من متاعب اسفاره
ونبيح له نومة طال ما اشتاقها بداره فقد فتحنا لك عن كنوز لم تكن يسلك لها أحد في سبيل
وكشفنا لك عن رموز لم يرد وادوها من ساسييل اسأل الله أن يقبها شر الحساد
ويديم النفع بها في سائر العباد والبلاد ويجعل نيتنا بها سالحة
وتجارتنا فيها رابحة ويسكننا واجتتنا دار السلام
ويجعلها لنا واهب سيبا في القوز
باحسن الختام
تم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

يقول المتوسل بالنبي الخاتم الفقير الى الله تعالى محمد قاسم خيرة المنطق جدم من لا تصوره الافكار ولا تحصره الآلات
ولا الاقطار على أجناس نعمه العالية وأنواع منحه الجسة المتوالية والصلاة والسلام على نقطة الوجود أجل حامد
وأفضل محمود الذي أتى بأنواع الدلالات صاحب فصل الخطاب واجلى المعرفات سيدنا محمد الذي أيد الدين بما ضى
الأسنة وقواطع البراهين وعلى آله الخائزين لضروب السكال واحمائه الدامقين كل سفسطة وجدال (وبعد) فقد تم
بعون مبدع الثقلين طبع هاتين الحاشيتين السنتين احدهما مقابلة على خط مؤلفها الصحيح المعول عليه في التصحيح
والتصحيح لخاتمة المحققين ورئيس الاعلام المدققين من تعطر بشذاتنا كيفه سائر الديار العلامة أبي السعادات حسن
ابن علي العطار على شرح الحق عبيد الله الخيصى الموسوم بالتذهيب على متن الامام سعد الدين التفتازاني في المنطق
المعروف بالتذهيب واعمرى انها الحاشية جليلة ذات نفائس وفرائد جليلة قد أضاعنى التحقيق من اشارات طوالها
واشرق نور التدقيق من عبارات مطالعها جدرة بأن نصب لها سلم العلوم لتعرف الى ما حوت من الدقائق والنهوم
وثانيتها حاشية الجهد الحميد سيدنا ومولانا الشيخ محمد بن علي بن سعيد وهي حاشية طالمات طمت عقود النفائس
وكشفت عن وجوه مخدرات العرائس وبالهامش مسطور ألفاظ الشرح المذكور فكانا جديرين بالطبع الحسن على
وجه جميل مستحسن على ذمة السابق الى الخيرات المسهل الطرق القوائد والمبرات المستعين بربه الوهاب حضرة الفاضل
الشيخ عمر حسين الخشاب بمطبعة بولاق الزاهرة ذات التحريرات والتعريفات الباهرة في ظل عزيز مصر ذي القدر العلى
الخديو امير المؤمنين ابراهيم بن محمد على صفة الله تعالى بالجباله واقاض على رعبته مجال نواله مشمولاً بطبعها بادارة من
رقى في المكارم الى أعلى مكانه سعادة حسين حسنى بك مدير المطبعة والكافة دكانه ونظاره وكيلهما من عليه
المعارف تنقى حضرة محمد افندي حسنى وذلك في أوائل أولى الجاديين من عام ستة وتسعين وألف

7582

وماتين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل صلاة وسلام وتحيه

وعلى آله وصحبه وتابعيه وحزبه

أمين